

وزارة الثقافة



إصدارات خاصة

رأي في الثورات

<http://arabicivilization2.blogspot.com>

Ambly

حنه أريندت

تعريب

خيرى حماد



رأى فى الثورات

حنه أريندت

تعريب

خيرى حماد

وزارة الأوقاف



تعنى بنشر الأعمال الفكرية والثقافية والأعمال الخاصة لأبرز
الكتاب في مصر والعالم

• هيئة التحرير •

رئيس التحرير
سعد عبد الرحمن
مدير التحرير
عماد مطاوع

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه هيئة
بل تعبر عن رأى وتوجه المؤلف فى المقام الأول.

• حقوق النشر والطباعة محفوظة للهيئة العامة لتحرير
• يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بحرية
• كتابى من الهيئة العامة لتحرير الثقافة نون التحرير

سلسلة
الإصدارات الخاصة

تصلرها
الهيئة العامة لتصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة
سعد عبد الرحمن
أمين عام النشر
محمد أبوالمجد
مدير إدارة النشر
صباحى موسى
الإشراف الفنى
د. خالد سرور

• رأى فى الشورات

• حنه أريندت

• تعريب: خيرى حماد

• الطبعة الثانية:

الهيئة العامة لتصور الثقافة

القاهرة - 2011م

16,5 x 23,5 سم

• تصميم الغلاف: أحمد الجنائنى

• رقم الإيداع: 10742/ 2011

• الترخيم الدولى: 7-735-704-977-978

• الرسائل:

باسم / مدير التحرير

على العنوان التالى: 16 شارع أمين

سامى - قصر العينى

القاهرة - رقم بريدى 11561

ت: 27947891 (داخلى: 180)

• الطباعة والتنفيذ:

شركة الأمل للطباعة والنشر

ت: 23904096

رأى فى الثورات

تقدمة العرب

قليلة هي الدراسات العلمية المقارنة عن الثورة ، أصولها وجذورها . قواعدها ، ومفاهيمها ، تطلعاتها وأهدافها ، وأقل منها أن تكون هذه الدراسات عميقة كل العمق ، موضوعية كل الموضوعية ، بعيدة عن التحيز نائية عن الغرض ، ولا سيما قد انقسمت المفاهيم الثورية ، شأنها في ذلك شأن أية مفاهيم أساسية أخرى ، كالمفاهيم التي تتناول الثقافة أو الحرية أو الديمقراطية أو المجتمع أو السلطة أو غيرها ، الى عالمين منفصلين من عوالم الفكر ، هما العالم التقليدي البورجوازي ، والعالم الاشتراكي التقدمي ، ولا يربط بينهما الا برزخ رفيع ضيق من الفكر الليبرالي ، الذي خرج على تزمته الفكر البورجوازي المحافظ والكلاسيكي ، ولم يمض بعيدا في تطوره وتقدمه ، الى الحد الذي يضعه في مصاف الافكار الاشتراكية التقدمية .

لكن هذا الفكر الليبرالي ، وأنا لا أعني بالليبرالية هنا معناها التقليدي الذي عرفته انجلترا ، في أوائل القرن العشرين ، ودفع بانصارها الى سدة الحكم والسلطان فيها ، وانما أعني بها ، معناها الحديث ، من التحرر من قيود التزمته المذهبي يمينا أو يسارا ، شاملة أفقا واسعا يمتد من اليمين الى اليسار ، مع اختلاف واضح في مفاهيم هذا الجانب أو ذاك ، يتميز غالبا ، بالعمق في الدراسة ، والانطلاق في البحث ، بعيدا عن القيود ، مع شيء من الانحياز الى هنا أو هناك ، هو ثمرة الانتهاز الذي يكون في الغالب طابع هذا اللاتزام في المفاهيم والأسس والقواعد العامة .

ولسنا الآن في معرض الحديث عن تحديد المعاني الأساسية للثورة على ضوء ما تؤمن به من أنها الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العبور عليه من الماضي الى المستقبل ، وانها الوسيلة الوحيدة للخلاص من أغلال الماضي ورواسبه ، والتحرر من عوامل القهر والاستغلال ، أو انها الأداة الفريدة في مغالبة التخلف ومواجهة التحديات التي تفرضها

تطورات العلم والتقنية على المجتمعات كلها من متقدمة أو متخلفة ، فهذا الحديث مكان آخر ، غير هذه المقدمة القصيرة التي نريد أن نقدم بها هذا الكتاب الذي تولينا نقله الى العربية . ولكن هذا الضيق في المجال ، يجب ألا يحول بيننا على أى حال وبين القول ، بأن الثورة كما نفهمها ، وكما حددها لنا الميثاق على ضوء القواعد العلمية للفكر الاشتراكي ، وضوء تجربتنا الثورية ، لم تعد تمثل المفهوم الكلاسيكي الذي يقسمها ويجزئها الى ثورات عقائدية أو فكرية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو دينية ، ولم تعد تمثل مجرد انتفاضة ضيقة الأفق ، محدودة الهدف ، تنوخى رفع حيف معين ، أو تغيير وضع محدد ، وانما باتت ثورة شاملة، تتناول كل افق من آفاق الحياة ومجالاتها ، وتستهدف التغيير الجذرى ، المصحوب بعملية البناء الكاملة ، لضمان غد أفضل عن طريق اقامة مجتمع الكفاية والعدل .

فالطريق الثورى كما يقول الميثاق ، هو الجسر الذى تتمكن به الامة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه ، وبين ما تتطلع اليه . والثورة هى اداة النضال العربى الآن ، وصورته المعاصرة ، وتحتاج الى أن تسلح نفسها بقدرات ثلاث تستطيع بوساطتها أن تصمد لمعركة المصير التى تخوض غمارها اليوم ، وأن تنتزع النصر ، محققة اهدافها من جانب ومحطمة جميع الأعداء الذين يعترضون طريقها من جانب آخر ، وهى أولا الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير ، والنتائج من المناقشة الحرة ، التى تتمرد على سياط التعصب أو الارهاب ، وثانياً الحركة السريعة الطليقة ، التى تستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى ، على ان تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الاخلاقية ، وثالثا الوضوح فى رؤية الأهداف ، ومتابعتها باستمرار ، وتجنب الانسياق الانفعالى ، الى الدروب الفرعية التى تبعد بالنضال الوطنى عن طريقه ، وتهدر جزءا كبيرا من طاقته .

وتجاوبا مع هذه المفاهيم الواضحة الصريحة ، وانطلاقا من هذا الحط الجلى فى فكرنا المتحرر من قيود الالتزام المذهبى ، نرى أن نقل الى العربية بعض الكتب الفكرية النظرية مما تصدر به مطابع العالم ، برغم اختلافنا الكبير أحيانا مع ما فى بعضها من اتجاهات وآراء ، محاولين الرد عليها حيث يقتضى الرد ، والتقويم حيث يستدعى التقويم ، والتعليق حيث يستلزم التعليق ، ولا سيما اذا تميزت هذه الكتب بالعمق فى الدرس والبحث ، والغوص فى كنوز التاريخ وأعماق التجارب الانسانية القديمة منها والحديثة .

وكتاب اليوم ، من هذه الكتب القليلة النادرة واللامتزمة في الفكر الثورى ، التى تتصف بالعمق ، والدراسة الدقيقة المتعمنة برغم خروجه على الموضوعية فى أماكن كثيرة ، وبرغم ظهور طابع التحيز أحيانا ، الى هذه التجربة أو تلك من التجارب الثورية التى يتناولها بالبحث ، وقد يكون من العسير تماما ، تحديد مكان هذا الكتاب فى سلسلة الفكر التى تمتد من أقصى اليسار الى أقصى اليمين . وان كنت أرى فيه جزءا من ذلك الحيط الفاصل الدقيق بين المفهومين ، اللذين أشرت اليهما فى مستهل هذه المقدمة ، مع الميل غالبا الى الناحية اليسارية التى تقف أحيانا موقف التعارض الكلى ، دون أن يخلو أحيانا من وثبة فجائية يقفزها الى جانب اليمين ، فتظهره بمظهر التناقض الصارخ .

والكتاب فى مجموعته دراسة علمية عن الفكر الثورى تتوصل منها المؤلفة الى تحديد عدد من القواعد التى تراها والنتائج التى تتوصل اليها وهى مرتكزة على تجربتين ثوريتين ضخمتين على الصعيد العالمى ، أولهما الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ وثانيتها الثورة الأمريكية لعام ١٧٧٩ ، وبالرغم من تزامن هاتين الثورتين ووقوعهما فى جيل واحد ، وبالرغم من تأثرهما بالفلسفات الثورية التى أطلقها رواد الفكر الثورى من أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهما ، وبالرغم من وجود كثير من أوجه الشبه بينهما ، فانهما تختلفان اختلافات جذرية لا فى أهدافهما فحسب ، بل وفى تركيبهما أيضا ، فالثورة الأمريكية ، ثورة تحريرية قام بها سكان المستعمرات البريطانية فى العالم الجديد ، على الوطن الأم ، دافعا نقمة البورجوازية الجديدة فى أمريكا على السيطرة الاستعمارية فى العالم القديم ، وما تعنيه من استغلال اقتصادى لموارد البلاد ، وغايتها ضمان التحرر ، لتستطيع البورجوازية الجديدة العمل بحرية فى بلادها . أما الثورة الفرنسية ، فثورة بكل ما يعنيه المفهوم الثورى الجديد من معان . انها ثورة اجتماعية وسياسية واقتصادية وفكرية ومذهبية ، استهدفت تغيير الأوضاع القائمة من جذورها ، وبناء مجتمع جديد . وسواء أنجحت فى تحقيق هدفها هذا ، أم لم تنجح ، اذ فشلت فعلا ، فان الآثار التى تركتها فى العالم ، ما لبثت أن امتدت وانتشرت لتشمل كل أرض وكل صقع فى القارة الأوروبية ، ولتكون أم الثورات التى شهدتها القرنان التاسع عشر والعشرون . لكن هناك حقيقة أخرى يجب تأكيدها هنا ، وهى ان الثورة الأمريكية ، برغم ضعف تأثيرها على الصعيد العالمى ، بالنسبة الى الثورة الفرنسية . كانت رائدة فى أنها ضمنت النجاح للنظام الجمهورى ، الذى ما لبث العالم الحديث أن اتجه اليه ، ليستبدل به

نظام الملكية السابق ، انذى كان يقوم على الحق الالهى للملوك ، كما ضمنت تحول البلاد التى تمسكت بملكياتها الى النظام الملكى الدستورى ، كما حدث فى انجلترا بالفعل ، نتيجة صراع طويل ، امتد قرونا من الزمن . هذا بالاضافة الى ان نجاح الحرب التحررية التى خاضتها المستعمرات ضد انجلترا ، كان أيضا مثلا للحروب التحررية الأخرى التى خاضتها مستعمرات ثانية ، وان جاء أثرها متأخرا نتيجة العزلة التى فرضتها أمريكا على نفسها بعد تحررها .

ولعل من أبرز النتائج التى توصلت اليها المؤلفة ، وهى المانية الأصل أمريكية التجنس ، أن الحرب ، أصبحت - نتيجة التقدم العلمى والتقنى فى الاسلحة النووية الحديثة - بعيدة الوقوع ، بل شأننا من شئون الماضى ، وأن الثورات كانت وستكون طابع القرن الذى نعيش فيه . ولعلها كانت مصيبة كل الصواب عندما قالت : انه فى هذا القرن ، قرن الثورات لا الحروب ، سيفوز فى صراعات الحرب الباردة ، الدائرة على أشدها بين عالمين متنافسين ، الجانب الذى يفهم الثورة ويقدرها تمام التقدير ، أما الجانب الذى ما زال يؤمن بالحرب ، كملاذ أخير فى سياساته الخارجية ، فسيجد نفسه بارعا فى تجارة بار سوقها ، وكسدت سلعتها .

وهى تعتبر أن الثورة أعظم ظاهرة شهدتها العصور الحديثة . وانسياقا منها وراء هذا الايمان ، راحت تركز بحثها على الجذور الثورية الحديثة ممثلة فى الثورتين الفرنسية والأمريكية ، وتبين ماتمخضت عنه هاتان الثورتان من مفاهيم جديدة تتناول قضايا العنف والحرية والديموقراطية والحكم الجمهورى ، وأنظمة الحزب الواحد والحزبين والاحزاب المتعددة ، والحتمية التاريخية ، والصفوة المختارة وغير ذلك من المسائل الاساسية فى الفكر الثورى ، راجعة بها ، وبعمق غير متناه الى جذورها التاريخية منذ أيام الاغريق والرومان . كما تناولت - بالكثير من الاسهاب العميق فى البحث - قضايا السلطة والصلاحيات والمصالح الطبقيه ، والحكم التمثيلى ، منتقدة حكم الحزب الواحد بقوة لا تقبل عن تقدها لنظام الحزبين أو الأحزاب المتعددة ومبينة النقطة التى تصل اليها الثورة ، اما لتمضى بعدها فى طريق النجاح الثورى . أو لترتد عندها الى ثورة مضادة ، تعيد الامور الى ماكانت عليه تحت ستار من الشعارات الثورية الزائفة .

ولعل أبرز مايتضح من معالجاتها ايمانها المطلق ، بدور الشعب فى ممارسة سلطانه ، لا عن طريق ممثليه فى البرلمانات التقليدية القائمة فيما

يسمونه بالعالم الحر ، بل عن طريق مجالس او لجان او سوفياتات محلية تقوم في ظل كل ثورة أصيلة ، وفي مستهل عهدها ، في جميع القطاعات القاعدية ، لتعكس ارادة الشعب الذي يسهم فيها اسهاما فعليا . وهي تقول : ان الشعب في النظم الديمقراطية التقليدية لا يمارس سلطانه الفعلي المعترف به كحق له ، الا يوم الانتخاب فقط ، حيث ينتهي منه ، وقد أسلم هذا السلطان الى ممثليه الذين يؤلفون « صفوة » هي الحاكمة دائما .

وبينما تواصل المؤلفة نقدها لهذه النظم ، نراها تنتقد أيضا ، وفي أماكن عدة ، نظام الحكم في الاتحاد السوفياتي ، اندفاعا منها وراء اعراضها الشديد عن نظام الحزب الواحد ، مؤكدة أن التحول من سلطة السوفياتات - التي تكبرها كل الاكبار - الى سلطة الحزب ، يعني نهاية الثورة ، ونهاية هدفها الاساسي في الحرية . وهي لهذا تقترح استمرار الروح الثورية وماتنطوي عليه من فضائل عن طريق الإبقاء على المجالس وجعلها مركز السلطة ، موفقة بين المساواة والسلطة ، ومؤمنة السعادة العامة والحرية العامة للشعب .

والمؤلفة التي هاجرت الى أمريكا في عام ١٩٤١ واكتسبت جنسيتها لتتولى التدريس في كبريات جامعاتها ، وفي مقدمتها كولومبيا وكاليفورنيا وبرنستون وشيكاجو ، تعتبر من فلاسفة الفكر السياسي في أمريكا . ولقد وصفها أحد نقاد أمريكا وهو جورج ستانير ، في مجلة «ريبورتر» بأنها «من أقوى الأدمغة وأكثرها ابتكارا في حقل السياسة المليء بالنظريات المتضاربة» ، وأنها «باحثة تفوص في الاعماق ، لتظهر على حقيقتها كواحدة من أكبر فلاسفة السياسة المعاصرين» .

هذا هو الكتاب الذي أضعه اليوم بين أيدي القراء ، متوخيا أن أكون قد حققت منه بعض الهدف ، مؤكدا ، أنني راعيت أن أنقله ، كشأنى دائما ، بكل أمانة وصدق ، ومعلقا في هوامشه على بعض ماختلف فيه مع المؤلفة من آراء ومفاهيم . والله وراء القصد .

خيري حماد

القاهرة ١٢ من يوليو ١٩٦٤

مقدمة

الحرب والثورة

قررت الحروب والثورات حتى اليوم صورة القرن العشرين ، وكان الأحداث قد شاءت أن تستعجل الاوضاع لتحقيق تكهنات لينين وفراسته . وما زالت هذه الحروب والثورات ، تؤلف القضيتين السياسيتين الرئيسيتين في العالم ، على النقيض من المذاهب التي ميزت القرن التاسع عشر ، كالقومية والعالية والراسمالية والامبريالية ، والاشتراكية والشيوعية ، والتي فقدت - بالرغم من أن الكثيرين ما انفكوا يضعونها كالأسباب المبررة للأحداث - الاتصال بالحقائق الأساسية لعالمنا الراهن . (١) فقد عاشت الحروب والثورات حتى بعد أن زالت مبرراتها على الصعيد المذهبي . ففي هذه السماء الصافية التي تعرض خطر الإبادة الكاملة عن طريق الحرب ، مقابل الأمل في التحرير الشامل للبشرية عن طريق الثورة التي تدفع الشعوب واحدا اثر آخر في سلسلة سريعة متعاقبة من الوتبات لاحتلال المكان الذي خولتها اياه قوانين الطبيعة والتهتها ، بين قوى العالم ، لم تبق هناك الا قضية واحدة ، هي أقدم القضايا الانسانية كلها ، وهي

(١) قد اتفق مع المؤلف في ان تقنيات الحرب النووية غيرت الكثير من المفاهيم الانسانية ولكنني لا اتفق معها في انها نسختها تماما ، فالمذاهب التي تتحدث عنها هنا لم تبطل أبدا ، وانما اصبح طورها حتميا بفضل هذه التقنيات ، وظلت تحتل مكانها كحقائق أساسية في عالمنا الراهن ، كما كانت في عوالم أسلافنا . فالقومية مثلا لم تنسخ ، وانما تطورت من مفهومها البورجوازي العنصرى ، الى مفهومها التقدمى الحديث ، وكذلك الحال بالنسبة الى العالمية . ولا ريب في أن حتمية الحل الاشتراكي ، ستساعد كثيرا على اختفاء بعض المفاهيم المذهبية القديمة ، لتحل محلها ، مفاهيم حديثة تنسجم مع التقدم التقنى في عصرنا الراهن .

التي قررت منذ وعى التاريخ نفسه وجود السياسة وجوهرها ، وأعنى بها قضية الحرية .

وقد تكون هذه الحقيقة ذاتها ، داعية الى الدهشة . فليس ثمة في هذا العصر الذى يتعرض لأعنف الهجمات المركزة من العلوم الحديثة التي تبدد سراب الخيالات كالنفس والاجتماع ، امنع على الانهيار من مفهوم الحرية . فالثوريون أنفسهم ، الذين لامعنى لوجودهم ، بدون فكرة الحرية ، الا اذا شئنا أن نضعهم في اطار من التقاليد التي لا يستطيع الانسان وصفها أو تحليلها ، يؤثرون الخط من شأن الحرية وجعلها هوى من اهواء الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى ، على أن يعترفوا بأن الحرية كانت ولا تزال الهدف الرئيسى لثورتهم . ولكن حتى ولو كان اختفاء تعبير الحرية من قواميس الثوريين مثيرا للدهشة ، فان هذا التعبير ، فرض نفسه على جميع المناقشات السياسية الراهنة ، ولاسيما أخطرها ، وعلى كل حوار عن الحرب وعن تبرير استعمال العنف . فالحروب من وجهة النظر التاريخية ، من أقدم الظواهر الطبيعية فى التاريخ المدون ، في حين لم تكن الثورات ، اذا شئنا الدقة في التعبير ، موجودة قبل بداية العصر الحديث ، ولذا فانها تعتبر من احدث الحقائق السياسية الرئيسية . وكان الهدف من الحرب ، على سبيل التباين في المقارنة مع الثورة . لايرتبط الا في حالات نادرة مع مفهوم الحرية ، ولكن بالرغم من صحة القول بأن الثورات التي تحمل طابع الحروب ضد الغزاة الاجانب ، كانت تعتبر على الغالب حروبا مقدسة ، الا انها لم يعترف بها ، لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية ، كالحروب العادلة الوحيدة .

ومبررات الحروب حتى على الصعيد النظرى ، قديمة للغاية ، وان كانت لاتصل في قدمها بالطبع الى تاريخ ظهور الحروب المنظمة . ويمثل الاعتقاد بأن العلاقات السياسية لاتكون في مجراها العادى خاضعة لسلطان العنف بين الشروط الاولية الواضحة لهذه التبريرات ، فقد رأينا هذا الاعتقاد مائلا للمرة الاولى ، في أساطير الاغريق القديمة ، حيث عرفت المدينة ، أو دولتها ، تعريفا واضحا ، بأنها طريقة الحياة التي تتركز كل الارتكاز على الاقناع لا على العنف . وتظهر هذه الحقيقة بجلاء على أنها ليست مجرد كلمات فارغة جوفاء ، تقوم على التضليل ، في العرف الاثينى القديم ، كاقناع المحكوم عليه بالاعدام بالانتحار عن طريق احتساء محتويات القدرح المسموم ، لتجنبيه ، بوصفه مواطنا اثينيا ، على أى حال ، مذلة التعرض للعنف البدنى . ولكن لما كان تعريف الحياة السياسية عند الاغريق لا يعدو أسوار المدينة التي يعيشون فيها ، فان استخدام العنف كان يبدو

عندهم غير محتاج الى التبرير ، فى المجالات التى نسميها اليوم بالشئون الخارجية أو العلاقات الدولية ، حتى ولو كانت شئونهم الخارجية ، هذا اذا استثنينا حروب الفرس ، عندما اتحدت بلاد الاغريق كلها لمواجهتها ، لاتمنى اكثر من العلاقات بين المدن الاغريقية نفسها . ولقد سمعنا ثوسيديدس Thucydides (١) يقول : ان الأقوياء كانوا يفعلون خارج أسوار المدينة ، أى خارج المجال السياسى فى العرف الاغريقى ، مايشاءون ويستطيعون ، وكان على الضعفاء أن يحتلوا مايجب عليهم . احتماله .

وهكذا بات لزاما علينا أن نعود الى التاريخ الرومانى لنشهد أول تبريرات للحروب ، مصحوبة بالفكرة القائلة ان هناك حروبا عادلة وأخرى غير عادلة . لكن هذا التمييز عند الرومان وما رافقه من محاولات للتبرير لم يكن مصحوبا بأى مفهوم عن الحرية ، ولم يعمل على رسم خط يفرق بين الحروب الدفاعية والحروب العدوانية ويقول تيتوس ليفى (٢) المؤرخ الرومانى المعروف : « ان الحرب الضرورية حرب عادلة ، ولا تكون الأسلحة التى لا يمثل الأمل فيها الا أسلحة مباركة » . وقد اختلف مفهوم الحاجة منذ أيام ليفى ، وعبر القرون والأجيال ، وبات يعنى الآن أمورا أخرى غير التى عنها آن ذاك . بحيث بات فى وسعنا أن نطلق نعت « الظالم » على ماكان يدعى ذات يوم بالشئ العادل . فقد كان الفتح والتوسع والدفاع عن المصالح ، وحماية السلطان من ظهور قوى جديدة تهدده ، وصيانة حد معين من التوازن الدولى ، تعتبر من « الضروريات » ذات يوم ، أى تعتبر حوافز مشروعة لفرض قرار عن طريق السلاح ، ولذا فقد كانت هذه الحقائق المعروفة فى عالم « سياسات القوة » سببا فى اندلاع معظم الحروب فى التاريخ . ولم يكتسب مفهوم العدوان كجريمة ، وان الحروب

(١) ثوسيديدس (٤٦٤ - ٤٠٤) قبل الميلاد - مؤرخ يونانى - من أهل اتيكا كان خطيبا وفيلسوفيا . نفى بعد فشله فى الدفاع عن بلده . قضى عشرين عاما فى المنفى ثم عاد حيث اغتيل فى أثينا . أرخ حروب البلوبونيس ولكنه لم يكملها .

(العرب)

(٢) تيتوس ليفى أو ليفيوس (٥٩ ق.م - ١٧ ب.م) - مؤرخ رومانى مشهور . ولد من أسرة معروفة فى بادوا ، وثقف ثقافة عالية فى أدب الاغريق ، وقلسفتهم ومنطقهم ، وكان معروفا بميوله الجمهورية فى الحرب الاهلية . وتوقع سقوط الامبراطورية الرومانية برغم صداقته للامبراطورين أوغسطس وكلوديوس . ولا يعتبر كتابه من تاريخ رومة مرجعا علميا نظرا لانقراضه فى قبول الاساطير .

(العرب)

يمكن أن تبرز في حالة واحدة وهي درء العدوان أو منعه ، أهميته النظرية والعملية الا بعد الحرب الكونية الأولى ، وبعد أن تبين ما تؤدي اليه ظروف الحرب في التقنيات الجديدة من احتمالات الدمار المخيفة .

ولعل هذا الاختفاء الملحوظ لحجة « الحرية » من التبريرات التقليدية للحرب ، كالملاذ الأخير للسياسات الدولية ، هو السبب في هذا الشعور الغامض الذي يحفزنا على استبعاد هذا المفهوم ، عندما نرى البعض يحاول ادخاله في المناقشات التي تدور اليوم عن موضوع الحرب . ومن هنا يكون اللجوء الى التعبير المفرح . . . « اما الحرية أو الموت » ، أمام هذا الخطر المائل ، والذي لا مثيل له ، كما لا يمكن تصوره ، من الدمار في الحرب النووية ، شيء فارغ بل ومثير للهزة والسخرية (١) . ولعل من الواضح ايضا ، ان هناك فرقا كبيرا بين ان يضحي الانسان بحياته من أجل حياة بلاده وحررتها وأجيالها القادمة ، وبين أن يضحي بوجود الجنس البشرى كله من أجل الهدف نفسه ، وان هذا الفرق ، يجعل من العسير على الانسان الا يشك في حقيقة نوايا من يحملون الشعارات التي كثيرا ما نسمعها « كالموت خير من الشيوعية » أو « الموت خير من العبودية » . وهذا لايعنى على الاطلاق بأننى أنادى بعكس هذا الشعار ، أى أن « الشيوعية خير من الموت » . اذ أن توقف احدى الحقائق عن الصحة ، نتيجة تعذرها على التطبيق ، لايعنى وجوب اعتبار عكسها ، حقيقة واقعة . وفي وسعنا ، من ناحية واقعية ، أن نرى بالنسبة الى مدى ماتصل اليه المناقشات في موضوع الحرب في أيامنا هذه على هذا الصعيد تحفظا عقليا من الجانبين المتحاجين . فالذين يقولون مثلا ان « الموت خير من الشيوعية » ، يعنون ان الحسائر لن تكون من الضخامة على النحو الذى يتوقعه البعض ، وأن الحضارة ستبقى ، أما الذين ينادون بالعكس ، وان «الشيوعية خير من الموت » ، فهم يعنون أن الوضع لن يكون سيئا للغاية بالنسبة الى الحرية ، وأن

(١) انا لا اتفق مع المؤلفة في تطرفها هذا في الحديث عن أخطار الحرب النووية، بحيث يفهم من قولها بأنها تدعو الى تنازل الفرد أو المجتمع عن الحرية ، أمام خطر الحرب النووية . فالحرية مبدأ أساسى للانسان ، لا على أساس الفردية ، كما يقول الليبراليون ، بل على أساس المجموع ، في المفهوم الاشتراكي ، وعلاقة الفرد بهذا المجموع ، ولا ريب في أن الحرية الجموعية التي تؤمن بها الاشتراكية ، هي التي تدفع الاشتراكيين دائما الى محاربة التسليح النووى ، والدعوة الى التمايش السلمى . كخطوة في طريق تحقيق الاشتراكية على الصعيد العالمى التي تعنى نهاية الاستعمار ، ونهاية سبب مباشر من اسباب الحروب . (المؤلف)

الانسان لن يبدل طبيعته ، وان الحرية ستبقى وتعيش . وهذا يعنى من الناحية الاولى ان سوء النية عند الجانبين المتحاجين يمثل فى ان كلا منهما يحاول المراوغة والتملص من الحل المنافى للعقل الذى يقترحه هو ، وأن الفريقين هازلان فى معالجة الموضوع (١) .

وحرى بنا أن نتذكر هنا ، أن فكرة الحرية ، لم تجد مكانا لها فى المناقشات التى تدور عن موضوع الحرب ، الا بعد أن اتضح تمام الاتضح أننا قد وصلنا الى مرحلة من التطور التقنى باتت فيها وسائل الدمار من الهول ، بحيث لم يعد فى الامكان استخدامها استخداما منطقيًا . وبعبارة أخرى ، بات مفهوم الحرية يظهر هذه المناقشات كشيء دخيل ، ليبرر على اسس عقلانية مالا يمكن تبريره أبدا . فهل من المبالغة فى أن نرى فى هذه الفوضى الراهنة واليائسة من الحجج والقضايا ، دليلا متفائلا على احتمال اختفاء الحرب من مسرح السياسة ، حتى دون أى تحول جذرى فى العلاقات الدولية ، ودون أى تبدل فى عقول الناس وأقنعتهم ؟ أو لا يمكن أن يكون مانعائيه من حيرة فى هذا الموضوع دليلا على افتقارنا الى الاستعداد لتقبل اختفاء الحرب ، وعلى عجزنا عن التفكير على صعيد السياسات الخارجية على أنها الملاذ الأخير ولكن نتيجة الاستمرار بأساليب أخرى .

فهناك بعض الدلائل على وجود هذا الاتجاه ، حتى دون اكتشاف تقنيات جديدة ، كالفنابل «النظيفة» أو الصواريخ المضادة للصواريخ ، تحول دون وقوع هذا الخطر من الفناء الكامل . فهناك أولا حقيقة واقعة ، وهى أن بدور الحرب الشاملة ، قد نعمت منذ أيام الحرب الكونية الاولى ، عندما توقف المتحاربون عن التمييز بين الجنود والمدنيين لان هذا التمييز يتعارض مع الاسلحة التى يستخدمونها . وتقريراً للحق والواقع ، أقول ان التمييز نفسه كان فى حد ذاته ابتكارا عصريا الى حد ما ، وكان الفأوه عمليا ، بمثابة عودة الى أساليب الحرب القديمة بل الى تلك الايام التى أزال الرومان فيها مدينة قرطاجنة من الوجود تماما . أما بالنسبة الى الظروف العصرية الراهنة ، فان ظهور الحرب الشاملة أو بعثها من جديد يحمل طابعا سياسيا فى منتهى الأهمية ، اذ انه يناقض النظريات الأساسية التى تقوم عليها العلاقات بين الفروع المدنية والعسكرية من الحكم على اعتبار أن من واجب الجيش حماية السكان المدنيين والدفاع عنهم ، وعلى

(١) راجع كتاب كارل جاسبرز عن « مستقبل الجنس البشرى » ففيه مناقشة صريحة لموضوع الحرب من ناحية ما يواجهه الانسان من اخطار الحرب النووية .
(الحرب)

سبيل المفارقة ، نستطيع القول ان تاريخ الحرب في القرن الذي نعيش فيه ، يشير الى قصة العجز المتزايد من جانب الجيش عن أداء هذه المهمة الاساسية ، اذ ان سوقية «الردع» قد بدلت دور العسكريين من صورة الحماية المدافعين ، الى صورة المنتقمين الذين لا جدوى من انتقامهم .

وهناك من الناحية الثانية ، حقيقة أخرى في منتهى الأهمية ، وأن ندرت ملاحظتها ، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا الانحراف في العلاقات بين الدولة والجيش ، وأعنى بها اننا بتنا منذ نهاية الحرب الأولى لا نتوقع وبصورة آلية رتيبة ، وجود أية حكومة أو دولة أو أى طراز من الحكم من القوة الكافية ، بحيث تستطيع أو يستطيع البقاء في حالة الهزيمة في الحرب . وفي وسعنا أن نرى هذا التطور ، حتى في القرن التاسع عشر ، عندما أدت هزيمة فرنسا في حرب السبعين الى التحول من الامبراطورية الثانية الى الجمهورية الثالثة ، أو في بداية القرن العشرين ، عندما أدت هزيمة الروس في الحرب الروسية - اليابانية الى ثورة عام ١٩٠٥ ، وهما نذيران بما ينتظر الحكومات في حالة الهزيمة العسكرية . وقد تكون النتائج المؤكدة اليوم لاية هزيمة في الحرب ، هذا اذا استثنينا الإبادة الشاملة ، وقوع تبدل ثورى في الحكم ، اما من الداخل عن طريق الشعب نفسه ، أو من الخارج نتيجة الاملاء من الدول المنتصرة ، التي تطلب الاستسلام اللامشروط ، والشروع في محاكمة مجرمي الحرب . وقد لايعنيننا كثيرا هنا أن نحدد ما اذا كانت هذه التطورات ، ستنشأ عن الضعف الحاسم الذى سيلحق بالحكم نتيجة الهزيمة ، أو عن فقدته لسلطته وسلطانه ، أو ما اذا كانت الحكومات أو الدول ستجد نفسها عاجزة ، مهما كانت الثقة التي توليها اياها شعوبها ، أو مهما كان ثبات اقدامها ، عن الصمود لهذا الارهاب الذى لا مثيل له من العنف الذى تطلقه الحروب العصرية من عقاله ، على السكان جميعا . والحقيقة الواقعة هنا ، هى أن الحروب قد باتت حتى قبل مفازع الحرب النووية ، قضية حياة أو موت من الناحية السياسية ، وان لم تغد بعد كذلك من الناحية الحياتية . وتعنى هذه الحقيقة ، أن جميع الحكومات باتت تعيش في ظل أوضاع الحرب العصرية ، ومنذ نهاية الحرب الأولى الماضية ، حياة مؤقتة ومقترضة من عمر الزمن .

وتشير الحقيقة الثالثة الى تبدل جذرى في طبيعة الحرب نفسها ، عن طريق ادخال «الكوابح» كالمبدأ الموجه في سياق التسليح . فمن

الصحيح كل الصحة القول بأن سوقية «الكبح» أو الردع ، « تهدف في الواقع ، الى تجنب الحرب التي تدعى الاعداد لها ، لا الى كسبها . وهي تميل الى تحقيق اهدافها عن طريق التهديد الذي قد لا يصل قط الى مرحلة التنفيذ ، لا عن طريق العمل نفسه » . (١) ولعل من الصحيح القول ، بأن مايقال من أن السلم هو نهاية الحرب وغايتها ، وان الحرب والحالة هذه ، هي وسيلة الاعداد للسلم ، ادعاءات قديمة تعود الى أيام أرسطو ، كما أن الادعاء بأن الهدف من سباق التسلح صيانة السلام ، أقدم عهدا من أرسطو نفسه ، إذ يعود الى الأيام التي اكتشف فيها الانسان منافع الأكاذيب الدعائية . لكن الشيء المهم الآن هو ان تجنب الحرب اليوم لم يعد الهدف الصحيح أو الزائف لأية سياسة شاملة ، بل بات المبدأ الموجه للاستعدادات العسكرية نفسها . فلم يعد العسكريون بعبارة أخرى ، يعدون أعدة للحرب التي يأمل السياسة في عدم نشوبها أبدا ، وانما يهدفون الى تطوير الأسلحة ، التي تجعل من الحرب نفسها شيئا لا يمكن وقوعه .

يضاف الى هذا أن الجهود التي تبذل للاستعاضة جديا عن الحروب « الساخنة » بالحروب « الباردة » ، والتي أخذت في الظهور في آفاق السياسات العالمية ، تسير جنبا الى جنب مع هذا الاتجاه ، وان بدت متعارضة معه . وقد لا أرغب هنا في أن أنكر ان الاستئناف الأخير الذي نأمل في أن يكون مؤقتا للتجارب النووية من قبل الدول الكبرى ، (٢) يهدف أول ما يهدف الى المزيد من الاكتشافات والتطورات التقنية . ولكن يبدو لي ان مما لا يمكن انكاره ، ان هذه التجارب على النقيض مما سبقها ، هي في الوقت نفسه « ادوات سياسية » ، وأنها تحمل والحالة هذه ناحية مشئومة من نواحي التناور الجديدة في أيام السلم ، التي لا تستهدف في تطبيقها تضليل الأعداء العاديين لمناورات الجنود ، وانما تستهدف التأثير على الأعداء الحقيقيين المحتملين أيضا . ويبدو وكأن سباق التسلح النووي ، قد تحول الى شكل من أشكال الحرب الاختيارية

(١) راجع مقال « العمل السياسي في ظل سفر الرؤية النووية » في كتاب « اخلاق السلطان » من اعداد هارولد لاسويل وهارلان كليفلاند - طباعة نيويورك لعام ١٩٦٢ .
(المؤلف)

(٢) كتبت المؤلفة كتابها هذا قبل التوقيع على اتفاق موسكو الأخير لوقف التجارب النووية في الجو .

التي يظهر فيها كل فريق من الفريقين المتخاصمين للفريق الآخر ، ماتحملة الاسلحة التي يملكها من قوة تدميرية . وبالرغم من أن هذه اللعبة المميتة من الافتراضات النوعية والزمانية ، قد تتحول في يوم ما ، وبصورة مباغتة الى واقع ، فان مما لا يبعد كثيرا عن التصور ، أن النصر والهزيمة قد يمثلان في يوم ما نهاية حرب لم تنشب في الواقع أبدا .

ترى هل هذا مجرد خيال وتصور ؟ لا . أنا لا أظن ذلك . فلقد واجهنا هذا الاحتمال من الحرب الفرضية منذ اللحظة الأولى ، التي ظهرت فيها القنبلة الذرية الى حيز الوجود . وقد ظن الكثيرون ، بل مازالوا يظنون أن عرض هذه الأسلحة الحديثة على مجموعة منتقاة من العلماء اليابانيين كان كافيا آن ذاك ، لارغام حكومتهم على الاستسلام اللامشروط ، اذ ان هذا العرض على الذين يعرفون كان لا بد أن يكون دليلا واضحا على التفوق المطلق ، الذي لا يستطيع معه أى تبدل في الطوالع أو أى عامل آخر أن يبدل شيئا في النتيجة . وهانحن بعد سبعة عشر عاما من القاء القنبلة الذرية على هيروشيما ، نرى أن تفوقنا التقنى فى وسائل الدمار ، يقترب بسرعة من النقطة ، التي تختفى معها جميع العوامل اللاتقنية للحروب ، كمعنويات الجنود والخطط السوقية ، والكفاية العامة ، والطاق الحسن ، اختفاء تاما ، بحيث بات في الامكان حساب النتائج بمنتهى الدقة مسبقا ، وعندما يصل أى فريق الى هذه النقطة ، تغدو نتائج التجارب والعروض المجردة ادلة شاملة وواضحة للخبراء ، على المكان الذي سيتجه اليه النصر أو الهزيمة ، تماما كما كانت ميادين القتال ، والمواقع المحتلة ، وانهباء طرق المواصلات وما مثلها ، تعتبر ادلة في الماضي يستند اليها الخبراء العسكريون عند الجانبين في تقرير النصر والهزيمة .

واخيرا هناك حقيقة في منتهى الأهمية بالنسبة الى موضوعنا ، وهي ما طرأ على التداخل في الترابط بين الحرب والثورة ، والعلاقة المشتركة والمتبادلة بينهما ، من نمو متزايد ، بحيث بات التأكيد على العلاقة يتحول شيئا فشيئا من الحرب الى الثورة ، ولعل من الصحيح أن يقال ، ان هذا التداخل في الترابط بين الحروب كحروب والثورات كثورات ، ليس بالظاهرة الجديدة ، اذ انه قديم قدم الثورات نفسها ، اذ انها كانت تسبق أو ترفق في العادة بحرب تحريرية كالثورة الامريكية ، أو تؤدي الى حروب من العدوان والدفاع كالثورة الفرنسية ، اما في قرننا هذا ، فقد برز طراز جديد ومختلف من الأحداث بالاضافة الى الوقائع

القديمة ، بحيث بات كل ما تحمله الحروب من عنف لا يعدو أن يكون مقدمة أو مرحلة تمهيدية للعنف الذي تطلقه الثورة من عقاله ، وهو ما أكده « باسترناك » كمفهوم عن الحرب والثورة في كتابه « الدكتور جيفافكو » ، أو بحيث أن الحروب العالمية باتت تظهر على النقيض من المؤلف السابق ، نتيجة من نتائج الثورة ، التي تحمل طابع الحرب الأهلية التي تنشب في العالم كله ، وهو ما رآه الكثيرون بالنسبة الى الحرب العالمية الثانية ، وكان لرأيهم كل ما يبرره . فلقد اتضح بعد عشرين عاما من نشوب هذه الحرب ، ان الثورة هي نهاية الحرب ، وان قضية الحرية الثورية ، هي القضية الوحيدة التي تبرر نشوبها . وعلى ضوء هذا ، نستطيع القول ، بأنه مهما كانت نتائج الورتات التي نعيشها اليوم ، هذا اذا لم تمنح البشرية من الوجود كلية ، فان الغالب على الاحتمال ، هو ان الثورة لا الحرب ، ستظل قائمة معنا وفي مستقبلنا. ولو تمكنا من تغيير صورة هذا القرن الى الحد الذي لا يفدو فيه قرنا للحروب ، فانه سيظل حتما قرنا للشورات . وفي هذا الصراع الذي يقسم العالم اليوم ، والذي يتعرض فيه الكثير للخطر ، فان الذين يفهمون معنى الثورة ، هم الذين سيكسبون، أما أولئك ، الذين ما فتئوا يؤمنون بسياسات القوة في معناها التقليدي ، ويؤمنون من ثم بالحرب كالملاذ الأخير للسياسة الخارجية ، فانهم سيكتشفون ، وفي المستقبل القريب ، انهم قد اتقنوا العمل في تجارة ، باتت منسوخة وغير مجددة، ولا يمكن الاستعاضة عن هذا الفهم الحقيقي للثورة أو معاكسته ، باتقان الثورات ، المضادة، اذ ان هذه الثورات المضادة التي صاغ كوندورسيه (١) تعبيرها ابان الثورة الفرنسية كانت وستظل ، بالنسبة الى الثورة ، ما تعنيه الرجعية بالنسبة الى التقدم . وسيظل القول المشهور الذي صدر عن دي ميستر في عام ١٧٩٦ من أن الثورة المضادة لن تكون رجوعا بالثورة الى الوراء بل عملا معاكسا لها يمثل الذكاء الفارغ الذي بدأ منه عندما قاله (٢) .

- (١) ماري جان كوندورسيه (١٧٤٣ - ١٧٩٤) - كاتب فرنسي بارز في الشؤون الفلسفية والرياضية . ولد من أسرة عريقة . درس في نافار . وضع عددا من الكتب في الرياضيات والفلسفة التحليلية . انتخب عضوا في المجمع العلمي . وقف مع الثورة وانتخب نائبا في الجمعية التشريعية وأصبح رئيسها في عام ١٧٩٢ . انحاز الى حزب الجيروندي ، أصبح مهددا بالاعدام من العاقبة فانتحر في سجنه .
- (٢) كان هذا هو رد دي ميستر على كوندورسيه في الجمعية الوطنية عندما عرف الثورة المضادة انها رجوع عن الثورة . ضمن قوله هذا في كتابه « تأملات فرنسية » الذي اصدره عام ١٧٩٦ .
- (الحرب)

وبالرغم من الحاجة الماسة الى التمييز نظريا وعلى صعيد التطبيق بين الحرب والثورة مع وجود الترابط الوثيق بينهما ، فان علينا ان نلاحظ الحقيقة الواقعة وهى ان الثورات والحروب لا يمكن ان تقع خارج نطاق العنف ، وان هذه الحقيقة كافية لأن تجعلهما فى معزل عن الظواهر السياسية الأخرى . وقد يكون من العسير علينا أن ننكر أن من بين الاسباب التى أدت الى هذه السهولة فى تحول الحروب الى ثورات ، والى أن تظهر الثورات هذا الميل المشؤم الى اطلاق الحروب من عقالها ، هو ان العنف نفسه مؤثر مشترك لهما معا . وقد يكون نطاق العنف الذى أطلقتته الحرب العالمية الأولى كافيا لخلق الثورات فى أعقابها ، حتى ولو لم يكن ثمة تقاليد ثورية ، أو حتى لو لم تقع ثورات من قبل .

ولكن العنف لا يقرر الحروب ولا الثورات تمام التقرير . فحينما يتحكم العنف وسيطر ، كما فى الدول الفاشية مثلا ومعسكرات اعتقالها، يتحتم على كل انسان أن يسكت لا تنفيذا للقانون ، وانما تنفيذا للحكم أيضا . ولعل هذا الصمت هو الذى يجعل من العنف ظاهرة هامشية فى الملكوت السياسى ، فلكل انسان بوصفه كائنا سياسيا القدرة على الكلام . ولا ريب فى أن تعريفى أرسطو المشهورين عن الانسان من أنه كائن سياسى ، ومخلوق حى يميز بالقدرة على الكلام ، يكملان بعضهما ، ويشيران الى ذات التجربة فى حياة المدينة الاغريقية . والنقطة المهمة هنا ، هى أن العنف نفسه عاجز عن الكلام ، لا أن الانسان يفقد القدرة على النطق عندما يواجه العنف . ولعل هذا العجز عن النطق ، هو الذى حال بين النظرية السياسية وبين المزيد من الحديث عن ظاهرة العنف تاركة أمر النقاش فيه الى المختصين . فالفكر السياسى ملزم باتباع ما توحى به الظواهر السياسية نفسها وما تقوله ، وهو ملزم بأن يحصر اهتمامه بما يبدو فى مجالات الشئون الانسانية . ومثل هذه الظواهر ، تحتاج اذا ماقورنت بالقضايا الطبيعية الى الكلام والحديث ، أى أنها تحتاج الى شىء يتجاوز حدود الظهور العضوى، أو مجرد السماع لتبرز وتظهر . ولهذا لا تستطيع اية نظرية عن الحرب أو عن الثورة ، أن تعالج أكثر من موضوع تبرير العنف ، لأن هذا التبرير يؤلف حدودها السياسية ، أما اذا توصلت الى تمجيد العنف أو تبريره لمجرد التبرير ، فانها لا تظل نظرية سياسية بل تغدو مناهضة للسياسة .

ولما كان العنف يلعب دورا بارزا في الحروب والثورات (١) ، فإن هذه تكون خارج نطاق الملكوت السياسي ، اذا شئنا الدقة في التعبير بالرغم من دورها الضخم في التاريخ المدون للعالم . وقد دفعت هذه الحقيقة القرن السابع عشر الذي كان له نصيبه من تجربة الحروب والثورات الى الافتراض بوجود حالة سابقة للحالة السياسية يطلقون عليها اسم « وضع الطبيعة » وان لم يعنوا بها قط أن تكون حقيقة تاريخية . ويقوم اتصال هذه الحالة بالحقيقة حتى اليوم ، في الاعتراف بأن الملكوت السياسي ، لا يخلق بصورة آلية رتيبة ، حيثما يعيش الناس بصورة مجموعية ، وان هناك أحداثا ، بالرغم من وقوعها على الصعيد التاريخي المجرد ، لا تكون سياسية في واقعها ، وقد لا يكون لها أى ارتباط بالسياسة أيضا . وتشير فكرة « الوضع الطبيعي » الى واقع لا يمكن فهمه على الأقل ، عن طريق الأفكار التي سادت القرن التاسع عشر عن التطور ، مهما كان الشكل الذي نحمل فيه هذه الآراء ، وسواء اعتبرناها مؤثرا أم أثرا ، أو احتمالا واقعا ، أو حركة دياكتيكية جدلية ، أم مجرد انسجام وتسلسل في الحدوث .

ففرضية « الوضع الطبيعي » تتطلب وجود بداية مفصولة عن كل ما يتبعها ، عن طريق انقسام لا يمكن وصله أو التغلب عليه .

ولا ريب في ان علاقة مشكلة البداية بظاهرة الثورة في غاية الوضوح . ولا ريب في ان بدايات تاريخنا الأسطورية على النحو الوارد في التوراة أو في الكتب الكلاسيكية القديمة ، قد تحدثت عن حتمية هذه العلاقة بين البداية وبين العنف . فقد ذبح قابيل أخاه هابيل (٢) . وذبح رومولوس أخاه ريموس (٣) ، وكان العنف هو البداية ، كما

(١) أنا اختلف مع المؤلفة في ان العنف شرط من شروط الثورة . فقد تقوم ثورات بكل ما في الثورية من معنى ، ولكنها لا تلجأ الى العنف بمعناه التقليدي ، وانما تتبع الطريق الثوري الذي يبتز ولا يصاح ، ويقوم من جديد ولا يرمم ، وان كان هذا الطريق يعنى في حد ذاته احتمال العنف ، اذا وجدت الثورة ما يعترض طريقها وتعدر عليها علاجه بطريق اللا عنف . ولعل المؤلفة انسأقت في كلامها هنا وراء التعريف التقليدي للثورة ، وهو تعريف يثبت شموليته عن طريق بعض التجارب الثورية التي تقف تجربتنا الثورية في طليعتها .

(العرب)

(٢) قابيل وهابيل ولدا آدم ، وقد قتل أولهما الثاني بعد شجار نشب بينهما .
(٣) تقول الاساطير الرومانية القديمة أن رومولوس مؤسس رومه ، قتل أخاه ريموس طمعا في الملك .

(العرب)

لا يمكن لاية بداية ان تكون بدون العنف . وليس ثمة من شك في ان الأفعال الأولى التى دونتها التوراة او التقاليد العلمانية ، سواء أكانت من طراز الأساطير أم الحقائق التاريخية المصدقة ، قد مرت عبر قرون طويلة مصحوبة بالقوة التى يحققها الفكر الإنسانى فى الحالات النادرة التى يصل فيها الى استعارات مقنعة أو قصص معقولة على الصعيد العالمى . فهاتان القستان اللتان أشرت اليهما ، تتحدثان بمنتهى الوضوح والصراحة عن أن كل ما يستطيع الإنسان تحقيقه من أخوة ، انما نشأ عن قتل الأخ لأخيه ، وأن كل ما حققه الإنسان من تنظيم سياسى ، انما يمت فى اصوله وجذوره الى الجريمة . فقد كانت هناك جريمة فى البداية، ولم يكن تعبير الوضع الطبيعى الا تصويرا لها من الناحية النظرية، وقد حملت القرون المتعاقبة ، مجالات ذاتية لتصديق هذه الحالة من الأوضاع الإنسانية اكثر من تلك العبارة التى وردت على لسان القديس يوحنا ، فى رؤياه التى دعا فيها الى الخلاص ، والتى قال فيها . . « أنا الألف ، والياء ، البداية والنهاية ، يقول الرب الإله الكائن والذى كان والذى سيأتى القدير » .

معنى الثورة

- ١ -

لن نعنى هنا ، فى هذا الكتاب بموضوع الحرب ، فالمجاز الذى استعملته ، ونظرية « الوضع الطبيعى » التى اعتمدها فى تحليل هذا المجاز على أساس نظرى ، يمتان الى مشكلة الثورة اكثر من صلتهما بالحرب ، وان كان كثيرا ما أفاد فى تبرير الحروب والعنف على أساس انهما شر متأصل فى الانسان وقد ظهر منذ البداية الاجرامية للتاريخ الانسانى ، وذلك لأن الثورات هى الاحداث السياسية الوحيدة التى تعمل على مواجهتنا بصورة مباشرة وحتمية بمشكلة البداية . فالثورات مهما كانت التعاريف التى نميل الى استخدامها ، ليست مجرد تبدلات . فلا علاقة للثورات المعاصرة ولا شبه ، بالفتن العسكرية التى دونها التاريخ الرومانى ، ولا بالحروب الاهلية التى كانت تقضى على المدن اليونانية مضاجعها ، وليس فى وسعنا أن نساوى بينها وبين التحولات شبه الطبيعية التى نادى بها أفلاطون من شكل من أشكال الحكم الى آخر ، ولا بالكسر العشرى الدائر الذى ابتدعه بوليبيوس (١) polybius والذى صور فيه الشئون الانسانية وكأنها ملزمة على اتخاذه من جراء اضطرابها الدائم الى اتخاذ المواقف المتطرفة (٢) ولقد عرفت العصور المتناهية فى القدم ، التبدلات السياسية والعنف الذى رافقها تمام المعرفة ، ولكن أيا من هذه التبدلات لم يأت بشيء جديد كل الجدة .

(١) بوليبيوس (٢٠٤ - ١٢٢) ق.م . مؤرخ رومانى . ولد فى اكاديا . ووقع أسرا فى يد الرومان فنقلوه الى ايطاليا حيث استقر فى رومة . رافق شيبيو فى حملاته على قرطاجنة . ساعد مواطنيه فى بلاد اليونان على الحصول على الرحمة بعد فشل ثورتهم على رومة . يعتبر تاريخه من أهم الكتب التى وصلت الينا .

(٢) عرف علماء السياسة التقليديين أن معنى الثورة لاينطبق على هذه التعابير القديمة ، وارجع كتاب نيومان « سياسة أرسطو » .

ولم تعترض التبدلات مجرى ما أسماه العصر الحديث بالتاريخ ، إذ بدلا من أن يبدأ بداية جديدة ، نراه يعود الى مرحلة مختلفة من الدائرة التاريخية ، مخططا مسيرا قدرته طبيعة الشئون الانسانية ، وكان في حد ذاته غير قابل للتبدل .

ولكن ثمة ناحية أخرى من الثورات الحديثة ، لعل من الخير بالنسبة إليها ، ان نجد سوابق لها ، تمت الى عصر أقدم من العصر الحديث ، فهل ثمة من يستطيع ان ينكر الدور الهائل الذى باتت المشكلة الاجتماعية تمثله في مختلف الثورات ، وهل هناك من يعجز عن تذكر ان سقراط ، اكتشف عندما بدأ في تفسير نظرية أفلاطون عن نظرية التحول شبه الطبيعي من حالة الى أخرى من حالات الحكم ، أهمية ما نسميه اليوم بالحوافز الاقتصادية كقيام الأثرياء بقلب نظام الحكم واقامة حكومة السراة « الاوليغاركى » ، أو قيام الفقراء بهذه العملية واقامة الديمقراطية ؟ وقد خبر القدماء ايضا وصول الطفافة الى الحكم عن طريق تأييد البسطاء والفقراء ، كما خبروا ان فرصة هؤلاء الكبيرة والوحيدة في الاحتفاظ بالسلطان كانت تقوم في رغبة الشعب وتطلعه الى التكافؤ والمساواة . فالعلاقة بين الثروة وبين الحكم في اى بلاد ، والنظرة البعيدة الى ان أشكال الحكم تترايط ترابطا وثيقا مع توزيع الثروة ، والشك بأن السلطان السياسى قد يسير جنبا الى جنب مع السلطان الاقتصادى ، واخيرا ، القول بأن المصلحة تؤلف القوة المحركة في كل صراع سياسى ، كلها ليست من اختراع ماركس ، ولا من ابتكار هارينجتون Harrington (١) الذى قال ان « السيطرة هى الملكية شخصية كانت أو فعلية » ، كما انها ليست من اختراع روهان Rohan (٢) الذى قال ان « الملوك يحكمون الشعوب كما ان المصالح تتحكم بالملوك » . واذا كان ثمة من يريد ايقاع الملامة

(١) جيمس هارينجتون (١٦١١ - ١٦٧٧) - فيلسوف سياسى انجليزى . ولد في نورهامبتون شاير ، قضى شطرا من حياته في خدمة شارل الاول ثم كرس نفسه بعد موته لوضع كتابه «الاقينانوس» ، الذى رسم فيه مخططا جامدا لجمهورية يحكمها السراة . أنشأ ناديا في عام ١٦٥٩ ليحاول عن طريقه تطبيق نظريته .

(٢) هنرى دوق روهان (١٥٧٩ - ١٦٣٨) - من زعماء البروتستانت في فرنسا . ولد في بريتانى وقاد ثورة البروتستانت (الهوجونوت في فرنسا) على الكتلثة . عينه لويس الثالث عشر مارشالا على فرنسا ، وقد ترك مذكرات طبعت ، واعتبرت على جانب من الأهمية ، نظرا لما فيها من آراء وافكار .

على كاتب واحد ، بالنسبة الى ما يسمى بالنظرة المادية للتاريخ ، فان عليه أن يعود بذكرته الى الورا الى أيام أرسطو ، الذى كان أول من قال ان المصلحة التى تفيد شخصا او جماعة او شعبا ، هى التى تتحكم ، بل يجب أن تتحكم فى القضايا السياسية .

ومع ذلك فان هذه الانقلابات والاضطرابات التى تولدها المصلحة ، لا بد أن تعتمد على التمييز بين الفقراء والاغنياء ، وهى حقيقة لا شك فى طبيعتها وحتميتها فى الحياة السياسية ، تماما كحاجة الجسم الانسانى الى الحياة ، بالرغم من حتمية اتصافها بالعنف والدموية فى المراحل التى تسبق فرض النظام ، ولم تبدأ المشكلة الاجتماعية فى أداء دورها الثورى الا عندما بدأ الناس يشكون فى العصر الحديث لا قبله ، فى أن الفقر فطرى فى الأوضاع الانسانية ، وان التمييز بين أفراد القلة الذين نجحوا عن طريق الظروف أو النفوذ أو الخداع فى تحرير أنفسهم من قيود الفاقة وبين جماهير العمال الذين اصابهم الفقر بنابه ، شىء حتمى وأبدي ، وكان هذا الشك ، أو بالاحرى الاعتقاد فى أن الحياة على الارض قد تكون متميزة بالوفرة بدلا من الفاقة للمعونة ، امريكا فى جذوره وسابقا للثورية ، وذلك لأنه نما بصورة مباشرة فى التجربة الاستعمارية التى عاشتها أمريكا . وفى وسع الانسان أن يقول من الناحية الرمزية ، ان المسرح اعد لتقبل الثورات فى معناها العصرى ، أى كغير كامل للمجتمع ، طبقا لما قاله جون ادامز John Adams قبل نحو من حقبة من اندلاع الثورة الامريكية . « اننى اعتبر دائما أن تسوية المشكلة الامريكية تعتبر استهلالا لمخطط عظيم وضعت العناية الالهية لانارة السبيل امام الجهلاء ، وتحرير الجزء المستعبد من الجنس البشرى فى طول العالم وعرضه (٢) . أما من الناحية النظرية فقد أعد

(١) جون ادامز (١٧٣٥ - ١٨٢٦) - الرئيس الثانى لجمهورية الولايات المتحدة . ولد فى كونيس . درس فى جامعة هارفرد وتخرج محاميا . انتخب نائبا فى الكونجرس ، واشترك فى وضع اعلان الاستقلال ، عين سفيرا فى هولندا بعد استقلال بلاده ، ثم فى بريطانيا ، واصبح رئيسا للجمهورية فى عام ١٧٩٧ . له كتاب « دفاع عن الدستور الامريكى » وآخر « تاريخ الولايات المتحدة » .

(المررب)

(٢) راجع آراء ادامز فى القوانين والانظمة الانتطاعية . مؤلفات ادامز (١٨٥٠ - ١٨٥٦) المجلد الثالث ص ٤٥٢ .

(المررب)

المسرح عندما قام جون لوك John Lock (١) لأول مرة ، وتحت تأثير الأوضاع المزدهرة للمستعمرات فى العالم الجديد ، ومن بعده آدم سميث Adam Smith (٢) بالتأكيد على ان العمل والكسب ، هما مصدر كل ثراء مخالفين ما كان سائدا قبلهما من رأى يقول ، ان العمل والجهد هما التراث الطبيعى للفاقة ، بل العقوبة التى تنزله بكل من يفتقر الى الملكية . ولا بد لثورة الفقراء فى ظل هذه الاوضاع من أن تعنى أكثر من تحرير هذا الشطر المستعبد من الناس ، واستعباد شطر آخر منهم .

وقد أصبحت أمريكا رمزا للمجتمعات التى لا فاقة فيها ، قبل امد طويل من العصر الحديث بتطوراته التقنية الفريدة فى نوعها والتى اكتشفت الوسائل ، للخلاص من ذلك الشقاء الوضيع من الحاجة الماسة التى كان ينظر اليها دائما على انها شىء دائم لا يزول (٣) . ولم يكن فى امكان المشكلة الاجتماعية وثورة الفقراء أن تلعب دورا ثوريا فعليا الا بعد ان وقع هذا الاكتشاف وأصبح معروفا لدى الناس فى أوروبا . وقد بنيت الحلقة المفرغة القديمة من التكرار التاريخى للأحداث على أساس الافتراض بأن ثمة فارقا طبيعيا بين الفقراء والأغنياء (٤) ، ولكن الوجود الفعلى للمجتمع الأمريكى قبل اندلاع الثورة ، قد حطّم هذه

(١) جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) فيلسوف انجليزى ، آمن بالفلسفة الاختبارية ، ودرس الطب فى أكسفورد . عاش امدًا فى فرنسا ، ووضع رسالة عن الحكم ، وأخرى عن المفاهيم الانسانية ، وثالثة عن التسامح . والف كتاب «منطق المسيحية» ، وقد حاول فيه الفصل بين الحقيقة والمعقّدة المتزمتة ، ويعتبر من أول المؤمنين بالنظرية المادية .

(٢) آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) - من علماء الاقتصاد السياسى ، وهو اسكتلندى الأصل درس فى جامتى جلاسجو واكسفورد . اشهر كته « ثروة الامم » ، الذى يعتبر اساسا فى كل المؤلفات عن الاقتصاد السياسى لانه وضع على أسس علمية حديثة .

(٣) اعتقد أن المؤلف قد جانب الحقيقة هنا ، وليس أدل على ذلك من المقال الكبير الذى يقع فى نحو من عشرين صفحة والذى نشرته مجلة «اللايف» الأمريكية نفسها قبل اربعة اشهر تحت عنوان « الفقر فى أمريكا » .

(٤) كان هذا هو السبب الذى دفع المؤرخ الرومانى يوليوس الى القول بأن تحول الحكومات من شكل الى آخر ، يقع انطباقا مع الطبيعة ، تاريخ يوليوس المجلد السادس ص ٥ .

(المغرب)

الحلقة تحطيمًا كليًا ونهائيًا . وهناك مناقشات علمية كثيرة تدول حول موضوع تأثير الثورة الفرنسية بالثورة الأمريكية ، وحول التأثير الحاسم للمفكرين الأوربيين على سير الثورة الأمريكية نفسها . ولكن مهما كان لهذه البحوث ما يبررها ، ومهما اتصفت بالصفاء والإشراق ، فليس ثمة من أثر ملحوظ للثورة الأمريكية على الثورة الفرنسية التي بدأت بقيام الجمعية التأسيسية ، يعادل الانطباع الذي تركه الأب رينول **Abbé Raynol** الذي أطلق اسم « الرخاء المذهل » على تلك البلاد التي كانت لا تزال مستعمرات انجليزية في أمريكا الشمالية ، بالرغم من قول البعض بأن « إعلان حقوق الإنسان » الذي صدر عن الثورة الفرنسية قد صيغ على غرار قانون الحقوق الذي صدر عن الكونجرس في فرجينيا (١) .

ومع ذلك فما زالت شمة فرصة ولو ضئيلة لمناقشة تأثير الثورة الأمريكية على مجرى الثورات المعاصرة أو عدم تأثيرها ، فهناك حقيقة لا تقبل النقاش مطلقًا وهي أن روح هذه الثورة ، والنظريات السياسية الحسيفة والرصينة التي نادى بها الرواد الأول في أمريكا ، لم تترك أي انطباع ملحوظ على القارة الأوربية . ولعل ما اعتبره رجال الثورة الأمريكية بين أعظم ابتكارات الحكم الجمهوري الجديدة ، من تطبيق نظرية مونتسكيو (٢) عن تجزئة السلطات في أجهزة الحكم السياسية، والتوسع فيها ، لم يلع إلا دورًا ثانويًا في فكرة الثوريين الأوربيين على اختلاف عصورهم . فقد رفض تورجو **Turgot** (٣) ، هذه النظرية على

(١) للمزيد من الاطلاع على تأثير الثورة الأمريكية على الثورة الفرنسية ، راجع كتاب « الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية » للافونس اولارد الصادر في مجموعة « الدراسات والدروس المستمدة من الثورة الفرنسية » المجلد الثامن الصادر عام ١٩٢١ . وللإطلاع على وصف الأب رانبول لأمريكا ، راجع كتاب « خريطة ثورة المستعمرات الانجليزية في أمريكا الشمالية » .

(٢) شارل مونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥) - فيلسوف فرنسي ومؤرخ ، درس علوم الطبيعة ، وضع عدة كتب في التاريخ الطبيعي ، ومن أشهر مؤلفاته (روح القانون) ، و « تاريخ العالم » ، الذي قدم فيه عرضًا للأسباب التي أدت إلى عظمة رومة .

(٣) جاك تورجو (١٧٢٧ - ١٧٨١) - سياسي فرنسي وعالم بالاقتصاد ، أصبح وزيرًا للمالية في عهد لويس السادس عشر ، وأدخل إصلاحات كثيرة ، ولكنه ما لبث أن طرد . نشر عدة مؤلفات في الاقتصاد والأدب .

الفور لاعتبارات تتعلق بالسيادة القومية (١) ، وذلك لان تعبير «الجلال» الذى استعمله جان بودان (٢) ، أولا ، والذى ما لبث أن حوله الى السيادة ، يتطلب اول ما يتطلب على حد زعمه سلطة مركزية لا مجزأة . وبدت السيادة القومية التى عنت جلال المملكة فى العصور الطويلة من الملكية المطلقة ، متعارضة مع قيام الحكم الجمهورى بل ومناقضة له . وبدا بعبارة أخرى ، وكان الدولة القومية ، وهى أقدم عهدا من الثورات كلها ، قد هزمت الثورة الأوربية حتى قبل ظهورها . ولم تلعب الثورة الاجتماعية التى تحمل طابع الحالة المرعبة لفقير الجماهير ، أى دور فى سير الثورة الامريكية مع أنها كانت من الناحية الأخرى تبدو أكثر المشاكل الحاحا بالنسبة الى الثورات الأخيرة ، وأكثرها تعقيدا من الناحية السياسية ، ولاريب أن الأوضاع التى وجدت فى أمريكا واستقرت ، وذاع أمرها فى أوروبا قبل اعلان استقلال أمريكا ، هى التى غذت الحماسة الثورية فى أوروبا أكثر من الثورة الأمريكية نفسها .

وقد غدت القارة الجديدة ملاذا وملجأ للفقراء يجتمعون فيه ، وظهرت فيها أجيال جديدة من الناس تشدهم « العرى الحريية اللينة للحكم الهين » ويعيشون فى أوضاع من « الانسجام الممتع » الذى اختفت منه « الفاقة المطلقة التى تفوق الموت سواها » لكن كريفيكور (٣) الذى اقتبسنا منه هذه الفقرات كان يعارض معارضة جذرية فى الثورة الأمريكية التى رأى فيها شكلا من أشكال التآمر بين « كبار الشخصيات »

(١) كتب جون ادمز الكتاب الذى أشرت اليه فى الهامش السابق ردا على حملة تودجو فى كتاب بعث به الى الدكتور برايس فى عام ١٧٧٨ . وكانت القضية المختلف عليها

هى اصرار تودجو على ضرورة وجود سلطة مركزية بدلا من تجزئة السلطة .
(٢) جان بودان (١٥٢٠ - ١٥٩٦) - فيلسوف فرنسي وعالم اقتصادى . ولد فى انجيرز ودرس القانون فى طولوز ، ثم أصبح أستاذا لفقته القانون فى جامعتها الى ان جاء الى باريس فى عام ١٥٦١ ينشد التقرب من الملك فأصبح مستشاره القانونى كما أصبح مندوبا فى مجلس الولايات حيث دافع عن حقوق الشعب ضد الملك والنبلاء والكهنوت . أصبح ذا نفوذ كبير ومات متأثرا بالطاعون . كان متحررا فى فكره ولذا اشتهر البعض ملحدا .

(٣) جان ميشيل كريفيكور (١٧٣٥ - ١٨١٣) كاتب فرنسي . درس فى احدى مدارس اليسوعيين ، وقضى بعض الوقت فى إنجلترا . سافر الى نيويورك فى عام ١٧٥٩ ، وتجنس بالجنسية الأمريكية فى عام ١٧٦٥ . عاد الى فرنسا أكثر من مرة . وقد اشتهر أمره بكتابه « رسائل من مزارع امريكى » .

(العرب)

على « الجماهير العادية من الناس » (١) ، ولم تكن الثورة الأمريكية او انصرافها الى اقامة تنظيم سياسى جديد أو شكل من اشكال الحكم هى التى أحدثت ثورة فى أفئدة الناس وأرواحهم فى أوربا أولا ومن ثم فى العالم ، وانما ولدتها أمريكا نفسها « القارة الجديدة » على حد تعبير جيفرسون (٢) ، أو « الأمريكى الرجل الجديد » الذى يمثل التكافؤ الرائع « الذى ينعم به الفقراء مع الأغنياء » ، وكان هذا التأثير من القوة بحيث بدت الثورة الأمريكية منذ أيام الثورة الفرنسية ، وحتى ثوراتنا العصرية الراهنة ، لجميع الثورين أكثر أهمية فى تغيير شكل المجتمع على النحو الذى وقع فى أمريكا ، منها فى تغيير جهاز الحكم السياسى ونظامه ، واذا صح انه لم يكن ثمة ما هو أكثر تعرضا للخطر فى ثورات عصرنا الراهن ، من التبدل الجذرى فى الأوضاع الاجتماعية، فان فى وسع المرء أن يقول ، ان اكتشاف أمريكا، والاستيطان الاستعمارى فى القارة الجديدة ، ألفا جذور هذا التبدل ، وذلك على اعتبار أن « التكافؤ الرائع » (٣) الذى نما بصورة طبيعية ، بل وبصورة عضوية فى العالم الجديد ، لا يمكن ان يتحقق فى العالم القديم الا عن طريق العنف والثورة الدموية ، عندما تصل اليه الآمال الجديدة للجنس البشرى . وقد انتشرت هذه النظرية فى صور عدة تحمل طابع « التفلسف » ، وأصبحت سائدة لدى عدد من المؤرخين المعاصرين الذين توصلوا منها الى الاستنتاج المنطقى ، بأن اية ثورة لم تحدث قط فى أمريكا . ولعل من الاهمية بمكان أن كارل ماركس نفسه أيد هذا الاستنتاج ، اذ انه آمن أن تكهناته عن مستقبل الراسمالية والثورات الطلائعية العمالية (البروليتارية) القادمة ، لا تنطبق على التطورات الاجتماعية فى الولايات

(١) الاقتباسات من كتاب « رسائل من مزارع أمريكى » ، المطبوعة فى نيويورك عام ١٩٥٧
(٢) توماس جيفرسون (١٧٤٣ - ١٨٢٦) ثالث رئيس جمهورية فى أمريكا ، بدأت شهرته فى الظهور عندما حرق وثيقة استقلال أمريكا . انتخب رئيسا للجمهورية مرتين وامتد فى المرة الثالثة ويعتبر من واضعى الدستور الأمريكى .

(٣) أنا لا افهم معنى هذا الاصرار من المؤلفة على القول بوجود التكافؤ فى الولايات المتحدة . فكل من يدرس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيها يعرف ان نخبة من البيوتات المالية وأرباب النفوذ هى التى تتحكم فى أوضاع البلاد وسياساتها ، كما انها هى التى تسيطر على اقتصادها ، اما اذا كانت المؤلفة تبنى بالتكافؤ وجود فرص « وهى غير متكافئة ابدا » أمام الافراد كلهم للثراء بأى طريق، فقد تكون محقة فى رأيها .

المتحدة . ولكن مهما كانت المؤهلات التي تتصف بها هذه التكهنات، وهي تظهر يقينا تفهما اكثر للوقائع المادية من تكهنات اتباعه ، فان وجود ما يسمى بالثورة الامريكية ينفي هذه النظرية . فالحقائق ثابتة وصلبة، وهي لا تختفى اذا آثر علماء الاجتماع أو التاريخ التعلم منها ، وان اختلفت عندما يحاول كل انسان نسيانها . لكن مثل هذا النسيان لا يمكن ان يكون اكاديميا بالنسبة الى الثورة الامريكية ، اذ ان وجوده يعنى بالفعل نهاية الجمهورية الامريكية نفسها (١) .

وما زلنا فى حاجة الى قول بعض العبارات عن الادعاء الذى كثيرا مانسمعه بأن جميع الثورات العصرية هى مسيحية فى جذورها من ناحية الأصل ، حتى ولو كانت العقيدة التى تدعو اليها هى الالحاد . وتشير الحجة التى تؤيد هذا الادعاء فى العادة ، الى الطبيعة الثائرة عند رواد العقيدة المسيحية ، مع التأكيد على المساواة بين الأرواح أمام الله ، وازدراؤها المكشوف لجميع السلطات العامة ، ووعودها بملكوت السماء ، وهى أفكار وآمال يقال انها انتقلت الى الثورات العصرية وان كان انتقالها بطريق علمانى عن طريق حركة الاصلاح الدينى . ولا ريب فى أن التحول الى العلمانية ، والفصل بين الدين والسياسة ، وقيام ملكوت علمانى معتز بنفسه وكرامته ، كلها عوامل فى منتهى الأهمية فى الظاهرة الثورية . وقد يظهر بالفعل بأن مانسميه ثورة ، هو فى الواقع مجرد مظهر مرحلى يودى الى ظهور ملكوت علمانى جديد . واذا صح هذا القول، فان العلمانية نفسها ، لامضامين التعاليم المسيحية هى التى تؤلف أصول الثورة وجذورها . وكانت المرحلة الأولى فى هذا التحول الى العلمانية ممثلة فى نشوء الحكم المطلق لافى الاصلاح الدينى ، اذ أن الثورة التى تهز العالم ، على حد تعبير مارتن لوتر (٢) عندما تتحرر كلمة الله

(١) ليس ثمة من ينكر أن هناك ما يسمى بالثورة الامريكية ، لكنها ثورة لتحرر من الاستعمار وتمثل فى المنطق الماركسي ، الثورة البورجوازية النموذجية ، اذ ان الذين قاموا بها فئات من الطبقة البورجوازية الجديدة من اهل المستعمرات الامريكية أرادت التخلص من استغلال الاستعمار الانجليزى . وهذا لا ينفي مطلقا انها اتمدت على التأييد الجماهيرى الواسع .

(٢) مارتن لوتر (١٤٨٣ - ١٥٤٦) - اول من دعا الى الاصلاح الدينى ، وهو المانى يعتبر مؤسس المذهب البروتستانتى . اهم مؤلفاته « حرية الرجل المسيحى » و « خطاب الى نبلاء الشعب الالمانى » و « الاسر البابلى لكنيسة الله » حرمة البابا من الديانة .

من سلطان الكنيسة التقليدي ، هي ثورة دائمة ، وتصح بالنسبة الى جميع صور الحكم العلماني ، فهي لا تقيم نظاما علمانيا جديدا ، وانما تهز وبصورة دائمة ومستمرة جذور جميع المؤسسات الدنيوية (١) . وبالرغم من ان لوثر ، قد أضحى في النهاية مؤسس كنيسة جديدة ، وأصبح في عداد كبار المؤسسين في التاريخ ، فان ما أقامه لم يكن يهدف قط الى بروز نظام علماني جديد ، وانما كان كل ماقصده على النقيض من ذلك تحرير الحياة المسيحية الصحيحة تحريرا جذريا من اعتبارات النظام العلماني ومصادر قلقه ، مهما كانت النتيجة . وهذا لا يعني اننا ننكر ان ما قام به لوثر من تحليل للرابطة بين السلطة وبين التقاليد ، ومحاولته اقامة السلطة على الكلمة السماوية نفسها بدلا من اقتباسها من التقاليد ، قد أسهم في ضياع سلطان الكنيسة في القرون الوسطى . ولكن لو لم يقترن ما فعله ، بتأسيس كنيسة جديدة ، فانه كان سيظل غير مجد ولا مؤثر تماما كأوهام أواخر القرون الوسطى اللاهوتية وتوقعاتها ابتداء بيواكيم دي فيوري ، وانتهاء بالمصلح سيجيسموند (٢) ولقد قيل مؤخرا ان الاخير يعتبر من الرواد الأبرياء للمذاهب العصرية ، لكنني أشك في صحة هذا القول (٣) اذ أن في وسع الانسان أن يرى على نفس الاساس رواد الحماسة الجماهيرية العصرية في حركات القرون الوسطى اللاهوتية . لكن الانتفاضة التي هي أقل من الثورة ، تعتبر أضخم بكثير من الحماسة الجماهيرية ، وعلى هذا الاساس فان روح الثورة التي بدت في بعض الحركات الدينية المجردة في العصور الوسطى ، كانت تنتهي دائما بشيء من اليقظة الدينية أو حركة البعث الديني ، التي مهما كان عملها في التجديد ، بالنسبة الى من آمن بها ، ظلت دون نتائج من الناحية السياسية ، وغير مجدية من

- (١) اقتبست العبارات التالية من أحد مؤلفات لوثر ، وقد قال فيها مانصه : « لعل اهم مصير لكلمة الرب ان العالم كله وضع من اجلها في حالة من الغرضي . ويأتي قداس الرب منظما ليغير العالم كله ويبعثه بحيث تستطيع كلمته ان تصل اليه »
- (٢) سيجيسموند (١٣٦١ - ١٤٣٧) أحد أباطرة الامبراطورية الرومانية المقدسة . كان عضوا بارزا في مجمع كونستانس الديني للبحث في الخلاف الديني . اشترك فيادانة جون هس برغم ميوله الدينية خوفا من النظرة آلهومية لحركة هس وخطرها على امبراطوريته .

(العرب)

- (٣) كتاب « علم جديد في السياسة » لايريك فولجلين - طباعة شيكاغو لعام ١٩٥٢
وكتاب « البحث عن العصر الاثني » لنورمان كوت - نيوجرس ١٩٤٧ .

(المؤلف)

الناحية التاريخية . يضاف الى هذا أن النظرية التي تقول بثورية التعاليم المسيحية ، نظرية خاطئة ويسهل دحضها تماما كما دحضنا النظرية التي تنكر وجود الثورة الأمريكية . فهناك حقيقة واقعة ، وهي عدم قيام أية ثورة أبدا تحت اسم المسيحية قبل العصور الحديثة ، ومن هنا يكون كل ما يستطيع الانسان أن يقوله في تأييد هذه النظرية ، ان تحرير الأسس الثورية للعقيدة المسيحية كان يحتاج الى شيء من العصرية .

وهناك على أية حال ، ادعاء آخر ، يمس القضية التي نتناولها بالبحث مسا وثيقا . فقد أكدنا عنصر الجدة الكامن في جميع الثورات ، وكثيرا مايقال ، بأن آراءنا التاريخية ، مسيحية في جذورها لأننا نتبع في مسيرها تطورا مستطيل الأضلاع . ومن الواضح أن ظواهر الجدة . والتفرد في الأحداث وغيرها ، لا يمكن ادراكها الا في أوضاع المفاهيم التي تعتمد على طول الزمن . ومن الصحيح أن الفلسفة المسيحية خرجت على المفهوم الزمني للقدم ، لأن ميلاد السيد المسيح وقد وقع في ميلاد زمني علماني ، مثل بداية جديدة ، كما مثل حادثا فريدا في نوعه ، لا يمكن أن يتكرر حدوثه . لكن المفهوم المسيحي للتاريخ ، على النحو الذي وضعه أوغسطين Augustine (١) لا يمكن أن يحمل على محمل البداية الحديثة الا اذا أخذ على صعيد أنه حادث عالمي الشمول . اقتحم السير العادي للتاريخ العلماني ، وقطعه . وقد أكد أوغسطين ، ان مثل هذا الحادث يقع مرة واحدة ، ولا يمكن أن يحدث مرة أخرى الى نهاية الزمن وهكذا يظل التاريخ العلماني من وجهة النظر المسيحية مرتبطا بحلقات القدم التي تقول بظهور الامبراطوريات وسقوطها كما في الماضي . الا على اعتبار ان المسيحيين وقد امتلكوا حياة خالدة ، يستطيعون أن يحطموا هذه الحلقة من التغيير الدائم والمستمر ، ويجب ان ينظروا بشيء من التجاهل واللامبالاة ، الى ماتعرضه من صور .

(١) القديس أوغسطين (٣٥٤ - ٤٣٠) - من اكبر البازين من آباء الكنيسة الكاثوليكية ، ولد في نوميديا ، من أبوين فقيرين . وكان والده وثنيا . أما والدته فكانت مسيحية ، وقد أنشأته على دينها . ودرس في جامعة قرطاجنة ، حيث أحب امرأة ولدت له غلاما غير شرعي . وظلت علاقته بها ، أمدا طويلا ، ابان دراسته الجامعية ، وأخذ يتحول بعد ذلك الى التعمق في الدين والتأثر باللاهوت ، الى ان اعتزل العالم وهو في الثالثة والثلاثين من عمره بعد أن عمد مسيحيا . وضع عدة كتب ، تعتبر مراجع في اللاهوت المسيحي .

ولم يكن ذلك التبديل الذى سيطر على كل ماهو دنيوى ، فكرة
 اختص بها المسيحيون وحدهم ، بل كان حالة مزاجية غالبية ، سيطرت
 على مجموعة القرون الاخرية الماضية ، ولهذا فقد كانت صلتها أوثق
 بالتفسيرات الاغريقية الفلسفية التقليدية بل وبالتفسيرات التى سبقت
 الفلسفة للشئون الانسانية منها بالروح التقليدية التى سيطرت على
 الجمهورية الرومانية . واذا ما قارنا بين الاغريق والرومان تبين لنا أن
 الأوائل كانوا مقتنعين كل الاقتناع بأن القدرة على التبديل عند الناس
 على اعتبار انهم معرضون للموت ، لا يمكن تغييرها ، لأنها تتركز فى
 النهاية على حقيقة واقعة وهى ان الشبان الذين يعتبرون فى الوقت
 نفسه من المستجدين ، كانوا يقرون باستمرار الاستمرار المائل فى
 الأوضاع الراهنة ويزيلونه . ولا ريب فى أن بوليبيوس الذى كان فى
 الغالب أول كاتب أحس بالعامل الحاسم للأجيال المتعاقبة عبر
 التاريخ قد نظر الى الشئون الرومانية بعيون اغريقية ، عندما أشار
 الى هذا التداخل المستمر والثابت بين الأجيال فى الملكوت السياسى ،
 وان كان يعرف ، أن مهمة التعليم الرومانى على النقيض من التعليم
 الاغريقى ربط الاجيال الجديدة بالقديمة ، ليجعل من الأجيال الصاعدة
 أهلا لخلافة أسلافهم (١) .

ولم يكن الاغريق قد عرفوا شعور الاستمرار الذى عرفه الرومان ،
 اذ انهم كانوا يؤمنون بالطبيعة الكامنة فى التحول عند كل ماهو حى ،
 دون أى تلطيف أو تعديل ، ولعل هذا الايمان هو الذى أقنع فلاسفة
 الاغريق ، بالأى يحملوا مجال الشئون الانسانية محمل الجذ المطلق ،
 وان على الناس أن يجتنبوا اخفاء شىء من المكانة على هذا المجال الذى
 لا يستحقها . فانشئون الانسانية تتبدل باستمرار ، ولكنها لا تخلق
 أى شىء جديد كل الجدة ، واذا كان ثمة من جديد تحت الشمس ،
 فهذا الجديد هو الناس أنفسهم ، لأنهم خلقوا فى هذا العالم . ولكن
 مهما ثبتت الجدة عند الأجيال الجديدة ، فانهم قد ولدوا عبر القرون ،
 ثمرة مشهد طبيعى أو تاريخى ، ظل فى أساسه ومجموعه واحدا لم
 يتغير أبدا .

(١) بوليبيوس (٦) ٦٠ و ٦٥ و (٣١) - ٢٣ - ٢٥ .

لم يكن المفهوم العصري للثورات ، المرتبط ارتباطا وثيقا بالفكرة القائلة بأن سير التاريخ يبدأ نتيجة الثورة المفاجئة من جديد وان قصة جديدة كل الجدة ، لم يروها التاريخ من قبل توشك أن تظهر بظهور الثورة ، معروفا قبل الثورتين العظيمتين اللتين شهدتهما نهاية القرن الثامن عشر . ولم يكن أى من الذين اشتركوا فى أداء أدوار هاتين الثورتين ، يعرف أو يحس احساسا يحمل طابع التكهن بما سيكون عليه موضوع هذه المسرحية الجديدة التى يشترك فى تمثيلها . ولكن قبل أن تشرع هاتان الثورتان فى المسير فى طريقهما ، وقبل أن يتبين الذين اشتركوا فيهما ، ما اذا كانت مغامرتهم ستنتهى بالنصر أو الكارثة، فان مافى القصة من جدة ، ومافى موضوعها من معان خفية ، قد أصبح واضحا للممثلين والنظارة على السواء . وكان ظهور الحرية هو محور القصة ولا شك ، فقد استطاع كوندورسيه Condorcet (١) فى عام ١٧٩٣ وبعد أربع سنوات فقط من نشوب الثورة الفرنسية أى فى الوقت الذى كان فيه روبسبير (٢) يجدد دوره ويعرفه « بطغيان الحرية » ، دون أن يخشى الاتهام بقول الأحاجى والألغاز ، أن يلخص مابات معروفا لكل انسان آنذاك ، وهو أن عبارة « الثورية » ، يمكن أن تنطبق على الثورات « التى تجعل من الحرية هدفها ليس الا » (٣) وقد ثبت ان الثورات ، تعنى بداية عصر جديد كل الجدة ، قبل هذا التاريخ ، عندما وضع التقويم الثورى الذى جعل من السنة التى أعدم فيها الملك لويس السادس عشر ، والتي أعلنت فيها الجمهورية السنة الأولى من التاريخ الجديد .

ومن هنا تبرز الأهمية لتفهم ثورات العصر الحديث ، فى توافق فكرة الحرية مع فكرة البداية الجديدة ، ووجوب سيرهما جنبا الى

-
- (١) مارى جان كوندورسيه (١٧٤٣ - ١٧٩٤) - (راجع الهامش السابق) .
(٢) روبسبير (١٧٥٨ - ١٧٩٤) من كبار رجال الثورة الفرنسية ، واحد زعماء حزب الياقبة انتصر على الجيرونديين بخطبه الثورية وجراته. ثم طهر حربه من منافسيه وفي مقدمتهم دانتون وأصبح المسيطر على حكومة الثورة ، والمحرك الأكبر للجنة الامن العام والارهاب ، لقى مصيره على المقصلة .
(٣) كتاب كوندورسيه « حول معنى الالفاظ الثورية المكشوفة » (١٨٤٧ - ١٨٤٩) المجلد الثانى عشر .

جنب . ولما كانت الفكرة السائدة على « العالم الحر » (١) هي ان الحرية ، لا العدالة ولا العظمة ، هي القاعدة السامية فى الحكم على دساتير النظم السياسية وطريقة تركيبها ، فان مفهومنا عن الحرية ، وهو مفهوم ثورى فى أصوله ، لا فهمنا للثورة ، هو الذى يحدد مدى استعدادنا لتقبل هذا التوافق أو رفضه (٢) . وقد يكون من الحكمة حتى عند هذه النقطة التى مازلنا نتحدث فيها على الصعيد التاريخى ، أن نقف قليلا لنفكر ، فى احدى النواحي التى كانت الحرية تظهر فيها آنذاك ، هذا اذا شئنا تجنب الوقوع فى مزيد من الأخطاء الشائعة ، وأردنا أن نلمح مباشرة مافى الثورة من معانٍ عصرية .

وقد يكون من الأوليات المسلم بها ، ان التحرر والحرية ، لا يعنيان شيئا واحدا ، وقد يكون من هذه الأوليات أيضا ان التحرر هو الاشتراط الرئيسى لوجود الحرية ، وان كان لا يقود اليها بصورة آلية رتيبة ، وان فكرة الحرية التى ينطوى عليها التحرر لا يمكن الا أن تكون سلبية ، وان العزم على التحرر لا يعتبر مرادفا للرجبة فى الحرية . ولكن اذا كان الناس ينسون فى الغالب هذه الأوليات ، فذلك لأن التحرر كان يحمل دائما صفة الاتساع والشمول ، ولأن أساس الحرية كان دائما دورا ضخما ومتعرضا للنقاش فى تاريخ الفكرين الفلسفى والدينى أى طيلة تلك القرون التى تبدأ فى انحطاط العصور القديمة وتنتهى بمولد العصر الجديد ، والتى انعدمت فيها الحرية السياسية،

(١) « العالم الحر » ، هذه هى التسمية التى تطلقها كتلة الدول الغربية على نفسها ، مع ان بعض دولها ، بعيدة عن الحرية بعد الارض عن السماء . فهل يمكن أن تسمى ديكتاتورية سالازار فى البرتغال ، واستعمارية حكمه فى المستعمرات الافريقية او ديكتاتورية الحكم فى كثير من دول هذا العالم ، واضطهاد السود فى امريكا ، والتفرقة العنصرية فى جنوبى افريقية ، وغير ذلك من الظواهر ، حرية . . لقد فقدت الحرية فى هذه التسمية معناها الصحيح ، واصبحت ستارا يخفى اهدافا سياسية معينة .

(٢) كانت النتيجة التى توصلت اليها المؤلفة عن التوافق خاطئة لانها بنيت على أساس خاطئ من جلدوره ، وهو كما قلت فى الهامش السابق ، يقوم على أساس افتراض شئ غير موجود على الاطلاق ، وان وجد فعلى نطاق ضيق كل الضيق ، يضاف الى هذا ، ان الحرية يجب ألا تكون نسبية على الاطلاق ، وان يجب توافقها مع ناحية اخرى وهى مصلحة المجموع .

(العرب)

ولم يكن الناس يعنون بها لأسباب قد لا تهمنا هنا (١) . وهكذا بات من الأمور الأساسية ، حتى فى النظريات السياسية ، ألا نفهم الحرية السياسية على انها ظاهرة سياسية ، بل ان صورتها ، على النقيض من ذلك ، على انها مجال حر الى حد ما من النشاطات اللا سياسية التى يسمح بها أى جهاز سياسى للحكم لأولئك الذين يتبعونه أو يضمونه لهم .

وقد نشأت الحرية كظاهرة سياسية مع نشوء الدول المدنية عند الاغريق . وكان المفهوم منها منذ أيام هيرودوتس (٢) انها تمثل شكلا من أشكال التنظيم السياسى الذى يعيش فيه المواطنون فى ظل أوضاع « اللا حكم » ، حيث لا يمكن الفصل بين الحاكمين والمحكومين (٣) وقد عبرت كلمة Isonomy التى تعنى التكافؤ فى الحقوق السياسية والاجتماعية عن فكرة « اللا حكم » هذه ، اذ أن صفتها البارزة بين أشكال الحكم على النحو الذى صنفه القدماء ، كانت تقوم على أن فكرة الحكم سواء فى الملكية أو فى حكم القلة أو الديموقراطية ، كانت

(١) لا أدرى ما الذى تقصده المؤلفة بقولها عن اختفاء الحرية السياسية فى هذه الفترة التاريخية التى تحددها ، والتى يظهر من تحديدها لها ، انها تعنى القرون التى انصرفت بين سقوط الامبراطورية الرومانية فى عام ٤٧٦ ميلادية وبداية عصر النهضة الاوروبية فى القرن الخامس عشر ، وهى القرون التى كانت الحضارة العربية ابانها فى أوج أمجادها ، على حين كانت أوروبا تعيش فى ظلام القرون الوسطى . واذا كانت المؤلفة تعنى بقولها ، أوروبا ليس الا ، فأريها مصيب ، وان كان عليها أن تحدد ذلك بوضوح . أما اذا كانت تعنى العالم بأسره ، فأريها مخطيء ، وقد يكون خطأها ناجما عن جهلها بالتاريخ العربى ، لان العرب عرفوا معنى الحرية السياسية تمام المعرفة ، وطبقوه فى مختلف عصور حضارتهم تمام التطبيق ، وليس أدل على ذلك من نظام الشورى عندهم ، ومن محاسبتهم لخلفائهم وحكامهم .

(٢) هيرودوتس - (٤٨٤ - ٤٢٥ ق.م) - مؤرخ ورحالة يونانى يلقب بأبى التاريخ . زان العالم المعروف آنذاك ولا سيما العراق وفينيقيا ومصر . له كتاب «التاريخ» وهو من أهم مراجع التاريخ القديم .

(العرب)

(٣) حاولت هنا أن أخص الفقرات الشهيرة التى أراد فيها هيرودوتس أن يعرف لأول مرة الاشكال الرئيسية الثلاثة للحكم ، وهى حكم الفرد ، وحكم القلة ، وحكم الكثرة ، وان يشرح مزايها (الكتاب الثالث ص ٨٠ - ٨٢) . وفى هذه الفقرات ، يرفض الناطق المدافع عن الديموقراطية الاثينية ، الملكة التى عرضت عليه قائلا : « أنا لا أريد ان احكم ، ولا أن اكون محكوما » ويقول هيرودوتس : ان بيته أصبح الدار الحرة الوحيدة فى الامبراطورية الفارسية كلها .

معدومة فيها ، فالمفروض أن المدينة الاغريقية polis ، كانت مجتمعا يسوده التكافؤ في الحقوق السياسية والاجتماعية Isonomy لا مجتمعا ديموقراطيا . ولقد ضاع أولئك الذين كانوا يعارضون في مجتمع التكافؤ ، عبارة الديموقراطية ، ليعنوا بها حكم الأغلبية ، أو حكم الكثرة وكان قصدهم من صياغتها أن يقولوا لدعاة مجتمع التكافؤ ان ماتنادون به هو « اللا حكم » إذ أنه لا يعدو في الواقع طرازا آخر من التحكم يعتبر أسوأ أنواع الحكم ، لأنه يعنى حكم الجماهير (١) .

وإذا ماتابعنا الموضوع على ضوء الأفكار التي وصل اليها تو كفيل Tocqueville (٢) تبين لنا أن التكافؤ الذي نرى فيه عادة خطرا على الحرية ، كان مرادفا لها في الاصل . ولكن هذا التكافؤ ضمن نطاق القانون ، وعلى ضوء ماتعنيه عبارة مجتمع التكافؤ Isonomy ، لم يكن يعنى الأوضاع كلها بالنسبة الى الجميع بل الى هيئة من الاشراف أو النبلاء ، إذ بالرغم من أن التكافؤ كان يشترط الى حد ما المساواة في النشاط السياسي كله في العالم القديم فان الملكوت السياسي كان متفتحا فقط أمام من يملكون الأرقاء والممتلكات . وكان مجتمع التكافؤ يضمن المساواة لا لأن جميع الناس يخلقون متساوين ، بل لانهم على النقيض من ذلك غير متساوين نظريا ، ويحتاجون الى نظام مصطنع ، هو « المدنية » تضمن لهم التكافؤ بفضل نظمها وقوانينها ، وكان التكافؤ قائما بين الناس على الصعيد السياسي وحده ، أى عندما يجتمعون كمواطنين ، لكنه معدوم بينهم عندما يلتقون كأفراد . ويتضح من هذا أن هناك بونا شاسعا بين مفهومنا عن التكافؤ ومفهوم القدماء عنه ، فنحن نرى أن الناس يوجدون أو يخلقون متكافئين ، ثم يقوم

(١) لمعرفة مجتمع التكافؤ Isonomy ، ومعناه في الفكر السياسي ، راجع « ايسونوميا » لفيكتور اهرنبرج (المجلد السابع) ، ففيه يروى المؤلف ملاحظة وردت على لسان توسيديديس يقول فيها ان قادة الاحزاب في الصراعات الحزبية يؤثرون أن يطلقوا على أنفسهم أسماء جميلة ، كمجتمع التكافؤ أو الاستقرائية المعتدلة ، على حين يمثل الاول الديموقراطية والثاني حكم السراة «الاوليجاركي» .

(٢) شارل دي تو كفيل (١٨٠٥ - ١٨٥٩) مؤرخ فرنسي ، ولد في ولاية السين . سافر الى امريكا في عام ١٨٣١ لدراسة احوال السجون فيها وراح يجمع المعلومات فيها لكتابه « الديموقراطية الامريكية » . الذي يعتبر أول كتاب موضوعي عن الحكم في تلك البلاد . يعتبر ليبراليا متزمتا في آرائه السياسية . أصبح في عام ١٨٤٩ نائبا لرئيس الجمعية الوطنية زار انجلترا بعد ان طرده نابليون وضع كتابه « ذكريات » .

(المرء)

التفاوت بينهم بفضل النظم الاجتماعية والسياسية التي خلقها الانسان على حين أنهم كانوا يرون على النقيض من ذلك أن الناس يخلقون غير متكافئين وأن هذه النظم هي التي تضمن لهم التكافؤ . فالتكافؤ في المدنية الاغريقية ، أى مجتمع التكافؤ ، عمل من أعمال المجتمع لا الناس الذين يصلون الى التكافؤ عن طريق حقوقهم كمواطنين ، ولا عن طريق خلقهم وولادتهم . فلم يكن الاغريق ينظرون الى الحرية والتكافؤ على أنهما صفتان فطريتان في الطبيعة الانسانية، فهما من الخصائص التي لاتولد مع الطبيعة أو تنمو معها وانما من الخصائص التي تعارف عليها الناس واصطنعوها وكانت ثمرة جهودهم البشرية لتغدو خصائص للعالم الذي خلقه الانسان .

وكان الاغريق يرون أن ليس في استطاعة الانسان أن يكون حرا الا اذا عاش مع أقرانه ، ولذا كانوا لا يعتبرون الطاغية أو الحاكم المستبد أو رب البيت المسيطر عليه ، حرا ، حتى ولو كان متحررا كل التحرر ، ولا يخضع لارادة سواه . وكان قصص هيرودوتوس من وصف الحرية « باللاحكم » ان الحاكم نفسه لم يكن حرا ، اذ أنه بتسلمه زمام الحكم على الآخرين ، قد حرم نفسه من أولئك الاقران ، الذين كان في وسعه أن يكون حرا بينهم . وهذا يعنى أنه تولى تحطيم المجال السياسى نفسه ، بحيث لم يعد ثمة مجال آخر للحرية ، لا بالنسبة اليه ، ولا الى الذين يحكمهم . ولعل السبب فى هذا الاصرار على العلاقة المتداخلة بين الحرية والتكافؤ فى الفكر السياسى الاغريقى ، هو أن الحرية ، تظهر فى بعض النشاطات الانسانية لا فيها كلها ، وان هذه النشاطات لا يمكن أن تظهر وتكون حقيقة ، الا عندما يراها الآخرون ويحكمون عليها ويذكرونها . وتتطلب حياة الانسان الحر وجود الآخرين . فالحرية اذن تتطلب وجود المكان الذى يجتمع فيه الناس ، سواء أكان هذا المكان ساحة عامة مكشوفة أم سوقا عامة ، أم مدينة أم مجالا سياسيا صحيحا .

واذا ما فكرنا فى هذه الحرية السياسية فى معانيها العصرية ، وحاولنا أن نفهم ماعناه كوندورسيه وغيره من رجال الثورات عندما ادعوا أن الثورة تهدف الى الحرية وان مولدها يوحى ببداية قصة جديدة كل الجدة بات لزاما علينا أولا أن نلاحظ الحقيقة الواضحة الأخرى ، وهى أن هؤلاء لا يمكن أن يكونوا قد عنوا تلك الحريات المجردة التى نربطها اليوم بالنظام الدستورى للحكم ، والتى نسميها حقا بالحقوق المدنية . فأى من هذه الحقوق ، حتى حق الاشتراك فى الحكم على أساس أن « لا ضرائب

بلا تمثيل » ، كان فى الواقع ومن الناحية النظرية وليد الثورة (١) .
وقد ذكر بلاكستون (Blackstone) (٢) ان هذه الحقوق كلها هى ثمرة
« الحقوق العظمى والأولية الثلاثة » وهى الحياة والحرية والملكية ، والتي
تكون جميع الحقوق الأخرى ، « تابعة لها ، أى أنها الوسائل وأدوات العلاج
التي يجب اللجوء الى استخدامها ، لضمان الحصول على الحريات الأساسية
والحقيقية والتمتع بها » (٣) ولم تكن حقوق « الحياة والحرية والملكية »
هى وليدة الثورة ، بل ان اعتبارها حقوقا صريحة لا تمس للانسان
الذى انبثق عن الثورة . لكن الحرية لا تعنى حتى مع الامتداد الثورى
الجديد لهذه الحقوق بحيث تشمل جميع الناس ، أكثر من حرية الانسان
من القيود التي لا مبرر لها ، وأصبحت تعنى على هذا الاساس ، تمام المعنى
حرية الحرية أى « القدرة على التحرك دون أسار أو قيود طبقا لاجراءات
القانون » ، وهو ما اتفق عليه بلاكستون تمام الاتفاق مع الفكر السياسى
القديم فى اعتباره أكثر الحقوق المدنية كلها أهمية . ومازال حق الاجتماع
الذى غدا اليوم أكثر الحريات السياسية أهمية وإيجابية ، يظهر فى
التعديل الأول لقانون الحقوق الأمريكى « على أنه حق الشعب فى أن يعقد
الاجتماعات السلمية وأن يطلب الى الحكومة ، رفع المظالم عنه » اذ « أن حق
الاستدعاء الى الحكومة هو الحق الأول من الناحية التاريخية » ، وأن التفسير
التاريخى الصحيح له يجب أن يكون حق الشعب فى الاجتماع ليقرر
الاستدعاء للحكومة (٤) . ولا ريب فى أن جميع هذه الحريات التي
نستطيع أن نضيف اليها مطالبتنا بأن نكون أحرارا من الخوف والفاقة ،

(١) تحدث السير ادوارد كوك فى عام ١٦٢٧ عن هذه الناحية فقال .. « ترى ما معنى
الاقتراع ؟ فقد يفرض السيد الضرائب على أتباعه ، وقد تكون مرتفعة أو منخفضة .
لكن مما يعارض مع قانون الاقتراع فى البلاد ، ان توضع الضرائب على الأحرار
الا بارادتهم وبموافقتهم فى البرلمان . والاقتراع كلمة فرنسية الاصل مشتقة من كلمة
«الحرية» اللاتينية . والفقرة هذه مقتبسة من كتاب «الدستورية قديما وحديثا»
« لشارل مالكوين - طباعة ايتيكا » (١٩٤٠) .

(٢) السير وليام بلاكستون (١٧٢٣ - ١٧٨٠) - عالم انجليزى فى القانون . ولد فى
لندن . ودرس فى اوكسفورد ، ثم اصبح استاذا فيها ، له كتاب ضخيم هو «تعليقات
على وقوانين انجلترا » ، أصبح حجة فى البحوث القانونية . وصار عضوا فى البرلمان .

(٣) مقتبسة من مقال « المعنى الحقيقى لتعبير الحرية فى الدستور الاتحادى ودساتير
الولايات » لشارل شانوك « فى مجلة جامعة هارفرد القانونية (١٨٩١) .

(٤) راجع كتاب « الدستور وما يعنيه اليوم » لادوارد كوروين - جامعة برنستون

هى حريات سلبية فى جوهرها ، فقد تكون ثمار التحرر ولكنها لا تؤلف بحال من الأحوال المحتوى الفعلى للحرية ، لأن هذا المحتوى كما سنرى فيما بعد ، هو الاشتراك فى الشئون العامة ، والتقبل ضمن الاطار العام للحكم . واذا كانت الثورة لا تهدف الا الى ضمان الحقوق المدنية ، فانها فى هذه الحالة لا تكون هادفة الى الحرية ، بل الى التحرر من الحكومات التى تكون قد تجاوزت صلاحياتها . واعتدت على الحقوق الثابتة والمقررة منذ أمد بعيد .

والمشكلة هنا ، هى أن الثورة كما نعرفها فى العصر الحديث كانت تعنى دائما بالتحرر والحرية معا . ولما كان التحرر الذى تعتبر ثماره من غياب القيود وامتلاك « القدرة على التحرك » من شروط الحرية ، اذا لا يمكن لأى انسان أن يصل الى المكان الذى تحكمه الحرية ، اذا لم يكن قادرا على الحركة دون قيود ، فان من الصعوبة بمكان كبير عادة ، أن نحدد متى تنتهى الرغبة المجردة فى التحرر أى الحرية من التعسف ، ومتى تبدأ الرغبة فى الحرية كطريقة سياسية فى الحياة . والنقطة الأساسية هنا ، هى أنه فى الوقت الذى يمكن فيه تحقيق التحرر أى الرغبة فى الحرية من الظلم، فى ظل الانظمة الملكية ، وان لم يكن فى الامكان تحقيقها فى ظل أنظمة الطغيان والديكتاتورية ، فان تحقيق الثانية أى الحرية ، يتطلب اقامة شكل جديد أو شكل أعيد اكتشافه مؤخرا من أنظمة الحكم ، التى يمثلها الدستور الجمهورى (١) . وليس ثمة من شىء أكثر صحة ، وتقوم الحقائق على ثباته ، بالرغم من اهمال مؤرخى الثورات له اهمالا كليا ، من أن « منازعات تلك الأيام كانت منازعات تتناول المبادئ بين دعاة الجمهورية ودعاة الحكم الملكى » (٢) .

لكن هذه الصعوبة التى نواجهها فى التمييز بين التحرر والحرية فى أبة مجموعة من الظروف التاريخية ، لا تعنى أن هذين التعبيرين يؤلفان

(١) قد يصح قول المؤلف بالنسبة الى الانظمة الملكية الدستورية الصحيحة التى يملك فيها الملك ولا يحكم ، أما بالنسبة الى الانظمة التى ينساق فيها الملك وراء مركبات العظمة الوراثية ، والرغبة فى الطغيان ، فان هذا الاحتمال ، الذى تراه المؤلف لا يكون قائما على الاطلاق . يضاف الى هذا ان النظام الملكى ، يعتبر فى حد ذاته مناقضا لبدا التكافؤ بين الناس الذى يعتبر عنصرا أساسيا فى الفكر السياسى الحديث ، ومن هنا يكون النظام البديل ، أكثر ضمانا للتحرر والحرية معا .

(٢) هذا ما قاله جيفرسون ، وقد اقتبسناه من كتاب « حياة جونسون وكتابات » - طبعة المكتبة المصرية ص ١١٧ .

شيئا واحدا ، أو أن تلك الحريات التي يفوز بها الانسان نتيجة التحرر ، تروى القصة الكاملة للحرية ، حتى أولئك الذين عملوا في مجالى التحرر والحرية ، فى أكثر من مناسبة ، لم يستطيعوا التمييز بين هذه القضايا أيضا بوضوح . وكان من حق أهل ثورات القرن الثامن عشر ، أن يظنوا مفتقرين الى هذا الوضوح ، فلقد كان من طبيعة المغامرات التي أقدموا عليها ، أن يكتشفوا قدرتهم على التمتع « بمفاتن الحرية » ورغبتهم فيها ، وذلك ابان العمل التحررى الذى قاموا به على حد تعبير جون جى (Gohn Gay) (١) . فقد طوحت بهم الاعمال والافعال التي تطلبها التحرر منهم ، فى مجالات الحياة العامة ، حيث شرعوا بصورة غير مقصودة ولا متوقعة فى غالب الاحيان ، فى اقامة ذلك المجال من المظاهر ، الذى تستطيع فيه الحرية أن تكشف عن مفاتنها ، وأن تعرض نفسها كحقيقة واضحة وملموسة . وكان ثقل التقاليد المسيحية وحدها ، هو الذى حال بينهم وبين الاعتراف بالحقيقة الواضحة ، وهى أنهم كانوا مرتاحين كل الارتياح الى ما يعملونه ويؤدونه بالاضافة الى ما فيه من واجب .

ومهما كان فى الشعار الأول الذى رفعته الثورة الامريكية وهو شعار « لا ضرائب بلا تمثيل » من حسنات ، فانه لم يكن قادرا وحده على استهواء الجماهير الامريكية بفضل ما فيه من مفاتن . وكان لا بد لتمكين هذا الشعار من الوصول الى نتيجته المنطقية ، وهى اقامة الحكم المستقل وبناء الجهاز السياسى الجديد ، من القاء الخطب واتخاذ القرارات ، أى من القول والعمل ، والتفكير والاقناع والعمل الفعلى . ولا ريب فى أن هذه التجارب التي مر بها أولئك الذين تحدث عنهم جون آدامز بأنهم « دعوا دون توقع وأرغموا دون أن يكون لديهم ميل » ، على أن يكتشفوا بأن العمل لا الراحة هو مصدر سعادتهم » (٢) .

وكانت تجربة « الوجود الحر » ، هى التجربة التي دفعتها الثورتان الامريكية والفرنسية الى المقدمة ، وكانت هذه التجربة جديدة ، لا بالنسبة

(١) جون جى (١٧٥٤ - ١٨٢٩) - سياسي أمريكي ورجل من رجال القانون ، ولد فى نيويورك ، أعد دستور ولاية نيويورك واختير قاضيا . أصبح رئيسا للكونجرس عام ١٧٧٨ ثم رئيسا للمحكمة العليا . أصبح حاكما لولاية نيويورك عام ١٧٩٥ . من أكثر الامريكيين معرفة بالقانون الدولى .

(٢) هذه الفقرات مقتبسة من جون آدامز (كتابات آدامز المجلد الرابع ص ٢٩٣) ومن ملاحظاته فى مكيافلى (المجلد الخامس ص ٤٠) .

الى تاريخ الجنس البشرى فى الغرب فحسب اذ عرفها قدماء الرومان والاغريق بكل تأكيد ، وانما بالنسبة الى القرارات التى فصلت بين سقوط الامبراطورية الرومانية والعصور الحديثة (١) . وكانت هذه التجربة الجديدة النسبية ، اذ أنها جديدة على الاقل بالنسبة الى من صنعوها هى تجربة قدرة الانسان على القيام بشئ جديد . ولا ريب فى أن هذين الأمرين معا ، أى التجربة الجديدة وما تكشففت عنه من قدرة الانسان على الجدة ، هما الأساس فى الحوافز الانسانية الهائلة التى نجدها فى كل من الثورتين الامريكية والفرنسية ، وفى هذا الاصرار المتكرر على أن ليس ثمة فى تاريخ الانسانية المسجل ما يمكن مضاهاته بهما من ناحية الأهمية والجلال ، بالرغم من أن هذه الحوافز قد لا تكون قائمة أبدا اذا ما نظرنا إليها على ضوء النجاح فى استعادة الحقوق المدنية التى كانت موجودة قبل هاتين الثورتين ومنذ أمد بعيد .

وعلى هذا الصعيد ، يكون حقنا فى التحدث عن الثورة محصورا فى حافظ الجدة هذا وفى ارتباطه الوثيق بفكرة الحرية . ويعنى هذا بالطبع أن تكون الثورات أكثر من مجرد عصيانات ناجحة ، وان ليس ثمة ما يبرر لنا تسمية كل انقلاب بالثورة ، أو رؤية الثورة فى كل حرب أهلية . فقد تعودت الشعوب المضطهدة القيام بانتفاضاتها ، ويمكن فهم الكثير من التشريعات القديمة ، على أنها كانت مجرد ضمانات وقائية من انتفاضات العبيد التى كانت المجتمعات القديمة تخشاها كل الحشية بالرغم من ندرتها . وكانت الحروب الأهلية ، والصراعات الطائفية بالنسبة الى الأقدمين تمثل الخطر الأكبر الذى يهدد كل بنيان سياسى ، وكانت مطالبة ارسطو بتلك الصداقات الغريبة كأساس للعلاقات بين المواطنين ، تعتبر عندهم ، أكثر الضمانات فعلا فى الوقاية منها . وكانت الحشية أقل من الانقلابات ، ومن ثورات القصور ، حيث ينتقل السلطان من يد الى أخرى ، أو من زمرة الى زمرة ثانية ، طبقا لنظام الحكم السائد فى المكان الذى

(١) يبدو أن المؤلفة تحصر بحثها فى الوجود الاوروبى وحده ، جاهلة أو متجاهلة ، وجودا آخر ، فى الشرق ، هو الوجود الممثل فى الحضارة العربية التى ازدهرت فى هذه الفترة التى تحددها المؤلفة ، والتى عمت العالم بأسره ، وكانت مصدرا أساسيا فى الحضارة العالمية الحديثة . ولعل هذا الجهل أو التجاهل ، هو الذى دفعها الى تجاهل الحديث عن الحرية فى تلك العصور ، مع ان العرب كانوا أعرق الناس تفهما للحرية ، وبكفى أن ندلل هنا بقول الخليفة الثانى عمر بن الخطاب لأحد ولاته .. محاسبا اياه .. « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا »

يقوم فيه الانقلاب ، وذلك لأن ما تحدثه هذه الانقلابات أو الثورات القصرية ، من تبدلات ، لا يتعدى المجال الحكومى ، ولا يحمل للشعب فى مجموعه ، الا الحد الأدنى من الاضطراب والقلق . لكن العصور القديمة عرفت هذين الشكلين من أشكال الثورة ، وتناولتهما بالوصف المسهب .

وتشترك هذه الظواهر كلها مع الثورات الحقيقية فى عامل واحد ، هو عامل العنف ، ولعل هذا هو السبب الذى حمل الناس فى العادة على تسميتها بالثورات . ولكن العنف لم يعد الصفة التى تكفى لوصف ظاهرة الثورة ، كما أنه لا يفوق فى طاقته هذه صفة التبدل . ولا يمكننا أن نتحدث عن الثورة ، الا عندما يقع التبدل على شكل بداية جديدة ، وحيث يستخدم العنف فى اقامة طراز مختلف كل الاختلاف من الحكم يحقق تشكيل جهاز سياسى جديد ، ويكون التحرر من الطغيان هادفا على الأقل لبناء الحرية . وبالرغم من أن التاريخ قد عرف فى سائر عصوره أمثال الكيبىادس (Alcibiades) (١) الذى أراد السلطان جبا فى السلطان ذاته ، أو من أمثال كاتيلين (Gatiline) (٢) الذى كان متشوقا دائما الى الجديد ، فان الروح الثورية فى القرون الأخيرة ، أى التلهف على التحرر وبناء الاطار الجديد الذى تستطيع الحرية أن تحل فيه ، كانت من طراز لم يكن له مثيل أو ما يفوقه فى جميع عصور التاريخ .

- ٣ -

لعل الطريقة المثلى فى تحديد التاريخ الفعلى لبعض الظواهر التاريخية العامة كالثورات أو الدول القومية أو الاستعمار أو الحكم الجماعى ، أو ما شابهها من تعابير ، هو أن نجد بالطبع متى شرع فى استعمال تلك

(١) الكيبىادس (٤٥٠ - ٤٠٤ ق.م) - قائد أثينى . كان تلميذا لسقراط . وترجم جانب الديموقراطية فى حروب أثينا . هزم فى حربه مع صقلية . ومات منفيا من أثينا .

(٢) كاتيلين (١٠٦ - ٦٢ ق.م) . نبيل رومانى . تأمر على مجلس الشيوخ، وتعرض لحملات شيشرون الخطيب الرومانى المشهور فى مجموعة من الخطب اشتهرت فى التاريخ باسم « الكاتيلينيات » .

الكلمة التي ظلت منذ ظهورها ملتصقة بهذه الظواهر . ومن الواضح أن عبارة جديدة لا بد أن تخلق للتعبير عن كل مظهر جديد من المظاهر الانسانية سواء أكانت هذه العبارة قد صيغت للتعبير عن التجربة الجديدة ، أو أنها عبارة قديمة ولكنها تستخدم الآن . وقد حملت معنى جديدا . وينطبق هذا القول انطباقا مضاعفا على المجال السياسي فى الحياة حيث يكون للتعبير والكلام القدر المعلى .

ولعل من المهم ، أهمية تتعدى حدود العناية بكل ما هو قديم ، أن نلاحظ أن تعبير « الثورة » ما زال غائبا حتى عن المجالات التي يخيل لنا أنه موجود فيها ، كالجغرافيا التاريخية لعصر النهضة ونظرياته السياسية . ولعل من المدهش حقا أن مكياڤلى (١) قد لجأ الى استعمال تعابير شيشرون (Cicero) (٢) فى وصفه لعمليات الانقلاب بالقوة ضد الحكام ، والاستعاضة عن طراز من الحكم بطراز آخر ، كان أكثر اهتماما به من غيره من ناحية العاطفية ، حتى ولو كان هذا الاهتمام متيسرا أو سابقا لأوانه . ولم يكن تفكيره فى هذه المشكلة القديمة من مشاكل النظريات السياسية ، محدودا ومقيدا بالردود التقليدية التي تجعل من حكم الفرد طريقا الى الديمقراطية ، ومن الديمقراطية طريقا الى حكم القلة ، ومن هذا طريقا الى الملكية وبالعكس ، تطبيقا للاحتتمالات الستة التي كان افلاطون أوّل من تصورها ، وكان ارسطو أوّل من صنفها ونظمها ، ثم جاء بودين (Bodin) (٣) ، فمشى على طريقة ارسطو فى وصفها دون أن يحدث فيها أى تبدل .

وكان اهتمام مكياڤلى الرئيسى محصورا فى عمليات القتل والانقلابات

(١) مكياڤلى (١٤٦٩ - ١٥٢٩) - كاتب سياسى ايطالى مشهور عرف بنظرياته التي تقوم على أن الغاية تبرر الوسطة ، له كتب عدة منها « الامير » و « مطارحات مكياڤلى » وقد نقلتها الى العربية و « تاريخ الحرب » و « تاريخ فلورنسة » .

(٢) شيشرون (١٠٧ - ٤٣ ق.م) من أشهر رجال السياسة فى رومة القديمة ومن أفصح خطبائها . ومن أشهر خطبه الدفاع عن ميلو ، وعن مورنيا وعن ليجاريوس . ومطالبته بمحاكمة كاتلين .

(٣) جان بودين (١٥٣٠ - ١٥٩٦) فيلسوف واقتصادى فرنسى ، ولد فى انجير ودرس القانون فى طولوز وأصبح أستاذا فى جامعته . أصبح محامى التاج فى عام ١٥٧٦ ، ثم نائبا فى البرلمان حيث دافع عن حقوق الشعب ضد الملك والكنيسة والنبلاء . من أشهر كتبه « ستة كتب عن الجمهورية » ويعتبر أول محاولة فى علم السياسة الحديث .

وتبدلات الحكم ، التي اکتظ كتابه بها ، حتى ان كثيرين من المترجمين اخطأوا فى تعاليمه واعتبروها « نظريات فى الانقلابات السياسية » ، وصنفوا أنظمة الحكم عنده الى صنفين احدهما الثابت الذى لا يتغير ، والثانى المتبدل والمتغير . ولعل ما يجعله على صلة بالتاريخ الثورى ، الذى لم يكن الا رائدا من رواده ، هو انه كان أول من فكر فى احتمال اقامة نظام سياسى دائم ومستمر وباق . والنقطة المهمة هنا ، انه كان على علم وثيق ببعض العناصر البارزة فى الثورات العصرية كعنصر التآمر ، والنزاع الحزبى ، وتحريض الجماهير على العنف ، وما يتلو الثورات عادة من اضطراب وخروج على القانون يجعل جهاز الحكم عاجزا عن ادارة دفته ، وما تفتحه الثورات من آفاق جديدة للمغامرين ، والمحدثين الذين تحدث عنهم شيشرون ووصفهم « بالرجال الجدد » كما نعتهم مكيا فى نفسه « بالقيادة الجدد » ، والذين يرتقون من الأوضاع الخفيفة الى أفق الحياة العامة ، ومن التفاهة الى السلطان الذى كانوا يخضعون له فى الماضى . ولعل ما هو أهم من هذا كله ، ان مكيا فى كان أول من تصور نشوء حكم علمانى صاف ومجرد . تكون قوانينه ومبادئ العمل فيه مستقلة عن تعاليم الكنيسة بصورة خاصة ، وعن المقاييس الاخلاقية أيضا ، ومتجاوزة مجال الشئون الانسانية عامة . ولعل هذا هو السبب الذى دعاه الى الاصرار على ان من واجب من يقحمون أنفسهم فى الميدان السياسى ، ان يتعلموا أولا « كيف يستطيعون ان يكونوا غير صالحين » أى كيف يستطيعون الخروج على مفاهيم الكنيسة وحدودها . (١) ولعل أبرز ما يميزه عن رجال الثورات ، هو انه فهم الأساس الذى يركز اليه ، وهو اقامة ايطاليا موحدة ، أى اقامة دولة قومية ايطالية على غرار الدولتين الفرنسية والاسبانية ، وكان بذلك يعتبر التجديد ، التغيير النافع اوحيد الذى يستطيع التفكير فيه . ويعنى هذا بعبارة أخرى ، ان الحوافز الثورية المحددة فى الجدة المطلقة ، وفى ايجاد البداية التى تبرر حساب الزمن على أساس السنة الأولى للثورة ، كانت غريبة عليه كل الغرابة . ولكنه مع هذا لم يكن بعيدا كل البعد عن لاحقيه فى القرن الثامن عشر كما يبدو لنا . وسنرى فيما بعد أن الثورات كانت تبدأ كعمليات اعادة أوضاع سابقة ، أو تجديد أوضاع قديمة ، وان الحوافز الثورية الداعية الى خلق بدايات جديدة ، لم تولد الا بعد البدء فى العمليات نفسها . ولا ريب فى ان روبسبير كان محقا الى حد كبير عندما قال بأن « مخطط

(١) كتاب الامير لمكيا فى - الفصل (١٥)

الثورة الفرنسية كان قائما في كتب مكيافيلي (١) ، اذ كان في وسعه أن يضيف الى ذلك قوله « . . . ونحن أيضا نحب بلادنا أكثر من حبنا لسلامة أرواحنا » (٢) .

ولقد نشأ نتيجة كتابات مكيافلي ، الميل الكبير ، الى اهمال تاريخ تعبیر « الثورات » ، واعتبار الاضطرابات التي نشبت في الدول المدنية الايطالية ، ابان عصر النهضة بداية التاريخ بالنسبة الى ظاهرة الثورات ، وليس ثمة من شك في ان مكيافلي هذا ، لم يكن واضح علم السياسة أو خالق النظريات السياسية ، ولكن من العسير على المرء أن يفكر ، ان في وسع كل من يقرؤه أن يجد فيه الأب الروحي لمفهوم « الثورات » . فنحن لا نجد عنده هذا الجهد الدؤوب الواعي لبعث روح الرومان الأقدمين ونظمهم فحسب ، وهو البعث الذي بات الطابع المميز للفكر السياسي في القرن الثامن عشر ، ولكننا نجد فيه ما هو أهم من هذا بكثير على هذا الصعيد ، وهو اصراره المعروف على دور العنف في الملكوت السياسي ، وهو اصرار ما انفك عن إثارة الرعب في قرائه . بالإضافة الى انه بات مصدر الالهام لعدد من قادة الثورة الفرنسية في أقوالهم وأنعالهم . ولا ريب في ان هذا الاطراء للعنف ، يقف موقف التعارض الغريب في جميع الحالات ، مع اعجابه الواضح بكل ما هو روماني ، وذلك لأن السلطة

(١) راجع كتاب « مصنفات روبسبير » اعداد لابونيراي لعام ١٨٤٠ المجلد (٣) ص ٥٤٠ (٢) وردت هذه العبارة أول ما وردت في سجلات جينو كايوني لعام ١٤٢٠ . (راجع مصنفات مكيافلي الكاملة ص ١٥٣٥) . وقد استعمل مكيافلي تعبيرا مماثلا في تاريخ فلورنسة ، الجزء الثالث (ص ٧) ، حيث اطرى مواطني فلورنسة الذين تجردوا على تحدى البابا ، فأظهروا بذلك « ايشارهم لمدينتهم على أرواحهم » . وعاد فطبق نفس التعبير على نفسه في أخريات أيامه ، عندما كتب الى صديقه فيتوري يقول : « اننى أحب نفسي أكثر مما أحب روى » (مقتبسة من رسائل مكيافلي ، اعداد الان جيلبرن - طباعة نيويورك ١٩٦١ ص ٢٢٥) .

ونميل نحن ، وقد بتنا لا نعتبر خلود الروح حقيقة مسلما بها ، الى تجاهل ما في عقيدة مكيافلي هذه من مرارة . ولم يكن هذا التعبير عندما استعمله مكيافلي مجرد « كليشيه » ، وانما عنى ان الانسان على استعداد للموت ، والتعرض للعقوبات في الآخرة ، دفاعا عن مدينة . ولم تكن القضية التي تطرق اليها مكيافلي هي ، ما اذا كان الانسان يحب ربه أكثر من دنياه بل ما اذا كان يحب دنياه أكثر من ذاته . وكان تقرير هذه القضية دائما من أهم المواضيع بالنسبة الى جميع الذين يعملون في السياسة . ولا ريب في ان حملات مكيافلي على الدين ، كانت موجهة الى أولئك الذين يحبون أنفسهم ، ويؤثرون « انقاذ » أرواحهم على الدنيا ، ولم تكن موجهة الى أولئك الذين يحبون الله أكثر من دنياهم أو أنفسهم .

لا العنف ، هي التي كانت تتحكم في سلوك المواطنين في عهد الجمهورية الرومانية . وبالرغم من ان أوجه الشبه هذه ، قد توضح السبب في هذا التوقير الذي حصل عليه مكياڤلى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، الا انها لا تكفى على الاطلاق ، لمعادلة تلك الفروق الأكثر بروزا وجلاء . وبالرغم من أن الاتجاه الثورى الى الفكر السياسى القديم لم يهدف الى بعث القديم لأنه قديم ، ولم يحقق النجاح فى بعثه . الا أن ما مثله ميكافلى لم يكن الا مجرد الناحية السياسية لحضارة عصر النهضة فى مجموعها ، اذ أن فنونه وروائعه الأدبية بزت كل ما وقع من تطورات سياسية فى غضونونه فى الدول المدنية الايطالية . أما بالنسبة الى رجال الثورات ، فقد رأوا على النقيض من ذلك ، فى هذه الحقيقة شيئا لا يتفق مع الروح الغالبة على عصرهم ، وراحوا يزعمون ان هذه التطورات ، ولا سيما بعد استهلال العصر الحديث ونشوء العلوم العصرية فى القرن السابع عشر ، قد فاقت كل ما حققه الأقدمون . ومهما كان اعجاب رجال هذه الثورات بعظمة روما القديمة ، الا أن أيا منهم لم يكن ليرتاح الى القديم كارتياح ميكافلى ، ولم يكن فى وسعه ان يكتب قائلا : وعندما يجيء الدجى ، أعود الى منزلى ، والى مكتبى ، فأخلع عن بدنى فى مدخله ملابس النهار التى كستها الوحول والغبار ، وأضع عليه ملابس فيها الأناقة وفيها الجلال ، وهكذا اذا ما ظهرت بمظهر صالح ، دخلت البلاطات القديمة للقضاء العظام ، فاستقبل منهم بكل ود وحب ، وأروح اتغدى بذلك الطعام الذى هو غذائى ، والذى خلقت من أجله ليس الا (١) » واذا ما قرأ الانسان هذه العبارة وغيرها من العبارات المماثلة ، فانه سيتابع طائعا مختارا ، ما حققته الدراسات الأخيرة من نتائج ، وهى الدراسات التى لا ترى فى عصر النهضة الا الذروة فى سلسلة من حركات بعث القديم التى بدأت فور انتهاء القرون المظلمة بالنهضة الحديثة والتى انتهت فى القرن السادس عشر . ولا ريب فى أن الانسان يتفق على هذا الأساس ، مع الرأى القائل بأن الفتن الغربية التى نشأت فى الدول المدنية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر . كانت من الناحية السياسية النهاية لا البداية ، أى انها كانت نهاية الحياة المدنية التى عرفتها القرون الوسطى بحكوماتها الذاتية وحرقاتها فى الحياة السياسية (٢) .

(١) رسائل ميكافلى - ص ١٣٧ .

(٢) اقتبست هذه الآراء من كتاب « المدنية فى التاريخ » للويس مفورد - طباعة نيويورك ١٩٦١ ، الذى حاول أن يصور قرى « نيو انجلند » على أنها الصورة =

لكن اصرار مكياڤلى على العنف ، يوحى بأشياء أكثر من هذه من الناحية الأخرى . فقد كان هذا الاصرار ، النتيجة المباشرة ، للحيرة المزدوجة التى وجد نفسه فيها من الناحية النظرية ، والتى غدت فيما بعد ، الحيرة العملية التى تزعج رجال الثورات وتضايقهم . وتمثلت هذه الحيرة فى عملية ايجاد الأساس ، أو وضع البداية الجديدة ، التى بدت وكأنها تتطلب العنف وانتهاك الحرمات ، أو تكرار الجرائم الأسطورية كجريمة قتل رومولوس لأخيه ريموس أو جريمة قتل قابيل لأخيه هابيل ، فى بداية عهد التاريخ . وسارت مهمة وضع الأساس جنبا الى جنب مع مهمة تشريع القوانين أو ابتكار سلطة جديدة تفرض نفسها على الانسان ، ويجب أن تكون مصممة بشكل يضمن صلاحها لتحل محل المطلقات القديمة التى كانت تستمد سلطانها من الله ، متفوقة بذلك على أى نظام أرضى يتمثل الحد الأعلى من قداسته فى السير على أوامر الله القادر على كل شئ ، ويكون المصدر النهائى فى شرعيته ، ممثلا فى تجسيد الله على الأرض عن طريق الانسان . ومن هنا ، انبثق اضطراب مكياڤلى ، وهو العدو الواضح للاعتبارات الدينية فى الشئون السياسية ، الى طلب المعونة السماوية للمشرعين والالهام لهم تماما كما فعل « المتنورون » من رجالات القرن الثامن عشر من أمثال جون ادامز وروبسبير مثلا . ولم يكن هذا اللجوء الى الله لازما الا فى حالة بعض القوانين اللا عادية ، كالقوانين التى تقوم على انشاء مجتمع جديد . وسنرى فيما بعد ، ان هذا الجزء الأخير من مهمة الثورة ، وهو العثور على مطلق جديد يحل محل المطلق السابق المتمثل فى السلطان السماوى . شئ لا يمكن حله ، أو الوصول اليه ، اذ ان السلطان فى ظل أوضاع التجمع الانسانى لا يمكن أن يرتقى الى مستوى القدرة الالهية ، كما لا يمكن للقوانين التى تركز الى السلطان الانسانى أن تغدو من النوع المطلق أيضا . ومن هذا نتبين أن تطلع مكياڤلى الى « السماء العالية » على حد تعبير جون لوك ، لم يكن نابعا عن أية مشاعر دينية ، وانما أملتة الرغبة فى « الخلاص من هذه الصعوبة » (١) . وعلى نفس

= المقلدة لمدينة القرون الوسطى ، وأن يقول فى كتابه « ان نظام القرون الوسطى عاد فتجدد عن طريق الاستيطان فى أمريكا » ، وان النشاط انتقل من العالم القديم بعد أن توقف فيه الى العالم الجديد بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر (راجع ص ٢٢٨ و ص ٣٥٦) من الكتاب . (المؤلف)

(١) راجع كتاب « مطارحات مكياڤلى » (الكتاب الاول - القسم الثانى) . وانى لانفق مع وايتفيلد فى كتابه عن مكياڤلى ، فى أن مكياڤلى لم يمثل انحطاط السياسة =

هذا الصعيد ، نستطيع القول بأن اصراره على دور العنف في السياسة ، لم يكن ناتجا عما يسمى بواقعيته البعيدة النظر في الطبيعة الانسانية ، بقدر ما كان ناجما عن أمله اللامجدي في قدرته على العثور على ميزة معينة عند بعض الناس ، ترتقى الى مرتبة الميزات التي نربطها بكل ما هو منماوى .

لكن هذه لم تكن الا مجرد نذر مسبقة ، اذ ان أفكار مكياڤلى سبقت بكثير جميع التجارب الفعلية التي مر بها عصره . وستظل الحقيقة ، اتنا مهما كنا ميالين الى تبين تجاربنا على ضوء تلك التجارب التي انبثقت عن الصراعات الداخلية في الدول المدنية الايطالية ، فان هذه الصراعات لم تكن كافية في جذريتها وتطرفها للايحاء بضرورة العثور على تعبير جديد ، أو إعادة تفسير تعبير سابق ، يطبق على أولئك الذين اشتركوا في تلك الصراعات أو شهدوها . وكان تعبير « الدولة » ، هو التعبير الجديد الذى أدخله مكياڤلى في النظريات السياسية ، وان كان استعماله قد بدأ حتى قبل ظهوره (١) . وبالرغم من اشاراته المتكررة الى أمجاد روما ، واستعاراته المستمرة من التاريخ الرومانى ، فانه أدرك فى الغالب أن قيام ايطاليا موحدة ، سيؤلف كيانا سياسيا يختلف كل الاختلاف عن كيانات الدول المدنية القديمة أو كياناتها فى القرن الخامس عشر ، بحيث يتطلب العثور على تعبير جديد .

والكلمتان اللتان كثر ورودهما فى كتابات مكياڤلى ، هما العصيان Rebellion والثورة (revolt) . وقد تقرر معناهما وتحدد

= والثقافة كما يقول البعض بل مثل الثقافة الجديدة التى وعت المشاكل السياسية لما تعرضت له هذه المشاكل من أزمة . ولعل هذا هو السبب الذى دفعه الى محاولة تحريرها من العناصر التى منحتها « الانسنة » الجديدة للثقافة الغربية على أية حال ، لم تكن « الانسنة » هى الحافز الذى دفع ثورتى القرن الثامن عشر الى تحرى ما جاء به القدماء سعيا وراء حل لمشاكلهم السياسية - للمزيد من الايضاح - راجع الفصل الخامس من هذا الكتاب .

(١) اقتبس مكياڤلى تعبيره هذا من عبارة لاتينية تعنى « شكل الحكومة » وكان بودان قد استعمالها أيضا ، وتطور معنى التعبير فلم يعد يعنى شكلا من أشكال الحكم ، وانما أصبح يعنى وحدة الشعب السياسية التى تستطيع الصمود ، برغم تغير الحكومات أو أشكالها أيضا . وما عناه مكياڤلى بالطبع هو الدولة القومية، التى تعنى ان دولة كإيطاليا أو روسيا أو الصين أو فرنسا ، تظل ضمن حدودها التاريخية برغم تبدل أشكال الحكم فيها .

(المؤلف)

منذ أواخر القرون الوسطى . لكن هاتين الكلمتين ، لم تعنيا قط حتى ذلك الحين ، التحور على النحو الذى تفهمه الثورات العصرية ، كما لم تكونا ترمزان مطلقا الى إقامة حرية جديدة . فالتحور فى المعنى الثورى ، أصبح يعنى ، ان على جميع أولئك الذين عاشوا فى الماضى ويعيشون فى الحاضر ، لا كأفراد فحسب بل وكأعضاء فى الأغلبية الغالبة من الجنس البشرى ، فى فقر وهوان ، وجهل وتبعية لأية سلطات تحكمت فيهم مهما كان شكلها ، أن يهسبوا ، وأن يصبحوا السادة المطلقين على الأرض . وإذا شئنا طلبا للايضاح ، أن نطبق هذا المعنى على صعيد الأوضاع القديمة . فانه يعنى ان على العبيد أو الغرباء الذين كانوا يؤلفون غالبية السكان فى المدن الرومانية والاغريقية السابقة ، وان كانوا لا يعتبرون من الشعب مطلقا أن يهبوا وأن يطالبوا بالتساوى فى الحقوق ، وانه لاينطبق مطلقا على ماكان يسمى بشعب روما أو شعب أثينا من الطبقات الدنيا للمواطنين فى الاعراف الرومانية والاغريقية لكن شيئا من هذا لم يحدث على الاطلاق كما نعرف اليوم (١) . ولم يعرف القدماء قبل طلوع العصور الحديثة فكرة التكافؤ بين الناس على النحو الذى نفهمه اليوم ، أى أن يكون كل انسان مكافئا غيره بحقه الطبيعى النابع من دلالتة كائنات (٢) .

ومن الصحيح أن يقال ، ان نظريات القرون الوسطى ، والفترة القصيرة التى تلتها قد تحدثت عن « العصيان المشروع » و « الانتفاضة على السلطات القائمة » ، و « التحدى الصريح » و « التمرد » . ولكن هدف مثل هذه الانتفاضات لم يكن استبدال السلطة كلها ، أو استبدال النظام الذى تركز اليه هذه السلطة ، وانما كان هدفها دائما تغيير الشخص القائم على السلطة ، سواء باستبدال المعتصب لها بالملك الشرعى

(١) اختلف مع المؤلفة فى هذا الراى . فقد عرفت القرون القديمة فى التاريخ الرومانى ثورات أسميت بثورات العبيد ، كتلك التى تولى «سبارتاكوس» قيادتها فى القرن الثانى للميلاد ، وكان القائمون بها من العبيد ، وهدفها ، الوصول الى حقوقهم الانسانية .

(٢) أعود فاختلف مع المؤلفة فى تحديدها تاريخ معرفة الانسان للتكافؤ بالعصور الحديثة لما فى ذلك من تجاهل للتاريخ العربى ، اذ ان الاسلام ، وهو دين ودولة ، قد ساوى بين الناس ولم يكن هناك مايعرف بنظام الطبقات . فقد أكد ان الناس سواسية كائنات المشط وان لا فضل لعربى على عجمى الا بالتقوى ، وفي ذلك ما فيه من معانى التكافؤ الواضح .

(العرب)

• استبدال الطاغية الذى أساء التصرف فى سلطانه ، بحاكم شرعى .
هكذا بالرغم من أن تلك النظريات قد قبلت بحق الشعب فى أن يقرر
من لا يجب أن يحكمه ، الا انها لم تقبل بحقه أبدا فى تقرير من يجب أن
يحكمه ، كما لم تقبل ، بحقه فى أن يحكم نفسه أو يختار حاكميه من
بين صفوفه . واذا ما حدث فعلا أن بعض الأفراد قد ارتقوا من صميم
الشعب ، ومن طبقاته الدنيا الى أمجاد الحكم والشئون العامة ، كما وقع
بالنسبة الى بعض القادة العسكريين فى الدول المدنية الايطالية ، الا ان
قبولهم فى السلطة والشئون العامة ، كان ناتجا عن المزايا التى تميزوا
بها عن بقية الشعب ، والفضائل ، التى كثر مادحوها ومطروها ،
لاسيما وأنها ليست الثمرة الطبيعية للمولد النبيل أو الأصل الشريف ،
ولا ريب فى أن حق الشعب فى الاشتراك فى الحكم ، لم يكن ضمن
الحقوق والامتيازات والحريات القديمة التى أقرت بها هذه النظريات
للشعب . ولا ريب أيضا فى أن الحق فى الحكم الذاتى ، لم يكن مائلا
ايضا تمام المثل ، فى الحق المشهور بأن « لا ضرائب بلا تمثيل » . وكان
الوصول الى الحكم يشترط أن يولد الحاكم من طبقة الحكام ، كأن يكون
من المواطنين الأحرار بالولادة فى الأنظمة القديمة أو من الطبقة النبيلة
فى أوروبا الاقطاع . وبالرغم من وجود العدد الكافى من الكلمات فى
المصطلحات السياسية السابقة للعصور الحديثة ، لوصف الثورة التى
يقوم بها الرعايا على الحاكم ، الا انه لم يوجد تعبير واحد يمكن أن يطلق
على أى تبدل جذرى يقضى بأن تصبح الرعية هى الحاكمة .

- ٤ -

ولكن القول بأن ظاهرة الثورة لا سابقة لها فى العصور قبل
الحديثة ، لا يعتبر حقيقة يسلم بها دون نقاش . وقد يكون من الصحيح
القول بأن كثيرين من الناس ، يسلمون بأن التلطف على كل ما هو
جديد، مصحوبا بالايمان بأن الجدة شىء مرغوب فيه، هما ظاهرتان خاصتان
بالعالم الذى نعيش فيه ، وأن من المؤلف الشائع ، أن نعالج بين هذا
الاتجاه لدى المجتمعات الحديثة وبين ما نسميه بالروح الثورية . ولكن
اذا كنا نفهم على أية حال ، من الروح الثورية ، تلك التى نمت بالفعل
من الثورة وانبثقت عنها ، فان هذه اللفظة العصرية على الجدة ، مهما كان

الثمن • يجب أن تميز تمييزا واضحا عن تلك الروح • واذا ما شئنا الحديث من الناحية النفسية • قلنا ان تجربة التأسيس مصحوبة بالاعتقاد بأن قصة جديدة توشك أن تفتح صفحاتها ، لا بد وأن تدفع بالناس نحو شعور «المحافظة» « لا نحو الثورية » ، اذ أنهم يكونون ميالين للحفاظ على ما بأيديهم ، والى ضمان استقراره ، بدلا من التعرض لأشياء جديدة وتطورات وأفكار جديدة (١) • أما اذا تحدثنا من الناحية التاريخية ، فان رجال الثورات الأولى ، أى الرجال الذين لم يثوروا فحسب بل وأدخلوا الثورات فى المجالات السياسية ، لم يكونوا جميعا من الطراز التواق للأشياء الجديدة ، ولا ريب فى ان هذا العزوف عن الجدة الذى مازال صدها يتردد فى تعبير « الثورات » نفسها ، يشير الى أن هذا التعبير قديم الى حد ما ، فى مبناه ، وان اختلف فى معناه مؤخرا ليس الا • ولا ريب فى أن استعمال هذا التعبير يشير فى الواقع بمنتهى الوضوح ، الى افتقار الممثلين أنفسهم للتوقع والميل ، على اعتبار انهم لم يكونوا أكثر استعدادا لتقبل الأمور التى لا سابقة لها من نظراتهم الذين عاصروهم • ولعل النقطة التى تهمنى هنا ، هى أن الحوافز النفسية الهائلة لحلق عصر جديد ، والتى نجدها فيما لا عد له ولا حصر من التعابير والألفاظ المتباينة والصادرة عن ممثلى الثورتين الأمريكية ، والفرنسية ، انما ظهرت الى حيز الوجود ، بعد أن وصل هؤلاء الممثلون برغم ارادتهم الى النقطة التى لانكوص منها •

وكان تعبير الثورة باللغات الاجنبية revolution ، فى الأصل ، تعبيرا فلكيا ، نال قسطا كبيرا من الأهمية فى عالم العلوم الطبيعية ،

(١) اعتقد أن المؤلفة قد أخطأت هنا فى هذا العرض النفسى لموضوع الثورة • فليس صحيحا أن تكشف احتمال التبدل ، هو الذى يدفع بالناس الى « المحافظة » بدلا من « الثورية » الا اذا كان المقصود « بالناس » عند المؤلفة ، الفئات التى ترفض التبدل لانه يتعارض مع مصالحها التى تريد الحفاظ عليها • بالإضافة الى غريزة الرغبة فى كل ما هو جديد ، هناك حالات تجعل الذين يعيشون فيها ، ميالين الى كل تغير • حتى ولو لم يعرفوا طبيعة هذا التغير واتجاهاته ونتائجه ، فكيف اذا كان هذا التغير ، هادفا كما هى الحالة بالنسبة الى الثورات العصرية الى بناء مجتمعات جديدة على أسس ثابتة وواضحة •

بعد استعمال كوبرنيك copernicus (١) له . وكان هذا التعبير في استعماله العلمي ، يحتفظ بمعناه اللاتيني الأصيل والدقيق ، إذ يشير الى الحركة الدائرية والمنتظمة والمشروعة للنجوم حول الشمس ، ولما كانت هذه الحركة فوق منطقة نفوذ الانسان وطاقته ، فانها اكتسبت معنى « الذى لا يقاوم » ، وان لم تشر من قريب أو بعيد الى أى معنى يرمز الى الجسدة أو الى العنف . فالتعبير يعنى على النقيض من ذلك ، الحركة الدائرية المستمرة والمتكررة . وكانت هذه العبارة ترجمة حرفية لكلمة لاتينية استعملها بوليبيوس وهي (Qvaku'kovois) ، وقد نشأت أيضا في علم الفلك ، ثم استعملت مجازا في ملكوت السياسة . واذا ما شئنا استعمال هذه الكلمة . بالنسبة الى الشئون الدنيوية للناس ، فلا يمكن أن تعنى الا أن الأشكال القليلة المعروفة من الحكم ، تدور بين الاحياء في دوران متكرر دائم ، وبقوة لا تقاوم من النوع الذى يحمل النجوم على اتباع سيرها المرسوم في فلكها في السماء . وليس ثمة ما هو أبعد عن المعنى الأصيل لكلمة « الثورة » من الأفكار التى سيطرت على عقول جميع الثوريين ، وهى أنهم منفذو عملية تعنى النهاية الحتمية والمحدودة لنظام قديم ، وخلق عالم جديد .

واذا كانت قضية الثورات العصرية من الوضوح كهذا التعريف الأكاديمي ، فان اختيار تعبير « الثورة » ، يكون أكثر إثارة للدهشة والحيرة من الحقيقة الواقعة . وعندما هبطت هذه الكلمة لأول مرة من السماوات ، واستعملت لوصف ما حدث على الارض بين الاحياء ، ظهرت كاستعارة واضحة ، تحمل فكرة الحركة الدائمة المتكررة التى لا تقاوم بالنسبة الى الحركات الاتفاقية العارضة ، والى تقلبات المصير الانسانى التى شبهت بطلوع الشمس وغروبها ، أو بطلوع القمر والنجوم الأخرى وغروبها منذ أقدم عصور التاريخ . وعندما استعملت الكلمة لأول مرة فى القرن السابع عشر ، كاصطلاح سياسى ، كان المضمون المجازى لها أقرب الى المعنى الأصيل للكلمة ، إذ انها استعملت لتعنى الحركة التى ترمى الدوران والعودة الى نقطة مقررة فى السابق أو بالأصح التآرجح

(١) كوبرنيك (١٤٧٣ - ١٥٤٣) - مؤسس علم الفلك الحديث . ولد في بروسيا الشرقية. ودرس في جامعة كراكاو البولندية ، أولع بدراسة الفلك ، وقامت نظريته على أن الشمس هي المركز وان الارض والكواكب السيارة التى تدور حولها ، تؤلف المجموعة الشمسية .

وقد استندت المؤلفة في هذا الفصل على ما كتبه المؤرخ الالماني كارل جريوانك عن نظريات الثورة .

لتعود الى نظام مقرر سابق . وهكذا لم تستعمل الكلمة لأول مرة عندما اندلع ما نسميه بالثورة في انجلترا ، حيث وصل كرومويل ، الى أول ديكتاتورية ثورية في الحكم ، وانما على النقيض من ذلك في عام ١٦٦٠ ، عند انهيار البرلمان القصير وعودة الملكية الى الحكم . وقد استعمل التعبير ثانية ، وعلى نفس الصعيد في عام ١٦٨٨ ، عندما طردت أسرة ستيوارت (١) من الملك ، وانتقل السلطان الملكي الى ويليام ومارى (٢) وهكذا لم يعن تعبير « الثورة المجيدة » الذى وجد مكانه المحدود في اللغة السياسية والتاريخية ، الثورة بمعناها المعروف اليوم ، وانما عنى عودة السلطان الملكي الى شرعيته السابقة وأمجاده .

ولما كانت كلمة الثورة تعنى العودة . وذلك في معناها الأصلي ، فان أى لفظ معاكس ، يمثل بالنسبة لينا ، أحجية من أحاجي علم المعاني . فالثورات التى وقعت في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، والتي تبدو لنا وكأنها تحمل طابع روح جديدة ، هى روح العصر الحديث ، لم تكن فى واقعها الا نتيجة التصميم على عودة أنظمة سابقة . وقد يكون صحيحا ان الحروب الأهلية في انجلترا ، كشفت عن عدد كبير من الميول التى بتنا نربطها ، بكل ما أصبح يعتبر جديدا فى ثورات القرن الثامن عشر ، فظهور جماعة دعاة المساواة (٣) وتشكيل حزب يضم الفئات الحقيضة من الناس الذين تناقض تطرفهم مع قادة الثورة ، كل ذلك أشار بوضوح الى السير الذى سنتنتجه الثورة الفرنسية ، فى حين كانت المطالبة بالدستور المكتوب «كالأساس الذى تقوم عليه الحكومة العادلة» ، وهو ما أثاره دعاة المساواة ، وحققه كرومويل الى حد ما عندما أنشأ

-
- (١) من الاسر المالكة في انجلترا وهى اسكوتلندية الاصل ، جاء اول ملك منها وهو جيمس الاول الى العرش عام ١٦٠٣ ، بعد موت الملكة اليبسات ، وهى الملكة الاخيرة من أسرة تيبودور . وظلت الاسرة في الملك الى عام ١٦٨٨ ، عندما طرد البرلمان آخر ملوكها جيمس الثانى ، وفي عهد هذه الاسرة قامت ثورة كرومويل .
- (٢) ويليام ومارى جاءا الى الملك في انجلترا من هولندا بعد خلع آخر ملوك أسرة ستيوارت عام ١٦٨٨ ، وكانت هذه التبدلات ، نتيجة الصراع بين الكتلة البروتستانتية التى اعتنقها الشعب الانجليزى ، فى حين ظل ملوك آل ستيوارت على كئلكتهم .
- (٣) حزب سياسي جمهورى الميول ظهر في بريطانيا في الحرب الاهلية بين الملك والبرلمان في أواسط القرن السابع عشر . كانوا ينادون بالتسامح الدينى والحكم الديموقراطى . من اشهر قادتهم جون ليلبرن .

(المغرب)

« أداة للحكم ، ممثلة فى نظام الحماية الذى أقامه ، يعتبر تكهنا بعمل من أهم المآثر ، التى حققتها الثورة الامريكية ان لم يكن أهمها كلها . لكن هناك حقيقة على أية حال وهى ان النصر القصير الأمد ، الذى حققته هذه الثورة العصرية الأولى ، كان يفهم على أنه إعادة لشيء سابق ، كما يشير النقش المحفور على الخاتم الأعظم لعام ١٦٥١ . والذى يقول :
« أعيدت الحرية بنعمة الله وبركاته » .

وقد يكون من الأكثر أهمية لنا ، على هذا الصعيد ، أن نلاحظ ما وقع بعد أكثر من قرن واحد . فنحن لا نعنى هنا بتاريخ الثورات كتاريخ ، ولا بماضيها وجذورها ، وسير تطورها . واذا أردنا أن نعرف حقيقة أية ثورة من الثورات ، وما تعنيه بصورة عامة للإنسان . كمخلوق سياسى ، وأهميتها السياسية للعالم الذى نعيش فيه ودورها فى التاريخ الحديث ، فان علينا ان نلتفت الى تلك اللحظات التاريخية التى تظهر فيها ظهورا كاملا ، وتتخذ فيها شكلها النهائى ، شارعة فى القاء سحرها على عقول الناس ، مستقلة عن الفطائع والاساءات ومظاهر الحرمان من الحرية التى أرغمتهم على الثورة . علينا بعبارة أخرى أن نعود بأذهاننا الى الثورتين الفرنسية والامريكية ، وان نأخذ فى عين اعتبارنا ان الأشخاص الذين لعبوا الأدوار الأساسية فى مراحلهما الأولى ، كانوا من الناس المؤمنين بأنهم لم يفعلوا أكثر من إعادة نظام قديم ، اضطرب وخرق من جراء الطغيان الذى مارسه الملكية المطلقة ، أو من جراء التصرفات السيئة التى صدرت عن الحكومة المستعمرة . وكانوا ينادون بكل صدق واخلاص ، بأن ما يريدونه هو أن تعود الأمور سيرتها الأولى ، كما كانت فى الأيام السالفة ، عندما كانت الأمور تسير على ما يرام .

وقد أثار هذا الكثير من الالتباس ، ولا سيما بالنسبة الى الثورة الامريكية « التى لم تاكل أبناءها » ، والتى كان الذين شرعوا فيها لإعادة الأوضاع ، هم عين الذين بدأوا الثورة وأكملوها ، ثم عاشوا ليصلوا الى مناصب الحكم والسلطان فى العهد الجديد . وكان كل ما فكروا فيه إعادة الأوضاع واستعادة حرياتهم السابقة ، وقد تحولت الاعادة الى ثورة ، كما تحولت آراؤهم ونظرياتهم فى الدستور البريطانى وفى حقوق الانجليز ، وأشكال الحكم الاستعماري ، الى مناداة بالاستقلال . لكن الحركة التى تحولت الى ثورة ، لم تصبح ثورية الا عن طريق الصدفة

العارضة ، ولا ريب في ان « بنيامين فرانكلين (١) ، الذي كان يعرف عن المستعمرات معرفة وثيقة تفوق ما يعرفه غيره كان صادقا كل الصدق عندما كتب يقول ٠٠٠ » ولم أسمع قط في أحاديثي مع أى انسان سواء أكان صاحيا أم منتشيا بالخمر ، أى تعبير عن الرغبة في الانفصال ، أو أية اشارة الى أن مثل هذا التطور قد يكون فى مصلحة أمريكا « (٢) . ومن المستحيل بالنسبة الينا أن نحكم على هؤلاء الناس ، وهل كانوا من « المحافظين » أو « الثوريين » ، هذا اذا استعملنا هذين التعبيرين خارج مفهومهما التاريخي ، كتعريفين شاملين ، ناسين أن الاتجاه المحافظ كعقيدة سياسية وكمذهب ، مدين بوجوده الى الارتكاسات على الثورة الفرنسية ، ولا يصبح ذا معنى الا بالنسبة الى تاريخ القرنين التاسع عشر والعشرين . ويمكن تطبيق هذه النقطة نفسها ولكن بشيء أقل من الوضوح على الثورة الفرنسية . وأن نستعير من توكفيل قوله : « وكان فى وسع الانسان أن يعتقد بأن هدف الثورة القادمة لم يكن التخلص من النظام القديم بل اعادته » (٣) . وحتى عندما تبين لرجال هاتين الثورتين بعد قيامهما ، استحالة العودة ، والحاجة الى الشروع فى نظام جديد كل الجدة ، وعندما أصبح لعبارة « الثورة » معناها الجديد ، فان توماس بين (٤) راح يقترح انسياقا مع روح العصر الذى مضى ، وبكل جد وحرصانة تسمية الثورتين الامريكية والفرنسية « بالثورتين

- (١) بنيامين فرانكلين (١٧٠٦ - ١٧٩٠) من رجال الدولة البارزين في أمريكا كما انه من رجال الفكر . ولد في بوسطن ، اشتغل كعامل في الطباعة في صباه . ثم اصبح صاحب مطبعة خاصة اصدرت مجلة «ساتردى ايفننج بوست» . له عدة اختراعات في الكهرباء ونظارة العين والافران . اشترك في الثورة الامريكية وفي وضع اعلان الاستقلال ، واختير سفيرا في فرنسا . اشترك في وضع الدستور الامريكى .
- (٢) راجع كتاب « الثورة الامريكية الاولى » لكلينتون روسيتر - نيويورك ١٩٥٦ ص ٠٤ .
- (٣) راجع كتاب توكفيل « العهد البائد » طبعة باريس - المجلد الثانى ص ٧٢ .
- (٤) توماس بين (١٧٣٧ - ١٨٠٩) مؤلف وسياسي انجليزي ، سافر الى أمريكا في عام ١٧٧٤ حيث اصدر كتابه «المنطق» الذى بحث فيه اسباب الحرب بين انجلترا ومستعمراتها الامريكية ، شغل عدة مناصب في أمريكا ثم عاد الى انجلترا عام ١٧٨٧ . اصدر كتاب « حقوق الانسان » في انجلترا عام ١٧٩٠ ، أى بعد اندلاع الثورة الفرنسية ، واضطر الى الفرار الى فرنسا حيث وضع كتاب «عصر العقل» . ثم سافر الى أمريكا حيث مات فيها .

المضادتين» (١) ولا ريب في أن صدور مثل هذا الرأي الغريب حقا ، عن شخص يعتبر من أكثر الرجال ثورية في عصره ، يظهر بصورة في منتهى الجلاء والوضوح ، مدى تعلق الثورين عقلا وقلبا بفكرة الدوران والعودة التي ينطوى عليها تعبير الثورة في معناه الأصلي . ولم يكن بين ، يهدف الى أكثر من الامسك بالمعنى القديم لكلمة « الثورة » ، والتعبير عن ايمانه العميق بأن أحداث العصر ، قد دفعت بالناس الى الدوران نحو الوراء ، الى فترة سابقة ، كانوا يتمتعون فيها بحقوق وحریات انتزعها منهم الطغيان والفتح والاحتلال . ولم تكن هذه « الفترة السابقة » عند بين بأى حال من الأحوال ، الحالة الطبيعية الفرضية السابقة للتاريخ ، كما فهمها رجال القرن السابع عشر ، وانما كانت تعنى فترة تاريخية محددة وان لم يعرف تحديدها من الناحية الزمنية .

وعلينا أن نذكر أن « بين » استعمل تعبير « الثورة المضادة » ردا على دفاع بيرك (٢) القوى عن حقوق الرجل الانجليزي الذي تضمنه التقاليد العريقة والتاريخ ، ضد الفكرة المستجدة عن حقوق الانسان . لكن المهم أن بين لم يكن يختلف عن بيرك ، في احساسه بأن الجدة المطلقة ، ستكون حجة ضد صحة هذه الحقوق وشرعيتها لا حجة معها . وقد لا أجد لزاما على أن أقول أن بيرك كان من الناحية التاريخية محقا في رأيه وان بين كان مخطئا . وليس ثمة من فترة في التاريخ يمكن أن نرجع اليها ، « اعلان حقوق الانسان » . فقد تكون القرون السابقة قد عرفت ان الناس متساوون أمام الله أو الآلهة ، اذ أن هذا الاقرار قد سبق المسيحية ، وعرفه الرومان الأقدمون ، وكان في وسع الأرقاء في عهد الرومان ، أن يكونوا أعضاء متساوي الحقوق مع غيرهم في أى مجتمع ديني أو ضمن اطار القوانين المقدسة اذ أن أوضاعهم الشرعية كانت لا تختلف مطلقا عن أوضاع الأحرار (٣) . لكن الحقوق السياسية المسلم بها الى جميع الناس ، بحكم الفطرة أو المولد ، كان لا بد وان تظهر لجميع العصور التي سبقت عصرنا ، كما ظهرت لبيرك نفسه ، مفارقة في التعريف بل مناقضة لمذلولها . ولعل من الطريف والحالة هذه أن نلاحظ بأن التعبير

(١) في مقدمة الجزء الثاني من كتاب « حقوق الانسان » بين .

(٢) ادmond بيرك (١٧٢٩ - ١٧٩٧) - من ابرز ساسة بريطانيا وخطابها. من اشهر كتبه « انطباعات من الثورة الفرنسية » . وقد رد عليه توماس بين .

(٣) راجع كتاب فريترز شولتز « مبادئ الحقوق الرومانية » - طباعة برلين لعام ١٩٥٤

اللاتيني للرجل **Homo** المعادل للتعبير الانجليزي **man** كان يعنى
فى البداية مجرد رجل عادى ، لاحقوق له ، أى عبد من العبيد .

ولعل من المهم بالنسبة الى هدفنا الراهن ، أو الى محاولتنا النهائية
فهم النواحي الغامضة من الثورات العصرية بل النواحي المؤثرة للغاية
والمتعلقة بالروح العصرية ان نذكر بأن فكرة الجدة كلها كجدة ، قد
وجدت قبل هذه الثورات ، ومع ذلك فلم تكن موجودة فى بدايتها .
ويميل الانسان فى هذا المجال كما فى غيره ، الى القول بأن رجال الثورات
كانوا من الطراز القديم على صعيد أيامهم ، وهى حقيقة لا شك فيها اذا
ما قارناهم برجال العلم والفلسفة فى القرن السابع عشر ، الذين كان
لسان حالهم ينطبق على ما قاله جاليليو (١) عن «الجدة المطلقة» فى اكتشافاتهم
العلمية ، أو مع ادعاء هوبس (٢) فى قوله ان الفلسفة السياسية ليست
أقدم عهدا من الكتاب الذى ألفه والذى أطلق عليه اسم « البصلة » أو مع
ديكارت (٣) الذى أصر على فشل الفلاسفة الذين سبقوه فى مجالهم
الفلسفى . ولا ريب فى ان الانطباعات عن « القارة الجديدة » التى ولدت
الآراء عن « الانسان الجديد » ، وهى الآراء التى اقتبسناها من كريفيكير
أو جون آدمز ، أو غيرهما من الكتاب الأقل شأنًا كانت منتشرة
وشائعة . لكن الرأى السائد عند الناس كان على النقيض منه عند العلماء
والفلاسفة ، ان « الانسان الجديد » هبة من العناية الالهية ، لا ثمرة من
أعمال الانسان . وهذا يعنى ان حافظ الجدة الغريب ، الذى بات الطابع

(١) جاليليو جاليليو (١٥٦٤ - ١٦٤٢) - عالم وفيلسوف ايطالى كبير ، ومن رجال
الفلك . درس فى بيزا التى ولد فيها . وقد تحول من الطب الى الفلسفة
التجريبية . اكتشف البوصلة ، وجهاز قياس الحرارة والمرصد ، وله نظريات
اثرت فى اكتشاف الجاذبية الارضية . وكانت له اكتشافات اخرى فى عالم الاجرام
السماوية . وكان اول من امن بأن الكون يسير وفقا لظواهر طبيعية آلية منها
دوران الارض حول نفسها وحول الشمس . اتهمته الكنيسة بالزندقة ، وسجن
بامرها ما تبقى من حياته .

(٢) توماس هوبس (١٥٨٨ - ١٦٧٩) فيلسوف انجليزي . درس فى اكسفورد .
طاف كثيرا فى الخارج . عاش امدا فى فرنسا كلاجئ سياسي . اصطدم مع الكنيسة .
ترجم الايلاذة والاوديسى والبهيموت . وكتب «ليفياثان» . اهم كتبه « الغريال »
وفيه جماع فلسفته المادية . رأى ان الاحساس أساس المعرفة .

(٣) رينيه ديكارت (١٥٩٧ - ١٦٥٠) - فيلسوف فرنسي ، اشتهر بكتابه « مقالة
الطريقة » الذى كان له اثره البالغ فى الفكر الغربى . وفيه مبدؤه المعروفة
« أنا أفكر ، اذن أنا موجود » وهو مصدر الفلسفة الحديثة .

(العرب)

المميز للعصر الحديث ، تطلب أكثر من مائتي عام . ليخرج من العزلة النسبية للفكر العلمي والفلسفى ، وليصل الى مجال السياسة . ولقد قال روبسبير فى هذا الصدد . . . « لقد تغير كل شىء فى عالم الطبيعة ، ولا بد ان يتغير فى عالم الأخلاق والسياسة » . لكن عندما وصل هذا الحافز الى هذا الملكوت السياسى الذى تصبح فيه الأحداث موضع اهتمام الكثرة لا القلة . فانه لم يكتف بأن يحمل تعبيرا أكثر جذرية وانما بات متميزا بشىء من الواقع الذى تختص به السياسة وحدها . ولم يبدأ الناس فى الاحساس بوجود بداية جديدة يمكن أن تتحول الى ظاهرة سياسية ، الا ابان الثورات التى وقعت فى القرن الثامن عشر ، وأصبحوا يرون فيها ثمرة ما يفعله الانسان ، وما قد يفعله عن وعى وادراك ، ولم يعد الناس فى حاجة منذ ذلك التاريخ الى « قارة جديدة » أو « انسان جديد » نابع منها ، ليعثا الامل فى قيام طراز جديد من الاوضاع . ولم يعد «النظام العلمانى الجديد» نعمة من السماء تمنحها ضمن نظامها السامى وتخطيطها » ، كما لم تعد الجدة ، الخاصة المتكبرة والمفرعة التى يملكها البعض وعندما وصلت الجدة الى السوق ، أصبحت بداية قصة جديدة ، شرع فيها ممثلون دون ذكاء . لتقوم ذريتهم بتمثيلها وتعزيرها والتوسع فيها .

- ٥ -

وبالاضافة الى أن عناصر الجدة والبداية والعنف ، المرتبطة أوثق ارتباط بفكرتنا عن الثورة ، كانت مفقودة فقدا واضحا من المعنى الأصلى للكلمة ، ومن استعمالاتها المجازية الأولى فى اللغة السياسية ، فان هناك مضمونا آخر للتعبير الفلكى الذى أشرت اليه بشىء من الايجاز فيما مضى وقد ظل هذا المضمون قوى الاثر فى استعمالنا الحالى للتعبير ، وانا اعنى بهذا المضمون الحتمية التى لا تقاوم على اعتبار أن الحركة الدائرية للكواكب تسير فى فلك مقرر ، يخرج عن نطاق سيطرة الانسان ونفوذه ، فنحن نعرف ، او اننا نعتقد اننا نعرف ، التساريف الدقيق للمرة الاولى التى استعمل فيها تعبير الثورة ، مع التأكيد الكلى على هذه الحتمية ، ودون أى مضمون آخر عن الحركة الدائرية الى الحلف ، ولاريب فى أن هذا التأكيد مهم كل الاهمية لتفهمننا لمعانى الثورات ، بحيث أصبح من المألوف الشائع

أن نؤرخ الأهمية السياسية الجديدة لهذا الاصطلاح الفلكي السابق من الوقت الذي بدأنا نستعمله في معناه الجديد .

وكانت ليلة الرابع عشر من يوليو عام ١٧٨٩ ، وفي باريس هي موعد هذا التاريخ ، عندما سمع لويس السادس عشر من الدوق دي لاروشيفوكو ليانكور ، بسقوط الباستيل ، وتحرير عدد من المسجونين وتخاذل الحرس الملكي أمام هجوم الشعب . ويحسر الحوار القصير المشهور الذي دار بين الملك ورسوله ، الشيء الكثير . فلقد قيل ان الملك صرخ هاتفا ٠٠٠ « انه عصيان » فرد ليانكور مصححا ملكه ٠٠٠ « لا ياسيدي ، انها ثورة » ، فنحن نسمع بالكلمة هنا ، وعلى الصعيد السياسي ، للمرة الأخيرة ، في المعنى المجازي القديم ، الذي ينقل المعنى من السماء الى الأرض ، ولكن التأكيد انتقل هنا وللمرة الأولى على الغالب بصورة كلية من شرعية الحركة الدائرية المحسورية ، الى حتميتها ، واستحالة مقاومتها (١) . فمازالت الصورة تظهر على شكل حركة الكواكب ، لكن ما يؤكد عليه الآن ، هو أن الانسان عاجز عن وقف هذه الحركة ، ومن هنا أصبحت قانونا في حد ذاتها . فعندما أعلن الملك ان اقتحام الباستيل « عصيان » ، كان يعنى تأكيد سلطانه والوسائل المختلفة المتوافرة لديه ، لمعاقبة ومعالجة ما فيه من تأمر وتحد لسلطته . أما رد ليانكور ، فكان يعنى أن ما حدث لا يمكن أن يعالج ، ويفوق سلطان الملك وقدرته . ترى ما الذي رآه ليانكور ، بل ما الذي يتحتم علينا ان نراه أو نسمعه ، ونحن نصغى الى هذا الحوار العجيب حتى دفعه الى اطلاق صفة الحتمية على ما وقع واستحالة معالجته أو مقاومته ؟ .

يبدو الرد على هذا السؤال أول ما يبدو في منتهى البساطة . فنحن نستطيع أن نرى وراء هذه العبارات ، وأن نسمع جماهير الشعب الساخطة وهي تزحف ، وتندفع الى شوارع باريس التي لم تكن في تلك الايام

(١) يقول جريوانك في المقال الذي اشرنا اليه في هامش سابق ان « عبارة انها ثورة » استعمل لأول مرة عند الحديث عن هنري الرابع ملك فرنسا وتحوله الى الكاثلكة بعد أن تبوأ عرش البلاد . وقد اقتبس في مقاله هذا عبارة وردت في كتاب « تاريخ حياة هنري العظيم » لهاردوان دي بريفيكس ، المطبوع في أمستردام عام ١٦٦١ ، ويقول جريوانك ايضا ان فكرة استحالة المقاومة تمتزج هنا مع المعنى الفلكي الاصلى عن الثورة بوصفها « دوران يعود الى نقطة البداية » . ولا ريب في ان هاردوان عنى أن جميع هذه الاحداث عادت بالفرنسيين الى وضع « الامير الطبيعي الاصلى » .

عاصمة فرنسا وحدها ، بل عاصمة العالم المتحضر بأسره ، ونحن نستطيع ان نتخيل اضطراب سكان المدن الكبرى وقد اختلط اختلاطا كليا مع هبة شعب باريس في طلبه الحرية ، وان تصور هذا الزحف وذلك الاضطراب من النوع الذى تستحيل مقاومته بسبب ضخامة عدد المشتركين فيه . ونحن نعرف أن هذه الجماهير التى خرجت الى وضح النهار للمرة الاولى فى التاريخ ، كانت بالفعل جماهير الفقراء ، والمظلومين التى كانت القرون السابقة تفرض عليها الانزواء والاختفاء فى حياة من الظلام والعار ، ولا ريب فى ان كل ما تبينه رجال الثورات ونظارتها من استحالة على المعالجة منذ تلك الايام ، هو ان آفاق المجالات العامة ، التى كانت مقتصرة منذ وعى الانسان وجوده على الاحرار ، أى على المتحررين من مخاوف الضرورات الحياتية للانسان وحاجاته البدنية ، يجب ان تتفتح الآن ، وعلى أوسع نطاق ، أمام الجماهير الغفيرة من الناس اللامتحربين من مخاوف الحاجات اليومية ، وان ينعموا بنورها وضيائها .

ويتردد صدى فكرة « الحركة التى لا تقاوم » والتى سرعان ما حولها القرن التاسع عشر الى مفهوم الحتمية التاريخية ، فى تاريخ الثورة الفرنسية من بدايته الى نهايته . وسرعان ما اخذت صور ومرثيات جديدة تتبلور حول تلك الاستعارة القديمة ، وسرعان ما ظهرت كلمات جديدة فى المعجم السياسى . وعندما نفكر اليوم بالثورة ، نجد انفسنا وبصورة آلية نفكر فى التعابير المتعلقة بتلك الصور التى تولدت فى تلك الايام ، وبينها صورة « المد الثورى » التى اطلقها ديمولان (١) . والتى اظهر فيها الرجال الثوريين وقد خلقتهم موجاته وحملتهم معها ، الى ان ابتلتهم دواماتها من السطح ، ليزولوا مع اعدائهم من عملاء الثورة المضادة . ويقول روبسبير ، ان سرعة المد الثورى تتعزز دائما «بجرائم الطغيان» من ناحية ، و«بتقدم الحرية» من الناحية الأخرى ، وهما ناحيتان متعارضتان ، تستفز اولاهما الثانية ، بحيث لا يكون توازن بين الحركة ، والحركة التى تضادها كما لا تكبح احدهما الاخرى أو توقفها ، وانما تعملان معا وبطريقة خفية فى مضاعفة سير « العنف المتدرج » الذى يمشى فى نفس الاتجاه وبسرعة

(١) كميل ديمولان (١٧٦٠ - ١٧٩٤) - ثورى فرنسي وصحفى . ظهر على مسرح الثورة عام ١٧٨٩ عندما دعا الناس الى حمل السلاح . اشتهر بخطبه ومنشوراته النارية التى كان يعنونها « بفرنسا الحرة » و « فلسفة الشعب الفرنسي » ، أصبح صديقا لدانتون . اشترك فى اباداة الجيرونديين . اعدمه روبسبير .

(العرب)

متزايدة باستمرار (١) . وقد وصف جورج فورستر (٢) . الثورة التي شهدتها في عام ١٧٩٣ ، وقال انها اشبه ما تكون « بالحلم البركانيه الرهيبة ، التي لا يستطيع احد وقفها ، كما تجرف كل ما يعترض طريقها» (٣) . فهي في رأيه المنظر الذي «يتسلط عليه الشيطان» ، وهي «الثورة التي تأكل أبناءها» على حد تعبير فيرجينيو ، الخطيب الجيروندى (٤) المفوه. وقد تحدث عنها روبسبير فوصفها «بالعاصفة الثورية» التي تدفع الثورة في طريقها ، وبالزوبعة المخيفة التي تجرف امامها كل شيء ، او تغرق كل ما لا يستطيع المرء نسيانه ، حتى ولو كان من البدايات التي يتم التأكيد فيها «على عظمة الانسان مقابل صغار العظام (٥)» ، أو التي تمثل على حد تعبير هاملتون (٦) . دفاع الانسان من شرف الجنس البشرى (٧) . ويبدو وكأن قوة أعظم من الانسان قد تدخلت ، عندما بدأ الناس يؤكدون عظمتهم ، ويدافعون عن شرفهم .

وقد سيطر هذا التفكير في التيار القوى الجارف ، الذي يدفع الناس معه، الى سطح الأمجاد أولاً، ومن ثم الى الأهوال والخزي، على الحقب التي

-
- (١) من كلمات روبسبير وقد القاها في ١٧ من نوفمبر ١٧٩٣ في المؤتمر الوطني . (راجع مصنفات روبسبير - المجلد الثالث ص ٤٤٦) .
- (٢) جورج فورستر (١٧٥٤ - ١٧٩٤) - ولد في دانزيج . تجول كثيرا ، وزار فرنسا في عهد الثورة . من أشهر الكتاب الالمان في وصف الطبيعة . من اهم كتبه « مناظر من الحياة السفلى » .
- (٣) مقتبسة من كتاب جريوانك ص ٢٤٣ .
- (٤) بيبير فيرجينيو (١٧٥٣ - ١٧٩٣) - خطيب وثورى فرنسي مشهور . ولد في ليموج أصبح عضوا في الجمعية الوطنية عام ١٧٩١ ، وتولى زعامة حزب الجيرونديين . طلب في ديسمبر ١٧٩٢ استفتاء الشعب في مصر الملك . ولكنه مالبت هو وواحد وعشرون من رفاقه ان اعدوا بأمر من روبسبير ولجنة الامن العام .
- (٥) من خطاب روبسبير في ٥ من فبراير ١٧٩٤ « مصنفات روبسبير ص ٥٤٣ »
- (٦) هاملتون - اليكساندر (١٧٥٧ - ١٨٠٤) - سياسي أمريكي ، وعالم بالاقتصاد . كان من ابرز الذين اشتركوا في وضع الدستور الأمريكي وفي تحديد سياسات امريكا . كان ابوه تاجرا ثم أفلس ، واضطر الصبي الى ترك المدرسة ، وهو في الثامنة عشرة ليعمل كاتباً عند احد التجار ولكنه عاد فأكمل دراسته وتخرج في جامعة كولومبيا . قربه جورج واشنطن ، وظل ملازماً له كسكرتيره الشخصي . كان من ذوى الميول المحافظة . اشترك مع ماديسون وجي في كتابة سلسلة من المقالات عن الحكم جمعت في كتاب « الاتحادي » . أصبح وزيراً للمالية . يعتبر مؤسس الحزب الجمهورى .
- (٧) الاتحادي (١٧٨٧) اعداد كوك - رقم ١١ .

قلت الثورة الفرنسية . وكان الممثلون من رجالات الثورات ، الذين بالرغم من انتشارهم بخمر الحرية في معناها المطلق ، لم يؤمنوا قط بأنهم باتوا احرارا ، هم الذين صاغوا هذه الاستعارات ، التي تمثلت فيها الثورة وكأنها ليست من عمل الانسان ، بل كعملية لا تقاوم ، والتي ربطت بين مفهومها وصور التيار والعاصفة والحريات . ولو اتيح لهؤلاء ان يفكروا لحظة واحدة ، بصورة تنطوي على الاتزان ، فانهم ما كانوا ليصدقوا ، انهم هم او انهم كانوا ، الذين خلقوا هذه الاعمال التي قاموا بها ، أو كان في الامكان ان يتبدلوا وتتبدل معتقداتهم الذاتية في غضون بضعة سنوات ، لولا هذا العصف الثوري الهائج ؟ او لم يكونوا جميعا في عام ١٧٨٩ من انصار الملكية الذين دفعوا في عام ١٧٩٣ لا الى اعدام ملك واحد ، قد يكون خائنا أو لا يكون بل والى الحملة على حد تعبير سان جوست (١) ، على النظام الملكي كله ، على اعتبار انه يمثل « جريمة دائمة » ؟ او لم يكونوا أيضا ، من انصار الحقوق الخاصة في التملك ، ثم راحوا جميعا يعلنون في قوانين فينتوز في عام ١٧٩٤ ، مصادرة جميع الممتلكات ، لا التي تعود الى الكنيسة وحدها ، أو الى النبلاء المهاجرين وحدهم ، بل والى جميع المشبوهين ، ووجوب تسليمها الى التعساء الفقراء ؟ او لم يكونوا هم الذين عملوا على وضع دستور كان المبدأ الأساسي فيه ، التطرف في اللامركزية ، ثم ما لبثوا ان ارغموا على العدول عنه ، واعتباره ، شيئا لا قيمة له ، والاستعاضة عنه ، بطراز ثوري من الحكم ، يتم عن طريق اللجان التي كانت اكثر مركزية من أي طراز شهده العهد البائد ، أو جرؤ على تطبيقه ؟ أو لم يكونوا قد اشتبكوا ، بل أوشكوا على أن يربحوا حربا لم يرغبوا فيها أبدا ، ولم يصدقوا أبدا أنهم قادرون على كسبها ؟ أو يمكن ان تظل هناك في النهاية ، الا المعرفة التي كانت لهم في البداية ، والتي حددها روبسبير وهو يكتب الى شقيقه في عام ١٧٨٩ قائلا « . . . لقد ولدت الثورة الراهنة في بضعة ايام ، احداثا اضخم بكثير من التاريخ السابق للانسانية كله » ؟ ويميل الانسان في النهاية ، الى التفكير ، بأن هذا كان اكبر مما كان متوقعا .

(١) لويس انطوان سان جوست (١٧٦٧ - ١٧٩٤) ثوري فرنسي - كان صديقا لروبسبير واصبح نائبا في الجمعية الوطنية وعضوا في لجنة الأمن العام . اشترك في اسقاط دانتون - دافع عن فرنسا في الحرب وكان بطلا وانتخب رئيسا للمؤتمر الوطني . لكن روبسبير هاد قاعدته .

وقد الف الناس منذ الثورة الفرنسية ، ان يفسروا كل انتفاضة عنيفة ، سواء أكانت ثورية أم مناهضة للثورية ، بأنها استمرار للحركة التي بدأت في عام ١٧٨٩ ، وان اوقات الهدوء ، واعادة الاوضاع لم تكن الا التوقفات في سير المد الذي انتقل الى الجريان تحت سطح الارض ، ليعود فيستجمع القوة الكافية لبروزه من جديد في شكل ثورات اعوام ١٨٣٠ و ١٨٣٢ و ١٨٤٨ و ١٨٥١ و ١٨٧١ ، على اعتبار ان هذه التواريخ تمثل الاحداث المهمة في القرن التاسع عشر . وكان انصار هذه الثورات وأعداؤها ، يفهمون هذه الأحداث ، على انها النتائج الفورية لثورة عام ١٧٨٩ ، واذا صح ما قاله ماركس من ان الثورة الفرنسية ، مثلت على مسرح الاحداث بازياء رومانية ، فان من الصحيح أيضا القول ، بأن كل ما تلاها من ثورات ، حتى ثورة أكتوبر نفسها (الثورة الشيوعية) ، قد طبقت على نفس القواعد والاحداث التي نقلت الناس من الرابع عشر من يوليو الى التاسع من ثروميدور والثامن عشر من برومير (١) ، وهي تواريخ أثرت على ذاكرات الشعب الفرنسي ، بحيث يربطها الآن كل انسان بسقوط الباستيل ومصرع روبسبير ، وظهور نابليون بونابرت . ولم يكن عصرنا الراهن هو المسئول عن خلق التعبير الجديد وهو تعبير « الثورة الدائمة » ، وانما صاغه برودون (٢) في أواسط القرن التاسع عشر ، وارفقه بالفكرة القائلة « لم يكن هناك ما يسمى بالثورات المتعددة ، وانما كانت هناك ثورة واحدة في خصائصها واستمرارها » (٣) .

وإذا كان صانعو الثورة الفرنسية ومنفذوها ، هم الذين صاغوا المفهوم المجازي لتعبير «الثورة» من تجاربهم ، فان هذا التعبير ، حمل المزيد من التأييد من أولئك الذين راقبوا سيرها من الخارج وكأنها منظر يشهدهونه .

(١) هذه هي الأشهر الجديدة ، التي ابتكرتها الثورة الفرنسية لتاريخها ، والاستعاضة بها عن الأشهر المعتادة .

(٢) برودون (١٨٠٩ - ١٨٦٥) اشتراكي فرنسي عمل في الطباعة ثم درس في إحدى الكليات ونال جائزة دراسية ، أهم مؤلفاته نظام المناقشات الاقتصادية والفلسفية الذي وصف فيه الملكية بأنها سرقة . وهو يعتبر من كبار المفكرين الاشتراكيين الفرنسيين .

(٣) مقتبسة من مقال لتيودور شرايدر «مشكلة الثورة» - المجلد ١٧٠ من المجلة التاريخية - ١٩٥٠ .

(المررب)

ونعمل أبرز ما في هذا المنظر ، هو أن أيا من الممثلين الذين اشتركوا فيه لم يكن قادرا على التحكم في سير وقائعه ، وان هذا السير مضى في اتجاه لم يكن له أى شأن على الاطلاق بالأهداف والغايات المقصودة للناس ، بل انه على النقيض من ذلك ، ارغم ارادتهم واهدافهم على الخضوع الى قوة الثورة المجهولة ، اذا أرادوا الاحتفاظ بحياتهم وأرواحهم . وقد نجد هذا القول ، من شياع الرأي اليوم ، بل قد نجد من العسير علينا ، على الغالب أن نفهم أن شيئا غير التوافق يمكن أن يصدر عنه ، ولكن كل ما نحتاج اليه اليوم هو أن نذكر سير الثورة الامريكية ، التي وقع فيها النقيض تماما ، وأن نذكر أن احساسا طاغيا سيطر على جميع ممثليها بأن الانسان هو سيد قدره ، بالنسبة الى الحكم السياسى على الاقل ، وذلك لكى يفهم الانطباع الذى خلفه منظر عجز الانسان عن التحكم في سير ما خلقه . وقد ولد الاحساس المعروف بخيبة الأمل عند الجيل الاوربي الذى عاش أحداث ثورة عام ١٧٨٩ كلها الى أن وصل الى عودة أسرة البوربون بعد سقوط نابليون ، شعورا من الاجلال والتعجب من سلطان التاريخ نفسه ، وبينما كان سلطان الملكية الطاغية وحده ، هو الذى وقف بالأمس ، أى فى عصر النهضة ، حائلا بين الانسان وبين حريته فى العمل ، ظهرت الآن ، وبصورة مفاجئة ، قوة أضخم بكثير ، وقد أرغمت الناس طبقا لارادتها التى لاخلص منها ولا مقر ، ولا ثورة عليها ، على العمل ، وهى قوة التاريخ والحتمية التاريخية .

وكان مولد المفهوم الحديث للتاريخ فى فلسفة هيجيل . (١) هو أهم ما حققته الثورة الفرنسية من نتائج من الناحية النظرية ، ولعل الفكرة الثورية حقا التى جاء بها هيجيل ، ان المطلقات القديمة للفلاسفة ، يانت بشكل واضح فى مجالات الشئون الانسانية ، أى على وجه التحديد فى ذلك الاطار من التجارب الانسانية التى رفض الفلاسفة بالاجماع قبولها على أنها مصدر المعايير المطلقة ، أو مقر ولادتها . وكانت الثورة الفرنسية

(١) جورج ولهم فريديريك (١٧٧٠ - ١٨٢١) - من مدينة شتوتجارت كان آخر الفلاسفة الالمان الاربعة المثاليين وهم كانت وفخته وشيلينج . قام بالتدريس فى فينا ونورمبرج . اصدر اول مؤلفاته « ظواهر الروح » فى عام ١٨٠٧ ، واعقبه بعلم المنطق ، كما اصدر فى عام ١٨١٦ ، وكان استادا فى جامعة هيدلبرج ، موسوعة عن الدراسات الفلسفية ، اصيب بالكوليرا ومات . ويضعه بعض الفلاسفة فى مصاف ارسطو . كانت فلسفته الاساس الذى اعتمد عليه ماركس فى نظرياته المادية ، كما كانت دولته المثالية الاساس الذى قامت عليه النظرية الفاشية التى تبناها هتلر وموسوليني فى نظاميهما .
(المغرب)

هي الطراز الذي مثل هذا التكشف الجديد للعملية التاريخية . كما كانت العامل الذي حمل الفلسفة الالمانية التي تلت عهد كانت (١) ، على فرض نفوذها الهائل على الفكر الأوربي في القرن العشرين ، ولا سيما في تلك البلاد المعرضة أكثر من غيرها للقلق الثوري ، كالمانيا وروسيا وفرنسا ، لا بما فيها من مذهبية مزعومة بل على النقيض من ذلك بتخليها عن مجرد الخيال والتصوير ، ومحاولتها صياغة فلسفة جديدة ، تتفق مع أحدث تجارب العصر وأكثرها واقعا ، وتشمل جميع مفاهيمها لكن هذا الشمول نفسه كان نظريا على صعيد المعنى الاصيل والقديم لتعبير « النظرية » ، فقد ظلت فلسفة هيجيل بالرغم من عنايتها بالواقع وبمجالات الشئون الانسانية ، لا تعدو حدود الخيال والتصوير . وهكذا تحول كل ما كان « سياسيا » ، من أعمال وأقوال وأحداث ، عند النظرة المتطلعة الى الورا من نظرات الفكر . الى المجال التاريخي ، مما أدى الى ألا يستقبل العالم الجديد ، الذي رمزت ثورات القرن الثامن عشر الى بدايته ، علما جديدا من علوم السياسة (٢) على حد تعبير توكفيل ، بل الى أن يستقبل فلسفة للتاريخ ، لاعلاقة لها مطلقا بالتحول الخطير التالي من الفلسفة المجردة الى فلسفة التاريخ ، وهو تحول لا شأن لنا به في هذا المجال .

واخطأ في هذا الطراز الجديد بل والحديث كل الحداثة من الفلسفة في منتهى البساطة من الناحية السياسية ، فهو ينطوي على وصف المجال الكامل للعمل الانساني وتفهمه ، لا على صعيد الممثل أو الفاعل لهذا العمل بل على صعيد المشاهد الذي يشهد منظرا معيناً ، ولكن قد يكون من الصعب نسبيا اكتشاف هذا الخطأ أو هذه المغالطة على الأصح لما فيها من حقيقة كامنة وهي أن المعنى الصحيح للقصص التي يبدأها الناس ويمثلونها لا يظهر الا عندما يصلون الى نهايتها ، وهكذا يظهر ان المتفرج وحده ، لا الصانع أو الممثل ، هو الذي يستطيع ان يأمل في فهم حقيقة ما حدث

(١) عمانوئيل كانت (١٧٢٤ - ١٨٠٤) - من أعظم الفلاسفة في العصر الحديث ، واعظم مفكر في شئون ما وراء الطبيعة (الغيبيات) ، ودرس الفيزياء والنظريات الطبيعية ، وحاول التوفيق بين ديكارت وليبنيتز في رسالته عن « معرفة الطبيعة » ، والتوفيق بين نيوتن وليبنيتز في كتابه « تاريخ الطبيعة العام ونظرية السماء » ، وكتب رسالة عن « وجود الله » ، ودرس العقل الانساني وحلله . واشهر كتبه « احلام انسان ذو خيال » ، و « غيبيات الاخلاق » و « العقل العملي » .

(٢) راجع مقدمة المؤلفة لكتابتها « الديمقراطية في أمريكا » حيث تقول .. « لا ريبه في أن علما جديدا للسياسة قد ظهر في العالم الجديد » .

في أية سلسلة من الأفعال والأحداث . وكان المتفرج ، لا الممثل ، هو الذي يتبين وبصورة أوضح ، ما انطوت عليه الثورة الفرنسية من تبديد هالة الحتمية التاريخية ، أو تبديد القول بأن نابليون بونابرت هو قدر فرنسا الموعود (١) . والنقطة المهمة هنا . هي أن جميع الذين حاولوا السير في القرن التاسع عشر ، بل وفي القرن العشرين أيضا على خطى الثورة الفرنسية لم يروا في أنفسهم مجرد خلفاء لرجالها ، بل منفذين للتاريخ والحتمية التاريخية ، مع ما في هذا التنفيذ من نتائج متناقضة . وهي أن تصبح الحتمية لا الحرية القاعدة الأساسية للفكر السياسي والثورى .

وقد يكون من المشكوك فيه لولا الثورة الفرنسية ، ان تكون الفلسفة قد حاولت ابدا ، الاهتمام بمجاذلات الشئون الانسانية ، واكتشاف الحقيقة المطلقة في ملكوت تتحكم فيه علاقات الناس ، وصلاتهم بعضهم ببعض ، وتكون بالتالى نسبية في تحديدها ، وبالرغم من ادراك الحقيقة على الصعيد التاريخي ، أى من تكشفها على أسس زمانية ، بحيث لا تكون صالحة لجميع الاوقات والازمنة ، الا ان من الواجب اعتبارها صالحة لجميع الناس ، دون اكرات بالمكان الذى يقيمون فيه أو البلاد التى ينتمون الى وعويتها ، وعلى هذا الاساس ، لم يكن ينظر الى الحقيقة على انها ذات صلة بالمواطنين الذين يتميزون دائما بتعدد الآراء وتنوعها ، أو بالقوميين الذين يحدد لهم تاريخهم وتحدد لهم تجاربهم القومية ، مفهوم الحقيقة . وانما كان ينظر الى الحقيقة على انها العلاقة بين الانسان والانسان . . . وهو كواقع دنيوى ملموس ، لا يمت بالطبع الى أى مكان معين ، واذا كان لابد للتاريخ من ان يغدو الوسيلة لتكشف الحقيقة ، فان الواجب يقضى بأن يكون تاريخا عالميا ، وان تكون الحقيقة التى يكشفها مطابقة « للروح العالمية » . ولكن لما كان فى وسع النظرة الى التاريخ ان تحمل شيئا من المكانة الفلسفية فى ظل الافتراض بأنه يشمل العالم بأسره ، ومصائر

(١) جريوانك في مقاله الذى اشرنا اليه سابقا وقد اهتم بدور النظارة في مولد مفهوم الثورة اذ قال : « لو اردنا السير على هدى التحولات الثورية بعد وعيها مثل ظهورها ، فاننا لن نجد من الصعوبة بمكان في البداية ، وعند تعاملنا بهذه التحولات ، نفهم ايماءاتها الواضحة ، بنفس القوة التى نتفهم بها ظواهرها الفعلية » ، ويبدو انه توصل الى اكتشافه هذا متأثرا بهيجل وماركس وان طبقها خطأ على الرسم التاريخي ، لفلورنسة ، وذلك لان هذه التواريخ كانت نتاج ساسة فلورنسة ورجال دولتها . ولم يكن ميكافلى وجويكاردى من النظارة على صعيد ما كانه هيجل وغيره من مؤرخى القرن التاسع عشر .

(المؤلفة)

الناس جميعا فان فكرة عالمية التاريخ تصبح ، كما هو واضح ، سياسية فى جذورها . وقد سبقت الثورتان الفرنسية والامريكية هذه النظرة وهما الثورتان اللتان طالما تفاخرتا باستمهلهما لعهد جديد للبشرية ، يقوم على اساس الاحداث التى تهم علاقات الناس بالناس ، اينما وجدوا وفى أية ظروف عاشوا ، والى أية قومية انتموا . وقد تولدت النظرة عن عالمية التاريخ من المحاولة الاولى التى قام بها الانسان لايجاد عالمية السياسة ، وبالرغم من ان حماسة الثورتين الفرنسية والامريكية لمفهوم « حقوق الانسان » قد ذوت بسرعة مع مولد فكرة « الدولة القومية » ، التى ثبت قصر أجلها بالفعل ، الا أن هذه النظرة كانت النتيجة الوحيدة التى طال أجلها نسبيا للثورة فى افريقيا ، بحيث باتت عالمية السياسة بشكل أو بآخر ، الذيل الذى ألحق بالسياسة منذ ذلك اليوم .

وهناك ناحية اخرى من تعاليم هيجيل ، وهى فى منتهى الاهمية على هذا الصعيد لأنها مستمدة من تجارب الثورة الفرنسية ، وذلك لأنها تركت آثارا مباشرة من النفوذ على جميع ثوربي القرنين التاسع عشر والعشرين ، اذ أن هؤلاء الثوربين ، ظلوا ينظرون الى الثورة على الأسس التى ابتكرها هيجيل ، بالرغم من انهم لم يتعلموا شيئا من ماركس ، اعظم تلاميذه ، او انهم لم يشغلوا انفسهم بقراءة هيجيل نفسه . وتتعلق هذه الناحية بطبيعة الحركة التاريخية ، التى رأى فيها هيجيل وجميع تلاميذه ، جدلية مادية (دياكتيكية) أو حتمية ، فقد انبثقت الحركة الجدلية المادية والحركة التاريخية المضادة لها ، من الثورات والثورات المضادة التى وقعت بين الرابع عشر من يوليو والثامن عشر من برومير واعادة الملكية . وراحت هاتان الحركتان تحملان الانسان فى تيارهما الجارف ، الذى يجب ان يخضع اليه ، منذ اللحظة التى يحاول فيها اقامة الحرية على الارض . ولعل هذا هو معنى الجدليات المشهورة عن الحرية والحتمية ، وما فيها من تطابق ، يؤلف أفطح الأحاجى وأصعبها من الناحية الانسانية فى مجموعة الفكر الحديث . ومع هذا فان هيجيل الذى رأى ذات يوم فى احداث عام ١٧٨٩ اللحظة التى تم فيها التفاهم بين الارض والسماء ، كان ولا ريب ، لايزال يفكر على صعيد المفهوم « المجازى » الاصلى لتعبير الثورة ، وكأن الحركة المشروعة التى لا تقاوم للاجرام السماوية قد هبطت عن طريق الثورة الفرنسية الى الارض والى شئون الانسان ، مضيقة عليها شيئا من « الحتمية » . ومن الخطر أن المنظم الذى بدا لكنت Kent . فوق « الصدفة المحزنة » ،

ونجوته (١) فوق « المزيج المحزن للعنف والتفاهة » ، كان يؤلف نفس الآراء التي كانت حتى ذلك التاريخ أهم الصفات المميزة للتاريخ الانساني ولسير الكون ونظامه . ومن هنا لم يكن لغز هيجيل في وصف الحرية بانها ثمرة الحتمية ، اكثر تعقيدا من لغز التفاهم بين الارض والسماء . ومن هنا يتبين لنا أن نظرية هيجيل لم تكن تنطوى على أى مزاح أو مجون ، كما لم تكن جدلياته المادية عن الحرية والحتمية تنطوى على أى هذر أو لغو . وقد يكون العكس هو الصحيح تماما ، وان تكون هذه الجدليات قد استهوت الى حد كبير اولئك الذين كانوا لا يزالون واقعين تحت تأثير الواقع السياسى ، وذلك لأن مافيها من حوافز قوية تدعو الى التصديق ، لم تكن نابعة من الادلة النظرية ، بقدر ماكانت تنبع من التجربة التي تكررت المرة تلو المرة ، عبر القرون وما شهدته من حروب وثورات . ولما كان الناس لا يزالون يستمدون هديهم من العلوم الطبيعية ، ولا يزالون ينظرون الى هذه العملية كحركة دائرية مستمرة فى دورانها ، وهى النظرة التي تطلع بها فيكو Vico ايضا ، للحركة التاريخية نفسها ، فان وجود الحتمية فى الحركات التاريخية كما فى الحركات الفلكية أمر لازب لاغنى عنه . فكل حركة مستمرة الدوران تحمل طابع الحتمية فى معناها ولكن لما كانت الحتمية طبيعة كامنة فى التاريخ ، فان حقيقتها يجب ان تعيش حتى بعدما وقع من انهيار عصرى فى نظرية « الدوران المستمر » للاحداث المتكررة بصورة ازلية ، ويجب ان تظهر من جديد فى حركة « مستقيمة الاضلاع » ، لا عودة فيها الى الوراء ، وانما سير متواصل نحو الغد المجهول . ولا تدين هذه الحقيقة فى وجودها الى التخيلات النظرية بل الى التجارب السياسية ، وسير الاحداث الفعلى .

وكانت الثورة الفرنسية لا الامريكية هى التي ألهمت العالم ، وكان سيرها بالتالى ، لا سير الاحداث فى الثورة الامريكية او اعمال « الاباء المؤسسين » (٢) هو الذى قدم الينا ما يعنيه الاستعمال الراهن لكلمة « الثورة » من معان ومفاهيم ، وهذا ينطبق على العالم بأسره ، بما فيه

(١) جوتيه (١٧٤٩ - ١٨٢٢) من مشاهير الشعراء الالمان . له من اتيق العبارة وسعة الخيال ، وعميق الفكر ما يضمن له الخلود فى الادب العالى . له روايات

« فوست » و « فيتر » ، و « هرمان ودوروته » .

(٢) هذه تسمية يطلقها الامريكيون على مؤسسي الولايات المتحدة الامريكية من رجال الثورة ، الذين ثاروا فى الولايات الثلاث عشرة الشرقية على الحكم الاستعمارى البريطانى واقاموا الجمهورية الامريكية . (العرب)

امريكا نفسها . وقد يكون الاستيطان الاستعماري في امريكا الشمالية ، والحكم الجمهورى فى الولايات المتحدة ، أعظم ما حققه العنصر الأوروبى من مغامرات وأكثرها جرأة واندفاعا ، لكن هذه البلاد - أى أمريكا - ظلت أكثر من زهاء مائة عام من تاريخها ، تعيش منطوية على نفسها ، فى عزلة قد تكون رائعة وقد لا تكون ، عن القارة الأوروبية الأم . ولقد تعرضت منذ أواخر القرن الماضى لثلاثة اندفاعات قوية من التحول الى الحياة المدنية ، والتصنع ، والهجرة الجماعية ، والأخيرة أقواها وأعظمها أهمية . وقد هاجرت مع هؤلاء المهاجرين الى قارتنا منذ تلك الايام النظريات والمفاهيم الجديدة ، وان كانت لسوء الحظ ، غير مصحوبة بتجاربها ، وقد جاءت من العالم القديم الى العالم الحديث حاملة معها عبارة « الثورة » بكل معانيها ومفاهيمها . ولعل من الغريب حقا ، ان نرى الرأى العام الأمريكى المثقف يميل فى القرن العشرين أكثر من صنوه فى أوربا الى تفسير الثورة الأمريكية على ضوء مفاهيم الثورة الفرنسية ، وان يوجه اليها النقد احيانا ، لانها لم تتفق اتفاقا واضحا مع العبر المستتقة من تلك الثورة الفرنسية التى انتهت بالفشل الذى يبلغ حدود الكارثة ، قد اصبحت مشهورة فى التاريخ العالمى ، بينما ظلت الثورة الأمريكية ، التى حققت نصرا عظيما مؤزرا حادثا ذا أهمية محلية ليس الا . (١)

فعندما تظهر اية ثورة من ثورات عصرنا على المسرح السياسى ، تبدو فى صور مستمرة من سير الثورة الفرنسية ، وتفهم على ضوء مفاهيم صاغها النظارة على صعيد الحتمية التاريخية ، وكان الاهتمام الكلى العميق باشكال الحكم ، الذى يعتبر من خصائص الثورة الأمريكية ، وان كان كثير

(١) بالرغم من أهمية الثورة الأمريكية كالتجسيد العصرى الاول لثورات التحرر من الاستعمار ، الا انها لا يمكن ان تقارن من ناحية مفاهيمها الثورية وما حققته من نتائج بالنسبة الى الثورة الفرنسية التى تمثل الحتمية التاريخية لثورة الجماهير على طغيان الملكية والطبقية المستبدة المثلة فى نبله الانتطاع وانطامىي الاكليروس . وبالرغم من هذه المقارنة التى تنطوى على شيء من التمصب الذاتى والتى اوردها المؤلفة ، فان الثورة الفرنسية مثلت الثورة الاجتماعية الشاملة ، بينما مثلت الثورة الأمريكية الثورة التحررية السياسية ليس الا . اذ لم تنطو الثورة بعد نجاحها، على تفسير كلى فى الاوضاع الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية فى العالم الجديد، ولعل مجرد التحول الى النظام الجمهورى ، هو التغير الكبير على الصعيد السياسى .

(الحرب)

الاهمية ايضا فى المراحل الاولية للثورة الفرنسية ظاهر البروز لاختفائه
 بن عقول الذين يعملون الثورات والذين يراقبونها محاولين التفاهم معها .
 كان رجال الثورة الفرنسية ، الذين أرهبهم منظر الجماهير وهى تهتف
 « روبسبير » الجمهورية ؟ الملكية ؟ انا لا اعرف المشكلة الاجتماعية » ،
 د ضاعوا تمام الضياع فى خضم المنظمات والدساتير التى تؤلف على حد
 صغير سان جوست ، « روح الجمهورية ، بل الثورة نفسها » . (١) ولقد
 اتساق الناس منذ ذلك التاريخ ، رغما عن ارادتهم مع العواصف الثورية
 باتجاه مستقبل مجهول ، وحل هؤلاء محل المهندسين المعتزين بقدرتهم
 على بناء بيوتهم الجديدة ، على أسس من الحكمة المتجمعة لديهم من تراث
 النصور السابقة على النحو الذى فهموها فيه . ومضت مع أولئك المهندسين
 الذين اختفوا من الصورة الثقة المطمئنة بقيام نظام عالمى جديد على اسس
 من الافكار ، وطبقا لمخططات موضوعة من المفاهيم يؤكد قدمها نفسه
 حقيقتها . وقد قال جورج واشنطن (٢) ان العالم « كان ميمون الطالع
 لانه وضع قيد الاستعمال ، كنوز المعرفة التى توصلت اليها الحضارة عن
 طريق جهود الفلاسفة والحكام والمشرعين ، عبر سلاسل طويلة ومتلاحقة
 من السنوات » . وقد احس رجال الثورة الامريكية بمساعدة هذه الكنوز
 بقدرتهم على الشروع فى العمل بعد ان تفارقهم الى غير رجعة ظروف
 السيطرة البريطانية وسياساتها ، اذ لم يكن ثمة مناص لديهم من اقامة
 نظام سياسى جديد كل الجدة . ولما كانت الفرصة قد اتاحت لهم للعمل
 قلم يعد فى وسعهم القاء اللوم على التاريخ والظروف ، واذا عجز سكان
 الولايات المتحدة عن ان « يكونوا كاملى الحرية والسعادة فان اللوم فى ذلك
 يقع عليهم وحدهم » . (٣) ولم يكن فى وسعهم ، أن يظنوا حين ذاك
 ان ادق الذين تابعوا عملهم ملاحظة واكثرهم تفكيرا وجدوا انفسهم بعد
 بضع حقب مضطرين الى القول . . . « لقد عدنا الى التاريخ منذ أقدم
 عهوده نتابع عصوره واحدا اثر آخر ، ولكننا لم نجد شيئا مما يقع تحت

(١) لمعرفة مواقف سان جوست وروبسبير من هذه القضايا راجع كتاب البرت اوليفيه ،
 « سان جوست وقوة الامون » - طباعة باريس لعام ١٩٥٤ .

(٢) جورج واشنطن (١٧٣٢ - ١٧٩٩) - مؤسس الولايات المتحدة ، وبطل استقلالها
 اذ قاد ثورتها ضد الانجليز . عرف بسداد رأيه وحسن نيته ، وصدق معاملته ،
 ونشاطه المتواصل .

(٣) مقتبسة من ادوارد س. كورين - مقال من « اسس القانون العليا فى الدستور
 الامريكى » - مجلة جامعة هارفرد القانونية ، المجلد ٤٢ - ١٩٢٨ .

أنظارنا الآن . فعقل الانسان يتيه الآن في متاهات الغموض ، لأن الماضي
توقف عن القاء اضوائه على المستقبل ، (١)

ولا ريب في ان الاستهواء السحري للحتمية التاريخية الذي سيطر
على عقول الناس منذ مستهل القرن التاسع عشر ، ازداد قوة بعد ثورة
اكتوبر ، التي تركت في قرنا نفس المعنى العميق الذي تركته الثورة
الفرنسية في عصرها من ناحية كونها اول تجسيد لاكثر آمال الناس
اشراقا وهي الآمال التي ما لبثت أن خبت ليلفها اليأس (٢) . ولم تكن
النتائج غير المنتظرة هي التي كشفت عن هذه الحقيقة ، وانما كشف عنها
التخطيط الواعي ، لطريقة في العمل تستند الى تجارب عصور وأحداث
ماضية . ولاريب في أن الضغط المزدوج الجدى للعقيدة والارهاب ،
وأولهما يضغط على الناس من الداخل ، بينما يضغط ثانيهما من الخارج ،
هو الذي يوضح الايضاح الكافي ، السبب في تلك النعومة التي سار
فيها الثوريون في جميع البلاد التي وقعت تحت تأثير الثورة الشيوعية
الى مصيرهم ، وان كانت العبرة المستقاة من الثورة الفرنسية قد اصبحت
جزءا لا يتجزأ من الضغط الذاتى الذى يفرضه التفكير العقائدى اليوم على
معتقيه . (٣) ولقد كانت المشكلة واحدة دائما ، فجميع الذين دخلوا
مدرسة الثورة تعلموا وعرفوا مسبقا المخطط الذى يجب ان تسير عليه .
وهم لهذا يقلدون سير الاحداث ، لا اعمال رجال الثورات نفسها . ولو
انهم اعتبروا هؤلاء الرجال النماذج التى يجب عليهم تقليدها ، لظلوا
يتحدثون عن براءتهم حتى اللحظة الاخيرة . ولكنهم لم يستطيعوا ان

(١) راجع كتاب توكفيل « العهد البائد » المجلد الثانى - الكتاب الرابع - الفصل
الثامن .

(٢) اعتقد أن في هذا القول من المؤلفة خروجاً على الموضوعية . فالتجربة الاشتراكية
التي اعلنت ثورة اكتوبر بدايتها ، ما زالت قيد التجربة على الصعيد العلمى الدقيق ،
ولم يفد في الامكان بالنسبة الى الموضوعية المجردة ، الحكم لها او عليها ، يضاف
الى هذا ان التجربة الاشتراكية على اختلاف طرق تطبيقها ، تم الآن اكثر من
نصف سكان العالم ، ولا يمكن الحكم عليها بأنها بعثت اليأس في النفوس ، الا اذا
كان الحاكم الذى يصدر هذا الحكم متحيزا وبعيدا عن الموضوعية .

(٣) ليس الارهاب جزءا عقائديا من التطبيق الاشتراكي ، وانما كان تكتيكا مرحليا
اقتضته الى حد ما طبيعة الصراع المدهى في مراحلها الاولى . ولعل مما يتقضى
راى المؤلفة هنا ، هو ان الاتحاد السوفياتى الذى قاسى من ارهاب ستالين الكثير ،
هو الذى يحمل الآن على سياسة الارهاب من الناحية المذهبية ويحملها الكثير من
بمات الاخطاء في الماضي .

(العرب)

يفعلوا ذلك ، لأنهم يعرفون أن الثورات لابد وأن تبتلع أبناءها . ولا تقل معرفتهم لهذه الحقيقة عن معرفتهم ، بأن الثورة يجب أن تسير في مجراها في سلسلة متعاقبة من الثورات ، أو أن العدو « الحفى » لا يلبث أن يلحق بالعدو المكشوف للثورة ، تحت ستار ما يسمى « بالمشبوهين » ، أو ان الثورة نفسها لابد وأن تنقسم الى فريقين متطرفين ، احدهما مفرق فى تطرفه الثورى والثانى متسامح فى عمله الثورى ، وان الفريقين يعملان معا وبصورة « موضوعية » ، فى قلب الحكم الثورى ، وأن الثورة لا تنجو الا على يد الانسان الذى يقف فى الوسط ، والذى لا يمكن اعتباره معتدلا لانه يعمل على تصفية فريقى اليمين واليسار تماما كما صفى روبسبير كلا من دانتون وهيبير . ولا ريب فى ان كل ما افاده رجال الثورة الروسية من الثورة الفرنسية ، هو التاريخ لا العمل . فقد اكتسبوا المهارة فى أداء أى دور تعهد به اليهم مسرحية التاريخ الكبرى لتمثيله ، أما اذا لم نجد هذه المسرحية أى دور لهم ، سوى دور « الشرير » ، فانهم يؤثرون اداءه ، على ان يظلوا خارج الرواية .

ولا ريب فى أن منظر هؤلاء الرجال ، الذين تجرءوا على تحدى جميع أوجه السلطان القائمة ، أو تحدى جميع السلطات المائلة فى العالم ، والذين لا يتطرق الشك مطلقا فى شجاعتهم ، وهم يذعنون بين يوم وآخر وبمنتهى التواضع ودون أى ضجيج أو احتجاج ، لنداء حتمية التاريخ ، مهما كان شكل هذه الحتمية بعيدا عن العقل والمنطق فى نظرهم ، ينطوى على الكثير من السخرية . ولكنهم خضعوا لاستجهاال التاريخ ، لا نتيجة ماقاله دانتون وفيرجينو وروبسبير وسان جوست ، من أقوال مازالت تطن فى آذانهم ، بل نتيجة ايمانهم الاحمق بحتمية التاريخ .

المشكلة الاجتماعية

« التمساء هم مصدر القوة فى العالم »

- سان جوست -

- ١ -

قد يكون من الصحيح القول ، بأن التاريخ استجهل الثورين
لحترفين الذين ظهروا فى مستهل القرن العشرين ، ولكن هؤلاء الثورين
لم يكونوا من الجبناء أو الحمقى على الاطلاق . وكانت فكرة الحتمية التاريخية
قد فرضت نفسها كقاعدة من قواعد الفكر الثورى ، أكثر من مجرد منظر
من مناظر الثورة الفرنسية ، أو ذكرى من ذكريات أحداثها ، التى تمخضت
عن تكثف هذه الوقائع وتحولها الى مفاهيم . فراء هذه المظاهر ، قبع واقع
حياتى . لاتاريخى ، وان بدا الآن ولأول مرة على الغالب واضحا تحت أضواء
التاريخ ، فالعملية الحياتية هى اقوى حتمية نحس بها فى مراحل الاستبطان
التفسى ، تتعرض لها ابداننا ، فتحافظ عليها فى حالة مستمرة من التبدل
تكون الحركة فيها آلية رتيبة ومستقلة عن نشاطاتنا ، ومن النوع الذى
لا يقاوم من ناحية سرعته الطاغية . وكلما قل ما نعمله ، قل نشاطنا
وكلما فرضت هذه العملية الحياتية نفسها بقوة أكبر ، وفرضت حتميتها
الكامنة فيها علينا ، وبعثت فى نفوسنا الرهبة منها ومن هذه الحركة
الذاتية القدرية من الاحداث الغريبة التى تقوم وراء التاريخ الانسانى
كله . وقد وجدت حتمية العمليات التاريخية التى شوهدت فى الاصل
فى صورة هذه الحركة الحتمية والشرعية والدائرية للاجرام السماوية ،
صورتها القوية المماثلة فى هذه الحتمية المتكررة التى تتعرض لها الحياة
الانسانية كلها . وعندما وقع هذا ، وقد وقع عندما اندفع الفقراء متأثرين
بمتطلباتهم البدنية الى مسرح الثورة الفرنسية ، فقدت الاستعارة الفلكية
التي تتطابق تطابقا ملحوظا مع التبدلات الأزلية ومع تقلبات القدر
الانسانى - معانيها القديمة ، واكتسبت تلك الصور الحياتية التى تقوم

وراء النظريات العضوية والاجتماعية للتاريخ وتتخللها ، وهي نظريات تشترك جميعا في رؤية جماعية حقيقية للأمة أو الشعب أو المجتمع ، في صورة كيان خارق ، تقوده « ارادة عامة » لا تقاوم ، وتفوق مستوى البشر .

ولقد بتنا منذ القرن الثامن عشر نطلق على هذا الواقع الذي يماثل هذه الصورة الحديثة ، اسم المشكلة الاجتماعية ، وفي وسعنا ان نسميا وبصورة متفوقة في البساطة اسم « وجود الفاقة » . فالفاقة تعنى أكثر من الحرمان المجرد ، لانها حالة من العوز الدائم ، والشقاء العنيف ، يتمثل العار فيها في قوتها المحطية للانسانية ، فالفاقة معيبة ووضيعة لأنها تضع الناس تحت السيطرة المطلقة لأبدانها ، أى تحت السيطرة المطلقة لحاجات هذه الابدان على النحو الذى يراه الناس على ضوء تجاربهم الوثيقتة وخارج نطاق كل تكهن وتوقع . وكانت سيطرة هذه الحاجة وتحكمها هي التى دفعت الجماهير الى مساعدة الثورة الفرنسية والايحاء لها ، ودفعها الى الامام ، وايصالها اخيرا الى مصيرها الحتمى ، وذلك لأن هذه الجماهير كانت من الفقراء . وعندما ظهر هؤلاء على مسرح السياسة ، ظهرت الحاجة معهم وكانت النتيجة : تحول سلطان العهد البائد الى العجز ، وولادة الجمهورية الجديدة ، ووجدت الحرية نفسها خاضعة الى الحاجة والى الحاج العملية الحياتية نفسها ولماجتها ، وعندما قام روبسبير يعلن « ان من الواجب تحويل كل ما يلزم للابقاء على الحياة ، الى منافع عامة ، مع الاحتفاظ بالفائض وحده كملكية خاصة » ، لم يكن يعكس فقط النظرية السياسية التى سبقت العصور الحديثة ويقبلها رأسا على عقب ، لانها كانت ترى وجوب توزيع ما يفيض على المواطنين من وقت وسلع ، كحاجة مشتركة ، وانما كان أيضا - وفى حدود تعبيره هو - يخضع الحكم الثورى اخضاعا نهائيا . . لأقدس القوانين وهو قانون رفاه الشعب ، ولاكثر الشعارات صدقا وهو شعار الحاجة (١) . وهذا يعنى أن روبسبير كان يتخلى عن ديكتاتوريته وعن طغيانه على الحرية فى سبيل اقامة الحرية ، وضمان حقوق من هم بلا لباس وهى « الملابس والمطعم ، وانتاج الأولاد (٢) » ، وقد كانت الضرورة وحاجات الشعب الماسة هى الأسباب التى أطلقت الارهاب من عقاله ، وبعثت بالثورة الى مصيرها ، وقد أدرك روبسبير أخيرا تمام الادراك

(١) مؤلفات روبسبير - اعداد لابونيراي - سنة ١٨٤٠ - المجلد الثالث - ص ٥١٤ .

(٢) اقترح بواسيه - وهو صديق لروبسبير - اصدار « اعلان عن حقوق المرأة » من

الفقراء - راجع كتاب «روبسبير» لطومسون - طباعة اوكسفورد (١٩٣٩) ص ٣٦٥

(العرب)

ما حدث ، وان كان قد وضعه أخيرا « في خطابه الأخير » في شكل تكهن
اذ قال : « وسنكتفي من تاريخ الجنس البشري ، لأننا أضعنا فرصتنا
في بناء الحرية » . ولم تكن مؤامرات الملوك والطغاة هي التي صرفتهم
وأشغلتهم مدة طويلة ، بحيث أضاعوا « الفرصة التاريخية » ، وإنما
كانت مؤامرات الحاجة والفاقة ، الأقوى مراسا ، هي التي أشغلتهم .
وكانت الثورة قد غيرت اتجاهها في غضون ذلك ، فلم تعد تهدف الى
الحرية ، وإنما تحولت الى اسعاد الشعب (١) .

وكان تحول حقوق الانسان الى حقوق « العراة » ، هو نقطة التحول
لا في الثورة الفرنسية وحدها ، بل وفي جميع الثورات التالية ايضا .
ويعود هذا التحول الى حد كبير الى الحقيقة الواقعة وهي أن كارل ماركس
اعظم مخططي الثورات في التاريخ كان اكثر اهتماما بالتاريخ منه
بالسياسة ولذا فقد أهمل النوايا الاصلية لرجال الثورات اهمالا كليا
تقريبا ، كما أهمل موضوع اقامة الحرية ، وركز اهتمامه ، وبصورة
كلية على السير الموضوعي الظاهر للاحداث الثورية . وقد انقضى بعبارة
أخرى أكثر من نصف قرن قبل تحول «حقوق الانسان الى حقوق العراة» ،
وقبل أن يجد التخلي عن الحرية ازاء املاءات الضرورة ، من يضع له نظرياته .
وعندما وقع هذا في مؤلفات كارل ماركس ، كان تاريخ الثورات قد
وصل الى النقطة التي لا رجوع فيها ، ولما لم يكن هناك شيء يمكن أن
يضاهى ولو من بعيد على صعيد الفكر ماقد نتج عن الثورة الامريكية ، فان
الثورات باتت بصورة قاطعة تحت سيطرة الثورة الفرنسية بصورة عامة
وتحت نفوذ المشكلة الاجتماعية بصورة خاصة . ويصح هذا القول أيضا
بالنسبة الى توكفيل أيضا ، الذي كان همه منصرفا الى دراسة نتائج
تلك الثورة الطويلة والحتمية في أمريكا ، وهي الثورة التي لم تكن احداث
عام ١٧٨٩ ، الا المرحلة الأولى من مراحلها . فقد ظل غير آبه بالثورة
الامريكية نفسها ولا بنظريات مؤسسيها وهذا ما يثير الدهشة والغرابة .
ولا يمكن لانسان ان ينكر التأثير الهائل لمناقشات ماركس ومفاهيمه على
سير الثورات ، وبالرغم من انه قد يكون من المغرى ، بالنسبة الى ماتميزت
به ماركسية القرن العشرين من روح علمية غريبة ، ان ننسب هذا التأثير

(١) حمل البيان الصادر عن حقوق العراة من الفقراء في نوفمبر عام ١٧٩٣ ، عنوان

« اهداف الثورة وسعادة الشعب » . راجع كتاب «عراة باريس - وثائق وبيانات»

من اعداد وولتر ماركوف والبرت سوبول . طباعة برلين الشرقية لعام ١٩٥٧ .

(المؤلف :)

الى العناصر المذهبية في كتابات ماركس ، الا ان من الاصح ان نناقش الموضوع من زاويته الاخرى، وان ننسب ، مايقال عن أثرها - للماركسية الى الاكتشافات الصحيحة والأصيلة الكثيرة التي حققها ماركس ، وسواء أكان هذا أم ذاك ، فان الحقيقة التي لا شك فيها ، هي ان ماركس الشاب اصبح مقتنعا من ان السبب الذي ادى الى فشل الثورة الفرنسية في اقامة صرح الحرية ، هو فشلها في حل المشكلة الاجتماعية . وقد توصل من هذا الرأي الى الاستنتاج بان الحرية والفاقة لا تجتمعان على الاطلاق . ولعل أكثر اسهاماته أصالة وثورية في قضية الثورة هو تفسير المتطلبات الالزامية لفاقة الجماهير على الصعيد السياسي ، كثورة لا تهدف الى الحزب والثروة وحدهما ، بل وتهدف الى الحرية ايضا . وكل ما تعلمه من الثورة الفرنسية هو ان الفاقة يمكن ان تكون قوة سياسية من الطراز الاول . أما العناصر المذهبية في تعاليمه ، وإيمانه بالاشتراكية «العلمية» وبالحمية التاريخية ، وبالمراتب العليا ، و «المادية» وغيرها فليست الا أشياء فرعية أو مشتقة على سبيل المقارنة والتفاضل ، اذ أنه يشترك فيها مع العصر الحديث كله ، ونحن لا نجدتها في الاشكال المتعددة للاشتركية والشيوعية فحسب ، بل وفي جماع العلوم الاجتماعية كلها .

وقد ضمن ماركس تحويله للمشكلة الاجتماعية الى قوة سياسية في تعبير واحد هو « الاستغلال » ، أى في فكرته القائلة بأن الفاقة هي ثمرة الاستغلال الذي تقوم به «طبقة حاكمة» تسيطر على وسائل العنف . وقد لا تكون لهذه الفرضية قيمة كبرى في العلوم التاريخية حقا ، فهي تستمد هويتها من اقتصاد العبيد ، عندما كانت طبقة من السادة تتحكم بالفعل في طبقات دنيا من العمال ، وهي تنطبق على المراحل الأولى من عهود الرأسمالية ، عندما كانت الفاقة التي لامثيل لها ، الثمرة الطبيعية لانتزاع الحقوق عن طريق العنف . ولم يكن في مكنة هذه النظرية أن تظل صالحة لأكثر من قرن واحد من البحث التاريخي لولا ما تضمنته من محتوى علمي وثورى (١) . ولقد كان الهدف الثورى نفسه هو الذي حفز ماركس على

(١) نظرة سطحية لا عمق فيها ، في تحديد النظام الرأسمالي ، فقد تجاهلت المؤلفة تمام التجاهل فرضية الحلقة الدائرية في نشوء الرأسمالية وتطورها ، وهي النظرة التي اقام عليها ماركس ، ومن قبله رواد الاشتراكية الاول ، حتمية انهيار الرأسمالية . ومن هذه السطحية - او قد يكون التجاهل - نشأ هذا الاستنتاج الخاطيء في تحديد عمر الرأسمالية بنحو قرن من الزمن . أما بالنسبة الى علاقة السلطان السياسي بالسلطان الاقتصادي ، فهذه لم تعد في حدود النظرية فحسب =

اقحام عنصر السياسة في علم الاقتصاد الحديث ، وجعل منه مادعا هذا العلم نفسه ، أى الاقتصاد السياسى ، بمعنى أنه اقتصاد يقوم على السلطان السياسى ويمكن ازالته والخلص منه عن طريق التنظيم السياسى والوسائل الثورية . وقد تمكن عن طريق الرجوع بعلاقات الملكية الى العلاقات القديمة التى كان العنف لا الحاجة يقيهما بين الناس ، من استفزاز روح من الثورية لا يمكن أن تنبع الا اذا تعرضت الى العنف ، لا نتيجة تعرضها لحكم الحاجة . واذا كان ماركس قد ساعد فى تحرير الفقراء ، فانه لم يفعل ذلك عن طريق القول لهم بأنهم يمثلون التجسيد الحى لحاجة تاريخية أو غير تاريخية، وانما عن طريق اقناعهم بأن الفاقة نفسها ظاهرة سياسية لا طبيعية وانها ثمرة العنف وانتهاك الحقوق ، لا ثمرة ندرة الموارد . فاذا كان لا بد لاوضاع الشقاء ، التى لا يمكن فى حدود تعريفها أن تخلق « أناسا أحرار الفكر » لانها أوضاع الخضوع للحاجة، من أن تولد الثورات بدلا من السير بها نحو نهايتها وخرابها، فان من الضرورى ترجمة الاوضاع الاقتصادية بلغة العوامل السياسية، وشرحها على صعيد التعابير السياسية أيضا .

وقد اتخذ ماركس من نظام الرق القديم الطراز الذى اعتمد عليه فى الايضاح ، وذلك لأن هذا النظام يمثل بوضوح « طبقة حاكمة » على حد تعبيره : تمكنت من حيازة الوسائل التى ترغب « الطبقة المحكومة » على احتمال متاعب الحياة واعبائها لخدمتها . وقد نشأ أمل ماركس الذى عبر عنه بتعريف الوعى الطبقي الذى ابتدعه هيجل من الحقيقة المجردة ، وهى أن العصر الحديث قد حرر هذه الطبقة المحكومة ، الى الحد الذى باتت فيه قادرة على استعادة قدرتها على العمل ، فى الوقت الذى بات فيه عملها من النوع الذى لا يقاوم ، بحكم الحاجة التى فرضها التحرر على الطبقة العاملة . فتحرير العمال فى المراحل الأولى من الثورة الصناعية ، كان متناقضا الى حد ما . إذ أنه حررهم من سادتهم ، ليضعهم فى ظل سيد أقوى ، وهو حاجاتهم وضروراتهم اليومية ، أى القوة التى ترغب بها الحاجة الناس وتدفعهم ، والتى تعتبر أقوى ارغاما من العنف نفسه . وقد أدرك ماركس - والذى كانت نظراته العامة وغير الصريحة أحيانا مستمدة الى حد كبير من نظريات الأقدمين ونظمهم - هذا . . . تمام الإدراك ، ولعل هذا كان من أهم الاسباب الخفية التى جعلته تواقا الى الاشتراك مع هيجل فى

= وانما أصبحت واقعا وحقيقة مقررة على ضوء التحليل العلمى المجرد للحرية وعلاقتها بالنظرية المادية .

(العرب)

ايمانه بالعملية الجدلية المادية (الديالكتيكية) ، التي تنبع فيها الحرية بصورة مباشرة من الحاجة .

وسيظل مكان ماركس فى تاريخ الحرية الانسانية دائم الابهام . فقد يكون من الصحيح انه تحدث فى مؤلفه الاول عن المشكلة الاجتماعية على الصعيد السياسى ، وفسر حالة الفاقة على ضوء قواعد الاضطهاد والاستغلال ، الا أنه هو نفسه ، الذى عاد فى جميع كتاباته التى وضعها بعد « البيان الشيوعى » فعرف اندفاعه الثورى الصادق فى شبابه على صعيد التعاريف الاقتصادية . وبينما كان فى بداية عهده قد رأى العنف والاضطهاد اللذين ينزلهما الانسان بأخيه الانسان ، من عمل الانسان نفسه ، فى حين كان الآخرون يرون أنهما نابعين عن بعض الحاجة الكامنة فى الوضع الانسانى ، نراه فى أخريات أيامه يرى القوانين الفولاذية للحاجة التاريخية مظلة وراء كل عنف بل ووراء كل تجاوز على القانون وانتهاك له . ولما كان على النقيض من أسلافه فى العصر الحديث ، مع محاكاة أسلافه اللذين تعلم عنهم من مفكرى العصور القديمة ، قد عادل بين الحاجة وبين الحوافز الضاغطة للعملية الحياتية ، فانه عمل أخيرا ، أكثر من أى انسان آخر ، على تعزيز العقيدة التى تعتبر أكثر العقائد ضررا من الناحية السياسية فى العصر الحديث ، وهى أن الحياة هى الخير الاكبر الذى يطلبه الانسان ، وأن العملية الحياتية للمجتمع هى محور الجهد الانسانى ، وهكذا لم تعد مهمة الثورة تحرير الناس من اضطهاد اخوانهم الناس ، ولا اقامة صرح الحرية ، بل تحرير العملية الحياتية للمجتمع من قيود الخصاصة بحيث تستطيع أن تنعم فى فيوض من الوفرة . وهكذا لم تعد الحرية هى هدف الثورة ، بل غدت الوفرة وكفاية الانتاج هى الهدف .

وقد يكون من الظلم حقا على أى حال ، أن نلقى بالملامة فى هذه الفروق بين كتابات ماركس المبكرة والمتأخرة ، على الاسباب النفسية أو على التطورات التى مرت به فى حياته ، وأن نرى فيها تبديلا حقيقيا فى قرارة نفسه . ففى عام ١٨٧١ وكان قد بلغ سن الشيخوخة ، ظل ماركس على درجة كبيرة من الثورية دفعته الى الحماس فى الترحيب بنظام الكوميون « الشيوعى » الذى قام فى باريس ، وان كان قيامه قد ناقض جميع نظرياته وتكهناته . وقد يكون أقرب الى الصحة ، القول بأن هذه الفروق كانت ذات طابع نظرى . فبعد أن كان قد استنكر الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد السياسى ، نراه بعد وقت قصير ، وقد تبين أن القواعد التى بنى عليها نظرياته ، يمكن أن تعكس ، وان من الممكن من الناحية النظرية تفسير السياسة على الصعيد الاقتصادى والعكس بالعكس .

ومثل هذا الانعكاس في المفاهيم ظاهرة واضحة في جميع قواعد التفكير الهيكلية . فبعد أن أثبت وجود علاقة فعلية بين العنف والحاجة ، لم ير هناك ما يدعو الى عدم التفكير في العنف على صعيد الحاجة ، والى عدم اعتبار الظلم نتيجة للعوامل الاقتصادية ، حتى ولو كانت هذه العلاقة قد اكتشفت في الاصل ، من زاويتها المعاكسة ، أى عن طريق اعتبار الحاجة عنفا من صنع الانسان . ويبدو أن هذا التفسير قد استهوى احساسه النظرى استهواء كبيرا ، لأن معادلة العنف بالحاجة يوفر لتفسيره ميزة نظرية لا تنكر ، وتجعله أكثر كياسة ، اذ تبسط له القضايا الى الحد الذى يصبح فيه التمييز الفعلي بين العنف والحاجة شيئا لا لزوم له على الاطلاق . ففي الامكان فهم العنف حقاً وبمنتهى البساطة ، كعمل أو كظاهرة سطحية ظاهرية لحاجة كامنة ومتحركة . أما الحاجة التى نشترك جميعا فى حملها معنا وكجزء من واقع وجود أبداننا وحاجاتها ، فلا يمكن الهبوط بها بمنتهى البساطة لتصبح معادلة للعنف والقسر أو جزءا منهما . ولا ريب فى أن طبيعة ماركس العلمية ، وطموحه الى أن يرفع من « علمه » الى مستوى العلوم الطبيعية التى كانت الحاجة لا تزال قاعدتها الرئيسية ، هى التى حفزته ، على عكس قواعده السابقة . وقد دفع هذا التطور بماركس الى التخلي الفعلي عن الحرية طلبا للحاجة . ولقد فعل ما كان يفعله أستاذه فى الثورة ، روبسبير ، وما فعله أعظم تلاميذه لينين من بعده فى أعظم ثورة أوحث بها تعاليمه .

ولقد بات من المؤلف النظر الى جميع هذه التسليمات أو التخيليات ولا سيما الأخير منها الذى وقع فى عهد لينين على أنها استنتاجات سابقة ، ولا سيما لأننا نجد من العسير علينا ، أن نحكم على أى من هؤلاء الناس ، وبخاصة على لينين ، أنه - أو أنهم - من الرواد ، بل على ضوء ما ينادون به . ولعل من المهم أن لينين خلافا لهتلر أو ستالين ، لم يجد بعد من يؤرخ سيرة حياته ، بالرغم من أنه لم يكن أفضل من الرجلين فحسب ، بل وأكثر منهما ببساطة . ولعل السبب فى هذا هو أن دوره فى تاريخ القرن العشرين ما زال محاطا بالغموض ، وعسيرا على الفهم . ومع هذا فان لينين بالرغم من تزمته فى ماركسيته، كان قادرا فى الغالب على تجنب هذا التسليم ، فهو الرجل الذى سئل ذات مرة أن يحدد فى عبارة واحدة جوهر ثورة أكتوبر وأهدافها ، فرد بالمعادلة الغريبة التى نسييت منذ أمد طويل قائلا « انها الكهربية زائدا مجالس السوفيات ! » .

ويعد هذا الرد فى منتهى الأهمية بالنسبة الى ما حذفه ، وهو دور الحزب من ناحية ، وبناء الاشتراكية من الناحية الأخرى . فعوضا عن هاتين

الناحيتين ، نرى لينين يفصل فصلا لا ماركسيا بين السياسة والاقتصاد، ويفرق بين الكهرباء كالحل لمشكلة روسيا الاجتماعية ، وبين نظام مجالس السوفيات كجهازها السياسى الجديد الذى برز ابان الثورة وخارج نطاق الاحزاب كلها .

ولعل ما هو أكثر اثاره للدهشة من جانب الماركسيين هو القول بأن حل مشكلة الفاقة لا يكون عن طريق الاشتراكية والتحول الاشتراكي ، وانما عن طريق الوسائل التقنية اذ أن التقنية على النقيض من التحول الاشتراكي يعد حيادا من الناحية السياسية ، اذ أنها لا تصف ولا تحظر أى شكل معين من أشكال الحكم . ويعنى هذا القول أن التحرر من لعنة الفقر ، سيأتى نتيجة الكهرباء ، أما ظهور الحرية فلن يكون الا عن طريق طراز جديد من الحكم ، وهو مجالس السوفيات . وكانت هذه احدى الحالات النادرة ، التى تغلبت فيها مواهب لينين كرجل دولة على تدريسه الماركسى ومعتقداته المذهبية .

لكن هذا الوضع لم يطل كثيرا . فلقد تخلى عن احتمالات تطوير البلاد تطورا اقتصاديا عقلانيا ولا مذهبيا ، وعن طاقات النظم الجديدة على تحقيق الحرية ، عندما قرر أن الحزب البلشفي وحده ، هو القادر على أن يكون القوة الدافعة فى تحقيق الكهرباء وقيام مجالس السوفيات . وكان بعمله هذا ، هو الذى وضع السابقة لما وقع من تطور لاحق عندما أصبح الحزب وجهازه . . . المتفوقين فى السلطان على كل شىء . ومن المحتمل أن يكون قد تخلى عن موقفه السابق لأسباب اقتصادية لا سياسية ، ولتحقيق الكهرباء لا لضمان سلطان الحزب . وكان على يقين من أن الشعب العاجز فى البلاد المتخلفة لا يستطيع التغلب على الفقر فى ظل أوضاع من الحرية السياسية ، ولا يستطيع على أية حال ، أن يهزم الفاقة وأن يقيم صرح الحرية فى وقت واحد . وهكذا كان لينين الوريث الأخير للثورة الفرنسية، فهو لم يكن صاحب مفاهيم نظرية فى موضوع الحرية، ولكنه عندما واجهها كواقع قائم ، أدرك خطورة الموضوع ، وعندما ضحى بالنظم الجديدة للحرية الممثلة فى مجالس السوفيات من أجل الحزب الذى آمن بأنه القادر على تحرير الفقراء ، كانت دوافعه وطرائق تفكيره متفقة تمام الاتفاق ، مع ما منيت به تقاليد الثورة الفرنسية من فشل ذريع .

ولقد باتت الفكرة القائلة بأن الفقر يساعد الناس على تحطيم أغلال الظلم التي تقيدهم ، لأن الفقراء لا يخشون على ضياع أى شيء لا يملكونه ، سائدة عن طريق تعاليم ماركس ، حتى اننا صرنا نميل الى نسيان الحقيقة وهي أن هذا القول لم يسمع قط ، قبل السير الفعلي للثورة الفرنسية . وكانت هناك فى الواقع نزعة غالبية ، على قلوب أولئك الذين يتعشقون الحرية ، فى القرن الثامن عشر ، تقول : « ان أوربا شهدت طيلة ما يزيد على اثنى عشر قرنا ، جهودا مستمرة من جانب الشعوب لاستخلاص حقوقها وتحرير نفسها من ظلم حاكميها (١) » لكن هؤلاء الناس لم يكونوا يعنون بالشعوب ، جماهير الفقراء ، ولا سيما أن النزعة التي سادت القرن التاسع عشر من أن جميع الثورات اجتماعية فى جذورها ، لم تكن معروفة فى نظريات القرن الثامن عشر أو تجاربه . وعندما جاء رجال الثورة الأمريكية فى الواقع الى فرنسا ليواجهوا مافى القارة الاوربية من أوضاع اجتماعية ، وليروا أوضاع الفقراء والاثرياء ، لم يعودوا يؤمنون بما قاله لهم واشنطن من أن « الثورة الأمريكية تبدو وكأنها قد فتحت عيون كل شعب فى أوربا ، وأن روحا من الحرية المتكافئة تبدو وكأنها تثبت أقدامها فى كل مكان » . وكان بعضهم قد حذر الضباط الفرنسيين الذين اشتركوا معهم فى حرب الاستقلال ، من أن تتأثر آمالهم بانتصارات الثوار الامريكيين على أرضهم العذراء قائلين : « ستحملون معكم مشاعرنا ، ولكنكم ان حاولتم زرعها فى بلاد عانت من الفساد قرونا طويلة ، فستواجهون عقبات أقسى وأقوى من تلك التي واجهناها ، فلقد فزنا بحريتنا بالدماء التي قدمناها ، أما حريتكم فتتطلب سفك أنهار من الدماء قبل ان تتأصل جذورها فى العالم القديم (٢) » لكن السبب فى موقفهم هذا كان أكثر تحديدا . فلقد كان هذا السبب كما حدده جفرسون (Jefferson) (٣) قبل عامين من

(١) قول لجيمس مونرو أدرجه ايليوت فى كتابه « مناقشات فى مؤتمرات الولايات

المتعددة على اقرار الدستور الاتحادي » - المجلد الثالث - ١٨٦١ .

(٢) الفترتان مقتبسستان من كتاب اللورد اكنون « محاضرات عن الثورة الفرنسية »

- ٦٩١٠ - طبعة « سيبير باك » لعام ١٩٥٩ .

(٣) أدرج فى هامش سابق .

نشوب الثورة الفرنسية وجود « عشرين مليوناً من الناس ، منهم تسعة عشر مليوناً يحيون في بؤس وشقاء ، بل وفي أوضاع أكثر بؤساً ، وأكثر عناء في كل ناحية من نواحي الوجود الانساني ، أكثر من أى انسان شقاء في الولايات المتحدة كلها » .

وهكذا وجد بنيامين فرانكلين (١) قبله ، نفسه في باريس وهو يفكر «عادة في سعادة نيو انجلند ، حيث يعد كل انسان مالكا حرا ، وله صوته في الشؤون العامة ، ويعيش في بيت دافئ مريح ، ويجد لديه كميات كبيرة من أحسن الطعام والوقود . . . » .

ولم يكن جفرسون يتوقع أى أعمال عظيمة من بقية أفراد المجتمع ، بل من أولئك الذين عاشوا في راحة ورخاء ، وكانت آداب السلوك العامة تتحكم في تصرفاتهم ، وهي آداب يؤدي تبنيها « الى أن تكون خطوة أخرى في طريق الشقاء الكامل » في كل مكان (٢) . ولم يخطر في باله أية لحظة واحدة ، ان الشعب «المحمل بالشقاء» ، أى الشقاء المزدوج من الفاقة والفساد ، سيكون قادرا ، على تحقيق ماتحقق في أمريكا . وراح يشير على النقيض من ذلك الى أن هؤلاء الناس لم يكونوا بأى شكل ، أولئك الأحرار في الفكر الذى يفترض الانسان وجودهم في أمريكا « على حين اقتنع جون ادامز ، بأن الحكومة الجمهورية الحرة ، « نظام غير طبيعى وغير معقول وغير عملي ، لفرض أى نظام على الفيلة أو الأسود أو النمر أو الفهود أو الذئاب أو الدببة فى حديقة الحيوانات الملكية فى فرساي (٣) » . وعندما أثبتت الأحداث بعد نحو من خمسة وعشرين عاما الى حد ما أنه كان على حق ، وعندما عاد جفرسون بفكره الى «دهماء المدن الأوروبية» ، الذين لا بد أن تنقلب فى أيديهم أية درجة من درجات الحرية فورا الى « تدمير كل ما هو خاص وعام وتحطيمه » (٤) ، كان ولا شك يفكر بالاغنياء والفقراء على حد سواء وبالفساد والشقاء فى آن واحد .

وليس ثمة ما هو أقل عدالة فى حمل نجاح الثورة الأمريكية على

(١) أدرج في هامش سابق .

(٢) من رسالة بعث بها جيفرسون من باريس الى السيدة تربست فى ١٨ من أغسطس عام ١٧٨٥ .

(٣) من رسالة بعث بها من باريس الى المستر ويت فى ١٣ من أغسطس عام ١٧٨٦ ، ورسالة بعث بها ادامز الى جيفرسون بتاريخ ١٣ من يوليو عام ١٨١٣ .

(٤) من رسالة الى جون ادامز بتاريخ ٢٨ من أكتوبر عام ١٨١٣ .

محمل الأشياء المسلم بها ، وأن يجعل المرء من نفسه حكما يحكم على فشل رجال الثورة الفرنسية . فلم يكن هذا النجاح ناشئا عن حكمة مؤسسى الجمهورية الامريكية ، وان كانت هذه الحكمة من طراز رفيع حقا . ولعل النقطة المهمة التى يجب على الانسان أن يذكرها ، هى أن الثورة الامريكية قد نجحت ، وان كانت لم تأت بنظام عالمى جديد ، وانه كان فى الامكان وضع الدستور « فى الواقع » ، كموجود واقع فى شكل مرثى ، « وألا يغدو مع ذلك بالنسبة الى الحرية كالقواعد بالنسبة الى اللغة » (١) ولعل السبب فى النجاح وفى الفشل هو أن حالة الفاقة لم تكن على المسرح الامريكى ، على حين كانت فى كل مكان فى العالم . ولكن هذا البيان من النوع الواسع المتسرع الذى يحتاج الى تأكيد مضاعف . فالفاقة لم تكن معدومة على المسرح الامريكى ، وانما كان المفقود منها هو الحاجة والشقاء . فالصراع بين الأغنياء والفقراء ، وبين العاملين والعاطلين ، وبين المتعلمين والجهلاء ، « كان موجودا أيضا على المسرح الامريكى ، وكان يشغل عقول مؤسسى الجمهورية الامريكية ، الذين كانوا - بالرغم من رخاء بلادهم - على يقين من أن هذه الفروق « قديمة قدم الخليفة نفسها ، وشاملة شمول الكرة الارضية كلها » ، وانها باقية أزلية (٢) . ولكن لما كان العاملون فى أمريكا يعانون من الفقر ، دون أن يحسوا بالتعاسة والشقاء ، فان ملاحظات الجوابين الذين يطوفون بأرجاء أمريكا ، والذين يفدون اليها من انجلترا أو من القارة الأوروبية ، كانت تجمع على الدهشة ، وقد كتب اندرو بورنابى Andrew Burnaby (٣) يقول :

« لم أر فى الألف ومائتى الميل التى قطعتها، انسانا واحدا يستحق الاحسان ويستثيره » ، ولهذا لم تكن الحاجة هى الحافز على الثورة ، كما ان الثورة لم تقع تحت سيطرة المحتاجين والفقراء . وكانت المشكلة التى يمثلونها سياسية أكثر منها اجتماعية ، ولم تكن تتعلق بتركيب المجتمع ونسقه وانما تتعلق بنظام الحكم . وكانت النقطة المهمة هى ان « الجهد المستمر » ، والحاجة الى الراحة بالنسبة الى غالبية السكان، ستحرمهم بصورة آلية رتيبة من الاسهام الفعلى فى الحكم ، وان لم تحرمهم بالطبع من أن يكونوا ممثلين ، وأن يختاروا ممثلهم ، لكن التمثيل ليس أكثر من مجرد قضية تتعلق بالحفاظ على النفس أو بالمصلحة الذاتية ،

(١) توماس بين فى كتابه « حقوق الانسان » - طباعة بوسطن - ص ٤٨ ، ٧٧ .

(٢) جون أدامز فى كتابه « حوار عن دوالا » - بوسطن ١٨٥١ . المجلد السادس ص ٢٨٠

(٣) بور نابى - (١٨٤٢ - ١٨٨٥) - رحالة انجليزى . درس فى هارو ثم فى الكلية العسكرية . طاف بانحاء افريقية وامريكا الشمالية . (العرب)

وتكون ضرورية لحماية أرواح العمال ، ووقايتهم من اعتداءات الحكومة .
ولكن هذه الضمانات السلبية فى طبيعتها ، لا تتيح المجال السياسى
للكثيرين ، كما لا تخلق لديهم تلك « الرغبة العاطفية فى الامتياز » ، وهى
الرغبة فى التفوق لا فى التكافؤ أو التماثل » ، والتى وصفها جون ادامز
بأنها أقرب ما تكون الى « حفظ الذات » كما أنها « النبع العظيم الدائم
للأعمال الانسانية » (١) .

وعلى هذا الاساس توجد حالة الفقراء بعد ضمان حفظ الذات ، أن
حياتهم لاقيمة لها ولا أهمية ، وأنهم سيظلون محرومين من اشراقات
الحياة العامة حيث يتحقق البروز والامتياز ، وانهم سيظلون فى غياهب
النسيان والتجاهل ، أنى ذهبوا . ويقول جون ادامز : « ان ضمير
الانسان الفقير يظل صافيا ، لكنه يبقى خمولا ، فهو يحس بنفسه بعيداً
عن أنظار الآخرين ، يتلمس طريقه فى الظلام ، فلا يحس به أحد من
الناس . ويظل طائفا متجولا لا يكثرث به انسان ، واذا ما وجد نفسه
وسط الزحام فى السوق أو فى الكنيسة ، فهو أيضا مغمور ، ومحط
التجاهل وكأنه فى زنزانة أو فى قبو مظلم ! فليس ثمة من يلومه أو
يعنفه أو يوبخه ، لأن ليس ثمة من يراه ، ولا ريب فى ان هذا التجاهل ،
من جانب الآخرين ، ومعرفة الانسان بأنه موضع التجاهل ، من الأمور التى
لا تطاق . ولو فرضنا ان كروزو ، عثر فى جزيرته النائبة على مكتبة
الاسكندر ، وكان على يقين من أنه لن يرى فى حياته وجه انسان ، فهل
يعقل أن يفتح كتابا وأن يقرأه ؟ » (٢)

وقد اطلت فى اقتباس هذه العبارات ، لأن ما فيها من الاعراب عن
مشاعر الاحجاف ، وما فيها من ايمان بأن حياة الظلام والنسيان لا الحاجة
هى لعنة الفقر ، وسببته ، شىء نادر فى كتابات العصر الحديث ، وان
كان فى وسع المرء أن يظن أن ما بذله ماركس من جهد لاعادة كتابة
التاريخ على أساس الصراع الطبقي كان الى حد ما ، نتيجة الرغبة فى
تأبين أولئك الذين أضاف التاريخ الى حياتهم الطافحة بالاساءات ، اهانة
النسيان .

وكان غياب الشقاء من الحياة الأمريكية ، هو الذى مكن جون ادامز ،
كما هو واضح من اكتشاف الحالة السياسية للفقراء ، ولكن الفقراء انفسهم
لا يشاركونه فى استشفافه للنتائج المحطمة التى يحس بها المغمورون عندما
يقارنونها بالتحطيم الواضح الذى تنزله الحاجة بالحياة الانسانية . ولما

(١) جون ادامز - المصدر نفسه ص ٢٦٧ و ٢٧٩ .

(٢) جون ادامز ، المصدر نفسه . ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

كان هذا الاستشفاف قد ظل وقفا على الممتازين في معرفتهم ، فانه لم يترك
أى أثر تقريبا على تاريخ الثورات أو على التقاليد الثورية .

وعندما تحول الفقراء الى اغنياء فى أمريكا وغيرها ، فانهم لم يصبحوا
من الآلفين حياة الفراغ ، الذين تحفزهم رغبتهم فى التفوق على العمل ،
وانما أذعنوا لما فى الفراغ من ملل . وبينما أنموا فى نفوسهم الرغبة فى
« تذوق الاحترام والاطراء » ، فانهم اكتفوا بأن يحصلوا على هذه « المتع »
بأرخص ما يمكن ، أى أنهم ، أزالوا من نفوسهم كل شوق الى البروز
والتفوق للذين لا يفرضان وجودهما الا فى وضوح الحياة العامة وأصواتها .
وظل حفظ الذات غاية الحكم عندهم ، أما اعتقاد جون أدامز بأن « الغاية
الرئيسية للحكم هى تنظيم الرغبة فى التفوق والامتياز » (١) ، فلم يعد
موضع نقاش لديهم لأنهم آثروا نسيانه . وبدلا من أن يقحموا أنفسهم فى
غمرة الأسواق العامة حيث يتألق البروز والتفوق ، آثروا ، كما هو واقع ،
أن يفتحوا نوافذ بيوتهم وأبوابها على مصاريحها ، فى « كرم متصنع » ،
ليعرضوا ثراءهم ، وليظهروا ما لا تسمح طبيعته بأن يراه الجميع .

لكن متاعب اليوم الراهنة فى الحيلولة بين فقراء الأمس وبين تنمية
أعرافهم وأساليبهم فى السلوك ، وفرضها على المجتمع السياسى بعد أن
يتحولوا الى الثراء ، لم تكن فى القرن الثامن عشر . وبالرغم من أن هذه
متاعب الأمريكية موجودة اليوم وفى ظل أوضاع الوفرة الراهنة ، فانها
تبدو ككمائيات واضحة اذا ما قورنت بمتاعب بقية أرجاء العالم الأخرى
وبواعث القلق فيها .

يضاف الى هذا أن حياة الغموض والنسيان لا تؤثر على العقل الحديث
حتى لو انطوت على خيبة أمل « المواهب الطبيعية » و « الرغبة فى التفوق »
التي تسير معها جنبا الى جنب .

ولعل مما يثير دهشتنا حقا - أن نرى جون أدامز ، قد تأثر بالغ
التأثر بهذه الحالة من حياة الانسان، بصورة تفوق تأثره هو أو تأثر غيره
من مؤسسى الجمهورية الأمريكية بالشقاء الواضح ، ولا سيما اذا ذكرنا ،
أن اخفاء المشكلة الاجتماعية من المسرح الأمريكى ، لم يكن على أية حال ،
الا مجرد سراب خادع ، وان هذا الشقاء الوضيع والمذل ، قائم فى كل
مكان ، فى شكل تجارة الرقيق وعمالة السود .

ويؤكد لنا التاريخ ، أن اثاره الشقاء لمشاعر الاشفاق ليست من

(١) جون ادمز - المصدر نفسه ص ٢٢٤ .

القضايا المسلم بها ، والتي لا يختلف عليها ، فحتى في تلك القرون الطويلة التي كانت الرحمة في الدين المسيحي تقرر المعايير الاخلاقية للحضارة الغربية ، كان الاشفاق يعمل خارج نطاق الملكوت السياسي ، بل وخارج اطارات التسلسل في الرتب الكهنوتية .

ومع ذلك فنحن نعالج هنا حالة رجال القرن الثامن عشر ، عندما كان هذا الاهمال القديم قدم الأجيال يوشك أن يختفي ، وعندما أصبح مجرد رؤية « انسان مثلك يتألم ، يثير في نفسك » على حد تعبير روسو : « عواطف مكبوتة من التقرز » ، وذلك لأن هذه العواطف انتشرت لدى طبقات معينة في المجتمع الأوربي ، ولا سيما بين أولئك الذين صنعوا الثورة الفرنسية . وأصبحت عاطفة الاشفاق منذ ذلك التاريخ الكابوس الذي يتسلط على رجال الثورات ويحفزهم الى العمل ، وكانت الثورة الأمريكية هي الثورة الوحيدة التي لم يلعب الاشفاق دورا فيها في تحريك الممثلين ودفعهم الى العمل ، ولو لم تكن هناك تجارة الرقيق من السود في الحياة الأمريكية لمال الانسان الى ايضاح هذه الناحية البارزة وتفسيرها على صعيد الرخاء الأمريكي ، وعلى صعيد ما قاله جفرسون عن « المساواة الرائعة » ، أو على صعيد ما قاله ويليام بين William Paine (١) عن أمريكا التي تمثل « بلاد الفقراء الطيبة » .

وقد نجد أنفسنا ميالين في ضوء هذا الى التساؤل ، عما تعنيه هذه الطيبة في تلك البلاد ، لو لم يكن البيض يعتمدون الى حد كبير على عمل السود وشقائهم ولا سيما أن عدد هؤلاء السود كان في أواسط القرن الثامن عشر زهاء أربعمئة ألف انسان مقابل مليون وثمانمئة وخمسين ألفا من البيض ، وبخاصة أن الافتقار الى الاحصاءات والارقام الصحيحة المضبوطة في تلك الأيام ، يدفعنا الى الاعتقاد بأن نسبة الفقر المدقع والشقاء الانساني ، كانت في العالم القديم أقل منها في العالم الجديد .

ونصل من كل هذا الى النتيجة القائلة بأن نظام الرقيق ، يحمل معه حياة من الغموض والنسيان ، أشد سوادا واكفهرارا من غموض الفاقة

(١) ويليام بين (١٦٤٤ - ١٧١٨) - المؤسس الكويكرى (من طائفة الاصدقاء) لولاية بنسلفانيا ، ولد في لندن ، درس في أوكسفورد . خرج على المذهب الانجليكاني فطرد من الجامعة . انتمى الى طائفة الكويكرز ، وسجن لكتاب أصدره بعنوان « قواعد الرمال تنهار » . هاجر الى أمريكا وأسس بنسلفانيا لابناء الطوائف المضطهدة . أصيب بالانهيار العقلي في أخريات ايامه . جمعت كتاباته في مؤلف واحد . (العرب)

وما تعنيه من نسيان للناس ، وأن العبد ، لا الرجل الأبيض ، هو الذى كان يتعرض للتجاهل والنسيان الكاملين . وإذا كان جيفرسون وغيره من الذين يقلون عنه شأنًا وأهمية ، قد عرفوا « الجريمة البدائية » ، التى يقوم عليها بناء المجتمع الأمريكى ونسيجه ، وإذا كانوا يرتعدون « من مجرد التفكير بعدالة الله » ، على حد قول جيفرسون ، فإنهم انما كانوا يفعلون ذلك نتيجة اقتناعهم ، بتعارض نظام الرقيق مع أسس الحرية وقواعدها ، لا نتيجة تأثرهم بعواطف الاشفاق على اخوتهم فى البشرية أو تضامنهم معهم .

ولم يكن هذا التجاهل الذى يصعب علينا فهمه ، وقفًا على الأمريكين مما يستوجب من ثم لومهم على وجود الرقيق بدلا من لومهم على هذا الشذوذ فى العواطف . أو وقوعهم تحت سيطرة المصلحة الذاتية . فالمعاصرون لهم من الأوربيين فى القرن الثامن عشر ، لم يسلكوا سلوكا مغايرا لنظرائهم الأمريكين برغم تأثرهم بعاطفة الاشفاق على ما يرونه من أوضاع اجتماعية فى بلادهم ، فقد كانوا يرون أيضا أن الفرق الوحيد بين أمريكا وأوربا يقوم فى « عدم وجود تلك الحالة الوضيعة التى تحكم على جزء من الجنس البشرى ب حياة الجهل والفاقة فى أمريكا » (١) . ولم يكن نطاق الرقيق يؤلف آن ذاك جزءا من المشكلة الاجتماعية لا للأوربيين ولا للأمريكين ، بحيث أن هذه المشكلة سواء أكانت معدومة فعلا ، أم مختفية فى غياهب الظلام ، لم تكن موجودة على الصعيد العملى ، ولم يكن ماثلا معها أيضا ذلك الاحساس الذى يعد من أقوى المشاعر ، وأشدّها اجتياحا فى خلق الثورات وهو شعور العطف (٢) .

وأرى لزاما علينا أن نقول ، تجنبنا لكل سوء فهم : ان المشكلة الاجتماعية التى تهمننا هنا ، بالنسبة الى دورها فى خلق الثورات ، يجب

-
- (١) مقتبس من كتاب ايشيفريا « السراب فى الغرب - تاريخ الصورة الفرنسية للمجتمع الأمريكى حتى عام ١٨١٥ » - طبعة جامعة برنستون ١٩٥٧ - ص ١٥٢ .
- (٢) أنا اختلف مع المؤلفة فى قولها بأن العطف يعد من أقوى المشاعر ، وأشدّها عنفا فى خلق الثورات . فالعطف لا يكون سببا ولو ضعيفا من أسباب الثورة ، لانه لا وجود للاشفاق او الاحسان فى عملية الخلق الثورى . وانما الثورة تنبع من الضرورة الاجتماعية والحاجة المادية تحس بهما الطلائع الثورية مع الجماهير الشعبية ، فتحول هذا الاحساس الى اندفاع ثورى يكون هدفه الاول ازالة الاوضاع التى تفرضها ، ومن ثم الشروع فى العمل الخلاق لازالتها من المجتمع . وإذا كانت المؤلفة تقول بنظرية العطف ، فإنها بذلك تفصل بين الطلائع والجماهير ، بزعم أن الطلائع تحس بالعطف على الحاجة الجماهيرية ، وهو خطأ واضح .
- (العرب)

ألا تؤخذ على قدم المساواة مع الافتقار الى التكافؤ فى الفرص ، أو مع مشكلة الطبقة الاجتماعية ، وهما الموضوعان اللذان باتا يحتلان مكان الصدارة فى الحقب القليلة الأخيرة فى حقل العلوم الاجتماعية .

وقد باتت لعبة البحث عن المركز الاجتماعى شائعة تماما لدى بعض طبقات مجتمعا ، لكن هذه اللعبة لم تكن قائمة على الاطلاق فى مجتمعات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ولم يكن أى انسان ثورى ، يفكر أن ذلك قط ، بأن واجبه يدعو الى تعريف الناس بهذه اللعبة ، أو تثقيف المحرومين من الحقوق بقواعدها .

وتبدو غرابة هذه القواعد الراهنة بالنسبة الى تفكير مؤسسى الجمهورية الامريكية ، من موقفهم من مشكلة التعليم ، التى كانوا يعتبرونها من أهم المشاكل ، لا لتمكين كل مواطن من ارتقاء السلم الطبقي ، بل لأنهم كانوا يرون ان رخاء البلاد ، وعمل منظماتها السياسية يعتمدان على تعليم المواطنين جميعا . وكانوا يلحفون على «وجود تعليم كل مواطن ، تعليما يتناسب مع أوضاعه الحياتية ، ومجالات عمله » وكان هذا يعنى وجوب تقسيم المواطنين بالنسبة الى فئتين : وهما « فئة العمال وفئة المثقفين » ، وذلك لأن مما « يفيد المصلحة العامة ، ويخدمها ، أن يتاح لأولئك الأشخاص الذين جمعتهم الطبيعة العبقرية والفضيلة ، أن يكونوا قادرين على حماية الوديعة المقدسة لحقوق اخوانهم فى الانسانية وحررياتهم ، دون اعتبار للشراء أو كرم المولد أو غير ذلك من الظروف والايضاح العارضة » (١) .

ويبدو من هذا ، ان الاهتمام الليبرالى فى القرن التاسع عشر بحقوق الأفراد فى تنمية مواهبهم تنمية كاملة ، لم يكن موجودا فى هذه الاعتبارات كما كان احساسهم الخاص بالاجحاف الكامن فى خيبة أمل ذوى المواهب ، مرتبطا ارتباطا وثيقا بعبادتهم للعبقرية ، ناهيك بالفكرة الراهنة القائلة بأن لكل انسان الحق فى التقدم الاجتماعى وفى التعليم أيضا ، لا لأنه انسان موهوب ، بل لان المجتمع مدين له بتطور مهاراته التى يستطيع عن طريقها تحسين وضعه .

ولا ريب فى أن الآراء الواقعية لمؤسسى الجمهورية بالنسبة الى عيوب الطبيعة الانسانية قبيحة للغاية ، لكن الافتراضات الجديدة التى صدرت

(١) راجع جيفرسون « مشروع قانون للمزيد من توزيع المعرفة العامة » لعام ١٧٧٩ و « خطته للنظام التعليمى لعام ١٨١٤ » فى مجموعة مؤلفاته الكاملة - اعداد بادوفر

- (١٩٤٣) ص ١٠٤٨ و ١٠٦٥ .

عن علماء الاجتماع ، بأن من حق أولئك الذين يمتون الى الطبقات الدنيا في المجتمع ، أن ينفجروا مدفوعين بالغضب والطمع والحسد ، كانت تثير ذهولهم ، لو أنهم سمعوا بذلك في أيامهم ، لا لأنهم كانوا يرون ان الحسد والطمع من الرذائل أينما وجدا فحسب ، بل ولأن واقعيتهم ، كانت لا بد أن تبين لهم ان هذه الرذائل أكثر وجودا في الطبقات الاجتماعية العليا ، منها في الطبقات الدنيا أيضا (١) .

وكانت الحركة الاجتماعية أى الانتقال من طبقة الى أخرى - عالية النسبة بالطبع في أمريكا القرن الثامن عشر ، ولكن الثورة لم تكن هي التي دفعتها أو نشرتها . واذا كانت الثورة الفرنسية قد أتاحت المجال لذوى المواهب ، وبصورة فعالة حقا ، فان هذه المجالات لم تفتح الا بعد عهد نظام القناصل ، وقيام نابوليون بوناپرت عندما لم تعد الحرية أو أسس الجمهورية هي المعرضة للخطر ، وانما تصفية الجمهورية ونشوء البورجوازية هما المعرضتان لأشد الأخطار .

ولعل النقطة التي تستحق الاهتمام على صعيدنا هذا هو ان حالة الفاقة وحدها ، لا خيبة الآمال الفردية أو المطامع الاجتماعية هي التي تستثير الاشفاق . وعلينا الآن أن نهتم بدور الاشفاق في الثورات كلها باستثناء الثورة الامريكية .

- ٣ -

ولم يكن من السهل على باريس القرن الثامن عشر أو لندن القرن التاسع عشر ، حيث كان ماركس وانجلز يفكران في نتائج الثورة الفرنسية . أن تتجنبنا التطلع الى ما تعانیه الجماهير البشرية من شقاء

(١) دراسة حديثة أعدها روبرت لين بمنوان « الخوف من المساواة » في مجلة « العلوم السياسية الامريكية » (المجلد ٥٣ - عدد مارس ١٩٥٩ ، تناول فيها آراء ممثلى الطبقة العاملة في موضوع التكافؤ أو المساواة ، وهو يرجع الافتقار عند العمال للثقة الى « تخوفهم من المساواة » والى اعتقادهم أن الاثرياء ليسوا أسعد حالا من غيرهم ، وذلك كمشاهدة منهم لابعاد الحسد عن نفوسهم ، ورفض أى خلاف في نظرتهم الى اسدقاتهم اذا أثروا . وقد حول الكاتب في مقاله هذا كل فضيلة الى وذيلة ، في أثناء محاولته تصيد الدوافع الخارجية غير الموجودة .

(المؤلف)

وبؤس ، كما أنه ليس من السهل اليوم على بعض الدول الأوروبية ومعظم الدول الأمريكية اللاتينية ، وجميع الدول الإفريقية والآسيوية ، أن تتجنب مثل هذه النظرة . ولا ريب في أن رجال الثورة الفرنسية ، كانوا مدفوعين بكرهيتهم للطغيان ، ولم تكن ثورتهم على الظلم أقل من ثورة أولئك الذين قال عنهم دانيال ويبستر Daniel Webster (١) بشيء من الإعجاب : انهم كانوا يخوضون غمار الحرب دفاعا عن مقدمة بيان عن حقوق الانسان ، ويحاربون «سبع سنوات طويلة دفاعا عن البيان نفسه» . وكانوا يؤكدون حقوق الشعب الذي هو مصدر السلطات الشرعية كلها على حد تعبير التشريع الروماني الذي تشقف جميع القادة الثوريين في مدرسته الفكرية ، ضد الظلم والطغيان لا ضد الاستقلال والفاقة . ولما كانوا يشعرون انهم لا حول لهم ولا طول من الناحية السياسية ، وانهم ينتمون الى فئة المضطهدين ، فانهم كانوا يعدون أنفسهم جزءا من الشعب ، ولم يكونوا في حاجة الى اعلان تضامنهم معه .

وإذا كانوا قد جعلوا من أنفسهم الألسنة الناطقة للشعب ، فان هذا لم يكن نتيجة رغبتهم في ان يفعلوا شيئا معيناً للشعب ، أو نتيجة جبههم له أو رغبتهم في السيطرة عليه ، وانما لأنهم كانوا يقولون ويفعلون كمثلين للشعب في قضية مشتركة .

وهكذا فان ما ظهر كشيء حقيقي في السنوات الثلاث عشرة من حياة الثورة الأمريكية ، سرعان ما تكشف كأسطورة مجردة في سير الثورة الفرنسية وحياتها .

ولم يؤد سقوط الملكية في فرنسا الى أى تبدل في العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، ولا بين الحكومة والامة ، وبدا أن ليس في وسع أى تبدل في الحكم ان يرأب الصدع بين الجانبين . وهكذا لم تختلف الحكومات الثورية عن سابقتها ، في انها لم تكن للشعب أو من الشعب ، بل كانت في أحسن حالاتها ، تعمل من أجل الشعب ، وفي أسوأها ، « اغتصابا للسلطان السيادي » على أيدي ممثلين نصبوا أنفسهم في الحكم

(١) دانيال ويبستر (١٧٨٢ - ١٨٥٢) - خطيب امريكى وسياسى ومشرع . ولد في نيوهامبشاير . أصبح عضوا في مجلس الشيوخ . رشح نفسه للرياسة ففشل . كان من اوائل المدافعين عن السود في أمريكا ، يد خطابه « الحرية والاتحاد » الان والى الابد » من ارووع ما في الادب الامريكى .

• مستقلين غاية الاستقلال عن الامة ، (١) وكانت المشكلة فى أن الفرق
الرئيسى بين الامة ومثليها ، من جميع الفئات • لم يكن ذا علاقة
• بالفضيلة والعبقرية ، كما كان روبسبير وغيره يأملون ، وانما كان فى
التباين الواضح فى الاوضاع الاجتماعية التى ظهرت جلية للعيان ، بعد
أن تحققت الثورة •

ولعل الحقيقة التى لا تخفى ، هى ان التحرر من الطغيان كان يعنى
الحرية للقلة ، ولم تحس به الكثرة التى ظلت مثقلة بأعباء الشقاء • وكان
لا بد من تحرير هؤلاء من جديد •

وإذا ما قارنا التحرر من نير الفاقة ، بالتحرر السابق من الطغيان ،
فان هذا التحرر يبدو وكأنه لعبة أطفال •

يضاف الى هذا ان رجال الثورة ، وأفراد الشعب الذى مثلوه ، لم
يكونوا فى هذا التحرير ، مرتبطين الى قضية مشتركة بعري موضوعية ،
وكان لا بد من بذل جهد خاص من الممثلين أو محاولة للتضامن أطلق
عليها روبسبير اسم الفضيلة ، وهى ليست من الطراز الرومانى اذ انها
ليست جمهورية الطابع ولا شأن لها بالحرية • وكانت الفضيلة تعنى
سعادة الشعب ، وربط ارادة الفرد بارادة الشعب ، فى جهد مشترك
هدفه الاول سعادة الاغلبية • ويقول سان جوست : ان الحرية لم تعد
بعد سقوط الجيرونديين الفكرة الجديدة المسيطرة على أوروبا وانما
• السعادة •

ولا ريب فى أن كلمة « الشعب » تعد مفتاح كل فهم للثورة
الفرنسية ، وكان أولئك الذين يتعرضون لمناظر آلام الناس دون ان
يشتركوا فى تحملها ، هم الذين يقررون مفهومها • وقد شملت هذه
العبارة للمرة الاولى فى أثناء هذه الثورة أكثر الناس الذين لا يشتركون
فى الحكم ، لامن المواطنين فحسب بل ومن أبناء الطبقات الدنيا (٢) •
وقد نشأ تعريف الكلمة عن عواطف الاشفاق ، وأصبح مرادفا لمعانى

(١) روبسبير « المصنفات الكاملة » اعداد لوران ١٩٢٩ • الجزء الرابع • دفاعا من

الدستور (١٧٩٢) رقم ١١ ص ٢٢٨ •

(٢) كانت عبارة « الشعب » تعنى الطبقات الخفيفة وتضم « صغار التجار والبقالين
وأرباب الحرف ، والعمال والموظفين ، ووكلاء المبيعات والخدم والعمال اليوميين ،
والعمال الصناعيين ، وصغار الفنانين والممثلين ، والكتاب المفلسين » • راجع كتاب
وولتر ماركوف عن شعب باريس - برلين ١٩٥٦ •

(العرب)

الشقاء والبؤس . وكان روبسبير يقول دائما : « ان الشعب لا يعرف الهتاف لانه شقى » ، كما كان سييس Sieyes وهو من أقل رجال الثورة تعلقا بالعواطف وأكثرهم رزانة يقول ذلك دائما أيضا . وعلى هذا الاساس كانت الشرعية الخاصة بأولئك الذين يمثلون الشعب والذين يرون انه مصدر جميع السلطات الشرعية ، تمثل فى قولهم بشئ من الحماسة العاطفية ، « انه الحافظ الطاغى الذى يجتذبنا الى الرجال الضعفاء » (١) أى ان هذه الشرعية ، كانت ماثلة بعبارة أخرى ، فى القدرة على تحمل الآلام من « تلك الطبقة الكبيرة من الفقراء » مصحوبة بالارادة على السمو بالعواطف الى مرتبة المشاعر السياسية السامية والفضائل السياسية الرفيعة .

ويمكن القول من الناحية التاريخية بأن الاشفاق بات القوة الحافزة للثوريين بعد فشل الجيرونديين فى وضع دستور يقيم نظاما جمهوريا للحكم . وكانت الثورة قد وصلت الى نقطة تحولها ، عندما استولى اليعاقة بزعامة روبسبير على الحكم ، لا لأنهم كانوا أكثر تطرفا ، بل لأنهم لم يكونوا يشتركون مع الجيرونديين فى الاهتمام بأشكال الحكم ، ولأنهم كانوا يؤمنون بالشعب أكثر من ايمانهم بالجمهورية ، ولأنهم علقوا ايمانهم على « الطيبة الطبيعية للطبقة » ، لا على الدساتير والنظم . وقد سمعنا روبسبير يصر على القول بأن من الواجب سن القوانين فى ظل الدستور الجديد باسم الشعب الفرنسى ، لا باسم الجمهورية الفرنسية» (٢)

ولم يكن هذا التحول فى التأكيد ، نتيجة نظرية جديدة ، بل نتيجة التطبيق فى الثورة الفرنسية نفسها . ومن الواضح على أية حال أيضا ، ان النظريات القديمة ، بتأكيدها على الموافقة الشعبية كشرط أولى للحكم الشرعى ، لم تعد وفى ظل هذه الظروف كافية ، وبدا لاعتبارات الاستبصار المتأنى ، أن من الطبيعى أن تحل عبارة روسو عن « الارادة العامة » محل التعبير القديم عن « الموافقة » ، وهو التعبير الذى رأى روسو بموجب نظرياته الجديدة ، أنه لا يمكن أن يعنى أكثر من « ارادة الجميع » (٣) .

ولم يكن هذا التعبير الاخير ، أى ارادة الجميع ، مفتقرا الى الحد

(١) روبسبير - خطاب الى الفرنسيين فى يوليو عام ١٧٩١ ، نقله طومسون فى كتابه المشار اليه سابقا « ص ١٧٦ .

(٢) المصدر نفسه ص ٣٦٥ و ص ٣٢٩ .

(٣) كتاب المقد الاجتماعى ١٧٦٢ - ترجمة كول - نيويورك ١٩٥٠ - الكتاب الثانى الفصل الثالث .

الكافي من الحركية والثورية لاقامة جهاز سياسي جديد ، أو لاقامة طراز جديد من الحكم فحسب ، وانما كان يفترض وجود حكم قائم ، ومن هنا لم يكن يعد كافيا الا لاتخاذ قرارات معينة ، وتسوية المشاكل التي تنشأ داخل هذا الجهاز السياسي القائم ، فور نشوئها ، لكن هذه الاعتبارات الشكلية ، تعد ذات أهمية ثانوية على أية حال . ومن هنا نشأت الاهمية فى الاستعاضة عن تعبير « الموافقة » بما يعنيه من خيار مدروس ، وفكرة قتلت بحثا ، بتعبير « الارادة » التى تنفى وجود أى تبادل فى الآراء ينتهى الى اتفاق بينها .

وإذا كان المقصود من الارادة أن تعمل ، فيجب أن تكون واحدة ، غير مجزأة ، اذ لا يمكن تصور « الارادة المجزأة » ، ولا يمكن أن تكون ثمة وساطة بين الارادات ، كما تكون الوساطة بين الآراء .

وقد عنى التحول من الجمهورية الى الشعب ، أن الوحدة الدائمة للجهاز السياسى فى المستقبل قد ضمنت لا على شكل أنظمة دنيوية يشترك فيها الشعب بل على شكل ارادة الشعب نفسه . وكانت الصفة البارزة لهذه الارادة الشعبية العامة ، هى الاجماع ، وعندما أشار روبسبير الى « الرأى العام » ، كان يعنى به اجماع الارادة العامة ، ولم يكن يفكر على الاطلاق فى رأى يتفق عليه الكثيرون بصورة علنية .

وعلىنا ألا نخلط بين هذه الوحدة الدائمة لشعب يستلهم ارادة واحدة وبين الاستقرار . وقد حمل روسو هذا الاستعمال المجازى للارادة العامة ، محمل الجد ، وفى معناه الحرفى ، بحيث تصور الأمة وكأنها هيئة تدفعها ارادة واحدة ، مثل الفرد تماما ، اذ يستطيع هذا الفرد تغيير اتجاهه دون أن يفقد شخصيته . ولاريب فى أن هذا هو مانعاه روبسبير تماما عندما قال « نريد ارادة واحدة ، نريد ارادة تختار بين الجمهورية والملكية » . ولعل هذا هو الذى دفع روسو الى القول بأنه من السخف بالنسبة الى الارادة أن ترتبط بالنسبة الى المستقبل : (١) ، متوقعا بذلك ما تتميز به الحكومات الثورية من افتقار الى الاستقرار والثبات (٢) ،

(١) المصدر نفسه الكتاب الثانى - الفصل الاول .

(٢) لايد اطلاق مثل هذا الحكم العام كحقيقة مقررة عملا موضوعيا على الاطلاق ، الا اذا كانت المؤلفة تعنى بالثورات مجرد انقلابات تفتقر الى الاستقرار فعلا ، وهو مالاغنىه أبدا ، اذ أنها تحاول فى كتابها شرح الثورية شرحا وافيا وان كانت أحيانا تخطئ بين الثورة الاصلية وبين المحاولة الانقلابية ، فالصورة الاصلية ، قد تفتقر الى الاستقرار فى مستهل عهدها ، ولكن هذا الافتقار لا يلبث أن يزول ، عندما تشرع الثورة فى عملها الانشائى الصحيح . (المغرب)

ومبررا به أيضا ذلك الاعتقاد المفجع القديم بالنسبة الى الدول القومية وهو أن المعاهدات تكون ملزمة لها فقط طالما أنها تخدم المصلحة القومية .

ولعل هذه الفكرة عن منطق الحكم أقدم عهدا من الثورة الفرنسية نفسها لسبب واحد وهو أن مفهوم الإرادة الواحدة المتغلبة على جميع المصائر ، والمثلة لمصالح الأمة كلها ، كان التفسير الشائع للدور القومى الذى تستطيع الملكية المتنورة ان تلعبه ، وهى الملكية التى قضت الثورة بالغائها .

ولا ريب فى ان جون ادامز ، كان على حق عندما قال : « ان المشكلة التى واجهت رجال الثورة انما هى « حمل خمسة وعشرين مليونا من الفرنسيين لم يكونوا يعرفون أو يفكرون بأى قانون سوى ارادة الملك على الالتفاف على أى دستور جديد حر » .

ولعل هذا هو سر استهواء نظرية روسو ، لرجالات الثورة الفرنسية ، اذ أنه عثر كما يبدو على وسيلة رائعة مبتكرة يستبدل فيها بشخصية الملك الواحدة ، جمهور الشعب الواحد ، اذ أن الإرادة العامة لم تكن الا الوسيلة التى ربط بها الجماهير الغفيرة بشيء واحد .

وقد اعتمد روسو ، فى دعم نظريته هذه عن « الواحد ذى الروس المتعددة » ، على مثل فى منتهى البساطة حتى ليصل حدود الخداع ، وفى منتهى العقل أيضا . وقد استمد دليله من التجربة الشائعة المألوفة والقائلة بأن أية مصلحة متناقضتين ، قد تترابطان عندما تواجهان مصلحة ثالثة تقاومهما معا ؛ فقد افترض من الناحية السياسية وجود عدو قومى مشترك واعتمد على القوة التى توحد بين الخصوم لدفع هذا العدو المشترك . . ولا يمكن لفكرة الشعب الموحد الذى لا يتجزأ ، والتى أصبحت المثل الأعلى للفرنسيين ، ولغيرهم من أبناء القوميات المتعددة ، أن تسود الا فى حالة وجود العدو المشترك . وهذه هى الحالة الوحيدة التى تفرض فيها الوحدة القومية وجودها فى الشئون الدولية فى ظل وجود ظروف من العداء المحتمل . وكانت هذه النتيجة هى السلعة الرائجة فى سوق السياسات القومية فى القرنين التاسع عشر والعشرين .

ولا ريب فى أنها ثمرة نظرية الإرادة العامة ، التى عرفها سان جوست أيضا ، والتى قال عنها : « فالشئون الخارجية وحدها ، هى مايمكن تسميتها بالسياسية ، أما العلاقات الانسانية فتؤلف الناحية الاجتماعية » . (١)

(١) البرت اوليفيه فى كتابه . « سان جوست وقوة الامور » باريس - ١٩٥٤ ص ٢٠٢ .

لكن روسو ، مضى الى أبعد من ذلك ، خاطيا خطوة أخرى . فقد اراد أن يكتشف مبدأ موحدًا داخل الأمة نفسها يصلح للشئون الخارجية والسياسات الداخلية أيضا . وكانت مشكلته تتلخص في المكان الذي يحتر فيه على العدو المشترك خارج نطاق الشئون الخارجية ، وقد عثر عليه على حد قوله ، في صدر كل مواطن ، أي في ارادته الخاصة ومصالحه . وكانت نقطته المهمة ، هي أن هذا العدو المعين الخفي ، يمكن أن يرتفع الى مستوى العدو المشترك الذي يوحد وجوده الأمة كلها ، اذا جمع المرء جميع الارادات والمصالح الخاصة بعضها الى بعض ، وهكذا غدا العدو المشترك في رأيه للأمة ، هو مجموع هذه المصالح الخاصة لجميع المواطنين . وهو يقول في هذا الصدد مقتبسا قول المركيز دار جينون أولا : « ان اتفاق مصلحتين خاصتين يؤدي الى معارضة مصلحة ثالثة » . ليستطرد منه الى القول : « وكان في وسع دار جينون أن يضيف الى ذلك ، ان اتفاق المصالح كلها يؤدي الى معارضة هذا الاتفاق لكل مصلحة على حدها . ولو لم يكن ثمة اختلاف في المصالح ، ما أحس الانسان بالمصلحة المشتركة ، اذ أنها لا تلقى في طريقها أية عقبات . وأن ذاك تسير الأمور على طبيعتها، ولا تفدو السياسة فنا من الفنون (1) .

ولا ريب في أن القارئ قد أدرك هذه المعادلة الغريبة بين الإرادة والمصلحة ، التي يبني عليها روسو نظريته السياسية كلها . فهو يستخدم هاتين الكلمتين في كتابه « العقد الاجتماعي » وكأنهما مترادفتان ولعل افتراضه الصامت الذي لا يفصح عنه ، هو أن الإرادة هي الإفصاح عن المصلحة العامة . ومن هنا تكون الإرادة العامة هي التعبير عن المصلحة العامة ، أي عن مصلحة الشعب أو الأمة في مجموعها ، ولما كانت هذه المصلحة أو الإرادة عامة ، فان وجودها ، يدل على أنها تتعارض مع كل مصلحة أو ارادة فردية على حدها .

وهكذا لا تحتاج الأمة في رأى روسو ، الى التريث حتى يهاجمها

(1) تتضمن هذه العبارة زبدة مفهوم روسو عن الإرادة العامة . ولا ريب في أن ظهورها في أحد الهوامش ، يدل على أن التجربة المحددة التي استمد منها روسو نظريته أصبحت طبيعية له ، بحيث لم يجد ضرورة لذكرها ، وبالنظر الى هذه الصعوبة الشائنة في تفسير الكتابات النظرية، تكون الاسس التجريبية البسيطة لفهم الإرادة العامة المقعدة ، شيئا ذا دلالة ، اذ لم يسبق الا لعدد قليل من المفاهيم في النظرية السياسية أن أحيط بمثل هذه الهالات من الغموض ومن التفاهات .

(المؤلف)

عدو أو يهدد حدودها لتهدب هبة رجل واحد ، وتحقق الوحدة المقدسة ، فالوحدة للأمة مضمونة طالما أن كل مواطن يحمل في صدره العدو المشترك ، كما يحمل المصلحة العامة ، التي يخلقها وجود العدو المشترك ؛ إذ أن العدو المشترك ، هو المصلحة الخاصة أو الإرادة الخاصة لكل انسان . وكل ما يطلب من الفرد هو أن يثور على نفسه من ناحية مصلحتها الخاصة ، وفي وسعه أن يستثير فيها عدوه ، أى الإرادة العامة ، فيصبح والحالة هذه المواطن الصالح فى جهاز قومى سياسى واحد .

وهو يرى . . أنه اذا استطاع كل انسان أن ينتزع من نفسه الارادات والحوافز الخاصة ، ويطرحها من مجموع شخصيته فان الناتج المتبقى من عملية الطرح هذه ، هو الإرادة العامة . وعلى كل مواطن صالح ، اذا أراد الاشتراك فى الجهاز السياسى لأمته ، أن يثور بل أن يظل دائم الثورة على نفسه .

ولكن الشيء الثابت المؤكد ، هو أنه ليس ثمة سياسى قومى ، قد سار مع روسو حتى النهاية فى منطقته المتطرف هذا ، إذ بينما تعتمد المفاهيم القومية السائدة عن « الوطنية » ، الى حد كبير على وجود العدو الخارجى المشترك ، لا نجد فى أى مكان الافتراض بأن العدو المشترك يستقر فى قلب كل انسان . لكن هذا الوضع يختلف على أية حال بالنسبة الى الثوريين والتقاليد الثورية .

ولم يكن ظهور المصلحة المشتركة متكررة فى صورة العدو المشترك ، مقتصرة على الثورة الفرنسية وحدها ، وانما تعدتها الى جميع الثورات التى استلهمت وحيها منها . ولا ريب فى أن نظرية العنف الثورى ابتداء بروبسبير وانتهاء بلينين وستالين ، تفترض أولا : أن مصلحة المجموع يجب أن تكون وبصورة آلية ومستمرة معادلة للمصلحة الشخصية لكل مواطن (١) .

وكثيرا ما يصاب المرء بالذهول من صفة « الغيرية » التى يتصف بها الثوريون ، ولكن على الانسان ألا يخلط بينها وبين « المثالية » أو البطولة .

(١) يمكن العثور على هذا التعبير الكلاسيكى عن الصورة الثورية للفضيلة الجمهورية فى نظرية روبسبير عن القضاء وعن التمثيل الشعبى . التى لخصها هو فى الخطاب الذى ألقاه فى المؤتمر الوطنى فى الخامس من فبراير عام ١٧٩٤ - راجع مجموعة كتابات روبسبير وأقواله . طبعة عام ١٨٤٠ . المجلد الثالث ص ٥٤٨ .

(المؤلف)

ولقد دأب الناس منذ أيام روبسبير عى معادلة « الغيرية » بالفضيلة ،
لذا أنه بشر بفضيلة اقترضها من روسو ، ولعل هذه المعادلة نفسها ،
هى التى تركت طابعها الذى لا يمضى على الانسان الثورى ، وعلى عقيدته
الباطنة ، بأن فضيلة السياسة يمكن أن تستحث ، بالمدى الذى تستطيع
فيه مناقضة المصالح الخاصة الباقية كلها ، وأن فضيلة أى انسان يمكن
أن تكون موضع الحكم ، بالمدى الذى يعمل فيه ضد مصلحته الخاصة
و ضد ازادته .

ومهما تكن التفاسير التى وضعت لتعاليم روسو ونتائجها من
الناحية النظرية ، فإن النقطة المهمة فى الموضوع ، هى أن التجارب الفعلية
التى تقوم وراء « غيرية » روسو و « اרהاب الفضيلة » عند روبسبير ،
لا يمكن أن تفهم دون أن يأخذ الانسان فى حسابه الدور الخطير الذى بدأ
الاشفاق يؤديه فى عقول أولئك الذين هيئوا مجرى الثورة الفرنسية .
وفى قلوبهم ، وفى عقول أولئك الذين نفذوا هذا المجرى و قلوبهم أيضا .

وكان من الواضح بالنسبة الى روبسبير أن القوة التى تستطيع
بل يجب أن توحد الطبقات المختلفة للمجتمع فى أمة واحدة ، هى عاطفة
الاشفاق من الذين لا يعانون على أولئك الذين يقاسون العناء ، أى من
الطبقات العليا للمجتمع على طبقاته الدنيا . وكانت طيبة الانسان فى
حالته الطبيعية ، قد غدت المحور فى تفكير روسو ، وذلك لأنه وجد أن
الاشفاق هو أكثر ردود الفعل الانسانية طيبة تجاه آلام الآخرين ، ولذا
فهو الأساس العقلى فى جميع العلاقات الطبيعية الصحيحة بين الناس .

ولم يكن هذا لأن روبسبير أو روسو ، قد جربا الطيبة الأصلية
فى طبيعة الانسان خارج المجتمع ، بل لأنهما استمدا وجوده من الفساد
الذى يسود المجتمع ، تماما كالانسان الذى يعرف ان بعض التفاح
العفن ، قد يمرر عفونته بوجود تفاحات سليمة فى حالتها الأولى . وكان
كل ماعرفاه من تجاربهما الذاتية الخاصة هو الترابط الأزلى بين العقل
والعواطف من ناحية ، والحوار الفكرى الذاتى بين الانسان وذاته المتمثل
فى مناجاته لنفسه من الناحية الأخرى ، ولما كانا قد ربطا بين التفكير
والعقل ، فقد استنتجا أن العقل يتدخل فى شئون العاطفة والاشفاق على
حد سواء وأنه يعيد الانسان الى ذاته ، ويفصله عن كل مايمكن أن
يؤدى الى ازعاجه أو التأثير عليه ؛ فالعقل يولد الأناية عند الانسان ،
ويحول بين الطبيعة وبين ربطها نفسها بما تراه من آلام التعسفين ، أو

أنه على حد تعبير سان جوست « يعيد جميع التعابير الى أصلها في الضمير ، ويجعل من الروح صوفية تنقل جميع الفضائل الى ملكوت المذبح » (١) .

وقد تعودنا أن ننسب الثورات على العقل ، الى الروح الرومانطيقية التي سادت القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، والى فهم طبيعة القرن الثامن عشر على صعيد العقلانية « المتنورة » ، متخذين من معبد العقل رمزا له . وكثيرا ما قادنا تعودنا هذا الى تجاهل قوة هذه النداءات المبكرة الى العاطفة والقلب والروح ، أو التقليل من قيمتها ، ولا سيما تلك القوة التي تجزئ الروح الى جزأين على حد تعبير روسو . ويبدو وكأن روسو في ثورته على العقل ، قد وضع الروح المجزأة الى قسمين محل الروح المزدوجة المتحدة في روح واحدة وهي التي تعرض نفسها في الحوار الصامت للعقل مع نفسه وهو ما نسمية بالتفكير . ولما كان وجود روحين في روح واحدة ، يعد صراعا لا حوارا ، فانه يخلق عاطفة من الاحساس المزدوج بالألم الشديد وبالأشفاق الشديد أيضا . ولا ريب في أن هذه القدرة على الألم هي التي أثارها روسو على أنانية المجتمع من ناحية ، وعلى عزلة العقل الهادئ والمشغول في حوار مع ذاته من الناحية الأخرى . وهو مدين الى هذا التأكيد على الألم أكثر من أى جزء آخر من تعاليمه، في هذا التأثير العظيم الهائل على عقول أولئك الذين قدر لهم أن يصنعوا الثورة ، والذين وجدوا أنفسهم يواجهون الآلام البالغة للقراء الذين فتحو لهم أبواب الحياة العامة بما فيها من أضواء لأول مرة في التاريخ .

ولعل ما هو أهم على هذا الصعيد ، وفي خضم هذه المحاولة لخلق تضامن انساني عام ، هو وجود « الغيرية » ، أو القدرة على أن ينسى الانسان نفسه في غمرة تأثيره بآلام الآخرين ، بدلا من وجود الطيبة الفعالة ، كما أن الانانية لا القسوة هي التي تؤلف العنصر الغريب والخطر في هذا الوضع .

يضاف الى هذا أن هؤلاء الناس كانوا أكثر دراية بالرزيلة منهم بالشر . فقد رأوا رذائل الاثرياء وانانياتهم التي لا تصدق ، وتوصلوا

(١) لمعرفة ماقاله روسو راجع «مطارحات عن أصل اللاتكافؤ بين الناس» ص ١٧٥٥
ترجمة كول - بنيويورك ١٩٥٠ ص ٢٢٦ . أما قول سان جوست فقد اقتبس من
كتاب أوليفيه ص ١٩ .
(المؤلف)

الى النتيجة القائلة بأن الفضيلة هي « تراث الشقاء ، بل حقه الموروث » ،
بالنسبة الى الفقراء . وقد رأوا سحر المذات مصحوبا بالجريمة ، وقالوا :
ان عذاب الشقاء لا بد أن يولد الطيبة (١) .

ولعل السر في الاشفاق انه يفتح قلوب المتألمين لآلام الآخرين ، فيقيم
العلاقة الطبيعية التي فقدها الأغنياء بين الناس ويوثقها . وعندما تنتهي
العاطفة التي تعنى القدرة على التألم ، وينتهي الاشفاق الذي يعنى القدرة
على التألم مع الآخرين ، فان الرذيلة تبدأ . وليست الانانية الاطرازا من
الحرمان الطبيعي .

واذا كان روسو هو الذى أدخل الاشفاق فى النظريات السياسية،
فان روبسبير ، هو الذى وصل به الى الشارع ، مشفوعا بعنف بلاغته
الحطابية الثورية .

ولم يكن فى الامكان تجنب مشكلة الخير والشر ، وتأثيرهما ، على
سير المصائر الانسانية ، فى بساطته الواضحة غير المتفلسفة ، وأن تكون
هذه المشكلة قد سيطرت على عقول الناس فى اللحظة التى كانوا
يؤكدون فيها أو يعودون الى تأكيد كرامة الانسان ، دون الرجوع الى نظم
الدين وقواعده . ولكن لم يكن فى وسع أولئك الذين كانوا يعتقدون أن
الطيبة هى ما أسماه روسو « بالتقزز الفطرى للانسان من رؤية اخوانه
فى الانسانية يألمون » ، أن يتفهموا عمق هذه المشكلة ، ولا سيما أولئك
الذين كانوا يرون فى الأنانية والنفاق تجسيد الشر .

وهناك نقطة أخرى فى منتهى الأهمية ، وهى استتالة عرض
المشكلة الرهيبة للخير والشر ، فى اطار التقاليد الغربية على الأقل ، دون
أن يأخذ عارضها فى حسابه ، أكثر التجارب التى مر بها الانسان
الغربي صحة واقناعا وكمالا بالنسبة الى حب الخير كالمبدأ الموجه لجميع
الاعمال ، واعنى بها تجربة المسيح الناصرى .

وقد شرع هذا الاعتبار فى الانتشار فى الفترة التى تلت الثورة ،
وبالرغم أن من الصحيح أن يقال - ان روسو وروبسبير لم يستطيعا

(١) راجع كتاب بالر « اثنا عشر رجلا حكموا - سنة الارهاب فى الثورة الفرنسية »
بوسطن (١٩٤١) . وقد اقتبست كلمات روبسبير منه ، ولا ريب فى أن هذا الكتاب
« حياة روبسبير » لطومسن هما خير مرجعين عن روبسبير ورجاله حتى الآن .
ولاريب فى أن كتاب بالر يعد اسهاما فى النقاش حول طبيعة الارهاب .

التعبير عن القضايا التي أثارها تعاليم الاول واعمال الآخر فى جدول أعمال الأجيال اللاحقة - فان من الصحيح أيضا أن يقال ، انه بدون هذين الرجلين ، وبدون الثورة الفرنسية نفسها لم يكن فى وسع ملفيل Melville (١) ولا دوستوفسكى Dosxoevskg (٢) أن يجروا على انكار التحول المجيد ليسوع الناصرى الى شخصية المسيح ، والعودة الى الدنيا فى صورة « بيلي بادز » التى رسمها الاول و « المفتش الأعظم » التى رسمها الآخر ، ولا أن يظهرها بوضوح وصورة محددة ، وان كان بشاعرية ، وعن طريق الاستعارة المغامرات المفجعة ، والذاتية الدميمة التى خاضها رجال الثورة الفرنسية دون أن يعرفوا ، ما يفعلون .

وإذا كنا نريد أن نعرف أى خير مطلق ، يمكن أن يبرز سير الشئون الانسانية ، على أساس تمييزها عن سير القضايا السماوية ، فان من الخير لنا أن نلتفت الى الشعراء ، وهذا ما نستطيع أن نفعله بكل ثقة واطمئنان ، طالما اننا نذكر ، أن الشاعر « لا يجسد الا شعرا تلك العواطف المجيدة » التى قال عنها ملفيل : ان « طبيعة كطبيعة نيلسون nelson (٣) ، قد حولتها ، عندما أتاحت لها الفرصة الى أعمال » .

وفى وسعنا أن نتعلم من هؤلاء الشعراء ، أن الخير المطلق ، لا يكون أقل خطرا من الشر المطلق . وانه لا يكون على شكل غيرية ، وذلك لان « المفتش الأعظم » ، يتسم بالغيرية الى حد ، تصبح فيه متفوقة على الفضيلة ، حتى لو كانت من طراز فضيلة « الكبتن فير » بطل القصة .

وفى وسعنا أن نقول : ان روسو وروبسبير لم يحلما قط بخير يتعدى حدود الفضيلة ، كما أنهما لم يستطيعا أن يتصورا ، ان الاغراق فى الشر لا يمكن أن يشترك على حد تعبير ملفيل « فى أى شئ شهوانى أو قبيح » ، وان ليس ثمة وحشية تتعدى حدود الرذيلة .

(١) هرمان ملفيل (١٨١٩ - ١٨٩١) كاتب أمريكى ولد فى نيويورك . عمل بحارا فى صباه . طاف فى البحار الجنوبية وفى المحيط الهادى . له قصص عدة منها « السترة البيضاء » انتقد البعثات التبشيرية فى الخارج .

(٢) فيدور دوستوفسكى (١٨٢٢ - ١٨٨١) - من عمالقة الادب الروسى ومن أكبر رجال القصة فى العالم ، فى القرن التاسع عشر . ولد فى موسكو ، عن والد يعمل فى الطب أصيب بعمات فى صباه ظل يشكو منها طيلة حياته . من أهم كتبه « الجريمة والعقاب » و « المجذوب » و « اخوة كرامازوف » وغيرها .

(٣) بطل قصة كتبها ملفيل .

(العرب)

ومن الطبيعي الا يكون رجال الثورة الفرنسية قد تمكنوا من التفكير على هذا المستوى ، والا يكونوا من ثم قد لمسوا لباب القضية التي دفعت بها أعمالهم الى المقدمة وجوهرها . ومن الواضح أن أقصى ما عرفوه ، هي المبادئ التي ألهمتهم ما عملوه ، ولكنهم لم يعرفوا قط معنى القصة التي كان لا بد أن تنشأ في النهاية عن هذه المبادئ .

أما ملفيل ودوستويفسكى ، فبالرغم من أنهما ربما لا يكونان كما كانا بالفعل من عظماء الكتاب والمفكرين ، فانهما كانا على أية حال في وضع أفضل يمكنهما من أن يعرفا كل ما دار وما كان السبب فيه . ولما كان في استطاعة ملفيل بصورة خاصة ، أن يستمد ما يكتبه من مجالات أكثر غنى في التجارب السياسية من دوستويفسكى فانه استطاع أن يعود بالحديث مباشرة الى رجال الثورة الفرنسية وأن يناقش اقتراضهم بأن الانسان خير في طبيعته ، وانه لا ينقلب الى شرير الا في مجتمعه . وقد فعل هذا في كتابه ، وكان فيه وكأنه يقول لهم : دعنا نفترض انكم على حق ، وان رجلكم الطبيعي هذا قد ولد خارج حدود المجتمع لقيط لم تحبه الطبيعة الا براءة وطيبة من الطراز البدائي ، وانه قد سمح له بالعودة الى الأرض ثانية ، فانكم ستذكرون ولا شك أن هذا قد حدث في الماضي ، وليس في وسعكم أن تنسوا ، القصة التي غدت الأسطورة المنشئة للحضارة المسيحية . أما اذا كنتم قد نسيتم هذه القصة ، فاسمحوا لي أن أعيد روايتها على مسامعكم ، على صعيد الظروف التي تعيشون فيها وفي نطاق التعابير التي تستعملونها .

وقد يكون الاشفاق والخير ظاهرتين مترابطتين ولكنهما لا تؤلفان ظاهرة واحدة ، ويلعب الاشفاق دوره المهم جدا في قصة ملفيل ، ولكن الخير هو موضوع الكتاب ، وهو خير يتعدى حدود الفضيلة ، وشر يتعدى حدود الرذيلة ، ولا يتعدى محور القصة ، وقوف الواحد منهما أمام الآخر . فالخير متجاوزا حدود الفضيلة انما هو من النوع الطبيعي ، كما أن الشر متجاوزا حدود الرذيلة « غواية على صعيد الطبيعة » ، لا تشترك مع الأشياء الغريبة والشهوانية . وكلاهما « يوجد » خارج نطاق المجتمع ، كما أن الانسانين اللذين يجسدانها ، لا يمتان من الناحية الاجتماعية الى أي مجتمع . فبطل ملفيل ، لقيط ، وكلاجارت هو خصمه ، ولكن هذا الخصم أيضا مجهول الأصل .

وليس في المقابلة بين الاثنين ، أي شيء مؤس .

وبالرغم من أن الخير الطبيعي لا يفصح في بيانه ، ولا يستطيع حمل

الآخرين على سماعه أو فهمه ، فانه أقوى من الشر ، اذ أن الشر وليد غواية الطبيعة . والطبيعة الفطرية ، أقوى من الطبيعة الناتجة عن الغواية والانحراف .

وتبرز عظمة هذا الجزء من القصة فى ذلك الخير ، اذ أنه جزء من « الطبيعة » ، وهو لا يفرض وجوده بضعف وانما بقوة وبشيء من العنف ، بحيث يقنعنا بأن العمل العنيف الذى قام به « بيلي باد » والذى أسفر عن مقتل الرجل الذى تقدم بشهادة الزور عنه ، عمل كاف ، لأنه أزال من الوجود غواية الطبيعة .

وليست هذه على أية حال ، هى نهاية القصة ، بل هى بدايتها : فالقصة تتكشف ، بعد أن تكون الطبيعة قد قطعت سيرها ، مما أسفر عن موت الرجل الشرير ، وتغلب الرجل الخير الطيب .

والمشكلة هنا هى ان الرجل الخير الطيب ، قد تحول الى عمل الشر أيضا لأنه واجه الشر . وهذه حقيقة حتى لو افترضنا أن البطل لم يفقد براءته ، وظل ملاكا من ملائكة الله . وعند هذه النقطة تتدخل الفضيلة فى شخص « الكبتن فير » ، فى الصراع بين الخير المطلق والشر المطلق ، وتبدأ المأساة . فالفضيلة التى تقل مستوى عن الخير - وان كانت وحدها القادرة على تجسيد النظم الدائمة - لا بد أن تتغلب على حساب الرجل الخير الطيب أيضا ، وتغدو البراءة الطبيعية المطلقة ، فى « حالة حرب مع سلام العالم وسعادة الجنس البشرى » ، وذلك لأنها تستطيع العمل بعنف .

وهكذا يكون تدخل الفضيلة فى النهاية لا بقصد الحيلولة دون جريمة الشر ، بل لعقاب العنف الذى ترتكبه البراءة المطلقة . فلقد قتل أحد الملائكة كلاجارت ، ولكن هذا الملاك يجب ان يشنق عقابا له على جريمته . ولعل المأساة هى أن القانون قد سن للناس لا للملائكة أو الشياطين . فالقوانين وجميع النظم الدائمة تتحطم وتنهار لا تحت وطأة هجوم الشر البدائى ، بل وتحت تأثير البراءة المطلقة أيضا . ولا يستطيع القانون الذى يتحرك بين الجريمة والفضيلة ، ان يعترف بما يتعدى نطاقهما ، وفى الوقت الذى لا يجد عقوبة لتلطيف الشر البدائى ، فانه لا يستطيع الا أن يعاقب الخير البدائى ، حتى لو اعترف لجل الفضيلة « الكبتن فير » بأن ما يقوم به هذا الخير من عنف كاف لسلطة الشر النابعة عن الغواية . فالمطلق ، وهو يعنى عند ملفيل ، حقوق الانسان ينتج الموت الحتمى لكل انسان اذا ما دخل هذا المطلق ، ملكوت السياسة .

وسبق لنا أن بينا ، أن عاطفة الاشفاق ، كانت مفقودة من عقول صانعي الثورة الامريكية وقلوبهم ، وهل هناك من يستطيع الشك في صحة قول جون ادامز ، عندما كتب يقول : « يعد الحسد والحقد عند الجماهير على الاغنياء ظاهرة عالمية شاملة . لا يحد منها الا الخوف أو الحاجة . وليس في وسع المتسول أن يفهم السبب الذي يجعل انسانا آخر يمتطى العربة ذات الجياد المظهمة ، على حين أنه يعجز عن الوصول الى الحيز ! » ؟ (١) ولا يستطيع أى انسان خبر الشقاء وعرفه ، الا أن يتأثر بما في هذا الحكم من تعميم وموضوعية ، ولا ريب في أن صفة ملفيل الأمريكية ، هي التي مكنته من اجادة الحديث عن الافتراضات النظرية التي جاء بها رجال الثورة الفرنسية ، كالقول بخير الانسان الفطرى ، بدلا من أن يقيم وزنا ، لما وراء نظرياتهم من اهتمام عاطفى ضخم بالجماهير المتألمة . فالحسد في قصته ، ليس حسد الفقير للغنى ، وانما هو حسد « الطبيعة التي غوت » ، للكرامة الطبيعية ، اذ ان كلاجارت هو الذى يحسد « بيلى باد » ، والاشفاق عنده لا يمثل ألم الذى لا يعانى للرجل المصاب فى صميمه ، وانما هو اشفاق الضحية « بيلى باد » على « الكبتن فير » ، الرجل الذى قضى عليه .

وقصة « المفتش الأعظم » لدوستوفسكى ، هي القصة الكلاسيكية الأخرى ، التي تتناول الجانب اللاعاطفى من الثورة الفرنسية . فهي قصة الحوافز التي تقبع وراء أقوال أبطالها وأعمالهم ، بل القصة التي يقارن فيها مؤلفها بين اشفاق المسيح الصامت ، واشفاق « المفتش » الفصيح الناطق ، فالاشفاق الذى تسرى عدواه من آلام الآخرين ، يختلف كل الاختلاف ، بل لا يكون مترابطا ، مع الشفقة التي يألم الانسان بنتيجتها دون أن يصاب فى صميمه . ولا يمكن للاشفاق أن يثار بطبيعته ، من آلام طبقة بأسرها ، أو آلام شعب أو الانسانية جمعاء . فهو لا يتعدى حدود الشعور من شخص واحد لآلام شخص آخر ، ويكون فى هذه الحالة ، اشتراكا فى الألم . ويعتمد فى قوته على قوة العاطفة نفسها ، وهى خلافا للعقل ، لا تستطيع أن تشمل الا الجوانب الخاصة ، اذ لا فكرة لها عن الجوانب العامة ، ولا قدرة على التعميم .

ولعل خطيئة المفتش الأعظم ، انه كروبسبير « سمح للضعفاء من

(١) من كتاب «جون ادامز وانبياء التقدم» لوزلفان هارازتى ، طباعة هارفرد لعام ١٩٥٢

الرجال باجتذابه « ، لا لأن هذا الاجتذاب لا يمكن تمييزه عن تشهيه
السلطان فحسب ، بل ولأنه نزع الصفة الشخصية الفردية عن المتألمين ،
وحشرهم جميعا في جماعة معينة هي « الجماهير المتألمة » أو الشعب التعس «
أو ماشابه ذلك من تعابير .

وكان دليل دوستويفسكى على الطابع الالهى للمسيح ، هو قدرته
على الاشفاق على الناس جميعا كأفراد ، دون أن يحشرهم معا في وحدة
واحدة كوحدة « البشرية المتألمة » . وتقوم عظمة القصة ، بالاضافة
الى مغايرتها الدينية ، فى أننا نحس على الفور بزيف التعابير المثالية
الضخمة عن الشفقة الكاملة ، عندما تقارن بالاشفاق .

ومن الامور التى تتصل اتصالا وثيقا بهذا العجز عن التعميم ،
مقارنة هذا الصمت الغريب أو الغرابة فى اللفظ الذى يجسد الحير
بالبلاغة المنطلقة فى التعبير عن الفضيلة ، تماما كما يقارن صمت
الاشفاق ، بشرثرة الشفقة وحذقتها ، فالعاطفة والاشفاق ليسا
بالأخرسين ، لكن حديثهما يكون فى شكل ايماءات وتعابير فى الوجه أكثر
منه فى شكل كلمات . وسكوت المسيح فى قصة «المفتش الاعظم» ناجم عن
اصغائه بشيء من الاشفاق الى حديث المفتش لا عن عجزه عن الكلم ؛ فقد
أذهله مايكمن من ألم وراء هذا الانطلاق السهل فى خطاب خصمه العظيم .
وتحول رهبة هذا الاصغاء ، المألقة (المونولوج) الى مناظرة ثنائية
(ديالوج) ، ولكن هذه المناظرة لا يمكن أن تنتهى الا بايماءة فى شكل
قبلة ، لا فى شكل كلمات .

ولا ريب فى ان هذه النعمة من الاشفاق ، ولكنها اشفاق الرجل
المقضى عليه هذه المرة ، على ما يحس به الذى قضى عليه من ألم يستثير
الاشفاق ، هى التى أنهت حياة « بيل باد » .

ولا ريب أيضا فى أن العبارة التى صدرت بطلب الرحمة
« للكبتن فير » أقرب الى الايماءة منها الى العبارة .

ولا يختلف الاشفاق على هذا الصعيد ، عن الحب فى تجاهله
للمسافات التى تقف حائلا دائما فى وجودها ، بين العلاقات الانسانية ،
وإذا كانت الفضيلة ستكون على استعداد دائم للتأكيد بأن من الأفضل
تحمل الأذى على فعله ، فان الاشفاق سيتخطى هذه الحدود عن طريق
الافصاح بكثير من الاخلاص الكامل والساذج ، بأن من الاسهل على المرء
أن يتألم من أن يشاهد الآخرين يتألمون .

ولما كان الاشفاق يتجاوز حدود المسافات ، فان المجال الديوى بين الناس ، حيث القضايا السياسية التى تؤلف الملكوت الكامل للشئون الانسانية ، يظل على الصعيد السياسى ، منبت الصلة ، وخاليا من النتائج . وهو يعجز على حد تعبير ملفيل عن ايجاد نظم لها صفة الدوام . ولا ريب فى ان صمت المسيح فى قصة « المقتس الأعظم » ، وتلثم « بيلي باد » ، يشيران الى شىء واحد ، وهو عجزهما ، أو عدم رغبتهما فى جميع أنواع الحديث الذى يحمل طابع الحوار أو الاسناد ، حيث يتحدث انسان الى آخر عن شىء يهم الاثنين معا ، اذ أنه ذو علاقة بهما .

ولا ريب فى أن هذا الاهتمام بالحديث والحوار فى العالم ، غريب كل الغرابة على الاشفاق ، الذى يوجه قبل كل شىء وبكثير من العنف العاطفى الى ألم الانسان نفسه ، اذ أن الاشفاق لا يتحدث الا فى حدود الرد المباشر على الأصوات والايماء التعبيرية الواضحة التى يتحول الألم فيها الى شىء ملموس ومرئى فى هذا العالم .

وليس الاشفاق ، كقاعدة هو الذى يأخذ على عاتقه تبديل الأوضاع الديوىة للتخفيف من الآلام الانسانية ، ولكنه ان فعل ذلك ، فانما يفعله ليهزأ بعمليات الاقناع المجهدة المتعبة ، وليتجنب المفاوضات والحلول الوسط ، التى تدخل ضمن العمليات القانونية والسياسية ، والتى تغير الألم نفسه صوتها ، مطالبة اياه بالعمل السريع المباشر ، أى بالعمل الذى يلجأ الى استخدام العنف .

وهنا تظهر أيضا وبوضوح ، العلاقة بين ظاهرتى الخير أو الطيبة ، والاشفاق . فالخير الذى يتعدى حدود الفضيلة ، ويتعدى من ثم حدود الفواية - جاهلا المنطق الجدلى الذى يتقى الانسان به حوافز الاغراء ، وواصل عن طريق هذه العملية ، الى معرفة أساليب الشر - يكون فى الوقت نفسه عاجزا عن تعلم فنى الاقناع والنقاش .

ولا ريب فى أن القاعدة العظمى التى تقوم عليها جميع النظم القضائية المتحضرة ، وهى أن عبء البينة يقع على من يدعى ، انما تنبع ، من الرأى العميق القائل : ان الجريمة يجب أن تثبت ثبوتا قاطعا . فالبراءة التى تتعدى حدود القول « بعدم الذنب » لا يمكن اثباتها ، وانما يجب أن تقبل اساسا ، وهو أساس لا يمكن دعمه بالدليل اللفظى ، لأن اللفظ نفسه قد يكون أكذوبة . وكان فى وسع «بيلي باد» أن يتحدث بلغة الملائكة ، ومع ذلك يعجز عن دفع اتهامات « الشر البدائى » التى واجهته ؛

ولذا لم يجد أمامه ما يفعله سوى أن يرفع يده ، ويقتل موجه التهمة إليه .

ومن الواضح أن ملفيل قد عكس الجريمة الأسطورية التي نشأت مع الخليقة ، وهي قتل قابيل لهابيل ، تلك الجريمة التي لعبت دورا عظيما في تاريخ فكرنا السياسى ، لكن عكسه لها ، لم يكن من النوع الالزامى المستبد ، وإنما نبع من عكس رجال الثورة الفرنسية لفرضية الخطيئة الأصلية ، التي استعاضوا عنها بفرضية الخير الأصلى أو الفطرى .

ويحدد ملفيل الموضوع الموجه لقصته فى مقدمة كتابه ، فهو يتساءل : كيف أمكن « بعد تقويم الأخطاء الموروثة فى العالم القديم ، أن تقوم الثورة نفسها ، وعلى الفور بارتكاب الخطأ ، وأن تتحول الى شىء أكثر استبدادا من الحكم نفسه ؟ » .

وقد عثر على الرد الذى يريده على سؤاله ، فى أن الخير يتميز بالقوة ، بل وأقوى من الشر نفسه ، ولكنه يشترك مع « الشر البدائى » فى ذلك العنف الأولى الكامن فى كل قوة ، والضار بكل شكل من أشكال التنظيم السياسى . لكن هذا الرد يثير الى حد ما شيئا من الدهشة ، وذلك لأنه يستند الى المعادلات الشائعة بين الخير ، والضعف . وكان فى رده هذا ، وكأنه يقول : دعونا نفترض ان الحجر الأساسى فى حياتنا السياسية قد بات منذ اليوم هو قتل قابيل لهابيل . أولا ترون معنى ، أن السلسلة نفسها من ارتكاب الخطأ ستنبع من هذا العمل العنيف ، وأن الفرق الوحيد ، هو ان الجنس البشرى ، لن يجد عزاءه فى ان هذا العنف الذى يتحتم عليه أن يسميه بالجريمة وقف حقا على الأشرار من الناس ليس الا ؟

- ٤ -

من المشكوك فيه كل الشك أن يكون روسو ، قد اكتشف الاشفاق ، من تألم مع الآخرين ، وقد يكون مما يفوق الاحتمال أبض ، أن يكون فى هذه الناحية كما فى غيرها من النواحي ، موجها بشورته على المجتمع الرفيع ولاسيما على ما فيه من تنكر لالام الآخرين الذين يحيطون به . وقد الب فى حملته على هذا التنكر من « الصالونات » وعلى

« قسوة » العقل ، كل ما يزخر به القلب من عواطف ، وذلك لأن هذه الصالونات وذلك العقل يقولان عند رؤية مصائب الآخرين : « ليست من يموت ، فانا فى نجوة ، وبعدى الطوفان » (١)

ولكن بالرغم من أن أوضاع الآخرين قد أثارت مشاعره ، فإنه شغل بهذه المشاعر عن آلام الآخرين ، فقد استهواه ما فى القلب من نزعات وميول ، تكشف عن نفسها اذا ما دنا الانسان منها ، وكان أول من اكتشفها ، لتغدو بعد ذلك تلعب دورا فى منتهى الأهمية فى صياغة الاحساس العصرى . وقد تحول الشفاق الى تعبير فى هذا المجال من الصلة الوثيقة ، إذ انه بات يخدم مع المشاعر والآلام ، كحافز فى حيوية الألق الجديد المكتشف من العواطف .

وهكذا اكتشف الشفاق ، بعبارة أخرى ، وفهم على أنه شعور أو عاطفة ، وأصبحت الرحمة بالطبع هى الشعور الذى يماثل عاطفة الشفاق .

وقد تكون الرحمة هى عكس الشفاق أو الانحراف عنه ، لكن التضامن هو بديلها ، فالرحمة هى التى تحفز الناس على . . الانجذاب نحو الرجال الضعفاء ، ولكن التضامن هو الذى يقيم بينهم ، عن عمد وسابق اصرار ، ودون اشفاق ، مجتمعا يهتم بالمظلومين وضحايا الاستغلال . وستكون المصلحة المشتركة التى تغدو موضع الاهتمام ، « عظمة الانسان » أو « كرامة الجنس البشرى » أو كرامة الانسان ، فالتضامن قادر نتيجة اشتراكه مع العقل ، ومع التعميم ، على فهم مفاهيم الجماهير ، لا جماهير الطبقات أو الأمم أو الشعوب فحسب ، بل وجماهير البشر كلهم أيضا .

وبالرغم من أن الألم هو الذى يثير هذا التضامن ، فإنه لا يوجهه ، وذلك لأنه يشمل الأقوياء والأغنياء ، كما يشمل الضعفاء والفقراء ، واذا ما قورن بعاطفة الرحمة ، فإنه يبدو فى منتهى الاطلاقية ، والبرود ، وذلك لأنه يظل متصلا بالأفكار من عظمة وشرف ومكانة ، لا بأى حب للناس .

ولما كانت الرحمة لا تملك جذورا عميقة فى القلب ، بل تبقى على نايها العاطفى فإنها تستطيع أن تحقق النجاح من حيث يفشل الشفاق . ومن هنا يكون فى قدرتها أن تصل الى الجماهير ، وأن تتوغل كالتضامن

(١) روسو - حوار عن أصل اللاتكافؤ ص ٢٢٦ .

عميقا في الأماكن والاسواق العامة . لكن الرحمة على النقيض من التضامن ، لا تتطرح ، الى الطوالع والنحوس أو الى الاقوياء والضعفاء بعين واحدة ، فلو لم يكن الشقاء ما وجدت الرحمة ، ومن هنا يكون لها مصلحة في وجود الشقاء ، كمصلحة التعطش الى السلطان في وجود الضعفاء .

يضاف الى هذا أن في الامكان التمتع بالرحمة لذاتها ، لانها مجرد عاطفة ، وهذا التمتع يؤدي وبصورة آلية رتيبة الى تمجيد قضيتها وهي الام الآخريين .

أما التضامن ، فهو من الناحية التعبيرية ، المبدأ الذي يرسم العمل ويوجهه ويلهمه ، فالاشفاق هو أحد العواطف ، والرحمة شعور من المشاعر . وكان تمجيد روبسبير للفقراء على أية حال ، وثناؤه على الألم كمنبع للفضيلة ، من الاحاسيس في حدود المعنى الحرفي للكلمة ، وكانا في الوقت نفسه من الخطورة بمكان حتى لو لم يكونا فعلا ، وذلك نتيجة ميلنا الى الشك في كل شيء كمجرد ذريعة لاشتهاء السلطان .

وقد برهنت الرحمة اذا أخذت على أنها منبع الفضيلة ، على أنها تملك طاقة أكبر على القسوة من القسوة نفسها . ولقد انطوت احدى العرائض المقدمة من احدى قطاعات الشعب في باريس الى الجمعية الوطنية على عبارة تقول : « عن طريق الرحمة ، وعن طريق حب الانسانية يتحول القساة الى نعومة الحرير ! » .

وهي عبارة ليست عارضة ولا تحمل معنى التطرف ، وانما هي لغة الرحمة الصحيحة . واذا ما لحقت هذه العبارة بعبارة أخرى تجمع بين الدقة وبين الحشونة ، كالتقول بأن « مشرط الجراح البار ، يبتتر بقسوته واحسانه العضو المصاب لانقاذ جسد المريض » (١) ، فان هذه العبارة تكون استعقلا مألوفلا في الرحمة من قسوة .

يضاف الى هذا ، أن الاحاسيس عند تمييزها عن العواطف والمبادئ تكون من النوع الذي لا حدود له ، وحتى لو افترضنا أن روبسبير كان متأثرا بعاطفة الشفقة ، فان اشفاقه هذا كان لا بد أن يتحول الى رحمة ، عندما ينطلق به الى العيان ، وعندما يبيت عاجزا عن توجيهه نحو ألم محدد ، وتركيزه على أشخاص معينين .

(١) تضم مجموعة الوثائق المتعلقة بقطاعات باريس والتي نشرت باللغتين الفرنسية والالمانية لأول مرة جميع هذه العبارات . وقد اقتبست هذه العبارات من الوثيقة رقم ٥٧ . ويمكن القول بصورة عامة أنه كلما كان الخطيب أشد قسوة ، كلما أكثر من الحديث عن الرحمة والاشفاق .
(المؤلفة)

ولقد تحول ما كان يصح أن يسمى بالعاطفة الاصلية الى ما لا حدود له من الانفعالات ، التي بدت وكأنها لا تتجاوب تجاوبا صحيحا الا مع الآلام الفظيعة للجماهير في أعدادها الكبيرة الطاغية . وقد فقد عن الطريق نفسه القدرة على اقامة التنازلات مع الاشخاص في فرديتهم ، وعلى الاحتفاظ بها ان اقامها ، ولفته محيطات من الآلام ، وبحار هائج مائجة من الانفعالات الذاتية ، وكانت الاخيرة متجاوبة مع الاولى ومتأثرة بها ، ففرق مع كل ما لديه من اعتبارات معينة في لجتها ، وبينها اعتبارات الصداقة السياسية والمبادئ .

وعلينا . . . نبحت عن جذور ما تميز به روبسبير من غدر بالاصدقاء يبعث على الدهول ، ويغطي على كل ما تميزت به تقاليد الثورة الفرنسية من غدر فظيع لعب دوره الكبير في سيرها ، ضمن اطار هذه المفاهيم ، دون أن نرجعها الى خطأ معين في شخصيته أو خلقه .

ولقد بات هذا الطغيان الذي لا حدود له من الأحاسيس ، هو الذي جعل الثوريين منذ أيام الثورة الفرنسية لا يحسون بالواقع عامة ، مما يثير الدهشة ، ولا يحسون بواقع الاشخاص المعنيين بصورة خاصة ، وهم الاشخاص الذين لا يحسون بأى ارهاق في تضحياتهم من أجل مبادئهم ، أو من أجل سير التاريخ ، أو سير الثورة .

وبالرغم من أن هذا الافتقار المشحون بالانفعالات الى الاحساس بالواقع ، كان واضح الظهور في سلوك روسو وفي افتقاره الغريب الى المسؤولية ، والى الركون الى شخصيته ، فانه لم يعد عاملا سياسيا كبير الأهمية ، الا عند روبسبير الذي أدخله في الصراعات الحزبية ضمن الاطار الثورى (١) .

وقد يكون في وسع المرء أن يقول على الصعيد السياسي ، ان الشر في فضيلة روبسبير ، هو أنه لم يقبل الحدود والقيود . ولم يكن يرى في استشفاف مونتسكيو العظيم ، بأن الفضيلة لا بد أن تكون ذات حدود ، سوى حكمة صادرة عن فؤاد يتسم بالبرود .

ويعود الفضل الى الحكمة المشكوك فيها للاستبصار المتأخر في أننا

(١) طومسون - الكتاب المذكور في هامش سابق ، وهو يروى لنا كيف قال ديبلان لروبسبير في عام ١٧٩٠ ما نصه : « انك مخلص لمبادئك ، لكن هذا الاخلاص يجب ان يكون لاصدقائك أيضا » .

نعرف الآن حكمة مونتسكيو العظيمة في استشفافه ، وذلك اذا تذكرنا أن فضيلة روبسبير النابعة عن الرحمة ، لعبت منذ بداية عهده بالعدالة كما تشاء ، وسخرت من القوانين (١) . واذا ماقسنا حياد العدالة والقانون وتطبيق الأنظمة نفسها على أولئك الذين يعيشون في قصورهم ، وأولئك الذين يجدون المأوى تحت جسور باريس ، على الآلام الهائلة للجماهير الكبيرة من غالبية الشعب ، تبين لنا ان هذا الحياد ليس الا مجرد سخزية .

ولما كانت الثورة قد فتحت أبواب الملكوت السياسى للفقراء فان هذا الملكوت قد تحول الى الناحية الاجتماعية . وقد شغلت الثورة بالهموم والمتاعب التى تمت فى الواقع الى مجالات كل بيت من البيوت ، والتى لو سمح لها أن تدخل النطاق العام ما أمكن حلها بالوسائل السياسية ، وذلك لأنها من قضايا الادارة ، ولا بد من العهدة بها الى الخبراء ، بدلا من حلها كقضايا عن طريق العملية المزدوجة للقرار والافتناع .

ومن الصحيح أن يقال : ان القضايا الاجتماعية والاقتصادية قد دخلت المجال العام قبل ثورات الجزء الأخير من القرن الثامن عشر وقبل تحول الحكومة الى ادارة ، والاستعاضة عن الحكم الشخصى بالاجراءات البيروقراطية ، وحتى قبل تحويل القوانين الى مراسيم ، وأصبحت جزءا من الخصائص البارزة للاطلاقية . ولكن تهاوى الساطة السياسية والقانونية ونشوء الثورة ، أديا الى تعريض الشعب ، لا المشاكل الاقتصادية والمالية العامة ، للخطر ، اذ لم يكتفيا بالظهور العادى المجرد ، على المسرح السياسى وانما اندفعا اليه اندفاعا . وكانت الحاجة المنبثقة عنهما عنيفة ، ومن الطراز الذى يسبق السياسة عادة ، وكان العنف هو الوسيلة الوحيدة التى تملك من السرعة والقوة ، ما يضمن لهما الظهور .

وتحولت المشاكل السياسية على هذا الصعيد الى قضايا خارجية ، وبينها بالطبع ، أخطر المشاكل وأعقدها ، وأعنى بها مشكلة نظام الحكم . وكما أن لويس السادس عشر قد أعدم بتهمة الحيانة العظمى لا بتهمة الطفيان ، فان قضية الملكية المعادية للجمهورية تحولت الى مشكلة عدوان أجنبى مسلح على الأمة الفرنسية .

(١) من خطاب لروبسبير في الجمعية الوطنية عن موضوع الحكم الثورى في ٢٦ من يوليو عام ١٧٩٤ . « مجموعة خطب روبسبير وكتاباتة » اعداد لايو نيرابى . المجلد «الثالث» ص ٧٢٣ . وهناك مصادر أخرى تظهر نفاق روبسبير في محاولاته تبرير بعد العدالة الجماهيرية عن القانون .

ولا ريب في أن هذا التحول ، هو التحول الحاسم الذى يقع عادة في المراحل الحاسمة لتحول الثورات ، والذى سبق لنا أن بيناه على أنه انتقال من أشكال الحكم الى « الخير الطبيعى لطبقة معينة » ، أو من الجمهورية الى الشعب . وقد تحللت الثورة من الناحية التاريخية ، وعند هذه المرحلة الى مجموعة من الحروب الأهلية فى الداخل ، والحروب الأجنبية فى الخارج ، وتحلل السلطان المتحقق حديثا للشعب والذى لم يكن قد تبلور بعد فى شكله الصحيح ، الى عنف فوضوى . واذا كان لا بد من تقرير شكل الحكم الجديد فى ساحات القتال ، فإن العنف لا السلطان هو القادر على قلب الموازين ، وتغليب فريق على آخر . واذا كان التحرر من الفاقة ، وسعادة الشعب هما الهدفان الصحيحان والوحيدان للثورة ، فإن القول الصادر عن سان جوست والمتميز بالهرطقة وحماسة الشباب من أن الجريمة الكبرى هى التى تمائل الفضيلة ، لم يكن أكثر من مجرد ملاحظة يومية عابرة ، وذلك لأنه سرعان ما اكمله بقوله : « ان كل شيء يجب أن يكون مباحا لأولئك الذين يعملون فى الاتجاه الثورى » (١) .

وقد يكون من العسير العثور على عبارة فى مجموعة الخطب الثورية كلها ، اشارات بمزيد من الدقة ، الى القضايا التى اختلف الطريق فيها بين رجال الثورتين الامريكىة والفرنسية أى بين المؤسسين والمحررين ، فلقد ظل اتجاه الثورة الامريكىة ملتزما باقامة الحرية ، وبناء النظم الدائمة ، ولم يكن يسمح لأولئك الذين يسرون فى هذا الاتجاه . بأن يعملوا شيئا يقع خارج نطاق القانون المدنى .

اما اتجاه الثورة الفرنسية ، فقد انحرف عن هذا السبيل منذ البداية ، نتيجة حراجه الآلام وحتميتها ، وكانت مقتضيات التحرر من الحاجة لا من الطفيان هى التى قررت هذا التحول الذى مالبت أن استمد فاعليته من ضخامة الشقاء الذى لاحدود له الذى يعانىه الشعب ومن ضخامة الرحمة اللامحدودة التى اثارها هذا الشقاء . ولا ريب فى أن اباحة كل شيء للثوريين وما يحمله من طابع الخروج على القانون انما نبعا من احساسيس القلب ، الذى اعان انطلاقه وراء الحدود والقيود على تفجر تيارات لاحد لها من العنف .

(١) تقع هذه العبارة كبدا من المبادئ التى تضمنتها « تعليمات للسيطرة الدستورية » التى اعدتها اللجنة المؤقتة التى وكل اليها امر تنفيذ القوانين الثورية فى ليون وتشر هذه التعليمات الى أن الثورة وقعت للدفاع عن حقوق الطبقة الهائلة من الفقراء راجع كتاب بالر - ص ١٦٧ . (المؤلف)

ولم يكن رجال الثورة الأمريكية يجهلون ، القوى الضخمة ، التي يستطيع العنف وانتهاك جميع قوانين المجتمعات المدنية اطلاقها من عقابها . ويمكن اقامة الدليل على أن ما أحس به الناس في الولايات المتحدة ، من تقزز ورعب تجاه أبناء سيطرة الارهاب في فرنسا ، يفوق ما أحس به أمثالهم في اوربا ، من الحقيقة الواقعة وهي ان سكان المستعمرات اكثر دراية بالعنف والخروج على القوانين من غيرهم .

وقد تفتحت آنذاك الطرق الاولى في « البيداء التي لاطبقات فيها » في القارة الاوربية ، أمام العناصر الشريرة ، وكان «الخطوات الاولى لايمكن أن تقطع» ولا الاشجار الاولى يمكن أن تقلم ، دون عمليات انتهاك مرعبة ، للقانون ، ودون عمليات تخريب فجائية « (1) .

ولكن بالرغم من أن أولئك الذين فروا من المجتمع نحو البيداء ، لاي سبب ، أخذوا يتصرفون وكان كل شيء بات مباحا لهم ، بعد أن تحرروا من وطأة القانون النافذ ، فانهم لم يستطيعوا أن يتصوروا كما لم يستطع أولئك الذين كانوا يرقبونهم ، أو يبديون الاعجاب بهم ، ان يدركوا ان قانونا جديدا وعالما جديدا يمكن أن ينبعا من سلوكهم هذا .

ومهما تميزت الاعمال التي عملت على استيطان البيض في القارة الامريكية واستعمارهم لها بالوحشية والاجرام ، فانها ظلت أعمالا فردية . ولو قادت هذه الاعمال الى بعض التعميم والانعكاسات ، فان هذه الانعكاسات ، كانت تستند الى بعض الطاقات المتوحشة الكامنة في طبيعة الانسان ، لا على السلوك السياسي للجماعات المنظمة ، ولا على الحتمية التاريخية ، التي لا يستطيع أن تحقق تقدما الا عن طريق الجريمة (2) .

ومن الصحيح ، أن الناس الذين كانوا يعيشون على الحدود

(1) كتاب كريفيكير «رسائل من فلاح أمريكي» - طباعة داتون لعام 1957 الرسالة الثالثة .

(2) تحاول المؤلفة هنا الدفاع دفاعا واهيا عن الاستعمار الابيض لأمريكا الشمالية وتبرير ما اقترفه البيض من جرائم وحشية تجاه سكان البلاد الاصليين من الهنود الحمر أدت الى ابادتهم . فهي تقول : ان هذه الجرائم كانت أعمالا فردية ، مع انها في الواقع كانت أعمالا جماعية ، تقوم بها جماعات المستعمرين البيض الذين يؤمنون ناحية من النواحي مأهولة بالهنود الحمر . وليس أدل على هذا من القصص والروايات والانلام السينمائية التي صورت استعمار البيض لاراضي العالم الجديد وكان الشعار الذي تبرر به أعمالها ، هو نشر المدنية في القارة الامريكية الجديدة.

(المرء)

الامريكية كانوا يمتون أيضا الى الشعب الذى من أجله وضع هذا الجهاز السياسى الجديد وابتكر ، لكنهم لاهم ولا أولئك الذين كانوا يهلون هذه المناطق ، التى تم الاسكان فيها ، كانوا غرباء بالنسبة الى المؤسسين . وكانت كلمة الشعب تحتفظ بالنسبة اليهم بمعنى الكثرة ، وبمعنى التنوع الذى لا نهاية له من الجماهير التى يستقر جلالها فى مجموعها . وكانت معارضة الراى العام ، او بالاحرى الاجماع المحتمل لراى الجميع من الامور الكثيرة التى يتفق عليها رجال الثورة الامريكية تمام الاتفاق ، وكانوا يعرفون أن المجال العام فى أية جمهورية يتألف من تبادل الراى بين الانداد المتساوين ، وأن هذا المجال يختفى ببساطة فى اللحظة التى يغدو تبادل الراى فيها مصطنعا ، وذلك لأن الانداد يملكون مصادفة . . . الراى نفسه . ولم يكونوا يشيرون الى الراى العام فى أحاديثهم كما كان يفعل رجال الثورة الفرنسية بصورة مستمرة لتعزيز آرائهم ، فقد مثل الحكم ، الراى العام فى رأيهم ، شكلا من أشكال الطغيان .

وهكذا ظل المفهوم الامريكى للشعب يمثل الى حد كبير ، جمهرة من الاصوات وتعددا فى المصالح ، حتى أن جيفرسون جعل منه مبدأ اذ قال :

« علينا أن نجعل من أنفسنا أمة فى وجه المصالح الاجنبية وان نظل متميزين بعضنا عن بعض فى مسائلنا الداخلية (١) » .

وهذا ما عناه ماديسون Madison (٢) أيضا عندما قال : ان تنظيم هذه المسائل المتعددة « يؤلف الواجب الرئيسى للتشريع ، وينطوى على روح الحزب أو الفئة فى ادارة شؤون الحكم » .

ولاريب فى أن التأكيد الايجابى هنا على الفئة السياسية جدير بالاهتمام ، اذ أنه يقف موقف التعارض الصارخ من التقاليد المألوفة التى كان الآباء المؤسسون يولونها جماع اهتمامهم ، ولاريب فى أن ماديسون كان مدركا لانحرافه فى مثل هذه النقطة الهامة ، وكان واضحا فى سرده لاسبابها ، التى كان فى مقدمتها استشفاقه لطبيعة العقل الانسانى ، أكثر من تفكيره ، بتنوع المصالح المختلفة والمتناقضة فى المجتمع وكان الحزب أو الفئة الحاكمة تمثل عنده ، الاصوات المختلفة ، والتباين

(١) من رسالة الى ماديسون من باريس فى ١٦ من ديسمبر عام ١٧٨٦ .

(٢) جيمس ماديسون (١٧٥١ - ١٨٣٦) - رابع رئيس لجمهورية الولايات المتحدة ويسمى بوالد الدستور الامريكى . كان من كبار المفكرين السياسيين فى أمريكا . (الحرب)

في الرأي الذي يجب ان يستمر « طالما ان عقل الانسان يظل عرضة للخطا والزلل ، وطالما أنه يظل حرا في ارتكاب هذا الخطأ » .

لكن جوهر القضية هنا ، كان بالطبع ، أن الطراز من الجماهير الذي كان مؤسسو الجمهورية الامريكية يمثلونه في البداية ، ثم راحوا يقيمونه من الناحية السياسية ، اذا كان له وجود في أوروبا ، يتوقف عن الوجود عندما يقترب الانسان من الطبقات الدنيا للسكان . ولم تكن جماهير التساء الذين أخرجتهم الجمهورية الفرنسية من غياهب الشقاء وظلمات البؤس ، الا جماهير بالمعنى العدى للكلمة . وكانت صورة روسو « للجمهور المتحد في هيئة واحدة » وتدفعه ارادة واحدة ، وصفا دقيقا لحقيقة الوضع الذي كان فيه ، اذ أن ماكان يحركهم ، هو البحث عن الخبز ، ومثل هذا البحث يتطلب الهتاف للخبز الذي لا يكون صادرا دائما الا عن صوت واحد . ولما كنا نحتاج جميعا الى الخبز ، فنحن متشابهون ، ومتساوون في حاجتنا ، ومن هنا يكون احتمال توحدنا في هيئة واحدة ، ولم يكن من قبيل النظرية السيئة التوجيه مطلقا أن يحمل المفهوم الفرنسي عن الشعب ، منذ بدايته ، معنى التين ذى العروس الكثيرة ، بل الجمهور الذي يتحرك كجسم واحد ، ويعمل وكأنه يسير بارادة واحدة . واذا كانت هذه الفكرة قد انتشرت لتعم زوايا الارض كلها ، فان هذا الانتشار لم ينشأ عن تأثير الافكار المطلقة المألوفة ، وانما نشأ عن وضوح الصحة في هذه النظرية في ظل اوضاع الفاقة الوضيعة المنتشرة في كل مكان . ولعل المتاعب السياسية التي يخبئها شقاء الشعب هي أن التعدد قد يحمل في الواقع صورة التفرد ، وان الالم يولد أمزجة وانفعالات ومواقف تشبه التضامن الى حدود الاضطراب ، وان الرحمة أخيرا لا آخرا ، بالنسبة الى الكثيرين ، قد تختلط أحيانا مع الاشفاق على شخص واحد ، وذلك عندما يتركز « الحماس المشفق » على شيء ، يبدو تفرد محققا لمتطلبات الاشفاق ، بينما تكون شدته في الوقت نفسه مماثلة للاحدودية في الانفعالات الصافية . ولقد شبه روبسبير الامة ذات يوم بالمحيط ، ولاريب في أنها محيط الشقاء بل ومحيط المشاعر والاحاسيس التي يثيرها هذا الشقاء والتي تتحد في عملها على اغراق قواعد الحرية .

وكانت الحكمة المتفوقة في النظرية والتطبيق المؤسسي الثورة الامريكية من الوضوح والتأثير على درجة كبيرة ، ومع ذلك ، فانها لم تحمل قط معها ، قدرا كافيا من الاقناع والقدرة على التصديق بحيث

تصبح مهيمنة على الفكر الثوري . ويبدو وكأن الثورة الأمريكية قد تحققت في برج عاجي ، لاتنفذ اليه مناظر الشقاء الانساني المخيفة ، ولا أصوات الفاقة الوضيعة المذبذبة للضماير .

ولقد ظلت هذه المناظر والاصوات امدا طويلا تمثل الجنس البشرى كله ، لا الانسانية . ولما كان رجال الثورة الأمريكية لم يجدوا حولهم الا ما يثير عواطفهم ، ولم يحسوا بحاجات متناهية من طغيانهم تدفعهم الى الازعان للضرورة . ولم يروا رحمة تضلهم عن طريق العقل ، فقد ظلوا رجالا واقعيين منذ البداية حتى النهاية ، اى منذ اعلان الاستقلال حتى صياغة الدستور الامريكى . ولم تتعرض واقعتهم العاقلة والسليمة قط لمحك الاختبار من جانب الشفقة ، ولم يتعرض منطقهم قط للأمل الغريب في ان الانسان الذى جعلت منه المسيحية خاطئا وفسادا في طبيعته قد يبدو في الحقيقة والواقع ملاكا ، ولما كانت العاطفة لهم تستهويهم في صورة الاشفاق التى هى انبل صورها ، فقد وجدوا ان من السهل عليهم ان يفكروا في العواطف على صعيد الرغبات ، وان يستبعدوا منها كل المفاهيم التى يتضمنها معناها الاصلى ، اى الالم والاحتمال .

ولا ريب في ان افتقارهم هذا الى التجربة يضى على نظرياتهم حتى لو كانت صحيحة صورة من صور الخفة والرعونة ، بل صورة من صور الافتقار الى الوزن ، التى تعرض قدرتها على البقاء والاحتمال الى الخطر . فالاحتمال من الناحية الانسانية ، هو الذى يمكن الانسان من خلق القدرة على البقاء والاستمرار . ولم تجملهم أفكارهم الى أبعد من فهم الحكم فى صورة المنطق الفردى ، ومن اقامة هيمنة الحكم على المحكومين ، طبقا للاجراءات القديمة والمعروفة . عن تحكم العقل فى العواطف . وكان إخضاع « اللاعقلانية » التى تتميز بها الرغبات والانفعالات لسيطرة العقلانية فكرة عزيزة بالطبع من أفكار الرغبة فى نشر الفكر ، ولذا فانهم سرعان ما احسوا بالافتقار اليها فى مجالات متعددة ، ولا سيما فى مجال التفاؤل السهل والمصطنع بين الفكر والمنطق ، وبين المنطق والعقلانية . وهناك جانب آخر على أية حال لهذه القضية : فمهما كانت العواطف

والانفعالات ، ومهما كانت علاقتها بالفكر والعقل ، فانها مركزة بكل تأكيد فى القلب الانساني . وليس القلب الانساني مجرد مكان معتم ، لاتستطيع العين الانسانية ان تخترق حجبه فحسب ، بل ان خصائصه فى حاجة الى الظلام لحمايتها من الاضواء العامة ، لتستطيع ان تنمو وان تظل كما قصد منها ان تكون ، الحوافز الذاتية التى لا تصلح للعرض العام . ومهما كان الدافع عميقا فى اخلاصه . فانه اذا ظهر وتعرض

للأعين ، يصبح موضعاً للشك ، بدلا من أن يكون موضعاً للاستشفاف وبعد النظر ، وعندما تقع عليه عيون الناس يبدو جليا ويتسأل أيضا ، ولكنه يختلف عن الأفعال والأقوال التي لا يقصد منها إلا أن تظهر ، والتي يعتمد وجودها كله على الظهور . والدوافع التي تقوم وراء هذه الأفعال والأقوال تتحطم في جوهرها فور ظهورها ، وذلك لأنها عندما تظهر تتحول الى مجرد مظاهر ، قد تختفي وراءها دوافع بعيدة ، كالنفق والاصطناع والخديعة .

ولا ريب في أن هذا المنطق المحزن للقلب الإنساني الذي سبب بصورة آلية رتيبة تحول البحوث العصرية عن الدوافع الى شكل مفرغ من أشكال خزائن الملفات للردائل الإنسانية ، بل الى علم له مكانته من علوم العدا للأناس - هو الذي دفع روبسبير وأتباعه بعد أن عادوا بين الفضيلة وبين خصائص القلب الى رؤية الخديعة والنميمة والدسائس والنفق في كل مكان .

ولا ريب كذلك في أن الحالة المفجعة من الشك التي كانت تتألق في كل مكان في الثورة الفرنسية حتى صدور قانون المشبوهين الذي تضمن كل مافي هذه الحالة من معان مخيفة ، والتي لم توجد في الثورة الأمريكية حتى في حالات عدم الوفاق المريرة بين رجالاتها - قد نشأت عن هذا التأكيد في غير موضعه على كون القلب هو منبع الفضائل السياسية وعلى أن القلب روح سوية ، بل شخصية معنوية .

يضاف الى هذا أن القلب يحتفظ على حد تعبير الفلاسفة الفرنسيين الأخلاقيين ابتداء من مونتين Montaigne (١) وانتهاء بباسكال (٢) ، وحتى قبل ظهور كبار علماء القرن التاسع عشر النفسيين في أمثال كير كيغارد kienkegard (٣)

(١) ميشيل مونتين (١٥٣٣ - ١٥٩٢) - كاتب فرنسي ولد على مقربة من بوردو . وكان والده رئيسا لبلدية المدينة . درس القانون وأصبح عضوا في البرلمان . استقال بعد وفاة أبيه ، وعاش في غربته مع كتيبه . يعد من رواد الأدب الفرنسي الحديث من أشهر ما وضعه كتاب «مقالات» . ترك أثرا على شكسبير وبيكون وباسكال .

(٢) بليز باسكال (١٦٢٢ - ١٦٦٢) - من نوابغ الفرنسيين في زمانه في الحساب والفيزياء والفلسفة والأدب. اكتشافاته في الهندسة والفيزياء ، حبه مقاما خالدا بين العلماء . لا يزال تأثيره عميقا في الفكر المصري بفضل كتابه «تأملات» .

(٣) سورن كييركيغارد (١٨١٣ - ١٨٥٥) فيلسوف ولاهوتي دانماركي ، متشائم .

ودوستويفسكي ، ونييتشه (١) ، بالموارد التي يعيش عليها حية ، عن طريق صراع دائم ، يدور في ظلامه ، ونتيجة هذا الظلام أيضا .

وعندما نقول انه ليس ثمة الا الله وحده يستطيع أن يرى أو يحتمل أن يرى القلب الانساني عاريا ، فان هذا النفي يشمل الانسان المتكلم ذاته أيضا ، وذلك لان احساسنا بالواقع الجلى الصريح ، يكون مرتبطا بوجود آخرين ، بحيث لانستطيع أن نكون على ثقة من أى شيء نعرفه نحن وحدنا ، ولا يعرفه سوانا . وتكون نتيجة هذا الاختفاء أن حياتنا النفسية كلها ، بل وعملية الامزجة في أرواحنا ، تصاب بلوثة الشك ، الذي نحس به دائما ، ونحس بضرورة اثارته ضد ذاتنا بل وضد حوافزنا الداخلية أيضا .

وقد نبعت شكوك روبسبير المجنونة بالآخرين وحتى بأقرب أصدقائه إليه ، من شكوكه العادية بل والعاقلة بذاته . ولما كانت عقيدته نفسها قد أرغمته على أن يؤدي الدور الانساني الشريف والنزيه في حياته اليومية العامة ، وان يعرض فضيلته ، ويكشف عن قلبه كما يفهمه ، مرة واحدة في الاسبوع على الاقل ، فكيف كان في وسعه أن يتيقن انه ليس ذلك الشخص ، الذي عاش حياته كلها . وهو يخشى أن يكونه ، وهو المناق المتصنع ؟ .

ويعرف القلب الكثير من الصراعات النفسية ، كما يعرف أيضا ان كل ما كان يبدو مستقيما وهو مخبوء ، لابد أن يظهر معوجا عندما يبدو للعيان . وهو يعرف كذلك كيف يعالج مشاكل الظلام هذه أيضا طبقا لمنطقها ، وان كان لا يملك حلا لها ، طالما ان الحل يتطلب الضوء ، ولاريب في أن ضوء العالم هو الذي يشوه حياة القلب . والحقيقة في « الروح المتألمة » التي تحدث عنها روسو ، بالاضافة الى عملها في خلق الارادة العامة ، هي ان القلب يشرع في الحفقان خفقانا صحيحا ، في حالة واحدة وهي أن يكون قد تحطم ، أو تمزق في صراع ، لكن هذه الحقيقة لا يمكن أن تسود خارج نطاق حياة الروح ، وفي اطار الشئون الانسانية .

(١) فريدريك ولهم نييتشه (١٨٤٤ - ١٩٠٠) - فيلسوف الماني يمت الى اسرة بولونية عريقة . أصبح أستاذا في جامعة بال وهو في الرابعة والعشرين . أصيب بالجنون في أخريات أيامه . تقوم فلسفته على اعتبار ان الانسانية مؤلفة من طرازين يختلف أحدهما عن الآخر اختلافا بينا ، هما طراز الاقوياء وطراز الضعفاء أو السادة والعبيد ، أو النبلاء والدهماء - ويقوم الصراع بينهما على أساس الاخلاق التي يؤيد هو قوتها ولذا فقد حمل على المسيحية ، لانها تدعو كما قال لاخلق العبيد .

(العرب)

وقد نقل روبسبير صراعات الروح أو ما أسماها روسو « بالروح المثالة » الى مجال السياسة ، حيث أضحت من النوع العضال لانها باتت عسيرة على الحل . فمطاردة المنافقين لحدود لها ولا تنتهى ، ولا يمكن أن تؤدى الى شىء سوى التحلل الاخلاقى « (١) واذا كانت الوطنية على حد تعبير روبسبير ، « شيئاً يتصل بالقلب » ، فان حكم الفضيلة لا بد ان يكون فى أسوأ حالاته حكم النفاق ، وفى أحسنها النضال الذى لاينتهى ابداً فى اخراج المنافقين ، وهو نضال لا يمكن ان ينتهى الا فى الهزيمة ، وذلك لحقيقة بسيطة وهى استحالة التمييز بين الوطنيين الصادقين والزائفين . وعندما تعرض وطنيته الصادقة أو فضيلة الشك الدائم فيه على الملأ ، فان هذه الوطنية وتلك الفضيلة تتوقفان عن أن تكونا من المبادئ التى تقرر له عمله أو الدوافع التى تلهمه ، وانما تصبحان من مجرد المظاهر ، بل وجزءاً ، من منظر لا بد أن يؤدى فيه طرطوف Turtof دوراً رئيسياً . ويكون الوضع وكأن الشك « الديكارتي » (٢) ، « أنا أشك فاذن أنا موجود » قد غداً مبدأ الملكوت السياسى كله

ولعل السبب فى ذلك هو ان روبسبير قد طبق على اعمال الفعل الانطواء الذى طبقه ديكارت على افصاحات الفكر . ولا ريب فى ان لكل فعل دوافعه كما أن له هدفه ومبدأه ، ولكن العمل نفسه لا يكشف عن الدوافع الداخلية للشىء القائم ، بالرغم من تحديده لهدفه واطهاره لمبدئه . وتظل دوافعه قابعة فى الظلام ، وهى لا تتألق بل تظل مخبوءة لا عن اعين الآخرين فحسب ، بل وعنه أيضاً معظم الوقت ، وعن تقصيه لما فى قرارة نفسه ، ومن هنا يكون البحث عن الدوافع أو الطلب الذى يصدر بأن يكشف كل انسان عن حوافزه الباطنية ، بمثابة تحويل جميع الممثلين الى منافقين متصنعين اذ ان هذا الطلب يعنى الاستحالة المطلقة ، وفى اللحظة التى يبدأ فيها عرض الدوافع ، يشرع الاصطناع الزائف فى تسميم جميع العلاقات الانسانية ، ولا يمكن الجهد الذى يبذل على أية حال فى محاولة رفع الحجب واخراج ما يلفه الظلام الى حيز النور ، الا أن يؤدى ، الى عرض صريح ومكشوف لتلك الاعمال التى تدفعها طبيعتها نفسها الى البحث عن حماية الظلام .

ومن سوء الحظ ، ان تكون على ضوء هذه الحقائق ، كل محاولة ،

(١) كتاب بالمر - المرجع السابق - ص ١٦٢ .

(٢) نسبة الى ديكارت الفيلسوف الفرنسى المعروف .

لحمل الحير على الظهور علنا منتهية حتما الى ظهور الجريمة ، والروح
الاجرامية على المسرح السياسى ، فليس فى وسعنا فى مجالات السياسة
بوجه خاص ، أن نميز بين الوجود الحقيقى والظاهرى ، أو بين المخبر
والمظهر ، وليس ثمة مكان فى ملكوت الشئون الانسانية يكون فيه المخبر
والمظهر شيئا واحدا أو شيئين متشابهين .

- ٥ -

كان الدور الخطير الذى لعبه النفاق والاصطناع والعواطف بعد
تكشفها فى المراحل الاخيرة من الثورة الفرنسية ، قضية سجل تاريخى،
وان ظلت تدهش المؤرخ وتبعث على حيرته . وكانت الثورة قبل ان تشرع
فى « أكل » ابنائها ، قد أزاحت عنهم الستائر ، وكشفتهم ، وظلت كتابة
التاريخ الفرنسى مدة تزيد على المائة والخمسين عاما تعيد سرد هذه
« التكتشفات » وتدعمها بالوثائق ، الى أن لم يبق من رجال الثورة
الرئيسيين واحد لا يقف فى موقف الاتهام أو الاشتباه على الاقل بالفساد
واللعب على الجبلين والكذب ، وربما لا يهمننا ما نحن مدينون به الى
المناقشات العلمية بين المؤرخين ، والى حوارهم العاطفى ، ابتداء من
ميشيليه Michelet (١) ولويس بلانك Louis Blanc (٢) وانتهاء
بأولارد Aulard (٣) وماتيز Mathiez ، فان ما كتبوه
هذا اذا لم يقع تحت سيطرة الحتمية التاريخية وسحرها ، كان يدل على
أنهم كانوا لا يزالون يتصيدون الادعاء والمنافقين ، فقد ذكر عنهم
ميشيليه ان « لمستهم كانت تؤدى الى تهاوى الاصنام وتكشفها ، كما أدت
الى رفع الاقنعة والاغطية عن جيف الملوك النتنة » . (٤) وكانوا لا يزالون

(١) جول ميشيليه (١٧٩٨ - ١٨٧٤) - مؤرخ فرنسى . ولد فى باريس ودرس التاريخ ثم
أصبح أستاذا لمادته فى كلية رولان . ركز عمله فى البداية على التاريخ الحديث
أصبح أستاذا للتاريخ فى السوربون . ألف «مقدمة لتاريخ السلم» و « تاريخ
فرنسا» و «مذكرات لوتر» و «جدور القانون الفرنسى» . و «التاريخ الرومانى»
و « تاريخ الثورة الفرنسية » .

(٢) لويس بلانك (١٨١١ - ١٨٨٢) - من كتاب فرنسا المشهورين ومؤرخيها . كتب تاريخ
الثورة الفرنسية وعرف بنظرياته الاشتراكية ومنها أن المناقشة أساس الشرور فى
الصناعة .

(٣) أولارد من مؤرخى فرنسا الحديثين .

(٤) مقتبسة من اللورد اكون - المصدر نفسه - الملحق .

(العرب)

مشتبكين في الحرب التي شنتها فضيلة روبسبير على الادعاء والنفاق ،
تماما كما يذكر الشعب الفرنسى اليوم ، تمام الذكرى ، الدسائس الدنيئة
التي حاكها أولئك الذين حكموه ذات يوم ، حتى ان تجاوبه مع كل هزيمة
في حرب أو سلام لا يخرج حتى اليوم عن قوله ... « اقمم خدعوننا » ،
ذاكرا تلك السلسلة الطويلة من الخدع التي تعرض لها .

لكن حصيلة هذه التجارب لم تظل وقفا على التاريخ القومى للشعب
الفرنسى وحده . وربما لانحتاج الى اكثر من مجرد التذکر بأن كتابة
تاريخ الثورة الامريكية ، ظلت حتى عهد قريب للغاية واقعة تحت تأثير
كتاب « التفسير الاقتصادى لدستور الولايات المتحدة » الذى أصدره
شارلز بيرد Charles beard (١) فى عام ١٩١٣ ، وظلت متأثرة
بالرغبة فى كشف القناع عن « الآباء المؤسسين » والبحث عن الدوافع
البعيدة لوضعهم الدستور .

وقد تزايدت أهمية هذه المحاولة ، نتيجة تفاهة عدد الحقائق التي
تدعم الاستنتاجات السابقة . (٢) وكانت القضية موضوع « تاريخ
صاف للأخطار » ، وكان علماء أمريكا ومثقفوها قد أحسوا عندما انطلقت
من عزلتها فى مستهل هذا القرن ، بالحاجة الى أن يعيدوا بأقلامهم كتابة
ما خطته البلاد الاخرى بدماء ابنائها .

وكانت الحرب على الادعاء والنفاق ، هى التي أحالت ديكتاتورية
روبسبير الى عهد من الارهاب ، وكانت الظاهرة البارزة لهذا التحول هى
عمليات التطهير الذاتية التي قام بها الحكام . ويجب ألا نخلط بين الارهاب
الذى شنه أعداء الفساد وبين الخوف الاعظم الذى نجم عن ثورة الشعب ابتداء
بسقوط الباستيل وزحف النسوة على فرساي ، وانتهاء بمذابح
سبتمبر بعد ثلاث سنوات . ولا يمكن اعتبار حكم الارهاب ، والخوف
الذى خلفته ثورة الجماهير لدى الطبقات الحاكمة شيئا واحدا . ولا يمكن

(١) شارلز بيرد (ولد عام ١٨٧٤ - وتوفي فى خمسينات هذا القرن) - مؤرخ امريكى . درس
فى عدة جامعات أمريكية وفي اوكسفورد . درس السياسة فى جامعة كولومبيا . من
أشهر مؤلفاته « مقدمات للمؤرخين الانجليز » و « حكومة أمريكا وسياستها » و
« التفسير الاقتصادى للدستور » و « تاريخ أمريكا المعاصر » و « تاريخ الشعب
الامريكى » . (العرب)

(٢) أثبت براون مؤخرا فى كتابه « شارل بيرد والدستور » الذى أصدرته جامعة برستون
عام ١٩٥٦ وكتاب « نحن الشعب » لفورست مكدونالد الذى طبع فى شيكاغو عام
١٩٥٨ ، افتقار نظريات بيرد التاريخية الى الادلة المادية .

ايقاع اللوم فى الارهاب على الديكتاتورية الثورية وحدها ، على أية حال
لان هذه الديكتاتورية كانت اجراء طارئا فرضته الظروف على بلاد كانت
تخوض الحرب مع جاراتها بصورة عملية .

ولم يكن الارهاب كوسيلة اجرائية ، تستخدم عن وعى وتصميم
لدفع العجلة الثورية وحركتها والغذ من سرعتها ، معروفا قبل الثورة
الروسية .

وربما لا يكون ثمة شك فى ان عمليات التطهير فى عهد ستالين ،
كانت تسير على النمط نفسه وتبرر على الأسس المستقاة من الأحداث
التي قررت سير الثورة الفرنسية .

ويبدو أن قادة ثورة اكتوبر ، قد تبينوا ان الثورة لا يمكن ان تتم
دون عمليات تطهير داخلية فى الحزب الذى وصل الى الحكم . وكانت اللغة
التي استخدمها ثوار اكتوبر فى تبرير العملية هى اللغة التي استخدمها
ثوار باريس ، وكانت تركز دائما على اكتشاف النيات الخبيثة ، والحسر
عن الأفتنة الزائفة ، وظهور الازدواجية والكذب .

ومع ذلك فهناك فارق ملحوظ بين الثورتين : فقد كان ارهاب ثورة
القرن الثامن عشر ، ساذجا فى أهدافه ، واذا كان قد اتسع وتجاوز
الحدود ، فلأن عملية تصيد الأذعياء والزائفين تكون دائما بطبيعتها
متجاوزة لكل حد ، أما عمليات التطهير فى الحزب البلشفي فكانت ناتجة
قبل وصول الحزب الى الحكم عن التباينات المذهبية ، وبذلك بدا الترابط
بين المذهبية والارهاب منذ البداية .

أما بعد وصول الحزب الى الحكم ، فان عمليات التطهير اتخذت شكلا
منظما ، حتى منذ أيام لينين ، للحد من اساءات التصرف والعجز فى الفئات
النيروقرافية الحاكمة . وبالرغم من الفرق بين هذين الطرازين من التطهير
فانهما كانا يشتركان فى شئ واحد ، فهما متأثران بتوجيه مفهوم
الحمية التاريخية ، الذى تقرر الحركة والحركة المضادة ، والثورة ، والثورة
المضادة سيره ، بحيث كان لابد من الكشف عن بعض « الجرائم » الموجهة
ضد الثورة ، حتى لو لم يعثر على القائمين بها ومرتكبيها .

وكان مفهوم « الأعداء الموضوعيين » الذى طبق كثيرا فى عمليات
التطهير فى الثورة الشيوعية ، مفقودا فى الثورة الفرنسية التي لم تعرف
كذلك مفهوم الحمية أو الضرورة التاريخية ، وهو مفهوم لم ينبع من

تجارب وأفكار الذين صنعوا الثورة ، بقدر ما نبع من جهود أولئك الذين رغبوا في فهم سلسلة الأحداث التي راقبوا مناظرها من بعيد وفي التفاهم معها .

وليس ثمة من ينكر على «ارهاب الفضيلة» - الذى شنه روبسبير - فظاعته ، لكنه ظل موجها ضد عدو خفى ورذيلة خفية . فهو لا يوجه الى الشعب الذى ظل بريئا حتى من وجهة نظر الحاكم الثورى ، فالقضية هناك لا تعدو حسر النقاب عن خائن متنكر ، لا الباس نقاب الخيانة لفئة معينة ، لخلق التجسيد اللازم في التمثيل الدرامى للحركة الجدلية (١) .

وقد يبدو من الغريب أن تتجه الكراهية أكثر ما تتجه الى رذيلة الادعاء والنفاق . مع أنها تعد ثانوية اذا ما قورنت بغيرها من الرذائل التى لم تتعرض فى مجموعها ، لحملة من الكراهية تعارض ما تعرض له الادعاء المنافق . اذن ألا يكون هذا هو الادعاء المنافق الذى يصطنع اطراء الفضيلة بأنها الرذيلة التى تهدم الرذائل ، أو تحول بينها وبين الظهور على الاقل مرغمة اياها على الاختفاء خجلا؟ ولم تصيح الرذيلة التى ترغم الرذائل على التستر ، ام الكبائر ؟ ترى هل هذا الادعاء المنافق مرعبا الى هذا الحد تمشيا منا مع ملفيل فى تساؤله عن الحسد ؟ .

ولا ريب فى ان الردود على هذه الاسئلة ، تقوم من الناحية النظرية ضمن اطار احدى المعضلات الميتافيزيقية (الغيبية) القديمة التى نعرفها وهى معضلة العلاقة بين المظهر والمخبر ، أو الحقيقة والتظاهر ، تلك المعضلة التى ظهرت مغايزها والغازها فى المجال السياسى منذ القديم ، وحملت الناس على التفكير منذ أيام سقراط حتى ايام مكيا فى . ويمكن ايضا جوهر هذه المعضلة بايجاز ، ولتحقيق هدفنا ، باستعادة موقفين متعارضين تعارضا عموديا ، كثيرا ما تربطهما بهذين المفكرين .

تقول أساطير الفكر اليونانى : ان سقراط ، ابتداء فى تفكيره من اعتقاد لا يطرأ عليه الشك فى حقيقة المظهر ، ثم راح يقول لطلابه : « كونوا كما تريدون أن تظهروا أمام الآخرين » ، وهو يعنى بهذا أن يقول : « اظهروا أمام أنفسكم كما تريدون أن يراكم الآخرون » .

(١) أعتقد أن المؤلفه تتجاوز هنا حدود الموضوعية فى رغبتها الواضحة فى الحملة على الثورة الشيوعية ، فهى تورد مجرد أحكام عامة ، ولا تحاول اقامة الدليل على صح هذه الاحكام ، يذكر البراهين أو الاسانيد التى تستند اليها فى اصدار هذه الاحكام العامة . ومن هنا ينعدم وجود أى وزن لهذه الاحكام .

(العرب)

أما مكيافلى فقد اتخذ وجهة نظر معاكسة مستمدة من تقاليد الفكر المسيحي ، إذ تحدث عن وجود كائن متفوق أعظم وراء عالم المظاهرة ، وخلفه حقيقة مسلم بها ثم راح يقول :

« اظهروا كما تريدون أن تكونوا » ، وهو يعنى بهذا أن يقول « ليس المهم ما أنتم عليه ، بالنسبة الى العالم أو الى السياسة . إذ المهم فيهما هو المظهر لا المخبر الحقيقي ، وإذا كان فى استطاعتك أن تظهر أمام الآخرين كما تريد ان تكون ، فهذا هو كل ما يطلب فى هذا العالم ، وأمام قضاته » .

وتبدو لنا نصيحته وكأنها دعوة الى الادعاء المنافق والمصطنع ، وهو ما شن عليه رويسبير حربيه التي لاهوادة فيها ، وان لم تؤت ثمرة أو أكلا ، فلقد كان رويسبير من العصرية بمكان دفعه الى تقصى الحقيقة ، وان لم يؤمن كما آمن بعض حواريه المتأخرين أن فى وسعه صنعها . ولم يعد يؤمن كما آمن مكيافلى بأن الحقيقة تظهر من نفسها فى هذا العالم ، أو العالم الذى يليه . وإذا لم يكن ثمة ايمان بالقدرة التشفية للحقيقة ، فان الكذب وخداع النفس يبدلان طبيعتهما مهما كان شكلهما . والجدير بالذكر أنهما لم يكونا يعدان من الجرائم فى العهود الغابرة ، الا اذا انطويا على الخداع المتعمد ، وتقديم شهادة الزور .

ولم يكن سقراط ومكيافلى متضايقين من الناحية السياسية من الكذب المجرد ، وانما كان ضيقهما من مشكلة الجريمة الخفية ، أى من احتمال وجود عمل اجرامى لا يشهده انسان ويظل خفيا على عيون الناس جميعا ، الا على عينى القائم به ، ونحن نرى فى حوارات سقراط الاولى ، التى نقلها أفلاطون ، هذا الموضوع يتكرر المرة تلو المرة ، ونرى ، ان سقراط يضيف اليه ، فى كل مرة ، وبمنتهى الدقة ، أن المشكلة تقوم فى عمل « مجهول الى الناس والآلهة » وتعد هذه الاضافة فى منتهى الدقة ، إذ أن القضية على نحوها هذا لم تعد تؤلف مشكلة لمكيافلى ، الذى تفترض تعاليمه الأخلاقية المزعومة وجود اله يعرف الجميع ، ويحكم من ثم على كل انسان ، لكنها على النقيض من ذلك ، كانت تؤلف مشكلة حقيقية لسقراط ، إذ يتساءل : هل يمكن لأى شىء لا يظهر الا لصاحبه أن يكون موجودا ؟ وتضمن الحل الذى توصل اليه سقراط ، اكتشافا فى منتهى الغرابة ، وهو أن الفاعل والناظر ، الذى يشترط أن يرى الفعل ليكون واقعا - الا أن الاخير هو الذى يحكم على المظهر - كثيرا ما يكونان فى شخص واحد . ولم يكن التوحيد أو التفردية هو الذى يؤلف كيان هذا الشخص على النقيض من كيان الفرد العصري ، وانما يؤلفه التراوح المستمر جيئة

وذهابا لشخصين في شخص واحد . وقد وجدت هذه الحركة المتراوحة
اسمى اشكالها ، وانقى وجودها ، في الحوار الفكري الثنائي الذي لم يجعله
سقراط معادلا للعمليات المنطقية الأخرى كالاستنتاج والاستنباط
والاستدلال ، التي لا يتطلب فيها وجود أكثر من « فاعل » واحد ، وانما
جعله معادلا لذلك الطراز من الحديث الذي يدور بين الانسان وذاته والذي
يسمى بالمناجاة .

وكل ما يعيننا هنا هو أن « العامل » السقراطي ، كان يحمل نتيجة
قدرته على التفكير في ذاته شاهدا لا يستطيع النجاة منه ، فهو يستمع اليه
اني يذهب ومهما عمل ، وهو يجعل من نفسه كأي جمهور آخر من جماهير
النظارة ، وبصورة آلية رتيبة ، محكمة قضاء ، تصدر احكامها ، وهي
المحكمة التي ألف الناس في العصور اللاحقة تسميتها بالضمير . وهكذا
كان حل سقراط لمشكلة الجريمة الخفية ، أن ليس ثمة فرق بين مايفعله
الناس وبين مايمكن أن يظل « خافيا على الناس والآلهة » .

وعلينا قبل الايغال كثيرا في هذا البحث ، أن نلاحظ أنه ليس هناك
في الاطار السقراطي للتفكير ، أى احتمال في ان يصبح الانسان واعيا
لظاهرة الادعاء النفاقي المصطنع . فلقد كانت المدنية الاغريقية ، بل
الملكوت السياسي كله ، مجالا مظهريا من صنع الانسان تتكشف فيه
الأفعال والأقوال أمام الجميع الذين يشهدون بواقعها ويحكمون على
قيمتها . ويكون الخداع والكذب ، والغش في مثل هذه المجالات ، أمورا
ممكنة . . . وكأن الناس يخلقون بدلا من « الظهور » وتكشف أنفسهم ، رؤى
وخيالات وأطيافا يمدعون بها الآخرين . وتصبح هذه الرؤى التي
يصطنعونها حجابا تخفي الظواهر الحقيقية ، أو المظاهر الفعلية ، تماما كما
يحجب السراب النظرى الشيء عن الرؤية ، مانعا اياه من الظهور ، لكن
الادعاء الثقافي ليس خداعا ، والازدواجية في الداعي المنافق ، هي غير
الازدواجية في الكاذب أو المخادع ، والدعى المنافق أو المرائي ، كما تعنى
الكلمة في أصلها الاغريقي اذا كانت تعنى « الممثل المسرحى » ، يمثل فى
ادعائه الفضيلة دورا ، لا يختلف عن دور الممثل فى المسرحية ، الذى
يتحتم عليه أن يذوب فى الشخصية التى يؤدي دورها ، متصنعا الظهور
فى مظهرها ، وليس ثمة من « نفس ثانية » ، يمكنه أن يظهر امامها بمظهره
الصحيح ، طالما أنه مازال يؤدي دوره فى التمثيل ، ولهذا فان ازدواجيته
ترتد على نفسه ، وبهذا يصبح هو بدوره ضحية لحديعته كالأخرين الذين
يفدون ضحايا لها .

وفى وسع الانسان اذا ما تحدث على الصعيد النفسى أن يقول : أن

الدعى المرائى انسان طموح بل ومغرق فى الطموح ، فهو لا يريد الظهور فقط بمظهر الفضيلة أمام الآخرين ، وانما يريد اقناع نفسه بذلك أيضا . وهو يزيل على الأساس نفسه من العالم الذى ملأه ، بالخيالات والطيوف الكاذبة ، اللباب الوحيد للكيان الذى يمكن أن تنشأ عنه المظاهر الصادقة ثانية ، وأعنى به ذاته السليمة . اذ بالرغم من عجز أى انسان حى ، بوصفه « عاملا » عن ألا يدعى خلوه من الفساد فحسب ، بل وعدم صلاحه للفساد ايضا ، فان هذا لاينطبق على تلك الذات الثانية المراقبة والمشاهدة والتي يجب ألا تظهر أمامها دوافعنا أو خفايا قلوبنا فحسب ، بل على الأقل ، كل له ونفعله .

وقد نصدق أو نكذب كشهود لا على نياتنا بل على سلوكنا . وليست جريمة الدعى المرائى ، الا فى شهادته الزائفة على نفسه ، ولعل ما يحملنا على تصديق الافتراض القائل بان الادعاء المرائى ، هو شر الشرور أو رذيلة الرذائل ، هو ان الاستقامة ، يمكن أن توجد تحت ستار جميع الرذائل ، الا هذه الرذيلة وحدها . والجريمة وحدها والمجرم وحده ، هما اللذان يواجهاننا فى الواقع بما فى الشر المتطرف من تعقيد ، ولكن الدعى المرائى هو وحده الانسان المتعفن فى لبابه وجوهرة .

وفى وسعنا الآن أن نفهم لماذا لا تكون لنصيحة مكيا فى « بأن يظهر الانسان كما يجب أن يكون » أية علاقة بمشكلة الادعاء المرائى ؟ فلقد عرف مكيا فى الفساد تمام المعرفة ولا سيما فساد الكنيسة ، التى نسب اليها فساد الشعب فى ايطاليا . ولكن هذا الفساد الذى عرفه ، انما ظهر له فى الدور الذى تمثله فى الشئون العلمانية الدنيوية ، أى فى ملكوت المظاهر ، التى تختلف قواعدها تمام الاختلاف عن تعاليم الكنيسة . فالصورة الحقيقية منفصلة عند مكيا فى عن الصورة الظاهرية ، وان كان هذا الانفصال ليس فى شكل صورة « الاثنين فى واحد » التى عبر بها سقراط عن الضمير والوعى ، وانما على صعيد أن الصورة الحقيقية يمكن ان تظهر فى وجودها الفعلى أمام الله .

أما اذا أرادت أن تظهر أمام الناس فى مجال المظاهر الدنيوية . فانها تفسد بذلك وجودها . واذا ما ظهرت هذه الصورة فى هذا العالم متكرة بلبوس الفضيلة ، فان صاحبها لا يكون دعيا مرائيا ، كما أنه لا يفسد العالم ، وذلك لأن استقامته ، تظل سليمة ، أمام العين الساهرة لئلا المائل فى كل مكان ، على حين لا يكون للفضائل التى يعرضها أى معنى فى الاختفاء ، وانما معناها فى ظهورها أمام الناس . ومهما كان

الحكم الذى يصدره الله عليه ، فان فضائله ، لا بد وأن يحس بها العالم ، على حين تظل رذائله خفية على العيون ولاسيما أنه قد تعمد اخفاءها ، لا بدافع الرغبة فى تظاهر الفضيلة ، بل بدافع الشعور بأنها غير جديرة بالظهور .

فالادعاء المرائى ، هو الرذيلة ، التى يظهر الفساد عن طريقها . وقد اقلت ازدواجيتها الكامنة والفطرية ، عن طريق التآلق بشيء لا وجود له ، أضواءها الخادعة نة على المجتمع الفرنسى ، منذ الوقت الذى قرر فيه ملوك فرنسا أن يجمعوا حولهم نبلاء المملكة فى البلاط ، لشغلهم واكمهم وافسادهم ، بمظاهر كاملة من الحماقات والدسائس ، والغرور والاذلال وقلة الاحتشام .

ومهما أردنا أن نعرف عن هذه الجذور فى المجتمع الحديث ، وفى مجتمع الطبقات العالية فى القرن الثامن عشر ، ومجتمع المهبذين فى القرن التاسع عشر ، وأخيرا مجتمع الجماهير فى قرننا الحالى ، فاننا نستطيع أن نقرأه بأسهاب وتفصيل فى تاريخ اللورد اکتون Lord Acton (١) عن البلاط الفرنسى وعن « جلال الادعاء المرائى » فيه ، وكذلك فى مذكرات سان سيمون التى روت كل شيء بأمانة وصدق .

أما الحكمة الجوهرية و « الازلية » لهذا الطراز من الاقبال على الدنيا ، فقد عاشت فى حكم لاروشيفو كو La Roche-foucauld (٢) التى ظلت حتى هذا اليوم فريدة فى نوعها . فالاعتراف بالجميل فيها ، لم يكن يعدو حدود الديون التجارية العادية كما أن الوعود كانت « تعطى وتضان ضمن حدود خشية الناس من النكت بها » (٣) على حين كانت كل قصة لاتخلو من الدسيسة وكل هدف لا يعدو أن يكون « مؤامرة » . ولا ريب فى أن روبسبير كان يعرف مايتحدث عنه ، عندما أشار الى « الرذائل المحاطة بالثروات » ، أو عندما هتف بأسلوب المتعصبين الفرنسيين القدامى

(١) اللورد جون اکتون (١٨٢٤ - ١٩٠٢) - مؤرخ انجليزى . ولد فى نابولى . ودرس على ايدى عدد من الاساتذة . أصبح أستاذًا للتاريخ فى جامعة كمبردج . من أشهر

كتبه «محاضرات فى دراسة التاريخ» ، و «تاريخ الحربة فى العصور القديمة» .

(٢) فرانسوا لاروشيفوكو (١٦١٣ - ١٦٨٠) - من أشهر كتابالمذكرات فى فرنسا . انضم الى الجيش فى صباه ، اشترك فى الدسائس ضد الكردينال ريشليو ووزير الملك لويس الثالث عشر وفى مؤامرات حزب وند . جرح اثناء حصار باريس . أشهر كتبه «الحكم» و «المذكرات» و «الرسائل» يعد من خيرة ادباء فرنسا .

(٣) هذه العبارات مقتبسة من حكم لاروشيفوكو . ترجمها الى الانجليزى لويس كرويتبرجر

(المعرب)

نيويورك ١٩٥٩ .

الذين تحدثوا عن عادات المجتمع وأخلاقه والذين ألفنا تسميتهم بالأخلاقين
قائلا : « ان الدسياسة هي ملكة العالم » .

وكلنا يذكر ولا شك أن عهد الارهاب تلا الفترة التي وقعت فيها
جميع التطورات السياسية تحت تأثير مؤامرات لويس السادس عشر
السيء الحظ ودسائسه . ولم يكن عنف الارهاب الى حد كبير على الاقل ،
الا رد الفعل على سلسلة من الايمان الكاذبة والعهود المنكوبة ، والوعود
المنهارة التي كانت المعادلة السياسية الكاملة للدسائس المألوفة في مجتمع
البلاط ، باستثناء أن تلك الاخلاق الفاسدة عن عمد وتصميم ، ظلت بعيدة
في عهد لويس الرابع عشر عن الاسلوب الذي يدير به شئون الدولة ،
ولكنها وصلت الآن ، وفي عهد لويس السادس عشر الى الملك نفسه . ولم
تعد الايمان والوعود الآن ، الا ستائر جبانة وغريبة ، يحاول أصحابها أن
يغطوا بها الحقيقة أو يكسبوا الوقت ، عاملين في الوقت نفسه على حبك
الدسائس التي لا ترمى الا الى النكث بهذه الوعود ، والرجوع عن تلك
الايمان .

وبالرغم من أن الملك ، كان لا يعد الا نتيجة خوفه ، ولا يرجع عن
عهده الا ثمرة أملة ، فان الانسان لا يستطيع الا أن يطرب لما في هذا
المثل الذي ضربه لاروشيفوكو من تناقض واضح . ويعود الرأي السائد
بأن اكثر طرائق العمل السياسي نجاحا ، هي الدسياسة والغش والائتمار
هذا اذا لم يكن العنف الصريح ، الى تلك التجارب التي تحدثنا عنها ، ولذا
فليس من قبيل المصادفات ، ان نجد هذا الطراز من السياسات الواقعية
منتشرا اليوم ، وبصورة رئيسية ، بين أولئك الذين وصلوا الى الحكم
بالطريق الثوري (١) . ففي المجتمعات التي تسمح للناحية الاجتماعية
فيها بالنمو والانتشار وابتلاع الملكوت السياسي ، فرضت هذه الناحية
أخلاقها ومعاييرها ممثلة في دسائس الطبقات العالية وخداعها ، ورد
الطبقات الدنيا عليها بالعنف والقسوة .

وكانت الحرب على الادعاء المرائي حربا على المجتمع الذي عرفه
القرن الثامن عشر . وكان هذا يعني قبل كل شيء الحرب على بلاط
فرساي الذي كان يمثل مركز المجتمع الفرنسي . واذا ما نظرنا الى هذا

(١) تحاول المؤلفة هنا أن تشوه صورة الثورة الاصلية ، على اساس الافتراض بأن جميع
الثورات الاجتماعية لابد وان تكون عنيفة أو دموية . لكن التجارب الثورية ، كتجربتنا
العربية هنا اثبتت خطأ هذه النظرية ، وأن في مكنة الثورة أن تكون بيضاء ، وبعيدة
عن العنف والدم .
(المغرب)

المجتمع من الخارج ، ومن زاوية الشقاء والفقر ، فان الصورة التي تبدو امامنا تحمل طابع القسوة الخالية من كل رحمة .

أما اذا نظرنا اليه من الداخل ، وحكمنا عليه على ضوء معاييره نفسه ، فقد تبين لنا أنه كان مسرحا للفساد والادعاء المرائي . ولاريب في أن القول بأن حياة الفقراء الشقية كانت تواجه بحياة الاثرياء المتعفنة في منتهى الاهمية ، اذا أردنا فهم ما عناء روسو وروبسبيرر عندما أكدا : أن الناس طيبون « بالطبيعة » ، وأنهم يقدون متعفين بفعل المجتمع ، وأن أفراد الطبقة الدنيا ، لا بد وأن يكونوا « طيبين وعادلين » مجرد انهم ليسوا من المجتمع . واذا مانظرنا الى المجتمع من هذه الزاوية تبدو لنا الثورة وكأنها انفجار في اللباب الداخلى غير الفاسد ، وغير القابل للفساد ، عبر قشرة خارجية من الانحلال ، والتداعي العفن .

وعلى هذا الصعيد يكون المجاز الشائع والمعروف الذى يشبهه عنف الارهاب الثورى ، بآلام المخاض الذى يرافق نهاية كيان قديم وبداية كيان جديد طالع الى الحياة ، صحيحا ، وذا معنى سليم وقوى . لكن هذا المجاز لم يكن الاستعارة التي استخدمها رجال الثورة الفرنسية . وكان التشبيه الاثير لديهم أن الثورة تؤمن الفرصة لتمزيق ستار الادعاء الريائى عن وجه المجتمع الفرنسى ، والكشف عما فيه من تعفن ، وأخيرا تمزيق أوجه الفساد ، وهدمها ، وكشف ما وراءها من وجه نبيل غير فاسد ، هو وجه الشعب .

ولعل من الأمور البارزة ، أن الاستعارة العضوية ، قد أصبحت من بين التشبيهين المستعملين المؤلفين لوصف الثورات وتفسيرها ، المجاز الاثير لدى المؤرخين ولدى نظريى الثورات ، فقد كان ماركس مغرما جدا بالحديث عن « آلام مخاض الثورات » على حين كان الرجال الذين ينفذون الثورات ، يؤثرون استخلاص صورهم من لفة المسرح (١) . ولاريب في أن المعانى العميقة الكامنة في كثير من المجازات السياسية المشتقة من المسرح ، يمكن شرحها شرحا أفضل وأوفى ، عن طريق تاريخ كلمة « التشخيص » اللاتينية . وكانت تعنى في البداية

(١) أطلق جى طومسون ذات يوم على المؤتمر الوطنى في أثناء عهد الارهاب اسم «مجلس المثلىين المسرحيين السياسيين» . (الكتاب المشار اليه سابقا ص ٢٢٤) . ولا يشاء الى هذه الملاحظة على ضوء بلاغة الخطباء فحسب وانما على ضوء الاستعارات المسرحية ايضا .

القناع الذى ألف الممثلون القدامى وضعه على وجوههم فى أثناء التمثيل وكانت لهذا القناع كما هو واضح مهمتان ، أولاها : اخفاء وجه الممثل ، أو الاستعاضة عن وجهه ومحياه بوجه آخر ، ولكن بطريقة تجعل من الممكن بالنسبة الى الممثل أن يطلق صوته عبر القناع (١) . وكان هذا المعنى المزدوج للقناع الذى تعبر الأصوات منه ، هو الذى أدى الى تحول كلمة التشخيص الى مجاز ، والى انتقالها من تعبيرات المسرح ، الى التعابير القانونية . وكان الفرق بين الفرد العادى فى رومه وبين المواطن الرومانى ، أن للأخير « شاخصا » ، أو شخصية قانونية على حد تعبيرنا اليوم . وكان هذا يعنى ، وكان القانون قد حدد له الدور الذى كان يتوقع منه أن يؤديه على المسرح العام ، مع الاشتراط ، على أية حال ، أن يكون فى قدرته اسماع صوته .

والنقطة المهمة هى أن « الذات الطبيعية ليست التى تظهر أمام القانون . وإنما الذى يظهر هو الشخص صاحب الحق والواجب ، والذى يخلقه القانون » (٢) ولو لم تكن لهذا الرجل « شخصيته » ، فانه لا يعدو أن يكون انسانا عاديا بدون حقوق أو واجبات ، بل ربما يكون « رجلا طبيعيا » ، أى مجرد انسان أو رجل فى المعنى الأسمى للكلمة ، مشيرا الى فرد خارج نطاق القانون وخارج نطاق الهيئة السياسية للمواطنين ، وقد يكون عبدا ، ولكنه يكون ، على أية حال ، انسانا لا مكان له فى المجال السياسى .

وعندما نزعنا الثورة الفرنسية القناع عن دسائس البلاط ، وشرعت فى تمزيق القناع عن وجوه أبنائها ، كانت تهدف بالطبع الى نزع قناع الادعاء الرئائى . وكانت الكلمة الاغريقية ، من الناحية اللغوية ، تعنى فى أصلها ، كما فى استعمالها المجازى المتأخر ، ابراز الممثل نفسه ، لا قناعه الذى يرتديه . وكانت كلمة « الشاخص » ، على

(١) بالرغم من أن الاصل اللغوى لكلمة «التشخيص» مشتق من الاغريقية ، ومن لفظة تعنى «التنكر» ، فان الانسان ليميل الى الاعتقاد بأن الكلمة حملت لاسماع اللاتينيين أهمية خاصة ، اذ تعنى عبور الصوت من القناع . أما عند الرومان فكان هذا الصوت الذى يعبر القناع هو صوت الاسلاف لاصوت الممثل الحالى .

(٢) راجع المناقشة الرائعة لايرنست باركر فى مقدمة الترجمة الانجليزية لكتاب اوتوجيركى « القانون ونظرية المجتمع بين عامى ١٥٠٠ و ١٨٠٠ » طباعة كمبردج

النقيض من ذلك ، تعنى فى معناها المسرحى ، القناع الذى يثبت على وجه الممثل ، تلبية لمقتضيات الرواية وضرورتها ، ولهذا باتت تعنى من الناحية الاستعارية « الشخص » الذى يستطيع قانون البلاد الباسه للفرد أو الجماعة أو المؤسسة ، أو حتى « لهدف مشترك ومستمر » كما هو الوضع بالنسبة الى « الشخص » الذى يملك ممتلكات جامعة أو كسفورد أو كمبردج ، والذى يختلف عن مؤسسى أى منهما قضى نجه منذ أمد طويل أو الأحياء من ورثته (١) .

وتقوم الأهمية فى هذا التمييز وما فى المجاز من مطابقة ، فى أن خلع القناع عن « الشخص » ، أو حرمانه من شخصيته القانونية يخلف وراءه الانسان « الطبيعى » ، على حين لا يترك خلع القناع عن الدعى المراثى ، أى شئ وراء القناع ، لأن هذا الدعى هو الممثل نفسه ، من حيث انه لا يرتدى أى قناع . فهو يتظاهر بأنه يمثل « الدور » المفترض ، وعندما يشترك فى لعبة المجتمع ، فإنه لا يعتمد فى تمثيله على أى تمثيل مسرحى فعلى . ولا ريب فى أن ما يضى على الدعى ، صفة « الاستقبح » الممجوج ، هو انه لا يكتفى بادعاء الصديق فحسب ، وإنما يدعى الطبيعية ، وعدم الاصطناع أيضا . ولعل ما أضفى عليه صفة الخطورة خارج المجال الاجتماعى الذى يمثل ما فيه من فساد ، ويعمل فى تنفيذه ، هو أنه يستطيع غريزيا ، أن يرتدى أى « قناع » على المسرح السياسى ، ويستطيع أن يلعب أى دور بين شخصياته المسرحية ، ولكنه لا يستعمل هذا القناع كما تتطلب قواعد اللعبة السياسية ، كأداة لعكس الحقيقة ونشرها ، بل كأداة لضمان الخديعة والغش .

لكن رجال الثورة الفرنسية لم يكونوا يحملون أى مفهوم عن هذا «الشخص» ولا يجلون الشخصية القانونية التى يقرها الجهاز السياسى ويضمنها . وعندما وضع نظام الغاقة الجماهيرية نفسه معترضا طريق الثورة الفرنسية ، التى كانت قد بدأت كانتفاضة سياسية مجردة تقوم بها الطبقة الثالثة ، وهى العامة ، مطالبة بالدخول فى المكون السياسى بل وبالتحكم فيه ، لم يكن رجال الثورة معنيين بتحرير المواطنين ، أو بالمساواة على أساس أن من حق كل انسان أن يكون مساويا للآخرين فى الحصول على شخصيته القانونية ، وفى حمايتها

(١) المصدر السابق نفسه ص ٧٤ .

له ، بل وفي العمل في الوقت نفسه حرفيا عن طريقها . وقد اعتقدوا أنهم قد حرروا الطبيعة نفسها ، وحرروا الانسان الطبيعي عند الجميع واعطوه « حقوق الانسان » التي هي من حق كل فرد ، لا نتيجة انتمائه الى جهاز سياسي بل نتيجة وجوده كإنسان . وقد قاموا بعبارة أخرى ، ودون ان يعرفوا عن طريق مطاردتهم للأدعياء المرائين ، ورجبتهم في رفع الأقنعة عن المجتمع ، بتمزيق قناع « الشاخص » أيضا ، حتى ان حكم الارهاب بات يؤلف في النهاية ، المناقض الصحيح للتحرر الصادق والمساواة الصادقة . وكان كل ما خلفه من مساواة ناجما عن أنه ساوى بين الناس ، عن طريق انتزاع الأقنعة الواقية للشخصية القانونية منهم .

وتعد تعقيدات حقوق الانسان متعددة الجوانب ولا ريب في ان قول بيرك (Burk) (١) المشهور عنها لا يعد منسوخا باطلا ولا « رجعيا » . ويختلف اعلان حقوق الانسان الفرنسي عن النموذج الممثل في القانون الامريكي للحقوق ، الذي صيغ على غراره ، في أن القصد منه قبل كل شيء ، كان نشر الحقوق الايجابية الفطرية في طبيعة الانسان بعد تمييزها عن وضعه السياسي ، ويكون بذلك قد حاول الهبوط بالسياسة الى مستوى الطبيعة . وكان المقصود من القانون الامريكي على النقيض من ذلك ، اقامة رقابات كابحة دائمة على كل سلطان سياسي ، ولذا فقد افترض وجود جهاز سياسي ، كما افترض قيام السلطان السياسي باداء مهماته .

أما الاعلان الفرنسي لحقوق الانسان على النحو الذي فهمته الثورة ، فكان يعنى اقامة مصدر لكل سلطان سياسي ، وهذا يعنى الا يقيم أجهزة الرقابة بل أسس الجهاز السياسي كله . وكان المفروض في الجهاز الجديد ، أن يركز الى حقوق الانسان على اعتبار ان الانسان لا يمثل شيئا سوى المخلوق الطبيعي ، أى على حقه في أن يأكل ويلبس ويتناسل أو بعبارة أخرى على حقه في ضروريات الحياة . ولم تكن هذه الحقوق تفهم على أنها فطرية سبقت نشوء السياسة . وليس من حق أية حكومة أو سلطة سياسية أن تمسها أو أن تنتهكها ، وانما فهمت على أنها المفهوم بل انفاية النهائية للحكم والسلطان . وكان العهد البائد الذي سبق الثورة في فرنسا ، يقف متهما في أنه حرم رعاياه هذه الحقوق الطبيعية في الحياة ، لا حقوقها في الحرية ، والمواطنة .

(١) ادmond بيرك (١٧٢٩ - ١٧٩٧) - راجع الهامش السابق .

وعندما ظهر « التمسون » فى شوارع باريس ، بدأ الوضع وكان انسان روسو « الطبيعى » ، بكل « حاجاته الفعلية » فى « حالاته الفطرية » قد تبلور وتجسد ، وكان الثورة لم تكن شيئا سوى « التجربة التى كان لا بد من القيام بها لاكتشافه » (١) . فالشعب الذى ظهر الآن واضحا للعيان ، لم يكن قابعا وراء أى قناع ، اذ أنه كان خارج الجهاز السياسى كما كان خارج المجتمع . ولم يكن ثمة أى ادعاء ريبائى يشوه وجه هذا الشعب ! أو يبعده عن طبيعته ، كما لم تكن لديه أية شخصية قانونية تتولى حمايته . وكانت النواحي الاجتماعية والسياسية تبدو من هذه الوجهة أشياء « مصنعة » ، أو مبتكرات زائفة لاختفاء « الفطريين من الناس » اما فى عرى مصالحهم الأنايية ، أو فى عرى شقائهم الذى لا يطاق .

وأخذت « الحاجات الفعلية » للانسان ، تقرر منذ تلك اللحظة سير الثورة مما ادى الى أن تصبح جميع المعاملات ، على حد تعبير اللورد اکتون الرائع ، التى تقرر مصير فرنسا ، بعيدة عن اسهام الجمعية التأسيسية فيها ، والى أن تنتقل السلطة « من هذه الجمعية الى شعب باريس المنظم والمنضبط والممثل بقيادة أولئك الذين يتولون قياد الجماهير » (٢) اذ عندما تبينت الجماهير ان الدستور لم يكن الترياق الشافى من الفقر ، انقلبت على الجمعية التأسيسية كما أنقلبت من قبل على بلاط لويس السادس عشر ، ولم ترفى مناقشات أعضائها أكثر من مسرحية تمثل خداع الذات والنفاق ، والنكت بالعهود بشكل يفوق دسائس الملك السابق ومؤامراته . ولم يبق من رجال الثورة ممن وصل الى الحكم ، الا أولئك الذين تولوا النطق باسم الجماهير ، والذين تخلوا عن تلك القوانين « المصنعة » التى وضعها الانسان ، والتى تمت الى نظام سياسى لم تتوطلد أقدامه بعد ، ليستعيضوا عنها بالقوانين « الطبيعية » التى تطيعها الجماهير ، ولينخضعوا للقوى التى تدفع هذه الجماهير وهى قوى الطبيعة نفسها ، أى قوى الضرورة الأولية أو الفطرية .

(١) مطارحات عن جدور اللانكافو - المقدمة .

(٢) لورد اکتون - المصدر نفسه الفصل التاسع .

وعندما انطلقت هذه القوى من عقالها . وعندما بات كل انسان مقتنعا ، بأن الحاجة والمصلحة العاريتين هما اللتان تخلوان من كل رياء وزيف ، تحول « التعسوف » الى « ساخطين » ، وذلك لان السخط هو الشكل الوحيد الذى يتحول فيه الشقاء الى عمل .

وهكذا عندما أزيل الفناع عن الرياء . وتكشف الألم ، ظهر السخط بدلا من الفضيلة ، وكان ممثلا فى شكلين ، السخط على الفساد المتكشف من ناحية ، والسخط على الشقاء من الناحية الأخرى . وكانت الدسائس التى حكمها رجال البلاط الفرنسى ، هى التى ألبت ملوك أوروبا على فرنسا . وكان الخوف والسخط لا السياسة ، هما اللذان أوحيا بالحرب التى وصفها بريك بقوله : « لو قدر لأى أمير أجنبى أن يدخل الى فرنسا ، فانه يرى ان عليه ان يدخلها ، وكأنه يقتحم بلدا يسيطر عليه القتلة . وهو يتجاهل أساليب الحرب المتحضرة (١) التى لا يستطيع الفرنسيون العاملون فى النظام الحالى توقعها » .

وقد يقول بعض الناس ان هذا التهديد بالارهاب فى الحروب التى تلت الثورة ، كان الموحى « باستخدام الارهاب كأداة للثورة نفسها » (٢) . فالشئ الثابت أن أولئك الذين أطلقوا على أنفسهم اسم « الساخطين » هم الذين ردوا على ذلك التهديد ، وأقسموا علنا بأن يثاروا وأن يكون الثأر المبدأ الموجه لأعمالهم . ولقد قال اليكزاندر روسيلان (٣) Rousselin وهو عضو عامل فى فئمة هيبيير Hebert (٤) ، ان الثأر هو المصدر الوحيد للحرية ، بل هو الالهة الوحيدة التى يجب على الانسان ان يتقرب اليها بالقرابين ! .

(١) انا لا افهم أن هناك حربا متحضرة ، وأخرى متوحشة : فالحرب حرب مهما اختلفت اساليبها وطرقها ، وهى نابعة عن انعكاسات غرائز الانسان الحيوانية . ومادام أن الحرب تبرر عملية قتل الانسان لآخيه الانسان، فان أساليب القتل واحدة فى حقيقتها وان اختلفت فى شكلها . ولعل الحرب الوحيدة التى لها ما يبررها ، هى حرب التحرر ، من الاستعمار وما يتبعه من ذل واستغلال لانها حرب دفاعية عن حقوق الانسان الاساسية والفطرية فى الحياة .

(٢) المصدر السابق نفسه الفصل ١٤ .

(٣) من أتباع هيبييرت فى عصر الثورة الفرنسية .

(٤) جاك ريتيه هيبيير - (١٧٥٧ - ١٧٩٤) ثورى فرنسى . أصبح من غلاة اليماقة . كان يعلن آراءه فى منشورات أسماها الفانوس السحرى . أصبح عضوا فى الكوميون وكان أحد الذين اشتركوا فى الحكم على ماري أنطوانيت بالاعدام . آمن بمباداة العقل . أعدمه روبسبير . (العرب)

وقد لا يكون هذا القول انعكاسا لصوت الشعب الحقيقي ، ولكنه على أية حال انعكاس فعل لأصوات أولئك الذين جعلهم روبسبير نفسه من الشعب .

ولا ريب في أن من استمع الى هذه الأصوات ، سواء أصوات « العظماء » الذين نزعت عن وجوههم أقنعة الرياء ، أو « صوت الطبيعة » ، للإنسان في فطرته على حد تعبير روسو ، ممثلا في جماهير باريس الغاضبة الساخطة ، لابد أنه قد وجد من العسير عليه أن يؤمن بطيبة الطبيعة الانسانية التي تكشف القناع عنها ، أو أن ينزه الشعب عن الخطأ .

وكان الصراع اللامتكافئ بين هذين الطرازين من السخط ، سخط الشقاء العارى نائرا على سخط الفساد الذى سقط عنه القناع ، هو الذى ولد « رد الفعل المستمر » للعنف المتدرج الذى تحدث عنه روبسبير . وقد جرف هذا الصراع « فى غضون بضع سنوات عمل قرون عدة » (١) فالغضب ليس العجز مجسدا فحسب ، وإنما هو الطريقة التى يعمل بها « العجز » فى المراحل الأخيرة من اليأس النهائى الشامل . ولم يكن « الساخطون » داخل قطاعات المجتمع الباريسى الشعبى أو خارجه ، الا أولئك الذين رفضوا احتمال مايعانونه من آلام مدة أخرى ، دون أن يكونوا قادرين على الخلاص منها ، أو تخفيف وطأتها . وقد برهنوا فى صراع التدمير على أنهم العنصر الأقوى . وذلك لأن سخطهم كان مرتبطا ارتباطا مباشرا بالأمم التى نبع منها . فالآلم الذى تمثل فضيلته وقوله فى الصبر والاحتمال ، يتفجر فى شكل سخط ، عندما يصبح الاحتمال مستحيلا . ولايحقق هذا السخط شيئا ، وإنما يحمل معه مافى الآلم الأصيل من قوة دافعة ، تتفوق فى قدرتها كقوة مخربة ، وفى مدة بقائها ، على الغضب التائر لحببة الأمل المجردة .

ومن الصحيح أن يقال : ان جماهير الشعب المتألمة ، خرجت الى الشوارع . دون تحريض أو أمر من أولئك الذين تولوا فيما بعد تنظيمها والنطق باسمها . ولكن الآلم الذى عرفته هذه الجماهير ، أحال الشقاء الى سخط ، وذلك عندما بدأ « الحماس المشفق » للشوريين الذين يقف روبسبير فى طليعتهم ، بتمجيد هذا الآلم ، مصورا هذا الشقاء المتكشف

(١) من خطاب روبسبير فى المؤتمر الوطنى فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٧٩٣ - مجموعة كتابات وخطب روبسبير . المجلد الثالث . ص ٢٣٦ .

على انه الضمانة المثلى بل الوحيدة للفضيلة ، مما جعل رجال الثورة يعملون ودون ادراك منهم على الغالب ، على تحرير أفراد الشعب لا كمواطنين بل كتعسعين ، واذا كانت القضية موضوع تحرير للجماهير المتألمة ، لا تحرير للشعب ، فان من المؤكد أن سير الثورة اعتمد على اطلاق القوى الكامنة فى الالم ، أى على اطلاق قوى الغضب المحموم . وبالرغم من ان الغضب من العجز ، هو الذى قضى فى النهاية على الثورة ، الا انه من الصحيح أن يقال . ان الالم اذا تحول الى غضب جارف ، يستطيع اطلاق قوى هائلة من عقابها ، وعندما تحولت الثورة من عملية بناء للحرية ، الى عملية تحرير للانسان من الالم ، حطمت أمامها حواجز الصبر والاحتمال ، وحررت بدلا منها ، القوى المدمرة للشقاء والبؤس .

ولقد اصبحت الحياة الانسانية منذ أقدم عصور التاريخ بلونة الفاقة ، وما زال الجنس البشرى يعمل فى ظل لعنتها فى جميع البلاد التى تقع خارج نطاق نصف الكرة الغربى (١) . ولم تستطع أية ثورة حتى الآن حل « المشكلة الاجتماعية » وتحرير الناس من حالة الفقر (٢) . ولكن جميع الثورات باستثناء ثورة المجر فى عام ١٩٥٦ (٣) . قد سارت على تقليد الثورة الفرنسية ، واستخدمت القوى الهائلة للشقاء والعدم

(١) اعتقد أن مثل هذا القول الذى يصدر عن المؤلفة فى شكل حقيقة عامة ، يخرج كثيرا من الموضوعية ، اندفاعا منها وراء تعصبا لوطنها الثانى فى أمريكا . فهى تؤكد أن الفقر يسود جميع أنحاء العالم باستثناء نصف الكرة الغربى . وهذا القول يخالف الحقيقة لثلاثة أسباب ، أولها أن ماقد يقال عن اختفاء الفقر فى الولايات المتحدة لا يقال عن بقية أجزاء القارة الأمريكية بشمالها وجنوبها ووسطها ، وثانيها أن الولايات المتحدة نفسها لاتخلو من الفقر ، وهذا ما اعترفت به صحف أمريكا نفسها وكان موضوع تحقيق طويل فى صحيفة النيوزويك الواسعة الانتشار قبل بضعة اشهر اما السبب الثالث ، فهو ان الدول التى تسير على النظام الاشتراكى تحارب الفقر وقد تمكنت دول كثيرة منها من الانتصار عليه على حين لاتزال الباقية تكافح لتحقيق النصر .

(٢) انكار لاموضوعى لحقيقة واضحة ، وهى أن الثورات الاجتماعية فى القرن العشرين قد تمكنت الى حد كبير من حل المشكلة الاجتماعية ، وتحرير الناس من الفقر . واذا كان بعضها لم يحقق النصر مائة فى المائة حتى الآن فانه حقق مرحلة كبيرة وأساسية فى طريق الانتصار على الفقر ، ولا بد أن يحقق النصر الكامل باندفاعاته الثورية فى الطريق الاشتراكى .

(٣) اعتقد أن تسمية ما وقع فى المجر فى عام ١٩٥٦ بالثورة ، انتقاص من قدر « الثورة » ومفهومها ، إذ أن ما وقع لا يبدو انتفاضة جماعة على نظام حاكم قائم نتيجة تضاربها مع مصالحها الأساسية .

(المغرب)

في نضالها ضد الظلم والظلم . وبالرغم من أن السجل الكامل للثورات الماضية يعرض بصورة لا يتطرق اليها الشك . أن كل محاولة لحل المشكلة الاجتماعية بالوسائل السياسية لابد وان تؤدي الى الارهاب ، وان هذا الارهاب هو الذى يودى بالثورات الى حتفها ، فان من المستحيل على المرء ان ينكر ان تجنب هذه الخطيئة القاتلة ، أمر مستحيل عندما تتحطم الثورة على صخرة الاوضاع التى يخلقها الفقر الجماهيرى . ولاريب فى أن الميل الطائى للسير فى الطريق الذى سارت فيه الثورة الفرنسية وعرضها لحتفها ، لم يكن نتيجة الحقيقة القائلة بأن التحرر من الحاجة يتقدم فى نظام الأولوية بسبب حتمية السرعة فيه ، على اقامة صرح الحرية فحسب ، بل ونتيجة الحقيقة الأخرى ، التى تفوق هذه فى اهميتها وخطرها وهى ان انتفاضة الفقراء على الاغنياء تحمل معها قوة اندفاع أكبر ومختلفة عن تلك التى تحملها ثورة المضطهدين على ظالمهم . وتكون هذه القوة الفاضبة من النوع الذى لا يقاوم ، لانها تعيش بل وتتغذى على حاجات الحياة العضوية نفسها .

وليس ثمة من شك ، فى ان النسوة وهن يزحفن على قصر فرساي « كن يمثلن دور الامهات اللائى يتضور أطفالهن جوعا فى بيوتهن القذرة ، ولهذا فقد أضفين على بعض الدوافع التى لا يشتركن فيها ولا يفهمنها ، مساعدة جوهرية لم يكن فى وسع أى شىء الوقوف امامها . (1) .

وعندما هتف سان جوست متأثرا بهذه التجارب ان « التعسفين هم سادة الارض كان فى وسعنا ان نحمل هذه الكلمات العظيمة التى تحمل طابع « النبوة » على معناها الحرفى . فقد بدأ الوضع فى الواقع وكان جميع قوى الارض قد تحالفت فى تواطؤ خير مع هذه الثورة ، التى كان العجز نهايتها ، وكان السخط مبدأها ، ولم تكن الحرية بل الحياة والسعادة هدفها الواعى .

وعندما أدى انهيار السلطة التقليدية الى زحف فقراء الارض ، مخلقين وراءهم غموض تعسهم ومندفعين الى الاسواق العسامة ، كان حنقهم من الطراز الطائى الذى لا يقاوم كحركة الكواكب ، وكانوا أشبه بالعاصفة المندفعة بقوتها البدائية غامرة العالم بأسره .

وكان توكفيل، فى فقرته المشهورة التى كتبها قبل عدة حقب من ظهور ماركس ، ودون معرفة بفلسفة هيغل فى التاريخ ، كما يبدو ، هو

(1) كتاب اكون - المصدر نفسه الفصل التاسع .

أول من تسائل عن السبب في «استهواء عقيدة الحاجة لاولئك الذين يكتبون التاريخ في العصور الديمقراطية» . وقال : انه يعتقد ان السبب يقوم فيما تتميز به مجتمعات المساواة من غموض واستجهاال ، بحيث « تضيع آثار العمل الفردي في الامم ، وبحيث يحمل الناس على الاعتقاد بأن هناك قوة متفوقة هي المتحكمة فيهم » .

وبالرغم مما في هذه النظرية من ايحاء باد ، فانها اذا ما درست درسا دقيقا وعميقا ، تدو مفتقرة الى الكثير . وقد يوضح افتقار الفرد الى الحول في مجتمع المساواة ، تجربة القوة المتفوقة التي تقرر مصيره ، ولكنه لا يستطيع ان يفسر عنصر الحركة الكامن في عقيدة الحاجة والذي بدونه تغدو العقيدة نفسها غير مجدية اطلاقا للمؤرخين ، فالحاجة المتحركة هي « السلسلة الهائلة الدقيقة الحلقات التي تطوق الجنس البشري وتشده بعضه الى بعض » ، ويمكن الرجوع بها تاريخيا الى بدء الخليقة وظهور العالم ، (١) ولكنها كانت مختلفة في مجال التجارب في الثورة الامريكية ومجتمع المساواة الامريكي .

وقد استقرا توكفيل هذا المجتمع الامريكي شيئا كان قد خبره في الثورة الفرنسية ، حيث كان روبسبير ، قد استبدل بأفعال الناس الحرة والمتعمدة ، تيارا غامضا من العنف لا يقاوم وان كان قد ظل على اعتقاده ، خلافا لتفسير هيجل للثورة الفرنسية ، بان هذا التيار الجامح يمكن ان يوجه بقوة الفضيلة الانسانية . ولكن الصورة التي تقوم وراء ايمان روبسبير ، باستحالة مقاومة العنف ، ووراء ايمان هيجل باستحالة مقاومة الحاجة أو الضرورة ، على اعتبار ان العنف والضرورة حافزان متحركان يجران معهما وفي نطاق حركتهما كل شيء وكل انسان ، كانت تمثل الرأى المألوف في شوارع باريس في عهد الثورة ، بل رأى الفقراء الذين تدفقوا على الشوارع في تيار جارف .

وكان عنصر استحالة المقاومة الذي نجده مرتبطا وثيق الارتباط بالمعنى الاصلى لكلمة « الثورة » ، متجسدا في هذا التيار الجارف للفقراء . وقد ازدادت هذه الاستحالة أيضا ، في استعمال الكلمة المجازي ، نظرا لارتباطها بالضرورة التي تعزوها دائما الى العمليات الطبيعية ، لا لأن العلوم الطبيعية قد دأبت على شرح هذه العمليات على صعيد القوانين الضرورية ، بل لأننا نجرب الضرورة الى الحد الذي نجد فيه انفسنا

(١) الديمقراطية في أمريكا - المجلد الثاني - الفصل العشرون .

كأجسام عضوية خاضعين لعمليات ضرورية لا تقاوم . ونجد جميع أنظمة الحكم جذورها ومصادرها المشروعة في رغبة الانسان في تحرير نفسه من ضرورات الحياة ، وقد تمكن الناس من تحقيق هذا التحرر عن طريق العنف وارغام الآخرين على احتمال أعباء الحياة عنهم . وكان هذا الاجراء هو جوهر الرق، وكان ظهور التقنية لا الأفكار السياسية العصرية هو الذى أدى الى رفض الحقيقة الرهيبة القديمة القائلة بأن العنف والتحكم فى الآخرين ، هو الذى يضمن الحرية للناس . وليس فى اقوالنا اليوم ما هو أكثر سخفاً ، ونسخاً ، من ان نحاول تحرير الجنس البشرى من الفاقة بالوسائل السياسية . اذ لا شىء أكثر بطلانا وخطرا من مثل هذا القول ، فالعنف الذى يحدث بين الناس المتحررين من الحاجة أو الضرورة ، يختلف ويكون أقل ارهاباً ، وان لم يكن أقل قسوة ، من العنف الفطرى الذى يثير به الانسان نفسه ضد الضرورة والذى وضع تمام الوضوح فى الاحداث السياسية والتاريخية المسجلة لأول مرة فى التاريخ الحديث . وكانت النتيجة ان الحاجة قد غزت الملكوت السياسى ، وهو الملكوت الوحيد الذى يستطيع الانسان ممارسة الحرية فيه .

وكانت جماهير الفقراء التى ألفت الأغلبية الطاغية للناس والتى أطلقت عليها الثورة الفرنسية اسم « التعسفين » لتحويلهم الى « ساخطين » ثم تتخلى عنهم وتسمح بعودتهم الى مرتبة « البؤساء » كما أسماهم القرن التاسع عشر ، يحملون معهم الحاجة ، التى ظلوا خاضعين لها طيلة المدة التى تعيها ذكرتهم ، ومعها العنف الذى ظل دائماً المتقلب على الحاجة والضرورة . وكانت الحاجة والعنف هما اللذين جعلنا منهم قوة لا تقاوم وسادة الأرض . .

البحث عن السعادة

الحاجة والعنف ، تعبيران متصلان . فالعنف بات ممجدا ، وله كل ما يبرره ، اذ أنه يعمل دفاعا عن الحاجة ، وهذه لم تعد بدورها ، ثور في محاولة فائقة من محاولات التحرر ، كما أنها لا تقبل التسليم بشيء من الورع والتقى . وانما تعبد - على النقيض من ذلك - عبادة صادقة ، كالقوة الملزمة كل الالزام ، اذ أنها على حد تعبير روسو : « ترغبم الناس على أن يكونوا أحرارا » . وكلنا يعرف أن هاتين الظاهرتين أصبحتا - بما يقوم بينهما من ترابط وتفاعل - الطابع الذى طبع الثورات الناجحة فى القرن التاسع عشر ، وقد غدتا الى حد كبير بالنسبة الى المثقفين وغير المثقفين ، سواء بسواء ، الحاصنين اللتين تبرزان فى الاحداث الثورية كلها .

وكلنا يعرف أيضا ، ومع الاسف أن الحرية ظلت مصنونة فى ذلك القرن فى البلاد التى لم تقع فيها أية ثورات ، بالرغم من ظلم القوى صاحبة السلطان فيها ، وان هناك مزيدا من الحريات المدنية فى البلاد التى فشلت فيها الثورات ، بالنسبة الى البلاد التى انتصرت فيها (١) .

وربما لا نصر على هذا الرأى هنا ، وان تحتّم علينا ، أن نعود اليه

(١) اعتقد ان المؤلفة ، وهى تقيم مفاهيمها عن الحرية ، على النظريات البورجوازية . لا الاشتراكية ، قد أساءت تقويم الثورات هنا بوجه عام ، حتى ولو ركزت فى هذه القواعد العامة التى أطلقتها على ثورات القرن التاسع عشر . وهى تضع نصب عينها ، كما يبدو لى ، الثورات وهى فى مراحلها الأولى ، التى تتطلب فيها حماية المكاسب الثورية ، وارساء قواعدها ، أمام اعدائها الاقوياء المستندين الى تقاليد طويلة من الاستغلال والسلطان الانتصادى - بعض الاجراءات العنيفة ، التى تحتّمها الضرورة التاريخية .

أما القول بأن البلاد التى تتميز بظلم حكامها ، تكون اكثر حرصا على الحريات فهراء لا يستحق التعليق ، ويكفى ان نقول : ان ما تعنيه هنا من حرية لا يعدو تلك المتاحة للطبقات المسيطرة بفضل سيطرتها الانتصادية !.

(العرب)

بعد قليل ، ولكن علينا قبل المضي في الحديث ، والاسترسال فيه ، ان نعود باهتمامنا الى أولئك الذين أطلق عليهم اسم رجال الثورات ، لتمييزهم عن الثوريين المحترفين اللاحقين ، وذلك لألقى بعض الأضواء على المبادئ ، التي لا بد أن تكون قد أوحى لهم بالادوار التي قدر لهم أن يؤديها ، وأعدتهم لها . فليس ثمة من ثورة ، مهما كانت الابواب التي فتحتها الجماهير الفقراء واسعة ، هي من خلقهم ، كما أنه ليس ثمة من ثورة ، مهما كانت النقمة ، والتآمر منتشرين في البلاد التي وقعت فيها ، ثمرة الفتنة أو الشغب المنطلق من الجماهير . وفي وسعنا أن نقول اذا تحدثنا حديثا عاما ، انه ليس ثمة من ثورة يمكن أن تقوم في البلاد التي يكون جهازها السياسى قويا متماسكا ، وهذا يعنى ، وفي ظل الظروف العصرية الراهنة أن الثورات لا تقوم في البلاد الموثوق بطاعة القوات المسلحة فيها للسلطات المدنية .

وتبدو الثورات ناجحة دائما في مراحلها الأولية ، ولعل السبب في ذلك هو ان الذين يصنعونها ، انما يتسلمون أولا السلطان في نظام أصابه التفسخ والانحلال ، ويمثلون بذلك النتائج لا الأسباب في انهيار السلطة السياسية .

ولكن علينا ألا نستنتج من هذا ان الثورات تقوم دائما في البلاد التي يصبح الحكم فيها عاجزا عن فرض سيطرته واحترامه اللذين يسيران جنبا الى جنب . فالتاريخ يشير على النقيض من ذلك ، الى ظاهرة في منتهى الغرابة ، وهي أن الأنظمة السياسية المنسوخة قد عمرت طويلا ، وأن تعميمها هذا كان واضحا في التاريخ السياسى الغربى ، الذى سبق الحرب الكونية الأولى . ولا يمكن للثورات أن تندلع وتنجح حتى في البلاد التي ضاعت فيها السلطة ، الا اذا كان ثمة عدد كاف من الناس ، على استعداد للعمل على انهيار هذه السلطة ، ولتسلم السلطان في الوقت نفسه مع التوق الى التنظيم والعمل المشترك ، خدمة لهدف مشترك عام . وربما لا يكون عدد هؤلاء الرجال كبيرا ، ففي وسع عشرة رجال اذا عملوا معا - على حد تعبير ميرابو - أن يبعثوا الخوف في صدور مائة ألف من الناس يسودهم التفرق .

وفي وسعنا أن نقول : ان ضياع السلطة من الأجهزة السياسية الحاكمة ، ظاهرة عرفت في أوروبا والمستعمرات منذ القرن السابع عشر ، وقبل ظهور الفقراء على المسرح السياسى ، ابان الثورة الفرنسية بوقت طويل للغاية . ولقد عرف مونتسكيو قبل اندلاع الثورة الفرنسية بأربعين

عاما على الأقل . ان عوامل الخراب والتآكل تقرض القواعد التي يقوم عليها البنيان السياسي في الغرب ، وأعرب عن خشيتي من عودة الطغيان ، اذ ان الشعوب الاوربية ، لم تعد تحس في أوطانها احساسا داخليا بالرغم من بقاء العادات والأعراف متحكمة فيها ، وانها لم تعد تثق بالقوانين التي تعيش في ظلها ، أو تؤمن بسلطة أولئك الذين يحكمونها . ولم يعد مونتسكيو هذا ، يتطلع الى عصر جديد من الحرية ، وانما بات يخشى من أن تموت في المعقل الوحيد الذي وجدته ، وذلك لأنه اقتنع بأن العادات والأعراف وطرائق السلوك التي نطلق عليها جميعا اسم « الاخلاق » والتي نعتبرها مهمة للغاية في حياة المجتمع ، وان كانت مبتوتة الصلة بجهاز الحكم السياسي ، لا بد وأن تنهار على أهلها وبأسرع وقت أمام أي طارئ (١) . ولم تكن مثل هذه الأحاسيس مقتصرة على فرنسا وحدها ، حيث كان فساد « العهد البائد » يؤلف نسيج البنيان الاجتماعي والسياسي ، وانما سيطرت أيضا على بيرك ، بالنسبة الى ما رآه في أوروبا من افتقار الى الطمأنينة ، ومن تواكل واحجام ، مما دفعه الى تحية الثورة الامريكية ، تحية حماسية قال فيها : « لا يمكن أن تعود الأمم الاوربية الى الحرية التي كانت المطابع المميز لها فيما مضى ، الا اذا وقعت هناك انتفاضة تهب العالم كله من قواعده . ولقد ظل العالم الغربي مستقر الحرية ، الى أن تم اكتشاف عالم آخر أكثر غربية ، ولا ريب في أن هذا العالم الجديد سيصبح ملاذ الحرية ، عندما تنهار في الأجزاء الأخرى من العالم » (٢) .

ويتبين من هذا ، أن مونتسكيو كان أول من توقع السهولة التي لا تصدق ، والتي يتم فيها قلب الحكومات . وقد اتضحت الصورة التي رآها هو ، عن الضياع المتدرج للسلطة في جميع البنيانات السياسية المتوارثة الى عدد متزايد من الناس ، في كل مكان في القرن الثامن عشر . ولا ريب في انه اتضح أيضا ، أن هذا التطور السياسي ، يؤلف جزءا لا يتجزأ من التطور العام الأكثر شمولا ، والذي شهده العصر الحديث . وفي وسع الانسان وعلى صعيد عام شامل ، أن يقول ان هذه العملية قد مثلت انهيار القانون القديم الذي قامت عليه الدولة الرومانية في الماضي والمثل في الدين والتقاليد والسلطة ، والذي كانت مبادئه الذاتية قد تمكنت من البقاء ، برغم تحول الجمهورية الرومانية الى

(١) نقلت هذه العبارات في معناها لا في معناها من كتاب روح القانون لمونتسكيو

(الكتاب الثامن - الفصل الثامن) .

(٢) مقتبس من كتاب اللورد اكنون « محاضرات عن الثورة الفرنسية » المحاضرة الثانية.

(المؤلفة)

الامبراطورية الرومانية، وبرغم تحول هذه بدورها الى الامبراطورية الرومانية المقدسة . وهكذا كانت المبادئ الرومانية ، هي التي أخذت في الانهيار ، أمام الهجوم العنيف الذي شنه العصر الحديث . وقد سبق ضياع التقاليد وضعف العقائد الدينية المنتظمة ، انهيار السلطة السياسية ، ولا ريب في أن انحلال السلطة الدينية والتقليدية هو الذي أدى الى تفويض السلطة السياسية ، الى توقع انهيارها . وهكذا كانت السلطة السياسية العنصر الوحيد الذي تأخر اختفاؤه من العناصر الثلاثة ، التي تحكمت معا ، وباتفاق متبادل في الشئون العلمانية والروحية للناس منذ مستهل التاريخ الروماني . وكانت هذه السلطة تعتمد دائما على التقاليد ، إذ أنها لم تكن تحس بالأمن والسلامة ، إذا لم يكن هناك على حد تعبير « توكفيل » ماض « يلقي أضواءه على المستقبل » ولهذا فقد تعذر عليها البقاء بعد ضياع سلطة الدين . وسنبحث فيما بعد في المتاعب الهائلة ، التي كان اختفاء السلطة الدينية ، يخبئها للنظام الجديد الذي سيقام ، كما سنبحث في التعقيدات التي دفعت كثيرين من الناس من رجال الثورة الى العودة الى بعض المعتقدات ، التي كانوا قد أسقطوها من حساباتهم قبل الثورة .

وإذا كان الرجال الذين هياؤا للثورة على جانبي المحيط الاطلسي قد اشتركوا في شيء قبل الاحداث التي قدر لها أن تقرر مصيرهم ، وأن تصوغ معتقداتهم ، وأن تبعدهم في النهاية عن بعضهم البعض ، فإن هذا الشيء لا يعدو الاهتمام العاطفي المتحمس بالحرية العامة ، على النحو الذي حددها فيه كل من مونتسكيو وبيرك ، ولكن هذا الاهتمام كان حتى في ذلك القرن الذي سيطرت عليه المصالح التجارية ، وسيطرت عليه أيضا نزعات الحكم المطلق التقدمية (١) من الطراز القديم أيضا . يضاف الى هذا أن هؤلاء الرجال لم يكونوا قد عقدوا العزم على الثورة ، وإنما جاءت الثورات على حد تعبير جون ادامز : « دون توقع ، وملزمة دون أى ميل سابق » . وقد سمعنا «توكفيل» يشهد للثورة الفرنسية بقوله : «ولم يكن ثمة مكان في عقول هؤلاء الناس ، لما يسمى بالثورة العنيفة ، ولذا فهم لم يبحثوا

(١) أعتقد أن استعمال المؤلفة هنا لعبارة الحكم التقدمي ، نسبية ليس الا ، فهي تصف الحكم الجديد الذي خلف الاقطاع الظالم في أوروبا بالحكم المطلق التقدمي . لكن صفة التقدمية - على أية حال - لا يمكن ان تطلق على أى حكم مطلق ، مهما كان شكله ، إذ أن الاطلائية في الحكم ، تمنى التحكم والظنيان اللذين يتعارضان كل التعارض مع التقدمية . ولعل قولها هذا يشبه وصف بعض الناس من ذوى الميول الفاشية لحكم هتلر في المانيا ، او حكم موسوليني في ايطاليا ، بالتقدمية وهو قول هراء طبعا .

(العرب)

فيها لأنهم لم يكونوا يتصورون قيامها (١) . لكن ادامز يناقض نفسه ،
اذ يقول: « ان الثورات بدأت قبل الشروع في حرب الاستقلال » (٢) ، وان
قيامها لم يكن نتيجة أية روح ثورية معينة ، بل لأن سكان المستعمرات
الامريكية ، كانوا قد « ألفوا بموجب القانون اتحادات تجارية أو أجهزة
سياسية » وكانوا يملكون « الحق في الاجتماع ، في قاعاتهم البلدية
العامة ، للتشاور في الشئون العامة » وكانوا « يمثلون في هذه المجتمعات
في المدن والمناطق عواطف الشعب قبل أى شيء آخر » (٣) ولكن توكفيل
أيضا يناقض نفسه ، فقد تحدث عن « تذوق الحرية » أو « تقشفها »
في فرنسا قبل اندلاع الثورة ، وعن سيطرة مفهومها على عقول أولئك
الذين لم يكونوا يحلمون بالثورة أو بالدور الذى سيؤدونه فيها .

وبالرغم من تأثر رجال الثورتين الفرنسية والامريكية فى أوروبا
وأمریکا ، بتقاليد واحدة معينة ، فقد كانت هناك فروق واضحة وفى منتهى
الأهمية بينهم . فلقد تحول « التذوق » الفرنسى للحرية ، الى تجربة لها
فى أمريكا ، ولا ريب فى أن ما ألفه الامريكيون حتى فى القرن الثامن
عشر من حديث عن « السعادة العامة » يختلف كل الاختلاف عن حديث
الفرنسيين عن « الحرية العامة » . والنقطة المهمة هنا ، هى أن الامريكيين
عرفوا ان الحرية العامة ، تعنى الاشتراك فى الأعمال العامة ، وان كل
ما ينبثق عن هذا الاشتراك من نشاطات ، لا يؤلف عبئا ، وانما يضى على
القائمين به احساسا بالسعادة لا يستطيعون الحصول عليه فى أى مكان
آخر ، ولقد عرفوا تمام المعرفة ، وكان جون ادامز من الشجاعة بحيث عبر
عن معرفتهم هذه ، أكثر من مرة ، بأن الناس لم يكونوا يذهبون الى
الاجتماعات المدنية ، كما ذهب ممثلوهم فيما بعد الى المؤتمرات المشهورة ،
مدفوعين باحساس الواجب ، ولا بالرغبة فى خدمة مصالحهم ، وانما لأنهم
كانوا يتمتعون بما يدور فيها من مشاورات ومناقشات ، وبما يتخذونه
فيها من قرارات . وقد ذكر هارينجتون ان « العالم والمصالح العامة
للحرية » هما اللذان كانا يدفعانهم الى الاجتماع ، كما ذكر جون ادامز ان
« حب البروز كان عاملا أقوى وأكثر جوهرًا ، فى هذه الاجتماعات » من
أى شيء آخر . ثم يمضى فيقول : « وكان الناس يندفعون سواء أكانوا
رجالا أم نساء أم اطفالا، وسواء اكانوا شيوخا أم شبانا، اغنياء أم فقراء،

(١) كتاب « العهد البائد والثورة » طبعة باريس ١٩٥٢ ص ١٦٧ .

(٢) رسالة الى نايلز فى ١٤ يناير ١٨١٨ .

(٣) رسالة الى الاب مابلى ١٧٨٢ .

من علية القوم أم من أسافلهم ، ومن عقلائهم أو حماقهم ، ومن مثقفهم أم جهلائهم ، الى هذه الاجتماعات ، وقد استبدت الرغبة بكل منهم في أن يراه الناس وأن يسمعوه ويتحدثوا عنه ، ويقرونه على آرائه ويحترموه على علم منه . وقد اطلق على هذه العاطفة اسم « المغالبة » أو « الرغبة في التفوق على الآخرين » ، بينما أطلق على نقيضتها التي يعتبرها من الرذائل اسم « الطموح » ، لأنه « يهدف الى السلطان كوسيلة للبروز والتمييز عن الآخرين » (١) . ولا ريب في ان هاتين الخاصتين تؤلفان من الناحية النفسية أكبر فضيلة ورذيلة في الرجل السياسي . فالتعطش الى السلطان، والرغبة فيه ، لم يعودا اذا كانا خاليين من اية رغبة في التمييز ، من الرذائل السياسية النموذجية، وان ظلّا طابعي الرجل الطاغى، وذلك لأنهما أصبحا يؤلفان الصفة التي تميل بالانسان الى تحطيم الحياة السياسية كلها ، وبكل ما فيها من فضائل ورذائل . ولعل عدم وجود رغبة لدى الطاغية في التفوق ، وافتقاره الى كل عاطفة في التميز ، من الاسباب التي تحمله على الارتياح الى الارتقاء فوق صحبة الآخرين والعزلة عنهم ، في حين تكون الرغبة في التفوق العامل في دفع الناس الى حب العالم ، والتمتع برفقة الأقران والاقبال على الاعمال العامة .

وكان أعداد المثقفين الفرنسيين الذين صنعوا الثورة الفرنسية اذا ما قورن بالتجربة الأمريكية ، مفرقا في النظرية (٢) . وليس ثمة من شك في أن « ممثلي » المسرحية في الجمعية الوطنية الفرنسية كانوا يحسون بالمتعة فيما يفعلونه ، وان كانوا لم يقروا بذلك ، ولم يتوافر لديهم الوقت للتفكير في هذه الناحية من العمل القاسي الذي تحتم عليهم أدائه . ولم تكن هناك تجارب يستطيعون الرجوع اليها للاستفادة منها ، وكل ما وجدوه لا يعدو أفكارا ومبادئ لم تعرض على محك الاختبار والواقع لارشادهم وهدايتهم وهي أفكار تم وضعها ومناقشتها قبل الثورة . ولذا كان جل اعتمادهم على ذكريات قديمة ، وراحوا ينسبون الى العبارات الرومانية العتيقة اقتراحات نبعت من اللغة والادب أكثر من نوعها من التجارب والمشاهدات الحسية المحدودة . وأوحت لهم عبارتا «الجمهورية» و «الشيء العام» اللاتينيتان ، بأن ليس ثمة ما يسمى بالاعمال العامة في ظل الملكية . وعندما بدأت هذه الكلمات وما تتضمنه من أحلام في الظهور

(١) احاديث من دوالا - مؤلفات - بوسطن ١٨٥١ المجلد ٦ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
(٢) دهش جون ادامز من الحقيقة الواقعة ، وهي ان فلاسفة الثورة الفرنسية كانوا اشبه بالرهبان لا يعرفون شيئا عن العالم (راجع رسائل الى جون تايلور عن الدستور الامريكى (١٨١٤) المجلد السادس ص (٥٣ - ٥٤) .

في الشهور الاولى من الثورة ، لم يكن ظهورها في شكل مشاورات أو مناقشات أو قرارات ، وانما كان على النقيض من ذلك ، في شكل نشوة تؤلف الجماهير « التي أضفى هتافها وجذلهما القومي الشامل شيئا من السحر والاشراق » على القسم الذي أدته هذه الجماهير في ملعب التنس أمام روبسبير ، كان يمثل عنصرها الرئيسي . ولا شك في أن مؤرخ الثورة كان على حق عندما قال ان « روبسبير مر بتجربة جديدة » . انها تجربة ظهور فلسفة روسو بقضها وقضيضها . فقد استمع الى صوت الشعب ، وظنه صوت الاله . ومنذ تلك اللحظة ، بدأت رسالة روسو (١) . وبالرغم من أن عواطف روبسبير وزملائه قد تأثرت بانغ التأثير بالتجارب التي لم تكن لها أية سابقات قديمة ، الا أن افكارهم الواعية واقوالهم ، كانت تعود دائما وباصرار الى مخلفات الرومان اللغوية ، واذا أردنا أن نرسم خطأ فاصلا على الصعيد اللغوي المجرد ، علينا أن نصر على التاريخ المتأخر نسبيا لعبارة « الديموقراطية » التي تؤكد دور الشعب وسلطانه مقابل عبارة « الجمهورية » بتأكيدها القوى على المنظمات الموضوعية . ولم تستعمل كلمة « الديموقراطية » في فرنسا حتى عام ١٧٩٤ ، إذ أن هتافات الناس التي رافقت اعدام الملك لم تخرج عن نطاق « فلتحيا الجمهورية » .

وبالرغم من أن نظرية روبسبير عن الديكتاتورية الثورية قد اعتمدت على تجارب الثورة ، الا أنها وجدت صفتها الشرعية في النظم الجمهورية الرومانية المعروفة ، واذا ما استثنينا هذه النظرية ، لم نجد أن شيئا جديدا قد طرأ أو اضيف الى العالم النظرى، والى مجموعة الفكر السياسى في غضون هذه السنوات . ومن المعروف تماما أن الآباء المؤسسين للثورة الامريكية ، كانوا يفخرون بالرغم من احساسهم بجدة مشروعهم ، بأنهم لم يعملوا شيئا سوى تطبيق ما اكتشفه الناس من قبل ، بشجاعة ودون هوى أو غرض . وكانوا يعتبرون انفسهم اساتذة في علم السياسة ، لانهم جرعوا على تطبيق ما جمعه الأقدمون من حكم ، وعرفوها تمام المعرفة . لكن القول بأن الثورة لم تكن أكثر من تطبيق بعض القواعد والحقائق التي عرفها القرن الثامن عشر في علم السياسة ، لم يكن أكثر من نصف الحقيقة في أمريكا ، وأقل من نصفها في فرنسا ، حيث تدخلت الاحداث في وقت مبكر في شئون الدستور واقامة النظم التي تحمل صفة الدوام ، وهزتها أيضا . أما الحقيقة الكاملة ، فهي أنه لو لم يتصف الآباء المؤسسون بالحماسة ، وأحيانا بالفراهة التي تثير الضحك في عالم النظريات السياسية ، بحيث

(١) طومسون في كتابه « روبسبير » أوكسفورد (١٩٢٩) ص ٥٣ - ٥٤ .

أن المقتطفات المستمدة من الكتاب القدامى والمحدثين ، والتي تملأ صفحات كثيرة من مؤلفات جون أدامز ، كانت تدفع الانسان الى التصور بأنه كان يهوى جمع الدساتير كما يهوى جمع الطوابع ، لما كانت هناك ثورة على الاطلاق .

وكان أهل القرن الثامن عشر يطلقون على اولئك الذين يمهدون للحكم ، والذين يتلهفون على أن يطبقوا ما تعلموه فى درسهم وتفكيرهم ، على ما حولهم ، اسم «رجال الكلمة» ، ولا ريب فى أن هذه التسمية تفضل تسميتنا اياهم اليوم « بالمتقنين » ، شاملين بتسميتنا هذه عادة طبقة من محترفى الكتابة والبحث ، الذين تحتاج الى خدماتهم الاجهزة البيروقراطية الدائمة التوسع فى الحكومات الحديثة ، والادارات الاعمالية ، كما تحتاج اليهم أيضا وبصورة متزايدة متطلبات الترفيه العقلى فى المجتمعات الجماهيرية . وكان نمو هذه الطبقة فى العصور الحديثة أمرا حتميا وآليا، اذ أن ظهورها كان شيئا لا بد منه مهما كانت الظروف . واذا ما أخذ المرء يعين اعتباره الأوضاع التى لا مثيل لها، والتى أدت الى تطورها ، فى عهود الطغيان السياسى فى الشرق، فانه يستطيع القول بأن الفرص المتاحة لهذه الطبقة تحت ظل الطغيان والحكم المطلق ، أكثر منها فى ظل الحكم الدستورى فى البلاد الحرة . ولا يمثل الفرق بين « رجال الكلمة » وبين المثقفين من ناحية الكيف على الاطلاق . ولعل ما هو أهم على صعيدنا ، هو وجود الفروق الواضحة فى الجوهر بين هاتين الفئتين وبين مواقفهما التى ظهرت نحو المجتمع ، وذلك بسبب نمو ذلك المجال الغريب والهجين الذى أدخله العصر الحديث بين مجالين أكثر قدما واصالة وأعنى بهما المجال العام أو السياسى من ناحية ، والمجال الخاص من الناحية الاخرى . وليس ثمة من ريب فى أن المثقفين كانوا دائما جزءا لا يتجزأ من المجتمع ، اذ أنهم كجماعة مدينون بوجودهم وبروزهم اليه . أما « رجال الكلمة » أو العلماء فقد بدأوا حياتهم بالانسحاب من المجتمع ، سواء كان هذا المجتمع بلاطا ملكيا كما كان فى البداية، أم مجتمع الصالونات، كما حدث فى الفترة اللاحقة . وكانوا يعلمون أنفسهم ويتعهدون عقولهم فى عزلة اختيارية حرة فرضوها على انفسهم ، تاركين اياها على بعد هم يقدرونه ، فى الحياة السياسية والاجتماعية ، التى كانوا مبعدين عنها على أى حال ، لينظروا اليها عن بعد وبمنظار استشفافى . ولكننا نراهم وبعد أواسط القرن الثامن يثورون ثورة مكشوفة على المجتمع ، وأهوائه . وقد جاء هذا التحدى الذى سبق عصر الثورة ، فى اتجاه مدروس ومتعمد ، وان كان أقل نفاذا الى احتقار المجتمع الذى كان النبع الذى استقى منه مونتغن (Montagne) حكمته ،

والذى جعل افكار باسكال (Pascal) العميقة أكثر مضاء ، كما ترك آثاره على صفحات كثيرة من مؤلفات مونتسكيو . وهذا لايعنى اننا ننكر الفرق الهائل فى المزاج والأسلوب بينالتقزز المزدري للطبقة الارستقراطية وبين الكراهية الناقمة لطبقة العامة ، وان كنا نرى أن هدف هذا التقزز وتلك الكراهية واحد على كل حال .

ومهما كانت الفئة التى ينتمى اليها ، هؤلاء العلماء ، فانهم كانوا فى نجوة من أعباء الفساقة . وما كانوا ليرتضوا أية مكانة مهما كانت بارزة تتيحها لهم دولة «العهد البائد» أو مجتمعه ، اذ كانوا يحسون بأن الترفيه عنهم كان نقمة أكثر منه نعمة، وكانوا يرون فيه نفيًا الزاميا لهم من ملكوت الحرية الصحيحة، بدلا من أن يعتبروه تحررا من السياسة التى كان الفلاسفة منذ أقدم عصور التاريخ يدعون حقهم فى العمل فيها ليتابعوا النشاطات التى يعتبرونها أرفع من تلك التى تشغل العاملين فى الشئون العامة . وهكذا كانت الراحة بالنسبة اليهم ، تعطلا الزاميا عن النشاط ، بل « ركونا مضنيا الى حياة التقاعد » ، حيث كان ينتظر من الفلاسفة أن يجدوا فيه « الدواء الشافى من الحزن » (١) ، وهكذا ظلوا ينظرون الى الأمور « بالعين » الرومانية ، عندما شرعوا يستخدمون أوقات الراحة هذه فى خدمة الجمهورية أو الأمور العامة ، كما شاءت أفكار القرن الثانى عشر أن تسمى الشئون العامة معتمدة على الترجمة الحرفية للتعبير اللاتينى . وهكذا نراهم يعودون الى دراسة مؤلفات الاغريق والرومان ، لا لما فيها من حكمة أزلية أو جمال دائم ، بل لتعلم شىء عن النظم السياسية التى يشهدونها . وكان بحثهم عن الحرية السياسية لا عن الحقيقة ، هو الذى عاد بهم الى دراسة اعمال القدماء ، وقد ساعدتهم قراءاتهم ، على التزود بالعناصر المحددة التى يرون ضرورتها للتفكير بهذه الحرية . ولقد قال توكفيل « لا شك فى أن كل عاطفة عامة تخفى وراءها فلسفة معينة » . ولو عرفوا بتجاربهم الفعلية ، ما تعنيه الحرية العامة للمواطن الفرد ، لكانوا قد اتفقوا مع زملائهم الأمريكين فى الحديث عن «السعادة العامة» . ولا يحتاج المرء الا الى استعادة التعريف الأمريكى الشائع للسعادة العامة ، الذى صدر عن جوزيف وارن فى عام ١٧٧٢ ، والذى أكد فيه أن وجودها يعتمد على « التعلق الفاضل والصلب بالذاتير الحرة » ، ليدرك مدى ما فى النظريات المختلفة شكلا من تقارب موضوعا . وكانت الحرية العامة أوالسياسية والسعادة العامة أو السياسية ،المبادئ الملهمة التى

(١) شيشرون فى كتابه عن الطبيعة (٧.١) وكتابه اكاديميكا (١١.١) .

هيات عقول أولئك ،الذين فعلوا آنذاك ما لم يدر بخلدهم قط أن يفعلوه،
والذين وجدوا أنفسهم مرغمين على القيام بأعمال لم يكونوا فى السابق
مياالين اليها .

ويطلق على رجالات فرنسا الذين هبوا العقول للثورة وصاغوا مبادئها
قبل أمد قيامها اسم « فلاسفة عصر الاشراق الفكرى » أو « فلاسفة عصر
التنور » . لكن استعمال اسم الفلاسفة لهم ، كان فى حد ذاته شبيها
مضلا ، وذلك لأن أثرهم فى تاريخ الفلسفة كان تافها ، كما أن اسهامهم
فى تاريخ الفكر السياسى ، ماكان ليقارن على الاطلاق ، بما حققه أسلافهم
العظام فى القرن السابع عشر ، ومستهل القرن الثامن عشر من ابتكار .
ومع ذلك فقد كانت أهميتهم على صعيد الثورة كبيرة للغاية ، فهى تقوم فى
الحقيقة الواقعة ، وهى أنهم استخدموا تعبير الحرية ، بشىء من التأكيد
المستحدث . وغير المعروف سابقا على الحرية العامة ، مما يشير الى أنهم
فهموا من الحرية شيئا يختلف كل الاختلاف عن الارادة الحرة والفكر الحر،
للذين عرفهما الفلاسفة وناقشوهما منذ أيام اوغسطين (Augustine) .
ولم تكن الحرية العامة عندهم ، ملكوتا داخليا يستطيع الناس الهروب
اليه عندما يشاءون مما يتعرضون له من ضغط فى العالم ، كما لم يكن
يعنى لهم مجال الحرية فى الاختيار الذى يتيح للارادة أن تختار بين هذا أو
ذاك من الحلول . ولايمكن للحرية عندهم أن توجد الا فى المجالات العامة ،
فهى عندهم واقع دنيوى ملموس ، يخلقه الناس ليتمتع به الآخرون ،
لا مجرد هبة سماوية أو طاقة . فهى المكان العام ، أو الساحة العامة التى
خلقها الانسان ، والتى عرفها الاقدمون ، كالمكان الذى تظهر فيه الحرية
واضحة جلية لجميع الناس .

ولم يتمثل غياب الحرية السياسية فى ظل حكم الملكية المطلقة
« المتنورة » فى القرن الثامن عشر ، فى انكار الحريات المحددة ولا سيما
بالنسبة الى أفراد الطبقات العليا ، بقدر ما تمثل فى « أن عالم الشئون
العامة كان مجهولا الى هذا الحكم ، وغير مرئى بالنسبة اليه » (١) وكل
ما اشترك فيه العلماء أو « رجال الكلمة » مع الفقراء ، هذا اذا استثنينا
أية مقارنة بين آلامهم ، هو أنهم كانوا معا يعيشون حياة النسيان ،
والغموض ، وأنهم لم يكونوا معا يرون مجال الشئون العامة، بل ويفتقرون
الى المجال العام الذى يستطيعون فيه الظهور والتبروز . وكان كل ما
يميزهم عن الفقراء ، أنهم كانوا يحصلون بحكم ولادتهم وظروفهم على البديل

(١) توكفيل المصدر السابق نفسه ص ١٩٥ حيث يتحدث عن العلماء ورجال الكلمة .
وهو يقول ان افتقارهم الى التجربة جعل نظرياتهم اكثر تطرفا .

الاجتماعى عن البروز السياسى ، وهو الاحترام ، وان تفوقهم الشخصى كان يظهر فى رفضهم الخلود الى « مكان الاحترام » ، وهو التعبير الذى اطلقه هنرى جيمس (١) على المجال الاجتماعى ، مؤثرين عليه حياة العزلة والغموض ، والوحدة ، حيث يستطيعون على الاقل ، التمسك بعواطفهم التواقة الى الاهمية والحرية ، وتغذيتها . ولا ريب فى ان هذا التوق الى الحرية من اجل الحرية وحدها، ومن اجل « متعة القدرة على الكلام والعمل والتنفس » على حد تعبير توكفيل ، لا يمكن ان ينشأ الا حيث يكون الناس أحرارا من التبعية الى أى سيد . ولعل المشكلة فى هذا هو ان هذا التوق الى الحرية العامة والسياسية ، يمكن أن يختلط ، مع كراهية السادة التى تتميز بالعنف والعقم السياسى الاصل والاندفاع العاطفى ، ومع تطلع المضطهدين الى التحرر . ولا ريب فى ان مثل هذه الكراهية قديمة قدم التاريخ نفسه ، بل لعلها أقدم منه ، ولكنها مع ذلك لم تؤد الى الثورة اذ انها كانت عاجزة عن فهم المحور الرئيسى فى الفكرة الثورية وادراكه ، وهو الاساس فى الحرية ، بل وفى الجهاز السياسى الذى يضمن مجال الظهور للحرية نفسها .

ويكون عمل البناء فى ظل الظروف العصرية ، شبيها بصياغة الدستور ، وقد أصبحت دعوة المجالس الدستورية الى الانعقاد ، الطابع الذى يطبع الثورة منذ صدر اعلان الاستقلال فى أمريكا ومنذ وضع حجر الزاوية فى صياغة دساتير الولايات المختلفة ، وهى عملية كان لها الفضل فى اعداد الدستور الاتحادى ، وقيام الولايات المتحدة الامريكية . ولعل هذه السابقة الامريكية هى التى أوحى بقسم ملعب التنس المشهور (٢) ، وهو القسم الذى تعهدت به الفئة الثالثة ، بالألا تتفرق أو تنحل قبل وضع الدستور ، وقبوله بصورة صحيحة من السلطة الملكية . لكن المصير المفجع ، الذى كان ينتظر الدستور الاول فى فرنسا ظل الطابع الرئيسى للثورات ، فالملك لم يقبله ، كما ان الامة لم تقره وتبرمه ، الا اذا اعتبر المرء ان الصغير والهتافات من شرفات المجلس وجوانبه ، من الذين شهدوا

(١) هنرى جيمس (١٨٤٣ - ١٩١٦) - كاتب امريكى . ولد فى نيويورك . درس فى إنجلترا ، وفرنسا ثم التحق بجامعة هارفرد . درس الادب . وضع عددا من القصص القصيرة والطويلة منها « صورة سيدة » و « الصرخة » و « البرج العاجى » و « منطلق الماضي » .

(٢) الاجتماع الذى عقده نواب الشعب فى ملعب التنس فى باريس ، حيث تزعمه «ميرابو» خطيب الثورة ، وحيث انسموا على المضي فى النضال حتى يحققوا للشعب اهدافه .

(العرب)

مناقشات الجمعية الوطنية هي التعبير الصحيح عن ارادة الشعب أو السلطة الشعبية . وهكذا ظل دستور عام ١٧٩١ مجرد قصاصة ورق ، يهتم به العلماء والخبراء أكثر من اهتمام الشعب . وقد تحطمت سلطة الدستور قبل ان يشرع في تنفيذه ، وسرعان ما ألحق بدستور آخر تم اعداده بسرعة ، لتلحق بهذا أيضا سلسلة متلاحقة من الدساتير ، التي ألفت سيلا ضخما استمر حتى هذا القرن ، حيث تحللت فكرة الدساتير بشكل يفوق حدود التصور . وهكذا فإن النواب في الجمعية الوطنية الفرنسية ، الذين أعلنوا انهم يؤلفون هيئة دائمة ، راحوا يعزلون أنفسهم عن مصدر صلاحياتهم الشعبية بدلا من ان يعودوا بقراراتهم ومناقشاتهم الى الشعب ، ولم يصبحوا كالآباء المؤسسين في أمريكا ، وانما غدوا أسلاف سلسلة متعاقبة من أجيال الخبراء والساسة الذين غدا صنع الدساتير بالنسبة اليهم ملهاة مفضلة ، وذلك لانهم لم يكونوا يملكون القدرة على صياغة الاحداث أو الاشتراك في وضعها . وهكذا فقد اكتسب وضع الدساتير في هذه العملية أهمية ، وأصبحت فكرة الدستور نفسه ، مرتبطة بالافتقار الى الواقع والحقيقة ، ومغرقة في تأكيدها على الشرعية والاجراءات الشكلية .

وما زلنا حتى هذا اليوم أسرى لهذا الاستهواء من التطور التاريخي ، وهكذا قد نجد من الصعوبة بمكان ان نفهم ما بين الثورة من ناحية وما بين التأسيس ووضع الدستور من الناحية الأخرى من ترابط يحمل معنى التشابه . وكان رجال القرن الثامن عشر ، يرون على أى حال ، ان من الامور العادية المألوفة ان يكونوا في حاجة الى دستور ، لوضع حدود الملكوت السياسى الجديد ، ولتجديد قواعده ، مما حتم عليهم ان يخلقوا مجالا سياسيا جديدا ويبنونه ، وان ينطوى هذا المجال على «التوق الى الحرية العامة» أو «نشدان السعادة العامة» ، حتى يضمنا الانطلاق الحر للأجيال القادمة ، ويضمنا ان تظل روحهم الثورية حية بعد انتهاء الثورة بصورة فعلية . ولكن حتى في أمريكا نفسها ، حيث تحقق بناء جهاز سياسى جديد ، وحيث استطاعت الثورة الى حد ما ان تحقق غاياتها الفعلية ، فان واجباتها الثانية ، وهي ضمان استمرار الروح الثورية ، التي ينبثق عنها عمل التأسيس ، لتجسيد المبادئ التي أوحى بالثورة ، قد فشلت في الوصول الى بغيتها ، وهي التي اعتبرها جيفرسون كما سنرى من الأهمية بمكان كبير بالنسبة الى بقاء الجهاز السياسى الجديد . ويمكن العثور على ما يوحى بالاسباب التي أدت الى هذا الفشل في تعبير «البحث عن السعادة» الذى وضعه جيفرسون نفسه في اعلان الاستقلال

مستعوضا به عن تعبير «الملكية» فى الشعارات القديمة وهى «الحياة والحرية والملكية» ، التى كانت تحدد الحقوق المدنية دون السياسية .

ولعل ما يضىفى على استبدال جيفرسون لهذا التعبير ، أهميته ، هو انه لم يستعمل تعبير «السعادة العامة» الذى كثيرا ما نجده منتشرا فى الادب السياسى لذلك العصر ، والذى كان على الغالب ، يمثل شكلا أمريكيا مهما من أشكال الاصطلاح التقليدى للبيانات الملكية التى كانت عبارة «سعادة شعبنا ورفاهيته» تعنى بوضوح السعادة الشخصية لرعايا الملك ، ورفاهيتهم الفردية (١) . وهكذا نرى جيفرسون نفسه فى المذكرة التى قدمها الى مؤتمر فرجينيا فى عام ١٧٧٤ ، والذى يعتبر من نواح عدة رائدا لاعلان الاستقلال ، قد أعلن ان «أسلافنا» عندما غادروا «الامتلاكات البريطانية فى أوربا» راحوا يمارسون «حقا منحته الطبيعة لجميع الناس ، وذلك باقامة الجمعيات الجديدة التى تستطيع فى ظل الانظمة والقوانين ، ان تنشر السعادة العامة وتعمل على وجودها» (٢) . واذا صح رأى جيفرسون وكان «سكان الامتلاكات البريطانية فى أوربا» ، قد هاجروا الى أمريكا «بحثا عن السعادة العامة» ، فان المستعمرات البريطانية فى العالم الجديد لا بد وان تكون المستنبت الذى يخلق الثوربين منذ البداية . ولا بد انهم ، كانوا مدفوعين أيضا وعلى نفس الاساس بشىء من عدم الرضا عن حقوق الانجليز وحررياتهم ، وبشىء من الرغبة فى طراز من الحرية لا يتمتع به «السكان الاحرار» فى البلاد الأم . وقد أطلقوا على هذه الحرية فيما بعد ، عندما شرعوا يتذوقونها اسم «السعادة العامة» ، وكانت تعنى لهم حق المواطن فى الوصول الى المجال العام والاشترراك فى السلطة العامة ، و «أداء دور فى تسيير الشئون والتحكم فيها» على

(١) «سعادة رعايا الملك» ، تفترض ان يعنى الملك بمملكته كما يعنى الوالد بأسرته . وكان هذا هو المعنى الذى توصل اليه بلاكستون ، مستعوضا به عن المفهوم القديم بان الملك يستمد سلطته من خالقه . ولهذا بات لزاما على المرء ان يبحث عن سعادته .

مقتبسة من كتاب «نشدان السعادة» لمفورد جونز - مطبعة جامعة هارفرد لعام ١٩٥٢ . ولا ريب فى ان مفهوم «الاب» ايضا ، ما كان ليعيش بعد تحول الجهاز السياسى الى جمهورية .

(٢) راجع «نظرة ملخصة عن الحقوق فى امريكا البريطانية» لعام ١٧٧٤ (طباعة المكتبة المصرية ص ٢٩٢) .

(المؤلف)

على حد تعبير جيفرسون المعبر، وذلك بالإضافة الى الحقوق المعترف بها بصورة عامة للرعايا في ان يحظوا بحماية حكومتهم في نشدان السعادة الشخصية، حتى من السلطة العامة، أى الى الحقوق التي لا تلغيها الا السلطات الطاغية. ولا ريب في ان اختيار كلمة «السعادة» للتعبير عن ادعاء الحق في الاشتراك في السلطة العامة، يوضح تمام الايضاح، انه كان هناك في البلاد وقبل عهد الثورة، شىء يسمى «بالسعادة العامة» وان الناس كانوا يعرفون انهم لا يستطيعون ان يكونوا سعداء، اذا كانت سعادتهم خاصة ولا يتمتعون بها الا في حياتهم الخاصة (١) .

لكن هناك حقيقة تاريخية على أى حال، وهي ان اعلان الاستقلال قد تحدث عن «نشدان السعادة» لا عن السعادة العامة، وان هناك احتمالا وهو ان جيفرسون نفسه لم يكن واثقا كل الثقة مما يعنيه ومن أى طراز من السعادة عناه عندما جعل نشدانها أحد الحقوق الانسانية التي لا يجوز مسها. ولا ريب في ان عبارته عن «نعمة القلم» قد طمست معالم التمييز بين «الحقوق الخاصة والسعادة العامة»، حتى ان معظم أعضاء الكونجرس لم يلاحظوا أثناء المناقشات أهمية التغيير الذى أدخله. ولا ريب في ان أيا من النواب، لم يلاحظ بشىء من الشك، الظهور المفاجيء لعبارة «نشدان السعادة» التي قدر لها ان تسهم أكثر من أى شىء آخر في طراز محدد من المذهبية الامريكية، أدى الى شىء رهيب من سوء الفهم ظهر في عبارات هوارد ممفورد جونز Howard Jonez التي قال فيها: ان الناس أصحاب حق في «امتياز رهيب وهو البحث عن طيف، واحتضان سراب» (٢) . وكان هذا التعبير معروفا كما رأينا على مسرح القرن الثامن عشر، وكان فى وسع كل جيل من الاجيال المتعاقبة ان يفهم منه ما يريد، هذا اذا لم يقرن بصفة خاصة تميزه. لكن هذا الخطر من الخلط بين السعادة العامة، والرفاه الشخصى كان ماثلا آنذاك، بالرغم من انه كان

(١) راجع مقال جيمس ماديسون رقم (١٤) في الاتحادى . ويبدو ان قلم جيفرسون كان مؤثرا بحيث ان تعبير «الحق» الذى اكتشفه حديثا قد ادرج في نحو من ثلثى دساتير الولايات التي تم وضعها بين عامى ١٧٧٦ و ١٩٠٢، بالرغم من الحقيقة الواقة وهي ان جيفرسون واعضاء اللجنة لم يوضحوا مايعنونه بعبارة «نشدان السعادة». ولعل من المفردى حقا ان نوافق هوارد ممفورد الذى اقتبسنا منه هذه الاقوال على النتيجة التي توصل اليها في ان «حق نشدان السعادة في امريكا، جاء وليد صدفة عارضة ونزوة فكرية طارئة»

(٢) جونز - نفس المصدر ص ١٦ .

في وسع الانسان ان يفترض ان أعضاء البرلمان ، ظلوا مصرين على العقيدة الشائعة للدعاة الاستعماريين والقائلة «بعدم وجود علاقة لا تفصم بين الفضيلة العامة والسعادة العامة ، وان الحرية هي جوهر السعادة ولبابها» (١) . ولم يكن جيفرسون شأنه في ذلك شأن الآخرين جميعا باستثناء جون ادامز مدركا للتناقض الصارخ بين الفكرة الجديدة والثورية للسعادة العامة وبين الافكار التقليدية عن الحكومة الصالحة ، التي كانت تعتبر حتى ذلك الحين وعلى حد تعبير جون ادامز «مبتذلة» ، على اعتبار انها لا تمثل على حد قول جيفرسون أكثر من «منطق الموضوع» . ولم يكن من المفروض طبقا لهذه الاعراف ان يكون «المشتركون في سياسة الامور» سعداء ، بل كان المفروض فيهم ان يعملوا مثقلين بالاعباء ، ولم تكن السعادة محصورة في المجال العام الذي حدده فكر القرن الثامن عشر بمجالات الحكم ، بل كان الحكم نفسه يفهم على انه وسيلة لنشر السعادة في المجتمع . وعلى ان هذا السعادة هي «الهدف الشرعى الوحيد للحكم الصالح» (٢) حتى ان أية تجربة للسعادة عند «الشركاء» أنفسهم ، يمكن ان تعزى الى «تعشيق مفروق للسلطان» ، وان المبرر الوحيد لرغبة المحكومين في الاسهام في الحكم يقوم في الحاجة الى كبح هذه الميول التي لا مبرر لها في الطبيعة الانسانية ، والتحكم فيها (٣) . ويعود جيفرسون فيؤكد ان السعادة تقوم خارج المجال العام ، لانها «تمثل في حب عائلتي ، وفي مجتمع جيرانى وصحبة كئيبى ، وفى الانشغال الكلى في مزارعى وشئونى» (٤) ، أى فى الحياة الخاصة لبيت لا سيطرة للعوامل العامة عليه .

(١) كلينتون روسبير في كتابه «الثورة الامريكية الاولى» نيويورك (١٩٥٦) ص ٢٢٩ و ٢٣٠ .
(٢) يطلق فيرنون بارينجتون على هذا الهدف اسم المبدأ الاولى لفلسفة جيفرسون السياسية ، وهو العناية بالحياة الانسانية وسعادتها لا بتدميرها . وان هذا الهدف هو الهدف الشرعى الاول للحكم الصالح . كتاب «التيارات الرئيسية في الفكر الامريكى» - طبعة هارفيست . المجلد الاول ص ٥٣٤ .

(٣) هذه هي عبارات جون ديكنسون ، وان كان عليها اجماع في الرأى بين جميع رجال الثورة الامريكية . وكان جوان ادامز نفسه يقول .. «ان غاية الحكم ، سعادة المجتمع ، اما غاية الانسان فهي سعادة الفرد» . (كتاب ديكنسون « افكار عن الحكم » - ١٨٥١ - المجلد ٤ ص ١٩٣) . وكان جميع هؤلاء الرجال يوافقون ماديسون على قوله المشهور « لو كان جميع الناس من الملائكة ، لما كانت ثمة حاجة الى الحكم . ولو قدر للملائكة ان يحكموا الناس ، فليس ثمة من داع لفرض قيود خارجية أو داخلية على الحكم » - الاتحادى - رقم ٥١ .

(٤) في رسالة الى ماديسون بتاريخ التاسع من يونيو عام ١٧٩٣ - نفس المصدر ص ٥٢٣ (المؤلفه)

وتكثر الافكار والعظات التى هى من هذا الطراز فى كتابات الادباء المؤسسين ، ومع ذلك فأنا لا أرى فيها أية قيمة كبيرة ، اذ ان كتابات جيفرسون لاتحمل الا قيمة ضئيلة ، وأقل منها قيمة كتابات جون ادامز (١) واذا كان لا بد لنا من التعمق فى التجارب الصحيحة ، التى تقوم وراء القول الشائع بأن الاعمال العامة مجرد عبء « بل انها شكل من أشكال الواجب يطلب من كل فرد » تجاه مواطنيه ، فان من واجبتنا ان نعود الى القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد فى بلاد الاغريق ، بدلا من ان نعود الى القرن الثامن عشر من عهود حضارتنا الراهنة . أما بالنسبة الى جيفرسون وغيره من رجال الثورة الامريكية ، باستثناء جون ادامز طبعاً ، فان حقائق التجارب التى مروا بها ، لم تكن تظهر الا نادرا عندما يتحدثون على صعيد التعليم . ومن الصحيح ان بعضهم قد يثور غضبا على «سخافات أفلاطون» ، ولكن هذا لم يحل بين تفكيرهم وبين الوقوع سلفا تحت تأثير عقل أفلاطون « الملىء بالضباب » بدلا من ان يتأثروا بتجاربههم هم ، عندما يحاولون التعبير عن أنفسهم فى لغة المفاهيم (٢) . ومع ذلك فهناك عدد من الامثلة ، على قيام عملهم الثورى العميق وتفكيرهم بتحطيم «القوقعة» التى ورثوها، والتى انحطت الى مرتبة التفاهات، عندما أصبحت كلماتهم تعادل فى عظمتها وجدتها أعمالهم . ولا ريب فى ان

(١) نرى جون ادامز فى رسالة بعث بها من باريس الى زوجته فى عام ١٧٨٠ ، يداعب تسلسل الفئة الحاكمة القديمة مداعبة قاسية فيقول «.. ارى لزاما على ان ادرس شئون السياسة والحرب حتى يستطيع اولادى دراسة الرياضة والفلسفة . وعلى اولادى ان يدرسوا الرياضة والفلسفة والجغرافيا والتاريخ الطبيعى والهندسة المعمارية البحرية ، والملاحة والتجارة والزراعة ، حتى يصبح لاولادهم الحق فى دراسة الرسم والشعر والموسيقى والعمار والنحت والتطريز وصناعة الخزف مؤلفاته المجلد (٢) ص ٦٨) .

ولا ريب فى ان جورج ميسون الواضع الرئيسى لاعلان الحقوق الذى صدر عن مؤتمر فرجينيا ، كان اكثر قدرة على الاقتناع . عندما راح يوصي اولاده فى وصيته الاخيرة « بان يؤثروا سعادة مراكزهم الشخصية على متاعب ومنقصات السعادة العامة » وان كان من المسير على المرء ان يعرف على وجه التاكيد وصفه بالنسبة الى وطأة التقاليد والاعراف الهائلة التى تعارض التدخل فى الشئون والمطامح العامة وحب المجد والفخار . ولا ريب فى ان جراًة جون ادامز وحده وقوة تفكيره ، هى التى مكنته من الخروج على « تقاليد السعادة الشخصية » ، ليوجه الناس الى جهة اخرى (راجع كتاب « حياة جورج ميسون - لكيت ميسون رولاند ، المجلد الاول ص ١٦٦) .

(٢) رسالة جيفرسون الى جون ادامز بتاريخ ٥ يوليو ١٨١٤ فى «رسالة ادامز وجيفرسون

اعداد كابون - طباعة شابيل هيل عام ١٩٥٩ .

«اعلان الاستقلال» يقف بارزا بين هذه الامثلة ، اذ ان عظمته ليست مدينة بأى شىء الى ما فيه من فلسفة القوانين الطبيعية ، اذ لو قسناه عليها لأصبح «مفتقرا الى العمق والدهاء» (١) ، بل تمثل في «احترامه لآراء الناس» وذلك في «الاستئناف المقدم الى محكمة العالم ، للحصول على التبرير اللازم» (٢) ، الذى أوحى بكتابة هذه الوثيقة ، والذى يظهر لنا جليا للعيان ، عندما يتطور التذمر المحدود من ملك معين بالذات الى رفض متدرج من ناحية المبدأ للنظام الملكى عامة (٣) . فهذا الرفض اذ ما قورن بالنظريات الاخرى التى تنطوى عليها هذه الوثيقة ، يعتبر شيئا جديدا كل الجدة ، وذلك لان العداء العميق والعنيف بين الملكيين والجمهوريين كما تطور أثناء الثورتين الامريكية والفرنسية لم يكن معروفا قبل اندلاع هاتين الثورتين بصورة عملية .

وكان من المعروف منذ أقدم عصور التاريخ ، عند أصحاب النظريات السياسية ، وجوب التمييز بين الحكم على أساس القانون ، والحكم على أساس الطغيان ، اذ كان المفهوم من تعبير الطغيان ، انه شكل الحكم الذى يسير الحاكم فيه وفق مشيئته ، باحثا عن مصالحه ، ومسيئا الى السعادة الشخصية للمحكومين والى حقوقهم القانونية والمدنية . ولم يكن هناك ربط ، ولا فى أى ظرف من الظروف بين الملكية أو حكم الفرد وبين الطغيان ، لكن هذا الربط مالبث أن أصبح الشعار الذى رفعته الثورات كلها . وأصبح الطغيان فى مفهوم الثورات ، يمثل شكل الحكم الذى يكون الحاكم فيه بالرغم من حكمه طبقا لقوانين المملكة ، يحتكر لنفسه الحق فى العمل ، وفى ابعاد المواطنين من المجال العام ، الى حياتهم الخاصة فى بيوتهم ، ويطلب من هؤلاء عدم التدخل فى الشئون العامة . وهكذا أصبح الطغيان يخلو بعبارة أخرى من مفهوم السعادة العامة ، وان لم يخل بحكم الضرورة من الحياة الهنيئة الشخصية ، فى حين تتيح الجمهورية لكل مواطن الحق فى ان يصبح « مساهما فى ادارة الشئون العامة والتحكم فيها » ، أو الحق بعبارة أخرى فى ان يظهر فى مجال العمل . ومع ذلك

(١) كارل بيكر فى مقدمته للطبعة الثانية من اعلان الاستقلال - نيويورك ١٩٤٢ .

(٢) راجع رسالة جيفرسون الى هنرى لى بتاريخ ٨ مارس ١٨٢٥ .

(٣) لم يكن من المقرر عند بدء الثورة الامريكية انها ستنتهى الى النظام الجمهورى .

فقد كتب احدهم فى عام ١٧٧٦ يقول : « اصبحت الفرصة الرائعة متاحة لنا الان لنختار ما يناسبنا من أنظمة الحكم ، وان نتفق مع اية امة على اعطائنا الملك الذى سيحكمنا » (راجع كتاب كاربنتر) « تطور الفكر الامريكى » - برنستون ١٩٣٠ .

(المؤلف)

فان تعبير «الجمهورية» لم يكن قد ظهر بعد، ولكن بعد قيام الثورة الفرنسية أصبحت جميع الحكومات الالاجمهورية تعتبر حكومات طاغية . ولكن المبدأ الذى قامت الجمهورية على أساسه فى النهاية ، كان مائلا فى « العهود المتبادلة » والاقسام بالحياة والثروة والشرف المقدس ، وهى عهود لم تكن فى عهد الملكية متبادلة بين الناس ، وانما تعطى للتاج الذى يمثل المملكة كلها . ولا يشك انسان فى ما تضمنه اعلان الاستقلال فى أمريكا من عظمة ، لكن هذه العظمة لم تكن تمثل فيما فيه من فلسفة ، ولا فى انه « المنطق الذى يؤيد العمل ، وانما فى كونه الطريقة المثلى التى يظهر فيها العمل فى مظهر القول » . ولقد رأى جيفرسون نفسه فيه انه لم يكن « يهدف الى ابتكار للمبادئ أو الاحاسيس ، كما لم يكن مقتبسا من أية كتابة سابقة أو معينة ، وانما كان يقصد منه ان يكون تعبيرا عن الرأى الامريكى ، وان يضى على هذا التعبير اللهجة والروح اللتين أملتتهما الظروف » (١) . ولما كنا نعالج هنا الكلمة المكتوبة لا المقولة ، فاننا نواجه احدى اللحظات النادرة فى التاريخ ، التى تكون قوة العمل فيها من العظمة ، بحيث تقيم هى النصب التذكارى الذى يخلدها .

وهناك حالة أخرى ، تتصل اتصالا مباشرا بقضية السعادة العامة، وهى أقل خطورة ، وان لم تكن أقل أهمية فى طبيعتها . وقد تكون هذه الحالة ماثلة فى الامل الغريب الذى عبر عنه جيفرسون فى أخريات أيامه ، عندما شرع يبحث مع ادامز ، فى نقاش يجمع بين الجد والهزل، فى امكانيات ما بعد الحياة . ومن الواضح ان هذه الصور عن الحياة الثانية ، لا تعرض اذا ما نزعنا عنها سائر مدلولاتها الدينية ، شيئا سوى المثل المختلفة للسعادة الانسانية . وتتضح فكرة جيفرسون الصادقة عن السعادة تمام الاتضاح دون أى تشويه من اطارات المفاهيم التقليدية المألوفة التى تعتبر أصعب مراسا من بنيانات الأشكال التقليدية للحكم ، عندما يسمح لنفسه بالانسياق وراء رغبته فى السخرية منها احدى رسائله الى ادامز بالعبارة التالية . « ترى هل يقدر لنا ان نجتمع ثانية فى تلك الحياة الاخرى ، فى مجلس الكونجرس ، ومعنا زملاؤنا القدماء لتتلقى معهم مهر التقدير الكافى بوصفنا « خداما أمناء وطيبين وناجحين للبلاد » (٢) ونحن نرى وراء هذه السخرية الواضحة ، الاعتراف الصريح بأن الحياة فى الكونجرس ، بما فيها من متع الحوار والتشريع وتصريف الامور ، والاقناع والافتناع ، لم تكن بالنسبة الى

(١) رسالة جيفرسون الى هنرى - لى - فى ٨ مارس ١٩٤٢ .

(٢) رسائل ادامز - جيفرسون رسالة ١١ ابريل ١٨٢٣ ص ٥٩٤ .

جيفرسون الا الطعم المذاقي لنعمة خالدة مقبلة ، تماما كما كانت متع
التصور بالنسبة الى الورع الصوفي فى القرون الوسطى . فمهر التقدير
ليس المكافأة المألوفة على الفضيلة فى الدولة المقبلة ، وانما هو الهتافات
والمظاهرات المنادية بالحياة وتقدير العالم ، التى تحدث عنها جيفرسون
فى مكان آخر ، فقال انه كان يرى فيها « شيئا أجل فى عينيه من كل ما فيها
من حقيقة » (1) .

واذا كنا نود حقا ان نرى على سعيد تقاليدنا ، ما تحمله رؤية
السعادة السياسية العامة فى شكل نعمة سمرمية من غرابة ، فان علينا
ان نستعيد ما قاله توماس اكويناس Thomas Aquinas (٢) مثلا
من ان الغبطة الكاملة ، تتمثل فى رؤية هى رؤية الله ، وان وجود الأصدقاء
لا يعتبر ضروريا لهذه الرؤية ، وهو قول يتفق تمام الاتفاق مع النظرة
الافلاطونية الى حياة الروح الخالدة . لكن جيفرسون ، قد أدخل على
النقيض من ذلك ، شيئا جديداً على هذه النظرة ، فهو يرى ان اسعد
لحظات حياته ، هى تلك التى يوسع فيها حلقة اصدقائه بحيث يجلس فى
الكونجرس ، مع ابرز زملائه فيه . واذا اردنا العثور على صورة مماثلة ،
لجوهر السعادة الانسانية المنعكس فى التوسع المشرق للحياة الثانية ،
فان علينا ان نعود باذهاننا الى سقراط ، الذى اعترف فى فقرة مشهورة
من « اعتذاره » بمنتهى الصراحة والتبسط ، ان كل ما يطلبه وينشده ،
هو من هذا الطراز ، أى انه لا ينشد جزيرة يعيش فيها مع المحظوظين ،
او حياة ازلية للروح تختلف عن حياة الانسان الزائلة ، وانما ينشد حلقة
موسعة من اصدقائه حتى ولو كانت فى جهنم ، تضم البارزين من رجال
الافريق الاقدمين من امثال اورفيوس Orpheus (٣) وموزايوس

(1) راجع الرسالة الى ماديسون فى ٩ يونيو ١٧٩٣ ص ٥٢٣
(٢) توماس الاكوينى (١٢٢٦ - ١٢٧٤) من اشهر علماء اللاهوت فى القرون الوسطى ،
عاش على مقربة من نابولى فى ايطاليا ، ثم ارتحل الى فرنسا ، ويعتبر من اهم
المراجع فى اللاهوت الكاثوليكي - حتى يومنا هذا .
(٣) من اشهر شعراء الاساطير الافريقية السابقين لظهور هوميروس . عاش فى تراقيا .
كان يعزف على قيثارة ، وتزوج احدى عرائس البحر . هبط الى جهنم لينقل
عروسه التى ماتت من لدغة ثعبان ، وتمكن بهوسيقاه من سحر اله الجحيم فسمح
له باخذ عروسه على الا ينظر خلفه حتى يصل العالم العلوى . ولكنه خالفه
الامر ، فعادت عروسه الى الجحيم وراح يبكيها فقطعته نساء تراقيا اربا اربا غيرة
وحسدا . (العرب)

Musaeus (١) وهيسيويد Hesiod (٢) ، وهوميروس (٣) الذين لم يستطيع ان يلقاهم على الارض ، والذين كم تمنى لو اشترك معهم في تلك المناظرات الفكرية التي لا تنتهى والتي غدا فيها من أبرع الاساتذة .

وفى وسعنا ان نكون على ثقة مهما كان الوضع ، من شىء واحد على الاقل وهو ان اعلان الاستقلال ، ما فتىء بالرغم من عدم تمييزه بين السعادة العامة والخاصة ، يحملنا على سماع تعبير « نشدان السعادة » فى معناه المزدوج ، اى السعادة الشخصية والحق فى السعادة العامة ، والبحث عن التمتع فى العيش مع « الاسهام فى الشئون العامة » . لكن السرعة التي اختفى فيها المعنى الثانى ونسى من الذاكرة ، والسرعة التي بات فيها هذا التعبير يستخدم ويفهم دون نعوته الوصفية الاصلية ، قد تكون المعيار الذى يمكن ان نعيش عليه فى امريكا بل وفى فرنسا ايضا ، اهمية ضياع المعنى الاصلى ، وغياب عامل الروح ، الذى الف ظاهرة واضحة فى ثورتيهما .

ونحن نعرف ما وقع فى فرنسا ، فى شكل مأساة من أعظم المآسى . وقد هرع أولئك الذين كانوا يتوقون بل ويحتاجون الى التحرر من سادتهم ، ومن الضرورة التي هى السيد الاكبر ، الى مساعدة أولئك الذين رغبوا فى ايجاد المجال للحريات العامة ، مما أدى وبصورة حتمية الى ايلاء الاولوية الى التحرر ، والى التقليل من اهتمام الثورة بصورة متدرجة بالموضوع الذى كانوا قد اعتبروه فى البداية أهم شاغل لهم ، وأعنى به صياغة الدستور . ولقد كان توكفيل محقا كل الحق عندما قال ٠٠٠ ان فكرة « الحرية العامة ومذاقها ، كانا من أول الافكار والمشاعر التي هيأت للثورة ، والتي اختفت بعد قيامها تقريبا » (٤) أو لم يكن عزوف روبسبير الكلى عن وضع حد للثورة وانهاؤها ، نتيجة ايمانه العميق بأن « الحرية المدنية هى الشغل الاول للحكومة الدستورية وان الحرية العامة هى الشغل الاول للحكومة الثورية » (٥) أو لايمكن

(١) شاعر اغريقى - عاش فى القرن الخامس للميلاد ووضع قصيدة غنائية عن حب هيرى ولياندر ، ترجمها الى الانجليزية كريستوفر مارلو .

(٢) شاعر اغريقى قديم عاش فى القرن الثامن قبل الميلاد . من قصائده «اعمال وايام» و «دع هرقل» .

(٣) توكفيل - العهد البائد الفصل الثالث .

(٤) هوميروس - شاعر الاغريق الكبير ، وصاحب الايالة والاوديسي .

(٥) خطاب روبسبير للمؤتمر الوطنى - نفس المصدر - المجلد الثالث .

ان يكون قد خاف من ان يؤدي انهاء الحكم الثورى ، والشروع فى الحكم الدستورى الى نهاية الحرية العامة ؟ أو لا يمكن ان يكون قد خشى أيضا ، ان يزول ذلك المجال العام ، بعد ان جاء متفجرا الى الحياة بتلك الصورة المفاجئة ليثملهم جميعا بخمرة العمل ، التى لاتعنى فى الواقع الا خمرة الحرية ؟

ومهما كانت الردود على هذه الاسئلة ، فان مما لا شك فيه ان تمييز رويسبير القاطع بين الحريتين العامة والخاصة يشبه الى حد كبير ، ذلك الاستعمال الامريكى الغامض المفاهيم لتعبير « السعادة » . وكان الاساتذة قبل الثورتين الفرنسية والامريكية ، على جانبى المحيط الاطلسى يحاولون الرد على ذلك السؤال القديم عن غاية الحكم ، على صعيد الحريات المدنية والحرية العامة أو على صعيد سعادة الشعب والسعادة العامة . أما بعد الثورتين ، فقد تحول التساؤل ، بتأثيرهما ، عن غاية الثورة والحكم الثورى ، وكان هذا طبيعيا ، وان كان لم يشمل الا فرنسا وحدها . ومن المهم اذا أردنا تفهم الردود على هذا السؤال الجديد ، أن لا نتجاهل الحقيقة الواقعة ، وهى ان رجال الثورات ، وقد أشغلتهم ظاهرة الطغيان الجديدة ، التى تحرم رعاياها من حرياتهم المدنية ، وحريةهم العامة ، كما تجرمهم من رفاههم الشخصى وسعادتهم العامة ، وتميل الى الاعفاء على الحظ الفاصل بينها ، باتوا قادرين على اكتشاف ما فى هذا التمييز بين الناحيتين العامة والخاصة ، وبين المصالح الشخصية والمصلحة العامة من بروز ، وذلك ابان عهد الثورتين اللتين أظهرتا التضارب بين المبدئين ظهورا جليا . وبالرغم من ان هذا التضارب كان واضحا فى الثورتين الفرنسية والامريكية ، الا انه اتخذ طابعا مختلفا فى كل منهما . وكانت القضية بالنسبة الى الثورة الامريكية ما اذا كان الحكم الجديد ، سينشئ ملكوتا خاصا به «للسعادة العامة» بصورة عاطفية اذ انه سيكتفى بأن يضمن للناس متابعة سعادتهم الخاصة بصورة أكثر قاعلية من تلك التى كان يتبعها العهد السابق . أما بالنسبة الى الثورة الفرنسية ، فكانت القضية ما اذا كان قيام « الحكم الدستورى » الذى سينهى حكم الحرية العامة عن طريق ضمان الحريات والحقوق المدنية سيغنى نهاية الحكم الثورى ، أو ان هذا الحكم يجب ان يحل طابع الاستمرار لمنفعة الحرية العامة نفسها . وكانت ضمانات الحريات المدنية والبحث عن السعادة الشخصية تعتبر من الامور الجوهرية فى جميع الحكومات اللاطيانية ، حيث يحكم الحكام ضمن حدود القانون . واذا لم تكن الثورة تعنى شيئا آخر غير استمرار هذه الضمانات فان التبدلات الثورية فى الحكم ، والغاء الملكية وقيام الجمهورية ، يجب

الا تعتبر أكثر من أحداث عارضة ، استفزتها أخطاء العهد البائد وتعنته .
ولو صح هذا ، لما كانت هناك حاجة للثورة . بل لكان فى الإصلاح
الكفاية ، ولتمثل الرد على تلك التساؤلات ، باستبدال الحاكم الطالح
بأخر أكثر صلاحا منه ، دون الحاجة الى أى تبدل فى نظام الحكم .

وليس ثمة من ريب ، على ضوء الاستهلال المتواضع لكل من الثورتين
فى ان الإصلاح ليس الا ، كان فى البداية الغاية منهما ، وهو اصلاح
يتناول الحكم الملكى الدستورى ، وان كانت تجارب الشعب الأمريكى فى
مجال «السعادة العامة» كانت سابقة بزمن بعيد لما وقع من تصادم بينه
وبين انجلترا . والنقطة المهمة هنا ، هى ان الثورتين الفرنسية والأمريكية ،
وجدتا نفسيهما وبسرعة ، مضطرتين الى الاصرار على اقامة الحكم الجمهورى
وقد نبع هذا الاصرار ، وما لحق به من عداء عنيف وجديد بين المسكينين
والجمهوريين ، بصورة خاصة ومباشرة عن الثورتين نفسيهما ، فلقد تعرف
رجال الثورتين على أى حال على «السعادة العامة» ، وكان اثر هذه التجربة
من العمق فى نفوسهم بحيث دفعهم الى ان يؤثروا ، فى مختلف الظروف
والأوضاع ، حتى ولو كان التفضيل شاقا بالنسبة اليهم ، الحرية العامة
على الحريات المدنية ، والسعادة العامة على الرفاء الشخصى . ولا ريب
فى اننا نجد وراء نظريات روبسبير ، التى اعلنت وجوب استمرار الثورة
بصورة خفية ، ذلك التساؤل المزعج المشير الى القلق والذعر ، والذى قدر
له أن يقض على جميع الثوريين بعده مضاجعهم ، عما اذا كانت نهاية الثورة
وقيام الحكم الدستورى ، يعنىان انتهاء الحرية العامة ، اليس من الاجدى
والأفضل أن لا تنتهى الثورة أبدا ؟

ولو عاش روبسبير حتى يرى بنفسه تطور الحكم الجديد فى الولايات
المتحدة ، حيث لم تقم الثورة بأى عمل جدى يؤدى الى الانتقاص من قدر
الحقوق المدنية ، مما أدى فى الغالب الى نجاح الثورة فى الوقت الذى
فشلت فيه الثورة الفرنسية فى عملية البناء ، وحيث تحول الآباء
المؤسسون على هذا الصعيد ، وهذا هو الاهم ، الى حكام حتى ان انتهاء
الثورة لم يعن نهاية «السعادة العامة» ، فان شكوكه كانت ستتأكد على
الغالب . فلقد تحول التأكيد على شىء من محتويات الدستور ، أى من
خلق السلطة وتوزيعها ، ومن نشوء المجالات الجديدة حيث «يكبح الطموح
الطموح» (١) على حد تعبير ماديسون ، الى أن يكون من طراز الطموح

(١) لا ريب فى ان التوافق بين قول ماديسون هذا وبين وعى جون آدمز لدور «عاطفة
التفوق» فى الجهاز السياسى ، يشير بوضوح الى التقارب الفكرى بين الآباء
المؤسسين .
(المؤلفة)

الهادف الى التفوق والبروز لا الى مجرد بناء الحياة ، الى لائحة حقوق الانسان ، التي تضمنت الكوابح الدستورية اللازمة على الحكم ، وهذا يعنى ان التأكيد قد تحول من الحرية العامة الى الحرية المدنية ، أو من الاسهام فى الشئون العامة لتحقيق السعادة العامة الى مجرد الضمان بأن يلقى البحث عن السعادة الخاصة الحماية والتشجيع من السلطة العامة . وهكذا فقدت الصيغة التي وضعها جيفرسون والتي تميزت بالغموض الواضح منذ البداية ، لتأكيدها على ما كانت الاعلانات الملكية تؤكد من ضمان السعادة الشخصية للناس مما لا يعنى الا حرمانهم من التدخل فى الشئون العامة ، ولتأكيدها أيضا على التعابير الجديدة التي سبقت الثورة عن السعادة الهامة ، الهدف من المعنى المزدوج هذا ، وأصبحت تفهم على أنها التأكيد على حق المواطنين فى البحث عن مصالحهم الشخصية ، وعلى حقهم فى العمل طبقا لما عليهم هذه المصالح الذاتية . ولا ريب فى ان القواعد التي املت هذه المصالح ، لم تجد « التهذيب » الكافى لحمل الناس على تقبلها ، سواء اكانت نابعة عن الرغبات الشريرة للقلب ، أم عن ضرورات الحياة البيئية الغامضة .

وعلينا اذا اردنا ان نفهم ما حدث فى امريكا ان نتذكر تلك الموجة العارمة من الغضب التي اجتاحت كريفيكير ، ذلك العاشق الكبير لما شهدته امريكا من رخاء ومساواة قبل الثورة ، عندما قطعت الحرب والثورة عليه سعاداته الشخصية كمزارع يعمل فى الارض . فراح يقول : « ان هذه الشخصيات العظيمة التي اشتركت فى الثورة ، والتي يرتفع مستواها عن مستوى العاديين من الناس ، قد اطلقت الشياطين علينا من عقالها ، واذ أخذت تعنى بالاستقلال ، واقامة دعائم الجمهورية ، أكثر من اهتمامها بمصالح المزارعين وارباب الاسر » (1) وقد لعب هذا التناقض بين المصالح الخاصة والشئون العامة دورا كبيرا فى كلتا الثورتين ، وفى وسع الانسان ان يقول بصورة عامة ، ان رجال هاتين الثورتين ، كانوا اولئك الناس الذى فكروا باستمرار وعملوا على صعيد الشئون العامة ، لاثارا بالمثالية التي تنكر الذات وتضحى بها ، وانما نتيجة جبههم الاصيل للحرية العامة والسعادة العامة ، وفى امريكا حيث تعرض وجود البلاد للخطر من جراء الاضطراب فى المبادئ ، وحيث ثار الشعب احتجاجا على اجراءات لاقيمة لها من الناحية الاقتصادية ، قام أولئك المدينون للتجار البريطانيين

(1) راجع الرسالة الثانية عشرة بعنوان « شقاء رجل من رجال الحدود » من كتاب « رسائل فلاح امريكى » (1782) - طبعة داتون لعام 1957 .

كان الرخاء هو غاية الحكم ، او ان الحرية هي غايته . ولقد كان الى جانب أولئك الذين اموا القارة الامريكية بقصد بناء عالم جديد ، او بقصد بناء هذا العالم الجديد في قاره مكتشفه حديثا كثيرون جاءوا وليس لهم من هدف سوى أن يحققوا لانفسهم « طريقة جديدة في الحياة » . وليس غريبا أن يكون عدد هؤلاء اكبر من عدد أولئك ، إذ أن من العوامل الحاسمة التي سادت القرن الثامن عشر ، ان « هجرة العناصر الانجليزية من ذوى الاهمية الى امريكا قد توقفت بعد الثورة المجيدة » . (١) واذا ما شئنا اقتباس اقوال الابهاء المؤسسين فان المشكلة الاساسية التي واجهتهم هي أن يقرروا ما اذا كان « الهدف الاسمي للحكم تامين السعادة الحقيقية للناس ، او ان « الغاية الرئيسية للحكم هي التحكم في توق الناس الى التفوق والبروز ، وهو التوق الذي يفدو بدوره الوسيلة الرئيسية للحكم » . (٢) ولم يكن هذا الخيار بين الحرية والرخاء كما نراه اليوم ، قضية واضحة المعالم ، في تفكير المؤسسين الامريكيين او الثوريين الفرنسيين ، وان كان هذا لايعنى على الاطلاق ، انه لم يكن موجودا . فلقد كان هناك دائما عداوة ولا نقول تباين ، بين أولئك الذين يريدون على حد تعبير توكفيل ، « محبين للحرية ولا يكرهون الا سادتهم » وبين أولئك الذين يعرفون « ان من ينشد في الحرية شيئا آخر انما هو كمن يعمل جاهدا في طلب البقاء ليس الا » . (٤)

ولا ريب في أن عرض مدى الطبيعة الغامضة لهاتين الثورتين وهي الطبيعة المنبثقة عن الغموض في عقول رجالتهما ، يمثل بوضوح في تلك القواعد المتناقضة التي وصفها روبسبير واسماها « مبادئ الحكم الثورى » فقد شرع في تحديد هدف الحكم الدستورى بأنه الحفاظ على الجمهورية التي أقامها الحكم الثورى بقصد اقامة دعائم الحرية العامة ، ولكنه ماكاد ينتهى من تعريف الهدف الرئيسى للحكم الدستورى ، بأنه الحفاظ على « الحرية العامة » حتى عاد يتراجع وكأنه يصحح نفسه فيقول : « يكفى في ظل الحكم الدستورى ان نحمل الفرد من سوء تصرفات السلطة العامة » .

ولا ريب في أن هذه العبارة تشير الى أن السلطة مازالت عامة وفي

(١) ادوارد كورين في مجلة جامعة هارفرد القانونية - المجلد ٤٢ ص ٣٩٥ .

(٢) ماديسون في «الاتحادى» رقم ٤٥ .

(٣) من كلمات جون آدمز - مؤلفاته المجلد ٦ ص ٢٢٣ .

(٤) توكفيل - العهد البائد .

أيدي الحكومة ، والى ان الفرد قد اضحى بلا حول أو قوة ، ومن الواجب حمايته من السلطة العامة ، وكل ما فى الأمر ان الحرية قد استبدلت موضعها أو مكانها ، فلم تعد تقييم فى المجال العام وانما أضحت جزءا من الحياة الخاصة للمواطنين ، ولذا يجب الدفاع عنها ، ضد ذلك المجال وسلطانه ، فقد اقتربت الطرق بين كل من الحرية والسلطان ، وبدأت المعادلة القدرية بين السلطان والعنف ، وبين السياسة والحكومة ، وبين الحكومة والشر الذى لا بد منه .

وقد يكون فى وسعنا أن نحصل على استشهادات مماثلة وان كانت أقل ايجازا من أقوال الكتاب الأمريكين ، ونكون بهذا قد عبرنا بطريقة أخرى عن القول بأن المشكلة الاجتماعية قد تدخلت فى سير الثورة الامريكية تدخلا لا يقل عن تدخلها فى الثورة الفرنسية وضوحا ، وان قل عنه مسرحية . ومع هذا يظل الفرق كبيرا وفى منتهى العمق ، اذ لما كانت أمريكا قد نجت من طغيان الفاقة واجتياحها للبلاد فان « التلهف الكبير على الثراء المفاجيء » لا الحاجة ، هو الذى اعترض سبيل مؤسسى الجمهورية . وكان فى الامكان كبج هذا السعى الحثيث الى السعادة الذى قال عنه القاضى بيندلتون Pendleton انه كان دائم الميل « الى اخماد كل احساس بالواجب السياسى والأخلاقى » (١) مدة تكفى على الاقل لوضع الاسس واقامة البناء الجديد ، وان لم تكن كافية لتغيير عقول الناس الذين قدر لهم ان يعيشوا فى هذا البناء . وكانت النتيجة ، خلافا لما حدث فى أوروبا ، وهى أن الأفكار الثورية عن السعادة العامة والحرية السياسية ، لم تختف كلية من المسرح الامريكى ، وانما اضحت جزءا لا يتجزأ من الجهاز السياسى للجمهورية .

ولا ريب فى ان المستقبل وحده هو الذى سيقدر : هل كانت قوائم هذا البنيان من الصخر الصلد ، بحيث تستطيع الصمود أمام المخلفات البالية واللامجدية لمجتمع جعل همه الوحيد الحصول على الوفرة وضمان الاستهلاك ، أو أنها ستنتهار تحت ضغط الثراء كما انهارت المجتمعات الاوربية تحت وطأة البؤس والشقاء ؟ فبعض الدلائل المتوافرة اليوم تبعث على الأمل ، على حين ان هناك دلائل أكثر ، تستفز الخوف والقلق . (٢)

(١) كتاب «مبادئ الثورة وقوانينها» لنايلز - طباعة بليمبور عام ١٨٢٢ . ص ٤٠٤ .
(٢) تبين فى هذه الفقرة النظرة الرأسمالية الواضحة للمؤلفة ، فهى لا تؤمن كما يبدو ، وكما يؤمن كل مثقف اشتراكى ، أن الرأسمالية ستنتهار ، اما بضغط قواها الداخلية للدعاية الى تفسخها وانحلالها، أو بنتيجة الحتمية التاريخية التى تفرض =

- ولعل النقطة المهمة على هذا الصعيد هي أن أمريكا كانت دائما •
- ومهما كانت النتائج مسرح تجارب لمشروعات الجنس البشرى فى اوربا •
- ولم تكن الثورة الامريكية وحدها ، بل كل ما سبقها ولحقها من احداث ،
- وحوادث تقع ضمن اطار الحضارة الأطلسية ككل » (١)

وكما ان التغلب على الفقر فى امريكا قد ترك آثاره العميقة فى اوربا فان بقاء الشقاء طابع الطبقات الاوربية الدنيا • قد ترك آثاره العميقة فى سير الاحداث الامريكية التى تلت قيام الثورة ، فلقد سبق التحرر من الفاقة مرحلة بناء الحرية فى امريكا ، وذلك لأن ما تميزت به أمريكا من رخاء مبكر قبل الثورة ، بل وقبل مئات السنين من الهجرة الجماعية التى تميزت بها أخريات القرن التاسع عشر ، واستهلات القرن العشرين ، والتى قذفت فى كل عام بمئات الألوف بل بالملايين من افراد افقر الطبقات الاوربية على شطآنها ، كان الى حد كبير نتيجة جهد مركز ومتعمد فى طريق التحرر من الفقر • لم تكن بلاد العالم القديم قد عرفت مثله على الاطلاق • (٢)

ولا ريب فى ان هذا الجهد نفسه ، بل وهذا الاصرار المبكر على التغلب على ما يبدو فقرا سرمديا عند الجنس البشرى ، يعدان من اعظم المآثر فى التاريخ الغربى ، بل وفى التاريخ البشرى ، ولكن المشكلة برزت فى ان هذا النضال للتغلب على الفقر ، بات تحت تأثير هذه الهجرة المستمرة من اوربا ، فى حوزة الفقراء أنفسهم ، ولذا فقد أصبح متأثرا بتوجيه تلك المثل والآراء التى انبثقت عن الفاقة ، خلافا للمبادئ التى كانت قد اوضحت للمؤسسين الامريكيين طريقهم فى بناء صرح الحرية • فالوفرة والاستهلاك الذى لا حدود له • هما غايتنا الفقراء ، وهما

= الرعى الطبقي على الطبقة العاملة بنتيجة استغلال الرأسمالية لفائض القيمة فى عمالتها ، لكن هذه النظرة الرجعية لم تحل حتى بين المؤلفة وبين الشك فى قدرة الرأسمالية على البقاء ، بالرغم من تعلقها بأهداب الامل الذى لا يبدو ان يكون سرايا خادما •

(١) راجع كتاب «عصر الثورات الديمقراطية» لروبرت بالمر ، طباعة برنستون لسنة ١٩٥٩ ص ٢١٠ •

(٢) تمود المؤلفة هنا فتنبج بحالة الرخاء الموجودة فى أمريكا ، مع أن الارقام التى نشرتها بعض الصحف الامريكية نفسها ، وهى صحف رأسمالية طبعاً ، تشير بوضوح الى وجود نسبة من الفقر فى أمريكا تعد هائلة اذا ما قورنت بنسبته حتى فى بعض البلاد الاوربية • وقد أشرنا الى هذا فى هامش سابق •

(الحرب)

السراب في بيداء الفقر ، فالرخاء والشقاء ، هما جانبا الصورة أو وجها القطعة النقدية الواحدة ، وربما لا تكون قيود الحاجة من الحديد ، بل من الحرير ، ولقد كانت النظرة الى الحرية والترف دائما ، على أنهما أمران متناقضان ومتنافران ، (١) وليس الميل المعاصر الى ايقاع الملامة على الآباء المؤسسين لتعلقهم بالاقتصاد فى الانفاق ودعوتهم على حد تعبير جيفرسون الى « بساطة الحياة » ، على اعتبار أن هذه الدعوة ليست الا زراية متطهرة «بيوريتانية» ، (٢) بمتع الحياة - الا دليلا على العجز عن تفهم الحرية بأنها شيء آخر غير التحرر من الهوى ، فذلك « التوق الكبير الى الثراء المفاجيء » لم يكن رذيلة الذين يعيشون على غرائزهم ، بقدر ما كان الحلم الذى يعيش عليه الفقراء .

ولا ريب فى انه مثل النزعة الغالبة فى أمريكا منذ بدء استيطانها الاستعماري ، اذ ان بلادهم لم تكن حتى فى القرن الثامن عشر « أرض الحرية ومقر الفضيلة وجنة المضطهدين » فحسب ، بل كانت أرض الموعد حتى لأولئك الذين لم تهيئهم أوضاعهم ، لتفهم الحرية أو الفضيلة .

ولا شك فى أن الفاقة الأوربية هي التي ثارت لنفسها من تهديد الرخاء والمجتمعات الجماهيرية فى أمريكا ، للأنظمة السياسية فى بلادها . وليست الرغبة الخفية عند الفقراء هي « ان يكون لكل انسان قدر حاجته ، بل « أن يكون لكل انسان ما يرغب فيه » . (٣) وبالرغم من أن من

(١) لا ريب فى أن الحرية والترف الطبقي ، أمران متناقضان ، لان هذا الترف يعنى السيطرة الاقتصادية والاجتماعية لطبقة معينة ، مما يعنى اختفاء الحرية فى جميع صورها السياسية والاجتماعية بالنسبة الى الطبقات الأخرى . أما الكفاية والعدل فى المجتمع الاشتراكي ، ولا نقول الترف ، لان الترف يتناقض مع عملية البناء الاشتراكي ، ولا يمكن أن يتحقق الا بعد زوال الطبقة على الصعيد العالمى ، وتحقيق الاشتراكية الشاملة على هذا الصعيد ، فهما الكفيلان بايجاد الحرية ؛ كما انهما يؤلفان سببا ونتيجتها فى آن واحد . ومن هنا لا يقدو بينهما أى تنافر فى المفهوم الاشتراكي .

(٢) نسبة الى طائفة « البيوريتان » وهى طائفة بروتستانتية تؤمن بالنقشف والتطهر من الشهوات .

(٣) قد تكون المؤلفه محقة فى رأيها بالنسبة الى المجتمعات الرأسمالية ، التى تشمل التكاليف على استغلال فائض القيمة من جانب الطبقات المتحركة ، اذ ان مثل هذا الاحساس يكون بمثابة رد فعل غريزي ، تولده الأجواء الرأسمالية نفسها . أما اذا تحققت الكفاية والعدل لجموع الجماهير العاملة ، فى ظل الاشتراكية . فان هذه الغرائز لابد أن تختفى من جراء ارتقاء الفرد فى غرائزه ، نتيجة تحرر ارادته . واحساسه بالاطمئنان الى حاضره وغده ويصبح شمار الاكتفاء بالحاجة ، شرطا أساسيا فى مراحل بناء الاشتراكية السلمية . (المغرب)

الصحيح القول بأن الحرية لا تتحقق الا في مجتمع الكفاية والعدل . حيث ينال لل انسان حاجته ، فان من الصحيح القول أيضا ، بأن الحرية لن تتحقق لاولئك الذين يعيشون على اشباع رغباتهم . ولم يعد الحلم الامريكى تحت تأثير الهجرة الجماعية الى امريكا فى القرنين التاسع عشر والعشرين حلم « بناء الحرية » الذى تطلعت اليه الثورة الامريكية ولا حلم « تحرير الانسان » الذى تطلعت اليه الثورة الفرنسية ، وانما بات ولسوء الحظ حلم « أرض الموعد » حيث يسيل اللبن والعسل . ولا ريب فى أن تطور التقنية الحديثة ، قد أدى الى تحقيق هذا الحلم بشكل يفوق كل توقع ، مما ادى الى تثبيت الحالمين من أنهم جاءوا حقا للعيش فى عالم يفوق العوالم الأخرى (١) .

ولا يستطيع المرء فى النهاية أن ينكر أن كريفيكير كان محقا عندما تكهن بأن الانسان «يصبح مواطنا أفضل ، عندما تختفى مثله السياسية» ، وأن أولئك الذين يقولون بمنتهى الجد « ان سعادة أسرنا هى الهدف الوحيد لرغباتنا » ، سيلقون التأييد من كل انسان . عندما يصبون تحت ستار الديمقراطية ، جام نقتهم على « تلك الشخصيات الكبيرة التى ترتفع بنفسها عن مستوى الانسان العادى » ، والذين يرتقون بأمالهم على مستوى سعادتهم الشخصية ، أو الذين يستنكرون تحت ستار تأييدهم « للرجل العادى » ، وبعض الأفكار « المشوشة » التى يحملونها عن الليبرالية والفضيلة العامة ، التى لاتمثل بأية حال ، طموح الزارعين الذين مثلهم كريفيكير ، والذين ينظرون الى من يدينون بالحرية من أمثال جون ادامز ، كارستقراطيين يسيطر عليهم « احساس رهيب من الغرور » (٢) وكثيرا ما أطلق على تحول المواطن فى الثورة الى الفرد الذى يؤمن بمصالحه الخاصة فى القرن التاسع عشر ، التعابير التى ابتكرتها الثورة الفرنسية للتفريق بين « ابن المدينة » والبورجوازي .

(١) ان هذا الزهو ، يعمد المؤلفة عن الموضوعية ، اذ لايمكن اعتبار العالم . الذى يعانى من التفرقة العنصرية مايعانيه السود فى أمريكا ، ومن سيطرة الاحتكارات الكبيرة . خير العوالم على الاطلاق . (المغرب)

(٢) كان هذا هو القرار الذى أصدره بارينجتون . وهناك على أية حال مقال ممتاز كتبه كليفتون روزنير تحت عنوان «وصية جون ادامز» - مجلة جامعة ييل لعام ١٩٥٧ ، وقد انصف فيه كاتبه مدفوما بحبه ، هذا الرجل الغريب الأطوار من رجال الثورة ، اذ قال عنه : «لامثيل له فى دنيا الآراء السياسية . ولاند له كما اعتقد بين الآباء المؤسسين » .

واذا أردنا أن نتفلسف في وصفنا لعملية التحول هذه بات لزاما علينا أن نعد اختفاء « الرغبة في الحرية السياسية » في القرن التاسع عشر ، بمثابة انطواء من الفرد ليعيش في « ملكوته الذاتي من الوعي » حيث يجد الملاذ الوحيد والصالح « لحيته الانسانية » . فلقد راح الفرد بعد هذا الانطواء ، يعمل وكأنه قد انسحب من قلعة متداعية ، بعد أن حصل على خير ما يمكن المواطن أن يحصل عليه ، مدافعا عن نفسه ضد المجتمع الذي استغل بدوره « النزعة الفردية » ، كل الاستغلال (١) .

ولا ريب في أن هذه العملية ، قد قررت بصورة تفوق تقرير الثورتين الفرنسية والامريكية ، الشكل الأخير للقرن التاسع عشر ، وما زالت تقرر هيئة القرن العشرين الى حد ما .

(١) جون ستيوارت ميل «عن الحرية» لعام ١٨٥٩ .

- ٤ -

الأساس الأول

الدساتير الحرة

- ١ -

أدى وجود المتطلعين في العالم القديم الى الحرية العامة ، ووجود المتطلعين في العالم الجديد الى السعادة العامة بعد أن تدوقوها الى تطور حركة المطالبة باعادة الحقوق والحريات القديمة على جانبي المحيط الأطلسي ، الى ثورتين عامتين . ومهما كان البون كبيرا بين الثورتين ، ومهما اختلفتا في مدى النجاح والفشل ، ومهما أدت أحداث كل منهما وظروفها الى التفريق بينهما ، فان مما لا شك فيه أن الامريكيين كانوا يتفقون ولا ريب مع روبسبير في رأيه بأن اقامة الحرية هي الهدف الأخير للثورة ، وأن بناء النظام الجمهوري ، هو العمل الفعلي للحكم الثوري .

ويجوز لنا أن ندور حول الموضوع من الجهة الاخرى ، وأن نقول : ان روبسبير كان متأثرا بسير الثورة الامريكية عندما وضع مبادئه المشهورة عن الحكم الثوري ؛ اذ ما كادت الثورة المسلحة تنشب في المستعمرات الأمريكية لتعلن الاستقلال ، حتى انبثقت في جميع المستعمرات الثلاث عشرة السابقة ، حركة فورية لوضع الدساتير ، وكان ساعة هذا العمل ، قد دقت في آن واحد ، فيها جميعها ، على حد تعبير جون آدامز ، بحيث لم يكن هناك أى فجوة أو ثغرة ، أو توقف بين حرب التحرير والنضال من أجل الاستقلال الذي يعد شرطاً في قيام الحرية وبين اعداد الدساتير للولايات الجديدة .

وبالرغم من صحة القول بأن « الفصل الأول من المسرحية العظيمة » المتمثل في « الحرب الأمريكية الكبرى » ، قد انتهى باعلان الثورة ، فان من الصحيح أيضا القول بأن هاتين المرحلتين المختلفتين من مراحل العملية الثورية ، بدأنا في اللحظة نفسها معا ، واستمرتتا في السير في خطين متوازيين طيلة سنوات حرب الاستقلال (١) .

(١) ليس ثمة على الغالب ما هو أضر بتفهم أية ثورة من الثورات من تلك الفرضية =

ولا يمكن المرء أن يغالى على الاطلاق فى تقدير أهمية هذا التطور . ولعل المعجزة ، اذا صحت لنا هذه التسمية ، فى انقاذ الثورة الامريكية ، لم تكن فى ان سكان هذه المستعمرات كانوا من القوة والبأس بحيث استطاعوا كسب حربهم ضد انجلترا ، بل فى ان هذا النصر الذى حققوه لم ينته ، كما بان جون ديكنسون (١) يختمى الى «فوضى من أنظمة الحكم والجرائم والمصائب ، تنتهى على الغالب باجهااد هذه الولايات ، وتعرضها لاستعباد دولة جديدة فاتحه » (٢) . فهذا هو مصير الانتفاضات التى لا تتحول الى ثورات ، بل هو مصير بعض الانقلابات التى تسمى نفسها « ثورات » ، زيفا وخداعا . واذا ما فكر المرء دائما بان التحرر هو نهاية كل انتفاضة، وأن بناء صرح الحرية انما هو نهاية كل ثورة ، فان هذا الانسان يستطيع اذا كان من علماء السياسة ، أن يعرف على الأقل ، كيف يتجنب الخطيئة التى يقع فيها المؤرخ من جراء ميله عادة الى التأكيد على المرحلة الأولى والعنيفه من الانتفاضة والتحرر ، وهى مرحلة الانتفاض على الطغيان ، مقللا فى ذلك من أهمية المرحلة الثانية التى هى أكثر هدوءا ، وهى مرحلة الثورة واعداد الدستور ، وذلك لأن جميع النواحي « الدراماتية » من القصة ، تكون عادة فى المرحلة الأولى ، ولان الفوضى التى يخلقها التحرر فى البداية ، كثيرا ما تؤدى الى احباط الثورة نفسها .

ويرتبط هذا الميل الذى يتعرض له المؤرخ من جراء نزوعه الى

= الشائعة بان العملية الثورية تنتهى مع تحقيق التحرر ، وأن العنف والاضطراب اللذين يصحبان كل حرب من حروب الاستقلال ، ينتهيان بانتهائهما . وليست هذه الفكرة بالشيء الجديد . ففي عام ١٧٨٧ ، شكنا بنيامين راشي «بأنه ليس ثمة من فكرة أكثر شيوعا من الخلط بين الثورة الامريكية وبين الحرب الامريكية التى تلتها . فقد انتهت الحرب . أما الثورة فمازالت بعيدة عن النهاية» ولم ينته من مسرحتها العظيمة الا فصلها الاول ليس الا . ومازال عليها أن توطد اقدام أشكال الحكم الجديدة فى بلادنا . (من كتاب فايكر مبادئ وقوانين الثورة - بليمور - ١٨٢٢ - ص ٤٠٢) . وفي وسعنا أن نضيف الى هذا ايضا : ان ليس ثمة ما هو أكثر شيوعا من الخلط بين جهد التحرر وبين بناء الحرية .

(١) لويس ديكنسون (١٨٦٢ - ١٩٣٢) - مؤلف انجلىزى . درس فى كمبرج حيث أصبح فيها محاضرا فيما بعد . أصبح أستاذا فى جامعة لندن - له مؤلفات عدة بينها «الفوضوية فى أوروبا» و «الخيار أمام أمريكا» و « الحرب ، طبيعتها وأسبابها وعلاجها» و «الفوضوية الدولية» وغيرها .

(٢) أعرب ديكنسون عن مخاوفه هذه فى رسالة كتبها . (راجع كتاب ايدموند مورجان) «مولد الجمهورية» - ١٩٥٦ ص ١٣٦ .

القصص يرويها ، ارتباطا وثيقا بالنظرية التي هي أكثر ايداء وضررا ،
والتي تقول بأن الدساتير وحمى صياغتها ووضعها ، ليست تعبيرا صحيحا
عن الروح الثورية للبلاد ، وانما هي من خلق القوى الرجعية بقصد احباط
الثورة نفسها أو الحيلولة دون تطورها الكامل ، والتي تقول ، بناء على
هذه الفرضية ، بأن الدستور الامريكى الذى يعد ذروة العملية الثورية فى
الولايات المتحدة ، ليس الا ثمرة الثورة المضادة .

ويقوم سوء الفهم الأساسى فى العجز عن التمييز بين التحرر
والحرية ، اذ ليس أكثر عبئا من الانتفاضة والتحرر الا اذا توطدت بعدهما
أقدام الحرية الحديثة الاكتساب . ويقول جون آدامز : « انه لاقيمة للأخلاق
أو الثروات أو انضباط الجيوش ، اذا لم ينظمها الدستور » .

ولكن حتى لو مال الانسان الى مقاومة هذا الاغراء لمعادلة الثورة
بالنضال من أجل التحرر ، بدلا من ربط الثورة باقامة صرح الحرية ،
فستظل هناك صعوبة أخرى . هي أكثر خطورة ، على صعيد ما قلناه ،
وهي خلو الدساتير الثورية الجديدة فى نصها ومحتواها من الجدة ، بل
وحتى من الثورية . ففكرة الحكم الدستورى ليست بالطبع فكرة ثورية
لا فى جذورها ولا فى محتواها ، فهي لا تعنى أكثر من حكومة يقيدها
القانون ولم تكن الضمانات الدستورية لحماية الحريات المدنية ، التي
تضمنتها جميع « اعلانات حقوق الانسان » ، التي أصبحت جزءا
لا يتجزأ بل الجزء الأهم من الدساتير الجديدة ، هادفة قط الى تأكيد
السلطات الثورية الجديدة للشعب ، وانما كانت على النقيض من ذلك ،
الحمية التي اقتضتها الحاجة الى تحديد سلطة الحكم ، حتى فى الأجهزة
السياسية الجديدة . ولقد قال جيفرسون : ان « اعلان حقوق الانسان
حق طبيعى لكل شعب ضد أية حكومة على وجه البسيطة ، عامة كانت
او خاصة ، وهو فى الوقت نفسه ، الشئ الذى لا تستطيع أية حكومة
عادلة رفضه أو ربطه بمجالات الاستنباط والاستقراء » (١) .

وكانت الحكومة الدستورية ، بعبارة أخرى ، حتى فى تلك الأيام ،
كما هي اليوم حكومة مقيدة ، تماما كما كان القرن الثامن عشر يتحدث
عن « الملكية المقيدة » ، عانيا بها ، الملكية التي تحدد القوانين سلطاتها .
ولابد للحكومة المقيدة من أن تعنى وجود الحريات المدنية والسعادة
الشخصية . وجودها لا يعتمد بأية حال على شكل الحكم . والظغيان الذى

(١) من رسالة الى جيمس ماديسون فى ٢٠ من ديسمبر عام ١٧٨٧ .

تعدده النظريات السياسية ، شكلا لا شرعيا من أشكال الحكم ، هو وحده ، الذى يستبعد الحكم الدستورى أو الشرعى . لكن جميع الحريات التى تضمنتها قوانين الحكومات الدستورية ، ذات طابع سلبي ، بما فيها من حق التمثيل بقصد فرض الضرائب ، الذى تحول فيما بعد الى الحق فى الاقتراع . فهذه الحريات « لا تعد سلطات فى ذاتها . وانما هى استثناءات من المجالات التى يسوء فيها استخدام هذه السلطات » (١) وهى لا تطلب حق الاشتراك فى الحكم وانما تطلب الضمانات من سوء تصرف الحكم نفسه .

ولا يهمننا على هذا الصعيد ، الى حد كبير ، أن نقرر : هل تعود فكرة دستورية الحكم ، فى تاريخها الى زمن « العهد الاعظم » أو ما يسمونه Magna charta (٢) أى الى الاتفاقات التى عقدت بين العرش وبين اقطاعيات المملكة لتقرير حقوق نبلاء الاقطاع وامتيازاتهم ، أو أننا على النقيض من ذلك ، نفترض أن « بداية الدستورية العصرية نشأت مع ظهور الحكومات المركزية الى حيز الوجود » (٣) .

ولو صح ان هذا الطراز من الدستورية ، هو أكثر ما تعرض فى الثورات للخطر ، فان هذا يعنى وكأن الثورات قد ظلت مخصصة لبداياتها المتواضعة ، عندما كان المقصود منها أن تكون مجرد محاولات لاعادة الحريات « القديمة » . لكن من الحق أن نقول : ان هذه الفكرة لم تكن صحيحة على الاطلاق .

(١) ربما لا يعرف الا نادرا ، برغم أهمية هذه المعرفة ، ان السلطة ، على حد تعبير وودرو ويلسون «شيء ايجابى وأن السيطرة شيء سلبي» ، وان «الخلط بين هاتين الكلمتين افقار للغة ، بحيث تصبح الكلمة الواحدة ، تستغل لمعان عدة » (كتاب سيد قديم ومقالات سياسية أخرى) . ١٨٩٣ ص ٩١) .

ولارىب في ان هذا الخلط بين السلطة أى القدرة على العمل وبين الحق فى الاشراف والسيطرة على اجهزة العمل ، الى حد ما شبيه بالخلط الذى سبق لنا ذكره بين التحرر والحرية ، والعبارة فى النص مقتبسة من كتاب جيمس كوبر «الديموقراطى الامريكى» لعام ١٨٣٨ .

(٢) هو الوثيقة الاولى فى الدستور البريطانى لضمان الحريات وقد وقمها الملك يوحنا فى ١٩ من يونيو عام ١٢١٥ . وتمدح حجر الزاوية فى الحريات الدستورية .

(٣) هذا هو رأى كارل فريدريش فى كتابه «الحكم الدستورى والديموقراطية» - الطبعة المنتحة لعام ١٩٥٠ . أما بالنسبة الى الفقرة الاولى من «أن مواد الدساتير الامريكية مستمدة من المواد التسع والثلاثين فى العهد الاعظم» ، فراجع كتاب شارل شانوك عن «المعنى الحقيقى لتعبير الحرية فى الدستور الاتحادى ودساتير الولايات» - ١٨٩١ .

(المؤلف)

وهناك سبب قوى آخر ، يجعل من العسير علينا أن نتميز في عملية صياغة الدساتير ، العنصر الثورى حقا ، واذا استندنا في شواهدنا ، لا على ثورات القرن التاسع عشر بل على ما أعقبها من سلاسل الاضطرابات فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، تبين لنا ، وكأننا لا بد ان نواجه الحيار بين الثورات التى تكتسب صفة الدوام ، أى التى لا تصل الى نهايتها ، ولا تظهر لها أية نهاية فى اقامة صرح الحرية ، وبين تلك التى يعقب جيشانها الثورى قيام حكم « دستورى » جديد ، يضمن قسطا معيننا من الحريات المدنية ، ولا يستحق سواء أكان ملكيا أم جمهوريا ، أكثر من اسم الحكومة المقيدة .

وتنطبق الحالة الأولى على الثورتين فى روسيا والصين ، حيث يتبجح القائمون على الحكم ، باستمرار الحكم الثورى ، أما الحالة الأخرى فتتنطبق على جميع الجيشانات الثورية التى اجتاحت جميع بلاد أوربا تقريبا بعد الحرب العالمية الأولى ، أو تلك التى قامت فى كثير من البلاد المستعمرة التى حققت استقلالها فى الحكم الاستعماري الأوربي بعد الحرب العالمية الثانية . ولم تكن الدساتير فى هذه الحالات ثمرة الثورة ، وانما فرضت فرضا بعد فشلها ، ومثلت بالنسبة الى الذين يعيشون فى ظلها ، علامة هزيمتها لا نصرها . وكانت هذه الدساتير فى الغالب من صنع الخبراء ، وان لم تكن على النحو الذى تصوره جلاذ ستون Gladstone (١) عندما أطلق على الدستور الأمريكى وصفه بأنه « أروع عمل حققه عقل الانسان واراادته فى وقت معين » ، وانما على النحو الذى ذكره ارثر يونج Arthur Young عندما قال فى عام ١٧٩٢ ، واصفا تعبير الفرنسيين الجديد عن الدستور بأنه « كالحلوى التى صنعت طبقا للتعليمات المحددة » (٢) وكان هدف هؤلاء الخبراء كبح التيار

(١) ويليام ايوارت جلاذستون (١٨٠٩ - ١٨٩٨) من أكبر ساسة بريطانيا فى القرن التاسع عشر ، ولد فى ليفربول ، ودرس فى أوكسفورد ، ودخل البرلمان أول مرة فى عام ١٨٣٢ وظل عضوا فيه الى أن اعتزل عام ١٨٩٥ . اشترك فى الوزارة لأول مرة عام ١٨٣٥ ، تحول فى منتصف حياته من المحافظين الى الاحرار ، وتولى زعامتهم عام ١٨٦٧ وقد ألف الوزارة أكثر من مرة .

(٢) مقتبسة من كتاب شارل هوارد ماكلوين «الدستورية قديما وحديثا» ، طباعة ايشاكا لعام ١٩٤٠ . وعلى أولئك الذين يودون رؤية هذه القضية فى المنظار التاريخى أن يستعيدوا الى أذهانهم مصر دستور لوك الذى وضعه لكارولينا ، والذى كان أول دستور من نوعه يعده أحد الخبراء ويقدمه الى الشعب . ولقد قال عنه ويليام مورى : «لقد خلق هذا الدستور من لاشيء ، ثم مالبت أن اختفى اذ انتهى الى =

الثورى ، واذا كانت الدساتير قد عملت على تحديد السلطان وتقييده
فان ما حددته لا يعدو سلطان الحكم والسلطان الثورى للشعب ، اللذين
سبق ظهورهما ، نشوء هذه الدساتير ووجودها .

ومن المشاكل التى تعوق البحث فى هذه القضايا ، بل ولعلها
ليست أقلها أهمية ، مشكلة لفظية . فتعبير « الدستور » فى الواقع تعبير
غامض ، اذ أنه يعنى من الناحية اللفظية عملية « الانشاء » ، كما يعنى
القانون أو قواعد الحكم التى تم وضعها ، سواء أكانت فى شكل وثائق
مكتوبة ، أم كانت ، كما هو الوضع بالنسبة الى الدستور البريطانى ،
مجموعة من النظم والأعراف والسوابق .

وقد يكون من المستحيل ، كما هو الواضح ، أن نتوقع النتائج
نفسها من الدساتير التى تضعها الحكومات اللائورية ، وأن تطلق عليها
الاسم نفسه ، وذلك ، لأن الشعب وثورته ، قد عجزا عن تنظيم حكومتها
وانشائها ، أو لان هذه « الدساتير » الأخرى ، قد نشأت على حد تعبير
جلاد ستون من التطور التاريخى للأمة ، أو كانت ثمرة المحاولات المدرسية
التى قام بها شعب بأسره ، فى إقامة جهاز سياسى جديد . ويبرز الفرق كما
يبرز الخلط فى المعنى تمام البروز فى التعريف المشهور لعبارة الدستور
الذى جاء به توماس بين Thomas Paine . وهو التعريف الذى لخص
فيه ما تعلمه من المحاولات الأمريكية المحمومة لصياغة دستورها ،
وناقشته لها ، اذ قال : « ان الدستور ليس عملا من أعمال الحكومة ،
بل هو عمل من أعمال الشعب الذى يقيم حكومته » (١) ومن هنا نشأت
الحاجة فى فرنسا كما فى أمريكا لمجلس تأسيسى ، ولؤتمرات خاصة ،
يكون ههما الوحيد ، وضع الدستور .

ومن هنا أيضا نشأت الحاجة أيضا ، الى العودة بالدساتير التى
تم وضعها الى الشعب ليقول رأيه فيها ويناقش ما فيها من مواد
اتحادية ، مادة مادة فى اجتماعاته العامة ، ثم مناقشتها فى مؤتمرات
الولايات والاقاليم . وليست النقطة المهمة فى الموضوع ، فى أن
المؤتمرات الاقليمية فى المستعمرات الثلاث عشرة السابقة ، لم تكن قادرة

= لاشيء « وينطبق هذا القول على جميع الدساتير المشابهة الاخرى . (مقال بعنوان
« خليفة الدستور المكتوب » فى منشورات الجمع الأمريكى للعلوم السياسية
والاجتماعية - المجلد الاول أبريل ١٨٩١) .

(١) ويمكن وضع هذا المعنى فى عبارة أخرى : « ان الدستور شيء يسبق الحكم . وليست
الحكومة الا ثمرة الدستور » . وقد ورد هذان المعنيان فى القسم الثانى من « حقوق
الإنسان » . (المغرب)

على تأسيس حكوماتها الاقليمية بشكل يضمن تقييد الصلاحيات بصورة كافية ، ومناسبة ، وانما في أن مؤسسى الدستور الامريكى وصانعيه ، اتخذوا مبدأ لهم وهو أن على الشعب أن يكون هو الذى يمنح الحكومة دستورها وليس العكس على الاطلاق ، (١) .

ولو القينا نظرة خاطفة على المصائر المختلفة للحكومات الدستورية خارج نطاق البلاد الانجلو - امريكية ومناطق نفوذها ، لاكتفينا بها ، لتمكنا من تبين الفرق الهائل فى السلطة والسلطان بين الدستور الذى تفرضه الحكومة على الشعب وبين الدستور الذى يقيم به الشعب حكومته . فلقد صيغت الدساتير التى وضعها الخبراء بعد الحرب العالمية الاولى لتعيش أوروبا فى ظلها ، على غرار الدستور الامريكى ، ولو أخذت هذه الدساتير وحدها ، لكانت كافية لأن تعمل عملا طيبا ، وتنجح فى عملها . ولكن ما أوحى به من شكوك وعدم ثقة فى نفوس الشعوب التى تعيش فى ظلها ، كانت قضية من القضايا التى سجلها التاريخ ، وهذه حقيقة تبينت بوضوح ، إذ لم تنقض خمس عشرة سنة على سقوط الحكم الملكى فى القارة الأوروبية . حتى كان نصف الدول الأوروبية على الأقل يعيش فى ظل أنظمة ديكتاتورية ، على حين ظلت الحكومات الدستورية الباقية باستثناء البلاد الاسكندنافية وسويسرا ، تشترك فى الافتقار المؤلم الى السلطة والسلطان ، وكذلك الى الاستقرار الذى كان آن ذاك أيضا الطبيعة البارزة للجمهورية الثالثة فى فرنسا .

(١) يقول مورجان فى كتابه الذى أشرنا اليه سابقا : «سمحت معظم الولايات لمجالسها الاقليمية فى أن تقوم بمهمة صياغة الدستور ووضعه موضع التنفيذ . ويبدو أن سكان ماساشوسيتس كانوا أول الناس الذين تبينوا خطر هذا الاجراء ، فقد عقد مؤتمر خاص لهذه الغاية فى عام ١٧٨٠ ، وأقر دستور كان الشعب قد أمده مستقلا عن الحكومة . وبالرغم من أن الوقت كان قد انقضى على تمكن الولايات من اتباع أى أسلوب جديد فان مثل هذا الاسلوب قد اتبع على أية حال فى خلق حكومة للولايات المتحدة» (ص ٩١) .

ونحن نرى رأى فورست ماكدونالد نفسه الذى كان يرى أن المجالس التشريعية فى الولايات كانت زائفة ، وان مؤتمرات التصديق على هذه الدساتير ، كان لا بد أن تنتخب ، لان عملية الأبرام كانت شاقة ، وأن على الدساتير أن تغلب على أساليب المجالس التشريعية واجراءاتها ، وقد أصر فى أحد هوامشه «وفى نقطة نظرية قانونية على ألا تكون عمليات الأبرام من جانب المجالس التشريعية فى الولايات أكثر ربطا من أية قوانين أخرى ، وأن يكون فى الامكان رفضها من قبل المجالس التشريعية الاخرى » وأرجع كتاب «نحن الشعب . . الجذور الاقتصادية للدستور» - شيكاغو ١٩٥٨ ص ١١٤ (المؤلف)

ولقد كان الافتقار الى السلطان ، وما يرافقه من افتقار الى السلطة ، اللعنة التي حلت بجميع الحكومات الدستورية فى جميع البلاد الأوربية تقريبا منذ ألغيت الملكيات المطلقة فيها ، ومثلت الدساتير الأربعة عشر ، التي صيغت فى فرنسا بين عامى ١٧٨٩ و ١٨٧٥ ، حتى قبل السيل المنهمر من دساتير ما بعد الحرب فى القرن العشرين - كل ما تعنيه كلمة السخرية من معان .

وفى وسعنا ان نتذكر أخيرا ، فترات الحكم الدستورى التي أطلق عليها اسم « النظم » الدستورية ليس الا وذلك فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى وفى فرنسا بعد الحرب الثانية ، وهو تعبير عنى به الناس ، حالة ، ذابت فيها الشرعية فى نظام نصف فاسد من التواطؤ والموالاته ، وكان من حق كل انسان سليم العقل فيها أن يجد المبرر الصالح حتى للثورة ضده .

ولقد سمعنا جون ادامز يقول : ان الدستور معيار بل دعامة او رابطة ، اذا فهمه الناس ووافقوه عليه وأحبوه . أما اذا لم يدرك ويفهم ويحب ، فانه لا يبدو أن يكون طائفة من الورق التي يلهو بها الأطفال ، أو فقاعة تظير فى الهواء ! « (١) » .

والفرق واضح بين الدستور الذى تصنعه الحكومة ، وبين الدستور ، الذى يقيم الشعب حكومته على أساسه . ولكن الى جانب هذا الفرق ، هناك فرق آخر ، قد يكون أصعب على الرؤية والتمييز ، بالرغم من مساسه به . ولو كان ثمة شئ يشترك فيه صانعو الدساتير فى القرنين التاسع عشر والعشرين مع أسلافهم الأمريكيين فى القرن الثامن عشر ، فهو شكهم فى السلطان ، كسلطان ، وهو شك كان أقوى على الغالب فى العالم الجديد منه فى أى مكان فى العالم القديم ، وفى أى زمن من الأزمنة .

وكان من الشائع على القول عند رجال القرن الثامن عشر ، كما ظل شائعا عند رجال القرن التاسع عشر ، أن الانسان لا يصلح بطبيعته لأن « يكون ذا سلطان مطلق » ، وان الذين يمارسونه ، يميلون بطبعهم الى « التحول الى حيوانات شرسة » . وان الحكومة شئ لا بد منه لكبح الانسان ، والحد من سعيه الى السلطان ، وانها والحالة هذه ، على حد تعبير ماديسون « انعكاس للتفكير فى الطبيعة الانسانية » .

(١) مقتبس من زولتان هارازتى فى كتابه «جون ادامز وأنبياء التقدم» كمبريدج ، مساشوسيتس . ص ٢٢١ .

أجل كانت هذه الشعارات مطبوعة فى أذهان الآباء المؤسسين للاستقلال الأمريكى ، ولا ريب فى أنها كانت دوافع وراء اعلان حقوق الانسان ، وكانت السبب فى الاجماع على الحتمية المطلقة للحكم الدستورى بمعناه المجسد فى الحكم المعتدل ، وان لم تكن عاملا حاسما على أية حال فى التطور الأمريكى .

وقد كبح وعى هؤلاء المؤسسين للأخطار الهائلة التى تهدد حقوق المواطن وحرية ، والمنبثقة من المجتمع ذاته ، خوفهم من اسناد الكثير من السلطات الى الحكومة . ومن هنا نشأت نظرية ماديسون ، بأنه من الأهمية بمكان فى النظام الجمهورى ، عدم الاكتفاء بحماية المجتمع من طغيان حكامه ، بل العمل على حماية أى جزء من المجتمع ، من ظلم الفئات الأخرى ، وحماية حقوق الأفراد أو الأقلية من طغيان مصالح الاكثرية « (١) » .

وقد تطلب هذا قبل كل شىء آخر ، اقامة سلطة حكومية عامة ، لا يمكن لجوهرها ، أن ينبع من شىء لا يعدو حدود السلبية المجردة ، أو بعبارة أخرى ، تطلب حكومة دستورية مقيدة ، وان كان صانعو الدساتير الأوروبية ، ودعاة الدستور لم يروا فيه الا خلاصة ما أتاحه الدستور الأمريكى من نعمة كبيرة . وكان ما أعجبوا به ، وهم على حق فى اعجابهم هذا من زاوية التاريخ القارى الأوربى ، وهو ما انطوى عليه هذا الدستور من « حكم لين » ، كان نتيجة التطور العضوى للتاريخ البريطانى ولكن لما كانت هذه النعم ، لم توجد فى جميع دساتير العالم الجديد فحسب ، بل وضمنت وبصورة تحمل طابع التأكيد ، الحقوق التى لا تقبل النقاش للناس جميعا أيضا ، فانهم عجزوا عن ان يفهموا من الناحية الأولى ، الأهمية الطاغية والعظيمة لاقامة صرح الجمهورية ، كما لم يفهموا من الناحية الأخرى ، الحقيقة الواقعة ، وهى ان المحتوى الفعلى للدستور ، لم يكن على أية حال ضمانا الحريات المدنية ، بقدر ما كان الوسيلة لاقامة نظام جديد كل الجدة من أنظمة السلطان .

ويتحدث سجل الثورة الأمريكية على هذا الصعيد ، لغة واضحة كل الوضوح ، ولا لبس فيها أو ابهام . ولم تكن الدستورية على صعيد الحكم الشرعى « المقيد » ، هى التى اشغلت أذهان الآباء المؤسسين . فقد اتفقوا فى هذه الناحية تمام الاتفاق بحيث لم يجدوا أية حاجة الى مناقشة أو ايضاح ، وعندما كانت المشاعر فى ذروة نقمتها على ملك

(١) راجع «الانحادى» رقم ٥١ .

انجلترا وبرلمانها فى البلاد ، ظلوا الى حد ما ، واعين للحقيقة الواقعة وهى أنهم كانوا يتعاملون مع « ملكية مقيدة » لا مع « أمير مطلق » . وعندما أعلنوا استقلالهم عن هذه الحكومة ، وبعد أن حنثوا بقسم الولاء للتاج ، أصبحت المشكلة الرئيسية التى تواجههم ، لا طريقة تحديد السلطان ، بل طريقة تثبيت دعائمه ، ولم يغد ما يشغلهم تحديد صلاحيات الحكم القائم ، وإنما الاستعاضة عنه بحكم جديد . فقد حالت حمى وضع الدستور التى سيطرت على البلاد فور إعلان الاستقلال ، دون وجود فراغ فى السلطان ، ولم يكن فى الامكان « اقامة سلطان جديد مرتكز على ما كان يعد دائما تحديدا سلبيا للسلطان وأعنى به حقوق الانسان » .

وقد تعرضت هذه القضية كلها ، وبمنتهى السهولة ، مرات عدة للخلط والاضطراب ، وذلك بسبب الدور المهم الذى لعبه اعلان حقوق الانسان والمواطن فى سير الثورة الفرنسية ، اذ لم تصبح هذه الحقوق موضحة للقيود المفروضة على الحكم الشرعى ، وإنما باتت أساس هذه القيود نفسها . فبالإضافة الى الحقيقة الواقعة وهى أن النص على « أن جميع الناس قد ولدوا متساوين » والذى كان مشحونا بالمعانى الثورية التى تضمن الحق فى بلاد لاتزال اقطاعية فى تنظيمها السياسى والاجتماعى ، لم يكن يفرض مثل هذه المعانى فى العالم الجديد .

وهناك فرق فى منتهى الأهمية فى التأكيد ، بالنسبة الى الناحية الجديدة الوحيدة فى تعداد الحقوق المدنية ، وهى ان هذه الحقوق قد أصبحت منذ هذه اللحظة ، حقوقا لجميع الناس مهما تكن شخصياتهم أو الأماكن التى يعيشون فيها .

وقد جاء هذا الفرق فى التأكيد ، عندما لم يعد الامريكويون بالرغم من ثقتهم بأن ما يطلبونه من انجلترا لم يكن الا « حقوق الانجليز » ، قادرين على أن ينظروا الى أنفسهم على أنهم على حد تعبير بيرك « شعب تجرى دماء الحرية فى عروقه » ، اذ أن وجود هذا القدر مهما كان ضئيلا من المهاجرين من غير الانجليز أو البريطانيين فى صفوفهم ، كان كافيا لتذكيرهم بالقول الذى طالما سمعوه وهو « انكم سواء كنتم من الانجليز أو الأيرلنديين أو الألمان أو السويديين ، فان من حقمكم أن تتمتعوا بجميع الحريات التى يتمتع بها الانجليز ، وبكل ما يحققه هذا الدستور من حرية » (١) وهكذا فان ما كانوا يقولونه ويعلنونه ، هو أن هذه

(١) صدرت هذه الكلمات عن رجل من بنسلفانيا «وكانت هذه الولاية هى أكثر المستعمرات تنوعا فى السكان بالنسبة الى القوميات المختلفة التى كانوا ينتمون اليها . اذ أن =

الحقوق التي كانت حتى تلك اللحظة وقفا على الانجليز ، يجب أن تغدو في المستقبل ، مشاعا للجميع (١) ، أو بعبارة أخرى : ان من حق الناس جميعا أن يعيشوا في ظل حكومة دستورية « مقيدة » .

أما اعلان حقوق الانسان في الثورة الفرنسية ، فقد عنى على النقيض من ذلك ، بأن مجرد ولادة الانسان تؤهله للتمتع بحقوق معينة . وكانت نتائج هذا التحول في التحديد ضخمة للغاية في النظرية والتطبيق في آن واحد .

ويتبين من هذا ان الصيغة الامريكية كانت تعنى ضرورة وجود الحكم المتحضر لجميع الناس ، على حين عنت الصيغة الفرنسية وجود حقوق مستقلة عن النظام السياسي ، كما عنت معادلة هذه الحقوق لكل انسان بالحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن .

ولا نحتاج في بحثنا هذا الى الاصرار على ما يضمه مفهوم الحقوق الانسانية من تعقيدات أصيلة فيه ، ولا على النقص القائم في جميع الاعلانات والبيانات وتعداد الحقوق الانسانية التي لم تدخل فورا في نطاق القوانين الايجابية والفعلية في البلاد ، لتطبق على جميع المقيمين فيها .

ولعل المشكلة في هذه الحقوق ، كانت في أنها بقيت أقل من حقوق المواطنين ، وأنها ظلت تطلب من أولئك الذين فقدوا حقوقهم الطبيعية كمواطنين ، على اعتبار أنها ملاذهم الأخير (٢) . وكل ما نحتاج اليه هنا ، هو أن نستبعد من اعتباراتنا الأخطاء الفظيعة التي تعرض لها سير الثورة الفرنسية ، عندما أعلنت ان الحقوق الانسانية أو ضمانات الحقوق المدنية ، يمكن أن تغدو هدف الثورة أو مضمونها .

= عدد من يمتون الى اصل انجليزي ، كان يضاى عدد الذين يمتون الى القوميات الأخرى» راجع كليفتون روزبير « الثورة الامريكية الاولى » - نيويورك ١٩٥٦ - ص ٢٠ وص ٢٢٨ .

(١) تصور جيمس أوتيس حتى في ستينات القرن «ادماج الحقوق التي تنص عليها القوانين الانجليزية العادية في الدستور البريطاني لتصبح حقوقا طبيعية للانسان ، كما رأى في هذه الحقوق الطبيعية قيودا تفرض على سلطة الحكومة» ، ويليام كارينتر في كتابه «تطور الفكر السياسي الامريكي» - برنستون ١٩٣٠ . ص ٢٩ (المؤلف)

(٢) للمزيد من الاطلاع على ما في حقوق الانسان من أمور تبعث على الحيرة تاريخيا وعلى صعيد المفاهيم راجع مناقشة المؤلف في كتاب «جدور الجماعية» الطبعة المنقحة - نيويورك ١٩٥٨ ص ٢٩٠ - ٣٠٢ .

وكان الهدف من الدساتير التي سبقت الدستور الاتحادي في أمريكا ، سواء أوضعها المؤتمرات الاقليمية أم الجمعيات التأسيسية كما هي الحالة بالنسبة الى دستور ولاية ماشوسيتس ، أن تخلق مراكز جديدة للسلطة بعد أن الغى اعلان الاستقلال كل سلطة وسلطان للعرش والبرلمان البريطانيين .

وقد استنجد مؤسسو الثورة ورجالها ، في عملهم هذا ، بكل ما هو مختزن في عقولهم مما أسموه « بعلمهم السياسي » ، إذ أن علم السياسة على حد تعبيرهم لم يكن الا محاولة اكتشاف « أشكال السلطة في الجمهوريات وتركيبها » (١) . ولما كانوا قد تبينوا جهلهم في هذا الموضوع ، فقد عادوا الى التاريخ ، يجمعون منه بحرص يبلغ حدود « التعامل » ، جميع الأمثلة من قديمها وحديثها ، وواقعها وأسطورها ، من الدساتير الجمهورية . ولم يكن ما حاولوا تعلمه ، لتبديد ما يحسون به من جهل ، الضمانات اللازمة للحريات المدنية ، وهو موضوع كانوا يعرفون عنه أكثر بكثير مما عرفته أية جمهورية سابقة ، وانما أرادوا أن يتعلموا طريقة اقامة الحكم . وكان هذا هو السبب في التأثير الطاغى الذى خلفه مونتسكيو فى الثورة الامريكية ، والذى لم يكن يقل بأية حال عن تأثير روسو على الثورة الفرنسية ؛ فلقد كانت الفكرة الرئيسية فى مؤلف مونتسكيو العظيم ، وهى التى اعتبرت قبل أكثر من حقبة واحدة من نشوب الثورة ، وبعد أن قتلت بحثا ودرسا الحجة الثقة فى أنظمة الحكم - هى ايجاد الشكل الصحيح والأصيل ، « لدستور الحرية السياسية » (٢) .

لكن تعبير الدستور على هذا الصعيد ، فقد كل ما فيه من مضامين السلبية وتقييد السلطان ، وأصبح يعنى ، على النقيض من ذلك ان « الهيكل الأعظم ، للحرية الفيدرالية » يجب أن يرتكز الى اقامة السلطان وتوزيع صلاحياته توزيعا صحيحا ودقيقا . ولما كان مونتسكيو ، وهو المصدر الوحيد الذى استمد منه مؤسسو الجمهورية الامريكية ، حكمتهم

(١) ليس ثمة من فقرة تعرضت للاقتباس من كتابات «مونتسكيو العظيم» ، السامية ، أكثر من عبارته المشهورة عن انجلترا التى يقول فيها : «وهناك أيضا أمة أخرى فى العالم جعلت الحرية السياسية الهدف المباشر لدستورها» . (روح القوانين ١١ ٥٠) لمعرفة تأثير مونتسكيو العظيم على الثورة الامريكية راجع كتاب بول سبيرلين «مونتسكيو فى أمريكا» لويزيانا ١٩٤٠ وكتاب جيلبرت شيفارد «الكتاب الشائع

لتوماس جيفرسون » بلتيمور وباريس ١٩٢٦ .

(١) عبارات بنيامين راشي فى كتاب نايلز - المصدر نفسه ص ٤٠٢ .

السياسية ، قد رأى أن السلطان والحرية يمتان الى مصدر واحد ، وأن الحرية السياسية على صعيد المفاهيم لا تقوم فى مجال الرغبة بل فى مجال القدرة ، وأن الملكوت السياسى يجب أن يفسر بل وأن يقام بطريقة ، تجتمع فيها الحرية مع السلطان - فان اسمه ، ورد على الذكر فى جميع المناقشات التى دارت عن الدستور تقريبا . (١) وقد أكد مونتسكيو ، ما عرفه الآباء المؤسسون صحيحا من تجاربهم فى المستعمرات ، وهو أن الحرية هى « السلطة الطبيعية لفعل ما نريد أو عدم فعله » .

وعندما نقرأ فى الوثائق القديمة التى تعود الى العهد الاستعماري فى امريكا ان « النواب المختارين على هذا النحو يملكون السلطة والحرية فى تعيين من يريدون » ، فاننا ندرك على الفور انه كان من الطبيعى بالنسبة الى هؤلاء الناس أن يستعملوا كلمتى السلطة والحرية وكأنهما مترادفتان (٢) .

ومن المعروف تماما أن مشكلة فصل السلطات أو خلق التوازن بينها كانت أكثر المشاكل التى لعبت دورا عظيما فى هذه المناقشات ، ولكن من الصحيح كل الصحة أيضا ، القول بأن هذه الفكرة لم تكن من اكتشاف مونتسكيو وحده . فهذه الفكرة لم تكن بأية حال ثمرة النظرة النيوتونية (٣) العالمية الالية ، كما يحاول البعض أن يقولوا مؤخرا ، وانما هى أقدم من نيوتون بكثير . فهى واردة بصورة ضمنية على الأقل فى المناقشات التقليدية القديمة عن طرز الحكم المختلطة ، ولذا يستطيع المرء أن يعود الى عهد أرسطو أو بوليبيوس Bolybius (٣)

(٢) ميز مونتسكيو بين الحرية الفلسفية التى تتمثل فى «ممارسة الارادة» (روح القوانين ١٢ ، ٢) والحرية السياسية (المصدر نفسه ، ٣) ، حيث يركز على عبارة «السلطة» . واللغة الفرنسية أكثر وضوحا فى معنى السلطة من اللغة الانجليزية. اذ أن عبارة «السلطة» تعنى أيضا القدرة .

(١) راجع روزيتز - المصدر نفسه ص ٢٣١ ومجموعة «المراسيم الرئيسية فى كويكتيكون» لعام ١٦٣٩ فى «مجموعة الوثائق فى التاريخ الامريكى - اعداد هنرى سنيل كوميجر» نيويورك - ١٩٤٩ - الطبعة الخامسة .

(٢) نسبة الى السير اسحاق نيوتون (١٦٤٢ - ١٧٢٧) - وهو من العلماء والمشتغلين بالرياضيات فى إنجلترا . أهم اكتشافاته العلمية ، قانون الجاذبية ، وتحليل الضوء والتكامل التفاضلى فى علم الجبر . وقد توصل اليها وهو فى الرابعة والعشرين من عمره . وله عدة اكتشافات فى الهندسة أيضا . وبعد كتابه «المبادئ من أسس العلوم الطبيعية والرياضية» .

(٣) بوليبيوس (٢٠٤ - ١٢٢ ق.م) مؤرخ روماني مشهور . أرخ الحروب مع قرطاجة . يعد تاريخه من أكثر كتب التاريخ القديمة قيمة . (المغرب)

على الأقل ، الذى كان على الغالب أول من وعى المزايا الكامنة فى الكوابح المشتركة وفى توازن السلطات .

ويبدو ان مونتسكيو كان جاهلا لهذه الحقائق والاسس التاريخية ، اذ أنه اتخذ اتجاهاته ، على ضوء ما اعتقده من تفرد فى تركيب الدستور الانجليزى ، وسواء أصح تفسيره لهذا الدستور أو لم يصح ، فان هذا الأمر لا يحتل أية أهمية اليوم كما لم يكن مهما على الاطلاق حتى فى القرن الثامن عشر . فاكتشاف مونتسكيو ، كان ذا علاقة بطبيعة السلطة فعلا ، ولا ريب فى أن اكتشافه هذا كان يتناقض تناقضا صارخا مع جميع النظريات التقليدية فى هذا الموضوع ، بحيث بات معرضا للنسيان ، بالرغم من الحقيقة الواقعة ، وهى أنه كان الملهم الى حد كبير لقيام الجمهورية فى أمريكا . ولا ريب فى أن تلخيص هذا الاكتشاف فى عبارة واحدة ، يعرض المبدأ المنسى الذى يقوم وراء التكوين الكامل لفصل السلطات .

ولا ريب فى أن قولنا بأن « السلطان هو الذى يوقف السلطان عند حده » ، لايعنى أنه يحطمه أو يحيله الى عجز (١) . فالعنف يستطيع أن

(١) لا ريب فى أن مونتسكيو الذى أورد هذه العبارة فى كتابه روح القوانين (١١ ، ٤٠) ، يعنى أن سلطان القوانين يجب أن يكبح سلطان الانسان . ولكن فى هذا المعنى الظاهرى شيئا من التضليل . فمونتسكيو لا يتحدث عن القوانين كأوامر ومعايير مفروضة ، فالقانون فى رأيه صلة ، اذ أن القوانين الدينية مثلا تربط الانسان بالله ، كما أن القوانين الانسانية تربط بين الناس . ولو لم تكن هناك قوانين سماوية ، ما وجدت علاقة بين الانسان والله ، ولولا القوانين الانسانية لاجدبت العلاقات بين الناس وأفترت . وما وجد مجال من الارتباطات بينهم . ولاتمارس السلطة الا فى هذا المجال من الارتباط ، ولذا فان عدم فصل السلطان لا يكون نفعا للوضع القانونى ، وانما يكون نفعا للحرية نفسها . وفى وسع الانسان على رأى مونتسكيو أن يسيء استخدام السلطة ، وأن يظل ضمن حدود القانون . وتنبع الحاجة الى الحدود من طبيعة السلطة الانسانية لا عن العداء بين القانون والسلطة .

ولقد تعرض فصل مونتسكيو بين السلطات ومايرتبط به من نظرية الكوابح والموازن للنقد واللوم من حملة روح نيوتون العلمية فى تلك الايام . لكن مونتسكيو كان بعيدا عن روح العصر العلمية بعد الارض عن السماء . ومع ذلك يستطيع المرء أن يرى أن تعابير مونتسكيو السياسية والبعيدة عن العلم ، هى التى أسهمت فى خلق ما حققه من نفوذ ، ولاريب فى أن جيفرسون كان متأثرا بلا علمية مونتسكيو عندما قال: «ان على الحكومة التى حاربنا من أجلها ألا تقوم على مبادئ الحرية فحسب ، بل وعلى الفصل بين السلطات والتوازن بينها، بحيث يكون لكل منها حدودها وقبورها (ملاحظات عن ولاية فرجينيا - السؤال الثالث عشر) (المؤلفة)

يحطم السلطان بالطبع ، وهذا ما يقع فى أنظمة الحكم الطغيانية ، حيث يحطم عنف الفرد سلطان الكثيرين ، وبذلك يتحطم السلطان على حد تعبير مونتسكيو من ذاته ، أى أنه ينتهى لأنه يولد العجز بدلا من السلطان . فالقوانين لا تستطيع أن تكبح جماح السلطان بصورة مؤكدة ، خلافا لما كنا نظن ، وذلك لأن ما يسمى بسلطان الحاكم الذى يكبح فى أنظمة الحكم الدستورى المقيد والشرعى ، لا يعد سلطانا بالفعل ، وإنما هو العنف ، أو القوة المتضاعفة للفرد الذى احتكر سلطان الكثيرين . وتعرض القوانين دائما من الناحية الأخرى لخطر الالغاء نتيجة سلطان الكثرة .

وعندما يصطدم القانون بالسلطان ، فإن القانون لا يخرج منتصرا ظافرا الا فيما ندر . ومع ذلك ، لو فرضنا أن فى وسع القانون أن يكبح جماح السلطان ، وهى فرضية لا بد أن تركز إليها جميع أنظمة الحكم الديمقراطى ، اذا أريد لها أن تجتنب خطر الانحطاط الى درك أكثر طغيان فى العالم استبدادا وأسوئة صورة ، فإن ما تفرضه القوانين من قيود على السلطان لا يمكن أن تؤدى الا الى تدهور فى قدرتها وقوتها . فلا يمكن للسلطان أن يقف عند حده مع احتفاظه بكيانه الا بالسلطان ، ولذا فإن مبدأ فصل السلطات لا يؤمن الضمان اللازم من احتكار جهة معينة فى الحكم للسلطان ، وإنما يخلق طرازا معيناً من الأجهزة . يغدو من صميم الحكم نفسه . ويتولد السلطان منه باستمرار ، دون أن يتمكن من الإفراط فى النمو والتوسع بحيث يؤثر على مصادر السلطان الأخرى ومنابعه .

ولا ريب فى أن استشفاف مونتسكيو المشهور للواقع وقوله بأن الفضيلة نفسها تحتاج الى ما يحددها ، وأن الغلوفى التعقل شيء كريبه ، إنما جاء فى أثناء مناقشته لطبيعة السلطان . (١) فلقد رأى فى الفضيلة والتعقل سلطتين لا مجرد عمليتين من أعمال الانسان ؛ ولذا فإن الحفاظ عليهما وتنميتها ، لا بد أن يخضعا فى رأيه للأوضاع التى تتحكم فى الحفاظ على السلطان ونموه . ولم تكن دعوته الى تحديدهما نابعة حتما عن رغبته فى التقليل منهما .

وكثيرا ما تتعرض هذه الناحية من الموضوع للتغافل والتفاسى ، اذا أننا لا نفكر فى تجزئة السلطة الا على ضوء وجودها فى الفروع

(١) روح القوانين ١١ - ٤٠ - ٦٠ .

الثلاثة المعروفة للحكم . وكانت المشكلة الرئيسية التي واجهها الآباء المؤسسون على أية حال ، هي كيفية اقامة الاتحاد بين ثلاث عشرة جمهورية « ذات سيادة » وتم تأسيس كل منها بالطريق الصحيح . وكانت مهمتهم اقامة « جمهورية اتحادية ائتلافية » كونفيدرالية - تقوم ، على حد التعابير الشائعة آن ذاك والمقتبسة من مونتسكيو ، بالتوفيق بين مزايا الحكم الملكي فى الشئون الخارجية ، وبين مزايا النظام الجمهورى فى السياسة الداخلية (١) . ولم تعد هناك بالنسبة الى الدستور أية قضية تتعلق بدستورية الحكم بالنسبة الى الحقوق المدنية ، حتى لو كان قانون حقوق الانسان قد بات جزءا من الدستور كتعديلات أو ملاحق مضافة اليه ، وانما غدت القضية ، خلق نظام للسلطات ، يضمن التوازن بين السلطة الاتحادية وسلطات الجمهوريات الصحيحة النشوء ، كما يضمن التوازن بينهما ، بحيث لا يؤدي الى تفوق احدهما على الأخرى ، أو تحطيمه لها .

ترى الى اى حد كان هذا الشرط من تعاليم مونتسكيو مفهوما في أيام اقامة الجمهورية ؟

كلنا يعرف أن جون آدامز كان المدافع عن هذه التعاليم على الصعيد النظرى ، وذلك لان فكره السياسى كله ، كان قائما على الموازنة بين السلطات . ولاريب في أنه كان يؤمن ، عندما كتب بأن «السلطان يكبح السلطان ، والقوة تكبح القوة ، والقدرة تكبح القدرة ، والمصلحة توقف المصلحة ، والعقل يقاوم العقل ، والبلاغة تحدد من البلاغة ، والعاطفة تصمد أمام العاطفة» - قد عثر في هذا التعارض على وسيلة لتوليد الزيد من السلطان والقوة والتعقل ، لاطريقة لالغائها (٢) . أما اذا أردنا البحث على صعيد التطبيق ، واقامة النظم ، فان من الخير أن نعود الى

(١) راي جيمس ويلسون على هذا الاساس ، أن «الجمهورية الاتحادية ، كشكل من اشكال الحكم ، تضمن جميع مزايا الجمهورية ، في الوقت الذى تحتفظ فيه بكل مالمالجمهورية من مكانة خارجية وقوة» (سبيرلين - المصدر نفسه ص ٢٠٦) .
وناقش هاملتون في العدد التاسع من «الاتحادى» اعداء الدستور الجديد مقتبسا ماقاله مونتسكيو عن «ضرورة وجود التماهدات بين الاراضي التى تؤلف الحكم الجمهورى» مؤكدا أن مونتسكيو ، راي في الجمهورية الاتحادية الائتلافية (الكونفيدرالية) الوسيلة لتوسيع الحكم الشعبى ، والتوفيق بين مزايا الملكية ومزايا الحكم الجمهورى .

(المؤلفة)

(٢) من هارازتى - المصدر نفسه ص ٢١٩ .

ماقاله ماديسون عن التوازن في السلطة بين حكومات الولايات ، والحكومة الاتحادية .

ولو كان ماديسون قد آمن بالنظريات التي كانت شائعة في تلك الايام ، عن عدم الفصل بين الصلاحيات ، وأن السلطان الجزا يعنى اضعاف السلطان (١) ، لتوصل الى الاستنتاج بأن سلطان الحكومة الاتحادية الجديد ، يجب أن يستند الى السلطات التي تتخلى الولايات له عنها ، بحيث تزداد هذه الولايات التي يتألف منها الاتحاد ضعفا ، كلما ازداد سلطان الاتحاد وقوته .

وكان تفكيره ينحصر على اية حال ، في أن اقامة الحكم الاتحادى قد خلقت مصدرا جديدا للسلطان لا يستمد قوته بأى شكل من سلطات الولايات ، لانه لم يقم على حساب اضعافها . وراح بعد ذلك يصر على الا تتخلى الولايات عن سلطاتها الى الحكومة المركزية ، وانما من الواجب توسيع سلطات الحكومة المركزية توسيعا كبيرا ويجب أن تكون هذه السلطة الجديدة كابحا لممارسة حكومات الولايات للسلطات الضخمة التي يجب أن تظل في متناولها (٢) .

وفي ضوء هذا ، رأى « انه لو حدث والفيت حكومات الولايات نفسها ، فان من واجب الحكومة المركزية ، استنادا الى مبدأ الدفاع عن النفس ، أن تعمل على اعادتها الى الوجود ضمن المجال الصحيح لصلاحياتها ، (٣) .

(١) كانت مثل هذه الآراء منتشرة في أمريكا بالطبع أيضا . ولقد راينا جون تايلور وهو من فرجينيا يناقش جون ادامز قائلا : « يعد السيد ادامز أن تجزئتنا للسلطة ، هو عين المبدأ الذي وصفه لتوازن القوى . ولكننا نعد هذين البيدين متعارضين ومختلفين . . . ، وقد استخدم مبدؤنا للحد من السلطة الى الحد الذي يجعل منها نعمة لا نقمة . ، لكن السيد ادامز يطالب بحكومة أجهزة مختلفة ، وكان السلطة ستكون الحارس الامين على السلطة ، تماما كما يكون الشيطان الحارس الامين للشيطان (راجع ويليام كاربتتر . المصدر نفسه) .

وقد اطلق على تايلور بسبب شكوكه المستمرة في السلطة ، اسم فيلسوف الديموقراطية الجيفرسونية . لكن بيت القصيد هو أن جيفرسون لم يكن أقل ايمانا من ادامز أو ماديسون بأن توازن السلطات لاتجزئتها هو العلاج الناجح للطفياض .
(٢) راجع مقال ادوارد كوروين من «تقدم النظرية الدستورية بين اعلان الاستقلال ومؤتمر فيلادلفيا في المجلة التاريخية الامريكية - المجلد ٣٠ لعام ١٩٢٥ .

(المؤلفة)

(٣) «الاتحادى» رقم ١٤ .

وكان الابتكار الأمريكي العظيم في عالم السياسة في هذا المجال ، بل لعله أعظم ابتكار في علم السياسة كعلم ، هو الاصرار على الفناء السيادة من الاطار السياسى للجمهورية ، والاستشفاف الصائب بأن السيادة والطفيان يؤلفان شيئاً واحداً في مجال الشؤون الانسانية .

وكان العيب في النظام الاتحادي الائتلاقي (الكونفيدرالى) . انه لم تكن هناك تجزئة للسلطات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية ، وأن هذا النظام كان أشبه ما يكون بالتحالف لا بالحكم ، كما ان التجارب أثبتت أن هذا التحالف بين السلطات يؤلف ميلاً خطيراً لدى السلطات المتحالفة لتعمل كل منها على اضعاف الاخرى بدلا من أن تعمل على كبحها ، مما يؤدى الى توليد العجز (١) .

ولم يكن الآباء المؤسسون يخشون السلطة بقدر ما كانوا يخشون العجز ، وكانت مخاوفهم تتضاعف من جراء آراء مونتسكيو التى نقلناها في هذه المناقشات والتى تقول بأن الحكم الجمهورى ، لا يكون فعالا الا في البلاد الصغيرة نسبيا .

وهكذا تحول النقاش الى مدى قدرة النظام الجمهورى للحكم على الحياة ، وراح كل من هاملتون Hamilton وماديسون يسترعيان الانظار الى رأى آخر لمونتسكيو يقول : ان ايجاد اتحاد ائتلاقي بين الجمهوريات يمكن أن يحل مشاكل الدول الكبيرة، بشرط أن تكون الكيانات التى تؤلفها ، وهى الجمهوريات الصغيرة ، قادرة على اقامة جهاز سياسى جديد ، هو الجمهورية الاتحادية الائتلافية (الكونفيدرالية) ، بدلا من أن تكتفى بالتحالف المجرد (٢) .

ويتضح من كل هذا أن الهدف الفعلى للدستور الامريكى ، لم يكن تحديد السلطة بقدر ما كان خلق سلطة جديدة . وكانت الغاية الفعلية اقامة مركز جديد كل الجدة للسلطة ، يتم انشاؤه بالطرق السلمية ، ويعمل على تعويض الجمهورية الاتحادية التى تمتد صلاحياتها لتشمل أراضى واسعة كل السعة ، عن السلطات التى فقدت من جراء انفصال المستعمرات الامريكية عن التاج البريطانى . وكان هذا النظام الدقيق المعقد ، الهادف بصورة متممة الى الابقاء على السلطات المتوقعة للحكم

(١) من رسالة لماديسون الى جيفرسون في ٢٤ من أكتوبر ١٧٨٧ في كتاب ماكس فاراند «سجلات المؤتمر الاتحادي لعام ١٧٨٧» نيوهافن ١٩٢٧ . المجلد الثالث ص ١٣٧ .

(٢) للمزيد من المعرفة عن ماديسون راجع «الاتحادي» رقم ٤٣ .

الجمهورى سليمة وكاملة ، والحيلولة دون نضوب المصادر المتعددة للسلطة فى حالة المزيد من التوسع ، وذلك « نتيجة ما يطرأ عليها من زيادة كثرة لانضمام أعضاء جدد » ، الثمرة الكلية للثورة (١) .

ولقد تمكن الدستور الأمريكى اخيرا من تثبيت سلطة الدولة ، ولما كانت الحرية هى هدف الثورة فان هذا الدستور اصبح ما يسمى على حد تعبير براكتون (Bracton) بالدستور الحر .

ولا ريب فى أن الايمان بأن الدساتير الاوربية التى ظهرت بعد الحرب ، وعاشت فترة قصيرة ، أو حتى بأن الدساتير التى سبقتها فى القرن التاسع عشر ، والتى استمدت مبادئها الموجهة من الشك فى السلطة بصورة عامة ، والخوف من السلطان الثورى للشعب بوجه خاص ، يمكن أن تقف ، فى طرازها وشكل الحكم فيها على قدم المساواة مع الدستور الأمريكى الذى نبع من الثقة فى اكتشاف مبدأ للسلطة قادر على خلق اتحاد دائم . ولا ريب فى أن هذا الايمان انما هو ايمان يقوم على مجرد التلاعب بالالفاظ .

- ٢ -

ولكن ، مهما كان سوء الفهم هذا كريها ومموجا ، فانه لا يعد من الطراز الاكراهى الذى لا يجوز تجاهله . وما كان سوء الفهم هذا لينشأ لو لم تكن هناك الحقيقة التاريخية ، وهى أن الثورات بدأت كعمليات « اعادة » لأنظمة سابقة ، وأن الممثلين الذين اشتركوا فيها وجدوا من العسر عليهم حقا . أن يبينوا كيف ومتى تحولت محاولات الاعادة هذه الى أحداث ثورية لاتقاوم . وكان من الطبيعى بالنسبة الى رجال الثورات أنفسهم ، عندما واجهوا اخيرا فى مشكلة اقامة الحكم الثورى ؛ ايجاد الحكم الجمهورى ، أن يميلوا الى الحديث عن الحريات الجديدة التى خلقت ابان الثورات نفسها على صعيد الحريات القديمة

(١) يقول جيمس ويلسون فى تعليقه الواضح على الجمهورية الاتحادية التى اقترحها مونتسكيو : ان هذه الجمهورية «تقوم على أساس تجميع المجتمعات المنفصلة فى جسم جديد واحد متماسك ، قادر على الزيادة باضافة أعضاء جدد ، وهى عملية ضخمة ، تناسب الاوضاع الامريكية ليس الا . (سبرلين - المصدر نفسه ص ٢٠٦) .

طلبا أن هدفهم الاصلى كان استعادة حقوق الحكم المقيد وحرياته ،
لا اقامة حريات جديدة .

ويصدق هذا القول ايضا على التعابير المهمة الأخرى للثورة ، وفي
طليعتها التعبيران المترابطان عن السلطة والصلاحيات .

ولقد سبق لنا ان ذكرنا ، ان الثورات ما كانت لتقوم ، وانها اذا
قامت ما كانت لتنجح ، طالما ان سلطات الجهاز السياسى القائم ، كانت
قوية ومتماسكة .

وهكذا كانت استعادة الحريات القديمة مرتبطة منذ البداية بل
ومضاجبة لاعادة فرض الصلاحيات الضائعة ، والسلطة المفقودة .

ولما كان المفهوم القديم للحرية قد شرع عن طريق محاولة «الاعادة»
هذه في فرض نفوذه القوى على تفسير التجربة الجديدة للحرية وتعليقها ،
فان التفهم القديم للسلطة والصلاحيات ، كان يؤدى وبصورة آلية ،
برغم الكراهية العنيفة المنصبة على ممثلها ، الى تحول التجربة
الجديدة للسلطة لتصاغ في مفاهيم لم تنسخ ويبطل العمل فيها الا
منذ امد قصير للغاية .

ولا ريب في ان هذه الظاهرة من التأثيرات الآلية الرتيبة هي التى
تجعل من حق المؤرخ أن يقول كما قال ميتلاند (Maitland) (١)
ان الامة قد حلت محل الامير (٢) ، ولكن بعد أن كان الامير نفسه « قدحل
محل البابا والأسقف » وأن يصل من ذلك الى الاستنتاج بأن الوضع
يفسر « قدرة الحكومة المطلقة العصرية على المطالبة بالرغم من عدم وجود
الامير فيها ، بحقوق الكنيسة السابقة » (٣) .

والفرق الكبير الواضح والحاسم على الصعيد التاريخى بين
الثورتين الامريكىة والفرنسية ، هو أن الميراث التاريخى لاولاهما كان
« ملكية مقيدة » على حين ورثت الأخرى عن العهد الذى سبقها الحكم

(١) روفي ميتلاند (١٧٩٢ - ١٨٦٦) - مؤرخ انجليزى . ولد في لندن . درس في كمبريدج .
من مؤلفاته «عصور الظلام» و «الاصلاح الدينى في انجلترا» .

(٢) يعنى «الامير» هنا ، الحاكم المطلق ، سواء اكان ملكا ام اميرا ، ام طاغية وذلك على
ضوء استعمال «مكيافلى» لهذا التعبير في كتابه «الامير» .

(٣) أيرنست كانترويتز في مقاله «اسرار الدولة - المفهوم المطلق ، وجدوره المتأخرة ،
في العصور الوسطى» مجلة جامعة هارفرد الدينية لعام ١٩٥٥ . (المغرب)

المطلق الذى كان يعود فى جذوره الى القرون الاولى من العصر الحديث ، بل والى القرون الاخيرة فى عهد الامبراطورية الرومانية المقدسة (١) .

وليس ثمة أكثر منطقاً من أن تتأثر الثورة بطراز الحكم الذى تهدمه ولذا فإن من المنطق أيضاً أن نعلل أية ثورة تميل الى الاستبداد ، بأن العهد الملكى الذى نارت عليه كان مستبدًا . وأن نصل من ذلك الى الاستنتاج القائل بأنه كلما كان الحاكم مستبدًا ، فإن الثورة التى تحل محله ، تكون أكثر استبداداً من غيرها من الثورات (٢) . وفى مكنة الانسان ان يرى فى تاريخ الثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر ، وتاريخ الثورة الروسية التى سارت على غرارها فى قرننا هذا ، ظاهرة متلاحقة ، تؤيد هذا المنطق . وهل فعل سيبسى (Siyes) أكثر من استبداله سيادة الملك بسيادة الأمة ؟ وهل كان هناك ما هو أكثر منطقاً بالنسبة اليه من أن يضع الأمة فوق القانون ، تماماً . كما كان الامر بالنسبة الى سيادة الملك فى فرنسا ، اذ لم تعد منذ أمد طويل ، تعنى استقلال الملك عن الالتزامات والمواثيق الاقطاعية ، وانما أصبحت تعنى ، ومن أيام بودين (Bodin) على الاقل اطلاقية الحكم الملكى ، وسلطانه المتحرر من القوانين ؟ ولما كان الملك لا يمثل فى شخصه منبع كل سلطان دنيوى فحسب ، وانما كانت ارادته أيضاً هى المصدر لكل قانون دنيوى ، فان ارادة الأمة ، أصبحت منذ أيام الثورة ، التجسيد الفعلى للقانون أيضاً .

ولم يكن اتفاق رجالات الثورة الفرنسية فى هذه القضية بالذات ، أقل اجماعاً من الاتفاق الكامل بين رجالات الثورة الامريكىة على ضرورة تحديد الحكم . وكما غدت نظرية مونتسكيو فى الفصل بين السلطات المحور الذى يدور حوله الفكر السياسى الامريكى نظراً لاعتماده فى منابعه

(١) نسبة الى الامبراطورية التى أقامها شارلمان ملك الفرنجة فى عام ٨٠٠ ميلادية عندما توجه البابا ، امبراطورا للامبراطورية الرومانية المقدسة (نسبة الى ترويج البابا) . وكانت هذه الامبراطورية التى عاشت حتى عهد الامبراطور شارل الخامس (شارلكان) وقد توج عام ١٥١٧ ، تحكم معظم أنحاء أوروبا الوسطى والغربية . وقد عرفت فى القرون الوسطى بصراعها مع البابوية .

(٢) قد تصح هذه النظرية بالنسبة الى بعض الحالات ، ولاسيما اذا تحولت الثورة الى انقلاب ، ولكنها لاتصح كقاعدة عامة على الاطلاق . فهناك ثورات قامت على عهود استبدادية ، ولكنها مضت فى طريقها الثورى ، لتبنى عالماً جديداً تسوده الحرية الصحيحة . وليس اصديق تمثيلاً لهذا من ثورة يوليو المجيدة فى مصر التى خلفت مهدياً من أكثر المهود استبداداً . (المغرب)

على الدستور الانجليزي ، فان نظرية روسو عن « الارادة العامة » التي تتولى توجيه الامة وادارة شئونها ، وكان هذه الامة لم تعد تؤلف مجموعة من الناس ، بل تؤلف شخصا واحدا - غدت محور الفكر الثورى فى فرنسا بالنسبة الى مختلف الأحزاب والفئات ، وذلك لانها ، اى هذه النظرية ، أصبحت البديل المذهبى « للارادة السيدة » التي يمارسها ملك مطلق .

ولعل النقطة المهمة فى هذا الموضوع . هى ان الملك المطلق ، لم يكن يمثل ، على النقيض من الملك الدستورى المقيد ، الحياة المحتملة لدوام الامة ، والمعبر عنها بتعبير « مات الملك وليجى الملك » فحسب ، وانما بات يمثل بالفعل أن الملك هو « التجسيد الحقيقى لمؤسسة اتحادية دائمة الحياة » (1) ، بالاضافة الى انه يجسد على الارض ارادة الامة ينسجم فيها القانون مع السلطة تمام الانسجام . وكانت ارادته بوصفها الممثلة المفترضة لارادة الله على الارض مصدر كل سلطة وقانون .

ولا ريب فى أن هذا الارتباط فى الجذور هو الذى أضفى على القانون صفة السلطة وعلى السلطة صفة الشرعية ، ولذا فعندما وضع رجالات الثورة الفرنسية الشعب فى موضع الملك ، كان من الطبيعى ، بالنسبة اليهم ، الا ينظروا الى الشعب على ضوء النظرية الرومانية القديمة المتفقة تمام الاتفاق فى مبادئها مع مبادئ الثورة الامريكية ، بأنه مصدر كل سلطة ومستقرها فحسب بل كمصدر القوانين كلها ايضا .

وليس ثمة من شك فى أن الثورة الامريكية كانت محظوظة الى حد ما ، اذ أنها وقعت فى بلاد لم تكن تعرف شيئا عن الفاقة الجماعية للجماهير ، وكان شعبها قد خبر خبرة واسعة ، تجارب الحكم الذاتى . وكان من حسن طالعتها ايضا ، أنها قد نشأت عن الصراع مع الملكية المقيدة . فلم يكن هناك فى حكومة الملك والبرلمان التى انفصلت عنها هذه المستعمرات اية سلطة متحررة من القوانين ، ولهذا فان الذين صاغوا الدساتير الامريكية لم يكونوا - بالرغم من ادراكهم ضرورة ايجاد مصدر جديد للقوانين ، وابتكار نظام جديد للسلطة - مدفوعين الى استنباط القانون والسلطة من مصدر واحد .

وبالرغم من أنهم رأوا فى الشعب مصدر السلطة ومستقرها ، فانهم

(1) راجع كتاب «هينتان مع الملك - دراسة فى لاهوت القرون الوسطى» لابرنست
كانتورويتز . برنستون ١٩٥٧ . ص ٢٤ .

تبينوا ان الدستور يجب ان يكون منبع القوانين ومصدرها ، وهو كوثيقة مكتوبة ، شيء موضوعى باقى يستطيع المرء ان يتناوله بالمعالجة من زوايا مختلفة ، وان يفرض عليه شتى التفسيرات المتباينة ، وان يحدث فيه ما يراه من تبدلات وتعديلات تقتضيها الظروف ، لكنه لا يؤلف بأية حال كالارادة مثلا مزاجا عقليا ذاتيا .

ولقد ظل ككيان دنيوى ملموس ، أكثر رواجاً واستقراراً من الانتخاب أو من عملية استفتاء الراى العام . وعندما تعرضت نظرية تفوق الدستور ، فى وقت لاحق ، وتحت تأثير النظريات الدستورية الاوربية على الغالب ، للشك ولاسيما من ناحية علاقاتها الجذرية بالارادة الشعبية ، ظلت الفكرة الغالبة ، ان القرار اذا ما اتخذ يظل سارى المفعول وملزماً للكيان السياسى الذى يتخذه (١) . ولذا فقد ظل عدد الذين يقولون بضرورة احتفاظ الشعب فى انظمة الحكم الحرة بالسلطة « فى كل وقت ، ولأى سبب أو بدون سبب الا رغبات هذا الشعب فى ممارسة سيادته ، وفى تغيير شكل الحكم وليابه أو ازالته ، وخلق حكم جديد يحل محله » (٢) ، محدوداً للغاية فى جميع المجالس التمثيلية . ويظهر من هذا ، كما يظهر من غيره من الأوضاع ، ان ما ادعته فرنسا فى عهد ثورتها ، مشاكل سياسية أصيلة أو مشاكل فلسفية أيضاً قد برز الى المقدمة ابان الثورة الامريكية بشكل مألوف وسخيف بحيث أسقط من الحساب حتى قبل ان يكلف أى انسان نفسه عناء صياغته فى نظريات سياسية .

ولا يعنى هذا على الاطلاق ، انه لم يكن ثمة أناس يتوقعون من « اعلان الاستقلال » ان يؤدى الى قيام « شكل للحكم يتحرر فيه الناس من حكم الأثرياء ، ويتمكن فيه كل فرد من أن يعمل كما يهوى

(١) مقال لادوارد كورين «أسس القانون الدستورى الامريكى» فى مجلة هارفرد القانونية المجلد ٤٢ لعام ١٩٢٨ ص ١٥٢ وقد جاء فيه : «يمثل القول بتفوق الدستور على أساس جلوره فى الارادة الشعبية ليس الا ، نموا نسبيا لاحقا للنظرية الدستورية الامريكية وكان هذا التفوق الدستورى يمزى فى السابق الى شهرة مصادرة أكثر من نسبته الى محتواه ، والى تجسيده للمدالة الاساسية واللامتبدلة» .

(٢) يماثل ماقاله بنيامين هيتشورن ومانقله عنه نايلز فى الصفحة ٢٧ من المصدر الذى سبق لنا ان اشرنا اليه ، ماقاله الفرنسيون تماما . ولعل من الغريب أن نلاحظ على أنه حال ، انه شرع فى قوله بالمباراة التالية : «انا لاأعنى بالحرية المدنية - الحكم من طريق القانون ، وانما اعنى به سلطة تتمثل فى الشعب بمجموعه» فهو والحالة هذه يميز تمييزاً واضحاً بين القانون والسلطة ، ويدرك أن الحكم الذى يرتكز الى سلطة الشعب وحده لا يمكن ان يسمى حكم القانون .

وإشياء» (١) . لكن هؤلاء لم يمثلوا الا فئة ظلت تفتقر الى كل تأثير فى نظريات الثورة الامريكية وتطبيقها . ولكن بالرغم من كل ما حبيت به الثورة الامريكية من حسن الطالع ، فانها لم تتحرر على الاطلاق ، من أكثر مشكلة فى الحكم الثورى ازعاجا وتعقيدا وهى مشكلة الاطلاق فى الحكم .

ولو لم تقع الثورة الامريكية ما استطعنا قط ان نعرف حتمية ظهور مشكلة الحكم المطلق فى كل ثورة ، ووجودها متأصلة فى الحدث الثورى نفسه . ولو كنا مرغمين على أن نستمد أدلتنا من الثورات الاوروبية الكبرى وحدها ، كالحرب الاهلية الانجليزية فى القرن السابع عشر ، والثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر ، وثورة اكتوبر الروسية فى القرن العشرين ، لوجدنا انفسنا مفرقين بالادلة التاريخية التى تجمع فى دلالاتها على الترابط القائم بين الملكية المطلقة وبين ما يخلفها من دكتاتورية مستبدة، بحيث نستنتج ان مشكلة الحكم المطلق فى أى مجال سياسى تنبع من الارث التاريخى السيئ الحظ ، ومن سخافة الملكية المطلقة التى أدخلت فى البنيان السياسى شخص «المطلق» وهو الامير لتحاول الثورات عن طريق الخطأ محاولات عقيمة العثور على بديل له . ومن المفردى حقا ايقاع المسئولية على الاطلاق الاستبدادى فى أنه باكورة جميع الثورات باستثناء الثورة الامريكية ، وذلك لان سقوط الحكم المطلق فى أوروبا أدى الى انهيار جميع اجهزة الحكم فيها ، وانهار ذلك النظام الذى كان يجمع الدول الاوروبية ، اذ أن نيران الحريق الثورى التى أشعلتها مساوى العهود البائدة ، ما لبثت أن ألهمت النيران فى العالم كله .

ولا يهمنا القول اليوم بأن فكرة سيبس هي التى أوحى بذلك منذ استهلال الثورة الفرنسية باستبدالها بالملك المطلق القديم ، الحاكم المطلق الجديد أو أنها فكرة روبسبير بعد انقضاء أربع سنوات من التاريخ الثورى نفسه على قيام الثورة .

ولقد كان مزيج هاتين الفكرتين هو الذى أدى فى النهاية الى اشعال النيران فى العالم أى فكرة الثورة الوطنية وفكرة الوطنية الثورية ، وبعبارة أخرى فكرة الوطنية التى تتحدث بلغة الثورة أو فكرة الثورات التى تثير مشاعر الجماهير بالشعارات الوطنية .

على أية حال لم تسر الثورات الاوروبية سواء التى اتبعت تلك الفكرة أو هذه على منوال الثورة الامريكية ، ولم تعد أية ثورة تؤمن بأن وضع الدستور هو العمل الاول والأنبل من أعمال الثورة ، وأن الحكومة

(١) راجع مقال «الديموقراطية ، والثورة الامريكية» ليريل جينسين فى مجلة مكتبة

الدستورية تعميل اذا وجدت ، الى أن تنجرف مع الحركة الثورية التي جاءت بها الى الحكم والسلطة . ولم تعد الدساتير هي الغاية النهائية للثورات أو ثمرتها الاخيرة ، وانما أصبحت الدكتاتورية الثورية هي الثمرة ، على اعتبار أنها القادرة على تحريك المد الثورى ودفعه ، هذا اذا لم تفشل الثورة منذ بدايتها ، لكى تخلفها عودة الى النظم القديمة .

ومهما كانت شرعية هذه المفاظة في الافكار التاريخية ، فانها تعد من الامور السلم بها اشياء لا تعد طبيعية عند عرضها على محك البحث الدقيق . وكانت الملكية المطلقة في أوروبا ، ممثلة في ملك مطلق تعد ارادته منبع كل سلطة وقانون - ظاهرة غريبة الى حد ما في نظريتها وتطبيقها . وكانت الثمرة الاولى والتي هي أكثر بروزا في نتائجها لما نسميه بالحركة العلمانية ، وهي حركة تحرير السلطة العلمية من سيطرة الكنيسة وتسليطها . وكانت هذه الملكية المطلقة التي ينسب اليها الفضل في الاعداد لنشوء الحكومات القومية وقيامها بالفعل ، مسئولة أيضا وعلى الصعيد نفسه عن نشوء المجال العلمانى بكل ما فيه من روعة وكرامة . وكان في مكنة التاريخ القصير الملىء بالاضطراب للدول المدنية في ايطاليا ، التي تعد صلتها بالتاريخ اللاحق للثورات ، عودة بهذه الثورات الى القدم ، والى أمجاد الملكوت السياسى العريق - أن تنبئ بما ينتظر العصر الحديث في المجال السياسى من تعقيدات وفرص ، ألا اذا اعتبرنا أن التاريخ كان خاليا من مثل هذه « النبوءات » والتوقعات . وكان نشوء الملكية المطلقة أيضا ، هو الذى حجب هذه التعقيدات عدة قرون ، اذ يبدو أنها قد عثرت في المجال السياسى نفسه ، على بديل كاف كل الكفاية، عن التبرير الدينى الضائع للسلطة العلمانية في شخص الملك ، أو فى اقامة نظام الملكية نفسه . لكن هذا الحل الذى سرعان ما حسرت الثورات النقاب عنه وكشفته على حقيقته كنصف حل ، لم يؤد الا الى اخفاء أكثر التوقعات بدايته فى جميع النظم السياسية قرونا عدة ، والا الى افتقار عميق الى الاستقرار - نتيجة الافتقار - الاولى الى السلطة .

ولم يكن فى امكان الملكية المطلقة أن تحل محل ذلك الاعتماد الذى اخفاه الدين أو السلطة الدينية على المجال العلمانى ، اذ ان هذه الملكية افتقارا منها الى المصدر السامى والشامل للسلطة ، لم تكن قادرة الا على الانحطاط والتحول الى الطغيان والاستبداد .

ولارىب فى أن الامير بعد حلوله محل البابا أو الاسقف لم يكن يمارس لهذا السبب عمل البابا أو الاسقف أو يتلقى الاعتماد منهما . ولم يكن

على صعيد العلم السياسي خليقة لهما ، بل كان مفتصبا للحكم منهما ، بالرغم من جميع مارافق ظهوره من نظريات جديدة عن الحقوق والسيادة المقدسة للامراء .

وقد أدى ظهور العلمانية الى تحرر المجال العلماني من وصاية الكنيسة ، الى بروز مشكلة جديدة ، وهي ايجاد سلطة جديدة يكون فيها المجال العلماني اى بالاضافة الى تعذر حصوله على مكانة جديدة له ، قد اضع الاهمية المستمدة التي كان يملكها عن طريق وقوعه تحت اشراف الكنيسة .

واذا ما ناقشنا الموضوع على الصعيد النظري ، قلنا ان الحكم المطلق كان يحاول حل مشكلة السلطة هذه دون الرجوع الى الاساليب الثورية في خالق اى شىء جديد ، وانه حلها بعبارة أخرى ، ضمن اطار الصلاحيات السابقة التي كان تبرير شرعية الحكم عامة ، وسلطة القوانين العلمانية خاصة . يعتمد على ربطها بالمصدر المطلق الذي لم يكن يمت في حقيقته الى هذا العالم .

وكانت الثورات حتى اذا لم تكن متعلقة كالثورة الامريكية مثلا بتراث الاطلاقية ، تحدث ضمن اطار من التقاليد ، تستند الى حد ما الى عملية تحويل الاقوال الى واقع ، اى الى المطلق الذي ظهر في الازمنة الغابرة كواقع دينوى . ولقد كان الطابع الدينوى لهذا المطلق هو الذي جعل السلطة تصبح لا معقولة كسلطة دون تكريس او اعتماد دينى ، ولما كانت مهمة الثورات ان تقيم سلطة جديدة لا تلقى في اقامتها اى عون من الاعراف والسوابق وهالات التاريخ العريقة ، فانها لا تستطيع الا ان تلقى بشىء من الارتياح المصحوب بمضاء لا مثيل له ، المشكلة القديمة لامشكلة القانون والسلطة ، بل مشكلة مصدر القانون الذي يضى الشرعية على القوانين الايجابية المثبتة ومصدر السلطة التي تضى الشرعية على السلطات القائمة .

ويهمل البحث في التحول العصري الى العلمانية الاهمية الكبرى للمجال السياسي للاعتماد الدينوى المفقود ، وذلك لان قيام المجال العلماني الذي يمثل النتيجة الحتمية لفصل الكنيسة عن الدولة ، وتحرر السياسة عن الدين ، قد وقع في الغالب على حساب الدين نفسه . فقدت الكنيسة عن طريق العلمانية الكثير من ممتلكاتها الدينوىة ، كما فقدت - ولعل هذا هو الاهم - حمايتها للسلطة العلمانية لكن هذا الفصل

كان في الواقع سلاحا ذا حدين ، اذ كما يتحدث الانسان عن تحرير السلطات الدنيوية من السلطة الدينية ، يستطيع المرء أن يتحدث وبشيء كثير من الصحة . عن تحرير الدين من متطلبات العلمانية وأعبائها ، وهي الأعباء ، التي ظلت تثقل كاهل المسيحية منذ تحللت الامبراطورية الرومانية ، ومنذ أرغم هذا التحلل الكنيسة الكاثوليكية على احتمال المسئوليات السياسية .

ولقد اشار وليسام ليفينجستون (William Livingston) (١) ذات يوم الى أن الديانة الصحيحة لم تكن تطلب من أمراء هذه الدنيا تأييدها ، لان هؤلاء كانوا اما يتقاعسون عن هذا التأييد أو يفسونونه (٢) .

ولا ريب في أن المتاعب الكثيرة والتعقيدات النظرية والعلمية ، التي أزعجت الملكوت السياسي العام منذ نشأت العلمانية ، وأن التحول الى العلمانية كان دائما مصحوبا بنشوء الاطلاق في الحكم ، وان انهيار هذا الاطلاق كان يؤدي دائما الى الثورات التي يمثل أهم ماتواجهه من تعقيدات في العثور على « مطلق » جديد تستمد منه صلاحياتها القانونية « والسلطوية » ، كلها أمور تشير الى أن السياسات والدول كانت تحتاج الى اعتماد الدين الملح والسريع ، أكثر من حاجة الدين والكنائس في أي وقت مضى الى تأييد الامراء .

وقد تجسدت الحاجة الى « المطلق » في عدد مختلف من الطرق ، وانحدرت صورا متباينة كما وجدت حلولا متعددة . وكان عملها في المجال السياسي على أية حال واحدا دائما ، اذ أن الحاجة كانت ماسة لديها لتحطيم حلقتين شريرتين ، اولاهما ، كامنة في صناعة الانسان للقوانين والاخرى متأصلة في البحث عن المبادئ الاصلية وهو البحث الذي يرافق كل بداية جديدة ، والذي يكون على حد التعبير السياسي ماثلا في كل عملية بناء .

وكانت الحلقة الاولى ، وهي الحاجة الى جميع القوانين الايجابية التي صاغها الانسان للعثور على مصدر خارجي يضمن الشرعية عليها ،

(١) ليفينجستون (١٨٨٠ -) مؤرخ انجليزي ومصالح تربوي . درس في أوكسفورد . تعمق في دراسة الآداب الكلاسيكية . من أهم كتبه «عقوبة الافريق ومعناها لامريكا» و «صورة سقراط» و «منتخبات من افلاطون» .

(المغرب)

(٢) نابلز - المصدر نفسه ص ٢٠٧ .

ويستشرف عليها مشرعا لها بوصفه القانون الأعلى ، معروفة عند الناس
كما كانت عاملا قويا في صياغة الملكية المطلقة .

ولا ريب في أن ما قاله سيبس عن الأمة ، وما ذكره من « أن من
السخف الافتراض بأن الأمة مقيدة بحكم الدستور والشكليات التي
تفرضها على أوصيائها » (١) صحيح كل الصحة ، وينطبق على الامر
المطلق ، الذي يشابه « أمة » سيبس في أنه « مصدر الشرعية كلها ،
بل وانه منبع العدالة ، ولذا فلا يمكن أن يخضع لأي قوانين ايجابية .

ولعل هذا هو السبب الذي دعا حتى بلاكستون (Blackstone) (٢)
الى القول بوجوب وجود « سلطة مطلقة مستبدة في كل حكومة (٣) ،
مع أن من الواضح أن هذه السلطة لا تغدو مستبدة الا عندما تفقد
صلتها بالسلطة التي تعلوها .

ولا ريب في أن صفة الاستبداد التي يطلقها بلاكستون على هذه
السلطة تعد دليلا واضحا على المدى الذي وصل اليه الملك المستبد في
استبداده ، وانعزاله لا عن النظام السياسي الذي يحكمه فحسب بل
وعن النظام السماوي أو القانون الطبيعي الذي ظل خاضعا له ، طيلة
القرون التي سبقت مجيء العصور الحديثة .

ومع ذلك اذ صح أن الثورات لم « تخرع » التعقيسات التي
يتميز بها الملوك السياسي ، فان من الصحيح القول بأن الحلول القديمة
التي تتمثل في تقدير بيجهوت Bogehot (٤) المشهور للملكية
البريطانية والذي كثيرا ما نسمعه على السنة الكتاب والخطباء عندما قال
« بأن الملكية الانجليزية تقوى حكومتنا وتعززها بقوة الدين » ، قد أصبحت
الآن ظاهرة كل الظهور . كأسلوب مصلحي واضح لتبرير الغايات ، وذلك
بعد قيام هذه الثورات ، وما قضت به من حتمية وضع القوانين الجديدة

(١) سيبس - المصدر نفسه ص ٨١ .

(٢) السير ويليام بلاكستون (١٧٢٣ - ١٧٨٠) مشرع انجليزي . ولد في لندن ودرس في
اوكسفورد . أصبح أستاذا فيها . من أشهر كتبه «تعليقات على قوانين إنجلترا» .

(٣) وولتر بيجهوت (١٨٢٦ - ١٨٧٧) - صحفى واقتصادي وكاتب سياسي انجليزي ولد
في لانجيبورت ودرس في جامعة لندن . درس القانون ثم تحول الى الادب . من أشهر
كتبه «الدستور الانجليزي» و «شارع لومبارد» و «دراسات اقتصادية» و «الفيزياء
والسياسة» .

(المعرب)

(٤) كوروين . المصدر نفسه ص ٤٠٧ .

واقامة الاجهزة السياسية الحديثة . ومن بين هذه الحلول بالطبع ،
الامل بأن تعمل الاعراف والعادات « كمصدر أعلى للقوانين » بفضل
ما يمثل فيها من « مزايا سامية مستشرقة » ، تعزى في الغالب الى
اغراقها في القدم « (١) » ، وكذلك الاعتقاد بأن المركز السامى للملك ،
يحيط البنيان الحكومى كله بهالات من القداسة . ولم تتكشف الطبيعة
المفشوشة والغامضة للحكم في العصر الحديث تكشفا واضحا الا في
الاماكن التى تفجرت فيها الثورات . ولكنها على صعيد الفكر والمذهبية
اصبحت مسيطرة على النقاش السياسى فى كل مكان ، وعملت على تقسيم
المتناقشين الى متطرفين يتبينون حقيقة الثورة دون تفهم مشاكلها ،
والى محافظين يتمسكون بالتقاليد وبالماضى ، كما يتمسك الناس بالسحر
ليدلهم على المستقبل ولكن دون أن يفهموا أن ظهور الثورة على المسرح
السياسى كحدث أو كتهديد ، قد بين أن هذه التقاليد التى يتمسكون
بها قد فقدت المكان الذى ترسو فيه كما فقدت مبادئها وأسسها ،
وأصبحت تائهة تتخبط فى عرض المحيط ! .

ولقد حطم سييس الذى لا يضاويه انسان فى مجال النظريات
بين رجالات الثورة الفرنسية تلك الحلقة الشريرة ، وذلك البحث عن
المبادئ الاصلية الذى تحدث عنه بمتتهى الوضوح والبلاغة ، عن طريق
التمييز بين القوة المؤسسة ، والقوة القائمة أولا ، وعن طريق الباس القوة
الاولى التى عنى بها « الأمة » لبوسا طبيعيا دائما ثانيا .

وهكذا تمكن كما يبدو من حل المشكلتين معا ، اى مشكلة شرعية
السلطة الجديدة ، وهى القوة الثانية القائمة التى لا يمكن للقوة الأولى
وهى الأمة الممثلة بجمعيتها التأسيسية ، ضمانها ، لأن قوتها هى نفسها
لم تكن دستورية ، اذا انها وجدت قبل أن يوجد الدستور نفسه ، ومشكلة
شرعية القوانين الجديدة التى كانت فى حاجة الى مصدر أعلى أو « قانون
أعلى » ، تستمد منه شرعيتها وقوتها .

وهكذا تم تركيز السلطة والقانون فى الأمة، اى فى ارادتها ، وهى الارادة
التي ظلت فوق متناول جميع الحكومات والقوانين ، بل وفوقها (٢)
ويمكن للمرء أن يتابع قراءة التاريخ الدستورى لفرنسا حيث تتابعت
الدساتير واحدا اثر آخر ، على حين عجز القائمون على الحكم ، عن انفاذ

(١) كوروين - المصدر نفسه ص ١٧٠ .

(٢) سييس - المصدر نفسه ص ٨٣ .

اي من القوانين والمراسيم الثورية ، كسلسلة رتيبة متصلة الحلقات ، تشرح المرة تلو المرة ، ما كان يجب أن يكون واضحا منذ البداية ، وهو ان ما يسمى بإرادة الجماهير ، اذا صحت هذه التسمية ، يتبدل تعريفها باستمرار ، وان البناء الذي يقوم على اساسها ، يجد ان هذا الأساس اوهى من الرمال . (١) ولم ينقذ الدول القومية من الانهيار السريع والدمار الا السهولة الفريية التي كانت تبدو في عمليات تعبئة الارادة القومية أو استخدامها في جميع الحالات التي يكون فيها هناك من يريد احتمال اعباء الديكتاتورية أو امجادها على منكبها . ولم يكن نابوليون بونابرت الا الأول بين سلسلة طويلة من الساسة القوميين الذين كان في وسعهم أن يعلنوا أمام الامة كلها لينالوا تأييدها ، ويسمعوا هتافاتهما « أما مصدر الدستور أو القوة التي تولفه » . وبينما كانت املاءت الارادة الواحدة ، قادرة على ان تحقق لفترات قصيرة ، مبدأ الاجماع الاسطوري للدولة القومية الا أن المصلحة لا الارادة ، هي التي كانت تؤمن لذلك المجتمع الطبقي للدولة القومية استقرارها لفترات أطول من تاريخها . ولا ريب في ان هذه المصلحة التي أطلق عليها سيبس اسم « مصلحة الفريق » والتي قال عنها انها تمثل التحالف بين الافراد لا بين المواطنين ، لم تكن في أي وقت تعبيراً عن الارادة ، وانما كانت على النقيض من ذلك تجسيدا لذلك العالم ، أو لأجزاء منه تشترك فيها بعض الجماعات أو الفرق أو الطبقات ، لوجودها منتشرة فيها (٢) .

ومن الواضح أن الحل الذي وضعه سيبس من الناحية النظرية ، لما في عملية البناء من تعقيدات ، بما فيها وضع القوانين الجديدة ، وارساء قواعد البنين السياسي الجديد ، لم يثمر عن اقامة صرح الجمهورية كامبراطورية للقوانين لا للناس ، على حد تعبير هارنجتون ، وانما استعاض عن الملكية أو حكم الرجل الواحد بالديمقراطية أو حكم الاغلبية، وقد نجد من العسير

(١) ليس قريبا أن يصدر هذا القول من المؤلفة ، لانها كما يبدو بوضوح ، تفكر احيانا في القضايا فكيرا بورجوازيا يستمد نظرياته من الفكر الليبرالي . واذا ما اخذنا هذه الحقيقة بعين الاعتبار ، يتبين لنا أنها كانت ، ومن جهة نظرها هي ، محقة في قولها هذا ، إذ ان ارادة الجماهير في المجتمعات البورجوازية تسخر احيانا اما عن طريق الغرض أو الاكراه ، أو من طريق الاستشارة والاعزاء ، في خدمة الارادات الفردية . اما في المجتمعات الاشتراكية حيث تكون ارادة الشعب العامل هي المسيطرة ، فان الارادة الجماهيرية ، هي القوة اللازمة لحماية المجتمع الاشتراكي من الردات البورجوازية ومن الانانية والبيروقراطية .

(٢) سيبس - راجع كتاب « الجماعة الثانية » - الطبعة الرابعة - ١٧٨٩ ، ص ٧ .

(المغرب)

علينا أن ندرك مدى الاخطار التي عنها هذا التحول المبكر من الشكل الجمهوري الى الشكل الديموقراطي للحكم ، وذلك لاننا دأبنا عادة على المعادلة أو الخلط على الأصح بين حكم الأغلبية ، وقراراتها . فقرارات الأغلبية مبتكر اصطلاحى يطبق عادة وبصورة آلية رتيبة ، فى جميع أشكال المجالس والجمعيات التى تدور فيها المناقشات ، سواء آكانت هذه المجالس منتخبة من جمهرة الناخبين ، أم كانت اجتماعات عامة تعقد فى قاعات المدن الكبرى ، أم مجالس صغيرة يحضرها لفيف من مستشارى الحاكمين ، فمبدأ الأغلبية مائل فى عمليات اتخاذ القرارات كلها ، ولذا فهو قائم فى جميع صور الحكم وأشكاله حتى ولو كان هذا الحكم مستبدا باستثناء حكم الطغاة على الغالب . ولا تتحول قرارات الأغلبية الى حكمها الا عند ما تشرع هذه الاغلبية بعد اتخاذ القرارات فى عملية تصفية سياسية أو تصفية عضوية فى بعض الأحيان للأقلية التى تعارضها (١) . ويمكن تفسير هذه القرارات على أنها تعبير عن الارادة ، وليس ثمة من يشك فى أنها تمثل فى الأوضاع الحالية للتكافؤ السياسى الحياة السياسية الدائمة التبدل للأمة ، والمهم هنا ، هو أن هذه القرارات تتخذ فى طراز الحكم الجمهورى ، وان الحياة تسير ، ضمن اطار من النظم التى يقرها دستور هو فى حد ذاته أيضا لا يكون تعبيراً عن الارادة القومية ، أو خاضعا لارادة الأغلبية أكثر من تعبير أى بناء عن ارادة المهندس الذى خططه . أو خضوعه لارادة ساكنيه . ولا ريب فى أن الأهلية الكبرى التى أضفتها البلاد الواقعة على جانبي المحيط الأطلسى على الدساتير كوثائق مكتوبة ، تقييم الدليل على ما فى هذه الدساتير من أهداف أولية أو طبيعية دنيوية ، لكن هذه الدساتير صنعت فى أمريكا على أية حال ، بشكل يصور التصميم الواضح والواعى ، على الحيلولة ، قدر الامكان البشرى ، دون تحول اجراءات قرارات الأكثرية الى « الطغيان الانتخابى » لحكم الأكثرية (٢) .

(١) هناك أمثلة كثيرة من التاريخ الحديث لتعداد الحالات المتصلة بهذا الطراز من الديموقراطية الذى يعنى حكم الاغلبية . ولعل هذا هو التبرير لاستعمال تعبير « الديموقراطيات الشعبية » فى بعض الدول الاشتراكية . ولاروب فى أن حكم الحزب الواحد ، يعنى حكم «الأقلية» لان هذا الحزب تمكن من تحقيقها فى وقت ما ، ثم راح يعمل على تصفية كل معارضة يواجهها .

(٢) كان جيفرسون ، المعروف بأنه أكثر الأباء المؤسسين ديموقراطية ، يكثر من الحديث ببلاغة من اخطار «الطغيان الانتخابى» عندما يصيح «مائة وثلاثة وسبعون مستبدا لا يقلون فى استبدادهم عن المستبد الواحد» (راجع نفس المصدر) . وكان هاملتون قد لاحظ بأن «الافضاء المتعلقة بالنظام الجمهورى ، كانوا أكثر الناس حملة على فرود الديموقراطية » . راجع ويليام كارينتر . نفس المصدر . ص ٧٧ (المؤلفة)

لعل من أسوأ الطوابع التي منيت بها الثورة الفرنسية ، وأكبرها خطرا ، أن أيا من المجالس التأسيسية التي أقامتها ، لم يكن قادرا على فرض سيطرة تمكنه من وضع الدستور وصياغة قوانين البلاد ، وكان التبرير الدائم لهذا العجز واحدا في جميع الحالات ، وهو أن هذه المجالس كانت تفتقر الى السلطان الذي يمكنها من « وضع الدستور » ، لأنها لم تكن دستورية ، وكانت الحطيثة الكبرى التي وقع فيها رجال الثورة من الناحية النظرية ، ايمانهم الساذج والرتيب بأن السلطة والقانون ينبعان من مصدر واحد ، وكان من حسن طالع الثورة الامريكية على سبيل المفارقة ، أن أفراد شعب المستعمرات الامريكية كانوا ينتظون قبل صدامهم مع انجلترا ، في هيئات الحكم الذاتي ، وان الثورة ، على حد تعبير القرن الثامن عشر ، لم تعد بهم الى الحالة الطبيعية البدائية (١) . وان أحدا لم ينكر على أولئك الذين وضعوا دساتير الولايات وبالتالي الدستور الاتحادي ، قدرتهم على الوضع ، ولم يكن ما اقترحه ماديسون عند صياغة الدستور الاتحادي ، من وجوب انبثاق «سلطته العامة بصورة مستقلة تمام الاستقلال ، عن السلطات التي تؤلفه » (٢) الا تكرارا على الصعيد القومي ، لما قامت به كل مستعمرة من هذه المستعمرات عندما وضعت دستورها الخاص بها . وكان الممثلون المنتدبون لحضور المؤتمرات الاقليمية والشعبية الذين صاغوا دساتير حكومات الولايات ، قد استمدوا سلطتهم من عدد من الهيئات الفرعية المخولة بهذا التمثيل ، وهي هيئات المدن والاقاليم والمناطق ، ولذا كان الابقاء على هذه الهيئات سليمة قوية ، يعنى الابقاء على مصادر سلطة أولئك الممثلين ، ولو قام المؤتمر الاتحادي الذي تولى عملية خلق السلطة الاتحادية وصاغ لها دستورها بالغاء السلطات في الولايات نفسها ، لوجد الآباء المؤسسون أنفسهم يواجهون نفس المشاكل التي واجهها زملاؤهم الفرنسيون بعد أن فقدوا قدرتهم على التأسيس ، ولعل هذا كان أحد الأسباب التي دعت أكثر أنصار

(١) لايمكن اعتبار الحالات القليلة المعزولة ، التي قيل فيها ان «اجراءات الكونجرس كلها ليست دستورية» أو «ان الولايات كانت في الوضع الطبيعي عندما أصدرت اعلان الاستقلال» ، دليلا على عدم صحة هذا الرأي . للاطلاع على قرارات بعض مدن ولاية نيوهامبشاير في هذا الصدد - راجع كتاب جينسين .
(٢) من رسالة الى جيفرسون بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٧٨٧ . في كتاب فاراند « سجلات المؤتمر الاتحادي» . المجلد ٣ . ص ١٢٧ .

الحكم المركزي تطرفا الى عدم التفكير بالغاء سلطات الحكم المحلية في الولايات نفسها (١) . ولم يكن النظام الاتحادي البديل الوحيد عن مبدأ الحكم القومي فحسب ، وانما كان أيضا الوسيلة الوحيدة للخلاص من الدائرة الشريرة التي لا تميز فيها بين القدرة على البناء والقدرة على الحكم .

ولا ريب في أن انشغال الولايات الثلاث عشرة في وضع دساتيرها قبل صدور «إعلان الاستقلال» ، وعند صدوره وبعده يشير بوضوح الى المدى الذي تطورت اليه المفاهيم الجديدة للسلطان والسلطة ، والأفكار الحديثة المتعلقة بكل ما له أهمية في الملكوت السياسي في العالم الجديد ، بالرغم من الحقيقة الواقعة ، وهي ان سكان هذا العالم كانوا يفكرون نفس تفكير أهل العالم القديم ، ويقولون نفس أقوالهم ، مشتركين معهم في نفس مصادر الايحاء ، وفي تأكيد عين النظريات ، وكان كل مايفتقده العالم القديم ، بالنسبة الى هذا العالم الجديد، التنظيمات المدنية التي وصفها أحد المراقبين الأوربيين بأنها كانت تتبع العقيدة القائلة بسيادة الشعب ، والتي سيطرت على الدولة بعد قيام الثورة الأمريكية (٢) وكان أولئك الذين منحوا الحق في وضع الدساتير وصياغتها ، مندوبين منتخبين من الهيئات التي تؤلف الولاية . ولذا فهم يستمدون سلطنتهم من القاعدة ، وعندما اعتنق هؤلاء المبدأ الرومانى العريق بأن الشعب هو مقر السلطة ، لم يكونوا يفكرون على صعيد الأسطورية ، أو الاطلاقية ، وانما على ضوء واقع عملي ، يتجسد في الجماهير المنظمة التي تمارس سلطتها على ضوء القوانين التي تحدد هذه السلطة ، ولا ريب في أن اصرار الثورة الامريكية على التمييز بين الجمهورية وبين الديمقراطية أو حكم الأغلبية ، انما يركز الى التمييز بين القانون والسلطة ، على ضوء اختلافهما في المصدر والشرعية والتطبيق .

وكل ما فعلته الثورة الامريكية حقا ، هو أنها خرجت بالتجربة

(١) وينتون سولبرج في مقدمته لكتاب «المؤتمر الاتحادي وتشكيل اتحاد الولايات الامريكية» نيويورك ١٩٥٨ . فهو يؤكد أن الاتحادييين أرادوا على وجه التأكيد ، تبعية الولايات للحكومة الاتحادية وان لم يرغبوا الا في حالتين فقط ، في تدمير استقلالها . وكان ماديسون يقول انه يريد الاحتفاظ بحقوق الولايات بنفس الحرص الذي يحافظ به على حقوق المحلفين في المحاكم .

(٢) توكفيل في كتابه «الديموقراطية في أمريكا» نيويورك ١٩٤٥ . المجلد الاول . ص ٥٦ .
وملينا أن نلاحظ أن نحو من ٥٥٠ بلدة كانت موجودة في «نيوانجلند» وحدها في

عام ١٧٧٦ .
(المؤلفة)

الأمريكية وبالمفاهيم الأمريكية الجديدة عن السلطة الى عالم الصراحة والعلن . وكان هذا المفهوم الجديد عن السلطة ، شأنه في ذلك شأن الرخاء وتكافؤ الفرص ، أقدم عهدا من الثورة نفسها ، ولكنه على النقيض من الرخاء الاجتماعي والاقتصادي في العالم الجديد ، وهو رخاء كان لا بد له من العيش والبقاء في ظل أى شكل من أشكال الحكم (١) . ما كان ليبقى . لو لم يقم هناك بناء سياسى جديد ، غايته الأولى الإبقاء على هذا الرخاء ، فلو لم تقم الثورة لظل المبدأ الجديد للسلطة خفيا ، أو لانطوى فى زوايا النسيان كشيء غريب لا يثير الا اهتمام المؤرخين المحليين وعلماء الاجناس البشرية ، ولا شأن له فى بناء الدول والفكر السياسى .

ولم تكن السلطة على النحو الذى فهمها فيه رجال الثورة الامريكية نتيجة وجودها وتجسدها فى جميع أنظمة الحكم الذاتى فى طول البلاد وعرضها ، شيئا سابقا للثورة فحسب، وانما كانت سابقة أيضا لاستعمار القارة الامريكية واستيطانها . فلقد تم الوصول الى «اتفاق ميغلاور» (٢) على ظهر السفينة التى أقلت المستوطنين الى أمريكا ، كما تم التوقيع عليه عند نزولهم الى الشاطئ ، وقد لايهمنا فى موضوع هذا الكتاب ، بالرغم من عامل الطرافة ، ان نعرف ما اذا كان الحافز «للمهاجرين» على التعاقد هو رداة الطقس التى حالت بينهم وبين النزول الى الجنوب فى المنطقة التى تسيطر عليها شركة فيرجينيا التى منحتهم حق الهجرة ، أو شعورهم بالحاجة الى التجمع لأن مهاجرى لندن هؤلاء كانوا من العناصر غير المرغوب فيها ، وأرادوا أن يتحدوا صلاحيات شركة فرجينيا مهددين بحريتهم فى أن يعملوا ما يشاءون (٣) .

(١) قد يكون رأى المؤلفة صحيحا ، اذا كان المقصود من هذا الرخاء ، أن يكون وفقا على فئة معينة من الناس . أما الرخاء بالنسبة الى مجموع الشعب ، فلا يمكن أن يتحقق فى ظل أى نظام كما تدعى ، ولا بد له من أن يتحقق فى ظل النظام الاشتراكى . ومن هنا نقول أن ما يتبجح به بعض الكتاب الامريكيين عن وجود الرخاء الشامل ، مغالطة مفضوحة يقصد منها الدفاع من النظرية الراسمالية فى الحكم .

(٢) اسم يطلق على الاتفاق الذى عقده المهاجرون وهم على ظهر الباخرة ميغلاور التى أبحرت من بلايموث عام ١٦٢٠ الى أمريكا ، لضمان حرية مبادتهم ، وتنظيم علاقاتهم .

(٣) يضم المقال عن مساسوشيتش فى الطبعة الحادية عشرة من «دائرة المعارف البريطانية» المجلد السابع عشر ، نظرية الطقس السيء هذه . للمزيد من المعلومات ، راجع مقدا «اتفاق ميغلاور فى كتاب كومانجر . (المغرب)

وسواء أكان هذا هو السبب أو ذلك ، فانهم خافوا كما هو واضح ، ما يسمى «بالوضع الطبيعي» في هذه البيداء غير المطروقة ، والتي لاحدود لها ، كما خافوا اغراق الانسان في متابعة غرائزه اذا لم يجد قانونا يحد منها ، ومثل هذا الخوف لا يستغرب أبدا ، فهو خوف المتحضرين من الناس الذين قرروا ، مهما اختلفت الاسباب ، أن يهجروا الحضارة ، وأن يقيموا حضارة جديدة خاصة بهم ، وليس المدهش في الموضوع كله ، ان الواحد منهم كان يخاف من رفيقه ، وانما هو انهم كانوا على ثقة من السلطة التي اعتبروها من حقهم ، دون أن يمنحهم اياها ، مصدر أو انسان آخر ، ودون أن يلجأوا الى أية وسيلة من وسائل العنف والاكراه ، وان هذه السلطة هي التي دفعتهم الى أن يؤلفوا معا « سلطة سياسية مدنية » لا يحفظ بقاءها وتماسكها الا تعاهدهم « باسم الله » ، وأمام بعضهم البعض على أن «يصوغوا» جميع القوانين وأنظمة الحكم، وان يسئوها وأن ينفذوها وسرعان ماتحول هذا العمل الى سابقه ، فعندما هاجر عدد من المستوطنين بعد نحو من عشرين عاما من مساشوسيتس الى كونيكتيكوت ، راحوا يضعون لأنفسهم «أنظمتهم الأساسية» وميثاقهم للعمل الزراعي في أرض قفر لاصحاب لها (١) ، بحيث عند ما وصلهم أخيرا المرسوم الملكي ، الذي يوحد بين المستعمرات الجديدة في كونيكتيكوت ، جاء هذا المرسوم تكريسا وتأكيدا لنظام قائم من الحكم ، ولما كان هذا المرسوم الملكي الذي صدر في عام ١٦٦٢ تكريسا «للنظم الأساسية» التي كانوا قد وضعوها في عام ١٦٣٩ ، فان هذا المرسوم سرعان ما أصبح عام ١٧٧٦ ، ودون أي تبدل جوهرى ، «الدستور المدني لهذه الولاية والمعمول به في ظل سلطة الشعب» ، مع الاستقلال عن أى ملك أو أمير .

ولما كانت المواثيق في المستعمرات ، قد صيغت في البداية دون أية إشارة الى أى ملك أو أمير ، فان ما قامت به الثورة لم يعد تحرير سلطة التوثيق وصياغة الدساتير ، التي كانت قد وضعت منذ أيام الاستعمار الأولى ، ولعل الفرق الحاسم الوحيد ، بين المستعمرات الاستيطانية في أمريكا الشمالية وبين غيرها من مشاريع الاستيطان الاستعماري ، هو أن المهاجرين البريطانيين أصروا منذ البداية على أن يؤلفوا فيما بينهم «كيانات سياسية مدنية» لكنهم لم يعنوا بهذه الكيانات ، اذا شئنا الدقة

(١) هناك ظاهرة غريبة في جميع كتابات الكتاب الامريكيين ، وهي انهم يتحدثون عن قارتهم ، وكأنها كانت خالية من الناس ، ولم يكن فيها أولئك الهنود الحمر ، الذين كاد المستوطنون البيض يفلحون في ابادتهم عن بكرة ابيهم .

فى التعبير أن تكون حكومات قائمة بنفسها ، ولم يقسموا أنفسهم عن طريقها الى حكام ومحكومين ، ولعل خير دليل على مانقول ، هو أن هؤلاء الناس الذين نظموا أنفسهم على هذا النحو ، ظلوا أكثر من مائة وخمسين عاما ، الرعايا الأوفياء لحكومة انجلترا الملكية ، وهكذا لم تكن هذه الكيانات السياسية الجديدة الا مجرد « جمعيات سياسية » ، وكانت أهميتها العظمى بالنسبة الى المستقبل تمثل فى تشكيل ملكوت سياسى يتمتع بالسلطة ، وبال حقوق التى يدعيها ، دون أن تكون له السيادة أو يطالب بها (١) . أما الابتكار الثورى العظيم الذى اكتشفه ماديسون عن المبدأ الاتحادى فى اقامة جمهوريات كبيرة ، فقد ارتكز الى حد ما على التجربة ، وعلى المعرفة الوثيقة بالكيانات السياسية التى يقرر تركيبها الداخلى شكلها ، كما يكيّف أعضائها ، فى اتجاه توسعى مستمر ، لايهدف الى الفتح أو التمدد وانما الى تجميع السلطات وضمها الى بعضها البعض . ويتبين فى هذا ، أن ما اكتشفه المستوطنون منذ الأيام الاولى للتاريخ الاستعمارى فى أمريكا ، لم يكن المبدأ الاتحادى الأساسى فى توحيد الكيانات التى تم انشاؤها بصورة تحمل طابع الاستقلال والتجزئة ، وانما كان شيئا آخر ، اذ أن اسم «الاتحاد الائتلافى أو تعبير التجميع» أو «الترايط المشترك» ، قد عرف منذ أقدم أيام التاريخ الاستعمارى ، حتى ان التنظيم الجديد الذى أطلق عليه اسم «الولايات المتحدة الامريكية» سمى فى البداية وفى عهد «الاتحاد الائتلافى لانجلترا الجديدة» القصير العمر ، باسم «المستعمرات المتحدة فى انجلترا الجديدة» (٢) ولا ريب فى ان هذه التجربة ، لا اية نظرية أخرى ، هى التى شجعت ماديسون ، على تعيين احدى الملاحظات العارضة التى جاء بها مونتنسكيو ، والتوسع فيها ، وهى القائلة بأن الشكل الجمهورى للحكم ، يصلح للبلاد الكبيرة والمتوسطة اذا ارتكز الى المبدأ الاتحادى (٣) .

(١) حدد ماديسون فى خطاب القاه فى المؤتمر الاتحادى الفروق المهمة بين الولايات ذات السيادة ، وتلك التى لاتمدو أن تكون «مجتمعات سياسية مجردة» . راجع كتاب سولبيرج - نفس المصدر ص ١٨٩ .

(٢) راجع «الاورام الاساسية لكونيكتيكوت» لعام ١٦٢٩ و «الاتحاد الائتلافى لنيوانجلند» لعام ١٦٤٣ لكوميجر . نفس المصدر .

(٣) يقول بنيامين رايت فى مقاله المهم عن «جدور فصل السلطات فى أمريكا» المنشور فى عدد المجلة الاقتصادية «ايكونوميكا» فى شهر مايو ١٩٢٣ أن «واضعى الدساتير الامريكية لم يتأثروا بتجاربههم وحدها فى فصل السلطات ، وانما لتأدهم من حكمتها» وقد تابعه فى قوله هذا عدد من الكتاب . وكانت القضية المسلم بها عند البجائة الامريكيين قبل ستين عاما أو سبعين ، الاصرار على الاستمرار الدائى وغير المتقطع

ولا ريب في أن جون ديكنسون (١) الذي قال ذات يوم بأن «التجارب يجب أن تكون وحدها الهادية لنا ، وان العقل والمنطق قد يضللانها» (٢) . كان يعي هذه الجذور الفريدة في نوعها ، والتماسكة في نظريتها ، في التجربة الأمريكية وكثيرا ما قيل بأن أمريكا مدينة دينا كبيرا للفكرة القائلة بأن العقد الاجتماعي هو من الضخامة بحيث يتحدى جميع المعايير (٣) . لكن الحقيقة المهمة في الموضوع هي أن المستوطنين الأول ، - لرجال الثورة - هم الذين حولوا النظرية الى تطبيق ، وانهم

التاريخ الأمريكي الذي وصل ذروته في الثورة وفي قيام الولايات المتحدة . ولا كان برايس قد ربط بين صياغة الدستور الأمريكي وبين المراسيم الاستعمارية الملكية التي حددت وجود المستعمرات الانجليزية الاولى ، فقد كان المؤلف ، تفسيرا أصول الدستور المكتوب ، مع التأكيد الفريد على التشريع الاساسي ، على ضوء الحقيقة القائلة بأن المستعمرات هيئات سياسية تابعة ، حصلت عليها الحكومة من الشركات التجارية ، ولا قدرة لها على تولى السلطات الا ما يوكل اليها به بموجب المراسيم الخاصة ، والمنح الملكية (راجع مقال ويليام موري عن «الدساتير الاولى للولايات» في منشورات الاكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية لشهر سبتمبر عام ١٨٩٢ المجلد ٤ ومقالاته عن الدستور المكتوب) . أما اليوم فقد اصبحت هذه الفكرة أقل شيوعا ، وأصبح التأكيد واضحا على التأثيرات الأوروبية من بريطانية وفرنسية . وهناك أسباب عدة لهذا التحول في التأكيد في البحوث التاريخية الأمريكية ، وبينها بالطبع ، التأثير الحديث لتاريخ الفكر ، الذي يوجه اهتمامه في الظاهر الى السوابق الفكرية أكثر منه الى الاحداث السياسية ، وكذلك العدول الى حد ما عن المواقف الانزوائية . وبالرغم من طرافة هذه القضايا كلها ، الا أنها لاتهمنا كثيرا . وكل ما اريد التأكيد عليه هنا ، هو أن مراسيم الشركة أو الحكم الملكي تفوقت على الانقافات والمواثيق التي كان المستعمرون الاولون قد عقدوها بينهم . ويخيل الى أن ميريل جينسين ، كان على حق في مقاله الذي سبق لي أن أشرت اليه عندما قال «ان القضية الاساسية لنيوانجلند كانت في القرن السابع عشر ، العثور على مصدر للسلطة لاقامة نظام الحكم . وكان الرأي الانجليزي ، ان ليس ثمة من حكومة تستطيع أن تقوم في أية مستعمرة دون سلطة من العرش . أما الرأي الماكس ، وقد حمله المنشقون في نيوانجلند ، فيقول ان في وسع الشعب أن يخلق حكومة على ضوء هذا الافتراض الذي وجدت بعض عباراته في اعلان الاستقلال أيضا» .

(المؤلف) .

- (١) ديكنسون (١٨٦٢ - ١٩٢٢) - كاتب انجليزي . درس في كمبريدج حيث أصبح أستاذا فيما بعد . ومن أشهر كتبه «النظرة الاغريقية الى الحياة» ، و «المدالة والحرية» ، و «الفوضوية الأوروبية» و «الحرب طبيعتها وأسبابها وعلاجها» .
- (٢) مقتبس من سولبرج - نفس المصدر .
- (٣) داوونير - نفس المصدر ص ١٢٢ .

لم يكونوا يعرفون شيئاً عن تلك النظرية ، واذا كان لوك Lock (١) قد ذكر في فقرة مشهورة ان ما يقيم أى مجتمع سياسى ويحدد له دستوره هو موافقة أى عدد من الأحرار قادرين على تأليف الاغلبية ، على التوحد والانضمام الى أى مجتمع ، ثم مضى يسمى هذا العمل بداية أى حكم شرعى فى العالم ، فانه يبدو وكأنه كان أكثر تأثيراً بالأحداث التى وقعت فى أمريكا وحققها من تآثر الآباء المؤسسين «برسالته عن الحكم المدنى» (٢) وذلك لأن هذه الأحداث لعبت دوراً هاماً فى اتجاهاته الفكرية ، ويعتبر الدليل فى هذه القضية ، اذا كان يسمح بوجود أدلة فيها على الاطلاق فى منتهى الغرابة ، وفى منتهى البراءة أيضاً ، اذ أن لوك حاول أن يقيم هذا «التعاقد الاصلى» على شكل يتفق مع نظرية العقد الاجتماعى الشائعة ، عن طريق التخلي عن الحقوق والسلطات أما الى الحكومة أو المجتمع ، لا على شكل عقد «متبادل» بل على شكل اتفاق يتخلى فيه الفرد عن سلطته الى سلطة أعلى ، ويوافق فيها على أن يحكم مقابل الحصول على الحماية المعقولة لحياته وممتلكاته (٣) .

وعلىنا قبل المضى فى حديثنا هذا ، أن نعيد الى الحواطر الحقيقة الواقعة ، وهى أن القرن السابع عشر ، كان يميز من الناحية النظرية بين شكلين من أشكال «العقد الاجتماعى» . وكان أحد هذين الشكلين يعقد بين الأفراد ، وهو الذى يفترض فيه انه أدى الى مولد المجتمع ، بينما كان الثانى يعقد بين الشعب وحاكمه ، وقد أدى كما هو مفروض أيضاً الى قيام الحكم الشرعى ، لكن الفروق الحاسمة بين هذين الشكلين اللذين لا يشتركان فى أكثر من اسم واحد مضلل ، تعرضت للاهمال فى الماضى ، لان النظريين أنفسهم كانوا مهتمين بالعثور على نظرية عالمية الشمول ،

(١) جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) - فيلسوف انجليزى . آمن بالفلسفة الاختبارية ودرس الطب فى أوكسفورد ، عاش امداً فى فرنسا ، ووضع رسالة عن الحكم ، وأخرى عن المفاهيم الانسانية ، وثالثة عن التسامح . ألف كتاب «منطق المسيحية» الذى حاول فيه الفصل بين الحقيقة والعقيدة المتزمتة . يعتبر من اول المؤمنين بالنظرية المادية . (٢) تأكدت الطبيعة التفردية لاتفاق ميفلاور المرة تلو المرة ، فى هذه الفترة من التاريخ الأمريكى . وفد راينا جيمس ويلسون ، يشير اليها فى محاضرة القاها فى عام ١٧٩٠ ، مذكراً سامعيه بأنه يعرض عليهم ، شيئاً حاوله سكان الجانب الآخر من الاطلسى عبثاً ، وهو ميثاق اصيل عقده مجتمع جديد ، عند وصول أفرادها الى هذا الطرف من الكرة الارضية . وكانت الصورة الشائعة هى مجتمع فى طور التكوين على حد تعبير المؤرخ الاسكوتلندى بروبرتسون . (راجع كتاب اسطورة الآباء المؤسسين) لكرايفين - نيويورك ١٩٥٦ ص ٥٧ وص ٦٤ . (المغرب)

(٣) راجع نفس المصدر ص ١٣١ .

تتناول جميع أشكال العلاقات العامة من اجتماعية وسياسية ، وجميع صور الالتزامات ، وهكذا أصبحت النظرة الى هذين الشكلين المحتملين من أشكال العقد الاجتماعي ، واللذين يتناقضان تناقضا متبادلا ، تتسم بشيء من الوضوح المفهومي ، اذ تعتبرهما جانبيين من عقد مزدوج واحد . لكن العقدين ظلا من الناحية النظرية أسطوريين ، اذ أنهما مثلا الايضاحات الأسطورية للعلاقات القائمة بين أعضاء الجماعة البشرية التي تسمى المجتمع ، أو بين هذا المجتمع وحكومته ، وبينما يستطيع المرء أن يتابع تاريخ هذه الأساطير النظرية عميقا فى غياهب الماضى البعيد ، لانجد قبل المشاريع الاستعمارية التي خاضها الشعب البريطانى أى حادث يشير الى أى اختبار لصحتها على محك الحقائق الفعلية قد جرى فى أى وقت من الأوقات .

وفى وسعنا تعداد الفروق الرئيسية بين هذين الشكلين من أشكال التعاقد الاجتماعي من الناحية المنهجية على النحو التالى : يستند الاتفاق المتبادل الذى يربط الناس به بعضهم بعضا لتأليف المجتمع أو الجماعة ، الى التبادل فى المصالح ويفترض وجود التكافؤ بين المتعاقدين ، ويكون محتواه الفعلى مجرد وعد بينهما يكون المجتمع أو الترابط المشترك على حد التعبير الرومانى الذى يعنى التحالف ثمرته ، ويجمع مثل هذا التحالف بين القسوى الفردية المعزولة للشركاء المتحالفين ويربطهم عن طريق «الوعود الحرة والصادقة» (١) الى بنیان جديد للسلطة ، أما فى العقود الاجتماعية المزعومة بين أى مجتمع وحاكمه من لاناحية الأخرى ، فنحن تواجه عملا أسطوريا وأصليا من جانب كل طرف فيه ، يتنازل فيه هذا الطرف عن قوته الفردية المعزولة ، وقدرته على تأسيس الحكومة ، وهو بهذا لا يكتسب سلطة جديدة قد تفوق سلطته القديمة ، بل يتخلى عن سلطته القائمة ، وبدلا من أن يربط نفسه بالوعود ، نراه يعرب عن «موافقته» على الوقوع تحت سيطرة الحكومة التي تتألف سلطتها من مجموع القوى التي صيها الأعضاء الأفراد فيها والتي تحتكرها الحكومة تحت ستار خدمتها المزعومة لجميع رعاياها . ومن الواضح انه بالنسبة الى الانسان كفرد ، يكسب الانسان كثيرا من السلطة من نظام الوعود المتبادلة بينما يخسر الكثير من جراء موافقته على احتكار الحاكم للسلطة ، ويخسر الذين يتعاقدون وينضمون الى عقد واحد من الناحية الأخرى عزلتهم من جراء التبادل الذى يقوم بينهم ، بينما يؤدى الشكل الآخر الى تثبيت هذه العزلة والابقاء عليها .

(١) راجع اتفاق كمبريدج لعام ١٦٢٩ فى كتاب كوماجر . نفس المصدر .

وبينما يكون عمل الموافقة الذي يقوم به كل فرد فى عزلته ولوحده «مرئيا من الله وحده» ، يكون الوعد المتبادل ، عملا من الاعمال التى تتم فى حضور الآخرين ، ويكون بذلك مستقلا من الناحية المبدئية عن اقرار الدين واعتماده . يضاف الى هذا أن الجهاز السياسى الذى ينتج عن التعاقد والاشترك ، يصبح مصدر السلطة لكل فرد ، اذ يظل هذا الفرد البعيد عن المجال السياسى القائم ، عاجزا ، بينما تكتسب الحكومة التى تقوم ثمرة الموافقة ، احتكار السلطة بحيث يغدو المحكومون عاجزين من الناحية السياسية طالما انهم لا يقررون استعادة سلطتهم الأصلية ليبدلوا الحكم القائم وليعهدوا بسلطتهم الى حاكم جديد .

ويضم العقد المتبادل ، الذى تقوم فيه السلطة على أساس الوعد فى جوهره بعبارة أخرى ، المبدأ الجمهورى والمبدأ الاتحادى ، فالمبدأ الأول مائل فيه من حيث أن السلطة مستقرة فى الشعب ، ومن حيث أن التبادل فى التبعية يجعل من الحكم نفسه شيئا فى منتهى السخف (١) اذ من يصبح المحكوم اذا بات الشعب هو الحاكم ؟ (٢) .

أما المبدأ الثانى وهو الذى يعنى ، كما قال هارنجتون فى كتابه

(١) مفهوم آخر من مفاهيم المؤلف الرجعية فى موضوع الديمقراطية . فهى تستنكر على الشعب أن يكون هو الحاكم ، لأنها تريد منه أن يظل محكوما . مع أن المعنى الحقيقى للديموقراطية هو أن يصبح الشعب بفئاته العاملة التى تمثل الغالبية هو الحاكم عن طريق ممثليه المنتخبين فى ظل نظام متحرر من السيطرة الطبقية الاجتماعية أو عن طريق طلائفة الثورية فى المراحل الانتقالية (العرب)

(٢) حمل جون كوتون الاسقف البيوريتانى فى «نيوانجلند» فى النصف الاول من القرن السابع عشر على الديمقراطية ووصفها بأنها حكم «لا يصلح لا للكنيسة ولا للجمهورية» . وسأحاول هنا وفيما بعد أيضا أن أتجنب بقدر الامكان مناقشة العلاقة بين مذهب المتطهرين والمنظمات السياسية الامريكية ، وانى لأومن بصحة تمييز كليفتون روزنر بين «المتطهرين والبيوريتانية» ، وبين الحكام الاوتوقراطيين فى بوسطن وسالم وبين طريقتهم الثورية الكامنة فى الحياة والفكر» وهؤلاء الاخرون هم الذين يؤمنون بأن الله حتى فى الانظمة الملكية يحتفظ بحق السيادة لنفسه . وان وجودهم واقع تحت سيطرة ميثاق تعاهدى أو عقد . ولكن المشكلة أن هاتين النزعتين متناقضتان الى حد ما ، ففكرة التعاقد تفترض عدم وجود السيادة أو عدم وجود السلطة على الحكم بينما الايمان بأن الله يحتفظ بسيادته ويرفض أن يسلمها الى أبة سلطة أراضية يقيم شكلا من أشكال الحكم الدينى على اعتبار انه خير أنواع الحكم . ولعل النقطة المهمة فى الموضوع هى أن هذه التأثيرات الدينية والحركات وبينها بالطبع حركة «البعث الاكبر» لم تترك أثرا من أى نوع على مافعله رجال الثورة أو فكروا فيه .

(المؤلفة)

الطوبائى «اوقيانوسيا» ، حكما جماعيا لمجموعة من الدول الصغيرة ،
تتحد وتتشترك وتدخّل في أحلاف دائمة دون أن تفقد شخصيتها المستقلة
ومن الواضح أيضا كل الموضوع أن العقد الاجتماعى الذى يتطلب التخلي
عن السلطات الى الحكومة والموافقة على حكمها ، ينطوى فى جوهره أيضا
على مبدأ الحكم المطلق الذى يستأثر بالسلطة المطلقة « نفرض الرهبة »
على حد تعبير هوبس Hobbes (١) على الجميع ، وهو ما يتصل عادة
بالحكم الالهى على اعتبار أن الله هو مصدر القوة كلها ، وعلى المبدأ القومى ،
الذى يتطلب أن يكون ثمة ممثل واحد للأمة كلها ، وان تكون الحكومة
ممثلة لارادة جميع المواطنين .

وكان لوك قد لاحظ ذات يوم بأن «العالم كله ، كان يمثل للآباء
المؤسسين أمريكا وحدها» ، وكان لابد أن تمثل أمريكا ، لأغراض عملية
واقعية متعلقة بنظريات العقد الاجتماعى ، تلك البداية للمجتمع والحكم ،
التي كانت تمثل الأوضاع الأسطورية التي بدونها لا يمكن توضيح الحقائق
السياسية الراهنة ولا تبريرها ، ولا ريب فى أن الظهور الفجائى لهذا
العدد الضخم من نظريات العقد الاجتماعى المتنوعة فى القرون الأولى من
العصور الحديثة ، جاء فى أعقاب تلك التعاقدات والترابطات والمشاركات
والاتحادات التعاونية المبكرة بين مستعمرات أمريكا ، ان لم يكن مصحوبا
بها ، ولا ريب فى أن هذا الظهور يوحى بالكثير لو لم تكن هناك حقيقة
أخرى لا يمكن انكارها ، هي أن هذه النظريات مضت فى طريقها فى العالم
القديم دون أية اشارة أو ذكر للوقائع الفعلية فى العالم الحديث ، وليس
من حقنا أيضا أن نؤكد بأن المستعمرين حملوا معهم عند مغادرتهم العالم
القديم ، كل ما فى النظريات الحديثة من حكمة ، متلهفين للوصول الى
أرض جديدة ، يختبرونها فيها ويطبّقونها على طراز جديد من المجتمعات .
فهذا التلهف على الاختبار ، وما يرافقه من ايمان بالجدّة المطلقة وبقيام
نظام علمانى جديد ، لم يكن موجودا فى عقول المستعمرين بتلك الصورة
الواضحة التي برز فيها فى عقول أولئك الذين قدر لهم بعد نحو من
مائة وخمسين عاما أن يصنعوا الثورة الأمريكية ولو كان هناك أى تأثير
نظرى أسهم فى العقود والاتفاقات التي ظهرت فى المراحل الأولى من

(١) توماس هوبس (١٥٨٨ - ١٦٧٩) - فيلسوف بريطانى . درس فى أوكسفورد . تخلص
فلسفته السياسية فى كتابه «العلاق» بأن الشهوات والرغبات هي التي تحرك الناس
ولما كان جميع الناس يندفعون فى سبيل تحقيق رغباتهم ، تغدو الإثارية مفقودة ، ويكون
الصراع هو أساس الحياة . ولذا على الانسان أن يجد العلاج بالاتفاق مع رفاقه على
الادمان لسلطة أقوى وهي الحكومة . وقام بترجمة الاليزابا والوديسى . -المغرب-

التاريخ الأمريكي ، فان هذا التأثير تمثل في اعتماد طائفة المتطهرين (البيوريتان) على العهد القديم (التوراة) ، وعلى استكشافهم من جديد للتعاقد بين «بنى اسرائيل» الذى أصبح يمثل الأداة فى ايضاح كل علاقة بين الانسان وأخيه والانسان وربّه ، وبالرغم من صحة القول بأن النظرية المتطهرة عن أن موافقة المؤمنين هى الأصل فى قيام الكنيسة ، قد أدت بصورة مباشرة الى ظهور النظرية الشائعة بأن موافقة المحكومين هى الأصل فى قيام الحكومة (١) . فان هذه النظرية ما كانت لتؤدى بأى حال من الاحوال الى بروز النظرية الأقل شيوعا والقائلة بأن الوعود المتبادلة وما تنطوى عليه من تعاقد بين أصحابها ، هى الأصل فى قيام «الحكم السياسى المدنى» . اذ بالرغم من أن العهد الاسرائيلى على النحو الذى فهمه فيه المتطهرون كان تعاقدًا بين الله وبين بنى اسرائيل ، أدى الى منحهم شريعته والى موافقتهم على الاحتفاظ بها ، وبالرغم من أن هذا العهد عنى الحكم عن طريق الموافقة ، الا انه لم يعن على الاطلاق ، قيام جهاز سياسى يتكافأ فيه الحاكمون والمحكومون ، ولا يعود فيه أى تطبيق للمبدأ الفعلى فى الحكم (٢) .

وعندما ننتقل من هذه النظريات والتخييلات عن التأثيرات الى الوثائق نفسها ، والى مافيهما من لغة مبسطة وغريبة أحيانا ، نرى اننا لا نواجه نظرية أو تقليداً ، وانما نواجه حادثاً من أضخم الحوادث وأكثرها أهمية بالنسبة الى المستقبل ، وان هذا الحادث قد أملاه ضغط الظروف والأوقات، ولكنه مع ذلك ، درس درسا عميقا، وبمنتهى العناية والشمول فلقد جاء فى ميثاق ميفلور ، ان ما دعا المستوطنين الى التعاقد والتعاهد والاشتراك «أمام الله وأمام بعضنا البعض فى هيئة سياسية مدنية . . . وأن نقوم بنتيجة هذا التعاقد بوضع القوانين المتكافئة والمراسيم ، والنظم والديساتير ، والأعمال ، وصياغتها وتنفيذها من وقت الى آخر ، بحيث

(١) روزنير - نفس المصدر .

(٢) هنا كمثال رائع على الفكرة البيوريتانية عن التعاقد فى موعظة كتبها جون وينشروب وهو على ظهر البايخايرة اربيللا ، وهو فى طريقه الى أمريكا وقد جاء فيها «وهكذا تقوم القضية بيننا وبين الله ، فقد تماقدنا معه على هذا العمل ، وهو الذى انتدبنا لادائه ، وسمح لنا بأن نضع المواد التى نريدها ، وأن نحدد أعمالنا على ضوءها وعلى ضوء ما نستهدفه من غايات ، ناشدين منه العون والبركات . واذا شاء الرب أن يسمعنا ، وأن يوصلنا بأمن وسلام الى المكان الذى نرغب فيه فانه يكون قد صدق على عهدنا وأجاز مهمتنا » . (مقتبسة من كتاب بيري ميلر بعنوان «عقل نيوانجلند فى القرن السابع عشر» مطبعة كمبريدج . مساشوسيتس ١٩٥٤ ص ٤٧٧) .

(المؤلف)

تكون مواثية لخير المستعمرة كلها . واننا نتعاهد هنا على الخضوع لها واطاعتها . وجاء هذا التعاقد نتيجة الصعوبات ومشبطات العزائم التي يجب توقعها عند تنفيذ هذه الأمور ، ومن الواضح أن المستوطنين رأوا قبل الشروع في هذا التعاقد ، ان هذه المغامرة كلها تقوم على الثقة التي تقوم بينهم بالنسبة الى اخلاصهم وتصميمهم ، بحيث ان أيا منهم ، ماكان ليغامر بهذا العمل لو لم يكن مطمئنا الى الباقين ، ولا ريب في أن بعد نظرهم الواضح في الأسس الأولية للمشساريح المشتركة والحاجة الى تشجيع أنفسنا والآخرين الذين سينضمون الينا في هذا العمل ، قد حملهم على أن يقفوا تحت سيطرة فكرة التعاقد ، ودعاهم المرة تلو المرة «الى أن يعدوا ويربطوا أنفسهم ببعضهم» (١) ، ولم تكن النظريات الدينية أو السياسية أو الفلسفية ، بل الرغبة في أن يخلفوا العالم القديم وراءهم وأن يغامروا في مشروع خاص بهم ، هي التي أدت الى سلسلة من الأعمال والاحداث كان في وسعها أن تؤدي الى فئائهم لولا أنهم فكروا في القضية طويلا وبامعان ليكتشفوا بطريق الصدفة العارضة ان القواعد الصرفية الأولية للعمل السياسي ومايضاف اليها من الاعراب المعقد ، هي التي قررت طلوع السلطة الانسانية وأقولها . ولم تكن القواعد الصرفية أو النحوية شيئا جديدا في تاريخ الحضارة الغربية ، اذ لو أراد الانسان أن يعثر على تجارب لها أهميتها في المجال السياسي ، وأن يقرأ لغة تتميز بالصحة والابتكار ، متحررة من الاصطلاحات التقليدية والصيغ المقررة ، في تلك المجموعات الضخمة من الوثائق التاريخية ، لوجد نفسه مضطرا للعودة الى الماضي السحيق الذي يجهل عنه المستوطنون كل شيء ، ولم يكن ما اكتشفوه في بحوثهم نظريات في العقد الاجتماعي في أى من الشكلين اللذين أوردناهما ، وانما بعض الحقائق الاولية التي تستند اليها هذه النظريات .

ويحسن بنا تحقيقا لغرضنا عامة وتلبية لمحاولتنا في أن نقرر ، بشيء من اليقين ، الطبيعة الجوهرية للروح الثورية خاصة ، أن نتوقف طويلا ، ونترجم ولو بشيء من الاختيار والتجربة ، زبدة هذه التجارب قبل الثورية وقبل الاستعمارية الى لغة مباشرة وأكثر افصاحا في الفكر السياسي ، وفي وسعنا أن نقول آنذاك أن التجارب الامريكية الخاصة قد علمت رجال الثورة ، أن العمل وان بدأ بشكل انغزالي وفردى ، وقرره

(١) هذه نبد من اتفاق كمبردج لعام ١٦٢٩ ، الذي توصل اليه عدد من الاعضاء البارزين في شركة « خليج مساشوسيتس » ، قبل أن يبحروا الى أمريكا - كوماجر - نفس المصدر .
(المؤلفة)

أفراد متأثرون بحوافز مختلفة ، لا يمكن أن يتحقق الا بشيء من الجهد المشترك الذى تغدو فيه حوافز الأفراد مثلا ، سواء كانت من الحوافز المرغوبة أو المحجوجة ، شيئا لا قيمة له ، بحيث تصبح وحدة التاريخ أو الأصل العرقى التى تعتبر مبدءا حاسما فى الدولة القومية ، لضرورة لها على الاطلاق . ويتكافأ الجهد المشترك هنا وبصورة فعالة مع التباينات فى الاصول العرقية ، وفى المزايا الكيفية ، وهنا نجد الواقعة المدهشة للآباء المؤسسين فى ادراك الطبيعة الانسانية ، ولقد بات فى وسعهم تجاهل الفرضية الثورية الفرنسية القائلة بصلاح الانسان خارج مجتمعه وبوجوده فى حالة بدائية أسطورية ، وهى الفرضية التى جاء بها عصر «التنور الفكرى» ، وكان فى وسعهم أن يكونوا واقعيين أيضا ، وأن يكونوا متشائمين فى هذه القضية ، إذ أنهم عرفوا أنه مهما كان الناس فى فرديتهم ، فان فى وسعهم أن يوحدا أنفسهم فى جماعة لا تحتاج بالرغم من تألفها من «الحطاة» ، الى أن تعكس الجانب «الحاطى» من الطبيعة الانسانية ، ومن هنا كانت الحالة الاجتماعية التى مثلت لأقرانهم فى الثورة الفرنسية أصل الشرور الانسانية كلها ، تمثل لهم الأمل الوحيد المعقول فى الخلاص من الشر والوحشية ، وهو الأمل الذى يستطيع الانسان الوصول اليه بمفرده فى هذا العالم ، ودون أية مساعدة الهية ، وهنا نستطيع أن نجد أيضا المصدر الصادق للصورة الامريكية التى أسىء فهمها عن العقيدة التى كانت سائدة تلك الأيام فى كمال الانسان ، وقبل أن تصبح الفلسفة الامريكية العادية فريسة لأفكار روسو فى هذه القضية وهو ما لم يحدث قبل القرن التاسع عشر ، لم تكن العقيدة الامريكية مرتكزة الى ثقة شبه دينية فى الطبيعة الانسانية ، وانما كانت مرتكزة على النقيض من ذلك ، الى احتمال كبح الطبيعة الانسانية فى تفردا عن طريق روابط مشتركة ، ووعود متبادلة ، وكان أمل الانسان فى فرديته يقوم فى الحقيقة الواقعة ، وهى أن الناس يأهلون الأرض ويؤلفون عالما يضمهم . والعالمية الانسانية هى التى ستنتقد الناس من اشراك الطبيعة البشرية ، ومن هنا كانت الحجج القوية التى استند اليها جون ادامز فى حملته على البيان السياسى الذى يسيطر عليه مجلس واحد ، فى أن هذا البيان يتعرض لكل ما فى الفرد من شرور وحماقات وأوجه ضعف (١) .

ولا ريب فى أن الاستشفاف العميق فى طبيعة السلطة الانسانية يتصل اتصالا وثيقا بهذه الناحية . فالسلطة الانسانية تختلف كل

(١) راجع كتاب «آراء فى الحكم» (١٧٧٤) بوسطن - ١٨٥٤

الاختلاف عن القوة البشرية العضوية التي تكون الهبة التي يمنحها كل انسان لتكون درعه في عزلته ضد الآخرين ، اذ انها اى السلطة لا توجد الا اذا اجتمع الناس على عمل مشترك ، وتختفى عندما يتفرقون ويهجر بعضهم بعضا لسبب أو لآخر، ومن هنا يكون الترابط والتعاهد والالتفاف والتعاقد هي السبل التي تحفظ وجود السلطة . وعندما يفلح الناس في الابقاء على السلطة التي تتولد بينهم ابان القيام بأى عمل معين ، فانهم يكونون قد شرعوا في اقامة وتنظيم بنيان دنيوى مستقر ، يضم سلطتهم المشتركة على العمل . ففي حفاظ الانسان على الوعود التي يقطعها ، يتمثل عنصر من عناصر طاقة الانسان على بناء عالمه ، وكما تتناول العهود والاتفاقات المستقبل ، وتؤمن الاستقرار في محيط الشكوك بالمستقبل حيث يمكن أن تحدث المفاجآت في كل لحظة ، فان الطاقات البشرية في بناء العالم وتأسيسه واقامته ، لاتهمنا وحدثنا وتهم عصرنا الذى نعيش فيه ، بقدر ما تهم أجيالنا القادمة وخلفاءها . فالقاعدة المصرفية الأولى للعمل ، وهي أنه الملكة الانسانية الوحيدة التي تتطلب جماعية الناس ، والقاعدة النحوية المركبة للسلطة ، وهي انها الخاصة الانسانية الوحيدة ، التي تنطبق على المجال الدنيوى الوحيد الذى يربط بين الناس ويوحدهم فى العمل الانشائى ، عن طريق قطع الوعود والوفاء بها ، هما ابراز المواهب الانسانية واسماها فى الملكوت السياسى .

وفى وسعنا أن نقول بعبارة أخرى : ان ما وقع فى المستعمرات الامريكية قبل الثورة ، وهو ما لم يحدث فى أى مكان آخر فى العالم ، سواء اكان من العالم القديم أو العالم الجديد، لم يكن من الناحية النظرية، العمل الذى أدى الى قيام السلطة والى أن السلطة لم تستطع البقاء الا بفضل الوسائل المكتشفة حديثا ، من الوعود والتعاهد . ولقد ظهرت قوة هذه السلطة التى خلقها العمل ، وابتقت الوعود عليها، الى حيز الوجود، عندما تمكنت المستعمرات بشكل أدهش الدول العظمى كلها ، بالرغم مما يقوم هناك من خلافات بين مدنها ومقاطعاتها وأقاليمها وبلداتها، من كسب الحرب التى أثارتها ضد انجلترا . لكن هذا النصر لم يدهش الا العالم القديم وحده ، وذلك لان المستوطنين كانوا يعرفون هذه النتيجة منذ البداية ، اذ أنهم اعتمدوا الى تاريخ طويل يمتد مائة وخمسين عاما من التعاهد والتعاقد ، فى بلاد مجزأة من أقصاها الى أقصاها الى مناطق وأقاليم ومدن وولايات وقرى وبلديات ، تقوم فى كل منها مجالس انشئت على أسس سليمة ، بحيث تؤلف كل منها حكومة شعبية قائمة بذاتها يشترك فيها ممثلون . . انتخبوا بطريقة حرة « وبموافقة احبائهم من

الاصدقاء والجيران » (١) . وكانت كل من هذه المستعمرات تسعى الى المزيد من الرخاء الذى يعتمد على الوفاء بالعهود المتبادلة التى قطعها هؤلاء الذين « يتعايشون » ويشتركون فى اقامة دولة شعبية ، لم يخططوا لها لانفسهم أو لحلفائهم فحسب ، بل ولانك الذين يمكن لهم أن ينضموا اليهم فى كل وقت لاحق (٢) ، ولا سيما من أولئك الذين صمموا على الافتراق عن بريطانيا . وكانوا جميعا يعرفون خير معرفة السلطان الهائل والكامن الذى يظهر عندما يتعاهد الناس للعمل فى سبيل أرواحهم وطوالعهم وشرفهم المقدس » . (٣)

(١) اقتبست هذه الفقرات من اتفاقية المزارع فى بروفيدانس ، التى ادت الى تأسيس مدينة بروفيدانس فى عام ١٦٤٠ (كوماجر نفس المصدر) . وهذه الفقرات ذات أهمية خاصة اذ أنها تتضمن مبدأ التمثيل لأول مرة ، ولان الذين « وضعت الثقة فيهم » اتفقوا بعد مدد من الاعتبارات والاستشارات « مع ولايتنا ومع الولايات الأخرى فى الخارج فى موضوع الحكم ، اذ ليس ثمة أى شكل من أشكال الحكم ، يمكن أن يكون « صالحا لوضعهم كحكومة عن طريق التحكيم » .

(٢) مقتبسة من الاوامر الاساسية لكونيكتيكوت لعام ١٦٣٩ (كوماجر - نفس المصدر) وهى الاوامر التى اطلق عليها برايس فى كتابه «الحكم الجمهورى فى أمريكا» الجزء الاول ص ٤١٤ ، اسم « الدستور السياسى الاقدم والاصدق فى أمريكا » .

(٣) تقع هذه « التحية الوداعية الاخيرة لبريطانيا » فى تعليمات مدينة مولدن ، مساشوسيتس ، الموجهة الى ممثلها فى وضع اعلان الاستقلال . (كوماجر نفس المصدر) . ولا ريب فى ان اللغة العنيفة التى تتميز بها هذه التعليمات والتى تملن فيها المدينة تخليها « بشئ من الازدراء عن علاقتنا مع مملكة العبيد » ، تظهر أن توكفيل كان على حق عندما راح يرجع بأصول الثورة الأمريكية الى روح المدن القديمة . ولا ريب فى ان ما قاله جيفرسون عن المشاعر الثورية فى الولايات كلها . مؤلفات جيفرسون الكاملة من اعداد بادوفر (طباعة نيويورك ١٩٤٦ ، ص ١٢٠٦) ، يظهر بصورة فيها كل الاقناع بانه (اذا كانت صراعات ذلك اليوم هى صراعات مبدئية بين دعاة الحكم الجمهورى ودعاة الحكم الملكى » ، فان آراء الناس الجمهورية ، هى التى وضمت حدا فى النهاية لاختلافات الراى بين الساسة . وتظهر فى كتابات جون ادامز الاول أيضا ، قوة المشاعر الجمهورية حتى قبل الثورة بسبب هذه التجربة الأمريكية الفريدة من نوعها . ففى سلسلة من الرسائل التى بعث بها فى عام ١٧٧٤ الى « البوسطن جازيت » ، كتب يقول : « كان المزارعون الاول فى بلايموث هم أسلافنا بمعنى الكلمة . ولم يكن لديهم مرسوم يضمن لهم ملكية الاراضى التى وضعوا ايديهم عليها ، كما أنهم لم يكونوا يستمدون سلطتهم من البرلمان الانجليزى أو من العرش ، وذلك فى اقامتهم لحكومتهم . وقد اشتروا الاراضى من الهنود ، واقاموا حكومة لهم ، على أساس المبدأ البسيط للطبيعة ، كما واصلوا ممارسة جميع صلاحيات الحكم ، من تشريعية وتنفيذية وقضائية على أساس بسيط جدا من التعاقد الاصلى الذى تم بين افراد مستقلين (راجع مؤلفات توفانجلوس . المجلد الرابع ص ١١٠) .

وكانت هذه هي التجربة التي وجهت رجال الثورة الوجهة الصحيحة ولم يقتصر نفعها على تعليمهم هم فحسب ، وإنما على تعليم الآخرين الذين وثقوا بهم ، واختاروهم لتمثيلهم . الطريقة المثلى في إقامة الهيئات العامة التي لم يكن لها نظير في العالم بأسره . لكن هذه الحقيقة لم تكن تنطبق على منطقتهم أو تفكيرهم ، وهو التفكير الذي اعرب ديكينسون عن خشيته من تضليله لهم . فلقد قام هذا التفكير في أسلوبه ومحتواه على نتاج « عصر التنور » ، الذي عم البلاد الواقعة على طرفي الأطلسي ، إذ كانوا يناقشون على نفس الاسس التي يستخدمها اقرانهم من الانجليز والفرنسيين في مناقشاتهم ، كما ان الخلافات الفكرية التي كانت تقوم بينهم ، ظلت تعتمد في اطاراتها ومفاهيمها ، على عصر التنور . وهكذا رأينا جيفرسون يتحدث عن موافقة الشعب الذي تستمد الحكومات منها سلطاتها المشروعة » ، وذلك في نفس الفصل من اعلان الحقوق الذي تحدث فيه عن مبدأ العهود المتبادلة ، دون ان يدري هو أو سواه ، الفرق الادبي البسيط بين « الموافقة » و « العهد المتبادل » أو بين الشكلين اللذين تحدثنا عنهما من اشكال نظرية العقد الاجتماعي . ولقد كان هذا الافتقار الى الوضوح والدقة في المفاهيم بالنسبة الى التجارب والوقائع القائمة ، اللعنة التي حلت بالتاريخ الغربي منذ ذلك اليوم الذي افترق فيه رجال العمل عن رجال الفكر في اعقاب عصر بركليس . (١) والذي بدأ التفكير فيه يتحرر تحررا كاملا من الواقعية ولا سيما من واقع التجارب السياسية . وكان الامل العظيم للعصر الحديث وثوراته ، متركزا منذ البداية ، في امكان راب هذا الصدع ، ولكن من اهم الاسباب التي حالت دون تحقيق هذا الامل ، بل ودون تمكن العالم الجديد ، على حد تعبير توكفيل من خلق علم جديد للسياسة ، تمسكنا القوى بالفكر التقليدي القديم ، الذي استطاع الصمود امام كل ما طرأ على القيم من تحولات وانتكاسات . نشأت عن المحاولات العقيمة المتكررة التي بذلها مفكرو القرن التاسع عشر ، لتحطيم هذا الفكر وتقويضه .

ولعل النقطة المهمة هنا بالنسبة الى الثورة الامريكية ، هي ان التجربة قد علمت المستوطنين ان المراسيم التي كانت الشركة

(١) بركليس (٤٩٠ - ٤٢٩ ق م) - سياسى ايتنى مشهور . لقب عهد حكمه في آينسا بالعصر الذهبى . انتصر على كثيرين من اعداء آينسا ، وفى مقدمتهم الاسبارطيون . كان من الذين عملوا على منح الاثينيين الحكم الدائى . اعتبر من اشهر الخطباء الجاهيرين . وامتاز بالشجاعة والشرف .

الانجليزية . (١) أو الحكومة البريطانية الملكية قد اصدرتها أولا ، لم تكن الا تأكيدا وتقنيناً لأنظمة الحكم الجماعية التي أقاموها هم ، وانهم لا يخضعون الا للقوانين التي كانوا قد سنوها وبنوها في الايام الاولى من استيطانهم لأمريكا ، أو تلك التي قامت هيئاتهم التشريعية لسنها فيما بعد ، ، وإن الحريات التي يتمتعون بها ، قد أكدتها الدساتير السياسية التي وضعوها هم والتي أيدتها المراسيم المتعددة التي تعهد التاج البريطاني فيها باحترامها . (٢) ومن الصحيح ان النظرين في المستعمرات ، قد أكثروا من الكتابة عن الدستور البريطاني ، وعن حقوق الانجليز ، وكذلك عن قوانين الطبيعة ، ولكنهم ارتضوا على أى حال الفرضية البريطانية بأن حكومات المستعمرات تستمد سلطاتها من المراسيم البريطانية ومن اللجان الملكية . (٣) ومع ذلك فان النقطة الرئيسية في هذه النظريات ، هي التفسير الغريب ، أو على الاصح سوء التفسير القائل بأن الدستور البريطاني . قانون اساسي ، يحدد الصلاحيات التشريعية للبرلمان . وكان هذا يعنى بوضوح تفهم الدستور البريطاني ضمن التعاهدات والاتفاقات الامريكية ، التي تمثل في واقعها « القانون الاساسي » الذي يحدد الصلاحيات المحدودة والمقيدة التي لا تستطيع الهيئة التشريعية العليا « تحطيمها دون تحطيم الاسس التي تركز اليها » . ولعل هذا الايمان القومي من جانب الامريكيين باتفاقاتهم وعهودهم ، هو الذي دفعهم الى اللجوء الى الدستور البريطاني والى « حقوقهم الدستورية » ، دون اللجوء الى « المراسيم » ودون أى اعتبار لما فيها من حقوق ، وقد لا يكون من المهم ان نقول : انهم ساروا على غرار العصر الذي عاشوا فيه ، وكانوا

- (١) بدأ الاستعمار الانجليزي اول ما بدا عن طريق الشركات التجارية كشركة الهند الشرقية التي استعمرت الهنود ، وشركة الهند الغربية التي استعمرت القارة الامريكية . والمقصود بالشركة الانجليزية هنا ، الشركة الاخيرة التي تسلمت منها الحكومة البريطانية فيما بعد . مهنة ادارة المستعمرات . (المغرب)
- (٢) اقتبس هذا القول من قرار اتخذه المالكون في مقاطعة البير مارل في ولاية فرجينيا في السادس والعشرين من يوليو عام ١٧٧٣ ، وكان من صياغة جيفرسون . ولم تذكر المراسيم الملكية الا كافتكار لاحقة ، ولعل اصطلاح « مرسوم التعاهد » الذي يبدو متناقضا في ظاهره يدل على ان جيفرسون كان يفكر بالتعاقد لا بالمرسوم (كوماجر) . ولم يكن هذا الاصرار على التعاقد على حساب المراسيم الملكية او الصادرة من الشركة نتيجة الثورة على الاطلاق . وكان بنيامين فرانكلين قبل عشر سنوات من اعلان الاستقلال قد ذكر بان البرلمان لا يتدخل في عمل التسويات الاصلية ، وانه لم يكثر بها الا بعد سنوات عديدة من وقوعها « (كرافن - نفس المصدر - ص ٤٤) .
- (المؤلف)

(٣) كتاب ميريل جينسين - نفس المصدر .

يتحدثون عن حقوقهم على انها طبيعية واصلية ولا يمكن ان تمس ، وان هذه الحقوق لم تصبح قوانين الا انها لم تكن « جزءا من الدستور البريطاني أو من القانون الاساسى » . (١)

ولقد علمت التجارب المستوطنين الامريكيين الكثير عن طبيعة السلطان الانساني واستنتجوا مما تعلموه ، ومن المساوىء التي لا تغتفر فى مزاوله أى ملك للسلطان ، بأن الملكية شكل من اشكال الحكم لا يصلح الا للعبيد ، وان « الجمهورية هي الطراز الوحيد للحكم الذى نرغب فى قيامه . اذ أننا لن نكون بمحض ارادتنا راغبين فى التبعية الا للملك ، يتصف بالحكمة المطلقة والطيبة وحب الخير ، ويكون بذلك صالحا للسلطان غير المحدود » . (٢) ولكن النظرين الاستعماريين ظلوا يناقشون بشيء من الاسهاب والتفصيل مافى اشكال الحكم المختلفة من مزايا وعيوب ، وكان الخيار لا يزال قائما للتفضيل . ولقد كانت التجربة اخيرا ، ممثلة فى « الحكمة الموحدة لمثلى امريكا الشمالية المجتمعين فى مؤتمر وطنى » . هي التي علمت رجال الثورة ، لا النظريات ولا المعرفة ، المعنى الحقيقى للقول الرومانى بأن الشعب هو مقر السلطة ، وقد عرفوا ان هذا المبدأ لا يوحى بقيام شكل من اشكال الحكم ، الا اذا اضافوا اليه كما اضاف الرومان مبدأ وضع الصلاحيات فى مجلس للشيوخ . بحيث يصبح الحكم جامعا بين السلطة والصلاحيات وكان كل ما خلقته المراسيم الملكية فى العهد الاستعمارى وتعلق المستعمرات بملك انجلترا وبرلمانها ، عند الشعب الامريكى ، هو أن ينظروا اليهما أى الى الملك والبرلمان ، على أنهما التجسيد الفعلى للسلطة والصلاحيات . ولذا فان المشكلة الرئيسية التي واجهت الثورة الامريكية بعد انفصام هذه الروابط واختفائها كمصدر للسلطة من جهاز الحكم فى العالم الجديد ، هي العثور على مصدر جديد لا للسلطة بل للصلاحيات فى البلاد وتثبيت أقدامه (٣) .

(١) وردت هذه العبارة فى المنشور الدورى لولاية ماساشوسيتش الذى احتجت فيه على قوانين الحادى عشر من فبراير عام ١٧٦٨ . التى أعدها صمويل ادامز . ويقول كوميجر : ان هذه الخطابات التى وجهت الى الوزارة البريطانية مثلت « الصيغ الاولى لمذهب القانون الاساسى فى الدستور البريطانى » .

(المؤلفه)

(٢) من تعليمات مدينة مولدن .

الاساس الثانى

النظام العلمانى الجديد

- ١ -

تختلف السلطة عن الصلاحيات كاختلاف السلطة عن العنف . وقد سبق لنا أن أشرنا اشارة عابرة الى هذا التمييز الأخير ، وبات لزاما علينا الآن ان نعيده الى الذاكرة ، وتغدو اهمية هذا التمييز كبيرة جدا عندما ندرس النتائج الفعلية المختلفة اختلافا كبيرا ومفجعا للنزعة الوحيدة التى اشترك فيها رجال الثورتين الامريكية والفرنسية ، واعنى بها الاعتقاد بأن الشعب هو منبع السلطان السياسى الشرعى ومصدره ، فلم يكن الاتفاق الا فى الظاهر ليس الا ، اذ ان شعب فرنسا ، على صعيد المعنى الثورى ، لم يكن منظما ، ولا « مؤسسا » ، اذ ان « الهيئات التأسيسية » التى وجدت فى العالم القديم ، كـ «جالس » « الدايت » والبرلمانات . والرهبانات والاقطاعيات كانت تركز الى الامتياز فى المولد والمنزلة والمهنة . وكانت تمثل المصالح الشخصية لطبقة معينة ، أما الشئون العامة فكانت متروكة الى الملك ، الذى كان يفترض فى حكمه الاستبدادى « المتنور » ان يعمل « كشخص واحد متنور ضد مجموعة من المصالح الخاصة » . (٢) بينما كان من المعروف أن من حق هذه الهيئات فى « النظم الملكية المقيدة » ان تقدم مظالمها . وان تحتفظ بقبولها وموافقتها اذا شاءت . ولم يكن أى من البرلمانات الاوروبية يحمل صفة التشريع . وكان افضل وضع لها هو ان تقول « نعم » أو « لا » . لكن حق

(١) تسمية غريبة . اذ لا يمكن الجمع بين الاستبداد والنور . مهما تظاهر الحاكم المستبد بيجب النور والحير . فالاستبداد والنور ضدان لا يجتمعان . لان الاول يعنى الظلام وهو عكس النور . اماما يتظاهر به المستبد احيانا من العمل فى سبيل المصلحة العامة فليس الا اصطناعا .

(٢) اقتبسست هذه العبارات من بيترو فىرى وفيها يشير الى الصورة النموسية « للاطلاق المتنور » فى ظل ماريا تيريزا وجوزيف الثانى ، وقد نقلها روبرت بالمر فى كتابه « عصر الثورة الديمقراطية » - برنستون ١٩٥٩ . ص ١٥٠ .

المبادرة الى العمل لم يكن موجودا لديها ، وليس ثمة من شك في ان الشعاع الاول الذى رفعتة الثورة الامريكية ، « بأن لاضرائب بلا تمثيل » ، كار يمت الى هذا الميدان المتعلق « بالملكية المقيدة » وهو الميسدان الذى كان يعتمد فى مبادئه الاساسية على موافقة الرعايا ، ونجد من الصعب علينا كل الصعوبة فى هذه الايام ، ان نرى ما فى هذا المبدأ من قوة ضخمة ، اذ ان العلاقة الوثيقة بين الملكية والحرية ، لم تعد شيئا يعقل كحقيقة مسلم بها . ولم يكن عمل القوانين الاول فى القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر . ضمان الحريات وانما كان حماية الملكية . وكانت هذه الملكية لا القانون الذى يحميها ، هى ضمانة الحرية . ولم يسبق للأفراد قبل حلول القرن العشرين ، ان تعرضوا تعرضا مباشرا ، ودون اية حماية من القانون ، لضغوط الدولة او المجتمع ، ولم تعد القوانين لازمة لحماية الافراد والحرية الشخصية حماية مباشرة ، بدلا من حماية ممتلكاتهم ، الا عندما ظهرت حرية الشعب فى ان يحمى حرياته حتى دون ان تكون له ممتلكاته ، ومع هذا فقد ظلت الملكية والحرية متلازمتين بشكل خاص فى البلاد الناطقة بالانجليزية فى القرن الثامن عشر ، وكان مجرد ذكر الملكية فيها يعنى الحرية ، كما ان الدفاع عن حقوق الملكية فيها كان يعنى الدفاع عن الحرية ، ولا ريب فى ان التشابه الكبير يقوم بين الثورتين الامريكية والفرنسية ، فى محاولتهما المشتركة ، استعادة تلك « الحريات القديمة » .

ولا ريب فى ان السبب فى اختلاف النتائج التى تمخضت عن الصراع بين الملك والبرلمان فى فرنسا ، وبين « الهيئات الامريكية التمثيلية المؤسسة » ، والحكومات الانجليزية يعزى بصورة شاملة الى الطبيعة المتباينة كل التباين عند هذه الهيئات نفسها . فالقطيعة التى وقعت بين الملك والبرلمان فى فرنسا ، أعادت الأمة الفرنسية كلها الى «الحالة الطبيعية» اذ حلت بصورة آلية (اوتوماتيكية) ، البنيان السياسى كله فى البلاد كما حلت المواثيق والروابط القائمة بين السكان ، اذ انها لم تكن مرتكزة الى الجهود المتبادلة بين الناس ، بل الى الامتيازات المختلفة المعطاة لكل نظام من انظمة الرهينة ولكل اقطاعية من اقطاعات المجتمع . ولو شئنا الدقة فى التعبير انه لم تكن هناك هيئات تمثيلية مؤسسة فى أى جزء من العالم القديم . ولم تكن الهيئة التمثيلية المؤسسة نفسها الا ابتكارا جديدا ، خلقتة الضرورات وعبقريات اولئك الاوربيين الذين قرروا الرحيل عن العالم القديم ، لا بقصد استعمار قارة جديدة فحسب ، بل وبقصد اقامة نظام عالمى جديد ايضا . ولم يؤد الصراع بين المستعمرات من جهة

وبين الملك والبرلمان الانجليزيين من الناحية الاخرى الى اكثر من انهيار المراسيم التي كان المستوطنون قد حصلوا عليها ، وتلك الامتيازات التي تمتعوا بها بوصفهم من الانجليز . وقد حرم الصراع البلاد من حكامها ، ولكنه لم يجرمها من مجالسها التشريعية . وبالرغم من ان الشعب قد تنكر لولائه الى الملك ، الا انه لم يشعر قط بالتححرر من موثيقه المتعددة واتفاقاته ، وعهوده المتبادلة ، وترايطاته . (١)

ولذا فعندما قال رجال الثورة الفرنسية ان السلطة كلها تتركز في الشعب ، كانوا يعنون بالسلطة « القوة الطبيعية » التي اطلقتها الثورة من عقالها لتمثل العنف وكأنها عاصفة هوجاء جرفت امامها كل ما كان « للعهد البائد » من نظم . وقد الف الناس النظر الى هذه القوة على انها شيء خارق للطبيعة ، وكانوا يرون فيها الثمرة الطبيعية لهذا العنف المتجمع عند جماهير لم تعد خاضعة لأية حدود او تنظيم سياسي . ولم تترك تجارب الثورة الفرنسية في اندفاع الشعب وراء نزعاته الطبيعية ، أى شك في القوة الجماهيرية التي يستطيع الجمهور تفجيرها تحت وطأة الشقاء والتعاسة ، وبعنف لا تستطيع اية قوة مقاومته مهما كانت منظمة او موجهة . لكن هذه التجارب ايضا علمت الناس انه على النقيض من جميع النظريات ، فان الاندفاعات الجماهيرية لا تخلق السلطة بأى حال من الاحوال ، وان القوة والعنف اذا ما وجدا في اوضاع لا سياسية ، كانا فاشلين . ولما كان رجال الثورة الفرنسية قد عجزوا عن التمييز بين العنف والسلطة ، واقتنعوا بان السلطة كلها ، يجب ان تنبع من الشعب ، فانهم

(١) أنا أعرف اننى لا أتفق مع كتاب روبرت بالمرالم الذي اقتبست منه هذه الكلمات . وأنا أحس بالالتزامات الكبيرة تجاه مؤلف المستر بالمر ، كما ان ميلى الى فكرته الرئيسية من الحضارة الاطلسية « وهو الاصطلاح الذي كان اقرب الى الحقيقة في القرن الثامن عشر منه في القرن العشرين » ، اكبر واعظم . ومع ذلك يبدو لى انه لا يرى ان أحد الاسباب لهذا الوضع هو اختلاف الثورة في اوروبا عنها في امريكا . ولعل السبب في اختلاف هذه النتيجة يعود قبل كل شيء الى الخلاف البارز في موضوع «الهيئات التأسيسية» في القارتين . ومهما كان شكل هذه الهيئات في اوروبا قبل الثورة ، سواء اكانت اقطاعات ام برلمانات ام انظمة مميزة من كل نوع وطراز ، فانها كانت جزوا لا يتجزأ من النظام القديم ، وقد جرفت الثورة معه . أما في امريكا فقد جاءت الثورة وحررت الهيئات المؤسسة القديمة منذ ايام الفترة الاستعمارية . ويبدو لى هذا الفرق حاسما الى الحد الذي أخشى معه من الوقوع في الخطأ حتى في استعمال التعبير ، وهو الهيئات التأسيسية لمجالس المدن ومجالس الولايات من ناحية والنظم الاقطاعية الاوربية من الناحية الاخرى ، مع ما فيها من امتيازات وحریات .

اباحوا الملكوت السياسى لهذه القوة الطبيعية اللاسياسية النابعة من الجماهير ، وسرعان ماجرقتهم امامها ، كما كانت قد جرقت الملك واصحاب السلطة السابقين من قبل . أما رجال الثورة الامريكية فقد فهموا من السلطة شيئا يخالف العنف الطبيعى واللاسياسى . وكانت السلطة تظهر الى حيز الوجود عندهم ، عندما يجتمع الناس ، ويترابطون عن طريق العهود والمواثيق والتعاقدات المتبادلة . وكانت هذه السلطة المرتكزة على التبادل تمثل لديهم وحدها السلطة الشرعية والفعلية ، بينما ظلت سلطات الملوك أو الامراء أو الارستقراطيين ، لانها لا تتبع من التبادل وانما تعتمد فى وجودها على الرضى ، سلطات استبدادية ولا شرعية . وقد عرفوا قبل غيرهم الاسباب التى أدت الى نجاحهم . فى الوقت الذى فشل فيه غيرهم من الناس ، وقد حددها جون ادامز بقوله « . . . انها الثقة المتبادلة ، وبالناس العاديين التى مكنت شعب الولايات المتحدة من تحقيق الثورة » . (١) ولم تتبع هذه الثقة من عقيدة مشتركة بل من عهود ومواثيق متبادلة ، غدت اساسا فى الترابط وتجمع الشعب لتحقيق غرض سياسى معين . ولعل من المحزن ان يقول الانسان وان كان فى قوله الكثير من الحق ، ان فكرة « الثقة المتبادلة » كأساس للعمل المنظم وجدت فى اجزاء اخرى من العالم ، ولكن فى اطار التأمر وجماعات المتأمرين .

وبينما كانت السلطة المتأصلة لدى شعب ، يربط نفسه بالوعود المتبادلة ، ويعيش فى هينات ، تؤلفها المواثيق والالتزامات كافية « للمرور بتجربة الثورة » دون اطلاق عنف الجماهير الذى لا حدود له من عقاله ، لم يكن يكفى على أى حال ، اقامة « اتحاد دائم » ، أى خلق صلاحيات جديدة ، فلا تكفى الوعود او المواثيق التى تركز الى الوعود لضمان الديمومة والاستمرار ، أى لاضفاء ذلك الاستقرار على مصالح الناس وشئونهم ، الذى بدونه لا يستطيعون أن يقيموا عالما لذراريهم ، يستطيع البقاء والصمود بعد موتهم . وكانت المشكلة التى واجهت رجال الثورة الذين زهوا بانشاء الجمهوريات أو « حكومات القوانين لا حكومات الناس » هى الصلاحيات التى نشأت فى صورة مايسمى « بالقانون الاسمى » الذى لا بد ان يضىفى اعتماده على القوانين الايجابية الموثقة . وليس ثمة من شك فى ان القوانين كانت مدينة بوجودها الفعلى الى سلطة الشعب وممثليه فى المجالس التشريعية ، لكن هؤلاء الممثلين كانوا عاجزين عن ان يمثلوا فى الوقت نفسه ذلك « المصدر الاسمى » الذى تستمد منه القوانين

(١) من بالر - نفس المصدر ص ٢٢٢ .

قدرتها على فرض السلطة ، وعلى الصلاح للجميع ، من اغلبيات واقلبيات ومن اجيال راهنة ولاحقة . وهكذا ، اظهرت ضرورة وضع قانون جديد للبلاد كلها ، يجسد للاجيال اللاحقة « قانونها الاسمى » الذى يضمن الصلاح لجميع القوانين التى يصوغها الانسان ، الحاجة الملحة ، فى امريكا كما فى فرنسا ، الى وجود « المطلق » . ولعل السبب الوحيد فى ان هذه الحاجة لم تطوح برجال الثورة الامريكية الى نفس الغرائب التى طوحت برجال الثورة الفرنسية اليها ، هى ان الاولين ، تبينوا بمنتهى الوضوح والجلء وجوب التمييز بين اهل السلطة النابعة من القاعدة أى من جذور الشعب ، وبين مصدر القانون القائم فى « العلى » فى مكان عال ومستشرف .

وكان تأليه الشعب فى مفهوم الثورة الفرنسية من الناحية النظرية النتيجة الحتمية للمحاولة الرامية الى اشتقاق القانون والسلطة من مصدر واحد ، وكان ادعاء الملكية المطلقة باستمداد سلطاتها من « الحق الالهى » قد جسد الحكم العلمانى فى صورة اله ، يتصف بالقدرة المتفوقة ، والطاقة على التشريع للعالم ، أى فى صورة اله ، اوضحت ارادته قانونا ، ولم تكن « الارادة العامة » التى نادى بها روسو وروبسبير الا هذه الارادة السماوية التى لا تحتاج الا للارادة لتصبح ارادتها قانونا ، وليس ثمة من فروق كبيرة من الناحية التاريخية ، فى المبدأ بين الثورتين الفرنسية والامريكية ، باستثناء ان الاولى كانت تعتبر وبصورة جماعية ان « القانون هو التعبير عن الارادة العامة » كما نصت المادة السادسة من اعلان حقوق الانسان والمواطن لعام ١٧٨٩ ، بينما لم تتضمن الثانية هذه الصيغة أبدا لا فى اعلان الاستقلال ولا فى دستور الولايات المتحدة . ولقد سبق لنا ان رأينا ، ان هذا الوضع قد تحول من الناحية العلمية ، الى ألا يكون الشعب أو الارادة العامة هما مصدر القانون ، وانما اصبحت العملية الثورية نفسها هى مصدر القوانين كلها . سواء أكانت مراسيم أم اوامر ، وهى قوانين كانت تغدو من الناحية العامة ، منسوخة من لحظة صدورها . اذ ان القانون الاسمى للثورة الذى خلقها ، هو الذى يتولى ابطالها ، ولقد لخص كوندورسيه اربع سنوات من التجربة الثورية بقوله « ان القانون الثورى ، هو القانون الذى يهدف الى الحفاظ على الثورة والغذ من سيرها وتنظيمه » . ولعل من الصحيح ايضا أن كوندورسيه قد اعرب عن الامل فى ان يؤدى القانون الثورى عن طريق اسرعه فى غذ العملية الثورية ، الى ظهور اليوم الذى تبلغ فيه الثورة مرحلة الكمال ، لتقف عندها ، لكن هذا الامل ، كان عابثا ولم يتحقق ، اذ ان الثورة المضادة هى القوة

الوحيدة من ناحيتى النظرية والتطبيق ، القادرة على وقف العملية الثورية
التي اصبحت قانونا فى حد ذاتها .

ولقد سمعنا روسو يقول ٠٠٠ « ان المشكلة الوحيدة فى السياسة
والتي تضاهى مشكلة تربيع الدائرة فى الهندسة ، هى العثور على شكل
من اشكال الحكم يضمن بقاء الانسان فوق القانون » . (١) ولا ريب فى
ان معضلة روسو ، تشبه من الناحية النظرية دائرة العسرة التي وضعها
سبييس (الحلقة الشريرة) اذ ان هؤلاء الذين يجتمعون لاقامة حكومة
جديدة هم فى حد ذاتهم لا دستوريين ، أى ان الدستور نفسه لم يعطهم
الحق فى ان ينفذوا ما اخذوا على انفسهم الحق فى القيام به (٢) ولا تمثل
دائرة العسرة فى التشريع فى التقنين الاعتيادى ، بل فى سن القانون
الاساسى ، او الدستور ، الذى يفترض فيه بعد سنه ان يجسد « القانون
الاسمى » ، الذى تستمد منه جميع القوانين صلاحياتها . ولا ريب فى
ان هذه المشكلة التي بدت كالحاجة الملحة الى ما يسمى « بالملق » ، واجهت
رجال الثورة الامريكية كما واجهت زملاءهم من رجال الثورة الفرنسية .
وكانت الصعوبة على حد تعبير روسو من جديد ، وضع القانون فوق
الانسان لاقامة « الصحة » فى القوانين التي يصوغها الانسان ، أى « خلق
آلهة من جديد » .

وقد ظهرت الحاجة الى الآلهة فى الجهاز السياسى للجمهورية فى عهد
الثورة الفرنسية فى المحاولة اليائسة التي قام بها روبسبير لاقامة عبادة
جديدة كل الجدة ، وهى عبادة « الانسان الاسمى » . وبدا الهدف الرئيسى
لهذه العبادة عندما اقترحها روبسبير ، وكأنه وقف الثورة التي كانت قد
انطلقت انطلاقا لاوعيا . ولكن هذا المهرجان العظيم الذى ارادت منه
الثورة رغم تعاسته ورغم الحكم عليه مسبقا بالزوال ، ان يكون البديل عن

(١) راجع رسالة روسو الى المركيز دى ميرابو بتاريخ ٢٦ يوليو ١٧٦٧ .
(٢) هذا التمسك المتزمت بالدستورية حجة يراد بها الحفاظ دائما على الاوضاع القائمة
ضد الاندفاعات الثورية . وتبطل هذه الحجة اذا عرضت على المحك ، على الاسس
التاريخية او الاسس العقلانية . فإى نظام دستورى قائم ، لابد وان يكون قد استمد
وجوده من اوضاع لا دستورية على صعيد هذه الحجة نفسها ، اذ انه قام اما نتيجة
ثورة او انقلاب . او فتح ، او ماشابه ذلك . يضاف الى هذا ان الشعب ، كما تجمع
معظم الدساتير القائمة ، هو مصدر السلطة ، وفى وسع هذا الشعب أن يبدل دستوره
القائم بطريقة دستورية أيضا ، اما اذا وقع التغيير نتيجة الثورة ، فان مجرد استفتاء
الشعب على إلغاء الدستور القديم كفيل باضفاء صفة الدستورية على الحكم الثورى
الجديد ، الذى لابد وان يضع دستوراً جديداً .

الندستور ، قد فشل تمام الفشل ، اذ انها لم تحقق رغبتها ولم يتمكن الاله الجديد كما يتبين ، من تأمين القوة اللازمة للايحاء باعلان العفو العام ، واطهار حد ادنى من الرأفة ولا نقول الرحمة . وكان هذا المشروع من السخف ، بحيث اتضح سخفه للذين شهدوا الاحتفالات الدولية كما اتضح للاجيال اللاحقة ايضا . وبدا وكأن « اله الفلاسفة » الذى صب لوثر (١) وباسكال جام غضبهما ، وزرايتهما عليه ، قد قرر أخيرا أن يكشف عن نفسه فى صورة مهرج من مهرجى الملاعب . واذا كان لابد من التأكيد بان ثورات القرون الحديثة ، لا تفترض اذا شئنا تجاهل العبارات الاحادية التى تصدر احيانا عنها ، انهيار المعتقدات الدينية كمعتقدات ، بل تفترض ضياع ما كانت تلقاه هذه المعتقدات فى الملوكوت السياسى من توقيير واحترام ، فان ما ابتكره روبسبير من عبادة للمخلوق الاعظم يعتبر كافيا . ولا ريب فى ان روبسبير الذى ما عرف الهزء قط ، كان سيسخر من هذه الاقوال ، لولا ان حاجته كانت ماسة ويائسة ، ولم يكن فى حاجة على أى حال الى « مخلوق اعظم » ، اذ ان ما احتاج اليه بالعقل ما اسماه « بالمشروع الخالد » وما اطلق عليه فى مرات أخرى اسم « التطبيق الدائم للمعدالة » . (٢)

وكان ما احتاج اليه ، على صعيد تعابير الثورة الفرنسية نفسها ، مصدرا ساميا ودائم الوجود للصلاحيات ، لايمكن ان يكون بأى حال « ارادة الامة العامة » أو ارادة الثورة نفسها ، وانما كان فى شكل « سيادة مطلقة » ، أو « قوة مستبدة » على حد تعبير بلاكستون ، تضىف السيادة على الامة ، أو فى شكل « خلود مطلق » يضمن شيئا من الاستمرار والاستقرار للجمهورية ان لم يضمن لها الخلود ، أو فى شكل « صلاحيات مطلقة » تؤدى دور المنبع للعدالة ، بحيث تستمد منها جميع قوانين الجهاز السياسى الجديد شرعيتها .

وكانت الثورة الامريكية هى التى بينت ان شكل « المشروع الخالد » هو أكثر هذه الحاجات الثلاث الخافا ، وان هذا الشكل هو اقل الاشكال تقريريا منذ البداية كما اثبتت الظروف التاريخية المعنية للامة الفرنسية . وقد نفقد كل رغبة فى الضحك على ذلك المهرج فى « السيرك » ،

(١) مارتن لوثر (١٤٨٣ - ١٥٤٦) - أول من دعا الى الاصلاح الدينى . وهو المانى . ويعتبر مؤسس المذهب البروستانتى . أهم مؤلفاته ، « حرية الرجل المسيحى » و « خطاب الى نبلاء الشعب الألمانى » و « الاسر البابل لكنيسة الله » . حرمة البسابا من الدبانة المسيحية .

(٢) راجع طومسون - فى كتابه « روبسبير » - طباعة أوكسفورد ١٩٢٩ ص ٤٨٩ . (العرب)

عندما نجد ان افكار روبسبير هذه ، قد وجدت عند جون ادامز ، بعد ان عراها من كل ما يعرضها للسخرية ، عندما طالب بعبادة « مخلوق اعظم » آخر ، اطلق عليه ايضا اسم « المشرع الاعظم للكون » . (١) أو عندما تذكر تلك الجدية التي نادى بها جيفرسون في اعلان الاستقلال الامريكى بالعودة الى « قوانين الطبيعة ، وطبيعة الله » ، يضاف الى هذا ، ان جميع الرواد النظريين للثورات ، باستثناء مونتسكيو على الغالب ، كانوا قد توقعوا بمنتهى الوضوح الحاجة الى مبدأ سماوى ، او الى اقرار سام ومستشرق فى المجال السياسى ، وبينوا ان هذه الحاجة تغدو اكثر مساسا فى الاوضاع السياسية ، اى فى الحالات التى تبرر فيها الحاجة الى اقامة نظام سياسى جديد ، وهكذا نرى ان لوك نفسه بالرغم من ايمانه الشديد بأن « الله زرع فى الانسان مبدأ العمل » ، وان على الانسان ان يستمع الى صوت ضميره الذى اعطاه الله اياه ليس الا ، دون أن يرجع الى الشارع السامى ، اعتقد بأن « الرجوع الى الله وحده فى السماء » ، يستطيع مساعدة اولئك الذين خلصوا من « الحالة الطبيعية » وكانوا على وشك أن يضعوا القوانين الاساسية لمجتمع متحضر (٢) . وعلى هذا لا نستطيع لامن الناحية النظرية ولا من الناحية العملية ان نتجنب الحقيقة المعقدة ، والمتناقضة ، وهى ان الثورات بما فيها من ازمات وظهور هى التى دفعت اكثر الناس «تنورا» فى القرن الثامن عشر ، الى المطالبة بشىء من الاقرار الدينى ، فى نفس اللحظة التى كانوا يوشكون فيها على تحرير الملكوت السياسى ، تحريرا كاملا من تأثيرات الكنائس ، وعلى الفصل بين السياسة والدين مرة والى الابد .

وقد يكون من المجدى لنحصل على تفهم اكثر دقة لطبيعة المشكلة التى تنطوى عليها هذه الحاجة الى مطلق ، ان نذكر انفسنا بأن قدامى الاغريق والرومان لم يجدوا انفسهم فى حيرة منها ، ولعل من المهم كل الاهمية ايضا ان يكون جون ادامز ، الذى كان قد اصر حتى قبل نشوب الثورة على « الحقوق التى سبقت فى ظهورها حكومات الارض كلها ، والمستمدة من الشارع الاعظم للكون » ، ثم ما لبث أن لعب دورا بارزا

(١) اقتبست هذه الفقرة من مقدمة «التقرير عن دستور جمهورية ماساشوستيس أوشكل الحكم فيها» ١٧٧٩ - مؤلفاته . بوسطن ١٨٥١ . المجلد الرابع . وهذا ما عاود فأيدته القاضى دوجلاكس اذ قال . . « نحن شعب متدين نفترض نظمنا وجود خالق اعظم » من كتاب كوردين « الدستور وما يعنيه اليوم » برنستون ١٩٥٨ . ص ١٩٣

(المؤلفه)

(٢) الحكم المدنى - الرسالة الاولى - الفصل (٨٦) والرسالة الثانية الفصل (٢٠) .

في « الاصرار على قانون الطبيعة ، كملجأ قد نجد انفسنا مضطرين تحت ضغط البرلمان الى اللواذ به بأسرع مما كنا نتوقع » . (١) هو نفسه الذي اعتقد بأن « الرأي العام في الامم القديمة كان يرى ان « الربوبية وحدها هي الصالحة للمهمة العظمى في منح القوانين للناس » . (٢) والنقطة المهمة هنا ، هي ان ادامز كان مخطئا ، وان القانون عند الاغريق والرومان لم يكن نابعا عن مصدر سماوى ، وان مفهومي الاغريق والرومان عن التشريع لم يكونا في حاجة الى أى وحى سماوى . (٣) وترمز فكرة التشريع السماوى الى ان المشرع يكون فوق القوانين التي يسنها ، اذ لا تسرى عليه ، ولكن الاقدمين لم يكونوا يرون ان الذات الالهية هي التي تسمو فوق القوانين ، وانما طبيعة الطاغية الذي يفرض على شعبه قوانين لايربط نفسه بها هي التي كانت الغالبة . (٤) ومع هذا فان من الصحيح القول بأن الاغريق كانوا يرون وجوب مجيء المشرع من خارج المجتمع ، فقد يكون غريبا عنه ، اذ يستدعى من الخارج ، لكن هذا لم يعن اكثر من ان وضع القوانين كان سباقا للسياسة نفسها بل ولوجود المدينة الاغريقية والدولة المدنية ، تماما كما تبنى الاسوار التي يراد منها ان تحيط بمدينة قبل ظهور هذه المدينة نفسها الى حيز الوجود ، فلقد كان المشرع الاغريقي خارج نطاق الجهاز السياسى . ولكنه لم يكن اسمى منه ، ولم يكن ذا طبيعة الهيئة . ولا ريب في أن الكلمة الاغريقية القديمة للقانون ، هذا اذ تجاهلنا اهميتها الاشتقاقية ، كانت تعنى بحكم لفظها ، على اعتبار انها عكس التعبير الذى يعنى الاشياء الطبيعية ، ان القوانين مصنعة وتقليدية ومن خلق الانسان نفسه ، وبالرغم من ان هذه الكلمة اصبحت تعنى معانى مختلفة عبر القرون الطويلة من الحضارة الاغريقية ، الا انها لم تفقد قط اهميتها المكانية كلية ، أى بعبارة اخرى « فكرة وجود مجال ، يمكن للسلطة المحددة ان تمارس فيه عملها بصورة مشروعة » . (٥) ومن الواضح

(١) بحث فى قوانين الاقطاع والقوانين الأساسية .

(٢) دفاع عن دساتير حكومة الولايات المتحدة ١٧٧٨ - مؤلفان المجلد الرابع . ص ٢٩١

(٣) كان خير اطراء لاية قوانين قديمة ان يقال عنها بأنها وضعت بشكل دقيق وكأنه الله هو الذى صاغها . وقد قيل هذا من قوانين ليكرجوس الاسبارطى . وقد ذكر بلوتارك ان عرافة دلقى ابلغته ان القوانين التي يوشك على وضعها ستكون خير ماني العالم من قوانين . ويقول بلوتارك : ان صولون أيضا تلقى مثل هذا التشجيع من أبولو . ويبدو ان جون ادامز ، قد قرأ أقوال بلوتارك بعينه المسيحية .

(٤) يقول . ششرون بوضوح عن المشرع : انه «لايفرض قوانين على الشعب لايريد هو اطاعتها» فى كتاب « الجمهورية . ١٠ . ٥٢ »

(٥) من كلمات كومفورد فى كتابه « من الدين الى الفلسفة » . طبعة تورشوبوك . الفصل الاول ص ١٢ .

ان الاغريق باستعمالهم هذه الكلمة لم يكونوا يعنون بها أى « قانون اسمى » ، كما ان قوانين افلاطون نفسه لم تكن نابعة عن « قانون اسمى » يكتفى بتقرير نصها فحسب بل ويضمن لها الشرعية والصحة أيضا . (١) ولعل الاثر الوحيد الذى نجده لهذه الفكرة عن دور « المشرع الاعظم » ، ومكانته بالنسبة الى الجهاز السياسى فى تاريخ الثورات ، وبنائه الحديث هو ما نراه فى اقتراح روبسبير المشهور بأن « يشغل اعضاء الجمعية التأسيسية انفسهم وبصورة رسمية ، فى ان يخلوا للآخرين مجال الاهتمام فى بناء معبد الحرية الذى وضعوا هم اساساته ، وان يعلنوا بصراحة وبشئ من النبيل عدم صلاحهم للانتخابات المغلقة » . ولم يكن يعرف الا القليل فى العصور الحديثة عن المصدر الفعلى الذى استوحى منه روبسبير اقتراحه ، لا سيما وان « المؤرخين » قد جاءوا بشتى انواع الحوافز البعيدة لتبرير عمله » . (٢) .

وبالرغم من ان القانون الرومانى كان يختلف اختلافا كليا عن القانون الاغريقى ، الا انه لم يكن فى حاجة ايضا الى أى مصدر سمام للسلطة ، واذا كان عمل التشريع فى حاجة الى عون الالهة ، كتأكيد الالهة بهز الرأس ، موافقتهم على القرارات التى يتخذها الناس طبقا للديانة الرومانية ، فان هذا العمل لم يكن بحاجة اكثر من أى عمل سياسى آخر لمثل هذا التأكيد . ولم يكن القانون الرومانى ، خلافا لقوانين الاغريق ، معاصرا لانشاء المدنية ، كما لم يكن التشريع الرومانى عملا سابقا للفكر السياسى . وكانت الكلمة اللاتينية للقانون تعنى فى الاصل « العلاقة الوثيقة » او الارتباط ، او بعبارة أخرى شيئا يربط بين شيئين او شريكتين ، عملت الظروف على الجمع بينها . ومن هنا يكون وجود الشعب على صعيد الوحدة العرقية أو العقلية أو العضوية مستقلا كل الاستقلال

(١) قد يطرح بى بحث المسألة بصورة مفصلة الى مكان بعيد ، ويحتمل أن يكون قول افلاطون بان « الله هو مقياس كل شئ » ، وجود « قانون اسمى » وراء القوانين التى وضعها الانسان . ولكن هذا خطأ لان « المقياس » غير القانون . ولا ريب فى ان معيار صلاح القوانين أو صلاحها ، نعى وذرائى ، فكل ما يحسن أوضاع الشعب قانون صالح ، والعكس بالعكس .

(المؤلفة)

(٢) تضمن كتاب « دفاع عن الدستور » فكرة روبسبير الرائنة . راجع مؤلفاته الكاملة . اعداد لوران ١٩٣٩ المجلد الرابع ص ٢٣٣ . التعليق مقتبس من طومسون - نف المصنر - ص ١٢٤ .

عن جميع القوانين ، ويقول لنا فرجيل Virgil (١) ان أهل إيطاليا الاصليين « كانوا شعب الشيطان ، اذ لم تكن هناك قوانين تشدهم الى العدالة ، وانما كانوا يتصرفون طبقاً لارادتهم الحرة ، ويسيروا على طقوس الالهة القديمة » . (٢) ولم يشعر الناس بالحاجة الى القوانين الا بعد ان عاد اينياس ومحاربه من طرواده ، وبعد ان اندلعت نيران الحرب بين الغزاة والاهليين . وكانت هذه « القوانين » تعنى اكثر من مجرد وسائل لاقرار السلام ، اذ انها كانت بمثابة معاهدات او اتفاقات ، اوجدت احلافاً ووحدة جديدة ، وهى الوحدة التى جمعت بين كيانين مختلفين تمام الاختلاف ، كانت ظروف الحرب قد وحدت بينهما ، فأصبحا يؤلفان شراكة جديدة . اما نهاية الحرب عند الرومان فلم تكن تعنى مجرد هزيمة العدو أو ايجاد السلام ، وانما كانوا يرضون عن نهايتها ، عندما يتحول الاعداء فيها الى اصدقاء لرومة وحلفاء لها ، ولم يكن الرومان يطمحون الى اخضاع العالم بأسره للسيطرة الرومانية وامبراطوريتها ، وانما كان هدفهم نشر نظام احلافهم فى جميع بلاد الارض . ولم يكن هذا مجرد خيال من الشعاع . فقد كان شعب رومة مدينا بوجوده الى مثل هذه الشراكات التى تخلفها الحروب ، أى الى ذلك الحلف الذى يقوم بين نبلاء رومة وعامتها ، الذين انتهى صراعهم الداخلى الى ما يسمى بقوانين الرائد الاثنى عشرة المشهورة . ولم يفكر الرومان حتى بالنسبة الى هذه الوثيقة التى تعتبر اقدم الوثائق فى تاريخهم واكثرها مدعاة الى الاعتزاز ، بأنها مستوحاة من الآلهة ، وقد آثروا الاعتقاد بأن رومة قد بعثت بلجنة الى بلاد اليونان لتقوم بدراسة مختلف نظم التشريع فيها . (٣) وهكذا فان الجمهورية الرومانية بعد ان استندت الى الحلف الدائم بين النبلاء والعامه ، استخدمت ادواتها القانونية لعقد المعاهدات مع المقاطعات والجماعات التى تمت الى نظام الاحلاف الرومانى وحكمها ، وراحت توسع نطاق الجماعات التى تؤلف المجتمع الرومانى .

وقد سبق لى ان ذكرت ، ان مونتسكيو كان الوحيد بين النظرين الذين سبقوا الثورة ، والذى لم يفكر قط بضرورة ادخال سلطة مطلقة

(١) فرجيل فرجيليوس (٧٠ - ١٩ ق.م) - شاعر الرومان الكبير ، ولقد قرب ماتوا ، ودرس فى كريمونا (ميلان) وناپولى . طاف أرجاء الامبراطورية الرومانية . أهمروائمه الابنياده (التاسوعات) . وهى ملحمة شعرية قصصية ، تقف فى صف واحد مع الباذة هومر .

(العرب)

(٢) الابنياده . الكتاب السابع - المكتبة المصرية - ص ٦٠ ب .

(٣) ليفى : ٣ - ٨٠٣١

سواء اكانت سماوية أم مستبدة في المجال السياسي . وترتبط هذه الحقيقة ارتباطا وثيقا مع القول بأن مونتسكيو كان الوحيد على حد معرفتي في استخدام تعبير « القانون » في معناه الروماني القديم ، معرفا اياه في الفصل الاول من كتابه « روح القوانين » بأنه العلاقة التي تقوم بين الوحدات المختلفة في المجتمع . ولقد افترض هو ايضا وجود « خالق وحافظ » للكون وتحدث عن « الوضع الطبيعي » وعن « القوانين الطبيعية » ولكن العلاقات التي تقوم بين الخالق وما يخلقه ، أو بين الناس وهم في الوضع الطبيعي ، ليست اكثر من « قواعد » تقرر شكل الحكم في العالم وبدونها لا يمكن للحكم ان يوجد فيه . (١) ومن هنا لم تكن القوانين الدينية او الطبيعية ، تؤلف عند مونتسكيو « قانونا اسمى » بمعنى الكلمة ، اذ انها لم تعد عنده اكثر من مجرد علاقات تقوم بين المجالات المختلفة للوجود وتحافظ عليها . ولما كان القانون لا يمثل عند مونتسكيو ، كما عند الرومان ، الا شيئا يربط بين شيئين . ويكون نسبيا في حد ذاته ، فانه لا يحتاج الى مصدر مطلق للصلاحيات وفي وسعه ان يصف « روح القوانين » ، دون ان يعرض المشكلة المعقدة لصلاحتها المطلق .

وتوحى هذه الذكريات والانطباعات التاريخية ، بان مشكلة « الاطلاق » التي تضيف الصلاح على القوانين الايجابية التي يضعها الانسان لم تكن الى حد ما الا جزءا من « الفكرة الاطلاقية » التي كانت في حد ذاتها الوريثة الشرعية لقرون طويلة لم يشهد الغرب ابانها ملكوتا علمانيا لم تكن جذوره قائمة في موافقة الكنيسة ورضائها ، ولم يكن يعتبر قوانينه العلمانية الا التعبير السماوي عن قانون جاءت به السماء . ولكن هذا كله ، لا يؤلف اكثر من جزء من القصة . فقد كان من الالهم والاكثر انطبعا ان عبارة « القانون » قد اكتسبت في هذه القرون كلها ، معنى يختلف كل الاختلاف عن معناها الاصلى . والمهم هنا هو التأثير الهائل لفقه القانون والتشريع الرومانيين على تطور الانظمة القضائية في العصور الوسطى والحديثة ، دون النظر الى ان القوانين نفسها كانت تعتبر اوامر

(١) روح القوانين - الكتاب الاول - الفصول من ١ الى ٣ .

صيغت طبقا لتعاليم الله ، الذى يقول لعباده ، « لا تعملوا كذا ، او كذا »
ومن الطبيعى ان مثل هذه الاوامر لا يمكن ان تكون ملزمة الا اذا وجدت
اعتمادا دينيا ساميا ، ولا يتطلب القانون أى مصدر عال لضمان صحة
صلاحياته ، أو أى اصل يفوق سلطة الانسان ، الا اذا فهمنا القانون على
انه امر يتطلب من الناس اطاعتهم دون النظر الى ما اذا كانوا يوافقون
عليه أو يقرونه .

ولا يعنى هذا بالطبع أن نقول : ان قانون البلاد الذى بتنا نسميه
بالدستور ، او القانون الشخصى الذى اصبحنا نسميه بالقانون المدنى
يتضمنان خصائص الاوامر السماوية . ولكن النموذج ، الذى صاغ
الجنس البشرى فى الغرب لباب قوانينه على صورته حتى تلك التى لا يشك
فى صحة اصلها الرومانى ، أو التى استخدم فى تفاسيرها القانونية جميع
تعايير الفقه الرومانى ، لم يكن رومانيا على الاطلاق ، وانما كان عبرانيا
فى اصله اذ انه مستمد من الوصايا العشر التى وردت فى التوراة . ولم
يتغير هذا النموذج فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، عندما حل
القانون الطبيعى محل القانون السماوى ، أى محل اله العبرانيين الذى
كان مشرعا لانه هو الذى خلق الكون ، ثم جاء المسيح فحل محله ، بوصفه
التجسيد المنظور لله على الارض ، وراح رسله وبابوات رومة والأساقفة
وجميع الملوك يستمدون منه صلاحياتهم ، الى ان جاءت الثورة
البروتستانتية فعاتت من جديد الى قوانين التوراة ومواثيقها الى شخصية
المسيح نفسه . ولعل المشكلة فى القانون الطبيعى انه يفتقر الى مؤلف ،
وانه لا يمكن ان يفهم كقانون للطبيعة ، الا على صعيد الثورة اللاشخصية
المتفوقة على الانسان . والقادرة على ان تفرض عليه ارادتها مهما عمل
أو اراد أن يعمل او نسى أن يعمل ، وكان على القوانين التى صاغها الانسان
اذا اراد منها ان تكون مصدرا للصلاحية ، وصحيحة كل الصحة ان يضيف
اليها كما اضاف جيفرسون « قانون الطبيعة واليهما » . وقد لا يكون من
المهم أبدا اذا كان هذا الاله ، طبقا لروح العصر ، قد تحدث الى مخلوقاته
عن طريق الضمير ، او اثار اذهانهم بنور العقل بدلا من وحي التوراة .
ولقد كانت النقطة المهمة فى الموضوع دائما ان القانون الطبيعى نفسه ،
كان فى حاجة دائمة الى الاقرار الالهى ليصبح ملزما للناس .

وكان الاقرار الدينى للقوانين التى يصفها الانسان ، قد تطلب
اكثر من مجرد بيان نظرى لقانون اسمى ، بل وأكثر من الايمان بمشرع
خالد ، وعبارة مخلوق اسمى . لقد تطلب الايمان الراسخ « بحالة مقبلة

من الثواب والعقاب ، على انها «الاساس الصادق للسنن الاخلاقية » ، (١) ولعل النقطة المهمة هنا ، هي ان هذا القول لا يصح على الثورة الفرنسية وحدها ، حيث كان على الشعب أن يحل محل الأمير المطلق ، وحيث كان روبسبير قد قلب « أعالي النظام القديم سافلها » (٢) . وكانت فكرة الروح الخالدة التي تعمل كذاكرة دائمة بالعدالة (٣) ، فكرة لا غنى عنها على الاطلاق وذلك لأنها كانت الكابح الممكن والمعقول الوحيد الذي يستطيع منع السيد الجديد المتمثل في هذا الحاكم المطلق ، الذي يتمتع بالحصانة من القوانين التي وضعها ، من اقتراف أية أعمال اجرامية . وكان الشعب في تعبير هذا القانون الجديد ، منزها عن الخطأ ، كما كان الأمير المطلق فيما مضى ، وذلك لأنه خليفة الله وممثليه في أرضه ، ولكن لما كان الشعب كالأمير ، معرضا في الواقع لارتكاب الخطأ . فانه كان لابد وان يتعرض للعقاب أيضا من « الله المنتقم » . ويصح هذا القول بصورة أوضح على الثورة الامريكية حيث يكثر الحديث الصريح عن « الحالة المقبلة للثواب والعقاب » في جميع دساتير الولايات ، وان لم نجد اثرا له في اعلان الاستقلال أو دستور الولايات المتحدة الاتحادي . ولكن علينا ألا نستنتج من هذا ان واضع دساتير الولايات كانوا أقل « تنورا » من جيفرسون وماديسون . فمهما كان تأثير المذهب المتطهر (البيوريتانية) على تطور الشخصية الامريكية ، فان مؤسسى الجمهورية ، ورجال الثورة ، كانوا يمتون الى عصر التنور ، فقد كانوا جميعا من المؤمنين بالله ، وكان اصرارهم على الايمان « بولايات الغد » متعارضاً الى حد غريب مع معتقداتهم الدينية . ولا ريب في أن أى حماس ديني ، ثم يدفعهم الى التحول الى العنصر الوحيد للديانة التقليدية . الذى كان نفعه السياسى كأداة للحكم فوق كل شيء ، وانما الذى دفعهم اليه ، هو شكوكهم السياسية المجردة فى المخاطر الهائلة التى ينطوى عليها الملكوت العلمانى للشئون الانسانية .

وليس من حقنا نحن الذين أتيتح لنا الفرصة ، لمشاهدة الجريمة السياسية . ترتكب على نطاق لم يسبق له نظير ، من أناس تحرروا من كل ايمان « بالملكوت المقبل » ، وفقدوا كل خوف من « الاله المنتقم » ، أن نشك فى حكمة الآباء المؤسسين السياسية . ولا ريب فى أن الحنكة

(١) راجع مسودة ادامز لدستور - ماشوستيس - نفس المصدر .

(٢) طومسون - نفس المصدر ص ٦٧ .

(٣) راجع خطاب روبسبير فى المؤتمر الوطنى فى السابع من مايو عام ١٧٩٤ - مؤلفات

روبسبير وخطبه - لابورتيايى ١٨٤٠ - المجلد الثالث . ص ٦٢٣ .

السياسية لا الايمان الدينى و هى التى حملت جون ادامز على أن يكتب العبارات الآتية التى تنطوى على الكثير من طابع التكهن بالغيب اذ قال . . . « أهناك احتمال ، فى أن يقع حكم الأمم فى أيدي أناس يبشرون بعقيدة هى من أكثر العقائد ياسا وقنوطا ، كالقول بأن الناس لم يعدوا أن يكونوا كالفراشات التى تحوم حول النار لتحترق فيها ، وانهم جميعا بدون جذور ؟ أو هذه هى الطريقة لجعل الانسان موضع التجلة والاحترام ؟ أو يمكن أن يصبح القتل مجرد عمل تافه لا يزيد عن تصيد طائر الزقزاق ، وان تكون إبادة شعب الروهيلا (١) ، عملا بريئا كابتلاع العفونة على قطعة من الجبن ؟ » (٢) وها نحن نجد أنفسنا ميالين لنفس الأسباب التى أعنى بها تجاربنا ، الى إعادة النظر فى الفكرة الشائعة التى تقول ان روبسبير قد عارض الاتحاد لأنه كان فكرة شائعة عند الارستقراطيين . وليس ثمة من سبب يحول بيننا وبين تصديقه عندما قال انه وجد من المستحيل بالنسبة اليه ، أن يفهم كيف يمكن لأى مشرع أن يكون ملحدا ، طالما أنه مرغم على الاعتماد على « احساس دينى يؤثر على روحه ، ويطبع فيها فكرة الاعتماد الذى يمنح من سلطة أكبر من الانسان للمفاهيم الخلقية » (٣) .

وأخيرا ، تضمنت مقدمة اعلان الاستقلال ، وهذه نقطة مهمة بالنسبة الى مستقبل الجمهورية الأمريكية ، بالاضافة الى ذكر « طبيعة الله » ، عبارة أخرى تتعلق بمصدر سام للصلاحيات التى يجب منحها لقوانين النظام السياسى الجديد ، ولم تكن هذه العبارة « نشازا » بالنسبة الى معتقدات المؤسسين الدينية أو الى روح « التنور » التى سادت القرن الثامن عشر . وتجمع عبارة جيفرسون المشهورة . . . « نحن نشهد بالوضوح الذاتى لصحة هذه الحقائق » ، بطريقة تاريخية فريدة بين أساس الاتفاق بين أولئك الذين اندفعوا الى الثورة وهو الاتفاق المتصل بالموضوع كل الاتصال ، لترابطه مع الذين اشتركوا فيه ، وبين المطلق ، أى الحقيقة التى لا تتطلب اتفاقا ، اذ انها بحكم وضوحها الذاتى تفرض نفسها دون أية مظاهرات جدلية أو اقناع سياسى . وتكون هذه الحقائق بحكم وضوحها الذاتى سبابة للعقلانية ، اذ انها تفهم العقل ولا تكون ثمرته . ولما كان وضوحها هذا يجعلها فوق مستوى الجدل والنقاش ، فانها لا تكون الى حد ما أقل

(١) قبائل الروهيلا ، من قبائل الهنر - عمر فى أمريكا الشمالية .

(٢) احاديث عن دوالا - كتاباته - المجلد السادس . ص ٢٨١ .

(٣) روبسبير - نفس المصدر - .

تأثيرا من « السلطة المستبدة » ولا أقل اطلاقية من حقائق الدين المتكشفة ، أو قوانين الرياضة المهمة . وتكون هذه الحقائق ، على حد تعبير جفرسون « الآراء والمعتقدات التي لا تعتمد عند الناس على ارادتهم ، وانما تسير وبصورة الزامية ، على هدى الأدلة التي تقسم كاقترحات الى عقولهم » (١) .

وقد لا يكون من المستغرب ، القول بأن عصر التنور قد أصبح واعيا تمام الوعي للطبيعة الملحة للحقيقة المحورية أو الذاتية الواضوح ، وهي الحقيقة التي أصبح مثالها النموذجي منذ أيام افلاطون تلك الحقائق التي نواجهها في عالم الرياضيات . ولا ريب في ان لي ميرسيير دي لاريفيير (Le Mercier de la Rivière) كان محققا كل الحق عندما كتب يقول « لا ريب في أن يوقليديس (Euclide) » (١) كان مستبدا حقيقيا » اذ ان الحقائق الهندسية التي نقلها الينا تمثل قوانين مستبدة في حقيقتها . وتستمد هذه الحقائق استبداها الشرعى والشخصى من قوة ما فيها من دليل لا يقاوم . وكان جروتيوس (Grotius) (٢) قبل نحو من مائة عام ، قد أصر على « ان الله نفسه لا يستطيع أن يمنع أن يكون حاصل ضرب اثنين في اثنين أربعة » . ومهما كانت المرامي الدينية والفلسفية في قول جروتيوس هذا ، فان هدفه السياسى كان ولا ريب ان يقيد الارادة السيادية للأمر المطلق الذى يدعى تجسيده للارادة الالهية على الأرض ، وان يحددها بالقول ، بأن ارادة الله نفسه لا تخلو من القيود والحدود . ولا ريب في ان هذا القول كان ذا أهمية نظرية وعملية لجميع المفكرين السياسيين في القرن السابع عشر ، لسبب بسيط واحد ، وهو ان السلطة الالهية ، تستطيع لكونها سلطة « واحد أحد » ، أن تظهر على سطح الأرض على شكل قوة تفوق سلطة الانسان ، أى قوة متضاعفة

(١) فى مسودة مقدمته لقانون فرجينيا لاقرار الحريات الدينية .

(٢) بوفيلديس (٣٠٠٠ : م رياضى افريقى عاش فى أيام بطليموس الاول ملك مصر . يلف القموض حياته . ولكن الكثير من كتاباته وصل الينا وبينها « العناصر » وهى مجموعة من خمسة كتب عن الهندسة ، وكتاب عن النسبة وثلاثة عن خصائص الأرقام ، وواحد عن الاحجام وثلاثة عن الهندسة المجسمة . ويتضمن كتابه « الحقائق » خمسا وتسعين نظرية هندسية .

(٣) هوجو جروتيوس (١٥٨٢ - ١٦٤٥) - مشرع هولندى مشهور . درس فى ليدن . كان مصيره السجن لعقيدته الحرة . فر الى باريس . له عدة كتب فى القانون الدولى واللاهوت والتاريخ والقانون .

وبالغة حدود العجز عن المقاومة عن طريق العنف . ولعل من المهم هنا أن نقول ان القوانين الرياضية وحدها كانت تعتبر قوية الى الحد الذى يضمن كبحها لسلطة الطغاة . ولم يكن الخطأ فى هذا الرأى ، ما يقوم من معادلة بين الدليل الطاغى والعقل السليم واملاءاته ، وانما الخطأ فيه ، الاعتقاد بأن هذه « القوانين » الرياضية كانت من نفس جيلة قوانين المجتمع ، أو قادرة على الأقل على توجيهها . ولسنا نشك فى ان جيفرسون كان واعيا لهذه الحقيقة ، اذ لو انه لم يكن واعيا لها ، لما أقحم نفسه فى تلك العبارة التى استشهدنا بها قبل قليل ، والمشيرة الى العجز عندما قال « نحن نشهد بالوضوح الذاتى لصحة هذه الحقائق ، ولاستبدالها بعبارة أخرى يقول فيها « ان هذه الحقائق ذاتية الوضوح » ، أى انها تملك القوة على ان تفرض نفسها ، وهى قوة لا تقل فى ضخامتها عن « السلطة المستبدة » فهى التى ترانا لا نحن الذين نراها ، ولذا فهى لا تحتاج الى موافقتنا وشهادتنا ، أجل انه كان يعرف تمام المعرفة ان تعبير « يخلق جميع الناس متساوين » ، لا يملك من القوة على فرض نفسه ما يوازى قوة القول بأن « حاصل اثنين فى اثنين » أربعة ، وذلك لأن العبارة الاولى حقيقة عقلية ، بل حقيقة يفكر العقل فيها وتحتاج الى الموافقة والشهادة ، الا اذا افترض المرء ان العقل الانسانى يوحى له من السماء بادراك بعض الحقائق على أنها ذاتية الوضوح . أما العبارة الثانية ، فمتأصلة فى التركيب العضوى للعقل البشرى ، ولذا فهى من النوع الذى لا يقاوم .

وإذا كنا نود أن نفهم الجهاز السياسى للجمهورية الأمريكية على ضوء وثيقتيها العظيمة وهما اعلان الاستقلال ودستور الولايات المتحدة، فان مقدمة الوثيقة الاولى ، تؤمن المصدر الوحيد للصلاحيات التى يستمد منها الدستور ، لا كالقانون الذى ينظم الحكم ، بل كقانون البلاد ، شرعيته ، وذلك لأن الدستور نفسه فى مقدمته وفى التعديلات التى أدخلت عليه والتى تؤلف قانون الحقوق ، لا يتحدث بشئ على الاطلاق عن موضوع هذه الصلاحيات . وقد تكون سلطة الحقيقة الذاتية الوضوح أقل قوة من سلطة « الاله المنتقم » ، ولكنها تحمل على أى حال آثارا تمت الى أصلها السماوى ، فهذه الحقائق كما كتب جيفرسون فى المسودة الاصلية لاعلان الاستقلال « مقدسة ولا يمكن انكارها » . ولم يكن العقل وحده ، هو الذى حاول جيفرسون أن يرتقى به الى مرتبة « القانون الاسمى » الذى يضمن الصحة الشرعية على كل من قانون البلاد وقوانين الأخلاق القديمة ، وانما كان العقل المطلع بفضل السماء ، أو « نور العقل » ، كما كان رجال ذلك العصر

يؤثرون تسميته . وقد أنارت حقائقه ضمامن الناس ، بحيث باتت
قادرة على تقبل صوت داخلي هو صوت الله أيضا ، وأصبح فى وسعها
أن ترد بعبارة « سأفعل » ، عندما يقول لها صوت الضمير « افعل » أو
« لا تفعل » .

- ٢ -

لا ريب فى ان ثمة طرقا عدة لقراءة الصور التاريخية التى ظهرت
فىها مشكلة « المطلق » عبر العصور . ولقد سبق لنا بالنسبة الى العالم
القديم ان تحدثنا عن استمرار التقاليد التى تعود بنا القهقرى الى القرون
الاخيرة من حياة الامبراطورية الرومانية والقرون الاولى من ظهور
المسيحية ، عندما مثل خلفاء المسيح نفسه من بابوات واساقفه تجسيد
فكرة الاطلاق الالهى على الارض ، ليخلفهم فيها الملوك الذين ادعوا لانفسهم
الملكية بفضل حق الملوك الالهى . لتأتى السيادة المطلقة للشعب فتخلف
فى ملكيتها المطلقة ، ذلك التسلسل التاريخى . وقد نجا المستوطنون فى
العالم الجديد من اعباء هذا التقليد ، لاعند اجتيازهم للمحيط الاطلسى .
بل عندما نظموا انفسهم تحت ضغط الظروف وخوفا من فيافى القارة
الجديدة ومجاهلها ، وظلمات القلب الانسانى ونوازعه الشريرة ، فى
«هيئات سياسية مدنية » ، تبادلوا فيها الترابط للعمل فى مشاريع
مشتركة لا تشدهم اليها اية روابط اخرى ، وليفتحوا بذلك صفحة
جديدة فى تاريخ الانسان الغربى . واذا ما القينا الآن نظرة الى الورا عبر
التاريخ ، فاننا ندرك ما مثلته هذه الخطوة من خير وشر ، ونفهم كيف
عملت على تجنيب امريكا التطور الذى شهدته اوربا فى طريق قيام الدول
القومية ، وعلى فصم الحضارة الاطلسية الاصلية المتحدة على ساحلى
المحيط ، مدة تربو على المائة عام ، قاذفة بهذه البلاد الى المجهل الجديدة ،
وحارمة اياها من امجاد اوربا الحضارية . وقد نجت امريكا بنفس
الطريقة على اى حال ، وكانت نجاتها هذه المرة كبيرة الاهمية ، على
صعيدنا من اسوأ مظهر للمطلق وأخطر فى تاريخه فى الملكوت السياسى ،
وهو مظهر الحكم المطلق للامة . وقد لا يكون الثمن الذى دفعته امريكا
لهذا التحرر من « العزلة » والانضمام عن جذور الشعب واهواله فى
العالم القديم كبيرا للغاية ، اذا كان هذا التحرر قد صاحبه تحرر آخر
من مفاهيم الاطارات الإدراكية للتقاليد الغربية ، وهو تحرر يجب
الا يعتبر على اى حال ، تحللا من الماضى وتجاهلا له . ومن الواضح ان
الوضع لم يكن على هذا النحو ابدا ، اذ لم يكن ما وقع فى التطور السياسى
المعالم الجديد من جده ، مصحوبا بتطور مماثل فى الفكر الجديد . ولهذا

لم يكن ثمة تجنب في الواقع لمشكلة المطلق ، وان لم يكن في وسعنا ان نعود بأى من نظم البلاد وهيئاتها التأسيسية الى جذور فعلية في عملية التطور التاريخى للحكم المطلق ، ولك لان هذه النظم والهيئات كانت متأصلة في المفهوم التقليدى للقانون . واذا كان الامر ومن ثم القدسية هما جوهر القانونى العلمانى الجديد وكانت طبيعة الله لا الطبيعة المجردة ، والمنطق الذى تقر به السماء لا المنطق المجرد ، هما ميزتاه ، فان هذه القداسة هى التى اضفت على القانون ما فيه من صحة .

لكن هذا لم يكن صحيحا بالنسبة الى العالم الجديد الا من الناحية النظرية ليس الا . ومن الصحيح ان رجال الثورة الامريكية ظلوا ملزمين بمفاهيم الاطارات الفكرية للتقاليد الاوربية ومرتبطين بها ، وانهم عجزوا عن وضع التجارب التى مرت بهم في الفترة الاستعمارية في قوالب نظرية ، تفلسف القوة الهائلة الكامنة في تلك العهود والمواثيق المتبادلة ، بشكل يفوق ما كانوا يرتضون به من ناحية المبدأ . ولعل جون ادامز كان محقا في نظريته عن العلاقة بين العمل والسعادة ، وان العمل لا الراحة ، هو الذى يخلق المتعة . ولو كانت هذه التبعية للتقاليد هى التى قررت المسائر الفعلية للجمهورية الامريكية ، كما سبق لها واثرت على عقول النظريين ، فان ما في هذا الجهاز السياسى الجديد من صلاحيات ، كان لابد وان ينهار تحت ضغط « العصرية » وتحت ثقل الفكرة التى تقول بان ضياع الاقرار الدينى فى الملكوت السياسى حقيقة مقرة عامة كما حدث فى جميع الثورات السابقة . لكن الوضع لم يكن على هذا النحو ، ولعل ما انتقد الثورة الامريكية من هذا المصير ، لم يكن طبيعة الله ، ولا الحقبة الذاتية الواضوح ، بل عمل التأسيس نفسه .

ولقد لوحظ دائما بان ما قام به رجال الثورات من اعمال ، كان دائما يسير بوحى وتوجيه نادرين من سوابق التاريخ الرومانى القديم . ولا ينطبق هذا على الثورة الفرنسية التى كان رجالها يميلون الى التمثيل المسرحى ميلا شديدا ، وحدها ، وانما ينطبق ايضا على الثورة الامريكية وان كان على نطاق اضيق بالنسبة الى تمجيد عظمة الاقدمين ، بالرغم من أن توماس بين (Thomas Paine) كان يقول ان ما فعلته اثينا مصغرا ، تفعله مكبرا ، ومن هنا كان وعيهم كبيرا فى تقاليد الفضائل القديمة . وعندما قال سان جوست ان العالم قد خلا منذ زال عهد الرومان ، وان ما يملؤه الآن هو ذكراهم التى هى نعمائنا عن الحرية ، كان يردد ما قاله جون ادامز من « أن الدستور الرومانى مثل أنبىل ماعرفه العالم من شعوب وأعظمها سلطانا . ولعل هذا يتعارض مع ما

قاله بين وما قاله سلفه جيمس ويلسون (James Wilson) . من أن « أمجاد أمريكا ستنافس بل وستبزي أمجاد الاغريق » . (١) ولقد ذكرت هذا الحماس الغريب للقدماء لتعارضه في اللحن مع العصر الحديث ، اذ لم يكن من المنتظر من رجال الثورتين الفرنسية والامريكية أن يعودوا الى الماضي السحيق الذي كان علماء القرن السابع عشر وفلاسفته قد حملوا عليه حملة شعواء . وعندما تعود بنا الذاكرة الى الحماس الذي أبداه حتى رجال من أمثال هارينجتون (Harrington) (٢) وميلتون (Milton) (٣) في القرن السابع عشر لديكتاتورية كرومويل (٤) القصيرة الأجل ، واصفينها « بالروية القديمة » وكذلك الى الدقة التي أبداها مونتسكيو في النصف الأول من القرن الثامن عشر في العودة باهتمامه الى الرومان ، نصل الى النتيجة القائلة ، بأنه لولا هذه الدروس التي حملتها القرون الطويلة من أيام الماضي لما تميز أى من رجال الثورتين بتلك الشجاعة التي سرعان ما أثبتت انها لم يكن لها نظير في الماضي . وبدأ من الناحية التاريخية وكان عصر النهضة الذي اعاد بعث الحضارات القديمة ، والذي انتهى نهاية مفاجئة بحلول العصور الحديثة ، قد عاد من جديد الى الحياة ، وكان الحماس الجمهورى لدى الدول المدنية الايطالية القصيرة العمر ، والتي كان مكيافلي قد

(١) توجد ملاحظة توماس بين في حقوق الانسان القسم الثانى . وتوجد ملاحظة جون ادامز في « دفاع عن دساتير حكومة الولايات المتحدة » (١٧٧٨ - مؤلفاته - المجلد الرابع ص ٤٩٢) . ويوجد قول جيمس ويلسون في كتاب كرافين « اسطورة الآباء المؤسسين » - نيويورك ١٩٥٦ ص ٦٤ .

(٢) السير جون هارينجتون (١٥٦١ - ١٦١٢) - كاتب انجلىزى - كان مقربا من الملك هنرى الثامن ثم من الملكة اليبصابات واشتهر فى بلاطها بالدكاء . ترجم بأمر الملكة كتاب « اورلاندو فوربوزه » لاريوستو . كتب من حملة اولنده . من كتبه « صورة موجزة من دولة الكنيسة » و « طبيب الرجل الانجلىزى » .

(٣) جون ميلتون (١٦٠٨ - ١٦٧٤) . من أعظم شعراء الانجلىز . درس الموسيقى فى صباه وتعلم العزف على الارجن . درس اللاتينية والافريقية والايطالية والفرنسية والعبرية . وضع الكثير من القصائد . لعل أشهر مخطفاه « الفردوس الضائع » و « استمادة الفردوس » له بعض الكتابات السياسية والدينية التى طوحت به الى السجن . وحملت معاصره على اتهامه بالاحاد .

(٤) أوليفر كرومويل (١٥٩٩ - ١٦٥٩) - حامي انجلترا . وهو اللقب الذى أطلقه عا نفسه بعد نجاحه فى ثورته على شارل الاول من عائلة استيوارت ، والتي انتهت ا اعدام الملك ، وقيام جمهورية كرومويل التى عمرت عشر سنوات .

(العرب)

تكهن لها بالزوال لتحل محلها الدول القومية ، كان قد خدم مؤقتا ،
ليتيح للامم الاوربية الوقت للنمو ، في ظل وصاية الامراء المطلقين
والمستبددين المتورين .

على اى حال ، لم يكن السبب الذى دعا رجال الثورات الى
العودة الى التراث القديم طلبا للتوجيه والالهام ، مجرد حنين عاطفى
(رومانطيقى) الى الماضى والى التقاليد القديمة . فلقد كانت المحافظة
الرومانطيقية ، التى لولا ناحيتها العاطفية ، لما سادت قلامه ظفر ، نتيجة
للثورات ، بل وبصورة محددة لفشل الثورة فى اوريا . وقد عادت هذه
المحافظة الى القرون الوسطى فى وحيها لا الى القرون الماضية ، وراحت
تمجد تلك القرون التى كان الملكوت العلمانى للسياسات الدنيوية ، يتلقى
ضوءه ونوره فيها من ألق الكنيسة ، أى عندما كان الملكوت العام يعيش على
ضوء مفترض لا أصيل . وكان رجال الثورتين يزهون بتنورهم ، وبتحررهم
الفكرى عن التقاليد ، ولما لم يكونوا قد اكتشفوا بعد ، ما فى الوضع من
تعقيدات روحية تثير الدهشة ، فانهم كانوا لايزالون غير متأثرين
بالشفغ العاطفى بالماضى وبالتقاليد ، بصورة عامة ، وهو الشفغ الذى
قدر له أن يصبح الطابع المميز للاجواء العقلية فى مستهل القرن التاسع
عشر . وعندما عاد هؤلاء الى الاقدمين يستوحونهم توجيههم ، كانت
عودتهم هذه ، ناشئة عن اكتشافهم لدى الاقدمين ، ابعادا ، لم تتناقلها
الاجيال عن طريق الثورات ، سواء أكان توارث الاعراف والنظم ، أم
توارث الفكر والمفاهيم الغربية . ولهذا لم يكن التوارث هذا هو الذى
اعادهم الى بدايات التاريخ الغربى واستهلالاته ، وانما الذى اعادهم ، هو
على النقيض من ذلك ، تجاربهم ، التى احتاجوا فيها الى السوابق
والنماذج . ولقد مثلت الجمهورية الرومانية بما لتاريخها من عظمة
لهم ، كما مثلت لمكيافلى من قبل ، السابقة العظيمة والنموذج الرائع
متجاهلين ما يسمعونه احيانا من بلاغة القول عن أمجاد أثينا والاغريق .

وعلينا اذا أردنا المزيد من الوضوح فى تفهم الدروس والسوابق
المحددة التى عاد اليها رجال الثورة فى النموذج الرومانى ، أن نتذكر
حقيقة اخرى ، كانت دائما موضع الملاحظة ، ولعبت دورا بارزا فى الثورة
الامريكية وحدها . فلقد وجد كثيرون من المؤرخين ، ولا سيما فى القرن
العشرين حيرة فى تحليل الحقيقة الواقعة ، وهى أن الدستور الذى
وصفه جون كونيلى ادامز بأنه « انبثق عن الحاجات الملحة لشعب

متردد « قد تحول بين عشية وضحاها الى « هدف للعبادة العمياء » (١) على حد تعبير وودرو ويلسون Woodrow Wilson (٢) . وقد يكون في وسع المرء أن يخالف ما قاله بيجهوت عن الحكومة الانجليزية وان يؤكد بأن الدستور قد عزز الحكومة الأمريكية « بقوة الدين » . واذ ما استثنينا هذا القول يتبين لنا ان القوة التي ربطت بأحكامها الشعب الأمريكي الى دستوره لم تكن قوة الايمان المسيحي برب متكشف للناس ، أو قوة الطاعة العبرانية للخالق الذي يقوم بدور المشرع للكون . واذ كان موقف هذا الشعب من ثورته ودستوره ، يمكن ان يسمى بالموقف الدينى ، فان عبارة الدين يجب ان تفهم هنا في معناها الرومانى الاصلى ، ويكون ورع أفراده في هذه الحالة متمثلا في ربط أنفسهم الى بداية معينة تماما كما كانت الطيبة تعنى عند الرومان الارتباط ببداية التاريخ الرومانى عندما أقيمت أسس المدينة الخالدة .

ولقد كان رجال الثورة الأمريكية على الصعيد التاريخى على خطأ كزملائهم على الطرف الثانى من المحيط الأطلسى ، عندما تصوروا أن ما قاموا به لا يعدو العودة الى أوضاع « فترة سابقة » واستعادة حقوقهم وحررياتهم القديمة . ولكنهم كانوا على صواب من الناحية السياسية ، عندما اشتقوا استقرارهم وصلحياتهم بالنسبة الى الجهاز السياسى الذى أرادوا اقامته ، من استهلالاته ، وكانت الصعوبة التى واجهتهم ، متمثلة في عجزهم عن تبين أية بداية الا من طراز وقع في عهد سحيق من القدم . ولقد أطلق وودرو ويلسون دون تعمد على عبادة الأمريكين للدستور ، صفة العمى وعدم التمييز ، وذلك لأن جذور هذه العبادة لم تكن مدفونة في مجاهل الزمن . ولعل عبقرية الشعب الأمريكى السياسية ، أو الطالع الحسن الذى أطل مبتسما على الجمهورية الأمريكية يتمثلان في هذا العمى ، أو بعبارة أخرى في الطاقة غير العادية عند هذا الشعب للتطلع الى الأمس القريب بنظرات المستقبل البعيد .

وكان النصر الكبير الذى حققه الآباء المؤسسون في نجاح ثورتهم في الوقت الذى قدر فيه للثورات الأخرى أن تفشل في إقامة جهاز

(١) اقتبست ملاحظتى ادامز وويلسون في ادوارد كوروين في مقاله « القانون الاسمى - جدول الدستور الأمريكى » - المجلة القانونية لجامعة هارفرد المجلد ٤٢ - ١٩٢٧

(٢) وودرو ويلسون (١٨٥٦ - ١٩٢٤ - رئيس الولايات المتحدة . دعا فى بنوده الاربعه عشر المشهورة فى مؤتمر الصلح فى فرساي الى النفاء الاستعماري، واستبداله بالانتداب .

سياسى جديد يتمتع بالاستقرار الكافى للبقاء ومقاومة هجمات القرون القادمة ، قد تحقق ، كما يميل الانسان الى التصور ، فى اللحظة التى أصبح فيها الدستور موضع العبادة ، حتى ولو لم يكن قد أصبح سارى المفعول الا منذ فترة قريبة . ولما كانت الثورة الامريكىة لا تختلف اختلافا بارزا عن بقية الثورات الا فى هذه الناحية ليس الا ، فان الانسان يميل الى الاستنتاج، بأن الصلاحيات التى انطوى عليها العمل التأسيسى نفسه ، هى التى ضمننت الاستقرار للجمهورية الجديدة ولم يضمنها الاعتقاد بوجود « المشرع الخالد » ، أو الايمان بالثواب والعقاب فى الملكوت الآخر . أو الوضوح الذاتى المشكوك فى صحته للحقائق التى عددها مقدمة وثيقة اعلان الاستقلال . ولا ريب فى أن هذه الصلاحيات تختلف كل الاختلاف عن « المطلق » الذى جهد رجال الثورات غاية الجهد فى ادخاله كأساس لصحة القوانين ومنبع لشرعية الحكومة الجديدة . ولقد كان النموذج الرومانى العظيم هنا أيضا هو الذى أكد وجوده بصورة آلية ، وبصورة تحمل طابع اللاتمييز فى عقول الذين عادوا عن وعى وتصميم الى التاريخ الرومانى والنظم السياسية الرومانية يستقرعونها استعدادا لاداء مهمتهم .

ولم تكن الصلاحيات الرومانية مجسدة فى القوانين ، كما لم تكن صحتها مستمدة من سلطة أعلى منها ، وانما كانت ممثلة فى منظمة سياسية هى مجلس الشيوخ الرومانى ، ولا ريب فى أن تسمية المجلس الأعلى فى أمريكا بالتسمية الرومانية القديمة وهى مجلس الشيوخ ، هى خير دليل على العودة الى الماضى ، وان كان هذا المجلس الأمريكى لا يشترك فى أية ناحية من النواحي مع المجلس الرومانى أو حتى مجلس الشيوخ فى البندقية . لكن التسمية تظهر على أى حال وبمنتهى الوضوح مدى استعداد العقول فى تلك الأيام لتقبل روح « البصيرة الرومانية القديمة . ويقول ماديسون أن من أهم « الابتكارات الجديدة التى ظهرت على المسرح الأمريكى » ، ولعل أكثرها بروزا أيضا ، هو تحول مركز السلطة والصلاحيات من مجلس الشيوخ (الرومانى) ، الى الفرع التشريعى فى الحكومة . لكن ما ظل قريبا من الروح الرومانية هو انشاء منظمة محددة وضرورية ، كان الهدف منها خلافا لسلطات الفرعين التشريعى والتنفيذى للحكومة ، ايجاد مركز للصلاحيات . ولا ريب فى أن الآباء المؤسسين باستخدامهم الخاطيء لعبارة « مجلس الشيوخ » أو بعزوفهم عن أن يمنحوا أحد فروع التشريع الصلاحيات اللازمة ، أظهروا تفهمهم الكامل لتمييز الرومان بين السلطة والصلاحيات

ولعل هذا هو السبب الذي دعا هاملتون الى الاصرار على « ظهور جلال السلطة القومية عن طريق محاكم العدل » (١) ، مما عنى على صعيد السلطة ، الا يكون الفرع القضائى للحكم « مالكا للقوة او الإرادة (٢) بل لمجرد صلاحية الحكم ، بحيث يعدو عن طريق المقارنة اضعف واحد في الفروع الثلاثة للسلطة وهكذا كانت صلاحيات هذا الفرع بعبارة أخرى ، غير جديرة بتولى السلطة ، كما كانت سلطات الهيئة التشريعية من الناحية الأخرى ، سببا في عجز مجلس الشيوخ من ممارسة الصلاحيات . ومع هذا فقد كانت الرقابة القضائية التى وصفها ماديسون بأنها الاسهام الفريد من نوعه لأمريكا فى عالم الحكم ، تقليدا آخر للإجراءات القديمة اذ تشبه دائرة المراقبة الرومانية ، ولعل هذا التقليد هو الذى دعا ولاية بنسلفانيا الى تأسيس « مجلس للرقباء » فى عامى ١٧٨٣ و ١٧٨٤ ، للتحرى عما اذا كانت هناك مخالفات دستورية ، وما اذا كانت السلطان التشريعية والتنفيذية تتبادلان الاعتداء على الصلاحيات (٣) . والنقطة المهمة هنا هى أنه عندما أصبحت هذه التجربة المهمة والجديدة فى عالم السياسة ، جزءا من الدستور الأمريكى ، فقدت مع اسمها خصائصها القديمة وأعنى بها قوة المراقبين من ناحية وتناوبهم فى المنصب من الناحية الأخرى . ولا ريب فى أن الافتقار الى السلطة مع الديمومة فى المنصب ، هى التى تشير من الناحية التنظيمية ، الى أن المحكمة الاتحادية العليا هى المركز الحقيقى للصلاحية فى الجمهورية الأمريكية . ولا ريب فى أن هذه المحكمة تمارس صلاحياتها على شكل صياغة مستمرة للدستور ، اذ أنها على حد تعبير وودرو ويلسون « شكل من أشكال المجالس التأسيسية التى تعقد جلساتها بصورة مستمرة (٤) » .

وبالرغم من ان التمييز التنظيمى الأمريكى بين السلطة والصلاحيات يحمل طابع السمات الرومانية المميزة ، الا أن مفهومه عن الصلاحيات يختلف كل الاختلاف عن المفهوم الرومانى . فلقد كان مهمل الصلاحية فى رومة سياسيا ، وكان يقتصر على تقديم المشورة ، أما فى الجمهورية الأمريكية ، فقد كان عمل الصلاحيات قانونيا ، وكان

(١) الاتحادى رقم ١٦ .

(٢) الاتحادى رقم ٧٨ .

(٣) الاتحادى رقم ٥٠ .

(٤) من كتاب كوروين . المصدر نفسه ص ٣ .

يتألف من تفسير القوانين . وتستمد المحكمة العليا صلاحياتها من الدستور كوثيقة مكتوبة ، بينما كان مجلس الشيوخ الروماني الذي يضم آباء الجمهورية الرومانية وكبراءها يستمد من سلطته لأن هؤلاء الشيوخ ، يمثلون أو يجسدون الأسلاف ، الذين كانت مبررات صلاحياتهم الوحيدة في الجمهورية ، انهم هم الذين أقاموها ، أو كانوا يمثلون لها ما مثله الآباء المؤسسون للجمهورية الأمريكية . وكان شيوخ رومة يجسدون مؤسسها ، وتتجسد معهم أيضا روح التأسيس ، أو روح البداية ، بحيث يمثلون تاريخ الشعب الروماني . وكانت روح التوسع والتقوية ، تعتمد في حيويتها على روح التأسيس ، التي كان في الامكان عن طريقها توسيع الأسس التي وضعها الأسلاف وتقويتها وتعزيزها . ولا يمكن دوام الاستمرار اللامتقطع ، لهذا التعزيز ، وما ينطوى عليه من صلاحيات كامنة ، الا عن طريق الثورات ، أي عن طريق التناقل عبر سلسلة متصلة الحلقات من الخلف للمبدأ الذي تم اقراره في البداية . وكان البقاء في هذا الخط المستمر من التوارث يعني في رومة ، الحفاظ على الصلاحيات . وكان البقاء بالنسبة الى الانسان مشدودا الى البداية التي وضعها الأسلاف ، مع اجلال هذه البداية واحترامها ، يعني في اللاتينية أن يكون الانسان « متدينا » ، أو مرتبطا تمام الارتباط ببدايته . ولم يكن التشريع في رومة والحالة هذه ، بالرغم من اهميته ، ولا الحكم ، كحكم ، هو الذي يضمن للانسان الاتصاف بالفضيلة الانسانية السامية ، وانما يضمنها له ، اشتراكه في اقامة الدول الجديدة ، أو الحفاظ على تلك القائمة وتعزيزها . (١) وهكذا كان التلاحم بين الصلاحيات والتوارث والدين . وكلها تنبع في وقت واحد من العمل التأسيسي ، حجر الزاوية في التاريخ الروماني من بدايته حتى نهايته . ولعل الحقيقة القائلة بأن الصلاحيات كانت تعنى تعزيز الأسس هي التي دفعت كاتو (Cato) (٢) الى القول بأن الدستور « لم يكن من عمل انسان واحد ، أو من صنع عصر واحد . ويرجع الفضل الى الصلاحيات في الربط بين الدوام والتغيير ، اذ لولاها لعنى التغيير ، طيلة التاريخ الروماني ، ان خيرا وان

(١) شيشرون - المصدر نفسه ١ - ٧ - ٢٠١

(٢) كاتو ماركوس بريسكوس (٢٣٤ - ١٤٩ ق م) - من ساسة روما القديمة . من أسرة من العامة . لعب دورا بارزا في سياسات رومة وفتوحاتها . كان من أشد المكافحين عن أفكاره السياسية .

(العرب)

شرا ، تعزيز التليد الموروث وزيادته . وكان احتلال ايطاليا واقامة صرح الامبراطورية يعنى للرومان على الأقل ، الشرعية الى الحد الذى حمل الاراضى المحتلة ، على توسيع أسس مدينة رومة ، وعلى الاستمرار فى الارتباط اليها .

ولا ريب فى أن هذه النقطة الأخيرة عن ترابط التأسيس والتعزيز والحفاظ ترابطا وثيقا ، مثل الفكرة المهمة السائدة على رجال الثورة الامريكية ، لا عن طريق التفكير الواعى ، بل عن طريق تعلقهم بميراث رومة القديمة وبالارث الكلاسيكى الذى تلقوه عنها . وقد نعت عن هذه المدرسة نفسها آراء هارينجتون فى « توسع حكم الشعب » ، اذ أن هذا التوسع كان الطابع المميز للجمهورية الرومانية دائما . وهو ما كان مكيافلى قد رده قبل بضعة قرون ، مقتبسا اياه من تعابير شيشرون التى لم يكلف نفسه عناء نسبتها الى صاحبها عندما قال : « لا يمكن لأى انسان أن ترتقى به أعماله الى مرتبة أولئك الذين تواروا اصلاح الجمهوريات والممالك وتعزيزها بالقوانين والنظم الجديدة . . . فمثل هؤلاء يأتون فى المنزلة الثانية من ناحية التقدير بعد الآلهة فورا » (١) . ويبدو بالنسبة الى القرن الثامن عشر ، ان رجال الثورة قد تبينوا ، أن مشكلتهم الرئيسية والملحة التى سببت ذلك الاختلاط النظرى والقانونى للمطلق اختلاطا خلق الزعجات فى السياسات العملية ، تقوم فى ضمان « الديمومة » (٢) للاتحاد ، واضفاه الاستمرار على شىء أقاموه ، وتحقيق اعتماد الشرعية لنظام سياسى لا يستطيع اعتماده من مواريث الأقدمين ، مما يجعلها على حد تعبير هيوم (٣) عرضة للتشكك . ولكنهم يبدون من الناحية الأخرى وقد وجدوا الحل البسيط ، والآلى فى رومة القديمة . ويوحى مفهوم الصلاحية عند الرومان ، أن العمل التأسيسى نفسه ينمى الاستقرار والدوام لوجوده ،

(١) « مطارحات عن اصلاح حكومة فلورنسه » و « الامير » والمؤلفات الأخرى .

(٢) كان اهتمام كتاب القرنين السابع عشر والثامن عشر باستقرار الحكم الجمهورى السبب فى حماسهم الشديدة لاسبارطة . وكان الشائع فى تلك الأيام ان اسبارطه عمرت أمدا أطول من رومة .

(٣) دافيد هيوم (١٧١١ - ١٧٧٦) - فيلسوف ومؤرخ اسكتلندى . درس القانون فى البداية ثم عدل عنه لسوء حالته الصحية . أهم كتبه « اطروحة عن الطبيعة البشرية » و « مقالات فى السياسة والأخلاق » و « مقالات فى الفلسفة عن الفهم البشرى » و « التحرى عن مبادئ الأخلاق » و « مطارحات سياسية » وتعتبر آراؤه فى الفلسفة من النوع الشكى بالنسبة الى المتزمتين فى الدين .

وتكون على هذا الصعيد شيئاً لا يمدو عملاً من أعمال « التعزيز » اللازمة التي تربط بين الابتكارات والتبدلات ، وتشدهما الى « التأسيس » الذي تتوليان تقويته وتعزيزه . ويجوز لنا القول على ضوء هذا كله ، ان التعديلات التي ادخلت على الدستور الامريكى ، قد قوت الاسس الاصلية للجمهورية الامريكية وعززتها . كما لا حاجة بنا الى القول ان سلطة هذا الدستور وصلاحياته تمثل في قدرته الكامنة على تقبل التعديل والتعزيز . ولا ريب في أن فكرة التوافق بين التأسيس والحفاظ عن طريق التعزيز ، أو بعبارة أخرى ، التوافق بين عمل البداية الثورى وبين الحرص على الحفاظ عليه عبر القرون كانت عميقة الجذور عند الرومان ، ويمكن العثور عليها في كل صفحة من صفحات التاريخ الرومانى . ولا ريب في أن التعبير اللاتينى لمعنى التأسيس Condere يفسر نظرية التوافق هذه تمام التفسير . اذ انها مشتقة من اسم اله رومانى قديم هو Conditor ، كانت مهمته الرئيسية الاشراف على نمو المحصولات وحصادها ، ولعله كان يمثل عند قدامى الرومان المؤسس والحافظ في وقت واحد .

وتبدو صحة هذا التفسير لنجاح الثورة الامريكية على صعيد الروح الرومانية في الحقيقة الواقعة ، وهى اننا لسنا الوحيدين ، الذين اطلقنا على رجال الثورة اسم « الآباء المؤسسين » ، وانما جاء اطلاق هذا الاسم عليهم منهم هم قبل غيرهم . وقد أدت هذه الحقيقة الى نشوء فكرة مزعجة تقول ان هؤلاء المؤسسين كانوا يظنون أنهم يملكون من الفضيلة والحكمة ما يربو بكثير على ما كان متوقعا من خلفائهم (١) . لكن اية نظرة سطحية الى تفكير ذلك العصر وأسلوبه تكفى ليرى الانسان ان مثل هذا الفرور كان غريبا على عقولهم . ولعل حقيقة القضية أبسط بكثير من هذا ، فلقد ظنوا انفسهم مؤسسين ، لأنهم وضعوا نصب أعينهم منذ البداية تقليد النموذج الرومانى ، ومحاكاة الروح الرومانية . وعندما يتحدث ماديسون عن « الخلفاء » الذين تقع على عاتقهم « مهمة التحسين وضمان الديمومة » لما حققه الأسلاف كان يتوقع أن يكون هناك « ذلك الاجلال الذى يضيفه الزمن على كل شىء والذى بدونه ، لا تملك أية حكومة مهما كانت رشيدة وحررة . الاستقرار اللازم » (٢)

(١) راجع مارتين ويايموند « الديمقراطية والائحادى . نظرة جديدة الى نوايا واضعى الدستور » فى المجلة الامريكية للملوم السياسية عدد مارس ١٩٥٩ .

(٢) الائحادى . رقم ١٤ ورقم ٤٩

ولا ريب في أن المؤسسين الأمريكيين قد ارتدوا زى المؤسسين الرومان، أولئك الأسلاف الذين كانوا يمثلون « العظام من الناس » ، حتى قبل أن يعرفهم الشعب ويتميزهم . لكن الروح التي صاحبت هذا الادعاء لم تكن تنطوي على القرور . وإنما كانت تنبع من الإدراك البسيط ، للحقيقة الواقعة ، وهي أنهم إما أن يكونوا مؤسسين فيصبحوا والحالة هذه أسلافا ، أو يفشلوا في تحقيق مهمتهم . ولم تكن الحكمة أو الفضيلة ما يهمهم ، وإنما همهم العمل نفسه ، وهو عمل لا يناقش على الإطلاق، وكانوا يعرفون ما فعلوه أو حققوه تمام المعرفة ، وكانوا يعرفون من التاريخ ما يكفي للتأكيد لهم بأنهم « جاءوا الى الحياة في عصر ، كان المرعون العظام القدامى يودون لو عاشوا فيه » (١)

وقد سبق لنا أن لاحظنا أن لتعبير « الدستور » معنيين ، ففي الوقت الذي نفهم منه ما قاله توماس بين بأنه العمل التأسيسي الذي « يسبق الحكم » والذي يؤسس الشعب نفسه عن طريقه ضمن اطار سياسي ، نستطيع أيضا ان نعنى به ثمرة هذا العمل ، أى الوثيقة الخطية المسماة بالدستور . وإذا عدنا بانتباهنا الآن من جديد الى فكرة « العبادة العمياء والتي لا تمييز فيها » التي نظر الشعب الأمريكي في اطارها الى دستورهِ نظرة التجلة والاحترام منذ ذلك الحين ، تبين لنا ما يحيط بهذه العبادة من غموض ، اذ ان المعبود كان يمثل العمل التأسيسي والوثيقة المكتوبة في وقت واحد . ولما كانت عبادة الدستور في أمريكا قد عاشت أكثر من مائة عام من التدقيق الممحص ومن النقد العنيف للوثيقة ولجميع الحقائق التي حملت للآباء المؤسسين وضوحها الذاتي ، فان الانسان يميل الى الاستنتاج بأن تذكر الحادثة نفسها ، وهي قيام شعب بتأسيس جهاز سياسي جديد عن درس وتقصد وعمد ، قد غطى على النتيجة الفعلية للعمل ذاته ، وهي الوثيقة نفسها في جو من الاجلال والمهابة ، لف الحادث والوثيقة وحماهما من هجمات الزمن والظروف المتغيرة . وقد يميل الانسان الى التكهن بأن صلاحيات الجمهورية وسلطاتها ستظل سليمة و متماسكة ، طالما أن العمل نفسه ، أو بدايته ، محط الذكرى ، عندما تثار القضايا الدستورية في معناها الضيق ، وتبرز الى العيان .

وتوضح الحقيقة الواقعة وهي أن رجال الثورة الأمريكية اعتبروا انفسهم من المؤسسين ، المدى الذي آمنوا به وهو أن عمل التأسيس نفسه

(١) جون ادامز في « افكار في الحكم » مؤلفاته - المجلد الرابع ص ٢٠٠

لا عمل المشرع الخالد ، او الحقيقة الذاتية الوضوح او أى مصدر مستشرف أو لا دنيوى ، هو الذى سيغدو فى النهاية منبع السلطة فى الجهاز السياسى الجديد . وينتج عن هذا ، ان من غير المجدى البحث عن « مطلق » لكسر نطاق حلقة « العسرة » الشريرة ، التى تقع جميع الاستهلالات فى شبكها ، اذ ان هذا « المطلق » يقوم فى عمل الاستهلال نفسه . ولقد عرف هذا الأمر الى حد ما بصورة دائمة ، وان لم يجر تفصيله فى المفاهيم الفكرية لسبب واحد ، وهو ان البداية نفسها قبل بدء حقبة الثورة ، كانت محجوبة دائما بحجب من القموض ، ولذا ظلت موضع التكهن ، والخيال . وهكذا فان هذا التأسيس الذى وقع الآن ولأول مرة فى وضوح النهار بحيث شاهده الجميع ، كان ألوف السنين موضوع الأساطير التى لعب الخيال فيها دوره ، محاولا الوصول الى ماض بعيد أو حادث سحيق لا تصل اليه قوة الذاكرة . ومهما كانت الحقيقة الفعلية لهذه الأساطير ، فان أهميتها التاريخية تمثل فى الطريقة التى حاول فيها العقل الانسانى ان يحل مشكلة البداية ، بالنسبة الى حادث جديد لا ترابط له مع السير المستمر للخط التاريخى .

ولم تكن هناك الا أسطورتان تتعلقان بموضوع التأسيس بالنسبة الى رجال الثورة الامريكية ، اذ يعرفونهما تمام المعرفة ، وهما القصة التى وردت فى التوراة عن خروج القبائل العبرانية من مصر وقصة فرجيل عن طواف اينياس وجولاته بعد نجاته من حريق طرواده . وتتعلق الأولى بتحرر بنى اسرائيل من العبودية بينما تتعلق الثانية بالنجاة من الابداء ، كما تدور الاسطورتان حول وعد مقبل بالحرية ، يؤلف المحور الذى تدور حوله وقائع الأسطورة . وانطوت قصة اينياس بوجه خاص على إقامة مدينة جديدة ، كانت المحور الذى دارت حوله الأسطورة .

ويبدو أن هاتين القصتين تضمنتا بالنسبة الى الثورة عبرة فى منتهى الأهمية ، فهما تصران بمحض التصادف العارض ، على وجود فجوة بين انتهاء نظام قديم وقيام نظام جديد آخر ، وان لم يكن من المهم على هذا الصعيد نفسه ما اذا كان تيه بنى اسرائيل فى الصحراء أو مغامرات اينياس والأخطار التى تعرض لها قبل وصوله الى شواطئ ايطاليا قد اشغلا هذه الفجوة . واذا كان لهاتين الأسطورتين من عبرة ، فأنها تمثل فى أن الحرية ليست النتيجة الآلية الرتيبة للتحرر ، كما أن الاستهلال الجديد ليس النتيجة الآلية الرتيبة للنهاية السابقة . ويبدو ان الثورة قد مثلت لهؤلاء الرجال الفجوة الأسطورية بين النهاية

والبداية أو بين ما انتهى وبين ما سيبدأ . وليس غريبا أن تجتذب هذه الأوقات الانتقالية من الأسر الى الحرية اهتمامهم وخيالهم ، وذلك لان هاتين الأسطورتين تجمعان على الحديث عن القادة العظام الذين يظهرون على مسرح التاريخ ابان هذه الفجوات في السير التاريخي (١) .

يضاف الى هذا أن هذه الفجوة تتسلل بوضوح الى جميع التخيلات في مختلف العصور والأزمنة ، التي تنحرف عن الفكرة المقبولة السائدة عن أن الزمن ليس الا انسيابا مستمرا . ولذا كان من الطبيعي أن يتعلق الخيال الانساني ، بمشكلة البداية هذه ، وأن تبدو أهداف الفكر التخيلي والقصص الأسطورية لأول مرة بمظهر الواقع الفعلي . وإذا جاز لانسان أن يؤرخ الثورات ، فإنه يبدو وكأنه قد فعل المستحيل ، لانه أرخ الفراغ القائم من ناحية الزمن على ضوء التسلسل التاريخي (٢) .

ومن طبيعة البدايات كلها أن تحمل معها حدا من حدود الالتزام الكامل فهي من الناحية الأولى ليست مرتبطة بسلسلة صحيحة من

(١) وهكذا .. آمن ملتون بالقادة العظام الذين توفدهم السماء ليخلصوا الناس من الاسر والعبودية ، من أمثال شمشون ، أو الذين ينظمون للناس حرياتهم من أمثال بروتوس ، أو الذين يعتبرون من المصلحين العظام من أمثاله هو . ويرى ملتون أن هؤلاء القادة العظام يظهرون على مسرح التاريخ ويؤدون أدوارهم المناسبة في اوقات الانتقال من الاسر الى الحرية .. (مستمدة من زيرا فينك في كتابها « الجمهوريون التقليديون » - ايفانستون ١٩٤٥ - ١٠٥)

ويصح هذا القول بالطبع أيضا على المستوطنين أنفسهم ، على حد قول بورستين في كتابه « الامريكان » بوسطن ١٩٥٨ . ص ١٩ .

(٢) قد يجد المرء نفسا ميالا الى استخدام المثل الامريكي كمرض تاريخي للحقيقة الأسطورية القديمة ، والى تفسير الفترة الاستعمارية بأنها مرحلة التحول من الاسر الى الحرية والفجوة بين مفادرة انجلترا والعالم القديم ، واقامة بناء الحرية في العالم الجديد . ويشهد هذا الانجذاب ، كلما اقتربت المسافة بين هذه القصص الأسطورية ، إذ ان الحوادث الجديد ، وعملية البناء الجديدة ، جاءت نتيجة ابعاد خارقة . ولقد رأينا فرجيل يتحدث في تاسوعاته (الابنياد ٢ ، ١ - ١٢) عن هذه الناحية فيقول : « وعندما وجدت آلهة السماء أن مما يفرحها ان تهوى ايليوم ، وأن ينقلب الوضع بشعب بريام البريء ... راحت النذر السماوية تدفع بنا الى أماكن نائية تعيش فيها حياة النفي والابعاد ، في أراض قفراء » . لكن الأسباب التي تدعوني الى القول بخطأ تفسير التاريخ الامريكي في هذا الضوء واضحة كل الوضوح ولا تعتبر الفترة الاستعمارية فجوة في التاريخ الامريكي ، ومهما كانت الأسباب التي دعت المستوطنين البريطانيين الى مفادرة وطنهم ، فإنهم لم يجدوا صعوبة بعد الوصول الى أمريكا في تبين وجود الحكم الانجليزي فيها وسلطانه ولذا لم يكونوا مبغدين أبدا ، وانما ظلوا يفخرون بأنهم من رعابا بريطانيا حتى اللحظة الاخيرة .

(المؤلف)

المسببات والنتائج ، تتحول فيها كل نتيجة بدورها الى سبب بالنسبة الى التطورات المقبلة ، وهى من الناحية الثانية مفتقرة الى كل اسناد سابق أو لاحق ، وكأنها جاءت من المجهول زمانا ومكانا . فلحظة البداية ، هى اشبه ما تكون وكأن البادئ قد الفى التسلسل الزمنى نفسه ، أو كأن الممثلين فى المسرحية قد انبتوا على السياق الزمنى والاستمرار . ولقد بدأت مشكلة البداية أول ما بدأت بالطبع . فى الفكر والخيال بالنسبة الى جذور الكون وأصوله ، ونحن نعرف الطريقة التى حل بها العبرانيون القدامى مشكلتها ، اذ افترضوا وجود اله خالق ، يكون خارج خلقه تماما كما يكون الصانع خارج نطاق ما يصنعه . وبعبارة أخرى ، حل العبرانيون مشكلة البداية عن طريق ايجاد بادئ لا تتعرض بدايته هو للتساؤل لأنه قديم قدم الأزل ، ودائم دوام الأبد . وهذه الأبدية التى نسميها بالخلود هى الاطلاقية الزمنية ، ومادامت بداية الكون تعود الى نطاق المطلق ، فانها تفقد عنصر الاقحام ، وتصبح متأصلة الجذور فى شئ بالرغم من وقوعه خارج الطاقات التفكيرية للانسان الذى يملك فكرا وأسبابا عقلانية تخصه . أما الحقيقة الغريبة وهى ان رجال الثورة دفعوا دفعا الى البحث اليأس عن مطلق فى اللحظة التى أرغموا فيها على العمل فانها تتأثر الى حد ما . بالأعراف الفكرية القديمة لأبناء الغرب الذين كانوا يرون البدايات الجديدة تتطلب مطلقا تنبع منه ، وتفسر على ضوءه .

وبالرغم من تأثير الانعكاسات الفكرية الالزامية لرجال الثورات بالتقاليد المسيحية - العبرانية القديمة ، فليس شمة من شك فى أن ما بذلوه من جهود واعية لحل العقيدة الدينية « بأن الله خلق السموات والأرض » انما كانت من حكمة الأقدمين السياسية وعلى الأصح من تاريخ الرومان القدامى . ولم يكن من قبيل المصادفة العارضة أن الجهود التى بذلت لبعث الفكر القديم ، واستعادت عناصر الحياة السياسية القديمة قد تجاهلت أو أساءت فهم الاغريق ، واستمدت نظائرها من النماذج الرومانية ليس الا . فلقد تركز التاريخ الرومانى حول فكرة التأسيس ، ولا يمكن فهم المفاهيم السياسية الرومانية العظيمة كالسلطة والتقاليد والديانة والقانون وغيرها دون استشفاف الاعمال العظيمة التى تقف فى مستهل التاريخ الرومانى والأساطير الرومانية ، ابتداء بتأسيس المدينة الخالدة . ولا ريب فى أن الحل الرومانى الشائع لهذه المشكلة المتأصلة فى موضوع البداية تظهر بوضوح تام فى النداء المشهور الذى وجهه شيشرون الى شيبيو ، ليصبح ديكتاتورا ، فى تلك اللحظات

القدرية من اعادة تأسيس الملكوت العام أو الجمهورية في معناها الأصلي (١) . وكان هذا الحل الروماني ، المصدر الفعلي للالهام بالنسبة الى فكرة روبسبير عن « طغيان الحرية » . ولو أن روبسبير أراد أن يبرر ديكتاتوريته برغبته في اقامة صرح الحرية ، لعاد الى مكيافلي مستعينا بقوله : « يجب أن تكون اقامة الجمهورية الجديدة ، أو اصلاح النظم القديمة لجمهورية قائمة بالفعل ، من عمل رجل واحد ليس الا » (٢) ، أو لتأييد قضيته مستشهدا بجيمس هارينجتون الذي أشار الى القدماء والى حوارهم المثقف مكيافلي بوصفه السياسي الوحيد في القرون الأخيرة (٣) ولاكد أن المشرع الذي مثل لهارينجتون أيضا المؤسس ، « يجب أن يكون رجلا واحدا ، وأن الحكومة يجب تأليفها مرة واحدة وبسرعة ، ولا سيما أن المشرع الحكيم قد يحاول لتحقيق ذلك تجميع السلطات السيادية في يديه . فلا يمكن لأى انسان عاقل مسيطر على تفكيره أن ينزل اللوم بمثل هذه الوسائل الشاذة التي قد تبدو ضرورية والتي لا تعدو أن تكون تأسيس حكومة شعبية حسنة التنظيم » (٤)

ومهما كان دنو رجال الثورات من الروح الرومانية ، ومهما كان اتباعهم دقيقا لنصيحة هارينجتون في أن « يفترفوا من معين الحكمة القديمة » . (٥) وقد بزهم في اتباعها جون ادامز نفسه ، وذلك في اداء عملهم الرئيسى وهو تأسيس جهاز سياسى جديد ولا ملتزم بأى شىء من قبل ، فان المحفوظات القديمة ، ظلت صامته لا تحير حراكا . ونحن نجد في المفهوم الروماني عن « التأسيس » فكرة غريبة كامنة ، وهى أن

(١) كتاب « الجمهورية » لشيشرون ٦ ، ١٢ .

(٢) مطارحات عن الحقبة الاولى لتيتوس ليفى ٩٠١ .

(٣) جمهورية أوقيانوسيا (١٦٥٦) طبعة الفنون الحرة ص ٤٣ .

(٤) المصدر نفسه ص ١١٠ .

(٥) نفس المصدر أيضا ص ١١١ . لم يكن التبصر يعنى فى الادب السياسى للقرنين السابع عشر والثامن عشر ، الحرص والحذر بل بعد النظر وكثيرا ما عنى العلم والحكمة والاعتدال لمعرفة تأثير مكيافلي على هارينجتون وأثر القدماء على الفكر الانجليزى فى القرن السابع عشر ، راجع الدراسة التى أعدها زيرا فينك . ولعل من المؤسف عدم وجود دراسة مماثلة عن أثر الفلاسفة القدامى والمؤرخين فى صياغة شكل الحكومة الامريكية ، ولعل السبب فى هذا انه لم يعد هناك من يهتم بموضوع تشكيل الحكم الذى كان الشغل الشاغل للآباء المؤسسين . لكن فى وسع مثل هذه الدراسة ، ان تظهر أن للتجربة الامريكية أكثر من مجرد قيمة محلية وعرضية ، وان جميع أشكال الحكم العصرية ليست منفصلة عن الفكر السياسى والتجارب السياسية للأقدمين .

(المؤلف)

التبدلات السياسية الجذرية التي وقعت في التاريخ الروماني لم تكن وحدها ، اصلاحات لتنظيمات قديمة أو اعادة لعمل التأسيس الاصلى ، بل ان العمل الأول نفسه ، كان اعادة أيضا ، أو بعثا وعودة لشيء قديم . فلقد سمعنا فرجيل نفسه يقول ان انشاء رومة كان بعثا لطرودة ، وان رومة كانت طروادة ثانية .

ورائنا مكيا على نفسه ، ولعل هذا راجع الى ايطاليته من ناحية ، والى شدة صلته بالتاريخ الروماني من الناحية الاخرى ، يعتقد أيضا ، ان اقامة ملكوت علماني وسياسى جديد ، من الطراز الذى فكر هو فيه لم يكن الا مجرد اصلاح جذرى « للنظم القديمة » ، وان ملتون أيضا بعد سنوات طويلة ، كان لا يزال يحلم لا باقامة رومة جديدة ، بل باعادة بناء رومة من جديد . لكن هذا القول لا يصح على هارينجتون اطلاقا . ولا ريب فى أن خير دليل على ما نقول ، يقوم فى الحقيقة الواقعة وهى أنه شرع يقحم فى هذا الموضوع صورا مختلفة كل الاختلاف ومجازات غريبة على الروح الرومانية كل الفراية . وبينما كان يدافع عن « الأساليب اللاعادية » اللازمة لاقامة جمهورية كرومويل ، نراه يقول ، وبصورة مفاجئة . . . « وبينما لا يمكن للكتاب أو البناء أن يصل حدود الكمال ، الا اذا كان لهما كاتب واحد أو مهندس واحد ، فان الجمهورية بحسب طراز تكوينها ، تحمل نفس الطبيعة أيضا (١) . فهو يدخل هنا وبعبارة أخرى ، أساليب العنف العادية والطبيعية لأداء مختلف الأهداف المتعلقة بالخلق والصناعة ، وذلك لأن شيئا يخلق لا من لا شيء ، بل من مواد مفروضة لا بد من المساس بها لتذعن لعملية التشكيل نفسها ، التى ينبثق منها الخلق الجديد . لكن الديكتاتور الروماني لم يكن على أى حال ، خلاقا ، ولم يكن المواطنون ، الذين يملك بالنسبة اليهم صلاحيات استثنائية لفترة الطوارئ ، الا اعادة الانسانية التى أراد ان يخلق منها شيئا . ويبدو أن هارينجتون ، لم يكن بعد فى وضع يمكنه من معرفة الأخطار الهائلة المتأصلة فى المشروع الأوقيانوسى (٢) ، كما لم يكن يستطيع التكهون بما كان روبسبير سيفعله بوسائل العنف اللاعادية ، عندما اعتقد أنه يمثل دور « المهندس » الذى أقام بيتا جديدا صنعه من المادة الانسانية ، هو الجمهورية الجديدة لبنى الانسان . وكان كل ما حدث هو أن البداية الجديدة قد أعادت الى الوجود جريمة الانسان

(١) هارينجتون - أوقيانوسيا - نفس المصدر ص ١١٠

(٢) اشارة الى الصورة الطبائية التى رسمها هارينجتون لدولة مثالية فى المحيط الهادى

الأولى ، لتظهر على مسرح السياسات الأوروبية ، وكان قتل قابيل لهابيل سيكون سببا في الأخوة الانسانية الجديدة ، وأن القسوة العنيفة، ستكون منبع الانسانية الجديدة ، ولكن الآية انعكست بالنسبة الى احلام الانسان الغريبة الأولى ، والى مفاهيمه اللاحقة ، وان العنف لم يختلف ليحل محله شيء جديد ومستقر ، وانما غرق على النقيض من ذلك في « زوابع ثورية » أغرقت معه البداية نفسها والقائمين بها .

ولعل العلاقة الوثيقة الذاتية بين اللامعقولية الكامنة في جميع البدايات وبين الطاقات الانسانية على الجريمة هي التي دفعت الرومان الى استقاء تسلسلهم لا من روملوس الذي قتل أخاه ريموس بل من اينياس (١) ، ينبوع الشعب الروماني ، الذي جاء الى ايطاليا يحمل معه « ايليوم وجميع آلهتها » ، (٢) . لكن هذه المغامرة كانت مصحوبة أيضا بالعنف ، المتمثل في الحرب بين اينياس والايطاليين الأصليين . لكن فرجيل آمن بضرورة هذه الحرب لتبطل مفعول حرب طرواده . وذلك لأن بعث هذه المدينة على الأرض الايطالية كان سيؤدي الى انقاذ «ماتبقى بعد غضب الاغريق وأخيل » . وبعث ذرية هكتور (٣) التي كانت على حد تعبير هوميروس قد اختفت من الأرض . وهكذا كان ثمة ضرورة لتكرار حروب طروادة لعكس التسلسل الذي وصفه هوميروس لأحداثها ولقد تعمد فرجيل ، أن يقلب قصة هوميروس رأسا على عقب في قصيدته الرائعة ، فلقد أعاد بعث شخصية أخيل ذي الغضبة التي لا تقاوم في شخصية تيرنوس الذي يقدم نفسه قائلا: «وسترون هنا من جديد أن بريام قد عثر على أخيل » (٤) ، كما بعث شخصية باريس الذي يشعل النيران في ابراج طروادة (٥) . أما اينياس نفسه فيمثل شخصية « هيكتور » ، على حين تقوم في قلب القصة كلها امرأة هي منبع كل اجلال ، وقد حلت فيها لافينيا محل هيلانة . وهكذا بعد أن حشد فرجيل في قصته جميع هذه الشخصيات القديمة نراه يقلب قصة هوميروس رأسا على عقب ، فترنوس (صاحب شخصية اخيل) هو الذي يفر أمام اينياس (صاحب

(١) راجع كتاب بولي ديسرا عن اسطورة اينياس .

(٢) فرجيل التاسوعات ١٢ . ١٦٦ و ١ و ٦٨ . واوفيد ٤ . ٢٥١ . ففي هذه الاماكن حديث عن الاصل الطروادي لرومة .

(٣) التاسوعات ٩ - ٧٤٢ .

(٤) التاسوعات ٦ - ٧٤٢ .

(٥) المصدر نفسه ٧ - ٣٢١ - ٣٢٢ .

شخصية هكتور) ، ولا فينيا عروس وليست آبهة ، ونهاية الحرب ليست نصرا لفريق يفادر ارض المعركة ، مخلفا الفريق الثاني يعاني الابداء والعبودية والدمار ، وانما «لاغالبا ولا مقلوب» ، ومعااهدة ابدية توقع فى ظل قوانين متكافئة (١) بين الشعبين ليعيشا معا طبقا لما أعلنه اينياس حتى قبل أن تبدأ المعركة .

ولا يهمننا هنا ما يصوره فرجيل عن رحمة الرومان المشهورة ، ولا عن مفاهيم فى الحرب ، التى تتلخص فى تلك الفكرة العظيمة والفريدة عن حرب يتقرر الصلح فيها لابطريق النصر والهزيمة ، بل بطريق التحالف بين الفريقين المتحاربين اللذين يتحولان الآن شريكين أو حليفين ضمن اطار القوانين الرومانية . ولما كانت رومة قد أقيمت على أساس هذه التعاقدات القانونية والتعاهدات بين شعبين مختلفين ومتعاضدين ، فان رسالة رومة النهائية باتت «اخضاع العالم كله لقوانينها» . ولا ريب فى أن عبقرية رومة السياسية تتمثل ليس طبقا لما قاله فرجيل وحده ، وانما لما ذكره الرومان أنفسهم من مبررات ، فى المبادئ التى رافقت عملية الانشاء الاسطورية للمدينة .

ولعل من المهم ، فى هذا الصدد أن نلاحظ ، فى ان انشاء رومة لم يفهم على أساس انه بداية جديدة كل الجدة ، حتى فى المفهوم الرومانى نفسه . فليست رومة الا طروادة وقد بعثت من جديد ، والا بعثت تلك الدولة المدنية التى وجدت منذ زمن بعيد ، والتى لم ينقطع حبل اتصالها المستمر أبدا . وقد لانتاج هنا الى أكثر من أن نتذكر ، قصيدة فرجيل السياسية العظيمة الأخرى ، وهى الانشودة الرابعة ، لنرى ، كيف كان من المهم بالنسبة الى هذا التفسير الذاتى عند الرومان ، أن يروا فى عمليتى التأسيس والبناء ، عمليتى إعادة وبناء من جديد . واذا كانت « الحلقة العظمى للآزمئة قد ولدت من جديد فى عهد أوغسطس كما

(١) نفس المصدر ١٢٠ - ١٨٩ . لعل من المهم أن نبين المدى الذى وصل اليه فرجيل فى قلب قصة هوميروس . فى الكتاب الثانى من تاسوعاته مثلا تكرر لمنظر فى الأوديسى ، كان فيه يولييسيز (عوليس) . يستمع وهو متنكر الى قصة حياته وما رافقها من الام ، فينفجر فجأة باكيا لأول مرة ، فى التاسوعات ، يروى اينياس نفسه قصته ، ولكنه لا يبكي وانما ينتظر من سامعيه ان يبكوا عطفًا عليه ، وقد لا تكون ثمة حاجة الى القول بأن هذه التفسيرات لم تكن ذات معنى ، اذ انها حطمت المعنى السابق دون أن تانى بشديد جديد يعل محل الأول ، وبفلس وزنه .
(المؤلف)

يقول فرجيل ، فان ولادتها الحديثة لم تكن فى شكل النظام العلمانى الجديد فى امريكا على اعتبار انه يمثل بداية جديدة كل الجدة» (1) .

ويبدو ان فرجيل كان يتحدث هنا ضمن الاطار السياسى وكأنه يتحدث على صعيد آخر فى قصيدته جوزجيكاً عن «الفرق الاول للعالم الصاعد» . وتقوم أهمية الأنشودة الرابعة وعظمتها فى أنها تمثل العودة الى بداية قديمة اذ يقول فرجيل فيها . . . « لقد عادت العذراء، وعاد حكم الشيطان » ويبدو بعد هذا بالطبع ، أن الطفل الذى كتبت القصيدة لتمثيل ولادته ، لا يمثل «مخلصاً ربانياً» هبط من سماء عاليه مستشفرة . فالطفل هنا انسانى كل الانسانية ، وقد ولد فى اطار من الاستمرار التاريخى ، وعليه أن « يتعلم أمجاد الإبطال ، وفعال آبائه العظيمة » ليستطيع أن يفعل كل ما يفعله فتیان رومة عندما يكبرون أى أن «يحكم العالم الذى أضفت عليه فضائل أجداده أجنحة السلام» . ولا ريب فى أن هذه القصيدة ، أنشودة من أناشيد الخليقة ، اذ انها اطراء لولادة طفل ، وعلان لميلاد جيل جديد . لكنها ليست على أى حال كهانة بمجىء طفل سماوى لخلاص العالم ، وانما هى تأكيد لقداسة الميلاد ، أى ميلاد ، والى ان انقاذ العالم لا يكون الا فى تجدد الجنس البشرى بصورة مستمرة وأبدية .

ولقد أسهبت فى الحديث عن قصيدة فرجيل ، لاننى تصورت أن شاعر الرومان فى القرن الاول قبل الميلاد ، كان يصور مارسمه الفيلسوف المسيحى «أوغسطين» فى القرن الخامس بعد الميلاد ، ضمن اطار المفاهيم المسيحية ، من أن خلق الانسان يمثل البداية ، وكان يتحدث عما جاء به رجال الثورات فى العصر الحديث . ولا تهمنا هنا الفكرة الرومانية العميقة بأن جميع التأسيسات وأعمال البناء هى اعادة وبعث لأشياء قديمة ، بقدر ما تهمنا الفكرة الأخرى المرتبطة بها برغم اختلافها عنها ، وهى أن الناس أهل للمهمة المتناقضة منطقياً فى خلق بدايات جديدة لأنهم أنفسهم يمثلون بدايات جديدة ، وان القدرة على البدء متأصلة فى عملية الميلاد نفسها بل فى الحقيقة الواقعة وهى ان جميع الناس يظهرون فى العالم بفضل ولادتهم . ولم يكن انتشار العبادات القديمة الغربية كعبادة ايزيس أو العقيدة المسيحية ، فى أيام انحلال الامبراطورية الرومانية هى

(1) كان التفسير الشائع للأنشودة الرابعة دائماً ، أنها التعبير عن حنين دينى طاغ للخلاص . وقد أدرج نوردين هذا فى كتابه « كوريوس كريستوس » .

التي دفعت الرومان الى تقبل عقيدة «الطفل» أكثر من تقبلهم لأية ناحية ثقافية أخرى من العالم الذي احتلوه (١) ، وانما كان العكس هو الصحيح . فلقد أدت العلاقة الوثيقة والفريدة من نوعها بين حضارة الرومان وسياساتهم وبين فكرة البداية في عملية تأسيس مدينتهم ، الى انتشار الديانات الآسيوية التي تتركز حول ميلاد الطفل المنقذ بينهم والى انجذابهم القوي نحوها . ولا ريب في أن الصلة بين الميلاد والتأسيس ، وظهور فكرتها في ثوب غريب ، هي التي استهوت رجال الثقافة الرومانية .

وسواء أكان هذا أم ذاك فان الأمريكيين عندما قرروا الاختلاف مع فرجيل في آرائه ، اعترفوا أن القضية لم تعد « بعث رومة القديمة » وانما أصبحت بناء رومة جديدة ، وأن خيط الاستمرار - الذي ربط بين الثقافات الغربية وبين تأسيس المدينة الخالدة ، ليعود فيربط هذا التأسيس بالذكريات السابقة للتاريخ عن الاغريق - قد انقطع الآن ولم يعد في الامكان ربطه أو تجديده . وكان هذا الاعتراف أمرا حتميا . فالثورة الامريكية التي ظلت فريدة في نوعها حتى انهيار النظام الاستعماري الأوروبي في القرن الحالى ، وقيام دول جديدة ، لم تكن الى حد كبير مجرد اقامة نظام سياسى جديد ، وانما مثلت بداية تاريخ قومى محدد . ومهما كان أثر التجارب الاستعمارية أو التاريخ قبل الاستعماري على سير الثورة الامريكية وظهور النظم العامة في هذه البلاد ، فان قصتها ككيان مستقل لا تبدأ الا مع الثورة ومع قيام الجمهورية . ويبدو من هذا أن رجال الثورة الذين أفرطوا فى الوعي بما فى مشروعهم من جدة مطلقة الى الحد الذى جعل احساسهم بها أشبه ما يكون بالكابوس ، وجدوا أنفسهم متورطين حتميا فى شىء ، لم يستطيعوا العثور على ما يعنيههم بالنسبة اليه لا فى سوابقهم التاريخية ولا فى تقاليدهم الأسطورية . ومع ذلك فقد رأوا وهم يقرءون أنشودة فرجيل الرابعة ، ولو بشىء من عدم الوضوح ، ان هناك حلا لمعضلة البداية وتعقيدها ، وان هذا الحل لا يحتاج الى « الاطلاق » لتحطيم حلقة العسر « الشريرة » التي تلف جميع البدايات فى حبالها . ولعل ما ينقذ عمل البداية من لا معقوليته ، هو ان هذا العمل نفسه ينطوى على المبدأ الخاص به ، أى ان البداية والمبدأ ، لا يكونان فيه مترابطين فحسب وانما متزامنين ومتصاحبين أيضا . ولعل المطلق الذى تستمد منه البداية صحتها

(١) نفس المصدر ص ٧٣ .

وشرعيتها ، والذي تعتمد عليه في خلاصها مما فيها من لامعقولية ، هو المبدأ ، الذي يتعاون معها في اظهارها الى حيز الوجود . وتضع الطريقة التي يتبعها الرائد أو البادىء قانون العمل بالنسبة الى أولئك الذين تبعوه أو انضموا اليه للاشتراك معه في مشروعه ، ولتحقيق آرائه . وهكذا يكون المبدأ هو الموحى بالأعمال اللاحقة ، ويظل بارزا فيها تمام البروز طيلة بقاء هذه الأعمال . وليست لغتنا الانجليزية ، هي التي تستمد « المبدأ » من التعبير اللاتيني وحده ، وتوحى بهذا الحل ، للمعضلة التي لا يمكن حلها بدونه والتي تتعلق بالمطلق في مجالات الشئون الانسانية ، وانما اللغة الاغريقية ، تحكى لنا أيضا القصة نفسها فالكلمة الاغريقية للبداية ، تعنى البداية نفسها والمبدأ الذي يصاحبها . ولم يستطع أى شاعر أو فيلسوف لاحق ، ان يعرض المعنى الحقيقي لهذا التوافق بصورة أجمل أو أوضح من أفلاطون الذى قال فى أخريات أيامه ان « البداية نظرا لانطوائها على المبدأ ، تعتبر فى حد ذاتها من الآلهة ، اذ انها طالما تقيم مع الناس ، فهي التي توحى لهم بما يفعلون ، وهي التي تنقذهم من كل ما يتعرضون له » (١) . ولعل هذه التجربة نفسها هي التي دفعت بوليبيوس Polybius (٢) بعد عدة قرون الى القول بأن « البداية لا تمثل نصف العمل فحسب ، وانما تصل الى نهايته أيضا » (٣) ولا ريب فى ان هذه النظرة البعيدة نفسها الى تركيب البداية والمبدأ ، هي التي أقنعت المجتمع الامريكى فى النهاية بأن يعود بنظره « الى أصوله محاولا عن طريقها تفسير خصائصه المميزة ، وتبين ما يخبئه له المستقبل أيضا » (٤) . ولعل هذه النظرة عينها هي التي دفعت هارينجتون من قبل ، دون أن يعرف ما قاله أوغسطين حتما ، ودون أن يطلع على الغالب على ما قاله أفلاطون ، الى القول . . « لما كنت أعتقد ان ليس فى استطاعة انسان أن يدلنى على حكم جمهورى ولد مستقيما ثم اعوج فيما بعد ، فأننى أعتقد أيضا ان

(١) فى كتاب القوانين المجلد ٦ . ص ٧٧٥ .

(٢) بوليبيوس (٢٠٤ - ١٢٢ ق م) مؤرخ روماني . شمله شيبير بحمايته وراقبه فى حملته على طروادة . يشمل التاريخ الذى وضعه فترة من التاريخ الرومانى بدأ من الحرب الاولى مع قرطاجنة حتى دمار كورنث . ويعتبر كتابه من أحسن كتب التاريخ القديمة واصدقها .

(٣) تاريخ بوليبيوس - الكتاب الخامس ١٠٣٢ . وقد تضمن المثل القديم الذى أورده ارستو من أن البداية هي نصف العمل .

(٤) كراين - نفس المصدر الصفحة الاولى .

ليس فى مكنة أى انسىان أن يدلنى على حكى جمهورى ولد معوجا ثم
استقام بعد ذلك ، (١) .

وبالاضافة الى ما فى هذه الاستشفافات من عظمة وأهمية ، فان
قيمتها السياسية تبدو واضحة للعيان عندما ندرك أنها تقف موقف
التعارض الواضح مع الأفكار التى مازالت سائدة برغم قدمها ، من أن
العنف الملزم ، ضرورى فى جميع أعمال الانشاء ، وانه والحالة هذه حتمى
فى جميع الثورات . فالدرس الذى تعلمناه من الثورة الامريكية فى هذا
الصدد لا ينسى ، كما انه فريد فى نوعه . فهى لم تندلع فجأة وانما جاءت
نتيجة تخطيط مشترك ودراسة عميقة ، وعهود متبادلة ، قام بها رجالها .
ولاريب فى أن المبدأ الذى اتضح فى هذه السنوات القدرية عندما تم
وضع الاسس ، لا بقوة مهندس مخطط واحد ، وانما بالقوة المشتركة
لكثيرين ، كان المبدأ المترابط للعهد المتبادلة والتدارس المشترك ، وقد
قررت الثورة نفسها كما قال هاملتون بالفعل ، ان الناس «قادرون حقا
على اقامة الحكم الصالح على ضوء التفكير والاختيار» ، وانهم «لايعتمدون
الى الأبد فى دساتيرهم السياسية على المصادفة العارضة والقوة (٢) .

(١) أوقيانوسيا - طبعة هايدلبرج ص ١٦٨ ، وكتاب فينك - نفس المصدر ص ٦٣ .

(٢) الاتحادى رقم (١) .

التقليد الثورى وكنزه الضائع

كانت الثورة الفرنسية الحادث الوحيد الذى هز الروابط القائمة بين العالم الجديد وبين بلدان القارة القديمة ، وهى الثورة التى قال عنها معاصروها ، انها ما كانت لتقع لولا النموذج الرائع الذى حققته الثورة فى الجانب الآخر من المحيط الأطلسى . ولم تكن الثورة نفسها هى التى فصمت فى النهاية الروابط الروحية والسياسية الوثيقة التى ظلت قائمة بين أوروبا وأمريكا طيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وانما فصمها السير المفجع الذى سلكته الثورة وما تبعه من انهيار الجمهورية الفرنسية . وهكذا مثل كتاب كوندورسيه « أثر الثورة الأمريكية على أوروبا » ، والذى نشر قبل ثلاث سنوات من اقتحام الباستيل ، مؤقتنا على الأقل ، نهاية الحضارة الأطلنسية لا بدايتها . ويميل المرء الى الاعتقاد بان التصدع الذى وقع فى نهاية القرن الثامن عشر ، أو شك على الرأب فى أواسط القرن العشرين ، عندما اتضح ان الفرصة الوحيدة لبقاء الحضارة الغربية تتمثل فى بقاء الترابط بين مجتمع الأطلسى . ولعل بين الدلائل التى توحى بهذا الامل ، ان المؤرخين دأبوا منذ الحرب الكونية الثانية على اعتبار العالم الغربى . كلا واحدا ، وان هذا الميل أصبح اليوم أقوى من أى يوم مضى منذ بداية القرن التاسع عشر .

ومهما كان شكل المستقبل الذى يخبئه لنا الغد فى طياته ، فان التباعد بين القارتين بعد ثورتى القرن الثامن عشر ، ظل حقيقة ذات نتائج كبيرة وضخمة . ففي هذه الفترة بالذات ، فقد العالم الجديد أهميته السياسية فى عيون الطبقة الحاكمة فى أوروبا ، ولم تعد أمريكا تمثل لهم أرض الاحرار ، وانما باتت فقط الجنة الموعودة للقراء . لكن هناك حقيقة يجب ألا نغفلها ، وهى ان موقف الطبقات الأوروبية العليا من مادية العالم الجديد المزعومة ، ورخصه ، كان الثمرة الطبيعية والآلية لذلك التعالى الاجتماعى والثقافى عند الطبقات الوسطى الصاعدة ، ولذا يجب ألا نوليه

أية أهمية . والنقطة المهمة ، هي أن التقليد الثورى الاوروبى فى القرن التاسع عشر ، لم يبد أكثر من اهتمام عارض بالثورة الامريكية أو بتطور الجمهورية الامريكية . ولعل من المفارقات العجيبة ، انه بالرغم من أن الفكر السياسى للفلاسفة الاوروبيين فى القرن الثامن عشر ، وقبل تفجر الثورة الامريكية كان يرقب أحداث العالم الجديد وتنظيماته ، فان الفكر السياسى الثورى فى القرنين التاسع عشر والعشرين سار فى طريقه ، وكان أية ثورة لم تقع على الاطلاق فى العالم الجديد ، وكأنه لم تكن هناك أية تجارب أو أفكار أمريكية تستحق التفكير فى مجالات السياسة والحكم .

وعندما باتت الثورة فى الايام الاخيرة من أهم الاحداث الشائعة فى الحياة السياسية لجميع البلاد والقارات ، ارتد العجز عن ادماج الثورة الامريكية فى التقليد الثورى العالمى على السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، مؤثرا عليها ، ودافعا اياها الى أداء ثمن باهظ خلقه التجاهل على الصعيد العالمى ، والتناسى على الصعيد المحلى . وكثيرا ما تزداد الاهانة حدة ، عندما تتحدث الثورات التى تقع فى القارة الامريكية نفسها وتعمل ، وكأنها قد حفظت عن ظهر قلب دروس الثورات فى فرنسا وروسيا والصين ، دون أن تسمع بشئ يسمى بالثورة الامريكية . ولعل الصورة المقابلة لهذا الجهل العالمى بالثورة الامريكية ، عند الامريكيين أنفسهم لا تقل واقعا وان قلت بروزا فى نتائجها ، نظرا لعجز هؤلاء عن أن يتذكروا ، ان الثورة هى التى ولدت الولايات المتحدة الامريكية ، وأن جمهوريتها قد ظهرت الى حيز الوجود لا بفعل الحتمية التاريخية ، أو التطور العضوى ، وانما بفعل عمل مدروس هدفه اقامة الحرية . ولعل العجز عن تذكر هذه الحقيقة هو المسئول الى حد كبير عن هذا التخوف الضخم من الثورة فى هذه البلاد ، اذ ان هذا التخوف هو الذى يقيم الدليل للعالم على صحة رأيه فى النظر الى الثورة ، ضمن اطار الثورة الفرنسية ليس الا . ولاريب فى أن التخوف من الثورة هو المحور الخفى فى السياسة الخارجية الامريكية التى تلت الحرب ، والتى تميزت بمحاولاتها اليائسة لفرض الاستقرار عن طريق الاحتفاظ بالاوضاع الراهنة ، مما أدى الى استخدام سلطان أمريكا ومكانتها فى تأييد عهود سياسية فاسدة ، وبالية ، أضحت منذ أمد طويل ، محط الكراهية والزراية عند شعوبها .

وكان هذا العجز عن التذكر وما يصاحبه من عجز عن التفهم ، يظهران بوضوح كلى فى الحالات القليلة النادرة ، التى يلمس فيها الحوا العداثى بين أمريكا وروسيا السوفياتية موضوعات تتصل بالمبادئ

وعندما كان الروس يقولون لنا اننا نعنى بالحرية ، حرية المشروعات الاقتصادية والاحتكار ، لم نحاول أبدا ، تنفيذ هذا الاتهام الباطل ، وكنا نتصرف فى الغالب ، وكأننا نؤمن حقا أيضا ، بأن الثراء الوفرة هما اللذان يتعرضان فى صراعات ما بعد الحرب للخطر ، بين البلاد الثورية فى الشرق والغرب . وكنا نؤكد ان الثراء والرخاء الاقتصادى ، هما ثمرة الحرية ، فى الوقت الذى كان علينا فيه أن نكون أول من يعرف أن هذا الطراز من « السعادة » كان من نصيب هذه البلاد قبل ثورتها ، وان السبب فيها هو الوفرة فى المصادر الطبيعية للثروة فى ظل «حكم وديع» ، وانه لا يرجع أبدا الى الحرية السياسية أو الى المشروعات الفردية المنطلقة للرأسمالية ، اللتين كانتا فى بعض البلاد التى تفتقر الى الوفرة الطبيعية مصدرا للشقاء والفاقة الجماهيرية الشاملة . ولقد كانت المشروعات الفردية الحرة نعمة فى هذه البلاد وحدها ، ولكنها تضؤل فى وزنها وأهميتها اذا ما قورنت بالحرية السياسية كحرية الكلام والفكر والاجتماع والتنظيم، حتى فى ظل أحسن الاوضاع . فالنمو الاقتصادى قد ينقلب فى يوم ما الى لعنة بدلا من أن يكون نعمة ، وليس فى وسعه فى ظل أية ظروف أن يؤدى الى الحرية أو يقيم الدليل على وجودها . فقد تصل المنافسة بين أمريكا وروسيا على الانتاج ومستويات الحياة شاوها وذروتها . وقد تكون الاكتشافات العلمية فى منتهى الأهمية من نواح عدة ، لكن نتيجتها يمكن أن تفهم وتعتبر كمظهر لقوة هاتين الدولتين ومواهبهما ، وكمعيار لقيمة نظاميهما الاجتماعيين المختلفين وعاداتهما . لكن هذه المنافسة ، بنتائجها المتعددة لا تستطيع تقرير قضية واحدة ليس الا ، وهى البت فى أيهما أفضل ، الحكم الجمهورى أو الحكم الاستبدادى . وكان على أمريكا على ضوء معاييرها الثورية أن ترد على التحدى الشيوعى لها بتكافؤ انتاج السلع الاستهلاكية والنمو الاقتصادى أو تفوقه ، بالفرح لهذه الآفاق الجديدة الطيبة التى تفتحت لشعب الاتحاد السوفياتى ، وشعوب الدول التابعة ، وأن تعرب عن ارتياحها لان النصر على الفاقة على الصعيد العالمى أمر يهم الجميع ، وان تتحول بعد ذلك ، الى تذكير خصومها بان الصراعات الخطيرة لا يمكن أن تنشأ عن عدم التكافؤ بين نظامين اقتصاديين مختلفين ، وانما تنشأ عن الصراع بين الحرية والطغيان ، وبين نظم الحرية التى تصدر عن النصر المؤزر لثورة ، وبين أشكال السيطرة المختلفة المثلة فى

ديكتاتورية الحزب الواحد أيام لينين وجماعية حكم ستالين ومحاولات خروشوف في خلق الحكم المتنور ، في أعقاب فشل الثورة (١) .

ومن الصحيح أخيرا ، ولعله من المؤسى أيضا ، ان معظم ما يسمى بالثورات ، قد فشل في تحقيق ما يسمى بالدساتير الحرة ، ولم يستطع أن يخلق ضمانات دستورية للحقوق والحريات ونعم «الحكم المقيد» . وليس ثمة من شك أيضا في اننا في تعاملنا مع الدول الأخرى وحكوماتها، يجب أن نذكر دائما بان الفجوة بين الطغيان والحكم الدستوري المقيد ، هي أكبر الى حد ما من الفجوة بين الحكم المقيد والحرية . ولكن مهما كانت أهمية هذه الاعتبارات من الناحية العملية . فعلينا ألا ندعها تحملنا على أن نخطئ فنحسب الحقوق المدنية حريات سياسية ، أو نعادل بين هذه المبادئ الأولية للحكم المتحضر وبين لباب الجمهورية الحرة . فالحرية السياسية في وجه عام تعنى « الحق في الاسهام في الحكم » ، والا فلا معنى لها على الاطلاق .

وبالرغم مما تميز به نتائج الجهل والنسيان والعجز عن التذكر من وضوح وبساطة في طبيعتها الأولية ، فان هذه الصفات لا تنطبق على العمليات التاريخية التي أدت الى هذه الدوافع . فلقد قيل مؤخرا ، وبطريقة تتميز بقوة الحجج ، بأن الثورة الامريكية تمت الى المظاهر المميزة « للعقلية الامريكية » التي لا تهتم بالفلسفة ، وان هذه الثورة لم تكن بوجه خاص ثمرة تعلم من الكتب ، أو ثمرة عصر التنوير ، وانما كانت ثمرة التجارب « العملية » للحقبة الاستعمارية التي أدت بالفعل الى مولد الجمهورية . وبالرغم من ان دانيال بورستين Daniel Borstein ، قد أوضح هذه النظرية ايضا قويا ورائعا ، مؤكدا على الدور العظيم للتجربة الاستعمارية في التمهيد للثورة ، وفي اقامة الجمهورية ، فانها لا تصمد

(١) اعتقد ان المؤلفة قد اخطأت هنا خطأ كبيرا في ناحيتين ، اولاهما الفصل بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية ، وأخراهما الخروج على الموضوعية في الاستنتاج الذي توصلت اليه في فشل الثورة في الاتحاد السوفياتي . فلا يمكن ضمان الحرية السياسية للأفراد في أى شعب ، اذا كانت السيطرة الاقتصادية قائمة في يد طبقة معينة تستطيع عن طريق سلطانها الاقتصادى ان تفرض سلطانها السياسى وان تستغل الحكم لصالحها . أما بالنسبة الى فشل الثورة في الاتحاد السوفيتى ، فهمة ترد عليها ما حققته هذه الثورة في جميع الميادين من انجازات جعلت من الاتحاد السوفياتى ما هو عليه الآن من مكانة في الميدان العالمى .

(العرب)

للتقاش على ضوء البحث الدقيق (١) . وليس ثمة من شك فى ان الآباء المؤسسين كانوا يشكون الى حد ما فى التعميمات الفلسفية كجزء من تراثهم الانجليزى ، لكن أى اطلاق سطحى على ما كتبوه ، يثبت بصورة لا تقبل النقاش لوضوحها ، انهم كانوا أكثر اطلاعا « على حكمة الاقدمين والمحدثين » من زملائهم فى العالم القديم ، وكانوا أكثر رجوعا من أولئك الى الكتب يسألونها التوجيه والارشاد . يضاف الى هذا أن الكتب التى كانوا يرجعون اليها ، هى عين الكتب التى أثرت فى ذلك الحين على الاتجاهات الفكرية السائدة فى أوروبا . وبالرغم من صحة القول ، من ان تجربة « الاسهام فى الحكم » كانت معروفة الى حد ما فى أمريكا قبل الثورة ، فى الوقت الذى كان فيه مفكرو أوروبا ، لا يزالون يبحثون عن معنى التجربة عن طريق بناء الاحلام الطوباوية فى عقولهم أو « السطو على التاريخ القديم » يستقرثونه ، فان من الصحيح أيضا ، أن المحتوى فى واقع أولئك وأحلام هؤلاء ، كان واحدا تقريبا . وليس ثمة مجال ، لانكار الحقيقة السياسية الهامة ، وهى ان الشكل الملكى للحكم الذى كان موضع التجلّة والاحترام حتى ذلك الحين ، قد انهار فى وقت واحد على جانبي المحيط الاطلسى ، ليقوم محله النظام الجمهورى فى الحكم .

ولكن اذا كان من الصحيح ان التعلم من الكتب وبناء الافكار على أساس مفاهيمها ، قد أقام الى حد كبير صرح الجمهورية الأمريكية فان من الحقائق التى لا تقبل الطعن أيضا أن هذا الاهتمام بالفكر السياسى والنظريات

(١) يظهر ابرز مثل على كراهية رجال الثورة الأمريكية للمجال النظرى ، وأصدق ، من الحملات المتكررة التى كانوا يشتنونها على الفلسفة وفلاسفة الماضى . فبالإضافة الى جيفرسون الذى استنكر « سخافات أفلاطون » هناك جون ادامز الذى شكّا من جميع الفلاسفة الذين جاءوا بعد أفلاطون ، لان أيا منهم « لا يجعل من الطبيعة الانسانية القاعدة التى يرتكز اليها » . (راجع زولتان هرازنى فى كتابه . . جون ادامز وأنبياء التقدم - صحيفة كمبريدج - لماشوسيتس لعام ١٩٥٢ ص ٢٥٨) . ولكن هذه الكراهية لم تكن فى الواقع معادية للنظرية لانها شئون نظرية ، كما لم تكن اتجاها فكريا ثانيا ، ولقد ظل العداء بين الفلسفة والسياسة ، اللعنة التى حلت بطن الحكم الغربى ، وبتقاليد الفلسفة ، منذ أن افترق رجل الممسل عن رجل الفكر ، أى منذ موت سقراط . ولكن الصراع القديم ظل قائما فى المجال العلمى ، ولم يلعب الا دورا ثانويا طيلة القرون التى سيطر فيها الدين والموضوعات الدينية فى المجال السياسى . ولكن كان الطبيعى ان تزداد اهميته بعد ولادة المجتمع السياسى الجديد أى فى ظل الثورات المصرية .

راجع كتاب « عبقرية الثورة السياسية » طباعة شيكاغو لعام ١٩٥٣ لبورشتاين

(المولفة)

السياسية قد اختفى فور انتهاء المهمة وقيام الجمهورية (١) . ولقد سبق لي ان اوضحت ان هذا التراجع عن الاهتمام النظرى بالقضايا السياسية لم يكن يمثل « عبقرية » التاريخ الامريكى ، وانما كان على النقيض من ذلك ، سببا رئيسيا من الاسباب التى أدت الى عقم الثورة الامريكية على صعيد السياسات العالمية . ولا ريب أيضا فى أن ذلك الاهتمام النظرى العظيم والمفاهيم الفكرية الكثيرة التى أغدقها مفكرو أوروبا وفلاسفتها على الثورة الفرنسية قد أسهما اسهاما فعلا فى النجاح الكبير الذى حققته على الصعيد العالمى ، بالرغم من النهاية المفجعة التى انتهت اليها . ولا ريب كذلك فى ان عجز أمريكا نفسها عن تذكر ثورتها يمكن أن يرجع الى هذا العجز المفجع فى فكر ما بعد الثورة (٢) . اذ لو صح ان الفكر يبدأ بالتذكرة ، فان من الصحيح أيضا ، أن الذكريات لا تظل قائمة وسليمة ، الا اذا كشفت وتم تقطيرها فى اطار من النظريات المفهومية التى تستطيع ممارسة وجودها عن طريقها . وتغيب التجارب والقصص التى تنشأ عما يفعلها الناس ويمرون به من وقائع واحداث ، فى تفاهات الكلمة الحية ، والعمل المائل ، الا اذا أكثر الناس من الحديث عنها المرة تلو المرة . ولا ينقذ شئون الناس من هذه التفاهة الكامنة فى أقوالهم وأفعالهم، الا الحديث المستمر والمتواصل عن هذه الشئون ، وهو حديث سينتهى الى مرحلة التفاهة أيضا الا اذا وضعت هناك مفاهيم وبعض «اللوحات المرشدة» لحمل

(١) ويليام كارينتر فى كتابه « تطور الفكر السياسى الامريكى » برنستون ١٩٣٠ . وقد قال . . « ليس ثمة من نظرية سياسية امريكية واضحة . وقد حاول القائمون على أمر تطوير نظمنا منذ البداية أن يستعينوا بالنظرية السياسية منذ البداية » ص ١٦٤ .
(٢) لعل أبسط الطرق وأكثرها منطقا لمتابعة هذا الفشل فى التذكر ، هى الاقبال على تحليل التخطيط التاريخى فى فترة ما بعد الثورة الامريكية . ويقول كرافين فى كتابه « اسطورة الآباء المؤسسين » طبعة نيويورك لعام ١٩٥٦ ص ٨٢ . ان « كل ما حدث هو تحول التركيز من المتطهرين الى الحجاج . مع كل ما فى ذلك من تحسول فى الفضائل ايضا . لكن هذا التحول لم يكن دائما ، ويميل التخطيط التاريخى الامريكى - الا اذا كان متأثرا بالقواعد الاوربية ولا سيما الماركسية منها ، التى تنفى أن ثورة توقعت فى أمريكا - الى التركيز على أن البيوريتانية التى عرفتها أمريكا قبل الثورة تركت أثرا ضخما بل وحاسما على السياسة والاخلاق فى أمريكا . والنقطة المهمة هنا هى ان المتطهرين ما كانوا ينسون أبدا . ويقول ما جناليا فى الكتاب الثانى ص ٩٨ ما نصه : « ساعتر بلادى ضائعة اذا ضاعت منها مبادئها الاصيلة واجراءاتها المقررة . لكن ثمة طريقة واحدة للحيلولة دون هذا الضياع ، وهى ان يعمل المرء شيئا ، وبذلك وحده ، تتمكن من ان نسلم الى ذريتنا قصة الظروف التى أحاطت بانثساء هذه البلاد وتأسيسها والحفاظ عليها » .

(المؤلف)

الناس على التذكر في المستقبل ، بل والرجوع الى تلك الشئون أيضا (١) . وقد أدى هذا العزوف «الامريكى» عن المفاهيم الفكرية على أى حال ، الى سقوط التفسير الامريكى للتاريخ منذ أيام توكفيل الى مرتبة النظريات التى تقوم جذورها التاريخية فى مكان آخر غير أمريكا . وظل هذا الوضع سائدا ، الى ان أظهرت هذه البلاد فى القرن الحالى ميلا كريها للتسليم بكل تفاهة وكل تضليل ، كان ثمرة انحلال التركيب السياسى والاجتماعى بعد الحرب العالمية الأولى وتمجيدها بعد أن أصبحنا تحتلان مكانا بارزا فى الحياة الفكرية . ولا ريب فى ان هذا التهويل الغريب فى تمجيد بعض السخافات العلمية الزائفة ، وهو تهويل يصل حدود التضليل أحيانا ولا سيما فى العلوم الاجتماعية والنفسية يرجع الى حد كبير الى الحقيقة الواقعة ، وهى ان هذه النظريات بعد أن تعبر المحيط الاطلسى ، تفقد جنور واقعيتهما ، وكل ما يفرضه عليها المنطق من حدود . ولعل السبب فيما أظهرته أمريكا من استعداد لتقبل هذه الافكار المصطنعة والنظريات الفجة ، هو ان العقل الانسانى يحتاج اذا أريد له أن يعمل الى أى طراز من المفاهيم ، ويغدو مستعدا لتقبل أى منها ، اذا وجد ان مهمته الاولى وهى التفهم الشامل للواقع ، والتفاهم معه ، معرضة للخطر .

ويتضح من هذا أن أمريكا فقدت روحها الثورية نتيجة عجزها عن الفكر والذكرى . ولو نحينا جانبا الدوافع الشخصية والاهداف الفعلية ، وربطنا بين هذه الروح وبين المبادئ التى أوحى فى البداية للثورين على جانبي المحيط الاطلسى بثوريتهما ، فان علينا أن نعترف بان تقليد الثورة الفرنسية ، وهو التقليد الثورى الوحيد ذو الاهمية ، لم يحفظ هذه المبادئ بصورة تفوق حفظ الاتجاهات الليبرالية والديموقراطية المناهضة للثورية فى الفكر السياسى الامريكى لها (٢) . ولقد سبق لنا ان عدنا هذه المبادئ من قبل ، وإطلقنا عليها ، أسماء مستمدة من التعبير

(١) تعرض قصص ويليام فولكنر ، بصورة لائق الشك ، فى استعاراتها المكثفة وجملها العنصرية الرغبة فى التذكر ، والعودة الى الماضى . ولقد ظل فولكنر بالإضافة الى مزاياه الادبية رجلا سياسيا فى الغالب .

(٢) كان الفكر السياسى الامريكى ، عندما يجد نفسه مضطرا الى اقتباس الافكار والمثل الثورية ، يلوذ أما بالاتجاهات الثورية والأوربية التابعة من تجارب الثورة الفرنسية ومغازيها او بالمبول الفوضوية التى كانت واضحة فى رفض الرواد الاول للقانون . وكانت هذه المبول كما سبق لى وبيئت مناهضة للثورية وموجهة ضد رجال الثورة انفسهم . ولكن فى وسع المرء على أى حال أن يتجاهل هذه النزعات الثورية المرعومة .

السياسى فى القرن الثامن عشر ، كالحريات العامة والسعادة العامة والروح العامة . وكان كل ما تبقى فى هذه البلاد من هذه التعابير بعد أن نسيت الروح الثورية هو الحريات المدنية ليس الامع السعادة الفردية لأكبر عدد من الناس ، والرأى العام الذى يعتبر القوة الكبرى التى تتحكم فى مجتمع ديمقراطى يقوم على التكافؤ (١) . ويمائل هذا التحول الى حد كبير من الدقة غزو المجتمع لما كان يسمى بالمجال العام ، اذ انه يبدو وكان المبادئ التى كانت سياسية فى الاصل فى هذه البلاد قد تحولت الى قيم اجتماعية . لكن هذا التحول لم يكن ممكنا فى تلك البلاد التى تأثرت بالثورة الفرنسية ، فقد تعلم الثوريون فى مدرستها ، أن القوى العادية للعوز والحاجة قد اجتاحت المبادئ المهمة الاولى ، ثم أنهم دراستهم وقد حملوا الاعتقاد الصلب بان الثورة هى التى حسرت النقاب عن هذه المبادئ ، وأظهرتها على حقيقتها ، كمجموعة من التوافه . وسهل عليهم أن ينسبوا هذه التوافه الى نوازع الطبقة الوسطى الحفيضة ، وذلك لأن المجتمع قد احتكر بالفعل هذه المبادئ وانحرف بها ليحولها الى « قيم » . وقد وقع هؤلاء الطلاب الثوريون تحت سيطرة ما فى المشكلة الاجتماعية من الحاف ، يتمثل فى الجماهير الضخمة من الفقراء الذين يتحتم على كل ثورة أن تحررهم ، وراحوا يتمسكون وبلا استثناء بالاحداث العنيفة التى وقعت فى عهد الثورة الفرنسية أملين فى أن يكون العنف وسيلة السيطرة على الفاقة . ولا ريب فى أن هذا الدرس الذى تعلموه كان نصيحة يائسة ، اذ لو اعترفوا بان أكثر عبر الثورة الفرنسية رضوحا وهو الارهاب ، الذى استخدم لتحقيق السعادة ، يطوح بالثورات الى دمارها ، لأدركوا أيضا ان الثورة واقامة جهاز سياسى جديد مستحيلان فى الاماكن التى تنوء فيها الجماهير تحت أثقال الفاقة .

وكان ثوريو القرنين التاسع عشر والعشرين على النقيض من أسلافهم فى القرن الثامن عشر ، من اليائسين ، ولذا فان قضية الثورة اجتذبت المزيد من هؤلاء اليائسين الذين يمثلون على حد قول ماديسون « فئسات

(١) لاتخفى المؤلفة هنا تحيزها الواضح للمجتمع الامريكى ، وان أبعدما كثيرا عن الموضوعية اذ انها فى تحيزها هذا تتناسى حقيقتين واضحتين ، اولاهما أن هذه المساواة التى تتحدث عنها لا تنطبق على الشعب الامريكى ، الا اذا أنسقت وراء أهواء انصار التفرة العنصرية ولم تعتبر السود جزءا من هذا الشعب . اما الحقيقة الاخرى فهى ان الحكم فى امريكا واقع بفضل التركيب الاقتصادى لنظامها الرأسمالى تحت سيطرة طبقة معينة من كبار ارباب المال ورجال المؤسسات الاحتكارية .

شقية من السكان ، يكونون في الايام الهادئة من الحكم المنظم دون مستوى الناس ، ولا يلبثون في الأوقات العاصفة للعنف المدني أن يزيفوا ليظهروا بمظهر الناس ، وليضفوا شيئا من القوة المفقودة على أى فريق أو حزب قد يشيرون أنفسهم اليه(١) . ولاريب فى أن أقوال ماديسون هذه فى منتهى الصحة ، شريطة أن نضيف إليها ، اذا أردنا تطبيقها على قضايا الثورات الاوروبية ، ان هذا المزيج من الشقاء والسوء ، يجد فرصة فى الظهور ثانية فى « المرتبة الانسانية » ، فى يأس الآخريين من الطيبين ، الذين وجدوا بعد كوارث الثورة الفرنسية ان جميع العناصر تقف ضدهم، ومع ذلك فلم يستطيعوا التخلّى عن المبدأ الثورى اما بدافع العطف والاحساس العميق والدائم بخيبة الأمل من العدالة ، واما لانهم عرفوا أيضا ان « العمل لا الراحة ، هو مصدر السعادة » . وينطبق قول توكفيل على هذه الحقيقة اذ قال .٠٠ يحمل الناس فى أمريكا مختلف الآراء عن الديمقراطية والمشاعر بها ، أما فى أوروبا فما زال الناس يحملون آراء الثورة وأحاسيسها(٢) . لكن هذه العواطف والآراء فشلت أيضا فى الحفاظ على الروح الثورية لسبب بسيط واحد ، وهو انها لم تمثل هذه الروح أبدا ، وذلك لان هذه العواطف والآراء نفسها ، هى التى أدت بعد انطلاقها من عقالتها فى الثورة الفرنسية ، الى خنق الروح الأصيلة المتمثلة فى المبادئ التى أوحى بالثورة وهى السعادة العامة والحرية العامة ، والروح العامة أيضا .

وفى مكنة المرء على صعيد الاطلاق والثورية ، أن يتغلب على ما يلقاه من صعوبة فى الوصول الى تعريف معقول للروح الثورية ، دون أن يعتمد كلية ، كما اعتمدنا من قبل على تعبيرات تمت صياغتها قبل وقوع الثورات نفسها . واذا ما أخذنا بعين الاعتبار ، ان العمل التأسيسى هو الحادث الاكبر فى كل ثورة ، نجد ان الروح الثورية تنطوى على عنصرين يبدوان لنا متناقضين وعسرين على التوفيق . وينطوى العمل على اقامة جهاز سياسى جديد ، وابتكار شكل جديد من أشكال الحكم ، على الاهتمام الكبير بضمان الاستقرار والدوام للبنية الجديدة ، لكن التجربة التى لابد للمشتغلين فى هذا العمل الهام من المرور بها ، هى الوعى المفرح من الناحية الاخرى لقدرة الانسان على البدء بأى شىء ، وهو الذى تمثل فى تلك الروح المرحة التى صاحبت مولد كل شىء جديد على سطح هذه

(١) الاتحادى رقم ٤٣ .

(٢) الديمقراطية فى أمريكا الجزء الثانى ص ٢٥٦ .

البسيطة . وقد نجد أنفسنا مرغمين على الاعتراف بان حقيقة كون هذين العنصرين ، المتمثلين فى الاهتمام بالاستقرار وروح الجدة ، قد أصبحا متناقضين فى التعريف السياسى والفكر السياسى على اعتبار أن الاول يمثل المحافظة وان الثانى يمثل احتسكار الليبرالية التقدمية ، هى من الاسباب التى أدت الى خسارتنا ، بل ومن علائهما أيضا ، وليس أضر على أى حال بتفهم القضايا السياسية وما يدور حولها من مناقشات ذات معنى اليوم من الانعكاسات الفكرية الرتيبة التى تخلقها تلك العقائديت التى ولدت كلها فى أعقاب الثورة . وليس من نافلة القسول على الاطلاق ، التأكيد على أن مصطلحاتنا السياسية ترجع اما الى المصطلحات الكلاسيكية من رومانية واغريقية ، أو الى ثورات القرن الثامن عشر . ومن هنا يجوز القول ، بأن الحديث عن مصطلحاتنا السياسية ، ثورى فى أصله وجذوره . ولعل الظاهرة الرئيسية فى هذه المصطلحات الثورية الحديثة انها توضع دائما فى أزواج من التعابير المتعاكسة ، كاليمين واليسار ، والرجعية والتقدمية ، والمحافظة والليبرالية ، وهلم جرا . وقد أصبحت هذه العادة مطبوعة فى عقولنا وأفكارنا بعد ظهور الثورات . ولعل خير ما يوضح هذه الحقيقة هو ما بتنا نضفيه من معان جديدة على المصطلحات القديمة ، كاصطلاحى الديموقراطية والارستقراطية ، اذ ان التعارض بين هذين التعبيرين لم يكن معروفا قبل الثورات . وليس ثمة من شك فى أن هذه التعابير المتعاكسة ، تجد أصولها وبالتالى مبرراتها فى التجربة الثورية بصورة عامة . لكن النقطة المهمة فى الموضوع هى انها ، أى التعابير المتعاكسة لم تكن تعتبر كذلك ابان عملية التأسيس نفسها ، وانما اعتبرت جانبين لحادث واحد ، وظل هذان الجانبان متلازمين الى أن وصلت الثورات الى نهايتها الظاهرة أو المنهزمة ، فافترقا ، ليتحولا الى عقائديت متعارضة .

وتعنى محاولة استعادة الروح الثورية الضائعة من الناحية التعبيرية الاصطلاحية ، السعى الى حد ما لضمان التفكير المشترك ، والجمع من ناحية المعنى بين ما تعرضه مصطلحاتنا الحالية من معانى التعارض والتناقض . وقد يكون من النافع لتحقيق هذا الغرض أن نعود بانتباهنا من جديد الى موضوع الروح العامة ، التى سبقت الثورات ، كما بينا من قبل ، والتى حملت أول ثمارها النظرية فى كتابات هارينجتون ومونتسكيو لا فى كتابات لوك وروسو . ومن المحتمل أن تكون الروح الثورية ثمرة الثورة نفسها ولم تخلق قبلها ، لكن هذا لا يهمنا هنا ، ولن يحملنا على التعمق فى الاستقصاء عبثا عن هذه المسائل الضخمة فى الفكر السياسى التى ولدت

مع العصور الحديثة ، والتي أخذ الناس عن طريقها يعدون أنفسهم لمواجهة حادث لم يكونوا قادرين على التكهن بضخامته الفعلية . وقد انشغلت روح القرون الحديثة هذه بشكل لا يخلو من الطرافة بالرغم من أهميته ، ومنذ البداية ، بضمان الاستقرار والدوام للملكوت دنيوى علمى خالص ، يعنى أول ما يعنى ، وقوف تعبيره السياسى موقف التعارض الصارخ مع شعارات العصر العلمية والفلسفية والفنية ، التى كانت أكثر اهتماما بالجدة فى الموضوع منها بأى شىء آخر . ويعنى هذا بعبارة أخرى ان روح العصر السياسية الجديدة ولدت عندما لم يعد الناس قاننين بأن الامبراطوريات تقوم وتسقط وفق عملية دائمة من التغير . وبدا وكأن الناس يرغبون فى اقامة عالم يتقون فى قدرته على البقاء أبدا ، وذلك لانهم عرفوا ما فى كل ما حاول عصرهم عمله من جدوة .

ونصل من هذا الى الاستنتاج بأن الشكل الجمهورى للحكم ، لم يشهد المفكرين السياسيين قبل عصر الثورة بسبب ما فى طبيعته من تكافؤ ، اذ ان هذا الخلط فى المعادلة بين الحكيم الجمهورى والديموقراطى ، لم يعرف الا فى القرن التاسع عشر ، وانما بما فى هذا الحكم ، من أمل فى الدوام المستمر . ويفسر لنا هذا أيضا ما كان يبذله رجال القرنين السابع عشر والثامن عشر من اجلال مدهش للحكم فى اسبارطة القرون القديمة وبنديقية القرون الوسطى ، لا سيما وان ما كان يعرفه الناس من معلومات تاريخية محددة عن هاتين الجمهوريتين ، لا يشير الى انهما كانتا تمثلان أكثر من مجرد شكل من أشكال الحكم المستقر والطويل فى التاريخ المعروف . ومن هنا أيضا كان نزوع رجال الثورات الغريب « لمجالس الشيوخ » ، وهو تعبير غريب أطلقوه على منظمات لا تشترك فى شىء من الخصائص مع مجلس شيوخ رومه ، أو حتى مع مجلس شيوخ البنديقية ، ولكنهم أحبوه بالرغم من ذلك ، لانه كان يمثل لعقولهم شيئا لامثيل له من الاستقرار المرتكز على السلطة (١) . ومع ذلك فلا تذكر الحجج المشهورة والمنسوبة الى الآباء المؤسسين ضد الحكم الديموقراطى أى شىء عن طبيعة التكافؤ فيه ، وكان الاعتراض الوحيد عليه ان التاريخ القديم ونظرياته قد أثبتا الطبيعة المضطربة للديموقراطية وما فيها من افتقار الى الاستقرار ، اذ ان الحكومات

(١) كان للبنديقية منذ عصر النهضة شرف اثبات النظرية القديمة فى قيام شكل مختلط للحكم ، قادر على وقف حلقة التبدل . ويبدو أن الحاجة كانت ماسة الى الاعتقاد بوجود مدينة خالدة ، بحيث ان الناس أصبحوا ينظرون الى البنديقية ، حتى فى أيام انحطاطها ، رمزا للدوام ، مع ما فى هذه النظرة من سخرية واضحة .

الديمقراطية « كانت فى الغالب قصيرة فى عمرها ، عنيفة فى موتها(١) » ، كما أثبت مواطنوها ضعفا شديدا وافتقارا الى الروح العسامة وميلا الى الوقوع تحت سيطرة الرأى العام والمشاعر الجماهيرية . ومن هنا أصبح « من الضرورى العثور على هيئة دائمة لكبح ما فى الديموقراطيات من افتقار الى الحكمة والتبصرة (٢) » .

وظلت الديموقراطية التى لم تتعد أن تكون حتى القرن الثامن عشر، شكلا من أشكال الحكم ، لا يحمل طابع العقيدة أو التمييز الطبقي ، شيئا مكروها ، لان الرأى العام ، كان لا بد وأن يحكم حيث تكون الروح العامة مهيمنة وغالبة ، وكان اجماع المواطنين خير دليل على هذه الكراهية ، اذ « ان الناس عندما يعرضون منطقتهم بحرية و ببرود فى عدد متنوع من المواضيع المختلفة ، لا بد وأن يختلفوا وتتقسم آراءهم بالنسبة الى عدد من هذه المواضيع ، أما عندما تسيطر عليهم عاطفة مشتركة ، فان آراءهم ، ستكون واحدة اذا صحت هذه التسمية (٣) » . ولهذا القول أهميته القصوى من عدة نواح . فبساطته على وجه التأكيد خادعة الى حد ما ، من حيث انها راجعة الى معارضة متنورة وآلية من العقل والعاطفة معا ، لاسيما وان هذه المعارضة لا تلقى أمامنا ضوءا على الموضوع العظيم المتعلق بالطاقات الانسانية ، وان كانت تتمتع بميزة عملية ضخمة من تجاوز ملكة الارادة ، التى تعتبر أكثر المفاهيم والمغالطات العصرية خطورة وخداعا (٤) . لكننا لسنا فى هذا الصدد هنا . اذ ما يهمنى أكثر وأكثر هو أن تلمح هذه الجمل

(١) الاتحادى رقم ١٠ .

(٢) هاملتون فى كتاب «يونانان ايليون» مناقشات مؤتمرات الولايات لاقرار الدستور الاتحادى - ١٨٦١ . المجلد الاول . ص ٤٢٢ .

(٣) الاتحادى رقم ٥٠ .

(٤) لايعنى هذا اننا ننكر وجود الارادة فى خطب الآباء المؤسسين وكتاباتهم . ولكن هذه الارادة ، اذا ما قورنت بالعقل والعاطفة والسلطة . تلعب دورا ثانويا فى تفكيرهم وفى تعبيراتهم . ويبدو ان هاملتون كان اكثرهم استعمالا لتعبير الارادة ، وكان يتحدث دائما عن وجود « ارادة عامة » ، مع ما فى هذا التعبير من تناقض . ليعنى بها وجود نظام « قادر على وقف التيارات الجماهيرية » . (راجع مؤلفاته المجلد الثانى ص ٤١٥) . ومن الواضح انه كان ينشد الدوام ، وان استعماله لتعبير « الارادة » كان خاطئا اذ لا شئ أبعد عن فرض الدوام من الارادة . وأذا ما قارن المرء بين هذه التعابير ، وبين ما استعمله المعاصرون من رجال الثورة الفرنسية ، تبين له ان هؤلاء كانوا يتحدثون عن « الارادة الاجماعية » لا عن « الارادة الدائمة » . لكن الأمريكيين كانوا ينشدون تجنب هذا الاجماع .

على الأقل الى التناقض القائم بين حكم « الرأى العام » الممثل للاجماع وبين حرية الرأى . فالصحيح كل الصحة ، هو ان ليس فى الامكان تكوين أى رأى عام ، عندما تكون الآراء متشابهة . ولما كان كل انسان يعجز عن تكوين رأيه الخاص به ، ان لم تكن هناك آراء مختلفة ومتباينة لدى الآخرين ، فان دور الرأى العام يعرض للخطر حتى آراء تلك القلة التى تجد فى نفسها الجرأة لمعارضة الرأى العام . ولعل هذه الحقيقة هى أحد الاسباب التى تؤدى الى وقوف جميع الآراء التى تعارض حكما طغبانيسا بتمتع بشعبية ضخمة ، موقف السلبية العقيمة الى حد كبير . وليست القضية هنا ان السلطان الطاغى للكثرة ، يؤدى الى اخفات صوت القلة فحسب ، وحرمانه من كل تأييد فى مثل هذه الظروف ، بل ان الرأى العام أيضا ، بفضل ما فيه من اجماع يستتفز المعارضة الاجماعية ويقضى على الارادة الصحيحة فى كل مكان . ولعل هذا هو السبب الذى دعا الآباء المؤسسين الى معادلة الحكم القائم على الرأى العام بالطغيان ، اذ ان الديمقراطية على هذا الصعيد لم تكن الا شكلا مستجدا من اشكال الطغيان . ومن هنا لم تكن كراهيتهم للديموقراطية نابعة من الخوف القديم من الحرية أو من احتمال وجود الصراع الحزبى بقدر ما كانت صادرة عن قلقهم من الافتقار الجوهرى للاستقرار فى الحكم الذى يخلو من الروح العامة وتتحكم فيه العواطف الاجماعية(١) .

وكان مجلس الشيوخ هو التنظيم الذى قصد منه أن يحمى المجتمع من حكم الرأى العام أو الديمقراطية . ويختلف هذا المجلس عن الرقابة القضائية التى كثيرا ما اعتبرت بانها الاسهام الفريد والعظيم من جانب أمريكا فى علم الحكم(٢) ، فى انه شىء جديد وفريد ومن الصعب تحديد مهامه ، اما لان الناس لم يتبينوا ان اطلاق هذا الاسم القديم على هذه الهيئة الحديثة كان خطأ ، أو لان هذا المجلس الاعلى ، كان يعتبر وبصورة آلية مضاهيا لمجلس اللوردات فى الحكم الانجليزى . ولا ريب فى أن التدهور السياسى لمجلس اللوردات فى انجلترا ابان القرن الاخير ، كان

(١) لا ادرى السبب فى اصرار المؤلفة على معارضة سلطان الشعب أو الجماهير التى تمثل الاغلبية ، ووصفها هذا السلطان بالطغيان . ولا ريب فى انها تخطئ كل الخطأ عندما تصف الحكم الذى يقوم على ارادة الجماهير ، بالافتقار الى الاستقرار . اذ ليس ادمى الى استقرار أى حكم من أن يكون منبثقا من الشعب وللشعب .

(٢) ينسب كاربنتر فى كتابه الذى تحدثنا عنه فيما مضى وفي الصفحة (٨٤) هذا الاستشفاف الى ماديسون .

نتيجة حتمية لظهور العدالة الاجتماعية ، ويجب أن يعتبر دليلا كافيا على أن مثل هذه المنظمة ماكانت لتصلح في بلاد لا ارسنقراطية وراثية فيها ، أو في جمهورية تصر « على الالغاء المطلق لالقاب النبالة(١) » . ولكن مجلس الشيوخ الامريكى ، لم يكن تقليدا فعليا لمجلس اللوردات فى الحكم الانجليزى ، وانما كان نتيجة بعد نظر أصيل فى دور الرأى العام فى العام ، أوحى للآباء المؤسسين بأن يضيفوا الى المجلس الأدنى حيث تتعدد المصالح ، مجلسا أعلى يكرس نفسه لتمثيل الآراء التى « تركز عليها كل الحكومات(٢) » . وكان تعدد المصالح وتنوع الآراء يعتبران من خصائص « الحكم الحر » وكان تمثيلهما العالم يؤلف الحكم الجمهورى الذى يختلف عن الحكم الديموقراطى « فى ان مجموعة صغيرة من المواطنين ، يجتمعون ويتولون ادارة الحكم شخصيا » . لكن الحكم التمثيلى ، كان بالنسبة الى رجال الثورة أكثر من مجرد طريقة ، فنية للحكم فى المجتمعات الكبيرة ، وذلك لان تحديده فى مجموعة صغيرة ومختارة من المواطنين ، يعمل كمظهر ضخم ، للمصالح والآراء وحارس « ضد مايسود الجماهير من اضطراب » .

والمصلحة والرأى ظاهران سياسيتان مختلفتان كل الاختلاف . وتكون المصالح معتبرة من الناحية السياسية ، عندما تمت الى مجموعة ، ويكفى لتنقية مصالح المجموعات أن تمثل بطريقة تصان فيها طبائعها الجزئية فى جميع الظروف والاحتمالات ، حتى فى ظل الاوضاع التى تكون فيها مصلحة مجموعة ما هى مصلحة الاكثرية بالفعل . أما الآراء فلا تمت الى المجموعات أبدا ، وانما تمت الى الافراد ليس الا الذين يمارسون « سلطانهم العقلى بحرية وبرود » ، وليس فى امكان أية جمهرة حتى ولو مثلت المجتمع كله أو بعضا منه أن تشكل أى رأى . وتظهر الآراء عندما يستطيع الناس الاتصال بحرية بعضهم مع بعض ، وعندما يتمكنون من الجهر بوجهات نظرهم . لكن هذه الآراء فى تنوعها الذى لا حدود له ، تظل فى حاجة الى التنقية والتمثيل ، وكانت مهمة مجلس الشيوخ المعنية

(١) لعل مجلس الملك فى انجلترا هو السابقة الوحيدة لمجلس الشيوخ الامريكى وان كان عمله يقتصر على تقديم المشورة لاعرض الرأى . ولكن الحكم الامريكى يفتقر من الناحية الأخرى الى مجلس للمشورة ، رغم النص على وجوده فى الدستور . ولعل خير دليل على ضرورة المشورة فى الحكم ، بالاضافة الى رأى هو اقدام كل من الرئيسين روزفلت وكينيدى على تأليف هيئة لتقديم النصح والمشورة .

(٢) لمعرفة تعدد المصالح ، راجع الاتحادى رقم ٥١ ، ولمعرفة أهمية الرأى - راجع نفس المصدر رقم ٤٩ .

في البداية ، أن يكون « الوسيط » الذي تمر منه جميع الآراء العامة (١) . وبالرغم من ان الافراد هم الذين يضعون الآراء ، وبالرغم من ان هذه الآراء تظل ملكا لهم ، فليس في امكان أى فرد ، سواء أكان من حكماء الفلاسفة ، أم كان من أصحاب العقول النيرة نورا سماويا ، من الذين عرفهم عصر التنور ، أن يتولى غربله هذه الآراء ونقلها عن طريق الغربال الفكرى الذى يتولى فصل الآراء الاختيارية عن الالزامية ، وأن يقوم بتنقيتها لتصبح آراء عامة . « فعقل الانسان كالانسان نفسه خوار وحذر عندما يظل وحيدا ، ويكتسب من الصلابة والثقة ما يتناسب مع عدد العقول التى تترايط معه وتشارك (٢) » ولما كانت الآراء تتولد ويجرى اختبارها فى عملية من التبادل والتقارع فى الآراء ، فان ما بينها من خلافات لا يطف الا اذا مرت عبر مجموعة من الناس يختارون لهذه الغاية ، ولا يكون هؤلاء الناس ، اذا أخذوا وحدهم من الحكماء ، وان كانت الحكمة هى هدفهم المشترك ، على أن تكون حكمة من التى تنشأ فى ظل ما يميز به العقل الانسانى من ضعف ولين .

ويمكن القول على الصعيد التاريخى ، ان الرأى قد اكتشف بالنسبة الى ارتباطه بالملكوت السياسى عامة ، وبدوره فى الحكم بصورة خاصة ، ابان الثورة ونتيجة وقوعها . وعلى المرء ألا يدهش من هذا القول على الاطلاق . فالسلطة تعتمد فى النهاية وعلى ضوء التحليل الاخير على الرأى ، ولا تظهر هذه الحقيقة بصورة أقوى ، من تلك التى يتحول فيها الرفض الاجماعى لاطاعة الاوامر ، بصورة مفاجئة وغير متوقعة الى الثورة . وتمهد هذه اللحظة التى تعتبر من أعظم ساعات التاريخ جلالاتها ومسرحية ، الطريق لفتح جميع الابواب امام مختلف اشكال الفوغائيين والوانهم ليبرزوا منها ، ولكن الفوغائية الثورية ، لاتشير الى أى شىء بقدر اشارتها الى حاجة جميع العهود ، قديمها وحديثها الى الاستناد الى الرأى . فالسلطة الانسانية بخلاف العقل الانسانى ، لا تكون مجرد خوارة وحذرة عندما تكون وحدها ، وانما تصبح معدومة تماما الا اذا اذا وجدت ماتعمد عليه . فأكثر الملوك قوة ، وأقل الطفلة ترددا ، يصبحان عاجزين تماما ، اذا لم يجدا من يطيعهما ، أى من يسندهما عن طريق الاطاعة ، وذلك لان الاطاعة والتأييد فى السياسة شىء واحد . وقد اكتشفت الثورتان الفرنسية والامريكية حقيقة الرأى ، ولكن الاخيرة منهما وحدها ، هى التى عرفت كيفية اقامة نظام دائم لتكون الآراء العامة ودمجها فى بنيان الجمهورية ، ولعل هذه الحقيقة تظهر الدرجة الكبرى

لقوتها السياسية الخلاقة . أما الحل البديل ، فلا نعرفه الا عن طريق الثورة الفرنسية والثورات التى تلتها . ففى جميع هذه الحالات ، ظلت فوضى الآراء غير المثلة وغير المطهرة ، نظرا لعدم وجود جهاز وسيط ، تمر الآراء عبره ، وراحت تتبلور فى نوعيات مختلفة من الاحساسات الجماهيرية المتعارضة تحت ضغط الاحداث الطارئة منتظرة «الرجل القوى» الذى يستطيع صياغتها فى «رأى عام» اجماعى ، يفرض الموت على جميع الآراء الاخرى . وكان الاستفتاء هو فى الواقع هذا الحل البديل ، وهو النظام الوحيد لذى يماثل الحكم الطليق للرأى العام ، ولما كان الرأى العام يعنى موت الآراء الاخرى ، فان الاستفتاء يضع بدوره نهاية لحق المواطنين فى الاقتراع واختيار من يتولون الرقابة على الحكم (١) .

وكانت اقامة مجلس الشيوخ من ناحية الجدة والتفرد مماثلة لاكتشاف الرقابة القضائية التى تمثلها اقامة المحاكم العليا . ويكفى أن نلاحظ هنا من الناحية النظرية ، أن هذين المكسبين من المكاسب الثورية وأعنى بهما التنظيم الدائم للرأى والمنظمة الدائمة للحكم ، كانا من المفاهيم التى تفوق فيها الآباء المؤسسون على الاطارات المفهومية الاخرى التى سبقت عهد الثورة ، وتجاوبوا فيها مع الآفاق المتسعة للتجارب الثورية التى مهدت الثورة نفسها السبيل لظهورها . فلقد كانت هناك ثلاثة مفاهيم محورية ، التف حولها الفكر الذى سبق الثورة ، وظلت مسيطرة من الناحية النظرية على المناقشات الثورية ، وأعنى بها السلطة والعواطف والعقل ، فسلطة الحكومة هى التى تسيطر على عواطف المصالح الاجتماعية كما تكون واقعة بدورها تحت سيطرة العقول الفردية . ويمت الرأى والحكم ضمن هذا الاطار الى ملكات العقل ، لكن النقطة المهمة هنا هى أن هاتين الملكتين العقلانيتين ، رغم أهميتهما من الناحية السياسية ، كانتا دائما موضع التجاهل من جانب الفكر السياسى والفلسفى . ومن الواضح أن اهتمام رجال الثورة بأهمية هاتين الملكتين لم يكن ناجما عن الناحيتين النظرية والفلسفية . ولا بد أن يكونوا قد تذكروا بشيء من الوضوح تلك الضربات القاصمة التى وجهها بارمينيديس

(١) لأدرى معنى هذه الحملة من المؤلفة على الاستفتاء الجماهيرى الحر ، الذى يعتبر الوسيلة الديمقراطية الصحيحة لمعرفة رأى غالبية الشعب . ولا أرى تفسيراً له سوى رغبة المؤلفة فى أن يظل الحكم ، عن طريق الانتخاب الذى يسيطر عليه ذؤو السلطان الاقتصادى - السياسى وقفا على طبقة معينة من هؤلاء المتحكمين . ولعل هذا التفسير يشرح لنا بدوره استخدام المؤلفة لتعبير غوغائية الجماهير .

(Barmenides) (١) ومن بعده افلاطون الى مكانة الراى ، الذى بات يفهم منذ تلك الايام على أنه النقيض للحقيقة ، وان لم يحاولا بشىء من الوعى والتعمد ، أن يعيدا وضع الراى من ناحية المرتبة والمكانة فى صفوف الطاقات العقلانية الانسانية وتسلسلها وينطبق القول نفسه ايضا على الحكم ، اذ يتحتم علينا بالنسبة اليه أن نعود الى فلسفة كانت (Kant) (٢) لا الى آراء رجال الثورة ، هذا اذا أردنا أن نتعلم شيئا عن طبيعته الاساسية ومرتبته المدهشة فى ملكوت الشئون العامة . ولا ريب فى أن مامكن الاباء المؤسسين من السمو على الاطار الضيق والتقليدى لمفاهيمهم العامة ، كان رغبتهم الماسة والملحة ، فى أن يضمنوا الاستقرار لمخلوقهم الجديد ، وان يقيموا من كل عنصر من عناصر الحياة السياسية كيانا يجمعها فى «تنظيم دائم» .

وقد لا يكون ثمة ما يوضح أن الثورات قد القت الاضواء على الحنين الدنيوى والعلمانى الجديد فى العصر الحديث من ذلك الانشغال الشمولى بمشكلة الديمومة و «الدولة المستمرة» وهى المشكلة التى لم يمل المستعمرون الأمريكيون من تكرارها لضمان مستقبل ذرايرهم . وقد يكون من الخطأ الفاضح الخلط بين هذه الادعاءات ، وبين الرغبة البورجوازية اللاحقة فى ضمان المستقبل للابناء والاحفاد . وكان ما يستندون اليه ، الرغبة العميقة فى خلق «مدينة خالدة» فى العالم ، بالاضافة الى الاعتقاد بأن الجمهورية «ان أقيمت على أسس سليمة تستطيع أن تعيش مدة بقاء العالم بسبب دوافعها الداخلية» (٣) وكان هذا الايمان لامسيحيا وغريبا كل الغرابة على الروح الدينية التى سادت الفترة التى تفصل نهاية العصور القديمة عن العصر الحديث . بحيث بات لزاما علينا أن نعود فى تقصى جذوره الى شيشرون لنجد فى نظراته

(١) بارمينيديس (ولد حوالى ٥٤٠ ق.م) . فيلسوف اغريقى قديم من اهل مدينة ايليا الايطالية . زار اثينا حيث تعرف الى سقراط واجهه كل من افلاطون وأرسطو . ضمن آراءه الفلسفية قصيدة « حوار » . اسمها « عن الطبيعة » وتلخص فى ان الاحساس كثيرا ما يخطئ ، وان الاطلاق الفكرى هو الوسيلة الوحيدة لمعرفة الحقيقة .

(٢) عمانوئيل كانت (١٧٢٤ - ١٨٠٤) . من اعظم فلاسفة العصر الحديث واعظم مفكر فى شئون ماوراء الطبيعة . درس الفيزياء والنظريات الطبيعية وحاول التوفيق بين ديكارت وليبنيتز فى رسالة عن « معرفة الطبيعة » وبين نيوتون وليبنيتز فى كتابه « تاريخ الطبيعة العام ونظرية السماء » . كتب رسالة عن وجود الله . ودرس العقل الانسانى وحلله . وأشهر كتبه « أحلام انسان ذى خيال » و « العقل العملى » .

(العرب)

(٣) هارينجتون فى « أوقيانوسيا » ص ١٨٥ - ١٨٦ .

وتأكيداته مايمثلها . ولم تكن فكرة بولس الرسول القائلة بان «الموت اجر الخطايا» بالنسبة الى الافراد الا ترديدا لما قاله شيشرون بالنسبة الى الجماعات عندما قال ... « لما كانت الكيانات السياسية تقوم على اساس بقائها الى الابد ، فان الموت يمثل للجماعات العقوبة على اخطائها تماما كما يمثل العقاب بالنسبة الى الأفراد » (١) . وقد انعكست هذه الخاصية البارزة للحقبة المسيحية من الناحية السياسية ، وهي الخاصية التي تعرض تلك النظرة القديمة عن العالم والانسان ، وعن البشر الفانين الذين يعيشون في عالم أزلى خالد ، وأصبح الناس الذي يعيشون حياتهم الخالدة ، ينتقلون في عالم دائم التغير والتقلب ، يمثل الموت مصيره الحتمي ، وأصبحت الخاصية البارزة للعصر الحديث ، العودة الى الماضي البعيد بحثا عن سابقة لما يشغله من نظرة الى مستقبل العالم الذي صنعه الانسان على الارض . ولاريب في أن علمانية العالم ودنيوية الناس في اى عصر ، يمكن تعبيرهما على أساس المدى الذي يصل اليه الانشغال بمستقبل العالم ، في التفوق في عقول الناس ، على انشغالهم بمصيرهم الحتمي بعد موتهم . ولذا فقد كان من دلائل علمانية العصر الحديث ، ان الناس لم يعودوا يرغبون في حكومة تؤمن لهم الحرية للحصول على خلاصهم فحسب ، بل باتوا يرغبون في « اقامة حكومة أكثر موافقة لكرامة الطبيعة الانسانية ... وان ينقلوا مثل هذه الحكومة الى ذريتهم عن طريق الحفاظ عليها الى الابد » (٢) وكانت هذه الناحية هي أعمق الدوافع التي عزأها جون ادامز الى «المتطهرين» ، ولاريب في أن صحة رأيه هذا تتمثل في أن «المتطهرين» لم يعودوا مجرد حجاج في هذا العالم ، بل باتوا «الآباء الحجاج» الذين يقيمون المستعمرات معتمدين على شعاراتهم وادعاءاتهم ، لا بالنسبة الى العالم الثانى بل الى عالم الاحياء الذين يعيشون فيه .

ولا ريب في ان ما كان صحيحا بالنسبة الى الفكر السياسى الحديث وقبل الثورى والى مؤسسى المستعمرات الامريكية ، بات أكثر صحة وصدقا بالنسبة الى الثورة والى الآباء المؤسسين . ولا ريب في ان الانشغال العصرى فى اقامة « الدولة الدائمة » الذى ظهر بوضوح فى

(١) الجمهورية القسم الثالث ٢٣٠ .

(٢) جون ادامز فى كتابه عن قانون الاقطاع .

كتابات هارينجتون (١) ، هو الذى حفز ادامز على تسمية علم السياسة الحديث الذى يعالج موضوع « التنظيمات التى تعيش أجيالا عدة » ، بالشئ السماوى ، وحفز روبسبير على القول بأن « الموت هو بداية الخلود » ، بحيث أصبح التأكيد الحديث المحدد على السياسة الذى شهدته الثورات معرفا أوجز تعريف واضحه . ونحن نجد الانشغال بالديمومة والاستقرار ، وان كان على نطاق أقل تمجيدا لا أقل أهمية ، يمتد كخيوط أحمر بارز عبر المناقشات الدستورية كلها ، حيث وقف هاملتون وجيفرسون فى طرفين متعارضين رغم ترابطهما ، بحيث كان الأول ينادى « بأن من واجب الدساتير أن تكون دائمة وان لا تقيم حساباتها على التغيرات المحتملة » (٢) ، بينما ظل الثانى رغم اهتمامه الشديد بايجاد « أساس ثابت لجمهورية حرة حسنة الادارة وقادرة على العيش » ، مقتنعا كل الاقتناع بأن « ليس ثمة ما لا يقبل التغير الا حقوق الانسان الأصيلة والثابتة » ، لأنها ليست من صنع الانسان وانما هى من صنع خالقه (٣) . وهكذا رأينا ان جميع المناقشات التى دارت حول توزيع السلطة وتوازنها ، وهو محور المناقشات الدستورية كلها ، قد تركزت حول فكرة قديمة عن قيام شكل مختلط من أشكال الحكم ، يجمع فى جهازه السياسى بين العناصر الملكية والارستقراطية والديموقراطية ، ويكون قادرا على وقف دورة التغيرات السرمدية التى تتناول قيام الامبراطوريات وانهارها ، واقامة المدينة الخالدة .

ويجمع الرأى الشعبى المثقف على ان الابتكارين التنظيميين الجديدين كل الجدة للجمهورية الامريكية ، وأعنى بهما مجلس الشيوخ والمحكمة العليا ، يمثلان أكثر العناصر محافظة فى الجهاز السياسى ، ولا ريب فى انه محق فى اجماعه هذا . ولم تعد القضية هنا سوى ما اذا كانت ضمانات الاستقرار والحلول التى عثر عليها الانشغال العصرى المبكر بموضوع الديمومة كافية للحفاظ على الروح التى تجلت فى الثورة الامريكية أم لا . ولا ريب فى انها لم تكن كافية على الاطلاق .

(١) أنا مدينة لزيرافينك فى دراستها الهامة عن « الجمهوريين التقليديين » للدور الذى لعبه الانشغال فى دوام الجهاز السياسى فى الفكر السياسى فى القرن السابع عشر . وتقوم أهمية هذه الدراسة ، فى اظهارها أن هذا الانشغال ، فاق العناية بالاستقرار المجرى الذى يمكن ايضا بما وقع فى القرن من صراع دينى وحروب أهلية .

(٢) ايليوت . المصدر نفسه المجلد الثانى ص ٣٦٤ .

(٣) كتابات جيفرسون الكاملة - اعداد بادوفر . طبعة المطبعة العصرية . ص ٢٩٥ .

وكان عجز الفكر بعد - الثورى عن استذكار الروح الثورية وتفهمها على صعيد المفاهيم ، ثمرة عجز الثورة نفسها عن تأمين التنظيم الدائم لوجودها . فما لم تنته الثورة بفاجعة الارهاب ، كما وقع فى الثورة الفرنسية ، كانت تنتهى باقامة الجمهورية ، التى رأى فيها رجال الثورات أنفسهم « الشكل الوحيد للحكم الذى لا يقف موقف الصراع الحقى أو العلنى مع حقوق الانسان » (١) . ولكن الجمهورية الأمريكية لم تترك كما أثبتت الاحداث ، مجالاً لممارسة تلك الخصائص والمزايا التى لعبت دوراً بارزاً فى قيامها . ولم يكن هذا الوضع نتيجة الاهمال أبداً ، وكان أولئك الذين عرفوا خير معرفة كيفية تزويد الجمهورية بسلطاتها ، وضمان حريات المواطنين فيها . لتأمين سلامة الحكم والرأى وللحفاظ على المصالح والحقوق ، قد نسوا ما كانوا يتعلقون به فعلاً قبل أى شىء آخر ، ونسوا كل ما فى العمل من احتمالات وطاقات ، وكل ما فى البدايات من امتيازات الجدة . ولا ريب فى انهم لم يكونوا راغبين فى حرمان خلفائهم من هذه المزية ، ولكنهم فى الوقت نفسه لم يكونوا راغبين أيضاً فى التنكر لعملهم ، وان كان جيفر سون الذى اشغلته هذه المشكلة أكثر من غيره ، قد مضى الى هذا الحد . وبالرغم من بساطة المشكلة اذا ما عرضت فى عبارات منطقية ، الا انها ظلت عسيرة على الحل . فلو كان التأسيس هو الهدف وهو الغاية النهائية للثورة ، فان الروح الثورية لم تكن تعنى روح بداية شىء جديد فحسب ، بل روح استهلال شىء يحمل طابع الدوام والاستمرار . لكن ايجاد تنظيم دائم يجسد هذه الروح ويحفظها على تحقيق مآثر جديدة ، يحمل فى ذاته معنى الفشل والهزيمة . ويعنى هذا ان لا شىء هناك يهدد ما تحققه الثورة بالخطر الشديد من الروح التى تحقق وتنشئ . فهل تكون الحرية فى معانيها المجيدة كحرية العمل هى الثمن الذى يجب أن يدفع لعمل التأسيس ؟ ولا ريب فى أن هذه المعضلة عما اذا كانت الحرية العامة والسعادة العامة اللتان تعتبران الأساس لكل ثورة ، واللتان بدونهما لا يمكن للثورة أن تقوم ، ستظلان وقفا على جيل المؤسسين ليس الا ،

(١) رسالة من جيفرسون الى ويليام هنتر بتاريخ ١١ مارس ١٧٩٠ .

هى التى دفعت روبسبير الى الخروج بتلك النظريات اليائسة والحائرة
عن الفرق بين الحكم الثورى والحكم الدستورى ، التى سبق لنا الحديث
عنها ، وهى التى سيطرت على الفكر الثورى اللاحق كله .

ويبدو ان جيفرسون كان على المسرح الامريكى اكثر الناس وضوحا
وانشغالا عاطفيا بادراك هذا الضعف الختمى فى البناء الجمهورى .
ولا ريب فى ان عداه العارض والعنيف احيانا للدستور وحملاته
الشديدة ، على « أولئك الذين ينظرون الى الدستور باجلال يكاد يشبه
القداسة ، معتبرينه « تابوت العهد » (١) ، الذى لا يجوز مسه
لقداسته » (٢) ، كانا ناتجين عن شعوره بالغضب لما فى القول بأن جيله
وحده هو « القادر على بناء العالم من جديد » من احجاف . وكان هذا
التقديس يمثل له كما مثل لبين (paine) أيضا « الغرور والرغبة
فى الحكم حتى بعد الموت » كما « مثل أكثر أشكال الطغيان هزءا
وحماقة » (٣) . ولذا فنحن نراه بعد أن قال « لم نصل بعد الى مرحلة
الكمال فى اعداد دساتيرنا بحيث تستطيع تقرير عدم جواز تغييرها » ،
يضيف على الفور ، خوفا من ان يعتقد أحد ، بأنه يؤمن باحتمال الكمال
... « ولكن ترى هل يمكن للدساتير أن تصبح كاملة لاتقبل التعديل ؟
أنا لا أظن ذلك » . وتوصل بعد ذلك الى القول بأن « حقوق الانسان
الأصيلة والثابتة هى وحدها التى لا تقبل التبدل » ، وقد أدرج بينها
حق الانسان فى الثورة والعصيان (٤) . وعندما نمت الى مسامعه
وهو فى باريس أنباء العصيان الذى قام به شيبى (Shay) فى ولاية
مساوشوسيتس ، لم يفزع ولم يتأثر . وان كان قد أكد بأن « الجهل »
هو الذى دفع شيبى الى هذا العصيان مضيئا الى ذلك قوله ... « ولكن
ابتهل الى الله ، ألا يحرمنا كل عشرين عاما من عصيان كهذا » . وكان
يكتفى بأن يرى الناس يهبون الى الثورة ويثورون ، دون أن يبحث فى
صحة القضية التى ناروا من أجلها أو بطلانها . وهو يقول ... « ويجب
ان تروى شجرة الحرية من وقت الى آخر ، بدماء الأحرار والطفأة .
فهذه الدماء هى سماؤها الطبيعى » (٥) .

(١) تعبير مستمد من العهد القديم (التوراة) . ويعنى التابوت الخشبى الذى حفظت فيه
وصايا العهد .

(٢) رسالة الى صمويل كيرشيفال بتاريخ ١٢ يوليو ١٨١٦ .

(٣) الفقرتان من بين اولاهما من « المنطق » والثانية من « حقوق الانسان » .

(٤) من رسالته المشهورة الى الرائد (الميجور) جون كارترابت ٥ يونيو ١٨٢٤ .

(٥) من رسالة بعث بها من باريس الى العقيد ويليام ستيفنز سميت فى ١٢ من نوفمبر

ولما كان جيفرسون قد كتب هذه العبارات قبل سنتين ليس الا من اندلاع الثورة الفرنسية . ولما كنا لا نجد لها مثيلا في كتاباته اللاحقة (١) ، فانها يمكن أن تعتبر دليلا كافيا على الخطأ الذي وقع فيه تفكير رجال الثورة بالنسبة الى العمل الثورى . فلقد أوحى لهم تجاربهم فى ان يروا ظاهرة العمل فى صورة الهدم والبناء . وبالرغم من انهم عرفوا معنى الحرية العامة والسعادة العامة ، بعين الواقع أو عين الخيال قبل الثورة ، فان انطباعات التجارب الثورية ، سيطرت على جميع ما ساورهم من أفكار عن الحرية التى لا يسبقها التحرر ، والتى لا تستمد انفعالاتها النفسية من عمل التحرير ذاته . ولما كانت لديهم فكرة ايجابية عن الحرية ، تسمو على فكرة التحرر الناجح من الطغاة ومن الحاجة ، فان هذه الفكرة ارتبطت عندهم بعمل التأسيس نفسه ، أى بصياغة الدستور . ولهذا نرى جيفرسون ، بعد أن تعلم العبر من كوارث الثورة الفرنسية حيث احبط العنف التحررى كل المحاولات لاقامة مجال أمين للحرية ، يتحول عن أفكاره السابقة عن الثورة والعصيان ، ويشد نفسه الى العمل الانشائى البناء لاقامة شىء جديد . ولهذا نراه يقترح ان ينص الدستور نفسه على ضرورة « اعادة النظر فيه فى أوقات معينة » ، مما يشير الى انه عنى بهذه الأوقات ، الأجيال المتعاقبة . ولا ريب فى ان تبريره لهذا الرأى بأن « من حق كل جيل جديد ، أن يختار لنفسه شكلا الحكم الذى يعتقد انه أضمن لتحقيق سعادته » ، يعتبر غريبا ومذهلا ولا يحمل على محمل الجد ، ولا سيما اذا عرفنا ان الأفكار الشائعة فى تلك الأيام ، كانت تقول بتبدل الأغلبية مرة كل تسعة عشر عاما . يضاف الى هذا ان الانسان لا يستطيع أن يصدق ان جيفرسون دون غيره هو الذى أتاح للأجيال اللاحقة الحق فى اقامة أشكال لا جمهورية للحكم . ولعل ما سيطر على تفكيره وهو يقول هذا ، لم يكن الرغبة فى احداث تبدل فعلى فى شكل الحكم ، ولا حتى النص فى الدستور على وجوب « تعرضه جيلا بعد جيل ، والى أبد الآبدين للاصلاحات والتعديلات المرحلية » ، وانما كان ايجاد وسيلة تضمن لكل جيل من الأجيال الحق « فى اختيار ممثليه الى مؤتمر قومى عام » ، حيث تؤمن

(١) أكثر جيفرسون فى سنواته الأخيرة وبعد أن تبنى نظرية « نظام النواحي » مبينا انه أقرب شىء الى فؤاده ، فى الحديث عن الحاجة المخيفة الى العصيان (راجع رسالته الى صمويل كرشيفال فى ٥ من سبتمبر ١٨٢٦) . ويجب أن لا توجه أية ملامة لهذا التحول فى تفكير الرجل الشيخ ، اذ أنه وجد فى هذا النظام الوسيلة الوحيدة للوقاية من الفوضى والعصيان .

السبل والوسائل ليعبر الناس جميعا عن آرائهم « بمنتهى الحرية والنزاهة والاطمئنان ، وان يبحثوا ويقرروا طبقا لمنطق المجتمع العام » (١) . وكان كل ما أراد أن يضمه بعبارة أخرى ، تكرار اجراء العمل الذى رافق سير الثورة كله . وبينما كان فى كتاباته الأولى ينظر الى هذا على صعيد التحرر والعنف الذى سبق اعلان الاستقلال وتلاه ، نراه فى كتاباته اللاحقة أكثر اهتماما بوضع الدستور واقامة حكم جديد ، أى بالنشاطات التى تؤلف فى حد ذاتها مجال الحرية .

ولا ريب فى ان مما يثير الحيرة والأسى أن يكون جيفرسون المعروف بسلامة منطقته والمشهور بعملية تفكيره ، قد اقترح هذا المخطط من تكرار الثورات . فمثل هذا المخطط ، حتى ولو ظل ضمن أقل الحدود تطرفا ، التى تجعل من الثورات العلاج ضد « الحلقة المستمرة من الاضطهاد والعصيان والاصلاح » ، كان يعنى اما اضاعة السيطرة على الجهاز السياسى فترة بعد أخرى ، أو الهبوط بعمل التأسيس الى مرتبة الأداء الروتينى المجرد ، وهما شران كانا لا بد وان يفسدا عليه ما أراد متحمسا انقاذه للابقاء عليه حتى آخر حدود الزمن الذى تستطيع الانسانية البقاء فيه . لكن السبب فى جرى جيفرسون طيلة حياته وراء هذه اللامعقولات واللامعليات ، انه عرف وان كان بشيء من الغموض ، ان الثورة رغم تحقيقها الحرية للناس قد فشلت فى ايجاد المجال ليمارس الناس فيه حريتهم هذه . فمثلو الشعب لا الشعب نفسه ، هم الوحيدون الذين تتاح لهم الفرصة ، للاشتراك فى هذه النشاطات المتمثلة فى « التعبير والمناقشة والتقرير » ، التى تعتبر النشاطات الايجابية للحرية . ولما كانت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ، التى تعتبر أعظم ما حققته الثورة قد كسفت من ناحية أهميتها السياسية وبحكم الأعمال التى تتولى تصريفها الادارات البلدية فى المدن وقاعات اجتماعها العامة . الى أن اختفت هذه الاجراءات التى كان ايمرسون (٢) قد اعتبرها الممثل « لوحدة الجمهورية » والمدرسة السياسية للشعب ، اختفاء كاملا (٣) ، فان المرء يميل الى الاستنتاج ،

(١) من رسالة جيفرسون الى كيرشيفال أيضا بتاريخ ١٢ يوليو ١٨١٦ .

(٢) رالف ايمرسون (١٨٠٢ - ١٨٨٢) - محاضر وكاتب وشاعر . ولد فى بوسطن فى الولايات المتحدة . عمل محاضرا وباحثا . من أشهر كتبه « فلسفة التاريخ » ، و « المثلون » و « النزعات الانجليزية » وغيرها .

(٣) يوميات ايمرسون ١٨٥٣ .

بأن فرص الناس في جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الحرية السياسية ، والتمتع بالسعادة العامة ، كانت أقل من فرصهم في عهد المستعمرات البريطانية في أمريكا . وقد أشار لويس ممفورد (Lewis Mumford) مؤخرا الى الطريقة التي عجز فيها الآباء المؤسسون عن تفهم الأهمية السياسية للحكم البلدى في المدن ، وبين ان عدم ادماجه في الدستور الاتحادي أو دساتير الولايات كان من أهم « حوادث الاهمال في التطور السياسي بعد الثورة » . وكان جيفرسون الوحيد بين الآباء المؤسسين الذي أدرك أهمية هذه المسألة وحذر منها ، اذ ان خوفه العظيم كان صادرا حقا عن « افتقار النظام السياسي المطلق للديموقراطية الى الأجهزة المحددة » (١) .

لكن في مكنة المرء أن يفهم السبب في عجز الآباء المؤسسين عن ادماج الحكم المحلي الممثل في الاجتماعات التي تعقد في قاعات المدن في الدستور، أو بكلمة أخرى في عجزهم عن ايجاد السبل والوسائل لتحويلها ضمن اطار الظروف المتبدلة تبديلا جذريا الى شكل عملي . فلقد كانت مشكلة التمثيل هي أهم المشاكل التي واجهتهم وأعقدها ، ولعل هذه الحقيقة هي التي دفعتهم الى تعريف الجمهوريات تعريفا يخالف تعريفهم للديموقراطيات على صعيد الحكم التمثيلي . وجدير بنا أن نذكر هنا أن جون سيلدين (John Selden) (٢) كان قد قال قبل نحو من مائة عام في وصفه الأسباب الرئيسية التي أدت الى قيام البرلمان ، ان الديموقراطية المباشرة ، لا تستطيع النجاح « لسبب واحد على الأقل ، وهو عدم وجود المجال الذي يتسع للجميع » . ولا ريب في أن هذه هي العبارات نفسها التي استخدمت عند مناقشة موضوع التمثيل في مؤتمر فيلادلفيا . فقد كان القصد من التمثيل أن يكون البديل عن العمل السياسي المباشر من جانب الشعب نفسه ، وكان المفروض في الممثلين الذين يختارهم الشعب أن يعملوا طبقا للتعليمات التي تصدر اليهم أثناء العملية الدائرة (٣) . لكن الآباء المؤسسين الذين يتميزون عن

(١) كتاب لويس ممفورد « المدينة في التاريخ » نيويورك . ١٩٦١ ص ٣٢٨ .

(٢) جون سيلدين (١٨٤ - ١٦٥٤) - مشرع ومؤلف انجليزي . . درس في أوكسفورد . عمل في الحمامة . أصبح نائبا في البرلمان . وضع عددا من الكتب القانونية وبينها كتاب معروف عن الحرية .

(العرب)

(٣) ويليام كارينتر (المصدر نفسه . ص ٤٢ - ٤٧) . وقد لاحظ التباين بين نظريتي أهل المستعمرات والانجليز عن مشكلة التمثيل . وكان الجيرنون سيدني وأدموند بيرك =

الممثلين المنتخبين فى العهد الاستعماري ، كانوا ولا ريب أول من عرف بعد هذه النظرية عن الواقع . ولقد سمعنا جيمس ويلسون (James Wilson) يقول أثناء انعقاد مؤتمر فيلادلفيا : « اننى أرى من الصعب أن يحدد المرء تماما وبمنتهى الدقة ، حقيقة عواطف الشعب » ، وكان ماديسون يعرف تمام المعرفة أيضا ، أن ليس باستطاعة أى عضو من أعضاء المؤتمر أن يعرف حقيقة رأى ناخبه فى كل وقت ، كما أن ليس باستطاعته أن يقرر ما سيكون عليه رأيهم هذا ، اذا ما اطلعوا على جميع المعلومات والحقائق التى نطلع عليها هنا (١) . ولهذا فقد استمع أعضاء المؤتمر بشيء من الموافقة التى لم تخل على أى حال من الشكوك الى بنيامين راش (Benjamin Rush) وهو يقترح عقيدة جديدة فى منتهى الخطورة ، وهى أنه بالرغم من « أن جميع السلطات تستمد من الشعب ، الا أن الشعب لا يملكها الا وقت الانتخابات ، اذ أنها تصبح بعدها ملكا لحكامه » (٢) .

وقد تظهر هذه الأقوال التى اقتبسناها بمنتهى الاختصار ، ان قضية التمثيل كلها ، وهى من أكثر القضايا تعقيدا وازعاجا فى السياسات العصرية منذ عهد الثورة ، لا تعنى أكثر من اتخاذ قرار يتعلق بكرامة الملكوت السياسى نفسه . ولا ريب فى ان الحيار التقليدى بين التمثيل كمجرد بديل عن عمل الشعب المباشر ، وبينه كتحكم ذى رقابة شعبية من جانب ممثلى الشعب فى الشعب نفسه ، يؤلف احدى المعضلات التى لا يمكن حلها . فاذا كان الممثلون المنتخبون مقيدين بالتعليمات التى يصدرها

= يريان فى إنجلترا ، أن النواب بعد انتخابهم ، ووصولهم الى البرلمان ، لا تعود لهم علاقة بمن يمثلونهم . أما فى أمريكا فكانوا يرون رأيا معاكسا ، ويقولون : ان من حق الشعب أن يصدر تعليماته الى ممثليه فى البرلمان . وقد استند كاربنتر فى ايضاح وجهة النظر الأمريكية الى قول لاجد رجالات بنسلفانيا فى تلك الأيام جاء فيه : « ان حق اصدار التوجيه وقف على الناخبين وحدهم ، وعلى النواب أن يطيعوا أوامر سادتهم ، وليست لهم أية حرية فى الخيار أبدا » .

(١) مقتبس من كاربنتر . المصدر نفسه . ص ٩٣ - ص ٦٤ . لا يجد ممثلو اليوم من السهل عليهم أن يعرفوا ما فى عقول ناخبهم . وهو يقول : « لا يعرف السياسى أبدا ما يريد ناخبه منه ، وان كان يأمل عن طريق ما يصدره من وعود فى كسب أصواتهم » . وراجع كتاب كاسينيللى . . « سياسات الحرية ، تحليل للدولة الديمقراطية الممارسة » . سبتل ١٩٦١ . ص ٤١ و ص ٤٥ - و ص ٤٦ .

(المؤلف)

(٢) كاربنتر - المصدر نفسه من ١٠٣ .

سادتهم اليهم ، ولا يجتمعون الا لتنفيذها ، فانهم مع ذلك يحتفظون بحق اعتبار أنفسهم ، اما مجرد « أذنة مبعجلين » أو خبراء مستأجرين كالمحاميين مثلا ، يعتبرون اخصائيين في تمثيل مصالح موكلهم . لكن الفرض قائم في الحالتين على أى حال ، فى ان أعمال ناخبهم أكثر أهمية والحافا من أعمالهم ، وانهم وكلاء مأجورون للشعب الذى لا يستطيع أو لا يرغب لسبب أو لآخر ، فى أن يتولى تصريف أموره بنفسه . أما اذا اعتبرنا هؤلاء الممثلين على النقيض من ذلك ، الحكام المعينين من الشعب الذى اختارهم لفترة زمنية محددة ، دون أن يكون له حق استبدالهم فى هذه الفترة ذاتها ، مما ينفى عن الحكم صفة التمثيل الفعلى ، فان هذا التمثيل يعنى ان الناخبين قد تنازلوا عن سلطاتهم طواعية ، وان الحكمة القديمة بأن « الشعب مصدر السلطات » لا تصح الا فى يوم الانتخاب ليس الا . وتكون النتيجة فى هذه الحالة ، أول ما تكون تدهور مكانة الحكم ليتحول الى ادارة واختفاء المجال العام من الوجود ، وعدم رؤية ما عناه جون ادامز بحكم الشعب ، أو اعتزاز جيفرسون بالاسهام فى الحكم عن طريق المناقشة والقرار . وتصيح القضايا السياسية هى تلك التى تمليها الحاجة ، ليقررها الخبراء ، دون أن تكون مفتوحة لتبادل الآراء وحرية الخيار ، وبذلك تزول الحاجة الى وسيط ماديسون الممثل فى « هيئة مختارة من المواطنين تمر عن طريقها الآراء لتتطهر وتحول الى آراء عامة . وتكون النتيجة الثانية قريبة من الواقع ، اذ يعود التمييز القديم بين الحاكم والمحكوم ، وهو الذى ألقته الثورة عن طريق اقامتها للجمهورية الى فرض نفسه من جديد ، اذ يمنع الشعب ثانية من دخول المجال العام ، ويغدو عمل الحكومة وقفا على القلة التى يستطيع أفرادها وحدهم « ممارسة ميولهم الفاضلة » ، على حد تعبير جيفرسون مكنيا بهذه الميول عن المواهب السياسية للناس . وتكون النتيجة الاخيرة ، ان الشعب يجد نفسه مضطرا اما الى الوقوع فى حالة من « السبات الذى يسبق موت الحرية العامة » أو الى الاحتفاظ بروح المقاومة للحكومة التى اختارها طالما ان السلطة الوحيدة التى ظلت له هى « السلطة الاحتياطية للثورة » (١) .

ولم يكن ثمة علاج لهذه الشرور ، وذلك لان التناوب على الحكم ، وهى

(١) كانت هذه هى الفكرة الرئيسية التى سيطرت على جيفرسون وأمرّب عنها فى رسائله . وراجع - رسالته المذكورة السابقة الى سميث بتاريخ ١٢ من نوفمبر ١٧٨٧ وكان قد تحدث عن « المشاعر الاخلاقية » فى رسالة سابقة الى روبرت سكيويت فى الثالث من أغسطس عام ١٧٧١ . وفى هذه الرسالة حديث عن الشعر والشعراء ، وفى مقدمتهم شكسبير . وما نتعلمه منهم عن الحياة العملية والواقعية .

الظاهرة التي قدرها الآباء المؤسسون كل التقدير ، والتي توسعوا فيها ، لم تستطع أن تعمل أكثر من الحيلولة بين القلة الحاكمة وبين أن يقيموا لانفسهم وضعا خاصا كمجموعة مستقلة ، ذات مصالح خاصة مستثمرة في الوضع القائم . فالتناوب لا يستطيع أن يؤمن لكل انسان - ولا حتى لجزء كبير منهم - الفرصة ليصبحوا «مسهمين مؤقتين في الحكم» . ولو ظل هذا الشر وقفا على الشعب في مجموعه ، لكان من السوء الى حد كبير وذلك بالنظر الى الحقيقة الواقعة ، وهي ان وضع الحكم الجمهورى فى موضع المعاكسة للحكم الملكى أو الحكم الديموقراطى ، قد أدى الى اتاحة حق التكافؤ فى دخول المجالات السياسية العامة للجميع . ومع ذلك يميل الانسان الى الشك بأن الآباء المؤسسين وجدوا من السهل عليهم تعزية انفسهم بالفكرة القائلة بان الثورة قد فتحت المجال السياسى على الاقل لأولئك الذين تميزت اتجاهاتهم « للميول الفاضلة » بالقوة ، والذين كان توقعهم الى البروز عنيقا الى الحد الذى دفعهم الى ركوب المراكب الوعرة فى العمل السياسى . لكن جيفرسون رفض تعزية نفسه على أى حال . وكان يخشى أن يصبح « الاستبداد الانتخابى » معادلا فى السوء ان لم يكن متفوقا للطغيان الذى ثار عليه ، ولذا نراه يقول : « واذا ما فقد الشعب ذات يوم اهتمامه بالشئون العامة ، فستحول أنا وانت بل وجميع أعضاء الكونجرس ومجالس الولايات والقضاة والحكام الى قطع من الذئب (١) » وبالرغم من ان التطورات التاريخية التى وقعت فى الولايات المتحدة ، لم تحقق مخاوفه ، فان من الصحيح كل الصحة أيضا القول بان الفضل فى ذلك يرجع الى ما تميز به الآباء المؤسسون من علم بالسياسة ، دفعهم أثناء اقامتهم الحكم ، الى تجزئة السلطات ، التى مكنتهم عن طريق الكوابح والتوازنات من الاحتفاظ بالسلطة . ولاريب فى ان جهاز الحكم نفسه هو الذى أنقذ الولايات المتحدة أخيرا من الاخطار التى خاف جيفرسون وقوعها . لكن هذا الجهاز لم يستطع انقاذ الشعب من السبات وعدم الاهتمام بالشئون العامة ، طالما ان الدستور نفسه أتاح مجال العمل فى الشئون العامة ، لمثل الشعب ، لا للشعب نفسه .

وقد يبدو من الغرابة بمكان ان جيفرسون كان الوحيد بين رجال الثورة الامريكية الذى تساءل عن طريقة الحفاظ على الروح الثورية بعد انتهاء الثورة . لكن تفسير هذا الافتقار الى الوعي لا يقوم فى علم اعتبار هؤلاء الرجال من زمرة الثوريين . وكانت المشكلة على النقيض من ذلك ،

(١) من رسالة الى العقيد ادوارد كارينجتون فى ١٦ من يناير ١٧٨٧ .

ان هؤلاء الرجال اعتبروا وجود هذه الروح أمراً فرغ منه ، وذلك لانها بدأت ونمت ابان الحقبة الاستعمارية . ولما كان الشعب أيضا ، قد ظل محتفظا ، ودون أى ازعاج بتلك التنظيمات التي كانت تمثل مستنبت الثورة ، فانه لم يدرك مافى عجز الدستور عن ضم هذه التنظيمات الى بعضها لتؤلف مصادر جديدة وأصيلة للسلطة والسعادة العامة ، من خطر قاتل . ولاريب فى ان ما اكتسبه الدستور من أهمية ووزن عظيمين وما حققته التجارب فى اقامة الجهاز السياسى الجديد ، هو الذى أدى الى أن يصبح الفشل فى ضم أنظمة الحكم المحلى واجتماعات القاعات الدينية التي كانت الينبوع الاصلى الذى غرف منه النشاط السياسى منهله فى البلاد ، بمثابة حكم بالاعدام على تلك الانظمة والاجتماعات . ولعل من المفارقات أيضا ان الروح الثورية فى أمريكا بدأت فى الذبول ، تحت تأثير الثورة نفسها ، وان الدستور الامريكى نفسه ، والذى يعتبر أعظم ما حققه الشعب الامريكى ، هو الذى أدى فى النهاية الى حرمان هذا الشعب من أعظم ما يملكه .

واذا أردنا أن نصل الى تفهم أوفى وأدق لهذه القضايا وان نسبر اغوار حكمة جيفرسون فى اقتراحاته المنسية، فان علينا أن نتجة باهتمامنا من جديد الى سير الثورة الفرنسية حيث وقع عكس ما حدث فى أمريكا تماما . فما كان يمثل للشعب الامريكى التجربة السابقة للثورة ، وهو مالا يحتاج الى اعتراف رسمى أو أساسى ، كان يمثل لفرنسا النتيجة اللامتوقعة والذاتية الى حد ما لثورتها . لكن هذه القطاعات سرعان ما فرضت نفسها كهيئات حكم ذاتى ، ولم تنتحب من أعضائها أى ممثلين فى الجمعية الوطنية ، وان الفت منهم المجالس البلدية الثورية وكوميون باريس الذى قدر له أن يلعب دورا بارزا وحاسما فى سير الثورة . يضاف الى هذا اننا نجد الى جانب هذه الهيئات البلدية عددا كبيرا من النوادى والجمعيات التي أطلق عليها اسم الجمعيات الشعبية ، والتي لا تتأثر بتلك البلديات . ولا يمكن الربط بين هذه الجمعيات وبين مهمة التمثيل ، أى ارسال مندوبين المعتمدين الى الجمعية الوطنية ، ولكن الهدف الأوحد لها ، كان على حد تعبير روبسبير ، « تثقيف المواطنين وتوير أذهانهم فى المبادئ الصحيحة للدستور ، ونشر النور الذى بلونه لا يستطيع الدستور أن يعيش » ، وذلك لان بقاء الدستور كان يعتمد « الروح العامة » التي لا توجد بدورها الا فى الجمعيات التي يستطيع المواطنون أن يشغلوا أنفسهم فيها بالقضايا العامة ، وبأغلى مصالح الوطن وأهمها . وقد ربط روبسبير فى الخطاب الذى ألقاه فى الجمعية الوطنية فى سبتمبر عام ١٧٩١

والذى أراد أن يحول فيه بين الأعضاء وبين الاضعاف من سلطان هذه الجمعيات والنوادي فى مجالات السياسة ، بين هذه الروح العامة والروح الثورية . وكانت الجمعية الوطنية (البرلمان) ، وقد افترضت ان الثورة قد وصلت الى نهايتها ، وان هذه الجمعيات التى أنشأتها الثورة ، لم تعد لازمة وان « الوقت قد حان لتحطيم هذا الجهاز الذى أدى خدمات طيبة » . ولم ينكر روبسبير هذا الافتراض ، وان كان قد أضاف اليه قوله انه لا يستطيع أن يفهم ما يرمى اليه المجلس من ورائه ، اذ لو افترض المجلس ، كما افترض هو ، ان نهاية الثورة تعنى « سيطرة الحرية والحفاظ عليها » ، فان هذه النوادي والجمعيات تغدو والحالة هذه ، الاماكن الوحيدة فى البلاد ، التى يستطيع المواطنون أن يمارسوا فيها حرياتهم ممارسة فعلية . وراح يقول ان هذه الجمعيات تمثل « الاعمدة الصادقة للدستور » ، لا لأن من صفوفها ظهر « عدد كبير من الرجال الذين سيخلفوننا فى الحكم فحسب » ، بل ولأنها تمثل أيضا « قواعد الحرية » ، ولا ريب فى ان كل من يتدخل فى اجتماعاتها يعتبر متهما « بمهاجمة الحرية » ومذنبا فى حق الثورة اذ ان « اضطهاد هذه الجمعيات يمثل أعظم الجرائم فى حق الثورة (١) » ولكن ما كاد روبسبير يصل الى الحكم ، ويصبح الرأس السياسى للحكومة الثورية الجديدة فى صيف عام ١٧٩٣ ، أى بعد أسابيع لم تصل حدود الشهور ، من تلك التصريحات التى نقلناها قبل قليل ، حتى كان يعكس موقفه كلية . فلقد كان هو نفسه الذى شن حربا لا هراة فيها ولا اشفاق على هذه الجمعيات التى أسماها الآن « بالجمعيات الشعبية المزعومة » ، وراح يطبق عليها ، مبدأ وحدة المجتمع الشعبى للشعب الفرنسى كله ، التى لا تقبل التجزئة . ولكن هذا المجتمع لا يستطيع مع الاسف ، اذا قورن بالجمعيات الشعبية الصغيرة لذوى الحرف أو الجيران أن يجتمع فى مكان واحد ، اذ يتعذر « ايجاد مجال يتسع له كله » ، ولا يمكن أن يوجد الا على شكل تمثيلى فى مجلس للنواب ، الذين يقبضون بأيديهم على ناصية السلطة المركزية التى لا تجزأ للشعب الفرنسى (٢) . وكان الاستثناء الوحيد الذى استعد لقبوله الآن متعلقا بنادى اليعاقية ، لا لأن ناديهم يمتن الحزب الذى ينتمى اليه فحسب ، بل لانه ، وهنا تبرز النقطة المهمة ،

(١) مقتبسة من تقرير روبسبير الى الجمعية الوطنية عن حقوق الجمعيات والنوادي فى ٢٩ سبتمبر ١٧٩١ (اقوال روبسبير وكتاباتاه . المجلد السابع رقم ٣٦١) . أما من عام ١٧٩٣ ، فالاقوال مقتبسة من كتاب « روبسبير والشعب » لسوبول . طباعة جيبوستاج . برلين ١٩٥٨ .

(٢) سوبول - المصدر نفسه .

لم يكن في يوم ما ، ناديا شعبيا ، أو جمعية شعبية ، وإنما نشأ منذ عام ١٧٨٩ ، عن الاجتماع الأول لنواب البلاد ، وبات منذ تلك الأيام ناديا لهم .

ولم يكن هذا الصراع الجديد بين الحكومة والشعب ، أو بين هؤلاء الذين يحكمون وبين أولئك الذين أوصلوهم الى الحكم ، أو بين الممثلين والذين يمثلونهم ، الا نفس الصراع القديم بين الحكام والمحكومين ، ولذا فهو صراع على السلطة ، ولا نقاش في ذلك ولا جدال ، ولا يحتاج الى أى إيضاح . وكان روبسبير نفسه قبل وصوله الى رئاسة الحكم ، يحمل على « تأمر النواب على الشعب » وعلى « استقلال ممثلي الشعب » عن الشعب الذى يمثلونه ، ويقرن ذلك كله بالظلم والظفیان (١) . وكانت مثل هذه الاتهامات تنهال بصورة طبيعية على تلامذه روسو وحواريه ، اذ انهم لا يؤمنون بالتمثيل وذلك لانه كان يقول دائما « ان الشعب الممثل لا يكون حرا ، اذ لا يمكن تمثيل الارادة أبدا (٢) » . ولكن لما كانت تعاليم روسو ، تطالب أيضا بوحدة الشعب المقدسة ، وهذه تعنى ازالة كافة الفروق والخلافات وبينها الخلافات بين الشعب والحكومة ، فان هذه الحاجة يمكن أن تستخدم من الناحية النظرية من الجهة المعاكسة . وعندما عكس روسو موقفه وأصبح مناهضا للجمعيات ، بات في وسعه أن يعتمد على روسيو أيضا وأن يقول ما قاله كوثون Couthon (٣) ان « وحدة الرأى لا تتحقق مع وجود الجمعيات (٤) » ، ولم يكن روبسبير بالفعل فى حاجة الى عدد كبير من النظريات ليتبين ان الجمعية الوطنية (البرلمان) لا تشترك فى أحداث الثورة ومعاملاتها ، وكان كل ما يحتاج اليه هو التقييم العملي للوضع الذى يتمثل فى تعرض الحكم الثورى للضغط من جانب قطاعات باريس وجمعياتها الى الحد الذى لا يستطيع أن تفعله أية حكومة أو أى شكل من أشكال الحكم . وتكفى نظرة واحدة الى العرائض التى قدمت فى تلك الأيام والى الخطب التى القيت فيها والتى نشرت اليوم لأول مرة (٥) ، ليدرك

(١) مقتبسة من دفاع عن الدستور - كتابات روبسبير واقواله المجلد الرابع ص ٣٢٨ .

(٢) مقتبسة من سوبول . المصدر نفسه .

(٣) جورج كوثون (١٧٥٥ - ١٧٩٤) - سياسى فرنسى وزعيم ثورى . أصبح رئيس محكمة

كليرمونت فى عام ١٧٨٩ . وافق على اعدام لويس السادس عشر . تحول الى جاند

الجيرونديين . انضم الى روبسبير . ولكنه ما لبث أن أعدم أيضا .

(العرب)

(٤) سوبول - المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه .

المراء ، مدى الحرج الذى وجدت الحكومة الثورية نفسها فيه . فلقد كانت هذه العرائض تذكر رجال هذه الحكومة بأن الفقراء « وحدهم هم الذين ساعدوهم على الوصول الى الحكم » ، وان هؤلاء الفقراء يريدون الآن أن « يشرعوا فى جنى ثمار » تعبهم وكدهم ، وان « بقاء الفقراء على حالهم من العوز والشقاء » ناتج عن « خطأ المشرعين » ، كما ان « سير أرواحهم دون نشاط أو فضيلة » هو من عمل هؤلاء المشرعين ، وان الوقت قد حان ليظهروا للشعب كيف ان « فى وسع الدستور أن يجعلهم سعداء حقا ، اذ لا يكفى على الاطلاق أن نقول لهم ان السعادة تدنو منهم » . وهكذا فان الشعب المنظم خارج اطار الجمعية الوطنية فى جمعياته السياسية ابلغ ممثليه ان على « الجمهورية أن تؤمن لكل فرد وسائل معاشه » ، وان المهمة الاولى للمشرعين أن يضعوا التشريعات التى تزيل الشقاء من الوجود .

وهناك على أية حال ، ناحية أخرى للموضوع . ولم يكن روبرسبير مخطئا ، عندما مجد فى هذه الجمعيات المظاهر الأولى للحرية والروح العامة . ونحن نجد الى جانب هذه المطالبة العنيفة والملحة بالسعادة ، التى تعتبر متطلبا أوليا لوجود الحرية ، والتى لا يمكن لآى عمل سياسى أن يحققها لسوء الحظ ، روحا مختلفة تمام الاختلاف وتعاريف مختلفة أيضا للمهام هذه الجمعيات وواجباتها . فنحن نسمع من الانظمة التى أقرها أحد قطاعات باريس مثلا ، ان الناس نظموا أنفسهم فى جمعية لها رئيس ونائب رئيس وأربعة أمناء سر ، وثمانية مراقبين وأمين صندوق وأمين محفوظات ، وان هذه الجمعية تعقد اجتماعاتها المنتظمة ثلاث مرات فى كل عشرة أيام ، مع التناوب فى مناصبها بحيث يظل الرئيس لمدة شهر . وقد عرفوا مهمة الجمعية الأساسية على النحو التالى : « تعالج الجمعية جميع المواضيع التى تتعلق بالحرية والمساواة والوحدة وعدم تجزئة الجمهورية . ويقوم أعضاؤها بطريق المبادلة ، بتنوير أنفسهم وتثقيفها ، وهم يوعون أنفسهم بصورة خاصة ، بالاحترام الذى يجب عليهم تقديمه للقوانين والمراسيم المشرعة والمنشورة » . أما بصدد المحافظة على النظام ، فتنص لوائح الجمعية على ان من حق المستمعين أن يقفوا على أقدامهم اذا أخطأ الخطيب أو تعب . ونسمع من قطاع آخر من قطاعات باريس عن خطاب ألقى عن « تطور المبادئ الجمهورية التى يجب أن تنشط الجمعيات الشعبية » ، وقد القاه أحد المواطنين ، وأمر الأعضاء بطباعاته . وكانت هناك جمعيات نصت فى لوائحها على أن يمتنع أعضاؤها تمام الامتناع عن « التدخل فى شئون الجمعية الوطنية أو التأثير عليها » . وكان هؤلاء الأعضاء قد جعلوا مهمتهم الاولى بل الوحيدة بحث جميع القضايا المتعلقة بالشئون العامة والتحدث

عنها وتبادل الآراء بصددها دون حتمية التوصل الى اقتراحات أو عرائض أو خطب أو ما شابه ذلك . وقد لا يكون من قبيل الصدفة مطلقا ، اننا نسمع من احدى هذه الجمعيات التي أخذت على عاتقها مهمة الضغط المباشر على الجمعية الوطنية ، الكثير من الاطراء البليغ والمؤثر لهذه التنظيمات اذ جاء في أحد منشوراتها ٠٠٠ « أيها المواطنون ٠٠٠ لقد أصبحت كلمة الجمعية الشعبية «كلمة مقدسة» ٠٠٠ ولو ألقى حق الاجتماع في أى مجتمع أو عدل ، فان الحرية لا بد وأن تصبح اسما بلا مسمى ، وتغدو المساواة مجرد خرافة أو أسطورة ، وتفقد الجمهورية مناعتها وقلاعها الثابتة ٠٠٠ فالدستور الخالد الذى ارتضيناه قبل عهد قريب ، يمنح جميع الفرنسيين حق الانتظام فى جمعيات شعبية (١) » .

ولاريب فى ان سان جوست الذى كتب فى نفس الوقت الذى كان فيه روبسبير لايزال يدافع عن حقوق هذه الجمعيات أمام الجمعية الوطنية كان يفكر ، فى هذه الاجهزة الجديدة الناجحة للجمهورية لا فى تلك الجماعات الضاغطة من «المرأة» عندما قال : «لقد كان فى مكنة مناطق باريس أن تقيم الحكم الديموقراطى الذى يبذل كل شىء ، بدلا من أن يصبح فريسة الانقسامات ، لو انها ساست أمورها بشكل يتفق مع روحها العامة . أما اقليم كورديلييه ، الذى غدا أكثر الأقاليم استقلالا ، فقد كان أكثرها تعرضا للاضطهاد ، وذلك لوقوفه موقف المعارضة والمقاومة لمشاريع أولئك القائمين على الحكم (٢) . ولكن سان جوست شأنه فى ذلك شأن روبسبير ما لبث ان انقلب على هذه الجمعيات بعد أن وصل الى الحكم . وراح تطبيقا لسياسة حكومة اليعاقبة التى نجحت فى تحويل هذه القطاعات الى أجهزة للحكم ، وأدوات للارهاب ، يطلب من الجمعية الشعبية فى سترا سبورج فى رسالة بعث بها اليها ، ان تقدم له رأيا فى «وطنية كل من أعضاء الادارة فى الولاية وفضائله الجمهورية» . ولما كان لم يتلق ردا على رسالته ، فقد شرع يعتقل جميع أعضاء الادارة ، واذا به يفاجأ برسالة احتجاج عنيف من الجمعية الشعبية التى كانت لاتزال قائمة . وعندما رد على هذا الاحتجاج ، لجأ الى التبرير المألوف من عثوره على « مؤامرة » . ويبدو من هذا انه لم يعد يشعر بجدوى الجمعيات الشعبية الا اذا تولت له أعمال التجسس فى خدمة الحكومة (٣) . وكانت النتيجة

(١) نفس المصدر .

(٢) روح الثورة ودستور فرنسا - من كتابات روبسبير واقواله . طبعة باريس ١٩٠٨ .
المجلد الاول ص ٢٦٢ .

(٣) يبدو انه أثناء عمله فى الحرب ، وجه رسالة واحدة الى جمعية ستراسبورج الشعبية - نفس المصدر - المجلد الثانى ص ١٢١ .

الفورية لهذا التحول كافية حتما الى الحد الذى دفعه الى القول ٠٠٠ «تكون حرية الشعب فى حياته الخاصة فلا تزعجوها ، وعلى الحكومة أن تكون قوة فقط لحماية هذه الحالة من البساطة ضد القوة نفسها (١) ، ولا ريب فى أن هذه الكلمات ، كانت بمثابة حكم الاعداء على جميع أجهزة الشعب ، كما انها عبرت فى منتهى الوضوح عن نهاية جميع الآمال فى الثورة .

ولاريب فى ان كوميون باريس ، بجميع قطاعاته ، والجمعيات التعاونية التى انتشرت فى جميع أرجاء فرنسا طيلة عهد الثورة ، كانت تؤلف جماعات الضغط القوية من الفقراء ، أو الآلة القاطعة ، على حد تعبير اللورد اکتون ، التى «لايستطيع مقاومتها أى شىء» . لكنها انطوت فى الوقت نفسه على الجرائم الضعيفة التى تمثل بداية طراز جديد من التنظيم السياسى ، يجسده نظام يسمح للشعب بأن يفسد أفراده «المسهمين فى الحكم» على حد تعبير جيفرسون . وبالنظر الى وجود هاتين الناحيتين ، وبالرغم من ان الأولى منهما قد فاقت الثانية بكثير فان الصراع بين الحركة الشعبية (الكوميونية) وبين الحكومة الثورية يدلنا على وجود تفسير مزدوج . فهو من الناحية الأولى الصراع بين الشارع وبين الجهاز السياسى ، أو بين أولئك «الذين لايعملون للنهوض بأحد وانما يعملون للهبوط بالجميع (٢)» ، وبين هؤلاء الذين رفعتهم أمواج الثورة عاليا فى آمالهم وتطلعاتهم حتى بات فى وسعهم أن يرددوا مع سان جوست قوله ٠٠ «لقد ظل العالم خاليا بعد الرومان ، وعادت ذكراهم تمثل لنا النبوءة الوحيدة عن الحرية أو مع روبسبير قوله ٠٠٠ «ان الموت يمثل بداية الخلود» . انه بعبارة أخرى صراع بين الشعب وبين جهاز مركزى للسلطة لايعرف الاشفاق ، راح يحرم الشعب تحت ستار تمثيله لسيادة الامة من سلطته ، وعمل على اضهاد جميع تلك الاجهزة الضعيفة والمتفرقة للسلطة التى كانت الثورة قد ولدتها .

ولا يهمنى على صعيد بحثنا هذا الا الناحية الاخيرة من الصراع ، وقد لا يكون من ناقلة القول أن نلاحظ بان الجمعيات خلافا للنوادى ولا سيما لنادى اليعاقبة ، لم تكن جمعيات حزبية من ناحية المبدأ ، وانها كانت تهدف «بصراحة الى اقامة حكم اتحادى جديد (٣)» . ولما كان روبسبير وحكومة اليعاقبة يكرهان كل فكرة تتعلق بالانفصال ، وتجزئة السلطة ،

(١) مقتطفات عن التنظيمات الجمهورية - نفس المصدر - المجلد الثانى ص ٥٠٧ .

(٢) من أقوال سان جوست - المجلد الاول ص ٢٥٨ .

(٣) مقتبس من سوويل - المصدر نفسه على لسان كولون ديربواز .

فانهما اضطرا الى اضعاف الجمعيات وقطاعات كوميون باريس ، ففي ظل
أوضاع مركزية للسلطة ، كانت الجمعيات ، وكل واحدة منها تمثل كيانا
سلطويا قائما بذاته ، وكانت الحكومات الذاتية للكوميونات تمثل خطرا
على الدولة ذات السلطة المركزية .

وقد دار الصراع من الناحية المنهجية بين حكومة اليعاقبة وبين
الجمعيات الثورية حول ثلاث قضايا متفرقة ، أولاها قضية نضال الجمهورية
فى سبيل بقائها ضد ضغط «العراة» ، أى نضال الحرية العامة ضد قوى
الفاقة والشفاء الطاغية والكبيرة العدد . وكانت القضية الثانية تمثل
الصراع بين حزب اليعاقبة فى سبيل السلطة المطلقة وبين الروح العامة
للجمهوريات ، وهو يمثل من الناحية النظرية ، الصراع من أجل خلق الرأى
العام الموحد والارادة العامة ، ضد الروح العامة التى يمثلها التنوع المتأصل
فى حرية الفكر والكلام ، كما يمثل من الناحية العملية صراع السلطة بين
الحزب ومصالحه الحزبية وبين المصلحة العامة . أما القضية الثالثة فتمثل
الصراع بين احتكار الحكومة للسلطة وبين المبدأ الاتحادى مع ما يعنيه من
فصل للسلطات وتجزئة لها ، أى الصراع بين الدولة القومية وبين البداية
الأولى للجمهورية الصحيحة ، وحسر الصدام حول هذه القضايا الثلاث
النقاب عن وجود تصدع عميق بين الرجال الذين صنعوا الثورة وارتقوا الى
المجال العام عن طريقها ، وبين أفكار الشعب نفسه عما يجب أن تكون عليه
الثورة وما تستطيع أن تفعله . وكانت السعادة التى وصفها سان جوست
محقا بأنها كلمة جديدة على أوربا ، من الأفكار الثورية التى احتلت المنزلة
الأولى عند الشعب . وأرى لزاما علينا أن نقر فى هذا الصدد بأن الشعب
تمكن بسرعة هائلة من هزيمة الدوافع القديمة السابقة للثورة ، عند
قادته ، لأنه لم يشترك معهم فيها ولم يفهمها . ولقد سبق لنا ان بينا على
ضوء ما قاله توكفيل « ان فكرة الحرية العامة ومذاقها ، كانت من أوائل
الافكار والعواطف التى مهدت السبيل للثورة ثم اختفت بعد قيامها » .
وذلك لان هذه الافكار استطاعت الصمود امام هجوم التعاسة الذى حسرت
الثورة عنه النقاب . والذى ما لبث ان خمد ، على الصعيد النفسى تحت
وطأة الاحساس بالشفاء الانسانى . ولكن فى الوقت الذى علمت فيه
الثورة الرجال البارزين أول درس عن السعادة ، راحت تعلم الشعب فى
الظاهر أول درس عن «فكرة الحرية العامة ومذاقها» . وقد نشأ تذوق هائل
للنقاش والتعلم والتنوير المتبادل ، وتناقل الرأى فى القطاعات والجمعيات
الشعبية وان لم يؤثر على أولئك الذين يحتلون السلطان . ولكن عندما
أرغم الشعب فى القطاعات الشعبية بأمر من القيادة على الاصغاء للخطابات

الحزبية ليس الا ، واطاعتها ، توقف هذا التذوق عن الظهور . وأخيرا برز المبدأ الاتحادي الذي لم تكن أوروبا تعرفه من قبل ، وان عرفته فترفضه بما يكاد يشبه الاجماع ، وذلك في الجهود التنظيمية المتفرقة التي قام بها الشعب نفسه ، والذي اكتشفه دون أن يعرف حتى اسمه الحقيقي . واذا صح ان القطاعات الباريسية قد شكلت في الاصل من القمة لاهداف تتعلق بانتخابات البرلمان ، فان من الصحيح أيضا ان هذه المجالس الانتخابية تبدلت طوعيا الى هيئات بلدية قام من وسطها المجلس البلدي العظيم لكوميون باريس . ولاريب في ان هذا النظام المجلس الكوميوني لا المجالس الانتخابية هي التي انتشرت على شكل جمعيات ثورية في طول فرنسا وعرضها

وقد لا نحتاج الى مزيد من القول للحديث عن هذه النهاية المحزنة ، لهذه الأجهزة الاولى ، لجمهورية لم تظهر الى حيز الوجود مطلقا . وقد قامت الحكومة المركزية التي جمعت السلطات في يدها ، بسحق هذه الأجهزة ، لا لانها هددتها فعلا ، بل لانها كانت تنافسها بحكم وجودها على السلطة العامة . ولم يكن في وسع أحد في فرنسا أن ينسى كلمات ميرابو عندما قال بأن « عشرة رجال يعملون معا ، يستطيعون القاء الذعر في مائة ألف متفرقين » . وكانت الاساليب التي استخدمت في تصفيتها بسيطة وعبقرية ، حتى ان أية ثورة من الثورات اللاحقة التي جعلت من الثورة الفرنسية نموذجا ، لم تجد حاجة الى اكتشاف أساليب جديدة . ولعل من أهم نقاط الصراع بين هذه الجمعيات والحكومة ، هي ان الجمعيات قد أقامت الدليل في النهاية على لاهزبيتها . فالأحزاب أو التحزبات التي لعبت دورا مفجعا في الثورة الفرنسية ثم أصبحت تمثل جذور النظام الحزبي في القارة كلها ، ظهرت أول ما ظهرت في الجمعية الوطنية ، وكانت المطامح والتعصب التي نمت بينها بشكل يفوق في حدته حدة الحوافز التي دفعت الى الثورة نفسها ، من الامور التي لم يستطع الشعب في مجموعه أن يفهمها أو يشترك فيها . ولما لم يكن ثمة مجال للاتفاق بين هذه الاحزاب البرلمانية ، فقد أصبحت سيطرة الواحد منها على الاحزاب الباقية تمثل قضية وجود أو لا وجود بالنسبة اليه ، ولم يجد سبيلا أمامه لضمان هذه السيطرة الا تنظيم الجماهير خارج الندوة البرلمانية وفرض الارهاب على البرلمان بالضغط عليه من خارج صفوفه . وهكذا باتت الطريقة لضمان السيطرة على البرلمان ، التسلل الى الجمعيات الشعبية والسيطرة عليها ، والاعلان بأن هناك حزبا برلمانيا واحدا ، هو حزب اليعاقبة ، يحمل الروح الثورية ، وان الجمعيات التي تنضم اليه وحدها

تصبح موثوقة ، بينما يجب أن تنزل اللعنة على الجمعيات التي ترفض هذا الانضمام . وفى وسعنا أن نرى هنا ، وفى هذه المرحلة من بداية ظهور الأحزاب السياسية كيف نشأت ديكتاتورية الحزب الواحد من نظام الأحزاب المتعددة . فلم يكن حكم الارهاب الذى فرضه روبسبير الامحاولة منه لتنظيم الشعب الفرنسى كله فى جهاز حزبى هائل واحد ، هو «المتجمع الشعبى العظيم الذى يمثل الشعب الفرنسى» الذى يستطيع نادى اليعاقبة عن طريقه ، نشر شبكته من الخلايا الحزبية فى طول فرنسا وعرضها . ولم تعد مهمة هذه الجمعيات النقاش وتبادل الراى والتعليم والمعلومات فى الشئون العامة بل التجسس لحساب الحزب الحاكم على بعضها البعض ، والصاق التهم بالاعضاء وغير الاعضاء أيضا(١) .

وقد خبرت الثورة الروسية هذه الأمور أيضا ، اذ أضعف الحزب الشيوعى نظام مجالس « السوفيات الثورية » بنفس الاسلوب . لكن هذه المقارنة المحزنة يجب ألا تحول بيننا على أية حال ، وبين تبين الحقيقة وهى اننا نواجه فى وسط الثورة الفرنسية - صراعا بين النظام الحزبى الجديد وبين الاجهزة الثورية الجديدة للحكم الذاتى . فقد ولد هذان النظامان رغم اختلافهما وتناقضهما فى نفس الوقت . ويعزى السبب فى النجاح المدهش الذى حققه النظام الحزبى ، وفى الفشل الذى لا يقل عنه اثارا للدهشة والذى أصيب به نظام المجالس ، الى نشوء الدول القومية ، التى رفعت من شأن الاول ، وسحقت الثانى ، فى الوقت الذى أظهرت الأحزاب اليسارية والثورية نفسها لا تقل فى عدائها لنظام المجالس من اليمين الرجعى أو المحافظ . ولقد ألفنا التفكير فى سياساتنا المحلية على صعيد السياسات الحزبية ، الى الحد الذى بتنا معه ميالين الى أن ننسى أن الصراع بين النظامين كان دائما ، صراعا بين البرلمان الذى يعتبر مصدر السلطة ومقرها فى النظام الحزبى ، وبين الشعب الذى تنازل عن سلطته الى مثليه . اذ مهما حقق أى حزب من النجاح . فانه عندما يقرر الاستيلاء على السلطة واقامة ديكتاتورية الحزب الواحد بتأييد من الجماهير فى الشارع ، ليطيح بالنظام البرلمانى ، فانه لا يستطيع أن ينكر ان جذوره تقوم فى الصراع الحزبى فى البرلمان ، وانه يظل والحالة هذه هيئة تتبع أسلوب الوصول الى الشعب من القمة ومن خارجه .

وعندما فرض روبسبير القوة الطغيانية لحزب اليعاقبة على سلطة

(١) نفس المصدر ويقول : « كان اليعاقبة والجمعيات التى انضمت اليهم ، هم الذين نشروا الارهاب بين الطغاة والارستقراطيين » .

الجمعيات الشعبية التي تتميز باللاعنف ، كان في الوقت نفسه يؤكد سلطة الجمعية الفرنسية وقيمتها من جديد ، رغم ما في داخلها من صراعات وخلافات حزبية . وهكذا كان مركز السلطة ، سواء أعرف هو ذلك أم لم يعرفه ، قد عاد الى الجمعية الوطنية ، لا الى الشعب رغم كل بلاغته الثورية . وهكذا فقد حطم كل طموح سياسي عند الشعب كان يعرب عنه عن طريق هذه الجمعيات ، سواء أتعلق هذا الطموح بالمساواة ، أم بحق كل انسان في أن يوقع على ما يوجهه من عرائض أم بيانات الى النواب او الى الجمعية كلها ، بتوقيع « المواطن الند » . وبالرغم من ان ارهاب اليعاقبة كان واعيا بل مغاليا في الوعي للاخوة الاجتماعية ، الا انه ألغى هذه المساواة حتما ، مما أدى الى بقاء الشعب على موقف الحياد واللاهتمام عندما دارت الدائرة على الحزب نفسه في الصراع الحزبي المستمر داخل الجمعية الوطنية ، والى تقاعس قطاعات باريس عن تقديم العون اليه . وهكذا تبين ان الاخوة لم تكن بديلا عن المساواة .

- ٣ -

« كان كاتو ينهى كل خطاب من خطبه بالعبارة التالية . . . احذروا قرطاجنة ، واني لاود أن أنهي كل فكرة من أفكارى بعبارة . . . قسموا المقاطعات الى أنحاء . . . (١) » ، هذه هي العبارة التي استعملها جيفرسون ذات يوم ، ملخصا فيها زبدة أفكاره السياسية التي يهواها ، ولكن الاجيال اللاحقة لم تفهمها تماما كما لم يفهمها معاصروه . ولم تكن الاشارة انى كاتو مجرد زلة لسان ألف استعمال العبارات اللاتينية ، وانما كان القصد منها أن يؤكد جيفرسون فكرته في ان عدم تقسيم البلاد الى أقسام فرعية يؤلف خطرا كبيرا على وجود الجمهورية نفسها . وكما ان كاتو كان يرى ان رومة لا يمكن أن تسلم وتصبح آمنة مطمئنة ، طالما ظلت هناك قرطاجنة ، فان جيفرسون رأى أيضا ، ان الجمهورية لا يمكن أن تسلم في أسسها اذا لم تقسم الى أنحاء . « ولو أتيت لي أن أرى ان هذا التقسيم قد وقع ، فسأعرف ان فجر الخلاص قد تبليج على الجمهورية (٢) » .

(١) من رسالة الى جون كارترابت في ٥ يونيو ١٨٢٤ .

(٢) مقتبسة من رسالة كتبت في فترة سابقة : عندما كان جيفرسون يقترح تقسيم المقاطعات « الى مئات » راجع رسالته الى جون فابلر في ٢٦ مايو ١٨١٠ . ويبدو انه كان يفكر بأن تضم كل ناحية من هذه النواحي ، مائة رجل .

(المُلُفَّة)

ولو نفذ مشروع جيفرسون في قيام « جمهوريات أولية » لفاق في عظمته تلك النواة الضعيفة لشكل الحكم الجديد التي استطعنا رؤيتها في قطاعات كرميون باريس وجمعياتها الشعبية ابان عهد الثورة الفرنسية . ومع ذلك فان صح ان خيال جيفرسون السياسى قد تفرق على تنظيمات باريس في المجال وبعد النظر ، لكن أفكاره كانت تسير في نفس الاتجاه ايضا . ولاريب في ان مشروع جيفرسون والجمعيات الثورية الفرنسية ، كانا بمثابة تكهنات غريبة أو سابقات للمجالس و « السوفياتات » التي ظهرت الى حيز الوجود في كل ثورة من الثورات الاصلية التي شهدهما القرنان التاسع عشر والعشرين . وكانت هذه الهيئات في كل مرة تظهر فيها ، تبدو وكأنها أجهزة ذاتية للشعب ، لا خارج نطاق أحزابه الثورية كلها فحسب ، وانما بصورة غير متوقعة أيضا منه ومن قادته . وكان الساسة والمؤرخون والنظريون السياسيون، بل وحتى رجال التقليد الثورى نفسه ، يهملون هذه المجالس تماما كما أهملوا اقتراحات جيفرسون ، وكان حتى أولئك المؤرخين الذين تقف عواطفهم بوضوح الى جانب الثورة ، والذين لم يستطيعوا اغفال ظهور المجالس الشعبية فى سردهم التاريخى، يعتبرونها مجرد أجهزة مؤقتة فى النضال الثورى من أجل التحرر ، أى انهم فشلوا فى أن يفهموا الى أى مدى كان نظام المجالس يمثل لهم شكلا جديدا كل الجدة من أشكال الحكم ، يحمل فى طياته مجالا عاما للحرية تم انشاؤه وتنظيمه ابان العهد الثورى نفسه .

وانى لأرى ان هذه العبارة فى حاجة الى مزيد من الايضاح . فهناك استثناءان يتعلقان بهذا الموضوع ، وأعنى بهما ، بعض الملاحظات التي أبداهها ماركس بمناسبة عودة الكوميون الباريسى الى الحياة أثناء ثورة عام ١٨٧١ القصيرة العمر ، وبعض الافكار التي طلع بها لينين دون أن يستند فيها الى ما قاله ماركس بل الى السير الفعلى لثورة عام ١٩٠٥ فى روسيا . ولكن قبل أن نركز اهتمامنا على هذه القضايا ، أرى من الافضل أن نحاول فهم ماكان يعنيه جيفرسون عندما قال بشيء من الجزم والثقة بالنفس « ولا يمكن لعبقرية الانسان أن تبتكر أساسا أقوى من هذا للجمهورية الحرة ، الحسنة الادارة والقادرة على الحياة (١) »

ولعل مما تجدر ملاحظته اننا لا نجد أى ذكر لنظام «النواحي» فى أى من كتابات جيفرسون الرسمية ، بل ولعل من الأهم ان معظم الرسائل التي تحدث فيها بشيء من الاصرار الجازم عن هذا النظام ، كانت مؤرخة

(١) رسالة الى كارترابت - اقتبست سابقا .

في الفترة الأخيرة من حياته . ومن الصحيح ان آماله تركزت في يوم ما على أن تكون فرجينيا ، التي كانت « أول بلد في العالم يجمع حكماؤه بسلام ليضعوا معا دستورا أساسيا ، الولاية الأولى » التي سنتبني اقتراحه بتقسيم المقاطعات الى نواح (١) . ولكن النقطة المهمة هنا ، هي ان الفكرة كلها لم تطرا على عقله الا بعد أن كان قد انسحب من الحياة العامة ولم يعد يتدخل في شئون الولاية . وليس ثمة من شك في ان ذلك الانسان الذي كان واضحا كل الوضوح في نقده للدستور ، لأنه لم يتضمن اعلانا بحقوق الانسان ، لم يحس لا من قريب ولا من بعيد بفشل ذلك الدستور في النص على مجالس المدن التي كانت النماذج الأصلية «للجمهوريات الأولية» التي اقترحها والتي قال عنها ان «صوت الشعب كله سيسمع عن طريقها بحرية ونزاهة وسلام ، وان الآراء ستبحث وتقرن فيها على ضوء المنطق المشترك لجميع المواطنين (٢) » ولا ريب في ان فكرة نظام «النواحي» كانت من الافكار المتأخرة على ضوء دوره في شئون بلاده وفي ثمرات ثورتها . ولا ريب في انها كانت على صعيد تطوره الحياتي تمثل نظرا لاصراره المتكرر على الطبيعة «السلمية» لهذه النواحي ، السبيل الوحيد الممكن من أساليب اللاعنف ، الذي يمكن أن يكون بديلا عن أفكاره السابقة ورغبته في تكرار الثورات . ونحن نجد على أية حال ، النص التفصيلي الوحيد لكل ما جال في فكره ، في الرسائل التي كتبها في عام ١٨١٦ ، والتي كانت في حد ذاتها تكرارا للأفكار لا استمرارا واكمالا لها .

وكان جيفرسون يدرك تمام الادراك ان ما اقترحه كطريق « الانقاذ للجمهورية » ، لم يكن في الواقع الا انقاذا للروح الثورية في الجمهورية . وكانت كتاباته عن نظام النواحي تبدأ عادة بتذكير قارئه كيف «ان الحماسة التي رافقت ثورتنا في بدايتها» كانت راجعة الى «الجمهوريات الصغيرة» التي دفعت « بالبلاد كلها الى العمل المتحمس » ، وكيف انه أحس في وقت لاحق «بان قواعد الحكم قد اهتمزت تحت أقدامه من جراء المجالس الدينية في ولايات نيوانجلند » ، وان «نشاط هذه المنظمات كان كبيرا جدا الى الحد الذي لم يستطع فيه أي فرد في هذه الولايات أن يتعاضد عن ان يقذف بنفسه الى العمل بكل قوة وفاعلية » . ومن هنا كان يتوقع من هذه النواحي أن تسمح للمواطنين بأن تواصل عمل ما استطاعت أداءه في سنوات الثورة ، وهو التصرف وفق ارادتها والاسهام بذلك في الشئون

(١) المصدر نفسه .

(٢) رسالة الى صمويل كيرشيقال في ١٢ يوليو ١٨١٦ .

العامة عند تصريفها من يوم الى يوم . وكانت الشئون العامة للبلاد ، قد انتقلت بفضل الدستور الى واشنطن ، حيث تتولى حكومة الاتحاد تصريفها ، وهى الحكومة التى كان جيفرسون يرى فيها انها تمثل الفرع الخارجى للجمهورية ، بينما ظلت حكومات الولايات تصرف الشئون الداخلية (١) . لكن حكومة الولاية نفسها ، والجهاز الادارى فى المقاطعات التى تضمها الولاية ، كانا من الكبر والضعف بحيث لا يسمحان بآى اسهام سريع ومباشر . وكان ممثلو الشعب لا الشعب نفسه فى جميع هذه التنظيمات ، هم الذين يؤلفون المجال العام ، بينما ظل اولئك الذين انتدبهم والذين كانوا من الناحية النظرية منبع كل سلطة ومقرها ، خارج ابواب هذا المجال . ولو كان جيفرسون قد اعتقد حقا كسا كان يتظاهر أحيانا ، بأن سعادة الشعب تقوم فى سعادة أفرادها ، لكان هذا التنسيق للامور كافيا له ، وذلك لان الطريقة التى تم تنظيم الحكم فى الاتحاد على أساسها ، بكل ما فيها من تجزئة وفصل للسلطات . ومن رقابة ، وكوابح وموازنات دخلت فى صميمها ، كانت ستؤدى الى عدم تمكن حكم طغيانى من الظهور وان لم يكن مستحيلا . وكان ما سيحدث ، وقد حدث بالفعل ، المرة تلو المرة منذ تلك الايام ، أن تصبح الاجهزة التمثيلية فاسدة ومرتشية ومنحرفة (٢) وان كان هذا الفساد لا يرجع الى التآمر بين الاجهزة التمثيلية على الشعب الذى تمثله . فالفساد فى مثل هذا الطراز من الحكم ، ينبع فى الغالب من وسط المجتمع ، أى من الناس أنفسهم .

ويكون الفساد والانحراف أكثر ضررا ، وأكثر تكررا فى الجمهوريات التى تقوم على المساواة ، أكثر منهما فى أى شكل آخر من أشكال الحكم . وهما يحدثان على الصعيد المنهاجى من القول عندما تفزو المصالح الخاصة المجال العام ، أى انها تنبع من القاعدة ولا تخرج عن القمة . ولما كانت الجمهورية تستبعد من ناحية المبدأ التقسيم الثنائى للمجتمع بين حاكمين ومحكومين ، فان فساد الجهاز السياسى لا يوفر الشعب من أضراره ، كما يحدث عادة فى أشكال الحكم الاخرى ، حيث يكون الحاكمون وحدهم أو الطبقات الحاكمة على الاصح ، هم المصابون بالعدوى ، وحيث يستطيع الشعب «البرىء» بعد أن يتحمل الغصص والآلام فى البداية ، أن يقوم

(١) من نفس الرسائل السابقة .

(٢) رسالة الى صمويل كيرشيفال فى ٥ سبتمبر ١٨١٦ .

ذات يوم بانتفاضته المخيفة والحتمية . ولا يمكن أن يسود الفساد الشعب نفسه لا ممثليه أو حكامه ، الا في ظل الحكومات التي تمنحه حصة في السلطة العامة ، والتي تعلمه كيفية التصرف بها . ففي الانظمة التي تختفي الفجوة فيها بين الحكام والمحكومين ، يكون من الممكن أن يفسد الخط الفاصل بين « العام ، والخاص » ، مطوسا وغير واضح ، لكي يختفي في النهاية . وكان هذا الخطر المتأصل في أنظمة الحكم الجمهوري ، قبل مجيء العصر الحديث ونشوء المجتمعات العصرية ، يظهر عادة في المجال العام ، نتيجة النزوع عند السلطة العامة الى التوسع والاعتداء على المصالح الخاصة . وكان العلاج القديم لهذا الخطر ، احترام الملكية الخاصة ، أى صياغة مجموعة من القوانين تضمن بصورة عامة الحقوق الخاصة ، وحماية الخط الفاصل بين « العام والخاص » عن طريق القوانين نفسها . ويؤلف قانون الحقوق في الدستور الامريكى ، الدعامه القانونية القوية والأخيرة لحماية القطاع الخاص من السلطة العامة . ولا ريب فى أن انشغال جيفرسون باخطار هذه السلطة وبايجاد العلاج لها ، أمر معروف لنا . أما فى أوضاع التنمية الاقتصادية السريعة والمستمرة ، حيث يتمدد القطاع الخاص بصورة مستمرة طبقا لأوضاع العصر الحديث ، فإن اخطار الفساد والانحراف تنشأ فى الغالب من المصالح الخاصة لا من السلطة العامة . ولا ريب فى أن فراهة جيفرسون السياسية كرجل دولة ، هى التى مكنته من رؤية هذا الخطر ، بالرغم من انشغاله باخطار الفساد المألوفة والمعروفة فى الجهاز السياسى .

وتكون العلاجات الوحيدة من اساءة استخدام السلطة العامة ، على أيدى الافراد ، فى القطاع العام نفسه ، أى فى الضوء الذى يعرض كل عمل يقع ضمن حدوده ومجالاته ، وفى الرؤية الواضحة من الأضواء المسطلة والتي يتعرض لها كل من يدخل هذا القطاع . وبالرغم من ان نظام الاقتراع السرى لم يكن قد عرف بعد ، فإن جيفرسون تخوف من الاخطار التى قد تنشأ من السماح للشعب بنصيبه فى السلطة العامة بالاضافة الى أيام الوقت نفسه بمجال عام أكبر فى صندوق الاقتراع ، مع اعطاء أفراده فرصة أكبر ، لاسماع أصواتهم فى المجالات العامة بالاضافة الى أيام الاقتراع . وقد رأى ان الخطر المميت الذى يهدد الجمهورية يتمثل فى أن الدستور قد نص على اعطاء جميع السلطات للمواطنين دون أن يتيح لهم الفرصة لان يكونوا جمهوريين حقا ولان يتصرفوا كمواطنين . وهكذا كان الخطر بعبارة أخرى ، فى اعطاء الصلاحيات للشعب كأفراد وانهم لم يعطوا المجال ، ليمارسوا طاقتهم كمواطنين . وعندما راح فى أخريات أيامه ،

يلخص ما مثل له زبدة الاخلاق العامة والخاصة بقوله « أحب جارك كما تحب نفسك ، وأحب وطنك أكثر مما تحب نفسك (١) » ، كان يعرف ان هذا الشعار سيظل فارغا ، الا اذا أصبحت البلاد «موضعا» لحب مواطنيها تماما كما يكون « الجار » موضعا لحب جيرانه . فكما ان حب الجار للجار لا يكون ملموسا أو واضحا ، اذا كان هذا الجار لا يظهر لجاره الا مرة كل عامين ، فكذلك لا يكون حب المرء لوطنه أكثر من نفسه ملموسا أو معقولا، الا اذا مثل الوطن وجودا حيا وقائما لجميع أهله وسكانه .

ويبدو لنا من هذا ان جيفرسون رأى ان مبدأ الحكم الجمهورى يتطلب «تقسيم المقاطعات الى نواح» أى خلق «جمهوريات صغيرة» يستطيع كل «انسان من أبناء الولاية» عن طريقها أن يصبح «عضوا عاملا فى الحكومة المشتركة يصرف بنفسه جزءا كبيرا من الحقوق والواجبات ، ويحس بأهميته رغم تبعيته ، ضمن اطار امكانياته(٢) » . ومثل هذه الجمهوريات الصغيرة « تؤلف القوة الرئيسية للجمهورية الكبيرة(٣) » . وطالما ان الحكومة الجمهورية للاتحاد تركز على الافتراض بان الشعب هو مقر السلطة ، فان الشرط الاول لعملها عملا صحيحا يتمثل فى الحطة الرامية الى تقسيم الحكم بين الكثرة ، واعطاء كل انسان المهام التى يصلح لأدائها . وما لم يتحقق هذا الشرط فان مبدأ الحكم الجمهورى لا يتحقق أبدا ، وتظل حكومة الولايات المتحدة ، جمهورية اسما ليس الا .

واتجه تفكير جيفرسون بعد ذلك الى تأمين سلامة الجمهورية ، وكان السؤال الذى واجهه ، العثور على الطريقة التى يحول فيها دون « تدهور الحكم » ، لا سيما وانه يطلق اسم « الحكومة المنحلة » على كل حكومة تتركز فيها السلطات « فى يدى شخص واحد ، أو فى أيدي القلة أو الكرام المولد أو الكثرة » . ومن هنا لم يكن قصده من نظام النواحي تقوية سلطة الكثرة ، بل سلطة كل انسان « ضمن اطار طاقاته وكفاياته ، ولذا كان رأيه فى ان تقسيم « الكثرة » على مجالس يستطيع كل انسان فيها أن يصبح ذا وزن هو « السبيل الوحيد لتحويل مجتمعنا الكبير الى مجتمع جمهورى » . وأشار الى سلامة مواطنى الجمهورية ، فقال ان المشكلة هى فى أن يصبح كل انسان شاعرا « بانه يسهم فى الحكم وتصريف الشئون ، لا فى يوم الانتخاب الذى يجرى مرة فى كل عام فحسب ، بل وفى كل

(١) رسالة الى توماس جيفرسون سميث فى ٢١ فبراير ١٨٢٥ .

(٢) رسالة الى كارترايت .

(٣) رسالة الى جون تايلر .

يوم ، وانذاك لن يبقى رجل واحد فى الولاية ، لا يكون عضوا فى أحد مجالسها ، سواء أكان مجلسا كبيرا أو صغيرا ، فيصبح ضئينا على سلطته، يؤثر أن تخرج روحه من جسده على أن ينتزع قيصر أو نابليون سلطته منه » . وتناول أخيرا موضوع ادماج هذه الاجهزة الصغيرة المفتوحة لكل انسان فى البنيان الحكومى للاتحاد الذى يمثل الكل فقال : « ستشمل الجمهوريات الاولية للنواحي وجمهوريات المقاطعات وجمهوريات الولايات والجمهورية الاتحادية تدرجا فى السلطات ، بحيث تتركز كل منها على القانون ، الذى يحدد لها حصتها فى السلطة ، وبحيث تؤلف بصورة صحيحة نظاما من الموازنات الجوهرية والكوابح فى الحكم » . ولكنه ظل صامتا بالنسبة الى نقطة واحدة على الاقل ، وهى تحديد أعمال الجمهوريات الاولية . وكثيرا ما ذكر بصورة عارضة ان « من مزايا نظام النواحي الذى اقترحه » ، ان تؤلف طريقة أفضل لتجميع أصوات الناس من أساليب الحكم التمثيلي وطرائقه . ولكنه ظل مقتنعا الى حد كبير بأنه « لو شرع فى اقامتها لهدف معين فرد ، فانها لا بد وان تظهر فوراً ، صلاحها لاداء مهام أخرى » (١) .

ويظهر غموض الهدف ، بالرغم من عدم كونه نتيجة الافتقار الى الموضوع أكثر من أية ناحية مفردة أخرى من نواحي اقتراحات جيفرسون، ان الافكار المتأخرة التى جاءت بعد فوات الفرصة ، والتى أوضح فيها أعز ذكرياته عن الثورة ملخصا اياها ، كانت تتعلق بشكل جديد من أشكال الحكم ، أكثر من تعلقها باصلاح الحكم القائم ، أو باستكمال ما فى مؤسساته وتنظيماته القائمة من نواقص . واذا كانت الحرية وخلق المجال العام لممارستها هما هدفا الثورة النهائيان ، فان الجمهوريات الاولية فى النواحي ، التى اقترحها جيفرسون ، وهى المكان المعقول ، الذى يستطيع كل انسان أن يمارس حريته فيه ، تغدو بالفعل ، غاية الجمهورية العظمى التى تستهدف أول ماتستهدف فى الشئون الداخلية تزويد الشعب بمثل هذه المجالات الحرة وحمايتها . وكانت الفرضية الاساسية فى نظام النواحي، سواء أدرك جيفرسون ذلك أو لم يدركه ، ان أى انسان لا يستطيع أن يعتبر نفسه سعيدا الا اذا كان صاحب سهم فى السعادة العامة ، وان أى انسان لا يمكن أن يكون حرا ، الا اذا مارس الحرية العامة ، وان ليس ثمة من انسان يستطيع أن يكون حرا وسعيدا فى آن واحد ، الا اذا أسهم ، وكان له نصيب فى السلطة العامة .

(١) من رسالة الى جوزيف كابل فى ٢ فبراير ١٨١٦ ، ومن رسالتين الى صمويل كيرشيفال .

ولم يبق أمامنا الا أن نروى قصة محزنة وفي منتهى الغرابة ، يجب على كل انسان أن يذكرها . ولا تروى هذه القصة تاريخ الثورة التي يحاول المؤرخ أن ينسج من خيوطها تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا (١) ، والتي يمكن الرجوع في جذورها الى العصور الوسطى ، التي ذكر توكفيل ان تقدمها كان «لعدة قرون وبالرغم من كل عقبة ، حتميا ولا يقاوم» ، والتي أطلق عليها ماركس في تعميم له عن تجارب أجيال عدة اسم « قاطرة التاريخ» (٢) . وأنا لا أشك في ان الثورة كانت العامل المحرك الدفين في القرن الذي سبق القرن الذي نعيش فيه ، وان كنت أشك في تعميمي توكفيل وماركس ، وفي اعتقادهما بأن الثورة كانت نتيجة قوة حتمية لا نتيجة أفعال وحوادث محددة ، ولعل الشيء الذي يتطرق اليه الشك هو ان أى مؤرخ لن يتمكن من سرد قصة قرننا الحالى ، دون أن ينسج خيوط قصته حول موضوع الثورات ، وان كانت هذه القصة ، نظرا لوجود نهايتها حتى الآن فى ضباب الغيب ، لم تصبح بعد صالحة للرواية والسرد .

وينطبق هذا القول أيضا على ناحية من النواحي المعينة للثورة التي يجب علينا أن نعالجها الآن . وتتعلق هذه الناحية بظهور شكل جديد من اشكال الحكم، وبصورة منتظمة ابان كل ثورة ، تشبه الى حد مدهش، نظام جيفرسون عن « النواحي » ويكاد يكرر ، مهما كانت الظروف ، ظهور تلك الجمعيات الثورية والمجالس البلدية التي انتشرت فى جميع أرجاء فرنسا فى عام ١٧٨٩ . ولعل من الاسباب التي تحملنا على الاهتمام بهذه الناحية الثورية ، أننا نعالج هنا الظاهرة التي أثرت أكثر من غيرها على أعظم رجلين ثورين فى الحقبة كلها وهما ماركس ولينين ، عندما كانا يشهدان ظهورها التلقائى ابان كوميون باريس فى عام ١٨٧١ بالنسبة الى ماركس وابان ثورة روسيا فى عام ١٩٠٥ بالنسبة الى لينين . ولم يكن تأثيرهما ناتجا عن الحقيقة الواقعة وهى أنهما لم يكونا على استعداد مطلقا لهذه الاحداث التي

(١) جورج سول فى كتابه « مجيء الثورة الامريكية » نيويورك ١٩٢٤ ص ٥٢ .

(٢) هن توكفيل - راجع مقدمة كتاب المؤلف « الديمقراطية فى أمريكا » .

داهمتها فحسب ، بل ولأنهما عرف أنهما يواجهان تكرارا لم يكونا يتوقعانه من جراء تقليدهما الواعى بل وتذكرهما للماضى .

وإذا أردنا التحديد ، قلنا انهما لم يكونا يعرفان شيئا عن « نظام النواحي » الذى اقترحه جيفرسون ، وان كانا قد عرفنا تمام المعرفة الدور الثورى لقطاعات باريس فى عهد الكوميون الأول ، ابان الثورة الفرنسية ، بالرغم من أنهما لم يفكرا قط فى أن تكون هذه القطاعات النواة المحتملة لشكل جديد من أشكال الحكم ، وانما عداها مجرد أدوات يجب التصرف فيها عندما تصل الثورة الى نهايتها . وقد واجها الآن على أية حال ، الأجهزة الشعبية من كوميونات ومجالس ، وسوفيات ، اذ قصد منها أن تعيش بعد انتهاء الثورة ، لكن ههذه الأجهزة ناقضت جميع نظرياتها ، كما تعارضت تعارضا صارخا مع تلك الافتراضات عن طبيعة السلطة والعنف التى اشتركا فيها دون وعى مع حكام العهود البائدة أو العاجزة . فقد قتمرسا بثبات وراء تقليد الدولة القومية . ووجدا فى الثورة وسيلة للوصول الى السلطة ، كما ربطا بين هذه وبين احتكار وسائل العنف . لكن ماحدث بالفعل على أية حال ، هو التفسخ الفجائى للسلطة القديمة ، وضياح السيطرة على وسائل العنف بصورة مفاجئة مع قيام الشكل الجديد المدهش للسلطة ، المدين بوجوده الى الحوافز التنظيمية للشعب وحده ، دون أى شىء آخر . فعندما جاءت الثورة ، بعبارة أخرى ، تبين أنه لم تعد هناك سلطة تمسك بالزمام ، ووجد الثوريون أنفسهم يواجهون ضرورة الخيار بين بديلين كلاهما مر فاما العودة الى نظام سلطة ما قبل الثورة ، أى تنظيم الأجهزة الحزبية لتسد الفراغ فى مركز السلطة الذى خلا فى قلب الحكم القديم العاجز ، واما السير فى ركاب المراكز الثورية الجديدة للسلطة التى نشأت دون أن يكون لهم نصيب فى قيامها .

وتصور ماركس ، للحظة قصيرة وهو يشهد شيئا لم يكن يتوقعه قط ، أن تنظيم كوميون باريس فى عام ١٨٧١ قد يصلح ، نظرا للافتراض بأنه سيغدو « الشكل السياسى فى أصغر قرية فى البلاد » ، لأن يكون « الشكل السياسى المكتشف أخيرا للتحرر الاقتصادى للطبقة العاملة » ، ولكن سرعان ماتبين له أن هذا الشكل السياسى يتعارض الى حد كبير مع جميع نظرياته عن « ديكتاتورية الطلائع العمالية (البروليتارية) » عن طريق حزب اشتراكى أو شيوعى ، يكون احتكاره للسلطة أو العنف على غرار حكومات الدول القومية المفرقة فى مركزيتها .

وأدرك ، أن هذه المجالس الشعبية (الكوميونية) هى على أية حال

أجهزة مؤقتة للثورة (١) . ولا ريب في أن موقف لينين بعد نحو من جيل من هذا التاريخ ، يشبه الى حد كبير هذه المواقف التي قررتها النتائج لماركس ، اذ نراه يواجه مرتين في حياته أى في عامى ١٩٠٥ و ١٩١٧ ، التأثير المباشر نفسه بالأحداث نفسها ، متحررا وبصورة مؤقتة من التأثير الطاغى للمذهبية الثورية . وهكذا نراه يمجّد بكل اخلاص فى عام ١٩٠٥ « القوة الثورية الأخلاق للشعب » الذى شرع تلقائيا فى اقامة بنيان جديد كل الجدة للسلطة ، فى خضم الثورة (٢) كما نراه بعد اثنتى عشر عاما ، يطلق لثورة أكتوبر العنان ويكسيبها تحت شعار « جميع السلطات لمجالس السوفيات » . لكننا لا نراه فى الفترة التى انقضت بين الثورتين يعمل شيئا ، لاعادة توجيه فكره ، ليدمج الأجهزة الجديدة فى البرامج الحزبية الكثيرة ، مما أدى الى أن تفاجئه التطورات التلقائية نفسها فى عام ١٩١٧ ، دون أن يكون هو وحزبه أكثر استعدادا مما كانا عليه فى عام ١٩٠٥ .

وأخيرا عندما ثارت مجالس السوفيات فى ثورة كرونستادت على ديكتاتورية الحزب ، وتبينت استحالة التوفيق بين المجالس الجديدة والنظام الحزبى ، راح يقرر فوراً سحق هذه المجالس لأنها تهدد احتكار الحزب للسلطة . وقد يكون اطلاق اسم « الاتحاد السوفياتى » على روسيا فى أعقاب الثورة ، أكذوبة فى ذلك الحين ، لكن هذه الأكذوبة نفسها كانت اعترافا بالشعبية الطاغية لدى الجماهير الروسية لنظام مجالس السوفيات لا للحزب ، بالرغم من أن الحزب قد أضعف هذه المجالس اضعافا كليا (٣) لكن الحزب تردد وهو يواجه الاختيار الشاق بين التكيف فى أفكاره وأفعاله مع هذه التطورات الجديدة وغير المتوقعة وبين المضى الى أقصى حدود الطغيان ، فى اتخاذ قراره ، وكان سلوك الحزب على أية حال منذ البداية حتى النهاية ، باستثناء لحظات قصيرة وقليلة ، لم تترك أثرا ، نتيجة أملتتها اعتبارات الصراع الحزبى الذى لم يلعب دورا فى مجالس السوفيات ، وان كان على جانب كبير من الأهمية فى البرلمانات التى سبقت عهد الثورة .

وعندما قرر الشيوعيون فى عام ١٩١٩ « تبنى قضية الجمهورية

(١) اطلق ماركس فى عام ١٨٧١ على الكوميون اسم « السر الحقيقى » . لكنه عاد ففسر رايه فيه بعد نحو من عامين .

(٢) أوسكار انويلر - عن نظام المجالس . ص ١٠١ .

(٣) لاريب فى مانالته المجالس من شعبية فى ثورات القرن العشرين أمر معروف تماما . وقد اضطر الحزب المحافظ الالمانى ابان ثورة عامى ١٩١٨ و ١٩١٩ فى المانيا الى التفاهم مع المجالس Diets فى الحملات الانتخابية .

السوفياتية التي تكون الأغلبية في سوفياتاتها للشيوعيين ، كانوا يسلكون فعلا الطريق الذى يسلكه سياسة الاحزاب العادية (١) فالناس حتى لو كانوا من أشد المتطرفين وأقلمهم تزمنا ، يخشون كل الخشية الاشياء التى لم يروها قط ، والأفكار التى لم يعرفوها ، والنظم التى لم يجربوها ولم يختبروها .

ولا ريب فى أن عجز التقليد الثورى عن إيلاء الشكل الجديد والوحيد من أشكال الحكم التى خلقتها الثورة ، أى تفكير جدى ، يعود الى حد ما الى اشتغال ماركس الى حد الهوس بالمشكلة الاجتماعية وحدها ، مما صرفه عن الاهتمام جديا بقضايا الدولة والحكم . ولكن هذا التبرير يفتقر الى القوة، ويثير من ناحية أخرى بعض التساؤلات الأخرى ، إذ أنه يفترض كشيء لا يتطلب النقاش ، وجود تأثير طاغ لماركس على الحركة والتقليد الثوريين ، مع أن هذا التأثير مازال فى حاجة الى الثبوت والايضاح .

ولم يكن الماركسيون وحدهم بين الثوريين على أية حال ، هم الذين ظهروا غير مستعدين كليا لمواجهة الواقع فى الأحداث الثورية . وتزداد أهمية هذه الظاهرة عندما نستنتج منها أن هذا الافتقار الى الاستعداد لم يكن نتيجة افتقار فى الفكر الثورى أو فى الاهتمام بالثورة ، فنحن نعرف أن الثورة الفرنسية أطلعت شخصيات المحترفين الثوريين ، التى لا تعنى أن المسرح السياسى وهى شخصيات المحترفين الثوريين ، التى لا تعنى أن الواحد منها كان يقضى حياته فى التحريض الثورى ، برغم وجود عدد قليل من الانتهازيين المحرضين ، وانما كان يقضيها فى الدراسة والتفكير عن طريق النظريات والنقاش ، وهدفه الوحيد ، هو الثورة .

ومن الحق أن أى تاريخ للطبقات العاطلة عن العمل فى أوروبا ، لا يمكن أن يكون كاملا دون البحث فى تاريخ المحترفين الثوريين فى القرنين التاسع عشر والعشرين الذين أصبحوا مع الفنانين والكتاب المعاصرين الوارثين الحقيقيين لرجال العلم فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . وقد انضم الكتاب والفنانون الى طبقة الثوريين لأن كلمة البورجوازية أصبحت تحتل أهمية كبرى فى عالم الجمالية والسياسة (٢) وراحوا يقيمون جميعا « مملكتهم البوهيمية الفكرية » ممثلة تلك الجزيرة من « الفراغ السعيد » فى خضم ذلك القرن المائج بالثورة الصناعية .

(١) راجع كتاب « مونيخ وموسكو » - لهيلموت نيوباون -

(٢) راجع الدراسة التى أعدها فرانك جيلينسك عن « كوميون باريس » طباعة لندن . عام ١٩٣٧ - ص ٢٧ .

وكان المحترف الثورى يحمل حتى بين أعضاء هذه الطبقة العاطلة عن العمل ، امتيازات خاصة اذ أن طريقته فى الحياة لم تكن تحتاج الى عمل محدود مهما كان نوعه . ولم يكن هذا الرجل يشكو من أى شىء سوى الافتقار الى الوقت الكافى للتفكير ، سواء أمضى حياته النظرية هذه فى مكاتب لندن وباريس الشهيرة أم فى مقاهى فيينا وزوريخ أم فى سجون العهود البائدة المريحة الى حد ما .

وكان دور المحترف الثورى فى جميع الثورات العصرية كبيرا ومهما ، وان لم يكن ذا علاقة بالاعداد للثورات نفسها . فلقد دأب المحترفون الثوريون على مراقبة التحلل المستمر فى الدول والمجتمعات وتحليله دون أن يقوموا بأى عمل لدفع عجلة هذا التحلل وتوجيهه . وكانت موجة الاضرابات التى انتشرت فى روسيا فى عام ١٩٠٥ والتى أدت الى الثورة الأولى تلقائية تماما ، اذ لم يقم حتى بدعمها أى تنظيم سياسى أو منظمة نقابية . وكان جل مافعلته هذه المنظمات انها انبثقت الى الوجود ابان سير الثورة (١) .

وكان اندلاع معظم الثورات فى الغالب مفاجأة للجماعات والاحزاب الثورية ، التى لا يقل فى مباغتته لها عن مباغتته للعناصر الأخرى ، وليس ثمة من ثورة يمكن أن يقال ، ان الفضل فى اندلاعها راجع الى هذه الجماعات والاحزاب . وكان ما يحدث عادة هو العكس تماما ، فالثورة تقع ، وتحرر بوقوعها الثوريين المحترفين حيثما كانوا سواء فى السجون أو فى المقاهى أو المكتبات ، ولم يكن حتى فى وسع حزب لينين من الثوريين المحترفين أن يصنع ثورة . وكان جل ما يستطيعون عمله ، هو أن يكونوا قريبا منها ، وأن يسرعوا اليها فى اللحظة المناسبة ، أى عند بدء انهيارها . ولا ريب فى أن ملاحظة توكفيل فى عام ١٨٤٨ ، عن سقوط الملكية « قبل أن يوجه المنتصرون ضرباتهم لا من جرائها ، فقد أذهل الانتصار المنتصرين كما أذهل المهزومين » كانت صحيحة دائما .

ويكون دور الثوريين المحترفين فى الوصول الى السلطة بعد اندلاع الثورة لا فى اشغالها ، وتكون مزيتهم الكبرى فى الصراع الذى يتلو الثورة على السلطة ، لا فى نظرياتهم أو استعداداتهم العقلية والتنظيمية ، بل فى الحقيقة البسيطة المجردة وهى أن أسماءهم هى المعروفة

(١) انويلر - المصدر نفسه .

والمشهوره على الصعيد الثورى (١) ، وليست المؤامرات أو الجمعيات السرية هي التي تخلق الثورات ، وان كانت قد تنجح في اقتراح بعض الجرائم الكبيرة بمعونة الشرطة السرية أحيانا (٢) ، وذلك ، لأن هذه الجمعيات والمؤامرات تكون مفرقة في السرية عادة بحيث لا يسمع أحد صوتها ، فضياع السلطة في الصراعات التي تسبق الثورة عادة ، لا يكون سرا ، اذ أن الناس جميعا يرون مظاهره ويلمسونها بالرغم من عدم بروزها أحيانا . لكن علائمه ومايصحبها من سخط عام ، وانهايار منتشر، واحتقار للقائمين على الحكم ، لايمكن اخفاؤها ، ولا سيما أن معانيها لا تتسم بالغموض اطلاقا (٣) ، ومع هذا فان الاحتقار الذي لا يكون بين الدوافع للاحتقار الثورى النموذجى ، يغدو أقوى يتابع الثورة ومصادرها . وليس ثمة من ثورة لا ينطبق عليها قول لامارتين (Lamartine) (٤) المشهوره عن ثورة عام ١٨٤٨ ، بأنها « ثورة الاحتقار »

وبالرغم من أن الثورى المحترف لا يلعب في العادة دورا بارزا في تفجير الثورة بل يكاد يكون معدوما فيه ، فان تأثيره على السير الفعلى للثورة بعد وقوعها يغدو كبيرا للغاية . ولما كان هذا المحترف قد قضى

(١) راجع كتاب موريس دوفيجر عن « الأحزاب السياسية - تنظيمها وعملها في الدولة الحديثة (الطبعة الفرنسية ١٩٥١ -) ويعد هذا الكتاب متفوقا كل التفوق على جميع الدراسات السابقة في الموضوع . وهو يقدم لنا مثلا : ففى انتخابات عام ١٨٧١ للجمعية الوطنية ، وكان حق الاقتراع العام للجميع قد تقرر في فرنسا ، لم تكن هناك أحزاب سياسية ، ومال الناخبون الى اعطاء أصواتهم الى الدين يعرفونهم من المرشحين ، مما أدى الى أن يكون معظم النواب في الجمهورية الجديدة من أصحاب الالقب .

(٢) يعد سجل الشرطة السرية في خلق النشاط الثورى بدلا من اخمسهاده من الامور الباردة في عهد الامبراطورية الثانية في فرنسا والحكم القيصرى في روسيا بعد عام ١٨٨٠ . ويبدو أنه لم يكن ثمة أى عمل معاد للحكومة في عهد لويس نابوليون لم يكن من وحى الشرطة السرية . ويبدو أن معظم الاعمال الارهابية المهمة التي وقعت في روسيا قبل الحرب والثورة كان من عمل الشرطة .

(٣) كانت نتائج الاستفتاءات التي جرت في عهد الامبراطورية الثانية في فرنسا مناقضة لما كان يسود البلاد من قلق وسخط . فقد حقق استفتاء عام ١٨٦٩ نصرا كبيرا للامبراطور من جديد . ولم يقتصر ضده من رجال القوات المسلحة الا خمسة عشر فى المائة ليس الا .

(٤) الفونس دى لامارتين (١٧٩٠ - ١٨٦٩) - من مشاهير شعراء فرنسا ومن كبار رجال المدرسة الرومانطيقية فى الشعر . من مؤلفاته الشعرية « التاملات » ومن مؤلفاته النثرية « السفر الى الشرق » .

(المغرب)

مرحلة تدريبيه فى مدرسة الثورات الماضيه فان تأثيره فى الثورة الجديده
لن يكون فى صالح الجديد واللامتوقع ، وانما فى صالح العمل الذى يظل
منسجما مع الماضى كل الانسجام . ولما كانت مهمته التيقن من استمرار
الثورة ، فانه سيكون ميالا الى النقاش على صعيد السوابق التاريخيه والى
التقليد الواعى والضار للأحداث الماضيه التى سبق لنا الحديث عنها ،
مما يتفق الى حد ما على الأقل مع طبيعه المهنة التى يزاولها . وكان
توكفيل قد ذكر فى عام ١٨٤٨ ، أى قبل أمد طويل من عثور الثورين
المحترفين عند الماركسيه على توجيههم الرسمى فى تفسير التاريخ ماضيه
وحاضره ومستقبله : « لأن تقليد الثورة الجديده لثورة عام ١٧٨٩ بايجاد
الجمعيه الثوريه ، كان ضخما الى الحد الذى أخفى مافى الحقائق من
أصالة مخيفه . ووجدت نفسى أحمل الانطباع دائما بأن ثورى اليسوم
مفروقون فى تمثيل الثورة الفرنسيه بدلا من مواصلتها والسير فيها» (١)
وعندما ظهر كوميون باريس فى عام ١٨٧١ ، دون أن يكون لماركس أو
الماركسيين شأن فى قيامه راحت احدى المجلات الجديده وأظنها
« لايردوشين » ، تستعمل أسماء التقويم الثورى للشهور والسنوات .
ولعل من الغريب أنه فى هذا الجو من استعادة أحداث الثورات الماضيه
وذكرياتها وكأنها جزء من التاريخ المقدس ، نرى ان التنظيمات التلقائيه
الوحيدة فى التاريخ الثورى تغدو محط الإهمال الى الدرجه التى تقرب
من النسيان الكامل .

ويميل الانسان بعد أن يتسلح بهذه الحكمة المستبصره ، الى تحديد
مايقوله : فهناك بعض الفقرات فى كتابات الاشتراكيين الطوبائيين من
أمثال برودون (Proudhon) وباكونين (Batkunin) يرى فيها الانسان
احساسا الى حد ما بأهميه نظام المجالس ، لكن هؤلاء المفكرين السياسيين
انفوضيين الى حد ما ، ليسوا أهلا لمعالجه هذه الظاهره التى تعرض
بوضوح ، كيف أن الثورة لا تنتهى بإلغاء الدوله والحكم القائمين وانما
تهدف على النقيض من ذلك الى اقامه دوله جديده وتأسيس طراز جديد
للحكم .

ولقد أشار المؤرخون أخيرا الى أوجه التشابه الواضحه بين هذه
المجالس وبين الادارات المدينية فى القرون الوسطى وكانتونات سويسرا،
وهيئات التسويه الانجليزيه فى القرن السابع عشر ، والمجلس العام

(١) جيلينيك - المصدر نفسه ص ١٩٤ .

لجيش كرومويل ، ولكن النقطة المهمة هنا ، هي أن أيا من هذه المنظمات باستثناء المجالس المدنية في القرون الوسطى (١) ، لم يترك أى أثر على عقول الناس الذين ينظمون أنفسهم تلقائيا ابان الثورات فى مجالس من أى شكل .

ونستطيع القول على ضوء هذه الحقائق أنه ليس فى التقليد الثورى أو تقليد ما قبل الثورة ، ما يمكن أن يؤلف السبب فى الظهور المستمر ، لنظام المجالس فى كل ثورة من الثورات التى أعقبت الثورة الفرنسية ، وإذا ما نحينا جانبا ثورة فبراير من عام ١٨٤٨ فى باريس ، حيث أقامت الحكومة « لجنة العمال » لتعنى بقضايا التشريع الاجتماعى ليس الا ، فان التواريخ الرئيسية التى ظهرت فيها هذه الاجهزة العملية التى تؤلف نواة الدولة الجديدة هى على التوالى : عام ١٨٧٠ ، عندما قامت العاصمة الفرنسية التى يحاصرها الجيش البروسى « تلقائيا بتنظيم نفسها على شكل هيئة اتحادية مصغرة » كانت النواة فى حكومة كوميون باريس فى ربيع عام ١٨٧١ (٢) ، وعام ١٩٠٥ ، عندما تطورت موجة الاضرابات التلقائية فى روسيا ، بصورة مفاجئة الى حركة سياسية قيادية انبثقت عنها ، خارج اطارات جميع الاحزاب والجماعات الثورية ، وعندما قام عمال المصانع بتنظيم أنفسهم فى مجالس (سوفيات) ، بقصد اقامة حكم ذاتى تمثيلى ، وثورة فبراير من عام ١٩١٧ فى روسيا « عندما لم يكن تنظيم مجالس السوفييت ، بالرغم من الاتجاهات السياسية المختلفة للعمال الروس موضع أى نقاش » (٣) ، وثورات عامى ١٩١٨ ، ١٩١٩ ، فى ألمانيا عندما قام الجنود والعمال بعد هزيمة الجيش ، بثورة علنية ، وألقوا مجالس وضعوا لها لوائح طالبوا فى برلين بأن تغدو أساس الدستور الألمانى الجديد ، وأقاموا بالتصاون مع بوهيمى المتأهى فى مونيخ فى ربيع عام ١٩١٩ ، الجمهورية الشعبية البافارية القصيرة العمر (٤) .

وأخيرا فى خريف عام ١٩٥٦ ، عندما قامت ثورة المجر منذ البداية

(١) هذه الفكرة مستوحاة من بيان دسمى صدر من كوميسون باريس فى ١٨ من مارس

• ١٨٧١

(٢) جيلنيك - المصدر نفسه ص ٦٦ .

(٣) انويلر - المصدر نفسه ص ١٢٧ .

(٤) راجع همليرت نيوباور - المصدر نفسه .

بإعادة نظام المجالس إلى بودابست « التي انتشر منها بسرعة كبيرة إلى أنحاء البلاد الأخرى ، (١) .

ويوحى مجرد تعداد هذه التواريخ ، وجود استمرار لم يكن له وجود قط ، ولا ريب في أن الافتقار إلى الاستمرار والتقليد والنفوذ المنظم ، هو الذي يجعل الشبه مع هذه الظاهرة بارزا كل البروز . ولعل من أبرز الخصائص المشتركة لهذه المجالس ، التلقائية التي تبدو في ظهورها إلى حيز الوجود ، وذلك لأن هذه التلقائية تتعارض تعارضا واضحا وصارخا مع « النموذج النظري للثورة في القرن العشرين الذي توضح له الخطط ، ويهيئ وينفذ طبقا للدقة العلمية الهادئة على أيدي الثوريين المحترفين (٢) .

ومن الصحيح ، أنه حيثما لم تهزم الثورات ، ولم تلحق بشكل من أشكال الإعادة ، سادت ديكتاتورية الحزب الواحد . أي النموذج الذي اختاره المحترفون الثوريون ، لكن سيادته لم تتم إلا بعد كفاح عنيف مع أجهزة الثورة وتنظيماتها .

يضاف إلى هذا أن المجالس كانت دائما أجهزة للنظام بقدر ما هي أجهزة للعمل ، وكان هدفها دائما ، وضع أسس النظام الجديد الذي جعلها تتصارع مع جماعات الثوريين المحترفين الذين أرادوا الحط من قدرها لتصبح مجرد أجهزة تنفيذية للنشاط الثوري . ومن الصحيح أن أعضاء المجالس لم يكونوا قائلين بالنقاش حول الإجراءات التي تتخذها الأحزاب أو المجالس ، «وتنوير أنفسهم» عنها . فقد أرادوا عن وعي وبوضوح ، اسهام كل مواطن اسهاما مباشرا في الشؤون العامة للبلاد (٣) . وطالما أن هذه المجالس موجودة ، فليس ثمة من شك في أن «كل فرد كان يجد فيها مجاله للعمل ، وكان يستطيع أن يرى بعينه مدى اسهامه في أحداث الساعة » (٤) .

وكثيرا ما اتفق الذين يشاهدونها وهي تعمل ، على المدى الذي قامت به الثورة في خلق « تجديد مباشر للديموقراطية » ، على حين

(١) اوسكار انويلر - « المجالس في الثورات » المجلد الثامن ١٩٥٨ .
(٢) سيجموند نيومان في مقاله « تركيب ثورتى ١٨٣٨ و ١٩٤٨ وخططهما » في مجلة السياسة ، أغسطس عام ١٩٤٩ .
(٣) انويلر - في المصدر نفسه يذكر خصائص المجالس .
(٤) منشور للاشتراكي النمساوي ماكس ادلر في عام ١٩١٩ . كرر نظريات ماركس نفسها .

كان المعنى المستمد من هذا القول أن جميع أعمال التجديد ، مقضى عليها بالفشل طالما كان من المستحيل في ظل الاوضاع العصرية التصرف بصورة مباشرة في الشؤون العامة عن طريق الشعب . وكانوا ينظرون الى المجالس وكأنها حلم رومانطيقى . أو صورة طوبائية وهمية تحققت للحظة واحدة من لحظات الخيال وشطحاته ، لتعرض ، الحنان الرومانطيقى اليائس للشعب ، الذي لم يعرف في الظاهر بعد ، حقائق الحياة .

وقد استمد هؤلاء الواقعيون صورهم من النظام الحزبي ، مفترضين كحقيقة مقررة ، عدم وجود أى بديل آخر عن الحكم التمثيلي وناسين أن سقوط العهد القديم ، كان راجعا الى حد ما ، وبين أسباب عدة الى هذا النظام .

فالشئ البارز بالطبع حول هذه المجالس ، هو أنها لا تعبر جميع الخطوط الحزبية فحسب وتتجاوزها ، اذ يجلس أعضاء مختلف الاحزاب فيها معا ، بل وان عضوية هذه الاحزاب ايضا ، لم تلعب فيها أى دور على الاطلاق . فقد مثلت الاجهزة السياسية الوحيدة للناس الذين لا يمتون الى أى حزب . ومن هنا كان لابد من تصادمهم مع جميع المجالس ، سواء أكانت من البرلمانات القديمة أم من المجالس التأسيسية الجديدة لسبب بسيط واحد وهو ان هذه المجالس ، كانت حتى في يسارية أجنحتها ، وليدة النظام الحزبي . وكانت البرامج الحزبية حتى في هذه المرحلة من الاحداث ، أى في خضم الثورة ، هى التى عملت أكثر من غيرها على فصل المجالس عن الاحزاب ، وذلك لأن هذه البرامج برغم ثورتها كانت نماذج معدة ، لا تتطلب اجراءات بل تنفيذا ، وأن تنفيذ كما قالت روزا لوكسمبورج (١) « عمليا » وبكل نشاط معربة في قولها هذا عن استشفاف وبعد نظر كبيرين (٢) . ونحن نعرف اليوم كيف اختفت الصيغ النظرية من التنفيذ العملى ، ولكن او قدر

(١) زعيمة شيوعية ألمانية ، قتلت في اضطرابات ١٩١٩ .

(٢) مقتبسة من منشور روزا لوكسمبورج عن « الثورة الروسية » . ويبدو أن روزا لم تكن تصور ارباب ستالين وحكمه الجماعى ، ولكن عباراتها البعيدة النظر التى صدرت فيها من كبت الحريات السياسية والحياة العامة أصبحت وصفا واقميا لاوضاع الاتحاد السوفياتى في عهد خروشوف . فلقد بينت أن البيروقراطية تظل العنصر الفعال حيث تنعدم الانتخابات العامة وتنعدم حرية الصحافة والاضطراع في الراى . وفي ظل اوضاع كهذه تميل الحياة العامة الى النوم !

لهذه الصيغ أن تعيش بعد التنفيذ ، ولو قدر لها أن تقيم الدليل على أنها الترياق الشافي من جميع الشرور ، اجتماعية كانت أو سياسية ، فإن المجالس كان لابد أن تثور على أية سياسة من هذا النوع ، طالما أن الانشقاق بين خبراء الحزب الذين « يعلمون » وبين جماهير الشعب التي كان ينتظر منها أن تطبق هذه المعرفة ، أسقط من الحساب قدرة المواطن العادي على العمل ، وعلى أن يكون لنفسه الرأي الذي يراه . وكان لابد للمجالس والحالة هذه من أن تتحول الى هيئات مصطنعة ، وذلك في حالة تغلب الروح الثورية للحزب . فحيثما تفرق المعرفة عن العمل ، يضيع مجال الحرية ويختفى .

ولا ريب في أن المجالس كانت مجالات للحرية . وقد رفضت هذه المجالس وهي في وضعها هذا ، أن تعد نفسها أجهزة مؤقتة للثورة ، بل بذلت كل محاولة ممكنة على النقيض من ذلك ، لفرض نفسها كأجهزة دائمة للحكم . ولم يكن هدفها ديمومة الثورة ، بل كانت غايتها التي عبرت عنها بوضوح « وضع القواعد لجمهورية تلقى الاطراء في كل ما تعمله ، وتمثل الحكومة الوحيدة التي تستطيع أن تنهى الى الابد ، حقبة الغزوات والحروب الاهلية » . وليست غايتها اقامة فردوس على الارض أو مجتمع لا طبقية فيه ، ولا تحقيق الحلم في الاخوة الشيوعية والاشتراكية ، وانما ايجاد «الجمهورية الصحيحة» كالثواب الذي يرجى في نهاية الصراع (١) .

وما كان صحيحا بالنسبة الى باريس في عام ١٨٧١ ، ظل صحيحا بالنسبة الى روسيا في عام ١٩٠٥ ، عندما اتضح نيات مجالس السوفييات «البناء لا الهدامة . بحيث بات في قدرة شهود العيان من المعاصرين « أن يحسوا بظهور قوة تستطيع في يوم ما أن تحقق التحول في الدولة بعد تأليفها » (١) .

ولا ريب في أن كوارث الثورات الاخيرة هي التي وادت هذا الأمل في تحول الدولة ، وفي قيام شكل جديد من أشكال الحكم ، يضمن لكل عضو في مجتمعات المساواة العصرية « الاسهام » في الشؤون العامة . وكانت الأسباب متعددة ، ومختلفة بين بلاد وبلاد ، لكن القوى التي تسمى عادة بالرجعية والمضادة للثورة ، ليست بارزة بين هذه الأسباب

(١) راجع جيلنيك ، المصدر نفسه ص ١٢٩ .

(٢) انويلر ، المصدر نفسه ص ١١٠ .

وإذا ما عدنا بذاكرتنا الى سجل الثورات التي وقعت في قرننا الحالي، يتبين لنا أن ضعف هذه القوى لا قوتها ، هو الشيء الغالب ، وأن تكرار هزائنها والسهولة التي وقعت فيها الثورات ، وعدم الاستقرار غير الطبيعي والافتقار الى السلطة في معظم الحكومات الأوروبية التي أعيدت الى الحكم بعد سقوط أوربة هتلر ، هو الشيء المميز لها . لكن الدور الذي لعبه الثوريون المحترفون والأحزاب الثورية في هذه الأحداث كان مهما للغاية بل كان الحاسم على صعيد بحثنا . ولو لم يطلق لينين شعاره « ستكون السلطة كلها في مجالس السوفييت » ، ما وقعت ثورة أكتوبر في روسيا ، ولكن سواء أكان لينين مخلصا في اعلان الجمهورية السوفياتية أم لم يكن، فإن حقيقة القضية ان هذا الشعار الذي أطلقه كان متناقضا تناقضا صريحا مع الأهداف الثورية المعلنة للحزب الشيوعي في « تسلم الحكم » ، أى في الاستعاضة عن جهاز الدولة بجهاز الحكم . ولو كان لينين قد أراد فعلا اعطاء السلطات كلها لمجالس السوفييات لفرض العجز الذي يعد الآن من خصائص البرلمان السوفييتي على الحزب نفسه . فأعضاء البرلمان الآن من حزبيين ولا حزبيين ، يتم ترشيحهم من الحزب ، وهم ينتخبون من المقترعين بما يكاد يشبه الاجماع لعدم وجود قوائم تنافسهم . ولما كان الصراع بين الحزب والمجالس قائما بسبب التضارب في ادعاء تمثيل الثورة والشعب تمثيلا صحيحا ، فان القضية المعرضة للخطر الآن تحتل أهمية بالغة .

وكانت المجالس تعرض على النظام الحزبي نفسه ، وفي جميع أشكاله ، وقد تأكد هذا الصراع ، عندما كانت المجالس التي تخلقها الثورة ، تتحول ضد الحزب او الأحزاب التي كانت الثورة غايتها الوحيدة دائما . ولو نظرنا الى الموضوع من وجهة نظر جمهورية سوفيياتية حقة ، فان الحزب الشيوعي لا يكون بالنسبة اليها أقل خطرا أو أقل رجعية من الأحزاب الاخرى في العهد البائد (١) .

اما بالنسبة الى شكل الحكم ، وهنا لا بد من القول بأن المجالس خلافا للأحزاب الثورية كانت أكثر اهتماما دائما بالجانب السياسي

(١) يبدو أن المؤلفه تنسى وهى تعالج هذا الموضوع بصورة تخلو من الموضوعية ان الذهبية الماركسية اللينينية تنظر الى ديكتاتورية الحزب الواحد ، نظرتها الى ضرورة ملحة في مرحلة الانتقال التي يجتازها عملية البناء الاشتراكي .

للثورة ، منها بالجانب الاجتماعى (١) ، فان ديكتاتورية الحزب الواحد ليست الا المرحلة الاخيرة فى تطور الدولة القومية عامة وفى نظام تعدد الاحزاب بوجه خاص .

وقد تبدو هذه الحقيقة من البدايات فى اواسط القرن العشرين ، عندما تدهورت الديمقراطيات المتعددة الاحزاب فى أوربا ، الى الحد الذى أصبحت فيه « قواعد الدولة وطبيعة العهد » تتعرض الى الخطر فى كل انتخابات تجرى فى فرنسا أو إيطاليا (٢) .

ولعل مما يلقى الكثير من الضوء والحالة هذه أن نرى أن هذا الصراع نفسه كان قائما من ناحية المبدأ فى عهد كوميون باريس فى عام ١٨٧١ ، عندما لخص أوديسى باردت بدقة متناهية الفرق الرئيسى على صعيد التاريخ الفرنسى ، بين الشكل الجديد للحكم ، الذى يهدف اليه الكوميون ، وبين العهد البائد الذى قدر له أن يعود سريعا ، ولكن فى صورة اخرى لا ملكية اذ قال :

« لما كانت الثورة الاجتماعية لعام ١٨٧١ ناتجة وبصورة مباشرة عن ثورة عام ١٧٩٣ ، اذ تعد استمرارا لها وتكملة ، ولما كانت الثورة السياسية خلافا لثورة عام ١٨٧١ ، وتراجعا عن ثورة عام ١٧٩٣ ، وعودة لأوضاع عام ١٧٨٩ ، فانها قد صرفت النظر عن برنامج وحدة الثورة وعدم تجزئتها ، ورفضت الفكرة القائلة بأن السلطة فكرة ملكية ليس الا ، فى الوقت الذى تبنت فيه الفكرة الاتحادية التى تعد فكرة ليبرالية وجمهورية » (٣) .

ولا ريب فى أن الانسان يدهش من هذه العبارات ، لأنها كتبت فى وقت لم يقم فيه أى دليل ، بالنسبة الى الناس الذين لا يعرفون شيئا عن الثورة الامريكية على الأقل ، على وجود علاقة وثيقة بين روح الثورة والمبدأ الاتحادى . ولكى نقيم الدليل على صحة ما آمن به باردت ، علينا أن نعود الى ثورة فبراير فى روسيا فى عام ١٩١٧ ، والى ثورة المجر فى عام ١٩٥٦ (٤) ، اذ أن كليهما قد استمرت فترة كافية

(١) مقال لاوسكار انويلر من حل مجالس العمال فى المجر فى ديسمبر عام ١٩٥٦ ، بحجة رغبة العمال فى الانصراف الى العمل السياسى .

(٢) دفيرجر ، المصدر نفسه ص ٤١٩ .

(٣) هنريش كويشلين - المصدر نفسه ص ٢٢٤ .

(٤) يصر المؤلف على تسمية ما حدث فى المجر فى عام ١٩٥٦ ، بالثورة ، مع أن تلك الاحداث ، تخلو من معانى الثورة الاصلية تماما ، وان صح عليها أى شيء ، فلا تجوز =

لتظهر في خطوط عريضة ما تستطيع أية حكومة أن تبدو فيه من مظهر، وما تقوم به أية جمهورية ، اذ قامت هذه الحكومة وتلك الجمهورية على أسس ومبادئ نظام المجالس ، ففي كلتا الحالتين ، ظهرت المجالس أو « السوفيئات » الى حيز الوجود في كل مكان ، بالرغم من استقلال كل واحد منها عن الأخرى، كمجالس العمال والجنود والفلاحين في روسيا، والمجالس المتعددة في المجر ، من أمثال مجالس الأحياء المأهولة ، والمجالس الثورية التي تضم المقاتلين ومجالس الكتاب والفنانين التي نشأت في مقاهي بودابست ومجالس الطلاب والشباب في الجامعات ومجالس العمال في المصانع ، والجنود في الجيش ، والموظفين المدنيين .

وكان تشكيل هذه المجالس بين هذه الجماعات المتفرقة ، يكاد يكون متشابها مما جعلها أقرب ما تكون من فروع في منظمة سياسية . ولعل الشيء البارز في هذه التطورات التلقائية في الحادثين ، أن هذه الأجهزة المستقلة والمتفرقة سرعان ما شرعت في عملية تنسيق وادماج عن طريق اقامة مجالس عالية ذات طابع اقليمي أو محلي يمكن عن طريقها أخيرا اختيار المندوبين الى مجلس يمثل البلاد كلها (١) .

ولم تستغرق عملية الادمج هذه في روسيا أكثر من بضعة أسابيع على حين تمت في المجر في غضون أيام .

ونحن نرى هنا ، كما رأينا في التعاهدات المبكرة في التاريخ الاستعماري لأمريكا الشمالية التي تحولت الى موثيق وارتباطات واتحادات ائتلافية ، أن المبدأ الاتحادي ، أو مبدأ الأحلاف والعصبات بين الوحدات المتفرقة ، قد نشأ من ظروف العمل الأولية نفسها ، دون أن يكون متأثرا بالخيالات النظرية عن احتمالات الحكم الجمهوري في البلاد الواسعة ، حيث لا يقوم ثمة عدو مشترك ، يفرض عليها هذا التماسك والالتحام . وكان الهدف المشترك اقامة جهاز سياسي جديد أو طراز جديد في الحكم الجمهوري يستند الى « الجمهوريات الأولية » بطريقة لا تحرم فيها سلطاتها المركزية هيئاتها التأسيسية حقها الأصلي في التأسيس ، فالمجالس ، وهي غيرى بعبارة أخرى على قدرتها على العمل وتكوين الراى العام ، تجد نفسها ملزمة على اكتشاف التجزئة في

= تسميتها الا بالثورة المضادة . لكن أيامها كانت معدودة ، ولا تكفى هذه الأيام التي لا تتجاوز عدد أصابع اليدين لجمال تجاربها ، دروسا في الثورات على الاطلاق .

(العرب)

(١) راجع كتاب انويلر ص ١٥٥ - ص ١٥٨ .

السلطة ، واكتشاف نتيجتها المهمة الأخرى وهى ضرورة الفصل بين السلطات فى الحكم .

وكثيرا ما قيل : ان الولايات المتحدة وبريطانيا من الدول القليلة التى سار فيها النظام الحزبى سيرا ناجحا الى الحد الذى ضمن الاستقرار ووجود السلطة . ولعل من قبيل المصادفة أن نظام الحزبين يتفق مع الدستور الذى يركز الى تجزئة السلطة وتوزيعها على فروع الحكم المختلفة ، كما ان من أسباب استقراره الاعتراف بالمعارضة كمؤسسة من مؤسسات الحكم . لكن مثل هذا الاعتراف لا يكون ممكنا الا اذا افترضنا أن الأمة لا تؤلف « وحدة لا تمكن تجزئتها » ، وأن فصل السلطات ، لا يولد العجز بل يخلق السلطة ويضمن استقرارها .

ولا شك فى أن هذا المبدأ هو الذى مكن بريطانيا من أن تنظم ممتلكاتها ومستعمراتها المنتشرة فى كل مكان فى جامعة للشعوب البريطانية ، ومكن المستعمرات البريطانية فى أمريكا الشمالية من الاتحاد فى نظام فيدرالى للحكم (١) . ولا ريب فى أن ما يميز نظامى الحزبين فى هذين البلدين برغم ما بينهما من اختلافات كثيرة ، عن أنظمة الأحزاب المتعددة فى الدول الأوربية القومية ، ليس فنيا على الإطلاق ، وإنما هو خلاف جذرى فى المفاهيم حول السلطة ، يتناول الجهاز السياسى كله (٢) . وإذا كان لا بد لنا من تصنيف العهود القائمة طبقا لمبدأ السلطة الذى يستند إليه كل عهد منها ، فإن الفرق بين ديكتاتورية

(١) لا يمكن تطبيق هذا المبدأ على جامعة الشعوب البريطانية على الإطلاق . إذ أن هذه الجامعة لم تمد تمثل دولة تتجزأ فيها السلطات ، كما تحاول المؤلفة أن تقول ، وإنما هى ارتباط واه ، فرضته بعض الظروف الاقتصادية التى خلفتها القرون الطويلة من التبعية الاستعمارية على بلاد ، كل واحدة منها مستقلة عن الأخريات ومن بريطانيا نفسها تمام الاستقلال . ولعل ما يؤكد هذه الحقيقة أن بعض دول هذه الجامعة كالهند والباكستان وغانا وغيرها قد آزر الانفصال حتى من التبعية الاسمية للتاج

(العرب)

البريطانى .
(٢) دوفرجر - المصدر نفسه ص ٣٩٣ - وهو يقول : ان بريطانيا العظمى وممتلكاتها المستقلة بنظام الحزبين فيها تختلف كل الاختلاف عن البلاد الأوربية القارية التى يسودها نظام الأحزاب المتعددة . وتصبح أقرب الى الولايات المتحدة الأمريكية برغم نظامها الرئاسى .

ويبدو أن التمييز بين نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين ونظام الأحزاب المتعددة ، أصبح الأساس فى التفريق بين العهود الراهنة وتصنيفها . ولا يمكن اعتبار الدول التى يسودها نظام الحزبين دون اعتبار المعارضة ، مستقرة تماما كالوضع فى ألمانيا مثلا ، وذلك لأنها تصبح شبيهة بنظام الأحزاب المتعددة .

الحزب الواحد وبين نظام الاحزاب المتعددة ، لا يبدو كبيرا كالفرق الذى يفصلهما معا عن نظام الحزبين .

وبعد أن حلت الأمة فى القرن التاسع عشر محل الملك المطلق ، جاء دور الحزب فى القرن العشرين ليحل محل الأمة . ومن هنا كانت الحصائص البارزة للأحزاب العصرية ، كالتركيب الأوتوقراطى والاوليجاركى (سيطرة الفرد وسيطرة القلة) ، والافتقار الى الديموقراطية الداخلية والحرية فيه ، والميل الى جماعية الحكم ، وادعاء التنزه عن الخطأ ، مفقودة فى الولايات المتحدة ، والى حد كبير من بريطانيا (١) .

وبالرغم من صحة القول بأن نظام الحزبين قد اثبت كوسيلة للحكم ، قدرته على الحياة ، وقدرته على ضمان الحريات الدستورية ، فان من الصحيح تماما القول أيضا ، بأن جل ما استطاع هذا النظام تحقيقه هو ضمان حد من رقابة المحكومين على الحاكمين ، دون أن يمكن المواطن بأية صورة ، من الاسهام فى الشؤون العامة ولعل أقصى ما يمكن أن يطمح اليه المواطن فى ظل هذا النظام هو أن « يمثل » ، وان كان فى الواضح أن التمثيل لا يكون الا « لمصالح » الناخبين وسعادتهم ، أما أفعالهم وآراؤهم ، فلا يمكن تمثيلها على الاطلاق . ولا يمكن التيقن فى ظل هذا النظام من حقيقة رأى الشعب ، لسبب بسيط واحد ، وهو أن هذا الرأى معدوم وغير موجود . ويتم تشكيل الآراء فى عملية من المناقشة الحرة ، والحوار الواضح .

أما عندما تنعدم الفرصة لتشكيل هذه الآراء ، فقد تكون هناك ، حالات نفسية عند الجماهير ، وعند الافراد ، وهى عند الأخيرين أكثر ضعفا وأقل ثباتا منها عند الأولين ، لكن الآراء غير موجودة . وعلى هذا الأساس فان خير ما يستطيع « الممثل » أن يفعله ، هو أن يعمل كما كان ناخبوه سيعملون لو أتاحت لهم فرصة العمل .

ولا يصح هذا القول على قضايا المصلحة والسعادة ، إذ يمكن

(١) أمتقد أن دوفرجر ، الذى يبين هذا الفرق بين البلدين الانجلو - سكسونيين ، وبين الدول القومية القارية ، مخطئه كل الخطأ ، فى عده حوب الاحرار منسوخا ، ليحصل من بريطانيا بلد الحزبين أيضا .

لكن الخطيئة الكبرى التى وقعت فيها المؤلفة ، هى قولها أولا : ان الحزبين الأمريكيين يخلوان من الأوتوقراطية والاوليفجاركية ، وثانيا أن أمريكا تبرز بريطانيا فى اختفاء هذه المظاهر منها .
(العرب)

التثبت منها بصورة موضوعية ، ولا سيما حيث تقوم الحاجة الى العمل والقرار ، نابعة من الصراعات بين الجماعات ذات المصالح المختلفة .

وفى مكنة الناخبين أن يؤثروا على أعمال ممثليهم بالنسبة الى المصالح ، عن طريق جماعات الضغط ، والعمل وراء الكواليس وغير ذلك من الأساليب ، أى أنهم يستطيعون أن يرغبوا ممثليهم ، على تنفيذ رغباتهم على حساب رغبات الجماعات الاخرى من الناخبين ومصالحهم .

ويستطيع الناخب فى جميع هذه الحالات ، أن يعمل مدفوعا باهتمامه بحياته الخاصة وسعادته . وتكون البقية الباقية من السلطة فى يديه مماثلة للاكراه المتهور الذى يفرضه « المشهد » على ضحيته طالبا اليه الطاعة مخافة التشهير به ، وليست مماثلة للسلطة التى تنبع من العمل المشترك والتشاور المتبادل .

ومهما كان الوضع ، فان الناس عموما ، وعلماء السياسة بوجه خاص ، لا يشكون فى أن الأحزاب وهى المحتركة لترشيح الممثلين ، لا يمكن أن تعد أجهزة شعبية ، بل انها على النقيض من ذلك ، الأدوات الفعالة لوقف سلطة الشعب والسيطرة عليها ، وليس ثمة من شك فى أن الحكم التمثيلى قد تحول الى حكم القلة فى الواقع ، وان لم يكن فى المعنى التقليدى لهذا الحكم ، أى أن تحكم القلة لمصلحتها . ومانسميه اليوم بالحكم الديموقراطى لا يبدو أن يكون شكلا من أشكال الحكم تسيطر فيه القلة ، لمصلحة الكثرة افتراضا (١) . وتكون هذه الحكومة ديموقراطية من حيث انها تجعل رخاء الشعب وسعادة الافراد ، هدفها الاساسيين ، ولكنها تكون حكم القلة من حيث ان السعادة العامة والحرية العامة ، قد أصبحتنا من جديد وقفا على القلة ليس الا .

وعلى المدافعين عن هذا النظام الذى هو نظام « دولة الرفاه » . ان ينكروا اذا كانوا حقا من ذوى العقائد الديموقراطية والليبرالية ، وجود

(١) ما دامت المؤلفة تعترف هنا مثل هذا الاعتراف الواضح ، بأن الحكم فى نظام الحزبين ، يكون فى ايدى القلة ، وانه لا يعمل لمصلحة الكثرة الا افتراضا ، وهذه حقيقة لا تناقضها فيها بل تؤيدها كل التأييد ، فان ما يثير الدهشة حقا هو امتراضها على الحكم الثورى الذى تمارسه الطلائع الثورية التى يمثلها اما التنظيم السياسى لجموع الشعب العامل ، او نظام الحزب الواحد ، إذ ان هذه القلة ، اذا فرضنا جدلا وجودها ، وهى غير موجودة فى حالات كثيرة ، تكون أكثر عددا من قلة الحكم الذى تشير اليه ، ومن ثم أصح تمثيلا للشعب .

السعادة العامة والحرية العامة ، أصلا وموضوعا . وعليهم أن يصروا على أن السياسة عبء ، وأن غايتها ليست سياسية . وعليهم أن يتفقوا ما سان جوست في قوله : « تكون حرية الشعب في حرية حياة أفراده . ولكن ليست هذه هي النقطة المهمة . إذ أن الحكومة لا تملك القوة لحماية هذا الوضع البسيط من القوة نفسها ، . أما إذا كانوا من الناحية الأخرى ، قد تعلموا مما شهده هذا القرن من غليان واضطراب ، فانهم لابد أن يكونوا قد فقدوا تصورهم الليبرالي بوجود طيبة أصيلة عند الشعب ، وأن يصلوا بعد ذلك الى الاستنتاج بأن « ليس ثمة شعب قد حكم نفسه » وأن « ارادة الشعب فوضوية كل الفوضوية ، إذ أنها تريد أن تفعل ماتشاء ، وانه يقف موقف العداء من جميع الحكومات لأن الحكم والقيد صنوان لا يفترقان » ، وأن القيد من ناحية التعريف « خارجي بالنسبة للمقيد نفسه » (١) .

وبالرغم من صعوبة البرهنة على هذه الاقوال ، فان انكارها ونفيها أكثر صعوبة ومشقة . وان لم يكن من الصعوبة إبراز الافتراضات التي ترتكز اليها . ولعل أكثر الفرضيات اتصالا بها ، وضررا من الناحية النظرية ، هو القول بأن الشعب والجمهير شيء واحد ، إذ أنه يتردد كثيرا في مسامع الذين يعيشون في المجتمعات الجماهيرية ، والذين يتعرضون اتي ما فيه من استفزازات عدة . وقد يكون هذا صحيحا بالنسبة الينا جميعا ، لكن المؤلف الذي اقتبست منه هذه الأقوال السابقة يعيش في بلاد تحولت فيها الأحزاب منذ أن قاله ، الى حركات جماهيرية تعمل خارج اطار البرلمان وتغزو جميع الآفاق الاجتماعية والخاصة للحياة العائلية والتعليم والمشروعات الثقافية والاقتصادية (٢) . ويكون استصواب هذه المعادلات في مثل هذه الحالة واضحا كل الوضوح .

ومن الصحيح أن المبدأ التنظيمي لهذه الحركات يماثل وجود الجماهير العصرية ، لكن ما فيها من استهواء ضخم ، يقوم في شك الشعب وعدائه لنظام الاحزاب القائمة ، ولتمثيله الراهن في البرلمان .

(١) دوفيرجر - المصدر نفسه ص ٤٢٢ .

(٢) لعل الخطأ الكبير في كتاب دوفيرجر ، رفضه التمييز بين الحزب والحركة ، وهو رفض لا يمكن تفسيره . ولايب في أنه يعجز عن رواية تاريخ الحزب الشيوعي إذ لم يشر الى المرحلة التي يتحول فيها الى حركة جماهيرية . ولا شك أيضا أنه كان قمة فرق كبير بين الحركتين النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا ، وبين الاحزاب الديمقراطية .

(المؤلف)

أما إذا كان هذا الشك معدوما كما هي الحال مثلا في الولايات المتحدة ، فإن أوضاع المجتمع الجماهيرية ، تكون في البلاد التي لم تتطور فيها المجتمعات الجماهيرية بعد كفرنسا مثلا ، معرضة للوقوع فريسة لهذه الحركات الجماهيرية اذ كان ثمة من عداء كاف للنظام الحزبي والبرلماني فيها .

وفي وسع الانسان اصطلاحا أن يقول ، انه كلما كان فشل النظام الحزبي أكثر وضوحا وبروزا ، كان من الاسهل على الحركات الجماهيرية ، لا أن تستهوى الشعب وأن تنظمه فحسب ، بل وان تحوله الى جماهير أيضا . ولا ريب في أن الواقعية الراهنة المتمثلة في اليأس من طاقات الشعب السياسية ، تختلف من الناحية العملية عن واقعية سان جوست في أنها تركز ارتكازا قويا على التصميم الواعي أو اللاواعي على انكار واقع المجالس ، وعلى التسليم بأن ليس ثمة ولن يكون أى نظام بديل عن النظام الراهن .

والحقيقة التاريخية في الموضوع أن نظامى الاحزاب و المجالس متزامنان ، اذ أن كليهما لم يكن معروفا قبل عهد الثورات ، بل كان نتيجة للنزوع الثورى العصرى ، بأن من حق السكان فى أى بلاد أن يشتركوا فى مجالها السياسى العام .

وقد انبثقت المجالس خلافا للاحزاب دائما فى أثناء الثورات نفسها، ونبعث من الشعب كأجهزة ذاتية للعمل والنظام . والنقطة الاخيرة جديرة بالتأكيد ، فليس ثمة من شىء يتناقض تناقضا كبيرا مع القاعدة القديمة عن الميول الطبيعية الفوضوية والخارجة عن القانون للشعب الذى يكون بلا كوابح من حكومته من ظهور هذه المجالس ، اذ انها كانت حيث ظهرت - ولا سيما ابان الثورة المجرية - معنية باعادة تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد ، واقامة نظام جديد (١) .

ولم يسبق للاحزاب التى تختلف عن الكتل التى تنشأ عادة فى البرلمانات والمجالس سواء اكانت وراثية أم تمثيلية ، ان انبثقت ابان الثورات ، فهى اما أن تسبقها فى العادة كما حدث فى القرن العشرين أو تنمو مع توسع قاعدة حق الاقتراع .

وهكذا كان الحزب سواء أكان امتدادا لتكتل برلمانى، أم خلقا جديدا

(١) مقتبس من تقرير الامم المتحدة عن مشكلة المجر لعام ١٩٥٦ .

خارج الاطار البرلماني ، منظمة قصد منها تزويد الحكم البرلماني بالتأييد اللازم من الشعب على حين كان من المفهوم دائما أن الشعب ، يضمن هذا التأييد عن طريق الاقتراع - في الوقت الذي يظل فيه العمل - امتيازاً خاصاً بالحكومة .

وإذا قدر للأحزاب أن تصبح نضالية ، وأن تدخل في مجال العمل السياسي دخولا قويا فانها تخالف بذلك مبدأها الخاص بها ومهمتها في الحكم البرلماني ، أي أنها تصبح هدامة ، دون النظر الى عقيدتها أو مذهبها .

ولقد حسر تفسخ الحكم البرلماني وانحلاله في ايطاليا والمانيا بعد الحرب العالمية الأولى مثلا وفي فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية عن الصورة التي قامت فيها الاحزاب التي تؤيد الوضع القائم ، بالمساعدة الفعلية على تقويض العهد القائم ، في اللحظة التي تجاوزت فيها هذه الاحزاب حدودها التنظيمية . ولا ريب في أن العمل والاسهام في الشئون العامة ، وهما مطمحان من مطامح المجالس ، ليسا دليلين على القوة والحيوية بل على الضعف والهدم في نظام كان التمثيل مهمته الأولى دائما .

فمن الصحيح حقا أن يقال : ان الخاصية الاساسية لجميع النظم الحزبية بالرغم من اختلافاتها الواسعة هو أنها « تسمى المرشحين للوظائف الانتخابية في الحكم التمثيلي » ، وان من الصحيح أن يقال أيضا : ان «عمل الترشيح نفسه كاف لخلق الحزب السياسي(١)» وكان وجود الحزب كت تنظيم ، يفترض منذ البداية أن يكون اشراك المواطن في الشئون العامة مضمونا عن طريق أجهزة اخرى ، أو أن هذا الاشراك غير ضروري ، وأن على هذه الطبقة الجديدة التي قبلت في المجتمع من السكان أن تقنع بتمثيلنا - أو أن تكون أخيرا جملع القضايا السياسية في دولة الرفاه - مشاكل ادارية يصرها الخبراء ويقررونها ، فيكون ممثلو الشعب أنفسهم في هذه الحالة مفتقرين الى المجال الصحيح للعمل ، ولا يعدو دورهم ، أن يكونوا موظفين اداريين لا يختلف عملهم ، بالرغم من حصره في المجال العام عن عمل المديرين في المصالح الخاصة . واذا ثبت ان الافتراض الاخير هو الصحيح ، وليس ثمة من ينكر ذلك الحد من الضعف الذي وصل اليه المجال السياسي في مجتمعاتنا الجماهيرية ، اذ تحول الى مجرد ادارة من

(١) راجع كتاب كاسيليني الرائع من « دراسة النظام الحزبي » ص ٢١ . ويعد هذا الكتاب صحيحا تماما بالنسبة الى السياسات الأمريكية . أما بالنسبة الى النظم الحزبية الأوروبية فهو مفرق في التقيد الفني والاصطلاح .

النوع الذي توقعه أينجلز في المجتمعات التي لا طبقات فيها ، فان المجالس تكون في هذه الحالة منظمات موروثة من الاسلاف لا تمت بأية صلة الى ملكوت الشئون الانسانية .

ويجوز أن ينطبق هذا الوضع أيضا أو ما يشابهه على النظام الحزبي ، وذلك لان الادارة وتصريف الامور ، تكون في هذه الاعمال التي تملئها الحاجة الكامنة وراء جميع العمليات الاقتصادية ، لا مجرد أمور لاحزبية ، بل و متحررة من التكتلات أيضا . ولا تحتاج المصالح المتضاربة للجماعات في المجتمعات التي تتحكم فيها الوفرة ، الى أن تسوى بعضها على حساب البعض ، ولا يصح مبدأ التعارض ، الا حيث مجالات الاختيار التي تتخطى الآراء الموضوعية والواضحة للخبراء .

وعندما يتحول الحكم الى مجرد ادارة ، فان النتيجة الطبيعية للنظام الحزبي هي العجز والتبديد . ولعل العمل الوحيد غير المنسوخ الذي يستطيع النظام الحزبي أن يؤديه في مثل هذا العهد ، هو حمايته من فساد الموظفين العاملين ، وان ظل في مكنة رجال الشرطة أدائه بشكل أفضل وأكمل (١) .

وقد برز الصراع بين النظامين ، أى نظام الاحزاب ونظام المجالس الى المقدمة في ثورات القرن العشرين . وكان موضوع الصراع التقرير بين التمثيل من ناحية وبين العمل والاسهام فيه من الناحية الاخرى . وكانت المجالس أجهزة للعمل على حين كانت الاحزاب الثورية أجهزة للتمثيل . وبالرغم من أن هذه الاحزاب كانت مترددة في الاعتراف بالمجالس كأدوات « للصراع الثوري » ، فانها حاولت حتى في خضم الثورة ، ان تحكمها عن طريق السيطرة عليها من الداخل . وكانت تدرك كل الادراك ، أن ليس ثمة من حزب مهما كانت ثورته يستطيع أن يعيش بعد تحول الحكم الى جمهورية سوفياتية صحيحة . وكانت الحاجة الى العمل عند الاحزاب مرحلية ، وكانت ترى ولا شك أن المزيد من العمل بعد نصر الثورة ، يصبح أمرا لا ضرورة له بل وهداما . ولم يكن سوء النية والسعى وراء السلطة هما العاملين الحاسمين اللذين دفعا الثوريين المحترفين الى

(١) كاسيليني - المصدر نفسه ص ٧٧ - وبين المؤلف ببعض الامثلة الطريفة ، قلة عدد المقترعين الذين يهتمون اهتماما قليا في الشئون العامة . ويصل من هذه الامثلة الى استنتاج يقول : ان الناخبين لا يستطيعون اكتشاف الفساد في الحكم ، وان اكتشافه فانهم لا يستطيعون اخراج الفاسدين منه .

الانتقاض على الاجهزة الثورية للشعب ، وانما كان حافزهم اليه هو
المعتقدات الأولية التي اشتركت فيها الاحزاب الثورية مع غيرها من
الاحزاب . وكانت هذه الاحزاب كلها تتفق على ان سعادة الشعب هي غاية
الحكم ، وان الادارة لا العمل هي جوهر السياسة ولباها .

ولعل من الحق أن نقول في هذا الصدد : ان جميع الاحزاب من
أقصى اليمين الى أقصى اليسار تشترك في أمور تفوق في كثرتها تلك التي
اشتركت فيها الجماعات الثورية في أي يوم مع المجالس . يضاف الى هذا ،
أن السلطة الكبرى أو التصميم على سحق المجالس عن طريق الاستعمال
القاسي لوسائل العنف ، لم يكونا العامل الذي بت في القضية أخيرا
لمصلحة الاحزاب أو ديكتاتورية الحزب الواحد .

وإذا صح ان الاحزاب الثورية لم تفهم في أي يوم المدى الذي كان
نظام المجالس مرتبطا فيه مع ظهور الشكل الجديد للحكم ، فان من
الصحيح أيضا ان هذه المجالس عجزت عن تفهم المدى الهائل الذي ينتج
على أجهزة الحكم في المجتمعات العصرية أن تؤدي في اطاره مهام الادارة .
ولعل الخطيئة القاتلة التي وقعت هذه المجالس فيها دائما ، انها لم تميز
تمييزا واضحا بين الاسهام في الشؤون العامة والادارة أو تصريف الامور
طبقا للمصلحة العامة . ولقد حاولت المجالس العمالية المرة تلو المرة ،
تسلم الادارة في المصانع ، فانتهت محاولاتها كلها الى الفشل الذريع .
ولقد سمعنا من يقول « . . . » ان ارادة الطبقة العاملة قد تحققت ، اذ
ستقوم مجالس العمال بادارة المصانع (١) . ويبدو ان هذه الارادة
العمالية لم تكن أكثر من مجرد محاولة من الحزب الثوري لوقف مطامح
المجالس السياسية واقضاء أعضائها عن المجال السياسي واعادتهم الى
المصانع . ويستند شكنا هذا الى حقيقتين أولاها أن المجالس كانت
سياسية من الناحية الاولى وان مطالبها الاجتماعية والاقتصادية كانت تلعب
دورا ثانويا، وكان هذا الافتقار الى العناية بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية
في رأى الحزب الثوري دليلا واضحا على سيطرة عقلية « الطبقة الوسطى
- الحفيضة ، المتصنعة لليبرالية والجامدة عليها » (٢) . لكن هذا الافتقار
كان يعنى في الواقع نضجها السياسي ، على حين كانت رغبة العمال في

(١) وقعت هذه الظاهرة في كثير من البلاد التي تألفت المجالس فيها اiban ثوراتها .
(٢) هذه هي التهم التي وجهها الحزب الشيوعي اليوجوسلافي الى الثورة المجرية -
راجع مقال أنويطر . ولا تعد هذه جديدة ، فقد وجهت المرة تلو المرة في الثورة
الروسية .

أن يتولوا ادارة مصانعمهم دليلا على الرغبة المتوقعة برغم بعدها عن السياسة عند الأفراد ، للارتقاء بمراكزهم التي كانت وفقا حتى تلك اللحظة على الطبقات الوسطى .

وليس ثمة من شك في أن الناس الذين يمتون الى الطبقات العاملة ، لا يفتقرون الى المواهب الادارية . لكن المشكلة هي أن مجالس العمال كانت أسوأ الأجهزة قدرة على اكتشاف هذه المواهب . فالمعروف أن من تختارهم هذه المجالس على ضوء ثققتها بهم من أوساطها ، يختارون على أساس قيمتهم السياسية ، وأمانتهم ، ومكانتهم الشخصية وكرامتهم وقدرتهم على الحكم ، وأحيانا شجاعتهم المبدئية ، ومثل هؤلاء الناس ، القادرين كل القدرة على العمل في المجال السياسي ، لا بد أن يفشلوا اذا ما أوكلت اليهم، ادارات المصانع أو غيرها من المهام الادارية . فالمزاي التي يجب توافرها في رجل الدولة أو السياسي هي غير المزايا التي يجب توافرها في مدير المصنع أو اداريه ، ومن النادر أن تجتمع هذه المزايا كلها في شخص واحد ، إذ أن على الاول أن يعرف طريقة التعامل مع الناس في حقل العلاقات الانسانية التي تمثل الحرية مبدأها ، على حين أن على الآخر أن يعرف كبقية التصرف بالامور والناس في مجال حيوى تكون الحاجة مبداه . ولقد أدخلت مجالس المصنّاع عنصرا جديدا للعمل في ادارة الامور وسياستها ، ولم يكن في وسع هذا العنصر الا أن يخلق الفوضى في ادارتها (١) . ولا ريب في أن هذه المحاولات المقضى عليها بالفشل سابقا هي التي أضفت على نظام المجالس سمعته السيئة .

وقد يكون صحيحا ان هذه المجالس كانت عاجزة عن تنظيم الجهاز الاقتصادي للبلاد أو إعادة بنائه ، ولكن من الصحيح أيضا أن السبب الرئيسي في فشلها لم يكن تعود أعضائها الخروج على القوانين وانما كان مزاياهم السياسية الخاصة . ولعل السبب الرئيسي من الناحية الاخرى في نجاح أجهزة الحزب ، بالرغم من عيوبها الكثيرة المتمثلة في التبديد والفساد والنقص في الكفاية أحيانا ، في الوقت الذي فشلت فيه هذه

(١) حكم عام تصدره المؤلفة وتطلقه دون أن تقيم الدليل على صحته على أسس علمية أو موضوعية . ولسنا في حاجة الى ايراد الامثلة من التجارب المختلفة لاثبات بطلان هذا الحكم ، ويكفى أن نورد فقط على سبيل المثال ، رجلين ، هما خروثوف في الاتحاد السوفياتي وارنست بيفن وزير خارجية بريطانيا في حكومة العمال الاخيرة .

المجالس ، يقوم فى طبيعة تركيبها الاوتوقراطى والاوليجاركى التى اُفقدتها
الثقة على الصعيد السياسى .

وكانت الحرية دائما حيث وجدت كحقيقة ملموسة ، محدودة فى
مجالاتها . وتتضح هذه الحقيقة بصورة واضحة فى أكثر الحريات
السلبية بداية وأهمية وأعلى بها حرية الحركة . فلقد كانت حدود البلاد
القومية أو أسوار الدولة المدنية تضم المجال الذى يستطيع فيه الناس
التحرك بحرية وحمايتهم . أما المعاهدات والضمانات الدولية فتؤمن امتداد
هذه الحرية المحددة مكانيا لتشمل المواطنين فى أثناء وجودهم خارج
بلادهم . ومع ذلك ، فقد ظل هذا التوافق الاول بين الحرية والمجال المحدد
ظاهرا بالرغم من الاوضاع العصرية .

وما ينطبق على حرية الحركة ينطبق أيضا على الحرية بوجه عام :
فالحرية فى معناها الايجابى ممكنة فقط عندما تكون بين أندان ، أما المساواة
نفسها فليست مبدأ عالمى الشمول بأية حال ، وإنما تطبق فقط ضمن قيود
معينة ، ومجالات محدودة . واذا جاز لنا - على ضوء ما قاله جون ادامز فى
معناه لا فى مناه - ان نعاذل بين مجالات الحرية وبين الملكوت السياسى
نفسه ، فاننا نميل ، طبقا لما ذكره عن مجالات المظاهر ، الى الظن بأن هذه
المجالات تؤلف جزرا نائية فى المحيط ، أو واحات فى صميم الصحراء .
وانى لأعتقد أن هذه الصورة لا تتكون لدينا من هذا المجاز وحده ، وإنما
من سجل التاريخ نفسه .

ولعل الظاهرة التى تهمنى هنا هى ما دأب الناس على تسميته
بالصفوة المختارة . ولعل مشكلتى مع هذا التعبير لا تنجم عن شكى فى
ان الطريقة السياسية للحياة لم تكن فى يوم ما ولن تكون طريقة حياة
الكثيرين ، وان كان العمل السياسى من ناحية التعريف بهم ، ما يزيد على
الكثرة ، أى بعبارة أخرى ، مجموع المواطنين .

ولا تكون العواطف السياسية كالشجاعة والبحث عن السعادة
العامية ، وتدوق الحرية العامة ، والطموح الرامى الى التفوق لا فى
المركز الاجتماعى والمنصب والادارة فحسب ، بل وفى الانجاز ونيل
التقدير أيضا - نادرة الى الحد الذى نميل الى تصوره ، ولا سيما أننا
نعيش فى مجتمع قلب القيم كلها الى قيم اجتماعية ، وإنما هى أكثر من
المعتاد غالبا وفى جميع الظروف .

أما خصومتى لتعبير الصفوة المختارة فناجبة من ان هذا
التعبير يعنى طرازا اوليجاركيا من الحكم تحكم فيه القلة وتسيطر

على الكثرة . وفى وسع الانسان أن يستنتج من هذا ، كما استنتج
جماع تفكيرنا السياسى ، ان الحكم هو جوهر السياسة ، وأن الشعور
السياسى الغالب ، هو شعور الرغبة فى الحكم والسيطرة . لكن هذا
الاستنتاج فى رأى خاطئ كل الخطأ . وتوضح الحقيقة الواقعة ، وهى
أن « الصفوات » السياسية كانت تقرر دائما المصائر السياسية
للكترة ، وكانت تفرض فى معظم الحالات سيطرتها عليها ، الحاجة الماسة
من الناحية الأولى لدى القلة لحماية أنفسها من الكثرة ، أو حماية جزيرة
الحرية التى أصبحت هذه القلة تستوطنها من بحر الحاجة المحيط بها ،
كما توضح من الناحية الأخرى ، المسئولية الملقاة بصورة آلية رتيبة
على عواتق أولئك الذين يهتمون بمصائر الذين لا يهتمون بمصيرهم .
لكن هذه الحاجة والمسئولية لا تمسان لباب الجوهر الحقيقى لحياتهم
وهو الحرية ، اذ انهما عارضتان وفرعيتان بالنسبة الى ما يدور فعلا داخل
المجال المحدود لهذه الجزيرة نفسها .

وإذا ما صغنا هذا رأى فى ضوء تعابير النظم الراهنة ، تبين
لنا أن الحياة السياسية للعضو فى الحكومات التمثيلية تتحول الى واقع
حى ، اما فى البرلمان أو فى الكونجرس حيث يجلس هذا العضو مع
أنداده ، مهما كانت المدة التى يقضيها من وقته فى حملته الانتخابية
وفى محاولة الوصول الى أصوات الناخبين والاصغاء الى ما يقولونه .
وليست النقطة المهمة فى هذا الموضوع هى زيف هذا الحوار واصطناعه
فى الحكومات الحزبية العصرية حيث لا يستطيع المقترح ، باستثناء
أوضاع الانتخابات التمهيدية فى أمريكا ، أن يؤيد أو يرفض
الاختيار الذى قام به سواء ودون اشراكه ، كما انها لا تعنى المساوىء
الظاهرة ، كتطبيق الأساليب التجارية المستعملة فى شارع
مديسون (١) . على العلاقات بين الممثل والناخب بحيث تغدو كعلاقة
البائع بالشارى . وحتى لو كان هناك اتصال بين الممثل والمقترح ، أو
بين الأمة والبرلمان ، وهو الاتصال الذى يمثل وجوده الفرق البارز
بين حكومتى بريطانيا وأمريكا من ناحية وبين حكومات أوروبا الغربية
من الناحية الأخرى ، فان هذا الاتصال لا يكون بين أنداد متساوين ،
وانما بين الطامعين فى الحكم وبين الراضين بأن يحكموا . ولعل مما
يتفق مع طبيعة النظام الحزبى أن نستعيض عن قاعدة « حكومة من
الشعب وللشعب » بقاعدة أخرى ، وهى « حكومة من الصفوة النابعة
من الشعب ، للشعب » (٢) .

(١) من شوارع مدينة نيويورك الرئيسية المعروفة بمحالتها التجارية الكبيرة .

(٢) دوفجر - المصدر نفسه ص ٤٢٥ .

وكثيرا ما قيل : ان « الأهمية الكبرى للأحزاب السياسية » يجب ان تظهر في تأمين « الاطار اللزوم لتمكين الجماهير من أن تجند من صفوفها ، صفواتها المختارة » (١) ، ولعل من الصحيح أيضا أن يقال : ان الأحزاب هي التي أتاحت المجال بصورة رئيسية أمام الأعضاء الذين ينتمون الى الطبقة الدنيا للعمل السياسى . وليس ثمة من شك في أن الحزب بوصفه المؤسسة البارزة للحكم الديمقراطي يماثل أحد الاتجاهات الرئيسية في العصر الحديث ، وأعنى به المزيد المستمر والشامل للمساواة في المجتمع ، لكن هذا القول لا يعنى بأية حال ، أنه يماثل الأهمية البارزة للثورة في العصر الحديث أيضا .

ولقد حلت « الصفوة النابعة من الشعب » محل الصفوات القديمة القائمة على أساس النسب والثراء ، لكنها لم تمكن الناس في أى مكان من الدخول الى الحياة السياسية ليشاركوا في الشؤون العامة . وظلت العلاقة بين الصفوة الحاكمة وبين الشعب ، أو بين القلة التي يؤلف أفرادها وحدهم المجال العام وبين الكثرة التي يقضى أفرادها حياتهم خارج هذا المجال - في زوايا النسيان ، على حالها لم تتبدل .

ولا تقوم المشكلة من وجهة نظر الثورة ، واستمرار الروح الثورية في الظهور الفعلي للصفوة الجديدة . فالعقلية الديمقراطية لا الروح الثورية في مجتمعات المساواة هي التي تميل الى انكار العجز والافتقار الفاضح الى اهتمام اقسام كبيرة من السكان بالقضايا السياسية . وتقوم المشكلة في الافتقار الى المجالات العامة ، التي لا بد للشعب كله من ولوجها ، والتي يمكن اختيار الصفوات منها ، أو يمكن لهذه الصفوات أن تختار نفسها منها . فالمشكلة والحالة هذه ، هي أن السياسة قد غدت حرفة وعملا ، وأن الصفوة والحالة هذه تختار طبقا للمقاييس والقواعد التي لا تعد سياسية في ذاتها . ومن طبيعة نظام الأحزاب المتعددة نفسه ، أن تتمكن المواهب السياسية الصحيحة من تأكيد نفسها في حالات نادرة ، ولعل ما هو أكثر ندرة منها ، ان تظل المزايا السياسية المعنية حية ، برغم المناورات الوضعية للسياسات الحزبية ، بطوابعها التي لا تخرج عن حدود الصفقات التجارية البسيطة .

وكان المشتركون في المجالس بالطبع من هذه الصفوة ، بل لعنهم كانوا يؤلفون الصفوة السياسية الوحيدة للشعب والتي تنبع من

(١) دوفيرجر - المصدر ص ٤٢٦ .

الشعب فى هذا العالم المعاصر ، وان كان أعضاؤها لا يرشحون من القمة ولا يلقون الدعم من القاعدة •

ويميل المرء بالنسبة الى هذه المجالس الأولية التى نبعت فى الأماكن التى يعيش فيها أفراد الشعب أو يشتغلون ، الى القول بأنهم هم الذين اختاروا أنفسهم فالذين قاموا بتنظيم أنفسهم هم أولئك الذين يعنون بالشئون العامة ويبادرون الى العمل فيها ، اذ أنهم الصفوة السياسية للشعب التى دفعت بها الثورة الى العراء • وراح أعضاء المجالس فى هذه الجمهوريات الأولية « يختارون ممثلهم للمجالس التى هى أعلى رتبة • ولما كان هؤلاء الممثلون يختارهم أقرانهم • فانهم ما كانوا ليتعرضوا الى أى ضغط لا من أعلى ولا من أسفل • وكانت مكانتهم لا تتركز الا على ثقة أقرانهم ، ولم تكن هذه المساواة أمرا فطريا بل نتيجة سياسية ، اذ أنها لم تولد معهم ، وانما كانت المساواة التى فرضها التزامهم أولا بعمل مشترك ثم مبادرتهم الى تنفيذ هذا العمل • وكان النائب بعد اختياره للمجلس الأعلى رتبة يجد نفسه ثانية بين أقرانه ، اذ ان النواب على أى مستوى فى هذا النظام هم أولئك الذين وكل اليهم القيام بعمل معين • وليس ثمة من شك فى أن هذا الشكل من الحكم ، اذا مضى فى تطوره كان لا بد ان يتخذ شكل الهرم ، وهو بالطبع ، الشكل الصحيح للحكم « السلطوى » الأصيل • ولكن فى الوقت الذى تكون فيه السلطة فى جميع أشكال الحكم السلطوى التى نعرفها ، متسلسلة من القمة الى القاعدة ، نجد أنها فى هذه الحالة ، لاتتبع من هذه ولا من تلك ، وانما تنبع من كل طبقة من طبقات هذا الهرم السلطوى • وتؤلف هذه الحقيقة بدورها الحل لاحدى المشاكل الحظيرة للغاية فى السياسات العصرية ، وهى كيفية التوفيق بين المساواة والسلطة لا بين الحرية والمساواة !

ولتجنب أى سوء فهم أقول : ان مبادئ اختيار الأفضل كما يقترحها نظام المجالس ، أو مبدأ الاختيار التى فى الأجهزة السياسية العميقة الجذور أو مبدأ الثقة الشخصية فى تطورها الى نظام اتحادى للحكم ، ليست شاملة الصلاح • بل انها لا تطبق الا ضمن اطار المجالس السياسى وحده •

وتتعرض الصفوات الثقافية والفنية والعلمية والمهنية والاجتماعية فى أى بلاد لقواعد مختلفة كل الاختلاف تكون قاعدة المساواة فيها واضحة القياب • لكن هذا القول ينطبق أيضا على مبدأ السلطة • فلا

تقرر منزلة الشاعر مثلا باقتراح على الثقة يقوم به أقرانه من الشعراء ، ولا بأمر يصدر من السيد المعترف بسيادته ، وإنما يقررها على النقيض من ذلك أولئك الذين يحبون الشعر ، ولا يستطيعون نظم بيت واحد منه .

أما منزلة العالم ، فيقررها على النقيض من ذلك أئداده من العلماء ، وذلك لأن القاعدة هنا موضوعية وتسممو على كل خلاف أو نقاش أو اقناع . فالصفوات الاجتماعية فى مجتمعات المساواة على الأقل ، حيث لا شأن للنسب أو الثراء ، إنما تظهر الى حيز الوجود عن طريق عمليات التمييز .

وقد يكون من المغرى أن يمضى المرء فى بحث احتمالات هذه المجالس وقدرتها ، ولكن من الخطأ أن نقول مع جيفرسون : « لنبدأ بها لهدف واحد أولا ، وسرعان ما تثبت أنها أفضل السبل بالنسبة الى الأهداف الأخرى » . أجل إنها أفضل السبل مثلا ، لتمزيق المجتمعات العصرية الجماهيرية ، بما تحمله من ميول خطيرة لتأليف الحركات الجماهيرية نصف السياسية ، أو أنها قد تكون على أحسن وجه ، أكثر السبل طبيعية فى بعثرة هذه الحركات عند جذورها ، عن طريق « صفوة » هى التى تختار نفسها وتفرض وجودها . وستصبح مسرات السعادة العامة ومسئوليات الأعمال العامة فى مثل هذه الحالة ، نصيب تلك القلة التى تمثل جميع طرائق الحياة ، والتى يتميز أفرادها بتذوقهم للحرية العامة وعجزهم عن السعادة بدونها .

ولا ريب فى ان هذه المجالس هى أفضل السبل من الناحية السياسية ، وتكون مهمة الحكم الصالح ، والدليل على نظام الجمهورية ، التأكيد لها بمكانها المشروع فى المجال العام .

ولا ريب أيضا فى أن هذا الطراز الارستقراطى من الحكم يعنى نهاية حق الاقتراع العام كما نفهمه اليوم ، اذ أن أولئك الأعضاء المتطوعين فى « الجمهوريات البدائية » الذين أظهروا أنهم يعنون بأكثر من سعادتهم الخاصة ، ويهتمون بشئون العالم ، هم وحدهم ، أصحاب الحق فى أن تسمع أقوالهم فى ادارة الأمور فى الجمهورية . لكن هذا الاقصاء عن السياسة يجب ألا يعد أمرا يحمل طابع المهانة أو الانتقاص من القدر ، اذ ان الصفوة السياسية لا يمكن أن تكون بأية حال هى عين الصفوة الاجتماعية أو الثقافية أو المهنية .

يضاف الى هذا ، أن هذا الابعاد لن يعتمد على هيئة خارجية .

فاذا كان المنتمون قد اختاروا أنفسهم ، فان المستبعدين هم الذين اختاروا البعد أيضا ، ومثل هذه العزلة الشخصية بالاضافة الى أنها عمل يحمل طابع الالزام ، تضيء واقعا وجوهرا على واحدة من أكثر الحريات السلبية التي تمتعنا بها أهمية منذ نهاية العصور القديمة ، وأعنى بها التحرر من السياسة الذي عرفته رومة وأثينا القديمتان والذي كان من الناحية السياسية أهم جزء من تراثنا المسيحي أيضا .

وقد ضاعت هذه الحرية وغيرها من الحريات ، عند ما فشلت روح الثورة ، وهي روح جديدة تحمل معنى البداية فى شىء جديد ، فى العثور على المنظمة الصالحة لها . وليس ثمة من شىء يستطيع التعويض على هذا الفشل أو منعه من ان يغدو مزما فى المذاكرة والتذكرة .

ولما كان الشعراء هم الذين يختزنون هذه الذكريات ويسهرون عليها ، وكان عملهم أن يعثروا على الكلمات التي تعيش ما عاش الانسان ، فان من الحكمة أن نعود ونحن ننهى موضوعنا الى شاعرين منهم : أحدهما معاصر والآخر قديم ، لنجد التفصيل التقريبي للمحتوى الفعلى لتراثنا الضائع :

أما الشاعر المعاصر فهو رينيه شار ، الذى يعد من أكثر كتاب فرنسا وفنانيها الذين انضموا الى حركة المقاومة الفرنسية فى الحرب العالمية الثانية فصاحة قول ووضوح معنى . وقد وضع كتابه الملىء بالحكم الماثورة فى السنة الأخيرة من الحرب ، متوقعا بكل صراحة تحرير بلاده . وكان يعرف تمام المعرفة أن الناس لن يفرحوا بالتحرر من الاحتلال الالماني فحسب ، بل ومن أعباء الشئون العامة أيضا . وسيجد الناس أنفسهم مضطرين الى العودة الى الحد المتبلد لحياتهم ومتابعاتهم الخاصة ، بل والى « الغم العقيم » الذى ألفوه فى السنوات التى سبقت الحرب عندما بدا وكان لعنة قد تسلطت على كل ما كانوا يفعلونه ، وأن يقولوا مع الشاعر : لو قدر لى أن أبقى ، لتحتم على أن أنبذ ذلك العبير الذى كان يفوح من تلك السنوات المهمة وأن أرفض بصمت ذلك الكنز الذى عثرت عليه . وكان هذا الكنز الذى تصوره هو « عثوره على نفسه » ، وانه لم يعد يشك فى نفسه بعدم اخلاصها ، وانه لا يحتاج الى قناع أو خداع للنفس ، وان يظهر حيثما ذهب ، لنفسه ولغيره ، بأن فى وسعه أن يسير عاريا (١) .

(١) رينيه شار فى كتابه « النائم يستيقظ - مجموعة من القصائد والنثر » طباعة نيويورك عام ١٩٥٦ .

ولا ريب فى أن هذه الحواطر فى منتهى الأهمية ، اذ أنها تقسم
الدليل على التكييف الذاتى اللاطوعى ، لمسرات الظهور قولا وفعلا دون
أى أفكار ذاتية تكون كامنة فى العمل ذاته .

ومع ذلك فان هذه المسرات قد تكون مفرقة فى عصريتها وفى
تركزها فى الذات ، بحيث لا تستطيع أن تصيب بمنتهى الدقة محور
« ذلك التراث الذى لم تخلفه لنا أية وصايا » .

أما الشاعر الآخر فهو سوفوكليس ، وقد ضمن مسرحيته التى
كتبها فى أخريات أيامه « أوديب فى كولونس » ، الأبيات المشهورة
والمرعية التالية :

« ان يتمنى الانسان الا يكون قد ولد ، معنى يتفوق على كل معنى
لأية عبارة أخرى . ولعل خير ما يفضل الحياة نفسها بعد أن تظهر ، هو
أن تمضى بسرعة من حيث أتت » .

ولا ريب فى أن الشاعر قد أبلغنا بلسان ثينريوس ، المؤسس
الأسطورى لمدينة أثينا ، والناطق باسمها ، السبب الذى مكن العادين
من الناس ، شنيبا كانوا أم شبانا من احتمال متاعب حياة أنه المدنية ،
مجال الحرية لأفعال الانسان وأقواله ، بل انها ينبوع الذى يضى على
الحياة جمالها ورونقها .

فهرس

الصفحة	الوضوع
٥	تقدمة العرب
١١	مقدمة
٢٣	معنى الثورة
٧٥	المشكلة الاجتماعية
١٤١	البحث عن السعادة
١٧١	الأساس الأول ، الدساتير الحرة
٢٢١	الأساس الثانى ، النظام العلمانى الجديد
٢٦١	التقليد الثورى وكنزه الضائع

صدر مؤخرًا فى سلسلة
الإصدارات الخاصة

- 77- تربية الأبناء فى الزمن الصعب د. بينجامين سبوك - تحرير: منير عامر
- 78- حديث إلى الأمهات..... د. بينجامين سبوك - تحرير: منير عامر
- 79- مشكلات الآباء فى تربية الأبناء... د. بينجامين سبوك - تحرير: منير عامر
- 80- فلسفة الموسيقى د. آيات ريان
- 81- مسرح بلا أصدقاء محمد الشربيني
- 82- ازدهار وسقوط المسرح المصرى فاروق عبدالقادر
- 83- يهود مصر عرفه عبده على
- 84- دليل أمن نظم وتكنولوجيا المعلومات أحمد محمد السبكي
- 85- الوحي المحمدى الشيخ: محمد رشيد رضا
- 86- كائنات وتربية أحمد عنتر مصطفى
- 87- التنمية والجريمة المعولة د. صلاح هاشم
- 88- الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها د. محمود متولى
- 89- النص والسلطة والمجتمع د. عمار على حسن
- 90- تطور مصر الحديثة د. أحمد زكريا الشلق
- 91- حكايات الحرية محمود الوردانى
- 92- الحالة دايت سيد الوكيل
- 93- تاريخ الإصلاح فى الأزهر الشيخ/ عبدالمتعال الصعيدى
- 94- فرسان الثقافتين د. محمد فتحى فرج

